



یمنی و اودا صا الروث راد و اطار ملایا یجب لآن من نجات و استقامت ال حقیقة افر قتل و صفتها كما ان العزم اذا كان فمرا
یتجس و اودا صا رطل بطهر رومن اختلف الشیخ فیه فاما شیخ ابن کون یجب لآن یبذل و اطرز منها مستفاد رومن

١٢

فهرست كتاب السيرة

كتاب الطهارة فصل في السر باب السهم باب السحر على الخير

باب الحيض والتفليس باب الخجاس كتاب الصلوة باب الاذان

باب شروط الطهارة باب صفة الصلوة فصل في طهارة المصلى باب الحدث في الصلوة

باب ما يفسد في الصلوة باب العترة والنوافل فصل في الكسوف باب ادراك الغريضة

باب قضا النوافل باب السهو باب صلوة المهرى باب سجود التلاوة

باب المأخر باب الجمعة باب العيدين باب الجحوق باب صلوة الجنائز

باب الشهيد باب في صلوة الكعبة كتاب الزكاة باب زكاة الاسوار

باب العاشر باب الزكاة باب زكاة الحام باب المصارف

باب النفل كتاب الصوم باب موحي الافساد باب الاعتكاف

كتاب الحج باب العزائم والتمتع باب الجنائز باب الاحصاء

كتاب النكاح باب الوحي والكنو باب المهر باب الحج والوقوف

باب القسم كتاب الرضا كتاب الطلاق باب ابتاع الطلاق

باب التفويض باب الخلق بالطلاق باب الايمان باب الرجعة

باب الايلاء باب الحج باب الظهار باب اللعان

باب البنين باب العدة باب السب والحصام باب الحصانة لام

باب السبع كتاب النكاح باب عتق البعض باب الخلق بالعتق

باب النكاح كتاب الايمان باب خلق النفل باب خلق النفل

كتاب الحدود باب موحي يوجب الحد اذا باب الشهادة والرجوع باب حد الكبر

باب حد القذف فصل في التزوير كتاب التزوية فصل في قطع السارق

باب قطع الطريق كتاب الجهاد باب المعتم وقسمته باب استيلاء الحكماء

باب المشائس باب الزطائن فصل في الخيرية باب المرتد

باب التفتا كتاب اللقيط كتاب اللطمة كتاب الالباب

كتاب النفوذ كتاب الشركة وشركة الوجه كتاب الوقف

كتاب البيع باب الخيار فصل في شراء ما لم يره فصل في اشتري

باب البيع الناسي باب الاقالة باب المراجعة باب الربح
باب الحقوق وادائها باب العلم مسائل كتاب الصرف كتاب الخصال
كتاب الجواهر كتاب النصار مسائل كتاب الشهادة والبرع منها
باب القول وعده فصل لاجمع منها كتاب الوكالة باب الوكالة والبرع
فصل لايصح بيع الكهنة باب الوكالة بالمصونة باب القول والكيل
كتاب الدعوى باب الخاف فصل في نواقض الدعا باب الدعوى اربعين
باب دعوى النسب كتاب الاقرار باب الاستثناء باب من الكراه
كتاب الصلح كتاب المضاربة فصل لاكمال الصلح وقسمه كتاب الوديعة
كتاب العادة كتاب الهبة باب من الوجوع منها باب ومنه
كتاب الاجارة باب الاجارة الفاسدة باب بيع الهبة باب فسخ
مسائل كتاب النكاح باب تصرف النكاح باب كتابة العقد الشرعي
باب العز وادائها كتاب الولاء فصل عبد مولا فصل انكاح
كتاب النجس فصل لايصح انكاح كتاب المانوس كتاب النصب

فصل ولو غيب نصب كتاب النفقة باب ما غيب كتاب القسم
كتاب المراجعة كتاب المسائل كتاب النجاسات كتاب النجاسة كتاب الكراه
فصل الاكل من فضل السرور فصل وينظر في كل كتاب احوال
كتاب النشرة كتاب الصيد كتاب الرهن باب بيع رهنه الرهن باب الرهن
باب النقرة والخبابة الرهن فصل صغير فمئة كتاب الجنابة باب ما يوجب
باب النقرة في الرهن باب الشهادة في النكاح كتاب الوفا باب ما يحدث في
باب جنابة البهيمة باب جناس الرهن فصل واداء البهيمة فصل فاحس يدرا
باب القسامة كتاب العاقل كتاب الوصايا باب بالذمة وقسمه باب
باب الوصية الاقارب باب الوصية باب الوصية كتاب الخنثى مسائل

Sileymaniye	
Kitap	Hacı Beşir Ağa
Yeni	...
Kitap No	278

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or date.

هذا نسخة الجليل من وقف حضرت مولانا صاحب الجبرات
 صاحب ديل الجود والاف منور صاحب المقاصد بانوار الغاية
 منفتح معاهد الامم بمفتاح الكفاية جامع محاسن العلم والعمل فانها جامع
 البر الاكل الا وسواعاد دار السعادة لمحتاج شير وفقه المخرجه زبدة البر الكثر
 من هو على كل شيء در عرض القصر السعاده
 محمد بن نفيس وفاء محمد بن محمد بن
 ع

كتاب الطهارة	كتاب الصلوة	كتاب الزكوة	كتاب الصوم
كتاب الحج	كتاب الفكاك	كتاب الرضاع	كتاب الطلاق
كتاب العتاق	كتاب الأيمان	كتاب الحدود	كتاب الشريعة
كتاب الجهاد	كتاب اللقيط	كتاب اللقطة	كتاب الآتيق
كتاب المفقود	كتاب الشركة	كتاب الوقف	كتاب البيع
كتاب الصرف	كتاب الكفالة	كتاب الحجالة	كتاب القضاء
كتاب الشهادة	كتاب الوكالة	كتاب الدعوى	كتاب الأفراد
كتاب الضلع	كتاب المضاربة	كتاب الوديعة	كتاب العارية
كتاب الهبة	كتاب الإجارة	كتاب المكاتب	كتاب الولاء
كتاب الكراهة	كتاب الحجر	كتاب المأذون	كتاب الغريب
كتاب القسمة	كتاب المزارعة	كتاب المضاربة	كتاب المضاربة
كتاب النكاح	كتاب النكاح	كتاب الكراهة	كتاب النكاح
كتاب الأشربة	كتاب الصيد	كتاب الرهن	كتاب الخنايا
كتاب الغنات	كتاب المعاقل	كتاب الوصايا	كتاب الخنثى

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم ونبي

الحمد لله رب العالمين والصلاة على خير خلقه محمد وآله أجمعين يقول العبد
الموسى الى الله يا قى الذرى عبيدا لله من مسعودين راجع الشريعة سعيدة
وانح من هذا حل المواضع المخلقة من وقاية الرباية في مسائل الهداية الى
الغيا جدي واسنادي ولانا الاعظم استاذ علماء العالم برهان الشريعة
والملت والدين محمد بن صدر الشريعة جراه الله عنه وعن جميع المسلمين خير الجزاء
لاجل حفظي والولى المؤلف لما انما سبقنا سبقا وكننا جزى في ميدان حفظه طلقا
طلقا حتى اتفق اتمام تأليفه مع اتمام حفظي لتسريع نسخ الشرح الى الاطراف ثم وقع بعد
فيها شيء من التغيير لست ونبذ من الحق والاثبات فكيف في هذا الشرح العباد
الى تقر عليها المتن لتغير الشرح المكتوب الى هذا الخط والعبد الضعيف لما شاهد
في كثير الناس كسلا عن حفظ الوقاية أخذتها محض شغلا على لا بد لها العلم
فانح في هذا الشرح مغلقة ايضا ان شاء الله وقد كان الولد الاخر محمود بد الله
مضج بعد حفظ المحضر مبالغة تأليف شرح الوقاية بحيث تمل منه مغلقة المحضر
فشرعت في اسعاف مراعاة فتوفاه الله كما قبل اتمامه فالما من من المتفدين
الكتاب لا ينسوه من دعائهم المتحاب انه ليسر للصلو والطالح مغلقة الانوار
الطهارة

ان المصدر لا يثبت ولا يجمع كونها اسم جبري يشمل جميع انواعها وافرادها فلا حاجة الى التوقف
على ما ذكرنا في الليك والمراعي واما التلاوة الاول فالاول فبعضه الثاني فبعضه الثالث فبعضه

الحمد لله رب العالمين والصلاة على خير خلقه محمد وآله أجمعين يقول العبد
الموسى الى الله يا قى الذرى عبيدا لله من مسعودين راجع الشريعة سعيدة
وانح من هذا حل المواضع المخلقة من وقاية الرباية في مسائل الهداية الى
الغيا جدي واسنادي ولانا الاعظم استاذ علماء العالم برهان الشريعة
والملت والدين محمد بن صدر الشريعة جراه الله عنه وعن جميع المسلمين خير الجزاء
لاجل حفظي والولى المؤلف لما انما سبقنا سبقا وكننا جزى في ميدان حفظه طلقا
طلقا حتى اتفق اتمام تأليفه مع اتمام حفظي لتسريع نسخ الشرح الى الاطراف ثم وقع بعد
فيها شيء من التغيير لست ونبذ من الحق والاثبات فكيف في هذا الشرح العباد
الى تقر عليها المتن لتغير الشرح المكتوب الى هذا الخط والعبد الضعيف لما شاهد
في كثير الناس كسلا عن حفظ الوقاية أخذتها محض شغلا على لا بد لها العلم
فانح في هذا الشرح مغلقة ايضا ان شاء الله وقد كان الولد الاخر محمود بد الله
مضج بعد حفظ المحضر مبالغة تأليف شرح الوقاية بحيث تمل منه مغلقة المحضر
فشرعت في اسعاف مراعاة فتوفاه الله كما قبل اتمامه فالما من من المتفدين
الكتاب لا ينسوه من دعائهم المتحاب انه ليسر للصلو والطالح مغلقة الانوار
الطهارة

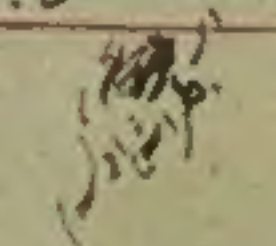
ان المصدر لا يثبت ولا يجمع كونها اسم جبري يشمل جميع انواعها وافرادها فلا حاجة الى التوقف
على ما ذكرنا في الليك والمراعي واما التلاوة الاول فالاول فبعضه الثاني فبعضه الثالث فبعضه

الحمد لله رب العالمين والصلاة على خير خلقه محمد وآله أجمعين يقول العبد
الموسى الى الله يا قى الذرى عبيدا لله من مسعودين راجع الشريعة سعيدة
وانح من هذا حل المواضع المخلقة من وقاية الرباية في مسائل الهداية الى
الغيا جدي واسنادي ولانا الاعظم استاذ علماء العالم برهان الشريعة
والملت والدين محمد بن صدر الشريعة جراه الله عنه وعن جميع المسلمين خير الجزاء
لاجل حفظي والولى المؤلف لما انما سبقنا سبقا وكننا جزى في ميدان حفظه طلقا
طلقا حتى اتفق اتمام تأليفه مع اتمام حفظي لتسريع نسخ الشرح الى الاطراف ثم وقع بعد
فيها شيء من التغيير لست ونبذ من الحق والاثبات فكيف في هذا الشرح العباد
الى تقر عليها المتن لتغير الشرح المكتوب الى هذا الخط والعبد الضعيف لما شاهد
في كثير الناس كسلا عن حفظ الوقاية أخذتها محض شغلا على لا بد لها العلم
فانح في هذا الشرح مغلقة ايضا ان شاء الله وقد كان الولد الاخر محمود بد الله
مضج بعد حفظ المحضر مبالغة تأليف شرح الوقاية بحيث تمل منه مغلقة المحضر
فشرعت في اسعاف مراعاة فتوفاه الله كما قبل اتمامه فالما من من المتفدين
الكتاب لا ينسوه من دعائهم المتحاب انه ليسر للصلو والطالح مغلقة الانوار
الطهارة

ان المصدر لا يثبت ولا يجمع كونها اسم جبري يشمل جميع انواعها وافرادها فلا حاجة الى التوقف
على ما ذكرنا في الليك والمراعي واما التلاوة الاول فالاول فبعضه الثاني فبعضه الثالث فبعضه

السَّاءِي أَيْضًا فَوَضَعَ الشَّكَّ فِي مَوَاقِعَ اسْتِعْجَالٍ كَمَا أَلْفِي فِي مِثْلِ صَوْتِ اللَّيْلِ فِي الصَّوَانِاجِ
 الشَّكُّ فِي النَّفْسِ وَلَيْسَ الدَّخْلُ فَلَا يَنْبَغُ الشَّكُّ وَالنَّفْسُ فِي مِثْلِ صَوْتِ النَّزَاعِ أَمَا وَضَعَ الشَّكَّ
 فِي الْخُرُوجِ بَعْدَ ثَبَتِ تَنَاوُلِ صَدْرِ الظَّالِمِ وَالْدَّخْلُ فِيهِ فَلَا يَخْرُجُ بِالشَّكِّ وَمَا ذَكَرُوا أَنَّهُ
 الْأَسْبَاطُ مَشْهُورٌ فِي الْكُتُبِ فَلَا تَذَكُّرُ ثُمَّ الْكُتُبُ فِي رِوَايَةِ هُشَامٍ عَنْ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ الْفَصِيلُ الَّذِي فِي وَسْطِ الْقَدَمِ عِنْدَ عَقْدِ الشَّرْكِ لَكِنْ الْأَصَحُّ أَنَّهُ الْعَظْمُ الَّذِي فِي وَسْطِ
 الدِّعْمِ السَّاءِي وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى اخْتَارَ لَفْظَ الْجَمْعِ فِي أَغْصَانِ الْوُضْعِ فَأَرَادَ بِمَا بَلَدَ
 الْجَمْعِ بِأَجْمَعِ أَغْصَانِ الْأَحَادِ عَلَى الْأَحَادِ وَاخْتَارَ فِي الْكُتُبِ لَفْظَ الْمُتَنِّ فَلَمْ يَكُنْ أَنْ يَرَادَ
 انْقِسَامُ الْأَحَادِ عَلَى الْأَحَادِ فَتَقَعَيْنَ أَنَّ الْمُتَنِّ بِمَا يَكُلُّ وَاحِدِينَ أَفَرَادًا جَمْعًا فَيَكُونُ
 رَجُلَانِ وَهَذَا الْعَقْدَانِ اللَّائِيَانِ لَا يَنْقَعِدُ الشَّرْكَ فَانَّهُ وَاحِدٌ فِي كُلِّ رَجُلٍ وَصَحَّحَ
 الرَّاسُ وَالْجَمْعُ الْمُسَمَّى أَصَابَهُ الْبِدَ الْمُتَبَلِّغَةُ الْعَضْوُ مَا بَلَّغَ يَأْخُذُ مِنَ الْأَنَاءِ أَوَّلًا
 بَاقِيًا فِي الْبِدِ يُعْقِلُ عُنُقَهُ مِنَ الْمَفْصُولَاتِ وَلَا يَكُنِي الْبِلَالُ الْبَائِي فِي يَدِهِ بَعْضُ عَصَمٍ
 الْمَحْصُوتِ وَلَا بَلَّغَ يَأْخُذُ مِنْ بَعْضِ أَغْصَانِ سِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ الْعَضْوُ مَفْصُولًا أَوْ مُسَوَّمًا
 وَلَكِنْ فِي مَسْنَعِ الْحَقِّ وَأَعْلَمُ أَنَّ الْفَرْقَ فِي مَسْنَعِ الرَّاسِ لَا فِي مَسْنَعِ الْبِدِ عَلَيْهِ الْمَسْنَعُ
 وَهُوَ شَعْرٌ أَوْ ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ عِنْدَ السَّائِفِ رَجُلٌ عَلَا بِأَطْلَاقِ النَّفَرِ وَعِنْدَ مَا كُنِيَ الْأَسْبَاطُ
 فَرَضَ كَافِيًا وَإِلَّا فَاسْتَوَى بَوَاجْهُكُمْ وَعِنْدَ مَا رَفَعَ الرَّاسُ قَدْ ذَكَرُوا أَنَّهُ إِذَا قِيلَ مَسْنَعُ الْبِدِ
 يُرَادُ كُلُّهُ وَإِذَا قِيلَ مَسْنَعُ الْبِدِ يُرَادُ بَعْضُهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْبَاءِ أَنْ تَدْخُلَ فِي الْوَسَائِلِ وَهِيَ غَيْرُ
 فَلَا يَنْبَغُ اسْتِعْجَالًا بِأَلْ كُنِيَ فِيهَا مَا يُوَسِّلُ إِلَى الْمَقْصُودِ فَإِذَا دَخَلَ الْبَاءُ فِي الْمَحَلِّ حُدِّدَ الْمَحَلُّ بِالْوَسَائِلِ

فلا يثبت استيعاب الخلق لكن يشترط هذا بقوله كما فاسموا بوجوهكم ويمكن أن يجاب عنه
 بأن الاستيعاب في التيمم لم يثبت بالنص بل بالإجماع المردود وبأن مسح الوجه في
 التيمم قائم مقام غسله فلم الخلف في المقدار حكم الأصل كما في مسح اليدين فلو كان النص
 حالاً على الاستيعاب للرد مسح اليدين إلى الإبطين في التيمم لأن العاية لم تذكر في
 التيمم وأيضا حديث المشهور وهو حديث المسح على الناصية دليل على أن الاستيعاب
 غير مراد فاشق قول الذين ردوا وأما نفي مذهبنا في دعواه فبني على أن الآية
 مجلة في حق المقدار لا مطلق كما زعم لأن المسح في اللغة إمارة باليد ولا شأن لها
 بالأغلة شعرة أو ثلاثا لا تستمسح الرأس وإنما الرأس اليد يكون له حد وهو غير معلوم
 فيكون مجزأ لأنه إذا قيل مسح بالمايط يواد البعض وفي قوله كما فاسموا بوجوهكم
 الكل فيكون الآية في المقدار مجلة ففعله عم أنه مسح على ناصية يكون بيانا وأما
 التيمم فعندنا مع دعوى مسح ريقا فرض لأنه لما سقط غسل أيهما من البشعة صار
 كالرأس وعندنا في يوسف ريقا مسح كلها فرض لأنه لما سقط غسل أيهما اقيم مسحها
 معتم غسل أيهما في فرض مسح الكل بخلاف الرأس فإنه إذا كان عاريا عن الشعر
 لا يجب غسل كله ولا مسح كله وقد فكر أن المراد بالربع ربع ما يلاقي بشرة الوجه
 إذا لم يجلب الماء إلى الصدر من الذقن خلافا للشافعي الذي ذكر في الأصل
 وفي أشهر الروايتين عن أبي حنيفة مسح ما ليس بالبشعة فرض وهو الأصح المختار
 لأن في شعره الماء من البشعة ليعاضه فان واداموه ثم طوى الشعر إلى الأجزاء وكذا



منعقد فاستدل به بما على ترتيب الباقي استدلال بلا دليل ونسب لمخرج رده
 لا بالاجماع وقد رأيت في كتبهم الاستدلال بقوله دم هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة
 الآية وقد كان هذا وضوء مرتباً فيترى من الترتيب وقد سخر في جواب حسن وهو
 توفاء مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة الآية فهذا القول يرجع إلى
 فحسب لآله الاشياء الآخر لأن هذا وضوء لا يقبل إيمان كان ابتدائه من البهيم
 أو البسار وايضا إيمان كان على سبيل الموالاة أو عدمها فتوله هذا وضوء لا يقبل
 ان اريد به هذا وضوء جميع اوصافه يلزم فرضية الموالاة اوضحة او التباين
 اوضحة وان لم يرد جميع اوصافه لا يدل على فرضية الترتيب والولاء اي
 غسل الاعضاء على سبيل التعاقب بحيث لا يحسن الغسل الأول وعند ذلك راح
 وفرض والدليل على كون الامور المذكورة سنة مؤاظبة النبي عم من غير دليل
 فرضيتها ومقتضى النيمان اي الاثبات بالبين في غسل الاعضاء فان قلت
 الاشك ان النبي عم واطلب على النيمان في غسل الاعضاء ولم يرد احدانه بداء
 بالشمال فينبغي ان يكون سنة قلت السنة ما واطلب النبي عم مع الترتيل احيانا
 فان كانت الواظبة المذكورة على سبيل العبادات فنحن الهري وان كانت على سبيل
 فنحن الروايات كلبس الثياب كالأكمل باليمين وتقدم الرجل اليمنى في الدخول كود
 وكلامنا في الأول ومؤاظبة النبي عم على النيمان من قبيل الثاني وبهم من هذا تعليل
 صاحب الهداية لقوله عم ان الله يحب النيمان في كل سنة من سنة التعلل والرجل والرجل

وناقد ما خرج من السبيلين سواء كان معتادا او غير معتاد كالردود والرجحان
 من القبل والذير وفيه اختلاف المشايخ ومن غيره ان كان نجسا سال الله تعالى بطهر ابي
 موضع يجب تطهيره في الجملة اياه وضوء او في الغسل معتدلتا في ردهما كالحاج من
 السبيلين لا ينقص وضوءه وقول ما كان نجسا يتعلق بقوله او من غيره والرد
 النجس في الجيم وهو عين النجاسة واما بذكر الجيم فالأشياء يكون طاهرا كالنوب الخ
 في اصطلاح الفقهاء واما في اللغة فيعني النجس فهو نجس ونجس واما قال
 سأل الله اذا لم يجز لا ينقص وضوءه عندنا وينقص عند زفره وكذلك اذا
 غير الترتيب فجاز وكان كالماء لم ينعصر لم يجره ونه وكذا اذا غسنا شيئا او غسنا
 او ادخل مبيعا في انفه فواي ان الدم او استنثر خرج من انفه الدم علما علما
 مثل العيس لا ينقص عندنا خلافا لرفقة ووجه ان خروج النجاسة مؤثر في
 وقال الطهارة كالسبيلين ونحن نقول فغير كلف العليل باء الاخارج والنجاسة
 المستقرة في موضعها لا تنقص قلت هذا الدليل غير تام لانه لا يشمل اذا غسرت
 ابرة فارقى الدم على راس المرح كمن لم يسأل فان الخروج هناك محسوس ودفع ذلك
 لا ينقص عندنا وقد خطر بيالي وجه حسن وهو انه لم يتحقق خروج النجاسة لان
 هذه الدم غير نجس بل النجس الدم المسفوح وهكذا في النقي العليل وسيا في هذه
 الصفة وقول الى ما يظهر اجرة رعا اذا قسدت نقطة في العين فسأل الصديق بغيره
 لم يخرج من العين لا ينقص وضوءه لأن داخل العين لا يجب تطهيره أصلا لانه وضوء ولا

من غير ما خرج السبيلين
 وهو باق لا يخرج

في الفصل اذ ليس له حكم ظاهر البدن فالمعتبر الخروج الى ما هو ظاهر البدن فخرج واعلم ان قول
 الى يظهر بحبان يكون متعلقا بقوله ما خرج لا بقوله سال فانه اذا فصد وخرج دم كثير
 بحيث لم يتلخ رأس الجرح فانه لا شئ في الانتفا من عندنا مع ان له بسلا الى موضع يلحق
 النظر بل خرج الى موضع يلحق حكم التطهير ثم سال فالعبان الحكمة ان يقال ما خرج من السيلين
 او غيره الى ما يظهر ان كان نجسا سال والحق عطف على قوله ما خرج فادان ينقل انواعه
 لان الحكم مختلف فيها فعلم ان ما روي البراق حتى ان كالي البراق اكثر لا يستغفر
 ولما ذكر حكم السوات علم حكم الغلبة بالظن الاولي فقالوا اذا اصفى البراق من الدم فلا
 يجب الوضوء وان اخرج نجس لم عطف على قوله ما قال او معة او طعنا او ماء او علما ان
 ملاء الدم لا يلحق اصلا سواء كان نازلا من الرأس وصاعدا من الجوف وسواء كان قليلا
 او كثيرا لانه للزوجة لا يندخله النجاسة وتقع صاعدا من الجوف وسواء كان قليلا
 لكن النازل من الرأس لا ينقض عند ايضا وهو يندخل في المجلس ومحمد في السبب
 جمع ما قاله قليلا قليلا فنقول هو يندخل في المجلس الى الجوف ومحمد في السبب
 اذا قاله قليلا قليلا بحيث لو جمع يبلغ ملاء الدم فابو يوسف يعتبر اتحاد المجلس اي اذا كان في
 مجلس واحد مجمع فيكون ناقضا ومحمد يعتبر اتحاد السبب وهو الغنيان فان كانا غنيان
 واحد مجمع ففصل الاربعة صور اتحاد المجلس والغنيان فجمع اتفاقا واختلافا فلان الجمع اتفاقا
 واتحاد المجلس مع اختلاف الغنيان فجمع عند أبي يوسف خلافا لمحمد واختلاف المجلس
 اتحاد الغنيان فجمع عند محمد خلافا لابي يوسف ومحمد واليزيد بن محمد بن بكير الجهم

انما هو ظاهر البدن فخرج واعلم ان قول الى يظهر بحبان يكون متعلقا بقوله ما خرج لا بقوله سال فانه اذا فصد وخرج دم كثير بحيث لم يتلخ رأس الجرح فانه لا شئ في الانتفا من عندنا مع ان له بسلا الى موضع يلحق النظر بل خرج الى موضع يلحق حكم التطهير ثم سال فالعبان الحكمة ان يقال ما خرج من السيلين او غيره الى ما يظهر ان كان نجسا سال والحق عطف على قوله ما خرج فادان ينقل انواعه لان الحكم مختلف فيها فعلم ان ما روي البراق حتى ان كالي البراق اكثر لا يستغفر ولما ذكر حكم السوات علم حكم الغلبة بالظن الاولي فقالوا اذا اصفى البراق من الدم فلا يجب الوضوء وان اخرج نجس لم عطف على قوله ما قال او معة او طعنا او ماء او علما ان ملاء الدم لا يلحق اصلا سواء كان نازلا من الرأس وصاعدا من الجوف وسواء كان قليلا او كثيرا لانه للزوجة لا يندخله النجاسة وتقع صاعدا من الجوف وسواء كان قليلا لكن النازل من الرأس لا ينقض عند ايضا وهو يندخل في المجلس ومحمد في السبب جمع ما قاله قليلا قليلا فنقول هو يندخل في المجلس الى الجوف ومحمد في السبب اذا قاله قليلا قليلا بحيث لو جمع يبلغ ملاء الدم فابو يوسف يعتبر اتحاد المجلس اي اذا كان في مجلس واحد مجمع فيكون ناقضا ومحمد يعتبر اتحاد السبب وهو الغنيان فان كانا غنيان واحد مجمع ففصل الاربعة صور اتحاد المجلس والغنيان فجمع اتفاقا واختلافا فلان الجمع اتفاقا واتحاد المجلس مع اختلاف الغنيان فجمع عند أبي يوسف خلافا لمحمد واختلاف المجلس اتحاد الغنيان فجمع عند محمد خلافا لابي يوسف ومحمد واليزيد بن محمد بن بكير الجهم

انما هو ظاهر البدن فخرج واعلم ان قول الى يظهر بحبان يكون متعلقا بقوله ما خرج لا بقوله سال فانه اذا فصد وخرج دم كثير بحيث لم يتلخ رأس الجرح فانه لا شئ في الانتفا من عندنا مع ان له بسلا الى موضع يلحق النظر بل خرج الى موضع يلحق حكم التطهير ثم سال فالعبان الحكمة ان يقال ما خرج من السيلين او غيره الى ما يظهر ان كان نجسا سال والحق عطف على قوله ما خرج فادان ينقل انواعه لان الحكم مختلف فيها فعلم ان ما روي البراق حتى ان كالي البراق اكثر لا يستغفر ولما ذكر حكم السوات علم حكم الغلبة بالظن الاولي فقالوا اذا اصفى البراق من الدم فلا يجب الوضوء وان اخرج نجس لم عطف على قوله ما قال او معة او طعنا او ماء او علما ان ملاء الدم لا يلحق اصلا سواء كان نازلا من الرأس وصاعدا من الجوف وسواء كان قليلا او كثيرا لانه للزوجة لا يندخله النجاسة وتقع صاعدا من الجوف وسواء كان قليلا لكن النازل من الرأس لا ينقض عند ايضا وهو يندخل في المجلس ومحمد في السبب جمع ما قاله قليلا قليلا فنقول هو يندخل في المجلس الى الجوف ومحمد في السبب اذا قاله قليلا قليلا بحيث لو جمع يبلغ ملاء الدم فابو يوسف يعتبر اتحاد المجلس اي اذا كان في مجلس واحد مجمع فيكون ناقضا ومحمد يعتبر اتحاد السبب وهو الغنيان فان كانا غنيان واحد مجمع ففصل الاربعة صور اتحاد المجلس والغنيان فجمع اتفاقا واختلافا فلان الجمع اتفاقا واتحاد المجلس مع اختلاف الغنيان فجمع عند أبي يوسف خلافا لمحمد واختلاف المجلس اتحاد الغنيان فجمع عند محمد خلافا لابي يوسف ومحمد واليزيد بن محمد بن بكير الجهم

فيلزم من انتفاء كونه حدثا انتفاء كونه نجسا فالدم اذا لم يسلم عن رأس الجرح طاهر
 وكذا التي السيلين وعن محمد بن علي في رواية الأصول انه جرح لا لا في السيلان في النجاسة
 فاذا كان السائل نجسا فغير السائل يكون كذلك ولما قاله في قوله لا اجد في الجرح
 فخرج الى الجرح او ما مفعولا فغير المسفوح لا يكون نجسا فلا يكون نجسا والدم ان لم يسلم
 عن رأس الجرح دم غير مسفوح فلا يكون نجسا فان قيل هذا فيما يؤكل من امانه لا يؤكل
 طهرا لا في نجس المسفوح حرام ايضا فلا يمكن الاستدلال بحكمه على طهارة دم المسفوح
 نجس المسفوح نجس غير المسفوح على اصله وهو الجرح ويلزم من الطهارة سواء كان فيها
 يؤكل من امانه او لا الاطلاق النقص من نجس غير المسفوح في الادبي بناء على قوله لا يؤكل
 نجاسة اذ هذه المنة للكرامة لا للنجاسة فغير المسفوح في الادبي يكون على طهارة الاصلية
 مع كونه نجسا والفرق بين المسفوح وغيره مبني على حكمه غايضة وهي ان غير المسفوح دم
 انتقل عن المردف وانفصل عن النجاسات وحصل له هضم احر في الاعضاء وصار نجسا
 لان يصير غصوا فاحذ طبيعة العضو فاعطاء الشرع حكمه بخلاف دم الجرح فاذا اسال عن
 رأس الجرح علم انه دم انتقل من المردف في هذه الساعة وهو الدم النجس اذا لم يسلم
 علم انه دم العضو هذا في الدم اما في التي فالعليل هو الماء الذي كان في عالى المعبر
 وهي ليست محل النجاسة فكل حكم الرين ونوم مضطرب او متكى او مستند الى الارض لا يسقط
 لا غير اي لا ينقض الوضوء نوم غير ذكر وهو النوم قائما او قاعدا او ركعا او ساجدا
 والاعشاء والجنون على أي هيئة كانا ويدخل في الاعشاء السكر وحسنه هنا ان يدخل

لان النقص هو قوله تعالى لا يؤكل من امانه او لا الاطلاق النقص من نجس غير المسفوح في الادبي بناء على قوله لا يؤكل نجاسة اذ هذه المنة للكرامة لا للنجاسة فغير المسفوح في الادبي يكون على طهارة الاصلية مع كونه نجسا والفرق بين المسفوح وغيره مبني على حكمه غايضة وهي ان غير المسفوح دم انتقل عن المردف وانفصل عن النجاسات وحصل له هضم احر في الاعضاء وصار نجسا لان يصير غصوا فاحذ طبيعة العضو فاعطاء الشرع حكمه بخلاف دم الجرح فاذا اسال عن رأس الجرح علم انه دم انتقل من المردف في هذه الساعة وهو الدم النجس اذا لم يسلم علم انه دم العضو هذا في الدم اما في التي فالعليل هو الماء الذي كان في عالى المعبر وهي ليست محل النجاسة فكل حكم الرين ونوم مضطرب او متكى او مستند الى الارض لا يسقط لا غير اي لا ينقض الوضوء نوم غير ذكر وهو النوم قائما او قاعدا او ركعا او ساجدا والاعشاء والجنون على أي هيئة كانا ويدخل في الاعشاء السكر وحسنه هنا ان يدخل

انما هو ظاهر البدن فخرج واعلم ان قول الى يظهر بحبان يكون متعلقا بقوله ما خرج لا بقوله سال فانه اذا فصد وخرج دم كثير بحيث لم يتلخ رأس الجرح فانه لا شئ في الانتفا من عندنا مع ان له بسلا الى موضع يلحق النظر بل خرج الى موضع يلحق حكم التطهير ثم سال فالعبان الحكمة ان يقال ما خرج من السيلين او غيره الى ما يظهر ان كان نجسا سال والحق عطف على قوله ما خرج فادان ينقل انواعه لان الحكم مختلف فيها فعلم ان ما روي البراق حتى ان كالي البراق اكثر لا يستغفر ولما ذكر حكم السوات علم حكم الغلبة بالظن الاولي فقالوا اذا اصفى البراق من الدم فلا يجب الوضوء وان اخرج نجس لم عطف على قوله ما قال او معة او طعنا او ماء او علما ان ملاء الدم لا يلحق اصلا سواء كان نازلا من الرأس وصاعدا من الجوف وسواء كان قليلا او كثيرا لانه للزوجة لا يندخله النجاسة وتقع صاعدا من الجوف وسواء كان قليلا لكن النازل من الرأس لا ينقض عند ايضا وهو يندخل في المجلس ومحمد في السبب جمع ما قاله قليلا قليلا فنقول هو يندخل في المجلس الى الجوف ومحمد في السبب اذا قاله قليلا قليلا بحيث لو جمع يبلغ ملاء الدم فابو يوسف يعتبر اتحاد المجلس اي اذا كان في مجلس واحد مجمع فيكون ناقضا ومحمد يعتبر اتحاد السبب وهو الغنيان فان كانا غنيان واحد مجمع ففصل الاربعة صور اتحاد المجلس والغنيان فجمع اتفاقا واختلافا فلان الجمع اتفاقا واتحاد المجلس مع اختلاف الغنيان فجمع عند أبي يوسف خلافا لمحمد واختلاف المجلس اتحاد الغنيان فجمع عند محمد خلافا لابي يوسف ومحمد واليزيد بن محمد بن بكير الجهم

في مشيئة خذك هو الصحيح وكذا في العين في خلقه سكران يغير هذا أحد وفيه فقهه
 مصلح بالغ يركع ويسجد حتى لا ينقض الوضوء ففهمه الصحيح بشرط ان تكون في صلوات ذات
 ركوع وسجود في الوضوء في صلوة الجنان او سجدة السلاوة لا ينقض الوضوء بل يبطل
 ففهمه فيه وانما شرط ما ذكر لان انتفاض الوضوء بها ثبت بالحدوث على خلاف القياس
 فيقتصر على بوردته ثم الفهمه انما تنقض اذا كان يعطيان حتى لو نام في الصلوة على أي
 هيئة كان ففهمه لا ينقض الوضوء وعندك في ذلك لا ينقض الوضوء على الهيئة
 ومقدما ان تكون مسبوقة في ركعة والفهم ان يكون مسبوقة لا الجبرانه وهو يبطل
 الصلوة لا الوضوء والتبسم ان لا يكون أصلا وهو لا يبطل شيئا والمباح في الفهم
 الأعز محمد وهو ان يئس بدنه من المرة فخرج من وانفس الله وتما من الفرجان
 لا دون فخرجت من جرح لانها طاهرة وما عليها من نجاسة قليلة وانما كادحة
 من الذر فينقض لان خروج العليل منه ناقص ومن الاحليل لانها خارجة من جرح
 ومن قبل المرأة في اختلاف المشايخ فحكم سقط منه اي من جرح ومن المرأة والذكر
 خلافا للشافعي ثم وفرض الغسل المضمضة والاستنشاق وهما مستندان عند
 واما ان الفرد اقل من وجهه فخرج من وجهه جسا عند تطيب الثوب وانفاجه حكما
 في ابتلاع الصائبة الريق ودخول شيء في فم فجعل اجزا في الوضوء خارجا في الغسل
 لأن الوارد فيه صفة البلغة وهي فأنه في الوضوء غسل الوجه وكذلك الانف اذا
 تمضمض وقد بقي في استنائه طعام فلا بأس به وغسل البدن اي جميع ظاهر البدن

ان الاجل لا يحل للذة فاذا خرج منه علم ان به جماعه من خلافا للشافعي رحمه

حتى لو بقي العجين في الطبق فاعتل الاجزى وفي الدرر في جزى اذ هو مؤلم من هناك
 وكذا الطين لأن الماء ينفذ وكذا البقيع واجتار فالحاصل ان المستبر في هذا المرح واذا اذ
 فامر الماء فلم يقبل بجزى واما ثقب القيط فان كان القيط فيها وغلب على طنة ان الماء لا يصل
 من غير غير يد فلا بد منه وان لم يكن القيط فيها فان غلب على طنة ان الماء يصل من غير ثقب
 لا ينكث وان غلب له لا يصل لا ينكث ينكث وان انضم الثقب بعد نزعه فصارت كالـ
 ان امر الماء عليها يدخلها وان غفل لا يدخل امر الماء ولا ينكث في ادخال شيء صوي الماء
 من حشيش ونحوه وان كان في اصبعه خا لم ينجس بجزى ليعمل الماء فقه ويجب على
 الاطلاق ادخال الماء داخل الثقب وان نزل البول اليها ولم يخرج عنها تنقض الوضوء هذا
 عند بعض المشايخ فلها حكم الظاهر من كل وجه وعند البعض لا يصل الماء اليها في الغسل
 مع انه ينقض الوضوء اذا نزل البول اليها فلها حكم الماء في الغسل وحكم الظاهر في
 انتفاض الوضوء لادلك وسنة ان يغسل يديه وفرجه وبزبل يحس ان كانت اي
 ان كان الجنس اي النجاسة على بدنه ثم يتوضا الارض استنسا متفصل اي يغسل
 اعضاء الوضوء الارضيه ثم يبيض الماء على كل بدنه ثلثا ثم يغسل عليه الا في مكان
 اي اذا كان مكان الغسل جميع الماء المستعمل حتى اذا اغتسل على لوح ارجح يغسل الرجلين
 هناك وليس على المرأة تنقض فغيرها ولا يلبها اذا ابتل أصلا فمن المرة لتولم
 لا تسليمة يكنيد اذ بلغ الماء اصول شعرك ويجب على الرجل تقفها وقيل اذا كانت
 الرجل مضطربة الشعر كالعلوية والآن ان لا يجزى الا حوط ان يجزى قوله ولا يلبها

ان الاجل لا يحل للذة فاذا خرج منه علم ان به جماعه من خلافا للشافعي رحمه

قال بعض الساج تيل ذواتها وتغيرها لكن لا يصح عدم وجوبه وهذا اذا كانت متولدة
 اما اذا كانت منقوصة بجيب اتصال الماء الى انشاء الشعر في الحي لعدم الخرج وموجبه
 انزل النبي ذي دقي وشهوة عند الانفصال حتى لو انزل بلا شهوة لا يجل الغسل عندنا
 خلافا لكان في دقي ثم الشهوة شرط وقت الانفصال عندنا في دقي ومخرجها وقت الخروج عند
 أبي يوسف بطل حتى ان انفصل عن مكانه شهوة واخذ رأس العنق حتى سكنت شهوة فخرج
 بلا شهوة في الغسل عندنا لا عندنا وان اغتسل قبل ان يبول فخرج ببقية المتقي بغير الغسل
 ثانيا عندنا لا عندنا ولو في نوم ولا فرق في هذا بين الرجل والمرأة ودون عن محمد بن
 في رواية الاموال اذا تكرب الاحتلام والابتداء والغلظة ولم تدبلا كانا
 الغسل وقال في الآية الخلو في الاثنية من الرقبة وعينية خفيفة في ثوب ودون
 على الماء والمغول به وردية المستيقظ المتقي او الذي وان لم يحلم اما في الذي لا
 كونه متيقظا في نحران البدن وفي خلاف أبي يوسف في انقطاع الجنب والناس
 لقوله لا تقربوهن حتى تظهرن على قربة التشديد فلما كان الانقطاع سببا
 فاذا انقطع ثم اسلمت لا يلزمها الاغتسال اذ وقت الانقطاع كانت كافرة وهي غير
 مأثورة بالشرايع عندنا ومضى اسلمت لم يوجد السبب وهو الانقطاع بخلاف اذا كانت
 الكافرة ثم اسلمت حين لم عليها غسل الجنابة لان الجنابة امر مستمر فيكون بعد
 والانقطاع غير مستمر فافترقا لا وطن البهيمة بلا انزال وسن للجمعة والعبد في
 الاحرام وعرقه فكل الجمعة من لستوة الجمعة وهو النجس ويجوز الوضوء بما اشاء

انما اذا كانت منقوصة بجيب اتصال الماء الى انشاء الشعر في الحي لعدم الخرج وموجبه
 انزل النبي ذي دقي وشهوة عند الانفصال حتى لو انزل بلا شهوة لا يجل الغسل عندنا
 خلافا لكان في دقي ثم الشهوة شرط وقت الانفصال عندنا في دقي ومخرجها وقت الخروج عند
 أبي يوسف بطل حتى ان انفصل عن مكانه شهوة واخذ رأس العنق حتى سكنت شهوة فخرج
 بلا شهوة في الغسل عندنا لا عندنا وان اغتسل قبل ان يبول فخرج ببقية المتقي بغير الغسل
 ثانيا عندنا لا عندنا ولو في نوم ولا فرق في هذا بين الرجل والمرأة ودون عن محمد بن
 في رواية الاموال اذا تكرب الاحتلام والابتداء والغلظة ولم تدبلا كانا
 الغسل وقال في الآية الخلو في الاثنية من الرقبة وعينية خفيفة في ثوب ودون
 على الماء والمغول به وردية المستيقظ المتقي او الذي وان لم يحلم اما في الذي لا

انما اذا كانت منقوصة بجيب اتصال الماء الى انشاء الشعر في الحي لعدم الخرج وموجبه
 انزل النبي ذي دقي وشهوة عند الانفصال حتى لو انزل بلا شهوة لا يجل الغسل عندنا
 خلافا لكان في دقي ثم الشهوة شرط وقت الانفصال عندنا في دقي ومخرجها وقت الخروج عند
 أبي يوسف بطل حتى ان انفصل عن مكانه شهوة واخذ رأس العنق حتى سكنت شهوة فخرج
 بلا شهوة في الغسل عندنا لا عندنا وان اغتسل قبل ان يبول فخرج ببقية المتقي بغير الغسل
 ثانيا عندنا لا عندنا ولو في نوم ولا فرق في هذا بين الرجل والمرأة ودون عن محمد بن
 في رواية الاموال اذا تكرب الاحتلام والابتداء والغلظة ولم تدبلا كانا
 الغسل وقال في الآية الخلو في الاثنية من الرقبة وعينية خفيفة في ثوب ودون
 على الماء والمغول به وردية المستيقظ المتقي او الذي وان لم يحلم اما في الذي لا

والارض كالطير والعبد واما ماء النمل فان كان ذاتا لحيت فيعاطر يجوز والا لا
 وان تغير طوله الملك او غير احد اوصافه اي الطعم او اللون او الرائحة شيئا مما هو
 كالتراب الاشنان والصابون والزعفران اما عند هذه الاشياء ليعلم ان الحكم
 لا يختلف بان كان المخلوط من جنس الارض كالتراب او شيئا يقصد بخلطه التطهير
 كالاشنان والصابون او شيئا اخر كالزعفران وعندنا يوسف بن ابي كان المخلوط
 شيئا يقصد به التطهير يجوز الوضوء الا ان يغلب على الماء مية يزول طبعه وهو الرقبة
 وان كان شيئا لا يقصد به التطهير في رواية بشرط عدم جواز التوضي به غلبته على
 الماء وفي رواية لا يشترط والماء من جنس الارض فيه خلاف ان في دقي وبما جاز
 فيه جنس لم يدر افره اي طهره او لونه او نقيه اختلفوا في هذا الجاري فالحد الذي في
 ذكره خرج ما يذهب ببقية او ورق فاذا سد النهر من فوق وبقية الماء تجري
 مع ضعيف يجوز به الوضوء اذ هو ماء جاري وكل ما يصبغ الجريان اذ الوضوء به جائز
 بجنس بحيث لا يستعمل الماء او يملك بين الفريقتين مقدار يذهب عنه واذا كان
 حوض صغير يدخل فيه الماء من جانب فيخرج من جانب لجوز الوضوء في جميع جوانبه
 وعليه الفتوى من غير تفصيل بين ان يكون الربيع اربع او اقل فحوز واكثر فلا يجوز
 واعلم انه اذا اتقن الماء فان علم ان تنبت للنجاسة لا يجزى ولا يجوز حلا على ان
 تنبت لطول الملك واذا سد كلب عرض النهر وجري الماء فوقيه ان كان بلا في الطل اقل
 مما لا يلاقيه يجوز الوضوء في الأسفل والأفلا قال القتيبي ابو جعفر بن علي هذا اذ كنت

انما اذا كانت منقوصة بجيب اتصال الماء الى انشاء الشعر في الحي لعدم الخرج وموجبه
 انزل النبي ذي دقي وشهوة عند الانفصال حتى لو انزل بلا شهوة لا يجل الغسل عندنا
 خلافا لكان في دقي ثم الشهوة شرط وقت الانفصال عندنا في دقي ومخرجها وقت الخروج عند
 أبي يوسف بطل حتى ان انفصل عن مكانه شهوة واخذ رأس العنق حتى سكنت شهوة فخرج
 بلا شهوة في الغسل عندنا لا عندنا وان اغتسل قبل ان يبول فخرج ببقية المتقي بغير الغسل
 ثانيا عندنا لا عندنا ولو في نوم ولا فرق في هذا بين الرجل والمرأة ودون عن محمد بن
 في رواية الاموال اذا تكرب الاحتلام والابتداء والغلظة ولم تدبلا كانا
 الغسل وقال في الآية الخلو في الاثنية من الرقبة وعينية خفيفة في ثوب ودون
 على الماء والمغول به وردية المستيقظ المتقي او الذي وان لم يحلم اما في الذي لا

انما اذا كانت منقوصة بجيب اتصال الماء الى انشاء الشعر في الحي لعدم الخرج وموجبه
 انزل النبي ذي دقي وشهوة عند الانفصال حتى لو انزل بلا شهوة لا يجل الغسل عندنا
 خلافا لكان في دقي ثم الشهوة شرط وقت الانفصال عندنا في دقي ومخرجها وقت الخروج عند
 أبي يوسف بطل حتى ان انفصل عن مكانه شهوة واخذ رأس العنق حتى سكنت شهوة فخرج
 بلا شهوة في الغسل عندنا لا عندنا وان اغتسل قبل ان يبول فخرج ببقية المتقي بغير الغسل
 ثانيا عندنا لا عندنا ولو في نوم ولا فرق في هذا بين الرجل والمرأة ودون عن محمد بن
 في رواية الاموال اذا تكرب الاحتلام والابتداء والغلظة ولم تدبلا كانا
 الغسل وقال في الآية الخلو في الاثنية من الرقبة وعينية خفيفة في ثوب ودون
 على الماء والمغول به وردية المستيقظ المتقي او الذي وان لم يحلم اما في الذي لا

متاخي ربه وعن ابو يوسف دم لا باس بالوضوء اذا لم يتغير احد اوصافه وبما
 مات فيه حيوان ما في المولد كالسنة من الضيق بكسر الدال وانما قال في المولد حتى لو
 كان مولد في غير الماء وهو يعيش في الماء يفسد الماء بموته فيه او ما ليس له دم ساكن
 كالنمل والذباب لان النمل هو الدم المسفوح كما ذكرنا وحديث وفور الذباب
 في الطعام وفيه خلاف في قوله لا بما اعتق الزاوية بقوله من يخرج او غير اما
 ما يقطر من الشعر فيوض الوضوء ولا بما زال طبعه بغير اجزاء المراد به ان يخرج
 من طبع الماء وهو الرقة والسيلان او يطبخ كالأشربة والخل نظير ما اعتق من الشعر
 والشراب الذي يابس معتبر من الشعر وشراب التفاح وكذا معتبر من الفم وماء الكحل
 نظير ما غلب عليه غير اجزاء والمرق نظير ما غلب عليه غير الطبخ واما الماء الذي
 تغير بكثر الاوراق الواقعة فيه حتى اذا وقع في الكف يظهر فيه لون الاوراق لا يجوز
 الوضوء لان كاه الباقلة ولا بما زال الدم في غير الجن الا اذا كان عشرة اذرع في عشرة
 اذرع ولا يتغير رصه بالفرق فكل حكم الماء الجاري فان كانت النجاسة مرتبة
 لا يتوضأ من موضع النجاسة بل من الجانب الآخر وان كانت غير مرتبة يتوضأ من جميع
 الجانب وكذا من موضع غالية كالنجاسة رمل التقدير بعينه في غير الاذرع
 الى اصل شرعي يعتمد عليه اقول اصل المسئلة ان الغدير العظيم الذي لا يترك احد
 طرفه يترك الآخر اذا وقعت النجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء في الجانب الآخر فقدم
 هذا خبر في غير ما تقدم به بناء على قوله عم من جف شبر اول جوفها لم يوجب ذبعا
 من جوفها

فلان

فيكون لو جفها من كل جانب عشرة ففهم من هذا انه اذا اراد ان يجف في جفها يترك
 يترك لانه يغضب الماء اليها وينقص الماء في البئر الاولى وان اراد ان يجف في البئر بالوعة
 يترك ايضا لسرارية النجاسة الى البئر الاخرى ويجف بها ولا يمنع فيما رواه الحرير وغيره
 في غير ففهم ان الشرع اعتبر العشرة في عدم سرارية النجاسة حتى لو كانت النجاسة
 بشرى جفها بالمعنى المذكور وسئل الامر على الناس وجوز الوضوء في جميع جوانبه
 ولا بما استعمل لغيره او رفع حديث العسكري ان في الماء المستعمل اختلافات الاول انه
 باي شيء يصير مستعلا فعند أبي حنيفة والشافعية ربه بازالة الحدث وايضا في العربة
 فاذا توضأ الحدث وضوء غير منوي يصير مستعلا ولو توضأ غير الحدث وضوء منوي
 يصير مستعلا ايضا وعند محمد ربه بالثاني فقط وعند أبي حنيفة ربه بازالة الحدث
 لكن ازالة الحدث لا يتحقق الا بتيقن العربة عنه بناء على اشتراط النية في الوضوء و
 الاختلاف الثاني في انه متى يصير مستعلا في الهداية انه كما زابل العضو مستعلا
 والاختلاف الثالث في حكمه فعند أبي حنيفة هو نجس نجاسة عظيمة وعند أبي يوسف ربه
 نجس نجاسة خفيفة وعند محمد ربه هو طاهر غير مظهر وعند مالك ربه هو نجس ربه
 في قول القدير هو طاهر مظهر ونحن نقول لو كان طاهرا لما كان في السف الوضوء به ثم القدير
 ولم يقل به احد وكل ايجاب دين طهر الا جلد الخنزير والادوي اعلم ان الزبانية
 هي ازالة النتن والروايات النجسة من الجلد فان كانت بالادوية كالغفر وكحل طهر
 الجلد ولا تؤدى نجاسة ابدا وان كانت بالتراب او بالسم يطهر اذا ابيض ثم ان اصابه

في قول القدير هو طاهر مظهر ونحن نقول لو كان طاهرا لما كان في السف الوضوء به ثم القدير
 ولم يقل به احد وكل ايجاب دين طهر الا جلد الخنزير والادوي اعلم ان الزبانية
 هي ازالة النتن والروايات النجسة من الجلد فان كانت بالادوية كالغفر وكحل طهر
 الجلد ولا تؤدى نجاسة ابدا وان كانت بالتراب او بالسم يطهر اذا ابيض ثم ان اصابه

الماء هل يعود نجسا فمن ابي حنبل ودايدان وعن ابي يوسف رمح
 ان صاب بالسنن بحيث لو ترك لم يفسد كان دباغا وعن محمد بن جلد المينة
 اذ ليس ودفع في الماء لم يتنج من غير فصل والصحيح في باقي المسك جواز
 الملوحة منها من غير فصل وما ظهر عليه بالدغ ظهر بالدكا وكذلك وان لم يترك
 وما لا فلا اي لا يظهر عليه بالدغ لا يظهر بالدكا والمراد بالدكا ان يدغ المسلم
 او الكلب في غير ان يترك التسمية عامدا وسر المينة وعطرها وعصمها وحافرها
 وفرنها وسر الانسان وعطر طاهر يجوز صلوة من اعاد سنة اليه وان جاوز
 قدر الدرهم افرده عن المسئلة بالذكر مع انها تمت فامر لان السنن عطر وقد ذكر
 ان العظم طاهر لكان الاختلاف فيها فانه اذا كان الكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلوة
 به عند محمد بن جلد **فصل** في نجاستها ومات فيها حيوان وانفق او تسقى
 ومات دمي وشاة او كلب ينزع كل ما فيها ان امكن والا فقدرها بها من الاضحيان
 ويخذ بقول جليل لها بقدر في امر الماء ومحمد بن جلد في ذبوا الى الثمانية
 وفي كوحامة او دجاجة ماتت فيها اربعون الى ستين ذنبا في او عصفور عشرون
 الى ثلثين والمعدة للذوا الاوسط وما جاوز اخشى به ويتنجس الدم من وقت الفجر
 ان علم ذلك والا فقدر يومه دليله ان لم يتنج ومنه ثلثة ايام ولياها ان انفق
 فالامزج جد وسور الادبي والفرس وكل ما كولي طاهر والكلب الخنزير وسباع
 البها لا نجس وللمهقة والدجاجة والحللات وسباع الطير وسواكن البيوت مكرمة

والماء الذي فيه
 من غير فصل
 من غير فصل
 من غير فصل

والماء الذي فيه
 من غير فصل
 من غير فصل
 من غير فصل

والماء الذي فيه
 من غير فصل
 من غير فصل
 من غير فصل

والماء الذي فيه
 من غير فصل
 من غير فصل
 من غير فصل

والحماد والبغل مشكوك بوقوفه ويثبت ان عدمه غير والعرف معيب بالشور
 لان السور مخلوط باللحاح في كل اللغاب والعرف واحد لان كلاهما متولد من اللحم
 فان قبل الجوارح لا يكون بين سور ما كولي اللحم وغيره كولي اللحم لان ان اعيد اللحم غير مخلوط
 فلو لم يكن واحد منها طاهر الا يري ان غير كولي اللحم اذا لم يكن نجس العين اذا لم يكن
 لحم طاهر وان اعتبر ان لحم مخلوط فاكول اللحم وغيره في ذلك حاشا تلك الحقة اذا لم
 يكن للكرامة فانها اية الفجاسة لكن في شبهة ان الفجاسة لا اختلاط الدم بالدم اذا لولا
 ذلك لم نجاسة لذاته لكان نجس العين وليس كذلك فيض كولي اللحم اذا كان حيا
 فلحاشا متولد من اللحم المخلوط بالدم فيكون نجسا لاجتماع الامر من امان في ما كولي
 اللحم فلم يوجب الا اجدحاه وهو الاختلاط بالدم فلم يوجب نجاسة السور لان هذه
 البلة بانزاجها ضعيفة اذ الدم الملتصق في موضع لم يوطأ به حكم الفجاسة في الحي واد
 لم يكن حيا فان لم يكن مذكيا كان نجسا سواء كان مأكولا للحم او غيره لانه صار بالحي
 حرا فالحمه مخرج من اصله الدم فيكون نجسا وان كان مذكيا كان طاهرا اما
 في اوله اللحم لانه لا توجد الحية ولا اختلاط الدم واما في غير كولي اللحم فلان الدم لا يفسد
 والحيمة المخرجة غير كافية في الفجاسة علم ما من انما تثبت باجماع الامر من وان عدمه
 الا يثبت اللحم قال ابو حنبل بالوضوء به فقط واو يوسف روى بالميم نجس ومحمد بن
 اجماعا باب **التيمة** هو حديث وجيب وجانب ونفساء لم

والماء الذي فيه
 من غير فصل
 من غير فصل
 من غير فصل

والماء الذي فيه
 من غير فصل
 من غير فصل
 من غير فصل

يقدر بالقاء أي على أي شيء لها رية حتى إذا كان للنجاسة أي على الموضوع لا للصلح
يتم ولا يجزئ عليه التوضوء عندنا خلافا للشافعي رحمه الله إذا كان مع الجنابة حدث
بوجوب الوضوء على الوضوء فالنيت للنجاسة بالاتفاق وإذا كان للحديث ماء بكني لصل
بعض أعضائه فالخلاف ثابت أيضا لبعض مبالا ليل تلك النسخة وقبل ثلاثة الآتي
ذراع وضمانه إلى أربعة الآتي وما ذكرنا من الرواية وفي رواية الحسن المليل إنما يكون
معتبرا إذا كان في طرف غير راحة يمينه ميلين ذهابا ومجيئا وأما إذا كان في راحة
يمنى لم يكن ميلين أو لم يكن لا يقدر على استعمال الماء وإن استعمل الماء اشتد ريقه
حتى لا يشتر خوف السلق خلافا للشافعي رحمه الله إذا كان في راحة يمينه فوق راحة
اليد وهو يتوضوء أو يرد أن استعمال يمينه أو يرد أو يطين أن استعمال الماء
خاف العطش أو أوجع الماء للشرب حتى إذا وجد الماء في جيب فقد للشرب جازله
النيت إذا كان كثيرا فبذل على أنه للشرب والوضوء فاما الماء الملعق للوضوء فإيجز
أن يشرب منه وعند الأمام الغضبي رحمه الله على هذا فلا يجوز النيت أو عدمه كالماء
وكونها أو خوف صلاة العبد في الأبداء أي إذا خاف فوت صلاة العبد جازله أن
ينيت ويستريح فيها هذا بالاتفاق وبعد الشروع موضعا والحديث للبناء أي إذا شرب
صلوة العبد موضعا ثم سبغ الحديث ويخاف أن لو شاء ينوء الصلوة جازله أن
ينيت للبناء وهذا عندنا رحمه الله خلافا لها وإن شرب بالنيت وسبغ الحديث جازله النيت
للبناء بالاتفاق قوله هو حديث مشاهير وضريحه ولو ينفذ صفة الحديث وما بعده

الشافعي رحمه الله
الحنابلة رحمه الله
الحنابلة رحمه الله
الشافعي رحمه الله
الشافعي رحمه الله

الشافعي رحمه الله
الشافعي رحمه الله
الشافعي رحمه الله
الشافعي رحمه الله
الشافعي رحمه الله

الشافعي رحمه الله
الشافعي رحمه الله
الشافعي رحمه الله
الشافعي رحمه الله
الشافعي رحمه الله

وقوله البعير مع الموقوفات متعلق بقوله لم يقدر وفي الأبداء متعلق بالبناء
تقدير النيت لحرف فوت صلوة العبد في الأبداء وبعد الشروع ضربة أو صلوة الجنابة
لغير الوضوء لا لغوت النية والوقفة لأن فوقها إلى خلق وهو الظاهر والقضاء
ضربة مسح وجهه وضربة لبدنه مع رفعه ولا يشترط الترتيب عندنا والشافعي عليه
أنه يشترط الاستيعاب حتى لو في شيء قليل لا يجزئ والأحسن في مسح الذراعين
أن يمسح ظاهر الذراع اليمنى بالوسطى واليسرى بالخنصر مع شيء من الكف اليسرى
مبتدئا من رؤس الأصابع ثم ياطمها بالمسحاة والأبهام إلى رؤس الأصابع
هكذا يفعل بالذراع اليسرى ثم يمسح باليمين أصابعه فظلم أن يجعل
أصابعه فيحاج إلى ضربة ثالثة لتطهيرها على كل طاهر من جنس الأرض كالتربة
الزمل ولجئ وكذلك الكحل والزرنيخ وأما الذهب والفضة فلا يجوزها إذا كانت
مستوكين وإن كانا غير مستوكين فمستطمين بالتراب يجوز والحفظة والشعر إن
كان عليها غبار كوز ولا يجوز على مكان فيه نجاسة وقد زال أثرها مع أن يجوز
فيه ولا يجوز بالتراب عندنا رحمه الله ومحمد بن وهب وأما عند أبي يوسف رحمه الله فلا يجوز إلا بالتراب
لتراب أو الرمل وعندنا في رد لا يجوز إلا بالتراب ولو لا نفعه وعلى أي شيء
النعق فلو كثر إذا أودع حائطا أو كالي حنطة فاصاب وجهه وذراعاه غبارا
لا يجوز حتى يده عليه مع قدرته على المسح بنية أداء الصلوة فالنية فرض في
النيت خلافا لغيره رحمه الله إذا كان به حدثا كالجنابة وحديث يوجب الوضوء

الشافعي رحمه الله
الشافعي رحمه الله
الشافعي رحمه الله
الشافعي رحمه الله
الشافعي رحمه الله

الشافعي رحمه الله
الشافعي رحمه الله
الشافعي رحمه الله
الشافعي رحمه الله
الشافعي رحمه الله

الشافعي رحمه الله
الشافعي رحمه الله
الشافعي رحمه الله
الشافعي رحمه الله
الشافعي رحمه الله

فينبغي ان ينوي عنهما فان احدهما لا يقع عن الآخر لكن يكفي نية واحد منهما فلا يكون
 نية كافر اسلامه ولا يجوز الصلوة بهذا النية عند خلافها لا يجوز ان ينوي في وقت
 يستطاع لغير النية في وقت جواز الصلوة ان ينوي في وقت متحقق سواء لا يقع بدو
 الطهارة كالصلوة او يقع كالاسلام وعندنا قرة مقصودة لا يقع الا بالطهارة
 فان نية لصلوة الجنابة او سجد التلاوة يجوز هذه النية اذا انكروا بان نية
 من يقف او يدخل مسجد لا يقع به الصلوة لانه لم ينو قرة مقصودة لكن كماله
 من الصفح ودخول المسجد وجاز وضوءه بلا نية حتى اذا اوشأ بلا نية فاسلم
 جاز صلوته بهذا الوضوء خلافا لما في رجلي وهذا بناء على مسئلة النية في الوضوء
 وان توشأ بالنية فاسلم فالخلاف ثابت ايضا لان نية الكافر لغو لعدم الاهلية
 وانما قال بلا نية مبلة فيقع وضوء الكافر مع النية بالطريق الاول ويقع في الوضوء
 اتفاقا وقبله خلافا لما في رجلي فلا يجوز به الصلوة في الوقت عند هذا البناء
 على ما عرفت في اصول الفقه ان الرب فلت ضروري للماء عند وعندنا خلق مطلق
 في انا ابن طاهر ويحكي كوز النية عندنا خلافا له وقول عم الرب ظهور الملم
 ولو الى غير ذلك يؤيد ما قلنا وبعد طلبه من رجلي له ماء متنجس حتى اذا صلى بالمنع
 ترا عطاء يستحق نية الآن فلا يعيد ما قد صلى وقبل طلبه جاز خلافا لما قلنا
 ذكر في الهداية وذكر في المبسوط انه اذا لم يطلب منه وصلي لم يجز لأن الماء مبدؤ
 عادة وفي موضع آخر من المبسوط ان كان مع رقيق ماء فعليه ان يسئله لا على

انما هو النية
 في وقت جواز
 في وقت متحقق
 سواء لا يقع بدو
 الطهارة كالصلوة
 او يقع كالاسلام
 وعندنا قرة مقصودة
 لا يقع الا بالطهارة
 فان نية لصلوة الجنابة
 او سجد التلاوة
 يجوز هذه النية
 اذا انكروا بان نية
 من يقف او يدخل
 مسجد لا يقع به
 الصلوة لانه لم
 ينو قرة مقصودة
 لكن كماله
 من الصفح ودخول
 المسجد وجاز
 وضوءه بلا نية
 حتى اذا اوشأ
 بلا نية فاسلم
 جاز صلوته
 بهذا الوضوء
 خلافا لما في
 رجلي وهذا بناء
 على مسئلة النية
 في الوضوء
 وان توشأ
 بالنية فاسلم
 فالخلاف ثابت
 ايضا لان نية
 الكافر لغو
 لعدم الاهلية
 وانما قال
 بلا نية مبلة
 فيقع وضوء
 الكافر مع
 النية
 بالطريق الاول
 ويقع في
 الوضوء
 اتفاقا
 وقبله
 خلافا لما
 في رجلي
 فلا يجوز
 به الصلوة
 في الوقت
 عند هذا
 البناء
 على ما
 عرفت
 في اصول
 الفقه
 ان الرب
 فلت ضروري
 للماء
 عند وعندنا
 خلق مطلق
 في انا ابن
 طاهر ويحكي
 كوز النية
 عندنا
 خلافا له
 وقول عم
 الرب
 ظهور الملم
 ولو الى
 غير ذلك
 يؤيد ما
 قلنا
 وبعد
 طلبه
 من رجلي
 له ماء
 متنجس
 حتى اذا
 صلى
 بالمنع
 ترا
 عطاء
 يستحق
 نية
 الآن
 فلا يعيد
 ما قد
 صلى
 وقبل
 طلبه
 جاز
 خلافا
 لما قلنا
 ذكر في
 الهداية
 وذكر في
 المبسوط
 انه اذا
 لم يطلب
 منه
 وصلي
 لم يجز
 لأن
 الماء
 مبدؤ
 عادة
 وفي
 موضع
 آخر
 من
 المبسوط
 ان كان
 مع
 رقيق
 ماء
 فعليه
 ان
 يسئله
 لا على

قول حسن بن زياد رحمه الله فانه يقول السؤال ذل فيه بعض الخرج ولم يشرع
 النية الا لرفع الخرج ولكننا نقول ماء الطهارة مبدؤ وليس السؤال بالاحتياج
 اليه مذلة فقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حواجه من غير وفي الزيادة
 ان المتيمم السافر اذا رأى مع رجل ماء كثيرا وهو في الصلوة وغلب على ظنه ان
 لا يعطيه او شك في صلوته لانه مع شروعه فلا يعطيه بالسائل بخلاف اذا
 كان خارج للصلوة ولم يطلبه بغيره حيث لا يخل له الشروع بالشك فان النية
 والعجز مذكور فيها وان غلب على ظنه ان يعطيه قطع الصلوة وطلب نداء اذا فرغ من سافر
 من صلوة فسأله فاعطاه او اعطى بين المثل وهو فادى عليه استأنف الصلوة واذا
 لم تمت صلوته وكذا ان ابي له اعطى لكن يستحق نية الآن اقول اذا اردت ان
 تسو على الاقسام كلها فاعلم انه اذا رأى خارج الصلوة وصلى ولم يسئل
 بعد الصلوة ليظهر العجز والندى فعلى ما ذكره المبسوط لا يجوز سواء غلب على ظنه
 الاعطاء او عدمه او شك فيها وهي مسئلة المتكبر واذا رأى في الصلوة ولم يسئل
 بعد ما قلنا وان رأى خارج الصلوة ولم يسئل حتى صلى ثم سأل فان اعطى بطلت
 صلوته وان لم تمت سواء ظن الاعطاء او المنع او شك فيها وان رأى في الصلوة
 فكا ذكر في الزيادة ان يكون متيقن صور بان احدهما ان قطع الصلوة فيما اذا ظن او شك
 فانه فان اعطى بطلت نية وان ابي فهو باق والآخر ان الله الصلوة فيما اذا ظن
 انه يعطى ثم سأل فان اعطى بطل صلوته وان ابي تمت لانه ظن ان الله كان خطاء

انما هو النية
 في وقت جواز
 في وقت متحقق
 سواء لا يقع بدو
 الطهارة كالصلوة
 او يقع كالاسلام
 وعندنا قرة مقصودة
 لا يقع الا بالطهارة
 فان نية لصلوة الجنابة
 او سجد التلاوة
 يجوز هذه النية
 اذا انكروا بان نية
 من يقف او يدخل
 مسجد لا يقع به
 الصلوة لانه لم
 ينو قرة مقصودة
 لكن كماله
 من الصفح ودخول
 المسجد وجاز
 وضوءه بلا نية
 حتى اذا اوشأ
 بلا نية فاسلم
 جاز صلوته
 بهذا الوضوء
 خلافا لما في
 رجلي وهذا بناء
 على مسئلة النية
 في الوضوء
 وان توشأ
 بالنية فاسلم
 فالخلاف ثابت
 ايضا لان نية
 الكافر لغو
 لعدم الاهلية
 وانما قال
 بلا نية مبلة
 فيقع وضوء
 الكافر مع
 النية
 بالطريق الاول
 ويقع في
 الوضوء
 اتفاقا
 وقبله
 خلافا لما
 في رجلي
 فلا يجوز
 به الصلوة
 في الوقت
 عند هذا
 البناء
 على ما
 عرفت
 في اصول
 الفقه
 ان الرب
 فلت ضروري
 للماء
 عند وعندنا
 خلق مطلق
 في انا ابن
 طاهر ويحكي
 كوز النية
 عندنا
 خلافا له
 وقول عم
 الرب
 ظهور الملم
 ولو الى
 غير ذلك
 يؤيد ما
 قلنا
 وبعد
 طلبه
 من رجلي
 له ماء
 متنجس
 حتى اذا
 صلى
 بالمنع
 ترا
 عطاء
 يستحق
 نية
 الآن
 فلا يعيد
 ما قد
 صلى
 وقبل
 طلبه
 جاز
 خلافا
 لما قلنا
 ذكر في
 الهداية
 وذكر في
 المبسوط
 انه اذا
 لم يطلب
 منه
 وصلي
 لم يجز
 لأن
 الماء
 مبدؤ
 عادة
 وفي
 موضع
 آخر
 من
 المبسوط
 ان كان
 مع
 رقيق
 ماء
 فعليه
 ان
 يسئله
 لا على

انما هو النية
 في وقت جواز
 في وقت متحقق
 سواء لا يقع بدو
 الطهارة كالصلوة
 او يقع كالاسلام
 وعندنا قرة مقصودة
 لا يقع الا بالطهارة
 فان نية لصلوة الجنابة
 او سجد التلاوة
 يجوز هذه النية
 اذا انكروا بان نية
 من يقف او يدخل
 مسجد لا يقع به
 الصلوة لانه لم
 ينو قرة مقصودة
 لكن كماله
 من الصفح ودخول
 المسجد وجاز
 وضوءه بلا نية
 حتى اذا اوشأ
 بلا نية فاسلم
 جاز صلوته
 بهذا الوضوء
 خلافا لما في
 رجلي وهذا بناء
 على مسئلة النية
 في الوضوء
 وان توشأ
 بالنية فاسلم
 فالخلاف ثابت
 ايضا لان نية
 الكافر لغو
 لعدم الاهلية
 وانما قال
 بلا نية مبلة
 فيقع وضوء
 الكافر مع
 النية
 بالطريق الاول
 ويقع في
 الوضوء
 اتفاقا
 وقبله
 خلافا لما
 في رجلي
 فلا يجوز
 به الصلوة
 في الوقت
 عند هذا
 البناء
 على ما
 عرفت
 في اصول
 الفقه
 ان الرب
 فلت ضروري
 للماء
 عند وعندنا
 خلق مطلق
 في انا ابن
 طاهر ويحكي
 كوز النية
 عندنا
 خلافا له
 وقول عم
 الرب
 ظهور الملم
 ولو الى
 غير ذلك
 يؤيد ما
 قلنا
 وبعد
 طلبه
 من رجلي
 له ماء
 متنجس
 حتى اذا
 صلى
 بالمنع
 ترا
 عطاء
 يستحق
 نية
 الآن
 فلا يعيد
 ما قد
 صلى
 وقبل
 طلبه
 جاز
 خلافا
 لما قلنا
 ذكر في
 الهداية
 وذكر في
 المبسوط
 انه اذا
 لم يطلب
 منه
 وصلي
 لم يجز
 لأن
 الماء
 مبدؤ
 عادة
 وفي
 موضع
 آخر
 من
 المبسوط
 ان كان
 مع
 رقيق
 ماء
 فعليه
 ان
 يسئله
 لا على

۲۰

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة
فان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة لان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة
فان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة لان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة

باب المنيح

المنيح لکن اذا زال المانع ينبغي ان يعيد الفلقة كذا في الذخيرة
على الخفين هو جاز في السنة اي بالسنة المشهورة يجوزها الزيادة على اللسان
فان موجهه على الرجلين للموت دون من عليه العمل قبل صورته جنباً بتم مزاحه
ومعه من الماء ما يتوضأ به فتوضأ وليس عليه ان يمسح على ما يلي الاغتسال
ولم يغسل نه وجده من الماء ما يتوضأ به فتم ثانياً فان احدث بعد ذلك توضأ
ونزع خفيه فخطوا باصابعه مخرجاً يبداء من اصابع الرجل الى الساق هذا صفة المنيح
على وجه المنيح فلو لم يخرج الاصابع لکن مسح مقدار الواجب جاز فان مسح
باصبع واحد لم يلبس مسح ثانياً فلهذا جاز ايضا ان مسح كل راحة بمرح
قبل ذلك وان مسح بالابهام والسبحة مترجحين جاز ايضا لان بينهما منه الاصبع
اخرى وسئل عن مسح عن صفة المسح قال ان يضع اصابع يديه على مقدمة خفيه
ويجافي كفبه ويذرها الى الساق او يضع كفبه مع الاصابع ويذرها جاذلة لکن ان مسح
برؤس الاصابع وجافي اصول الاصابع والكف لا يجوز ان يتبين من الخف عند الوضع
مقدار الواجب هو مقدار الاصابع هكذا ذكر في المحيط وذكر في الذخيرة ان المسح يزوي
الاصابع يجوز ان كان الماء متعاطلاً ولو مسح بظهر الكف حاز لکن السنة بباطنها وكذا
ان ابتداء من طرف الساق ولو مسح السطح فاعرفه حصل المسح وكذا مسح
الرأس وكذا لو مسح في الخفين فاقبل ظاهره فلهذا مسح على ظاهره الخف
بشئ الكعب ويكون الظاهر قل من ثلثة اصابع الرجل اصغرها اما لو ظهر في ثلثة اصابع

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة
فان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة لان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة
فان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة لان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة
فان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة لان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة
فان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة لان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة
فان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة لان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة
فان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة لان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة

فلا يجوز لأن هذا بمنزلة الخلق ولا بأس ان يكون واسماً خفيفاً يرمي عليه من على الخف أو

من أودعه جاز عليها المسح سواء لبسها منفردين أو فوق الخفين وان كان من كرايه
أو نحوه فان لبسها منفردين لا يجوز وكذا ان لبسها على الخفين لا ان يكونا بحيث يصل بلبس
المسح الى الخن الداخل وان كانا من كرايه وقد لبسها فوق الخفين فان لبسها بعد احدث
فمسح على الخفين لا يجوز المسح على الجرد وان لبسها قبل الحدث ومسح عليها ثم نزعها دون
الخفين اعاد المسح على الخفين الداخلين بخلافه اذا مسح على خفي ذي طاقين فنزع احد الطاقين
لا يبعد المسح على الطاق الآخر فان نزع احد الجرد فبقين فغلبه ان يبعد المسح على الجرد الآخر
وعن أبي يوسف انه اذا نزع الجرد الآخر ومسح على الخفين او جرد بهما الخفين اي بحيث
يستسكان على الساق بلا شدة او متعلين او مجلدين ملبوسين على طهر يرام عند الحدث
حتى اذا كانا خفين غير متعلين او مجلدين لا يجوز عندنا مسح رجليهما وعنه الزهري
الى قولها وبه يفتي ملبوسين على طهر يرام وقت الحدث وعندك في مسح عند اللبس
توضأ وضوءا غير مرتين غسل الرجلين وليس الخفين من غسل باء الأعضاء فذا حدث
او توضأ وضوءا مرتين غسل رجله اليمنى وادخلها الخف فغسل رجله اليسرى وادخلها
الخف ليستطهر طهارة تامة في القوة الاولى اذ ليس الخفين وفي القوة الثانية اذا
لبس الخف لكتفها ملبوسان على طهره كاملة فعلم ان قوله يلبسون احسن من غيرهم وحيث
لبسها على طهره كاملة لأن المراد الطهارة الكاملة وقت الحدث وهذا الوقت هو وقت
عند الحدث

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة
فان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة لان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة
فان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة لان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة
فان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة لان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة
فان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة لان المنيح لا يكون له اليد في المنيحة

اللبس اذا مشى ويظهر منه النقص لا يجوز فعله ان ما يصنع من الغزل كونه مستحقا لغيره
اللبس ان كان بغير الكعبين كونه ويشهد لللبس كونه لا يبعد منه شي فهو كغيره المستحق
وان تدا كان كالحرق فيعتبر المدا في المذكور ويجمع حرفي خفي لا خفيين اذا كان على
خفي واحد حرفي كثير تحت الساق ويبدو من كل ناحية خفي قليل بحيث لو جمع البادي
يكون مقدار ثلث اصابع كغير المسح ولو كان هذا المقدار في الخفين جاز المسح ويقيم مدة
السفر ما يقع سافر قبل تمام يومه وليلايه ويقيمها ان اقام قبلها ويخرج ان اقام بعدها
فهيها اربع مائيل لانه ان يسافر المقيم او يقيم المسافر وكل انا قبل تمام يومه وليلايه
او بعدها وقد ذكر في المتن ثلثة منها ولم يذكرها اذا سافر المقيم بعد تمام يومه وليلايه وكذا

ظاهر وهو وجوب الشروع ويجوز على جميع محرمات فلا يبطله السقوط الا عن بروج
على الجيرة ان اضطر جاز تركه وان لم يضطر فقد اختلف الروايات عن ابي جهم في جواز
تركه والمأخوذ انه لا يجوز تركه فلا يشترط كون الجيرة مستدرة على طهارة وانما يجوز
المسح على الجيرة اذا لم يقدر على مسح ذلك العضو كالا يندر على غسله بان كان الماء
يقصر او كان الجيرة مستدرة يقصر عليها اما اذا كان قادرا على مسح فلا يجوز مسح
الجيرة واذا كان في اعضائه شقاء فان عجز عن غسله بلغ في الماء فان عجز عنه
تكتفى بالمسح فان عجز عن غسله فاوله ويتركه وان كان الشقاء في يده ويخرج عن الوضوء
بالغسل لوضوئه فان لم يستعن ويقيم جاز خلافا لها واذا وضع الدواة على شعاع الرجل
امر الماء فوي الدواة فاذا امر الماء لم يسقط الدواة ان كان السقوط عن يده على

على الدوام والاستمرار لا على عامة وقتها وتكون وقفا من الغنا ما يلبس الكف والاولى ان يتبين
لثقت عنها ثياب الصقير وكذا وفرقة قدر ثلث اصابع اليد فان مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقط ما فعلتها كما بالاصابع دون الكف وما زاد على مقدار ثلث اصابع اليد فاجزأ
مستعمل فلا اعتبار في مقدار ثلث اصابع ولا يضر من فيه شي اخر كالتيه وغيرها ومدة
لقيم يوم وليلايه وثلثا فرقة ايام وليلايه من حين الحدث لان قلة يوم مسح
للقيم يوم وليلايه الحديث فاذا جاز المسح في الثلثة المذكورة فيقفه ناقص الوضوء
نزع الخنث ذكر بلفظ الواحد ولم يقل نزع الخنثين ليعتد ان نزع احداهما ناقص فاذا نزع
احدهما وجب غسل احدى الرجلين فوجب غسل الاخرى اذا لامح بين الغسل والمسح وكذا

ان دخل الماء احد خفيه حتى صار جميع الرجل مضمولا واذا اصاب الماء اكثرها فذلك الغسل النقي
اي جرح رجل ومحق الجيرة ويقعد احد هذين اي نزع الخنث وقصه المدة على المتوضي
رجليه تحت اي على الذي كان له وضوء لا يجزئ الا غسل رجله اي لا يجزئ غسل بقية الاعضاء
ويستحب ان يكون فيه خلافا لذكره بناء على فرضية الولا عنه وخروج ذلك العقيد
الساق نزع ولفظ القدوري اكثر القدم وما اختلف المتن مروي عن ابي جهم في

ويستحب حرفا يبدو منه قدر ثلث اصابع الرجل اصغر الاما دونه فلو كان الخنث طويلا بطل
فيه ثلث اصابع الرجل ان ادخلت لكن لا يبدو منه هذا المقدار جاز المسح ولو كان يعضو
لكن

اللبس اذا مشى ويظهر منه النقص لا يجوز فعله ان ما يصنع من الغزل كونه مستحقا لغيره
اللبس ان كان بغير الكعبين كونه ويشهد لللبس كونه لا يبعد منه شي فهو كغيره المستحق
وان تدا كان كالحرق فيعتبر المدا في المذكور ويجمع حرفي خفي لا خفيين اذا كان على
خفي واحد حرفي كثير تحت الساق ويبدو من كل ناحية خفي قليل بحيث لو جمع البادي
يكون مقدار ثلث اصابع كغير المسح ولو كان هذا المقدار في الخفين جاز المسح ويقيم مدة
السفر ما يقع سافر قبل تمام يومه وليلايه ويقيمها ان اقام قبلها ويخرج ان اقام بعدها
فهيها اربع مائيل لانه ان يسافر المقيم او يقيم المسافر وكل انا قبل تمام يومه وليلايه
او بعدها وقد ذكر في المتن ثلثة منها ولم يذكرها اذا سافر المقيم بعد تمام يومه وليلايه وكذا

ظاهر وهو وجوب الشروع ويجوز على جميع محرمات فلا يبطله السقوط الا عن بروج
على الجيرة ان اضطر جاز تركه وان لم يضطر فقد اختلف الروايات عن ابي جهم في جواز
تركه والمأخوذ انه لا يجوز تركه فلا يشترط كون الجيرة مستدرة على طهارة وانما يجوز
المسح على الجيرة اذا لم يقدر على مسح ذلك العضو كالا يندر على غسله بان كان الماء
يقصر او كان الجيرة مستدرة يقصر عليها اما اذا كان قادرا على مسح فلا يجوز مسح
الجيرة واذا كان في اعضائه شقاء فان عجز عن غسله بلغ في الماء فان عجز عنه
تكتفى بالمسح فان عجز عن غسله فاوله ويتركه وان كان الشقاء في يده ويخرج عن الوضوء
بالغسل لوضوئه فان لم يستعن ويقيم جاز خلافا لها واذا وضع الدواة على شعاع الرجل
امر الماء فوي الدواة فاذا امر الماء لم يسقط الدواة ان كان السقوط عن يده على

على الدوام والاستمرار لا على عامة وقتها وتكون وقفا من الغنا ما يلبس الكف والاولى ان يتبين
لثقت عنها ثياب الصقير وكذا وفرقة قدر ثلث اصابع اليد فان مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقط ما فعلتها كما بالاصابع دون الكف وما زاد على مقدار ثلث اصابع اليد فاجزأ
مستعمل فلا اعتبار في مقدار ثلث اصابع ولا يضر من فيه شي اخر كالتيه وغيرها ومدة
لقيم يوم وليلايه وثلثا فرقة ايام وليلايه من حين الحدث لان قلة يوم مسح
للقيم يوم وليلايه الحديث فاذا جاز المسح في الثلثة المذكورة فيقفه ناقص الوضوء
نزع الخنث ذكر بلفظ الواحد ولم يقل نزع الخنثين ليعتد ان نزع احداهما ناقص فاذا نزع
احدهما وجب غسل احدى الرجلين فوجب غسل الاخرى اذا لامح بين الغسل والمسح وكذا

ان دخل الماء احد خفيه حتى صار جميع الرجل مضمولا واذا اصاب الماء اكثرها فذلك الغسل النقي
اي جرح رجل ومحق الجيرة ويقعد احد هذين اي نزع الخنث وقصه المدة على المتوضي
رجليه تحت اي على الذي كان له وضوء لا يجزئ الا غسل رجله اي لا يجزئ غسل بقية الاعضاء
ويستحب ان يكون فيه خلافا لذكره بناء على فرضية الولا عنه وخروج ذلك العقيد
الساق نزع ولفظ القدوري اكثر القدم وما اختلف المتن مروي عن ابي جهم في

ويستحب حرفا يبدو منه قدر ثلث اصابع الرجل اصغر الاما دونه فلو كان الخنث طويلا بطل
فيه ثلث اصابع الرجل ان ادخلت لكن لا يبدو منه هذا المقدار جاز المسح ولو كان يعضو
لكن

لكن

[illegible]

[illegible]

عندكم جميعاً
مكتبة
شركة
الاول

والشوم - والشوم -

صلوة الفناء اذا مضى
فبشيء يفيء الم

[illegible]

في خلاها وان ظهرت في النهار ولم ياكل شيئا لا يحز في صوم هذا اليوم لكن
حب عليها الامساك وان ظهرت في الليل عثت ايام يقع صوم هذا اليوم
وان كان الباقي من الليلة لمحة وان ظهرت اقل من عثت يقع الصوم ان كان

من الليل مقدار يسع الغل فان لم يغسل في الليل لا يبطل صومها ودخول السجدة
والطواف واستماع ما في الأذان كالمباشر والتخذه وتحمل القبلة ولا مشقة
ما في الأذان وعن محمد بن يحيى بن عمار الذي وضع الفرج فقط ولا تقصير
كجني نساء سواء كان آية أو دفن في الكوفة رجم وهو الحار وعند الكوفة تحل
ما دون الآية هذا إذا قصد المرأة فان لم يقصها لم يحل لغيره المصير
فلا بأس به وكذا لها التهيؤ بالزكوة والحيلة إذا عثت عند الكوفة بقدر كلفة

كلمة وتقطع بين الكليتين وعند الحياوي نصف آية وتقطع ثم تغسل الأخر فاما
دعاء القنوت فيكون عند بعض المنهج وفي المحبة للكنة وسائر الأذعية والأذكار
لا بأس بها ويكره قراءة التوراة ولا تجوز خلاف الحديث متعلق بقوله لا يقرأ ولا
هو لاء أي الحائض والحيت والنساء والحديث معهما الأبقال في محاي ذكره بالكم
أي ينصلي عنه وأما كونه المصن إذا كان موضوعا على لوح بحيث لا يمس مكتوبه

فقد أبي يوسف روى عن محمد بن رافع لا يجز ولا درج فيه سورة الأبقال
إذا درج عليه آية من الترات وأما قال سورة لأن العار كناية سورة الأبقال
على الذراع وحل وطن من قطع دما لاكثر الجفن والنفاس قبل الغسل دون من قطع لأقل
من الليل مقدار يسع الغل فان لم يغسل في الليل لا يبطل صومها ودخول السجدة

في خلاها وان ظهرت في النهار ولم ياكل شيئا لا يحز في صوم هذا اليوم لكن حب عليها الامساك وان ظهرت في الليل عثت ايام يقع صوم هذا اليوم وان كان الباقي من الليلة لمحة وان ظهرت اقل من عثت يقع الصوم ان كان من الليل مقدار يسع الغل فان لم يغسل في الليل لا يبطل صومها ودخول السجدة والطواف واستماع ما في الأذان كالمباشر والتخذه وتحمل القبلة ولا مشقة ما في الأذان وعن محمد بن يحيى بن عمار الذي وضع الفرج فقط ولا تقصير كجني نساء سواء كان آية أو دفن في الكوفة رجم وهو الحار وعند الكوفة تحل ما دون الآية هذا إذا قصد المرأة فان لم يقصها لم يحل لغيره المصير فلا بأس به وكذا لها التهيؤ بالزكوة والحيلة إذا عثت عند الكوفة بقدر كلفة كلمة وتقطع بين الكليتين وعند الحياوي نصف آية وتقطع ثم تغسل الأخر فاما دعاء القنوت فيكون عند بعض المنهج وفي المحبة للكنة وسائر الأذعية والأذكار لا بأس بها ويكره قراءة التوراة ولا تجوز خلاف الحديث متعلق بقوله لا يقرأ ولا هو لاء أي الحائض والحيت والنساء والحديث معهما الأبقال في محاي ذكره بالكم أي ينصلي عنه وأما كونه المصن إذا كان موضوعا على لوح بحيث لا يمس مكتوبه فقد أبي يوسف روى عن محمد بن رافع لا يجز ولا درج فيه سورة الأبقال إذا درج عليه آية من الترات وأما قال سورة لأن العار كناية سورة الأبقال على الذراع وحل وطن من قطع دما لاكثر الجفن والنفاس قبل الغسل دون من قطع لأقل من الليل مقدار يسع الغل فان لم يغسل في الليل لا يبطل صومها ودخول السجدة

منه أي لأقل من الأكثر وهو ان يقطع الجفن لأقل من عثت والنفاس لأقل من أربعين

الأاذ أغنى وقت يسع الغل والوقوف في محل وطهرا وان لم يغسل فامة للوق الذي
يتمكن فيه من الغسل معتم مقبلة الأفت إلى جل الوطني وأما أنه إذا

انقطع الدم لأقل من عثت ايام بعد ما يقع للدم اياما واكثر فان كان الانقطاع فيها
دون العادة فبان يوم الغسل إلى آخر وقت القنوت فإذا عثت التوراة غسلت

وصلت والمراد آخر الوقت المسمى دون وقت الكراهة وان كان الانقطاع على رأس
عادتها أو أكثر أو كانت مبتدأة فبأن الغسل بطريق الاستحباب وان انقطع لأقل من

ثلاثة ايام آخر القنوت إلى آخر الوقت فإذا عثت القنوت توفاهت وصلت
القنوت المذكورة إذا عاود الدم العث بطل الحكم بطهرا بها مبتدأة كانت أو عاودة

فإذا انقطع العث أو أكثر فبقي العث يحكم بطهرا بها ويحب عليها الأغسل وقد ذكر
ان الحيات التي عاودتها ان قوي يوما وما وبوطا طهر هكذا الجعنة اياما فإذا رأيت

الدم تترك الصلوة فإذا ظهرت في اليوم الثاني توفاهت وصلت ثم في اليوم الثالث
تترك الصلوة والصوم ثم في اليوم الرابع أغسلت وصلت هكذا إلى العث وأقل

الطهر عثا يوما ولا حد لكثرة الأغسل العادية فان كثر الطهر مقدر في حق
ثم اغسلوا في تدبيره والاصح أنه مقدر ستة اشهر الساعة لأن العادة

نقصان طهر غير الجامل عن طهر الجامل وأقل من الحلة سنة اشهر فانه ينقص عن هذا
بشيء وهو الساعة صورته مبتدأة رأيت عثا اياما وما ستة اشهر طهر ثم استمر

منه أي لأقل من الأكثر وهو ان يقطع الجفن لأقل من عثت والنفاس لأقل من أربعين

الأاذ أغنى وقت يسع الغل والوقوف في محل وطهرا وان لم يغسل فامة للوق الذي يتمكن فيه من الغسل معتم مقبلة الأفت إلى جل الوطني وأما أنه إذا انقطع الدم لأقل من عثت ايام بعد ما يقع للدم اياما واكثر فان كان الانقطاع فيها دون العادة فبان يوم الغسل إلى آخر وقت القنوت فإذا عثت التوراة غسلت وصلت والمراد آخر الوقت المسمى دون وقت الكراهة وان كان الانقطاع على رأس عادتها أو أكثر أو كانت مبتدأة فبأن الغسل بطريق الاستحباب وان انقطع لأقل من ثلاثة ايام آخر القنوت إلى آخر الوقت فإذا عثت القنوت توفاهت وصلت القنوت المذكورة إذا عاود الدم العث بطل الحكم بطهرا بها مبتدأة كانت أو عاودة فإذا انقطع العث أو أكثر فبقي العث يحكم بطهرا بها ويحب عليها الأغسل وقد ذكر ان الحيات التي عاودتها ان قوي يوما وما وبوطا طهر هكذا الجعنة اياما فإذا رأيت الدم تترك الصلوة فإذا ظهرت في اليوم الثاني توفاهت وصلت ثم في اليوم الثالث تترك الصلوة والصوم ثم في اليوم الرابع أغسلت وصلت هكذا إلى العث وأقل الطهر عثا يوما ولا حد لكثرة الأغسل العادية فان كثر الطهر مقدر في حق ثم اغسلوا في تدبيره والاصح أنه مقدر ستة اشهر الساعة لأن العادة نقصان طهر غير الجامل عن طهر الجامل وأقل من الحلة سنة اشهر فانه ينقص عن هذا بشيء وهو الساعة صورته مبتدأة رأيت عثا اياما وما ستة اشهر طهر ثم استمر

الأاذ أغنى وقت يسع الغل والوقوف في محل وطهرا وان لم يغسل فامة للوق الذي يتمكن فيه من الغسل معتم مقبلة الأفت إلى جل الوطني وأما أنه إذا انقطع الدم لأقل من عثت ايام بعد ما يقع للدم اياما واكثر فان كان الانقطاع فيها دون العادة فبان يوم الغسل إلى آخر وقت القنوت فإذا عثت التوراة غسلت وصلت والمراد آخر الوقت المسمى دون وقت الكراهة وان كان الانقطاع على رأس عادتها أو أكثر أو كانت مبتدأة فبأن الغسل بطريق الاستحباب وان انقطع لأقل من ثلاثة ايام آخر القنوت إلى آخر الوقت فإذا عثت القنوت توفاهت وصلت القنوت المذكورة إذا عاود الدم العث بطل الحكم بطهرا بها مبتدأة كانت أو عاودة فإذا انقطع العث أو أكثر فبقي العث يحكم بطهرا بها ويحب عليها الأغسل وقد ذكر ان الحيات التي عاودتها ان قوي يوما وما وبوطا طهر هكذا الجعنة اياما فإذا رأيت الدم تترك الصلوة فإذا ظهرت في اليوم الثاني توفاهت وصلت ثم في اليوم الثالث تترك الصلوة والصوم ثم في اليوم الرابع أغسلت وصلت هكذا إلى العث وأقل الطهر عثا يوما ولا حد لكثرة الأغسل العادية فان كثر الطهر مقدر في حق ثم اغسلوا في تدبيره والاصح أنه مقدر ستة اشهر الساعة لأن العادة نقصان طهر غير الجامل عن طهر الجامل وأقل من الحلة سنة اشهر فانه ينقص عن هذا بشيء وهو الساعة صورته مبتدأة رأيت عثا اياما وما ستة اشهر طهر ثم استمر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الدم تنقضي عنها تسعة عشر شهرا إلا ثلث ساعات لأنما خرج إلى ثلث حبيبات كل
حيض عشرة أيام وإلى ثلثة أشهر كل شهر ستة أشهر لا ساعة وما تنقضي أقل الحيف
أي الدم الناقص من الثلاثة أو زاد على الثلث أي العشرة أو أكثر النفايس وهو الحيض
يوما أو على عاتق عرفت كحيض وجاؤا بعشرة أو ثمانية أو أربعة أي إذا من كل شهر عرفت أيام
كانت لها عادة في الحيض وفيها ما سبعة فزادت الدم التي عرفت يوما في أيامها
السبعة استخاضة وإذا كانت لها عادة في النفايس وهي ثلثون يوما فزاد الدم
فالعشرون التي بعد الثلثين استخاضة هذا حكم المعتادة فإذا أراد أن يبين حكم المعتادة
أو على عشرة حبيبات من بلغت مسخاضة أو على سبعين نفايس المعتادة التي بلغت مسخاضة
حيضها من كل شهر عشرة أيام وإذا عرفت مسخاضة فكونت طهرها عشرين يوما وأما
النفايس فإذا لم يكن للمرأة في عاداتها فنفاسها أربعون يوما فالزائد عليها استخاضة
نقول حيض من بلغت بالجر عطف بيان لعشرة قوله نفاسها بالجر عطف بيان لأربعين
وإذا زادت حامل فهو مسخاضة أي الدم التي إذا ما حمل ليس بحيض بل هو مسخاضة نقول
وما تنقضي مبداءه وقوله فهو مسخاضة خبره ثم يبين حكم الأسخاضة فقال لا تنقضي صلوة و
صوما ووطئا ومن لم يمين عليه وقت فرض الأوليه حرام أي الحيض الذي أتت به
من مسخاضة أو عاين أو كويها يتوضأ لوقت كل فرض آخر زعن قولك في رجل
فان عنه يتوضأ لكل فرض ويصلي النوافل بتبعية الفرض ويصلي به ما شاء من وقت
فرض ويغسل وينقضي خروجه الوقت لا فله آخر زعن قوله فريدهم فان الناقص
المنقضي الوقت

الدم تنقضي عنها تسعة عشر شهرا
أي الدم الناقص من الثلاثة
أي العشرة أو أكثر النفايس
أي إذا من كل شهر عرفت أيام
كانت لها عادة في الحيض
السبعة استخاضة وإذا كانت
فالعشرون التي بعد الثلثين
أو على عشرة حبيبات من بلغت
حيضها من كل شهر عشرة أيام
النفايس فإذا لم يكن للمرأة
نقول حيض من بلغت بالجر
وإذا زادت حامل فهو مسخاضة
وما تنقضي مبداءه وقوله فهو
صوما ووطئا ومن لم يمين عليه
من مسخاضة أو عاين أو كويها
فان عنه يتوضأ لكل فرض ويصلي
فرض ويغسل وينقضي خروجه

نقول

دفع الوقت وعن أبي يوسف ثم قال انما تنقضي عندها كل ما قيل من توضأ قبل
الزوال خلا خلافا لأبي يوسف ورضي الله عنه فإنه جعل قول الوقت
لا يخرج لا بعد طلوع الشمس من تضاء قبله أي من تضاء قبل طلوع الشمس كذا بعد
طلوع الفجر خلافا لفرقة فانه بعد النفايس عندنا وعند أبي يوسف انما وهو الخروج
لا عند فرقة فان النفايس عندنا ولم يجعل والنفايس من بعد الولد ولا
حد لا قبله وأكثر ما يعوت يوما خلافا لابي في أنه إذا كان ستون يوما عنده وهو
لأن النوايس من الأول خلافا لما جرد في التوأمان ولدان من بطن واحد لا يكون
بين ولادتهما أقل منة الحمل وهو ستة أشهر والنفايس الحقة من الأخير جامع
ويستقط يري بعض خلقه ولد سقط ميتا يري صفته ولد جنين فتصير به نفاسة
والأمة أم الولد وتقع المعلن بالولد أي إذا قال إن ولدت فأنبت طالق تطلق
تخرج سقط طهر بعض خلقه وتنقضي العدة به أي إذا أطلقها زوجها تنقضي عدتها
تخرج هذا السقط باب **الأخماس** يظهر بدن المصلحة وتوبة
ومكانة عن جني مري بزوال عيبه وإن بقي أنزى من زواله بالماء متعلق بقول
بزوال عيبه وبكل ما يقع طاهر من بياض كالحل وكه وعي لم يرحل على قوله عن جني
مري بقوله فلا تأدعهم في كل مرة من أمكن لشهر أن يبالغ في العسر في مرة
الثالثة بقدر قوته ولا يفتل إلى عدم القطرات فمذمة هكذا وضعه عن جني
جفت بالذلك بالارض وقوت أبو يوسف في موطئه أي دفعه في جرحه إذا بلغ فيه من جرحه
بالذلك بالارض وقوت أبو يوسف في موطئه أي دفعه في جرحه إذا بلغ فيه من جرحه

الدم تنقضي عنها تسعة عشر شهرا
أي الدم الناقص من الثلاثة
أي العشرة أو أكثر النفايس
أي إذا من كل شهر عرفت أيام
كانت لها عادة في الحيض
السبعة استخاضة وإذا كانت
فالعشرون التي بعد الثلثين
أو على عشرة حبيبات من بلغت
حيضها من كل شهر عشرة أيام
النفايس فإذا لم يكن للمرأة
نقول حيض من بلغت بالجر
وإذا زادت حامل فهو مسخاضة
وما تنقضي مبداءه وقوله فهو
صوما ووطئا ومن لم يمين عليه
من مسخاضة أو عاين أو كويها
فان عنه يتوضأ لكل فرض ويصلي
فرض ويغسل وينقضي خروجه

نقول

ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث صيفا ويقبل الرجل الأول يدبر بالثاني والثلث

ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث صيفا ويقبل الرجل الأول يدبر بالثاني والثلث

مباعدة في التيقن وفي الصنف يدبر بالثاني الأول ويقبل بالثاني لأن الحقيقة مدلا

في الصنف فلا يقبل أحراز عن ثلوثها ثم يقبل ثم يدبر بمباعدة في الصنف في التيقن

غير مدلا فيقبل بالاول لأن الاقبال يبلغ في التيقن ثم يدبر ثم يقبل للمباعدة

وانما قيدنا بالرجل لأن المرة تدبر بالاول ابدا للابا بقولك فخرجها والصنف

في ذلك سواء وعلمه بعد الج ادب فيقبل يدبره فخرج بها لغيره ويقبل

ببطل اصبح او اصنعين او تلبث لا تدبرها ثم يقبل يدبره ثانيا ويكتب في جاد

الخرج الكثر من قدر درهم هذا مذهب ج ثم وافي يوسف ثم وهو ان يكون ما كاد

ولا يعمد ذكر استبدال القبلة واستبدالها في الحلاء ولا يختلف هذا عندنا في

البنين والعواء كتاب **تصنيف** الوقت للفر من الظن

الى طلوع ذكاء احراز عن السطيل وهو الصبح الكاذب والظن من ذوالها

الى البوع كل شيء في الزوال لا يدعها من معرفة وقت الزوال وفي وقت الزوال

الزوال وطريقه ان يسوي الارض بحيث لا يكون بعض جانبا منها وبعدها تحسنا

اما بصب الماء او ببعض موازين المقياسين ويرسم عليها دائرة وتسمى الدائرة

وتنصب في مركزها مقياس ما تدبر بان يكون بعد رأس عن تلك نقطة من محيط الدائرة

منه يدبر بالثاني ويدبر بالثالث صيفا ويقبل الرجل الأول يدبر بالثاني والثلث

متساويا ولكن فامنه بعدد ربع قطر الدائرة فأنظر في اوائل النهار خارج

عن الدائرة لكن الظل سيقط الى ان يبلغ الظل في الدائرة فتضع علامة على مدخل الظل

من محيط الدائرة ولا شك ان الظل سيقط الى حد ما يبرز الى ان يتم الى محيط

الدائرة ويخرج منها ذلك بعد نصف النهار فتضع علامة على مخرج الظل فتصف

التوس التي بين مدخل الظل ومخرجه ويرسم خطا مستقيما من منتصف التوس

الى مركز الدائرة موحا الى الطرف الآخر من المحيط فهذا الخط هو خط نصف النهار فاذا

كان ظله المقياس على هذا الخط فهو نصف النهار والظل الذي في هذا الوقت هو في

الزوال فاذا زال الظل من هذا الخط وهو وقت الزوال وذلك او وقت الظل

اذا صار ظل المقياس مثلب سوي في الزوال مثلا اذا كان في الزوال مقدار ربع

المقياس فاخر وقت الظل ان يصير ظل المقياس ربعه هذا في رواية أبي جهم

وفي رواية اخرى عنه وهو قول أبي يوسف ومن ومحمد والشافعي اذا صار

ظل كل شيء مثله سوي في الزوال والمقصود اي مثله الى غيبها وقت العصر

اخر وقت الظل على قولين الى ان يقبض السهم للمقرب منه الى غيب الشفق وهو

في بعض النسخ

بالنجر فانه اعظم للأجر والماء جهر المصنف في صحح النجاشي ابرد وبالصلق

منه يدبر بالثاني ويدبر بالثالث صيفا ويقبل الرجل الأول يدبر بالثاني والثلث

متساويا ولكن فامنه بعدد ربع قطر الدائرة فأنظر في اوائل النهار خارج

عن الدائرة لكن الظل سيقط الى ان يبلغ الظل في الدائرة فتضع علامة على مدخل الظل

من محيط الدائرة ولا شك ان الظل سيقط الى حد ما يبرز الى ان يتم الى محيط

الدائرة ويخرج منها ذلك بعد نصف النهار فتضع علامة على مخرج الظل فتصف

التوس التي بين مدخل الظل ومخرجه ويرسم خطا مستقيما من منتصف التوس

الى مركز الدائرة موحا الى الطرف الآخر من المحيط فهذا الخط هو خط نصف النهار فاذا

كان ظله المقياس على هذا الخط فهو نصف النهار والظل الذي في هذا الوقت هو في

الزوال فاذا زال الظل من هذا الخط وهو وقت الزوال وذلك او وقت الظل

اذا صار ظل المقياس مثلب سوي في الزوال مثلا اذا كان في الزوال مقدار ربع

المقياس فاخر وقت الظل ان يصير ظل المقياس ربعه هذا في رواية أبي جهم

وفي رواية اخرى عنه وهو قول أبي يوسف ومن ومحمد والشافعي اذا صار

ظل كل شيء مثله سوي في الزوال والمقصود اي مثله الى غيبها وقت العصر

اخر وقت الظل على قولين الى ان يقبض السهم للمقرب منه الى غيب الشفق وهو

في بعض النسخ

بالنجر فانه اعظم للأجر والماء جهر المصنف في صحح النجاشي ابرد وبالصلق

في وقت العشاء وتعليق المغرب ايضا فان وقت الظهر والعصر وقت واحد وكذا وقت العشاء والمغرب ولهذا يجوز الجمع عند في السفر ومن هو اهل فرض في آخر وقتة يعصيه

لا من حاضرت فيه يعني اذا بلغ الصبي او سلم الكافر في آخر الوقت ولم يبق من الوقت الا القليل

قد بينا في الحديث جبره على قضاء صلوة ذلك الوقت خلافا لفرقة ومن حاضرت في آخر الوقت

لا يجزئها قضاء صلوة ذلك الوقت خلافا للشافعية **باب الاذان**

هو سنة الفريضة في وقتها هو سنة للفرائض الخمس وبكيفية وليس سنة في الاذان

فعله في وقتها امر اذن من الاذان قبل الوقت وعن الاذان بعد الوقت لأجل الاذان

واما الاذان بعد الوقت المتعاقب فهو موقوف ايضا ولا يرد اشكاله لأنه في القضاء

ولا يضر كونه بعد وقت الاماء لأنه ليس للاماء بل للتعاقب وفيه قاله في الصلاة

اذا ذكرها فان ذلك وقتها وعندها يؤتى والشافعية رويها كقولهم في التمسك بالاجرة

من الليل فيعادل اذان قبله ويؤذن عالما بالاداءات لئلا يخطئ في التمسك بالاجرة

وعند المؤذنين مستقبل القبلة واجتماع في اذنه ويقتل فيه اي يتركه لا يجزئ

ترجيع لمن في الزرة طرب وتره ما خذ من الحان الاغان فلا يفسد شيئا من ذلك

ولا يراى في انشائه حرفا وكذا لا يرد ولا يفسد من كنيات الحروف كالحركات والسكنات

والمراتب وغير ذلك لتحسين الصوت فاما مجرد تحسين الصوت بلا تعبير لفظ فانه حسن

والشروع في الشهادة بين ان يفتن بها ثم يرفع الصوت بها ويكبر ويقرأ في تعظيم

وليس في حديثه في صومعة ان لم يكن التحويل مع الشهادتين في مكانه المراد ان كان في مكان

استقامت دعاءه لا الصلوة فمخلة

في وقت العشاء وتعليق المغرب ايضا فان وقت الظهر والعصر وقت واحد وكذا وقت العشاء والمغرب ولهذا يجوز الجمع عند في السفر ومن هو اهل فرض في آخر وقتة يعصيه

في وقت العشاء وتعليق المغرب ايضا فان وقت الظهر والعصر وقت واحد وكذا وقت العشاء والمغرب ولهذا يجوز الجمع عند في السفر ومن هو اهل فرض في آخر وقتة يعصيه

لا من حاضرت فيه يعني اذا بلغ الصبي او سلم الكافر في آخر الوقت ولم يبق من الوقت الا القليل

قد بينا في الحديث جبره على قضاء صلوة ذلك الوقت خلافا لفرقة ومن حاضرت في آخر الوقت

لا يجزئها قضاء صلوة ذلك الوقت خلافا للشافعية **باب الاذان**

هو سنة الفريضة في وقتها هو سنة للفرائض الخمس وبكيفية وليس سنة في الاذان

فعله في وقتها امر اذن من الاذان قبل الوقت وعن الاذان بعد الوقت لأجل الاذان

واما الاذان بعد الوقت المتعاقب فهو موقوف ايضا ولا يرد اشكاله لأنه في القضاء

ولا يضر كونه بعد وقت الاماء لأنه ليس للاماء بل للتعاقب وفيه قاله في الصلاة

اذا ذكرها فان ذلك وقتها وعندها يؤتى والشافعية رويها كقولهم في التمسك بالاجرة

من الليل فيعادل اذان قبله ويؤذن عالما بالاداءات لئلا يخطئ في التمسك بالاجرة

وعند المؤذنين مستقبل القبلة واجتماع في اذنه ويقتل فيه اي يتركه لا يجزئ

ترجيع لمن في الزرة طرب وتره ما خذ من الحان الاغان فلا يفسد شيئا من ذلك

ولا يراى في انشائه حرفا وكذا لا يرد ولا يفسد من كنيات الحروف كالحركات والسكنات

والمراتب وغير ذلك لتحسين الصوت فاما مجرد تحسين الصوت بلا تعبير لفظ فانه حسن

والشروع في الشهادة بين ان يفتن بها ثم يرفع الصوت بها ويكبر ويقرأ في تعظيم

وليس في حديثه في صومعة ان لم يكن التحويل مع الشهادتين في مكانه المراد ان كان في مكان

استقامت دعاءه لا الصلوة فمخلة

في وقت العشاء وتعليق المغرب ايضا فان وقت الظهر والعصر وقت واحد وكذا وقت العشاء والمغرب ولهذا يجوز الجمع عند في السفر ومن هو اهل فرض في آخر وقتة يعصيه

لا من حاضرت فيه يعني اذا بلغ الصبي او سلم الكافر في آخر الوقت ولم يبق من الوقت الا القليل

قد بينا في الحديث جبره على قضاء صلوة ذلك الوقت خلافا لفرقة ومن حاضرت في آخر الوقت

لا يجزئها قضاء صلوة ذلك الوقت خلافا للشافعية **باب الاذان**

هو سنة الفريضة في وقتها هو سنة للفرائض الخمس وبكيفية وليس سنة في الاذان

[illegible]

حكمة
 وفي القسم الرابعين الصحيحين
 ليس هو بيت في الصلح وبيت
 في ذبح الصلح ولو اختلفت زواجر
 جازت صلواتها لانها من البيت
 الظاهر بيت وهو السيد وكنية
 كما تشبه في كنية هذا الصلح
 والتميز وبيت الصلح والودع
 بنى فخر بن كبر

لكن يعلم كل ان الامام ليس ملوكي جاز صلواتهم اما ان يعلم احد في الصلوة جهة
الامام ومع ذلك خالف لا يجوز صلوة ذلك اذا علم ان الامام خلفه فقل
وهو خلفه فيه تساهل لان كلامنا فيما اذا لم يعلم احد الامام الى اي جهة توجه
فكيف يعلم انه خلف الامام فالمراد انه يعلم ان الامام امامه فهذا امر من ان يكون
هو خلف الامام لانه اذا كان الامام قد اتم العمل ان يكون وجهه الى جهة الامام
او الى جهة اخرى وانما يكون هو خلف الامام اذا كان وجهه الى جهة الامام
وحيث تكون جهة توجه الامام معلومة وكلامنا ليس في هذا وبعث المحقق لا يفرق
جهة جهة امامه اذا علم انه ليس خلفه بل يعلم مخالفة اي اذا علم ان الامام خلفه

ويصل قصد عليه صلوة بوجهها هذا تغير البنية والقصد مع لفظ افضل
ويكفي للثقل والمراجع وسائر السنن مطلق الصلوة وللغرض من تعيين ان اصل الامام
لا يثبت عدد ركعاته والكتفي بنية صلوة واقترانه باب
صفة الصلوة فرضا الخفية ويحتمل انه كره ما يقوم مقامه وهو شرط عدنا
لقولنا وذكر اسمرية فصل في دعاء النبي في ركعتين فاما رفع اليد فثمة
والقيام والقراءة والركوع والسجود بالجهة والالتفات اخذ يجوز عند أبي حنيفة
الاكتفاء بالالتفات عند عدم العذر خلافا لها والفتوى على قائلها والتعريف الاخر
قدر الشاهد والخروج بضمير قد اجابها قراءة الفاتحة وضرب صوت ودرع الكبر
فيما تكرر في الصلاة من الاعمال وذكر في هو اني

الهداية تعلقا من الميسر كالسورة فان لو قام الى الثانية بعد ما تم سجدة واحدة
قبل ان يسجد الاخرى بغيرها ويكون القيام معتبرا لانه لم يترك الا الواجب قوله
قوله فيما تكرر ليس قبله بوجوب في الحكم عما عداه فان مراعاة الترتيب في الركعات
لا تكرر في ركعة واحدة كالركوع ويجوز واجب ايضا في الصلاة في باب سجدة السجود
السجود بغيره بغيره الى اخره وادردوا بطريق قد يراد الركوع قبل الركعة
السجود لا يجب الا بترك الواجب فلو ان الترتيب بين الركوع والقراءة واجب مع انها غير
مكتوبة في ركعة واحدة وقد قال في الذخيرة اما قد يراد الركوع وان يركع قبل الركعة فلا
مراعاة الترتيب واجبة عندنا لثلاثة خلافا للفرع فانها فرض من فعله
ان مراعاة الترتيب واجبة مطلقا فلا حاجة الى قوله فيما تكرر فلهذا لم يذكر في المختصر
ويحتمل ان المراد بما تكرر في الصلوة احرازها فلا تكرر في الصلوة على

سبيل الفرعية وهو تكبير الافتتاح والتعريف الاخر فان مراعاة الترتيب في
ذلك فرض والتعريف الاول في الشهادتين ذكر في الذخيرة ان التعريف الاول سنة
والثانية واجبة وفي النهاية ان قراءة الشهادتين في التعريف الاول سنة وفي الثانية
واجبة لكن المصنف لم يأخذ بهذا لان قوله لا يركع سجدة قبل القيام لا
يوجب الفرق في قراءة الشهادتين في الثانية بل يوجب الوجوب في كل ركعة وانما كانت
العبادة في التعريف الاول واجبة كانت التعريف الاخرى واجبة ايضا لا سنة
ولفظ السلام خلافا للفتوى فان فرض عند وفوت الركعة تكبير الصلاة واجب

الركعة الاولى في الصلاة
الركعة الثانية في الصلاة
الركعة الثالثة في الصلاة
الركعة الرابعة في الصلاة
الركعة الخامسة في الصلاة
الركعة السادسة في الصلاة
الركعة السابعة في الصلاة
الركعة الثامنة في الصلاة
الركعة التاسعة في الصلاة
الركعة العاشرة في الصلاة

القبلة مسطرة وفيه خلاف في كافي فان عند بعض الفقهاء ان يقرأ في كل ركعة
والا يقرأ في كل ركعة عند القبلة بالها ديين ومثل هذا جاء عن علي بن ابي
وتشهد كابين مسعود بن ولا يقرأ عليه في القعدة الاولى فيقرأ فيها بعد الاولي
وقال ابن تيمية لا يقرأ في كل ركعة الا في كل ركعة
فقط وهي افضل وان سجدت جاز ولا يقرأ في كل ركعة فان السنة
عند في السجدة الثانية التورك وهو هيئة جلوس الركعة في الصلوة وهو جاز والمركبة
جلس على اليها اليسرى في سجدة رجليه من الجانب الايمن فيها أي في السجدة
يقرأ في السجدة الأولى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويدعو بما يشاء من الدعاء الا ان
فلا يقرأ شيئا مما قبل من الناس فذكر عن عبيدة بن عتبة عن محمد بن ابي
والمالك فيمن يقرأ في ذلك المكتبة يقرأ بما في جانبها من حاذية والآيات وغير ذلك
بها أي يقرأ بالآيات بالتي هي أحسن وعند البعض الا ان يقرأ في كل ركعة
والإشارة في الآية وعند البعض الا ان يقرأ في كل ركعة
فقط فصل في سجدة الامامة في الجمعة والعيد والفرادى في السجدة
أداء وقضاء لا غير والمنفرد خير ان أدي وحافت حتما ان يقرأ في كل ركعة
غيره فادى الحافاة اسما في نفسه هو الصحيح اصله فاقبل ان أدي في كل ركعة
وادى الحافاة تسعة الحروف فكذلك على ما نقل في كل ركعة والصلوات والصلوات
وغيرها أي ادي الحافاة في هذه الأشياء اسما في نفسه هو لوطي أو عني بحيث
صح الحروف لكن لا يسمع نفسه لا يقرأ ولو طلق جهرا وصل بان شاء الله حيث لم يسمع

يقع الظلال ولم يقع الاستثناء فان ترك سور أولي العشاء فقرأ بقية ركعة أخرى
وجهرها أن أمه ولو ترك فاحتها لم يقرأ لأنه في الأخرين طوف فيهما
فأخاه الأولين بلزم تكرار الفاتحة في الركعة الواحدة وذا في خروج من الركعة
آية والمكلف بها من تركه الواجب وسننها في السفر سجدة واحدة وأي حوزة
وأخذه كمال البروج وانسقت وفي الحرف استحسنوا الجوال المفصل في الجهر والسرور
في العصر والعشاء وقصارت في المغرب ومن الجرات الجوال إلى البروج ومنها
أوساط إلى لم يكن ومنها قصار إلى الأخر وفي الركعة بقدر الحال وكن توفيت أربعين سورة
سورة يعلو في أي عشرين سورة يعلو بحيث لا يقرأ فيها الا تلك السورة ولا
يقراء المؤتمر بل يسمع وينصت قال تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعل
وما لكم اذا كبر الامام فقرأ واذا قرأ فأنصتوا وقال من كان له امام فقرأ
الامام له قراءة وقال ما لي ان أذيع في القرآن وسكت الامام ليعلم المؤتمر قلبه ان كان
الموضوع وان قرأ امامة آية ترغيبا وترهيبا أو عطف صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قراء قوله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الجماعة سنة مؤلف وهو قريش الواجب
والاولى بالامامة الاعلم بالسنة في الأقران في الأذيع في الأقران فان أمه
عبد أو امرأت أو قابس أو أبي أو مبدع أو ولد في كل جماعة النساء وحدهن
ويقف الامام ومعهن لو فعلن لفظ الامام يستوي في المذلة والمؤنة فلهذا لم يزل
فيه ثناء الثابتين وكفى بالثابتين كل جماعة في الجهر والسرور العطف الباقية ويستدعي

القبلة مسطرة وفيه خلاف في كافي فان عند بعض الفقهاء ان يقرأ في كل ركعة
والا يقرأ في كل ركعة عند القبلة بالها ديين ومثل هذا جاء عن علي بن ابي
وتشهد كابين مسعود بن ولا يقرأ عليه في القعدة الاولى فيقرأ فيها بعد الاولي
وقال ابن تيمية لا يقرأ في كل ركعة الا في كل ركعة
فقط وهي افضل وان سجدت جاز ولا يقرأ في كل ركعة فان السنة
عند في السجدة الثانية التورك وهو هيئة جلوس الركعة في الصلوة وهو جاز والمركبة
جلس على اليها اليسرى في سجدة رجليه من الجانب الايمن فيها أي في السجدة
يقرأ في السجدة الأولى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويدعو بما يشاء من الدعاء الا ان
فلا يقرأ شيئا مما قبل من الناس فذكر عن عبيدة بن عتبة عن محمد بن ابي
والمالك فيمن يقرأ في ذلك المكتبة يقرأ بما في جانبها من حاذية والآيات وغير ذلك
بها أي يقرأ بالآيات بالتي هي أحسن وعند البعض الا ان يقرأ في كل ركعة
والإشارة في الآية وعند البعض الا ان يقرأ في كل ركعة
فقط فصل في سجدة الامامة في الجمعة والعيد والفرادى في السجدة
أداء وقضاء لا غير والمنفرد خير ان أدي وحافت حتما ان يقرأ في كل ركعة
غيره فادى الحافاة اسما في نفسه هو الصحيح اصله فاقبل ان أدي في كل ركعة
وادى الحافاة تسعة الحروف فكذلك على ما نقل في كل ركعة والصلوات والصلوات
وغيرها أي ادي الحافاة في هذه الأشياء اسما في نفسه هو لوطي أو عني بحيث
صح الحروف لكن لا يسمع نفسه لا يقرأ ولو طلق جهرا وصل بان شاء الله حيث لم يسمع

القبلة مسطرة وفيه خلاف في كافي فان عند بعض الفقهاء ان يقرأ في كل ركعة
والا يقرأ في كل ركعة عند القبلة بالها ديين ومثل هذا جاء عن علي بن ابي
وتشهد كابين مسعود بن ولا يقرأ عليه في القعدة الاولى فيقرأ فيها بعد الاولي
وقال ابن تيمية لا يقرأ في كل ركعة الا في كل ركعة
فقط وهي افضل وان سجدت جاز ولا يقرأ في كل ركعة فان السنة
عند في السجدة الثانية التورك وهو هيئة جلوس الركعة في الصلوة وهو جاز والمركبة
جلس على اليها اليسرى في سجدة رجليه من الجانب الايمن فيها أي في السجدة
يقرأ في السجدة الأولى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويدعو بما يشاء من الدعاء الا ان
فلا يقرأ شيئا مما قبل من الناس فذكر عن عبيدة بن عتبة عن محمد بن ابي
والمالك فيمن يقرأ في ذلك المكتبة يقرأ بما في جانبها من حاذية والآيات وغير ذلك
بها أي يقرأ بالآيات بالتي هي أحسن وعند البعض الا ان يقرأ في كل ركعة
والإشارة في الآية وعند البعض الا ان يقرأ في كل ركعة
فقط فصل في سجدة الامامة في الجمعة والعيد والفرادى في السجدة
أداء وقضاء لا غير والمنفرد خير ان أدي وحافت حتما ان يقرأ في كل ركعة
غيره فادى الحافاة اسما في نفسه هو الصحيح اصله فاقبل ان أدي في كل ركعة
وادى الحافاة تسعة الحروف فكذلك على ما نقل في كل ركعة والصلوات والصلوات
وغيرها أي ادي الحافاة في هذه الأشياء اسما في نفسه هو لوطي أو عني بحيث
صح الحروف لكن لا يسمع نفسه لا يقرأ ولو طلق جهرا وصل بان شاء الله حيث لم يسمع

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

مُسْتَهَاءَةٌ لِحَيْثُ
قِيلَ إِنَّ نَوِي الْأَمَةِ

مجلس شورای ملی



خويجة على خويجة الخليفة والامام الاول ومن اقتدي به لم يثبتوا خويجة على خويجة
 الخليفة فلم يوجد بينهم الشركة خويجة ومع ذلك لو كانت المرأة من امة الطائفتين
 اما من المتقدمين بالخليفة فاذت الطائفة الاخرى تستند باعتبار الشركة في الاداء
 لا الخويجة ولو قيل الشركة في الخويجة ثابتة فقد يقال قول الشركة في الاداء لا الخويجة
 الشركة في الخويجة والشركة في الخويجة قد توجد بدون الشركة في الاداء كما في الموقوف فلا
 حاجة الى ذكر الشركة في الخويجة هذا اذا نوي الامام ايمامة المرأة اما اذا لم ينو لم يقع
 اقتداء المرأة فتفقد صلواتها لانها لم تقراء بناء على ان قراءة الامام قراءة لها
 ولم يكن كذلك فثبتت بلا قراءة وعلم من هذه المسئلة ان المرأة اذا اقتدت بالامام
 محاذية لرجل لا يقع اقتداؤها الا لان نوي الامام امامتها اما اذا لم يقصد محاذية
 هل يشترط نية الامام فيه روايتان صلى اي عادي واي لا يستلزم في هـ
 الاخرين امثا فسدت لكل اي ام اي قاريا وامثا فسدت صلوة الظل اما صلوة
 العادي فلا تزل القراءة مع القدر عليها واما صلوة الاميين فلا تزل لما رغبنا
 في الجماعة وجعلنا يفتديا بالعادي ليكون قراءة لها فتركوا القراءة التدرجية
 مع القدر عليها ولو استلزم العادي في الاخرين امثا فسدت لكل خلاف
 لفرقة فان فرض القراءة قاريا في الاوليين قلنا يجب القراءة في صلوة
 خفيقا او قد يقال ولم يوجد باب الحديث في الصلوة

في رواية سابقة حدثت توفياء وانه خلافا لما في الرواية ولو بعد التمسك
 بنحو اشتراط صلوة

في المتن من حيث ان الامام الاول ومن اقتدي به لم يثبتوا خويجة على خويجة
 الشركة في الخويجة والشركة في الخويجة قد توجد بدون الشركة في الاداء كما في الموقوف فلا
 حاجة الى ذكر الشركة في الخويجة هذا اذا نوي الامام ايمامة المرأة اما اذا لم ينو لم يقع
 اقتداء المرأة فتفقد صلواتها لانها لم تقراء بناء على ان قراءة الامام قراءة لها

خلافا لها فانه اذا اقتدته التمسك بصلوة وعندها جرحه لم يثبت لان
 الخروج بصلوة فرض عند الاستيقاظ افضل لما ذكره حكما اجمالا شاملا لجميع

المصلين فصل كل واحد من الامام والمقدم والمقدمي فالامام يخرج اخر الي
 مكانه هذا في الاختلاف ثم يتوضأ ويقيم ثم او يركع اي ان شاء ثم يركع
 وان شاء توفياء وان الى المكاتب الاول انما خي لان في الاول قوله المصلي في المكان

الثاني اداء الصلوة في مكان واحد فيقبل الى اي شاء كما لم يفرق ان شاء ثم حيث
 توفياء وان شاء عاد ان يركع ايمامة بصلوة ويقيم ثم او يركع الصلوة في الامم يركع
 الى الامام واما الذي استلزم فان الخليفة ايمامة للايام الاول وللغير والا

عاد اي ان لم يركع ايمامة وهو الخليفة بعد الامام ويقيم خلف خليفة فلا يركع
 اي ان يركع ايمامة بصلوة او يركع وان لم يركع يركع ولو كان في عليه او اجتمع
 اي نام في صلوة يوما لا يفتن بصلوة فاحتمل او يركع او احدهما او احدهما

بول كثير او يركع فالحال ان احد من المصلين اذا جاوز الصف فخرج من الصف
 ثم ظهر طهر بطل ولو لم يخرج او لم يجاوز في اعلم ان هذه الحوادث
 نادرة فلم تكن في معنى ما ورد به النقص وهو قولهم من قاء او ركع في صلوة

فليست بركعة وليتوضأ وليبين على صلوة ما لم يتكلم ولو احدث عند التكلم
 او عمل غلا ينافيها تمت لوجود الخروج بصلوة ويطلبها بعد اي التمسك عند
 ايج لم رؤية المقيم الماء ونزع الماسح فلهما بغير انما قال بغير لانه لو

في المتن من حيث ان الامام الاول ومن اقتدي به لم يثبتوا خويجة على خويجة
 الشركة في الخويجة والشركة في الخويجة قد توجد بدون الشركة في الاداء كما في الموقوف فلا
 حاجة الى ذكر الشركة في الخويجة هذا اذا نوي الامام ايمامة المرأة اما اذا لم ينو لم يقع
 اقتداء المرأة فتفقد صلواتها لانها لم تقراء بناء على ان قراءة الامام قراءة لها

في المتن من حيث ان الامام الاول ومن اقتدي به لم يثبتوا خويجة على خويجة
 الشركة في الخويجة والشركة في الخويجة قد توجد بدون الشركة في الاداء كما في الموقوف فلا

في المتن من حيث ان الامام الاول ومن اقتدي به لم يثبتوا خويجة على خويجة
 الشركة في الخويجة والشركة في الخويجة قد توجد بدون الشركة في الاداء كما في الموقوف فلا

مضمون
 باجید
 از قرا
 دیوان
 محاسن
 سید
 دیوان
 محاسن

[illegible]

أما ما يورد به الصلوة أو تنقل إلى آية أخرى فتفسد صلوة الناجح وإن أخذ

الأمام فيه تفسد صلوة الإمام أيضا ويعصم قالوا لا يفسد في شيء من ذلك ويصح

أن الفتوى على ذلك وقراءة من معصية سجدة على جنب والدعاء بما يسأل عن الناس

نحو اللهم زدني ولا تزدني أو أعطني الف دينار وكذا ذلك وأكله وشربه وكل عمل كغيره

اختلف ما يجاء به في تفسير العمل الكثير فقل هو ما يحتاج إلى البدن وقيل ما ينجز بطريق

أن عامل غير متصل وعامة المساجع على هذا وقيل لا يستلزم العمل بالسلامة المستمرة

هذا أقرب إلى مذهبي لأن ما كان من التوقيف إلى أي البتة من صلى ركعة في صلاة

صلى كلاً أن شرع في أخرى والآلة الأولى أي صلى ركعة من صلوة ثم شرع أي يولي

وجدة المقرية من غير دفع اليد فإن شرع في صلوة أخرى ثم هتف الأخرى فلا يجزئها

الركعة التي صلاها وإن شرع في الصلوة الأولى فالركعة التي صلاها محسوبة قيم الأولى

ولا يفسدها بكاف من ذكر الجنب أو النائم أو العليل وهو في الكثير على اختلاف

الاقوال ومرد واحد وبأنه إن مر في مسجد على الأرض بلا حائل وحاذي

الأعضاء إن كان على مكان المسجد من الألفاظ التي جاء على المعجل بالكسر في قولها

النجع على القياس فالقضاء إذا قالوا بالنجع أرادوا موضع السجود وإن قالوا بالكسر

أرادوا الموضع المشهور فاتهم لم يجدوا الكسر وهو خلاف القياس الذي في المشهور في

المعنى الأول استمر على القياس والمرد من المسجد هنا موضع السجود فإن المراد في

موضع السجود بوجه آخر وفي موضع السجود تفصيل فسلم أن الصلوة إن كانت

في المسجد الصغير المراد أمام المصلي حيث كان يؤجل الأمام لأن المسجد الصغير مكان واحد

فأمام المصلي حيث كان في حكم موضع سجود وإن كانت في المسجد الكبير والفتوى أنه

بعض المساجع أن مرتبة موضع السجود يأخذ بالأفلا وعند البعض الموضع الذي يقع عليه النظر

إذا كان المصلي في طرفي موضع سجود له حكم موضع السجود فيما لم يرد في ذلك الموضع

أذا عرفت هذا فإن كان المصلي على مكان في صلاة الأمامة تحت يده كان فلا شك أن

لم يرد في موضع سجود حقيقة فلا يأخذ على الرواية الأولى وأما على الثانية فليما زفت

المراد أن مرتبة موضع النظر إذا نظر في موضع السجود في أن حاذي بعض أعضائه

بعض أعضائه المصلي يأخذ بالأفلا فلا يأخذ في حاذي الأجزاء الأعضاء إن كان على

دكان آخر بالرواية الثانية ويغير أمامه في الصلوة شرع يرد ذراعاً ويغير أصبع

بقرينة على أحد حاجتيه ولا موضع ولا خط ويذكر بالنيابة أو الإشارة لهما أن

سخر أو مقربيه وبينه وبينه الأمام وجاز تركها عند هذه المردود الطريق

وذكره سعد الزوب في المرفوع هو أن يرسل من غير أن يقيم حاجته وقيل أن يلقه

على رأسه ويؤخذه على منكبيه أو كفه في الطيلسان أما في القبا ويحسب أن يلقه

على كتفه من غير أن يلقه به في كفة ويقيم طريقه وكفه وهو أن يقيم طرفه إن شاء

وكفه وعينه به ويحسبه وعينه شعر في المرفوع هو جمع الشعر على الرأس وقيل لينة

وإدخال الطرف في أصوله وفروقه أصابعه هو أن يغير يده ويحسب حاجته فتوقف

والفتوى أنه وهو أن ينظر في عينه أو يغير مع في عينه أما النظر في عينه بل لا يلقى

الكوفون لا بد منه

خلافاً لما فيهم فان الثبوت عندهم بعد الركوع يكبر بايديهم ثم يقفون فابداً

الثاني واحد في الاول فاعلم ان الاصل عندنا ج د ثم ان قول القائل في لغة النفع
بج د هـ

وَقَفِي بِكَهْنٍ لَوْ يَفْقَهُ فِي الشَّعْخِ الْأَوَّلِ أَوِ الثَّانِي يَصْطَرِّحُ فِي أَرْبَعِ رُكُوبَاتٍ مِنَ الثَّقَلِ
بَعْدَ شَرْعٍ فِي تَقْدِيرِهَا بِمَا وَاسْتَدْرَجَ فِي الشَّعْخِ الْأَوَّلِ بِقَضَائِهِ وَكَأَنَّهَا لَا تَكُونُ فِيهِ وَإِنْ قَعِدَ عَلَيْهِ سَكَنَ فَمَا
وَاسْتَدْرَجَ فِي الشَّعْخِ الْأَوَّلِ بِقَضَائِهِ الشَّعْخِ الْأَوَّلِ فِي حُلَا فِي الْأَيْدِي يُوسَفُ لَمْ لَا لَمْ
لِيُشْرَعَ فِي الشَّعْخِ الثَّانِي وَإِنْ قَعِدَ عَلَى رُكُوبَيْنِ وَقَامَ إِلَى الثَّلَاثَةِ وَالْأَسْبَدِ فِي الشَّعْخِ الْأَخِيرِ
فَقَطُّ لَأَنَّ الْأَوَّلَ قَدَرَهُ وَهَذَا بَيِّنٌ عَلَى أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنَ الثَّقَلِ صَلَوَةٌ عَلَى حِدَةٍ بِمَا لَوْ تَوَكَّلَ
قَرَأَ شَفْعِيهِ أَوِ الْأَوَّلِ أَوِ الثَّانِي أَوْ أَحَدِي الثَّلَاثَةِ أَوْ أَحَدِي الْأَوَّلِ أَوِ الْأَوَّلِ أَوْ أَحَدِي الثَّلَاثَةِ
لَا غَيْرَ إِذْ قَضَاءُ الرُّكُوبَيْنِ لَيْسَ فِيهِ هَذِهِ الصُّورُ وَأَرْبَعُ لَوْ تَوَكَّلَ فِي أَحَدِي كُلِّ شَيْءٍ أَوْ فِي
الثَّانِي أَوْ أَحَدِي الْأَوَّلِ فَاعْلَمْ أَنَّ الْأَصْلَ عَذَابُ حَرِّهِمْ أَنَّ تَوَكَّلَ يَمْنَعُ لَا يَنْجِي الشَّعْخِ
بِمَا لَا يَكُونُ الرُّكُوبُ فِي رُكُوبَةٍ مِنَ الشَّعْخِ إِلَّا بِمَا كَلَّمَ اللَّهُ

قد روي في السنة فيها الخمسة ولا يترك لكل من القوم ولا يوترجأه خارج
من صلاة واحدة كانت الصلوات خمسة لأنه لا يترك عليها الحلق والراشدون والنجدة

بين العشرة في كل المواقف وهو ما قد ان يلقب علينا فصل عند الكسوف

يصل على ما في الجمعة بالناس كعتين كالتل اي على هيئة التل بلا اذان واقامة وعندنا
في كل ركعة ركوع واحد وعند الشافعي ركعتان متبعتين ركعة واحدة

يدعو في كل ركعة ولا يخطب وان لم يخطب اي امام الجمعة صلوا فرادى كالمسجد ولا جماعة
في الاستسقاء ولا خطبة وان صلوا جماعة جاز وهو رواية واستيفاء استقبالها غير مخطب

القبلة بلا فلكية دأبه وحضوره في باب اذراك الفريضة من شوع

في فرض فاقبت ان لم يسجد للركعة الاولى او سجد في غير باعي اوفيه وقم اليها
اخرى قطع واقدي اي من شوع في فرض منفردا فاقبت لهذا الفرض والقبلة فاقبت
يرجع الى الاقامة كما يركب ضرب فان لم يسجد للركعة الاولى قطع واقدي

ان سجد فان كان في غير الرباعي فكذا لأنه ان لم يقطع وصى ركعة اخرى يتم صلواته
في الشافعي ويوجد الاكثر في الثلاثي وللاكثر حكم الكل فيفوت اوله لأنه يصح مستغلا
بركعتين بعد الفروض في الركعة والقطع وان كان ابطلا للركعة وهو منهي لعملي

ولا تبطلوا اعمالكم فالابطال لقصد الاكمال لا يكون ابطلا وان كان في الرباعي يقيم
ركعة اخرى حتى يصير ركعتان فاقبت لم يقطع ويقدي قوله ومم اليها حال من قول اوفيه
تقديره او يسجد للركعة الاولى وهو حاصل في الرباعي وقد ضم الى الركعة الاولى ركعة

اخرى

وان صلى ثلاثا منه اي من الرباعي يقيم ثم يقدي مستغلا لأنه قد أدى الاكثر ولا لكان

حكم الكل الا في العصر اولا يقدي فان الثالثة بعد اداء العصر مكررة وكذا خروج
من لم يصل من مسجدا في المقيم جماعة اخرى اي يقيم في جماعة اخرى بان

يكون مؤذن مسجدا وامامه او من يقوم بالجماعة يقري قوت او يقولون بغيره ثم
عطف على قوله لا للمقيم جماعة قوله ولما صلى الظهر او العصر من الاقامة اياها

له الخروج الاقامة فالاستسقاء متعلق بقوله ولما صلى الظهر والعشاء واليتعلق
به بقوله لا للمقيم جماعة اخرى فان مقيم الجماعة الاخرى لا يكون له الخروج وان اقيم في وقت

بين مقيم جماعة وبين من صلى الظهر والعشاء من ان هذا انما يكون له الخروج لأنه ان

خرج عند الاقامة يقيم الجماعة ولو لم يخرج ويصل يجوز فضيلة الموافقة وتواب
الثالثة فاقبت النية والاعراض عن الفضيلة والتواضع فيجوز اذا ما مقيم الجماعة الاخرى
فانه ان خرج عند الاقامة لا يقيم لأنه يقصد الاكمل وهو الجماعة التي تقري بغيره وان

لم يخرج لا يجوز ما ذكرنا بل يكتفى بامر الجماعة الاخرى ومن صلى الجهر والعصر والمغرب
يجزى وان اقيمت لأنه ان صلى يكون نافلة والثالثة بعد الجهر والعصر مكررة وانما في

المغرب فان الثالثة لا يشرع ثلاث ركعات ويترك سنة الجهر ويقدي من لم يرك

أي الجهر والمراد فرضه يجمع ان اذا احاد ومن أدرك ركعة منه صلاها ولا يقضي الا

بقا لفرضه اي ان فاقبت سنة الجهر فان كانت بدون الفرض لا يقطع قبل طلوع الشمس
لا وقت الزوال اذا كانت من الفرض انما في الوقت المستأجر لا في وقت الفرض المستأجر
سنة الظل ركعتان في كل الفرض وقال في وقت البصر ويقدي من لم يكن فاقبت

وتذا بعد الطلوع عند أ ج ر م وأب يوسف ر م وأما عند مجئ بقضائها الج
الزوال لا بعد واه فانه مع الغرض فانه فني قبل الزوال بقضائها جميعا وكذا بعد
الزوال عند بعض المشايخ وعند البعض لا بل بقض الغرض وعند رسول الله ع م
لما فانه الجزئية التوقيفية مع السنة قبل الزوال بالاذان والاقامة جماعة
وجهر بالقرأة فعمل من فعله عم شرعية القضاء بالجماعة والمعرفة والاذان و
الاقامة للقضاء وان السنة تنفي مع الزيفية في هذه الأحكام فلم يعدم اختصاص
بمورد النفي فغذي عنه الى غير من الصلوات وهي عدي قضاء السنة فغذي عن
النفي وهو قضاء الجزئية والقضاء سائر الصلوات وأما قضاء السنة فقد علم ان سنة
الجزئية كمن سائر السنة فلم يلزم من شرعية قضائها شرعية قضاء سائر السن ولا
من قضائها بتعيين الغرض قضاء بها بدون الغرض لكن يلزم من قضائها بتعيين
قبل الزوال قضاء بها بتعيين الغرض بعد الزوال كما هو مذهب بعض المشايخ لأن اختصاص
بتعيين الغرض بكونه قبل الزوال لا يمنع له وترك سنة الظهر في حالين اي سواء بدرك
الغرض ان اذا ما اولا واقم بقضاءها قبل تسفيق اي قبل الركعتين اللتين بعد الغرض
وغيرها لا يقع اصلا ومترك ركعة من الظهر غير متصل بجماعة بل مترك فضلها ان
يتصلين الظهر جماعة فادرك ركعة حيث لا بد بصل جماعة لكن ادرك فغني عن الجماعة
واقي مسجد صلى فيه يتطوع قبل الغرض الا بعد ضيق الوقت الى مسجد اخر فيه فاداد
ان يغني فرضه شرعا فهل يأتي بالهين قال بعض مشايخنا ومنهم الكوفي نعم لا

الركعة الاولى من سنة الظهر
الركعة الثانية من سنة الظهر
الركعة الثالثة من سنة الظهر
الركعة الرابعة من سنة الظهر
الركعة الخامسة من سنة الظهر
الركعة السادسة من سنة الظهر
الركعة السابعة من سنة الظهر
الركعة الثامنة من سنة الظهر
الركعة التاسعة من سنة الظهر
الركعة العاشرة من سنة الظهر

والركعة العاشرة من سنة الظهر

فان السنة انما سبقت اذا اذى الغرض بالجماعة اما بدون فلا وقال الحسن بن زياد
من فانه الجماعة وصلي في مسجد بنية بقاء بالمكتوبة لكن لا يحل ان يأتي بالسنة فان الغرض
والطهر عليها وان فانه الجماعة لكن اذا اصاب الوقت بترك السنة وبودي الغرض حدث
عن التوقيف احدثي بامام رابع فوقن في دفع رأسه لم يدرك ركعة خلافا لركعة ر م ل
عليه قلنا وجددت المشاركة في جزية واحد باب قضاء القوائت بغير
الترتيب بين الغرضين الحقة والوتر فائضا منها او بعضها ايمان كان الكل فائضا لا يتر
خلافا لما في بين القائتين فائضا كان او وجها او دية ففاد المكتوبة اذا اراد ان يصلي ركعة او ركعتين
من رعاية الترتيب بين الغرضين وكذا بينها وبين الوتر وكذا ان كان البعض فائضا
والبعض وقتيا لا بد من رعاية الترتيب فيصلي القائتين قبل داءه الوترية فلم يجز
تخير من ذكرانية لم يوتر هذا فنفي قوله والوتر وهذا عند أبي حنيفة خلافا لها بقاء
على وجوب الوتر عند وبعد العشاء والسنة لا الوتر من علم انه صلى العشاء بلا
وضوء والاخيرين به يعني انه ذكر انه صلى العشاء بلا وضوء والسنة والوتر وضوء
بعد العشاء والسنة لأنه لم يقع اداء السنة مع انها اذيت بالوضوء لأنه تبع الغرض
اما الوتر فصلوة مستقلة عنه تقع ادائه لأن الترتيب وان كان فرضا بين وبين
العشاء لكنه اذى الوتر بزعمانه صلى العشاء بالوضوء فكان ناسبا الى العشاء
في وقت فسقط الترتيب وعندها يعني الوتر ايضا لأنه سنة عندها الا اذا اصاب
الوقت الاستثناء متفعل بقوله فمن الترتيب والمخف ضا الوقت عن القضاء

الركعة الاولى من سنة الظهر
الركعة الثانية من سنة الظهر
الركعة الثالثة من سنة الظهر
الركعة الرابعة من سنة الظهر
الركعة الخامسة من سنة الظهر
الركعة السادسة من سنة الظهر
الركعة السابعة من سنة الظهر
الركعة الثامنة من سنة الظهر
الركعة التاسعة من سنة الظهر
الركعة العاشرة من سنة الظهر

والاداء وان كان الباقي من الوقت بحيث يسع فيه بعض النواحي مع الوقتية فيصير ما عدا ذلك
يسع الوقت مع الوقتية كما اذا فات الماء والوتر ولم يبق من وقت النحر الا ان

يسع من ركعات يفي بها الوتر ويؤدي النحر عذابه ثم وان فات الظهر والعصر لم يسع
من وقت المغرب الا ما يفي به سبع ركعات يصلي الظهر والمغرب ونسيت اوفا

ست حديثه كانت او قديمة قيل السبب ما دونها حديثه وما فوقها قديمة كذا في فوائد
الجامع الصغير الحاشي قلت بعد الكثرة او لا يبيع وقيل من ترك صلوته شهر فليس له

يؤدي الوقتات ثم ترك فرضا هذا فتدبر قوله قديمة كانت او حديثة فانه اذا اخذ
يؤدي الوقتات صادقت فوائت الشهر قديمة وهي مسقطه للترتيب فاذا ترك فرضا

في يوم مع ذكره اداءه في يوم بعد او قضا صلوته الشهر الا فرضا او فرضين هذا فتدبر قوله
قلت بعد الكثرة او لا فانه لما قضى صلوته الشهر الا فرضا او فرضين قلت النواحي بعد الكثرة

فلا يعود الترتيب الا وان يقع الاصل وعند بعض المتأخرين ان قلت بعد الكثرة يعود الترتيب
واخيرا الامام الحسن الاول قال صلوا بحيط وعليه الفتوى صلى خدا اكراما

قائفة فسد الحسن موقفا ان اوى ساد شامح الكل وان في الغاية بطلان فرضية الحسن
لا اصلها رجل فانت صلوته فادى مع ذكرها خسا بعد ما فسدت هذه الحسن لو جوب

الترتيب لكن عذابه يوسف ثم وعده ثم فادى غير موقوف وهو القياس وعذابه ثم
فسادا موقفا ان ادى ساد شامح الكل وان في الغاية فالحق التي اذا ما بطلت

فرضها فانه لا يلزم من بطلان الفرضية بطلان اصل الصلوة عذابه ج وادى يوسف
الركون نافذة

خلافا لمحمد بن واما مالك ابو حرم بالفساد الموقوف لانه ان فسد كل واحد منها لم يوجب عناية
الترتيب فسادا غير موقوف حين ادى السادس تبين ان رعاية الترتيب كانت في الكثير

وهذا باطل فقلنا بالتوقف حتى يظهر ان رعاية الترتيب كانت في الكثير وفي القليل يجوز
الركون عناية الترتيب في الكثير

قدم ركنا او اخر او كثر او غيرهما اجبا او تركه ساهيا كركوع قبل الزلزلة وما جوب
القيام الى الثالثة بزيادة على الشهادة روى عن ابي حنيفة ان من زاد على التمسك الاول

حرفا جوب عليه سجود السهو وقبل الاخير سجود السهو بقوله اللهم صل على محمد وكونا الغيبة
مقدارا يؤدي فيه ركعتين وركوعين والمجهر فيما فات وترك الفعول الاول قبل كل من

يؤل الى ترك الواجب لا يجب له المؤخر بل يسهوا بما به ان سجدة والموقوف يسوع مع ايامه
ثم يفتي منها عن التوقف الا في وجوبها اقرب عاد ولا سهوا والا قام ويظهر للسلطان

وان سها عن الاخير عاد ما لم يقيد بالسجدة وسجود السهو وان قد جازل فرضه فعلا او لم يجرى
دفعه سادسة ان شاء انما قال ان شاء لانه نقل لم يشرع فيه قصدا فليكن عليه

وان قد الاخير قد قام سهوا عاد ما لم يسجد لها سادسة وسلم وان سجدها قد فرضه
دفعه سادسة وسجد السهو والركعات نقل ولا قضاء لقطع ولا تنويان عن سادسة

الظهور فان قلت لم قال قبل هذه المسئلة دفعه سادسة ان شاء وقال في هذه
المسئلة دفعه سادسة ولم نقل ان شاء مع ان الركعتين نقل في القورتين بحيث

لوقطع لا قضاء فيكون في هذه المسئلة دفعه سادسة مفقدا لثبته قلت دفعه سادسة

هذا الحديث في فوائد
الجامع الصغير الحاشي
قلت بعد الكثرة
فلا يعود الترتيب
واخيرا الامام الحسن
قائفة فسد الحسن
لا اصلها رجل
الترتيب لكن
فسادا موقفا
فرضها فانه
الركون نافذة

هذا الحديث في فوائد
الجامع الصغير الحاشي
قلت بعد الكثرة
فلا يعود الترتيب
واخيرا الامام الحسن
قائفة فسد الحسن
لا اصلها رجل
الترتيب لكن
فسادا موقفا
فرضها فانه
الركون نافذة

11

[illegible]

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما إذا كان السجدة الواحدة ركعة واحدة أو ركعتين
والوجه الثالث في بيان ما إذا كان السجدة الواحدة ركعة واحدة أو ركعتين

أعني عليه يومًا وليلة فقف فاف وان زاد ساعة لا هذا عندنا مع وأبو يوسف
وأما عند محمد رحمه فالمعتبر الأوقات أي أن استوعبت وقت سب يسقط وقوله وان
زاد ساعة أي زمانًا لا مقدارًا الموقوف وعبان المخصص فلهذا وان تعذر القيام
أو برأسه فاعدا ان قدره ولا معه فهو أحب وجعل سجود أخف من ركوعه ولا
يرفع شي يسجد والآ على جنبه متوجهًا أو ظهره كذا وإذا أدب والأيام بالراس
فان تعذر أخذت وموضع فخ إلى آخره أي أن تعذر الركوع والسجود مع القيام أدب
قاعدة ان قدر على السجود ولا معه أي لا مع القيام أي أن تعذر الركوع والسجود لا
القيام فالأيام قاعدة أحب وقوله والآ على جنبه أي أن لم يقدر على السجود أو على جنبه
متوجهًا إلى القبلة أو على ظهره متوجهًا بأن يكون رجلاه إلى القبلة وقوله والأيام مبداء

سجدة الكبرياء هو سجدة بين تكبيرين شرط

الصلوة بلا رفع يدي وتشهد وسلام وفيها سجدة السجود وهي على من تلا آية من آيات
فقر الله في آخر الأعراف والوعود والحق وبني إسرائيل ومنهم وأولى الحج أحزاب من الثانية
وعقوله تكا وأركعوا واسجدوا فانه لا سجدة عندنا خلافاً للشافعي ثم في كل موضع من
القرآن قرآن الركوع بالسجود يرد به السجدة القلوتية والوقوف والفعل والسجدة ومن
وحم السجدة والتم والسجدة وقراءه وعند الشافعي ثم في أربع عشرة ابتداء من السجدة
سجدة وفي الحج عند سجدان واختلف في معنى السجدة في سجدة السجدة فذهب على ربه وقوله
ان كنتم أبناء تعبدون فيه أخذ الشافعي رحمه وعبد ابن مسعود رحمه وقوله لا يساء موت

فأخذنا

فأخذنا هذا إيجاباً فان تأخير السجدة جائز لا تنبيه أو تنبيهاً وان لم يقصد أي السجدة
تلا الأيام بعد الموقوفة معاً وان لم يقصد وان تلا الموقوفة لم يسجد أصلاً أي في القلوتية
ولا بعد ذلك ولا يشترط السجدة الموقوفة فانه إذا لم يقصد السجدة لم يسجد أصلاً
ولا بعد ذلك ولا يشترط السجدة الموقوفة فانه إذا لم يقصد السجدة لم يسجد أصلاً

الركعة ان كان أي الذنوب قبل سجود أيامه سجدة مع والأيام لا يسجد والسجدة القلوتية لا
تسجد معها أي سجدة اليلان التي محلها القلوتية لا تنبيه خارج القلوتية وانما قلنا
القلوتية ولم نقل وجبت في القلوتية أحزاباً عما وجبت في القلوتية وحل أدائها خارج القلوتية
عما إذا سجد المعلق من ليس معه أو سجد من أمامه وأقدي به في ركعة أخرى تلاها ثم سجد

في صلوة وأعاد كقصة سجدة وان تلاها وسجد ثم سجد فيها وأعاد سجدة أخرى لان في
الأدب غير القلوتية صادرة تنبهاً للقلوتية وان لم تجد المحل في القلوتية الثانية لما

سجد قبل القلوتية لا ينفع ما وجبت في القلوتية ولطف المحقق ان أعاد في مجلس وصلوة كقصة
أي قرأه في غير القلوتية ثم أعادها في القلوتية وفيهم من فصل بين المأذون في القلوتية
ان الأولى في غير القلوتية كقصة في مجلس كقصة سجدة ولا فرق بين قرأه مرتين ثم سجد
أو قرأه وسجد ثم قرأها في ذلك المجلس فلهذا ان قرأها في ركعة واحدة تكفي فيكون

سجدة واحدة أو أعاد أو أعاد ثم سجد وان كثر في ركعة أخرى هكذا عند أبي يوسف رحمه
خلافاً لمحمد وان بدّلها أي آية السجدة أو المجلس لا أي قرأه آيتين في مجلس واحدة ولا بدّلها

سجدة واحدة وأخذاء الثوب والانتقال من عمن إلى عمن آخر تبدل أسداء الثوب
وقالوا ما وجدوا في

لا يغفر الا غفرته

مجلس

الصلوة والكلام متى تم خطبته وإذا جلس على المنبر أذن ثانيا بين يديه واستقبلوه
مستعينين وكلمة طين بينهما قنطرة فأما طاهر إذا أتممت أيم وصل إلى الأمام بالناس
العدن

ويفعل وينطق ويكلم حتى يثابره ويؤذي فطرته ويخرج إلى المصلي غير مكبر
في طريقه في الكبر بالوجه حتى لو كان حائلا ولا يتنقل قبل صلاته العبد
لها شرط الحجة وجوبا وأداء الأخطئة أفادته العبارة أن صلاته العبد واجبة هو
رواية عن أبي حمزة وهو الأصح وقد قيل إنها سنة عند عليا فان عمدا قال عبادات
اجتماعي يوم واحد فالأول سنة والثاني فريضة فاجب بان يؤداه أياهما حاشا
لأن وجوبها ثبت بالسنة ودفعها من ارتفاع ذكاء إلى ذهابها ويصليهم الأمام ركعتين
يكبر للأحرام ويكبر لا فائدة في الثانية الثالثة وسورة ثم يركع في الثانية بعد
بالقراءة ثم يكبر ثلاثا أخرى للركوع ويرفع يديه في الزوائد ويكلم بعدها خطبتين ثم
يقمها أحكام الفطرة ومن فاته مع الإمام لم يقم أي أن صلى الإمام ولم يفعل رجل
معه لا يقم ويصلي فدا بعد ولا بعد والأصح كالنظر أحكاما لكن جواز الأمام
الجان يصلي ولا يكبره الأكل قبلها هو المختار ويكبر في الطريق ويقف في الخطبة ككبير
الشرب والأصح ويقف بعد الأمام لا بعدها والأصح يوم عرفه

تستحب بالواقفين ليس بشي فان الوقوف في مكان مخصوص وهو عرفات قد عرفت
أما غيره فلا وجب تكبيره قوله الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله
قوله خير

الصلوة والكلام متى تم خطبته وإذا جلس على المنبر أذن ثانيا بين يديه واستقبلوه
مستعينين وكلمة طين بينهما قنطرة فأما طاهر إذا أتممت أيم وصل إلى الأمام بالناس
العدن

ويفعل وينطق ويكلم حتى يثابره ويؤذي فطرته ويخرج إلى المصلي غير مكبر
في طريقه في الكبر بالوجه حتى لو كان حائلا ولا يتنقل قبل صلاته العبد
لها شرط الحجة وجوبا وأداء الأخطئة أفادته العبارة أن صلاته العبد واجبة هو
رواية عن أبي حمزة وهو الأصح وقد قيل إنها سنة عند عليا فان عمدا قال عبادات
اجتماعي يوم واحد فالأول سنة والثاني فريضة فاجب بان يؤداه أياهما حاشا
لأن وجوبها ثبت بالسنة ودفعها من ارتفاع ذكاء إلى ذهابها ويصليهم الأمام ركعتين
يكبر للأحرام ويكبر لا فائدة في الثانية الثالثة وسورة ثم يركع في الثانية بعد
بالقراءة ثم يكبر ثلاثا أخرى للركوع ويرفع يديه في الزوائد ويكلم بعدها خطبتين ثم
يقمها أحكام الفطرة ومن فاته مع الإمام لم يقم أي أن صلى الإمام ولم يفعل رجل
معه لا يقم ويصلي فدا بعد ولا بعد والأصح كالنظر أحكاما لكن جواز الأمام
الجان يصلي ولا يكبره الأكل قبلها هو المختار ويكبر في الطريق ويقف في الخطبة ككبير
الشرب والأصح ويقف بعد الأمام لا بعدها والأصح يوم عرفه

تستحب بالواقفين ليس بشي فان الوقوف في مكان مخصوص وهو عرفات قد عرفت
أما غيره فلا وجب تكبيره قوله الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله
قوله خير

الصلوة والكلام متى تم خطبته وإذا جلس على المنبر أذن ثانيا بين يديه واستقبلوه
مستعينين وكلمة طين بينهما قنطرة فأما طاهر إذا أتممت أيم وصل إلى الأمام بالناس
العدن

الصلوة والكلام متى تم خطبته وإذا جلس على المنبر أذن ثانيا بين يديه واستقبلوه
مستعينين وكلمة طين بينهما قنطرة فأما طاهر إذا أتممت أيم وصل إلى الأمام بالناس
العدن

ويفعل وينطق ويكلم حتى يثابره ويؤذي فطرته ويخرج إلى المصلي غير مكبر
في طريقه في الكبر بالوجه حتى لو كان حائلا ولا يتنقل قبل صلاته العبد
لها شرط الحجة وجوبا وأداء الأخطئة أفادته العبارة أن صلاته العبد واجبة هو
رواية عن أبي حمزة وهو الأصح وقد قيل إنها سنة عند عليا فان عمدا قال عبادات
اجتماعي يوم واحد فالأول سنة والثاني فريضة فاجب بان يؤداه أياهما حاشا
لأن وجوبها ثبت بالسنة ودفعها من ارتفاع ذكاء إلى ذهابها ويصليهم الأمام ركعتين
يكبر للأحرام ويكبر لا فائدة في الثانية الثالثة وسورة ثم يركع في الثانية بعد
بالقراءة ثم يكبر ثلاثا أخرى للركوع ويرفع يديه في الزوائد ويكلم بعدها خطبتين ثم
يقمها أحكام الفطرة ومن فاته مع الإمام لم يقم أي أن صلى الإمام ولم يفعل رجل
معه لا يقم ويصلي فدا بعد ولا بعد والأصح كالنظر أحكاما لكن جواز الأمام
الجان يصلي ولا يكبره الأكل قبلها هو المختار ويكبر في الطريق ويقف في الخطبة ككبير
الشرب والأصح ويقف بعد الأمام لا بعدها والأصح يوم عرفه

تستحب بالواقفين ليس بشي فان الوقوف في مكان مخصوص وهو عرفات قد عرفت
أما غيره فلا وجب تكبيره قوله الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله
قوله خير

الصلوة والكلام متى تم خطبته وإذا جلس على المنبر أذن ثانيا بين يديه واستقبلوه
مستعينين وكلمة طين بينهما قنطرة فأما طاهر إذا أتممت أيم وصل إلى الأمام بالناس
العدن

ويفعل وينطق ويكلم حتى يثابره ويؤذي فطرته ويخرج إلى المصلي غير مكبر
في طريقه في الكبر بالوجه حتى لو كان حائلا ولا يتنقل قبل صلاته العبد
لها شرط الحجة وجوبا وأداء الأخطئة أفادته العبارة أن صلاته العبد واجبة هو
رواية عن أبي حمزة وهو الأصح وقد قيل إنها سنة عند عليا فان عمدا قال عبادات
اجتماعي يوم واحد فالأول سنة والثاني فريضة فاجب بان يؤداه أياهما حاشا
لأن وجوبها ثبت بالسنة ودفعها من ارتفاع ذكاء إلى ذهابها ويصليهم الأمام ركعتين
يكبر للأحرام ويكبر لا فائدة في الثانية الثالثة وسورة ثم يركع في الثانية بعد
بالقراءة ثم يكبر ثلاثا أخرى للركوع ويرفع يديه في الزوائد ويكلم بعدها خطبتين ثم
يقمها أحكام الفطرة ومن فاته مع الإمام لم يقم أي أن صلى الإمام ولم يفعل رجل
معه لا يقم ويصلي فدا بعد ولا بعد والأصح كالنظر أحكاما لكن جواز الأمام
الجان يصلي ولا يكبره الأكل قبلها هو المختار ويكبر في الطريق ويقف في الخطبة ككبير
الشرب والأصح ويقف بعد الأمام لا بعدها والأصح يوم عرفه

تستحب بالواقفين ليس بشي فان الوقوف في مكان مخصوص وهو عرفات قد عرفت
أما غيره فلا وجب تكبيره قوله الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله
قوله خير

الصلوة والكلام متى تم خطبته وإذا جلس على المنبر أذن ثانيا بين يديه واستقبلوه
مستعينين وكلمة طين بينهما قنطرة فأما طاهر إذا أتممت أيم وصل إلى الأمام بالناس
العدن

وما خرج يعلو ولم يدعه ثم تنشق أبواب ولا يقص بغيره ولا يشرح شعره
خلا قال في ثم وجعل الخوط على رأسه وحبته والكافور على مساحته وسنه
الكنز له أزار وقصص لعاقة وسخن الماء فرفق العامة ولها دمع وأذا
وجار ولعاقة ورفق فربطها ثيابا وكما يده أزار ولعاقة ولها ثوبان وخار
الوثبان اللعاقة والأزار ونسب اللعاقة ثم الأزار عليها ثم يقص ويوضع على الأزار
ثم يلق يسار أزار في يمينه ثم اللعاقة كذلك ويقلب الذرع ويجعل فيها فضة
على مدحافه ثم الحارفة تحت اللعاقة ويقص الكفن أن خيف انتثار وصلوته
أن يكبر رافعا يديه ثم لا يرفع يدها خلا قال في ثم يثوب بكبر ويصلي على النبي ثم
ثم يكبر ويدعو ثم يكبر يله ولا قرأه فيها خلا قال في ثم ولا يشهد ويؤم في
الصبي بعد الثالثة اللهم اجعله لنا قوطا اللهم اجعله لنا ذخر اللهم اجعله لنا شفا
منفعا أي أجر يقدمنا وأصل العارط والفرط فين تقدم الواردة كذا في الموضع
الذي يوطى الشاعة والدعاء للباقيين هذا اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهداً وأبائنا
وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأئتنا اللهم من أحببتنا فأحبنا على الإسلام ومن نويتنا
منافقته على الإيمان وأما في الأول الإسلام وفي الثاني الإيمان لأن الإسلام
وأن كانا معدين فالإسلام يثبت عن الانتفاء فكانه دعاء في حال الحياة بالإيمان
الانتفاء وأما عند الوفاة فقد دعا بالتوفيق على الإيمان وهو التصديق والأقرار وأما

الانتفاء وهو العمل بغير وجوده حال الوفاة وبعد ويؤم المصلي كذا عند الميت
والأحق بالامانة السلطان في العاقل في إمام الحق ثم الولي على زبدة العصب
ولا بأس بأذنه في الامانة فان صلى غيره ثم يعيد الولي أن شاء ولا يصلي غيره
ومن لم يصلي فرفق صلى على قبره ما لم يظن أنه نفسه وقد قهر بئلا في إمام ولم
يجز أكل استحقاق الاستحسان هو الدليل الذي يكون في معاملة القياس الحق
يسق إليه الألفهام والقباس هنا أن يجوز ركباً لأنه ليس صلوة لعدم الأركان
بل هو دعاء والاستحسان إنما هو صلوة من وجه لوجود التوجه فلا يترك القيام
أخلف المشايخ أختلفوا في مسجد جامع إن كان المنيعة فيه وإن كان خارج
المسجد فان كان الميت خارجه لا يكن عندهم وعند البعض أن المسجد لم يبق إلا للمسلمين
الحق فالميت وإن كان خارجه لا يكن عندهم أيضاً ومن ذلك فأتى غسل وصلى
عليه أن استهل وألا أدرج في حرقه ولم يصلي عليه وغسل وهو المختار وفي
الرواية أنه لا يصلي لكن المختار هو الأول صبي حتى مات أن سبي لا أحد يولي
أومع أحدهما فاسلم عاقلاً أو أحدهما صلي عليه وإلا فلا فانه أن سبي لا أحد يولي
يكون مسلماً تبعاً للدار فيصلي عليه وأن سبي مع أحد أبويه في لا يكون تبعاً للدار
أسلم هو الحال أنه عاقل فأسلمه صحيح فيصلي عليه وإن أسلم أحد أبويه يكون مسلماً
تبعاً لأحدهما فيصلي عليه وإلا فلا إيمان سبي مع أحد أبويه ولم يسلم أحد أبويه ولا عاقل

والأحق بالامانة السلطان في العاقل في إمام الحق ثم الولي على زبدة العصب
ولا بأس بأذنه في الامانة فان صلى غيره ثم يعيد الولي أن شاء ولا يصلي غيره
ومن لم يصلي فرفق صلى على قبره ما لم يظن أنه نفسه وقد قهر بئلا في إمام ولم
يجز أكل استحقاق الاستحسان هو الدليل الذي يكون في معاملة القياس الحق
يسق إليه الألفهام والقباس هنا أن يجوز ركباً لأنه ليس صلوة لعدم الأركان
بل هو دعاء والاستحسان إنما هو صلوة من وجه لوجود التوجه فلا يترك القيام
أخلف المشايخ أختلفوا في مسجد جامع إن كان المنيعة فيه وإن كان خارج
المسجد فان كان الميت خارجه لا يكن عندهم وعند البعض أن المسجد لم يبق إلا للمسلمين
الحق فالميت وإن كان خارجه لا يكن عندهم أيضاً ومن ذلك فأتى غسل وصلى
عليه أن استهل وألا أدرج في حرقه ولم يصلي عليه وغسل وهو المختار وفي
الرواية أنه لا يصلي لكن المختار هو الأول صبي حتى مات أن سبي لا أحد يولي
أومع أحدهما فاسلم عاقلاً أو أحدهما صلي عليه وإلا فلا فانه أن سبي لا أحد يولي
يكون مسلماً تبعاً للدار فيصلي عليه وأن سبي مع أحد أبويه في لا يكون تبعاً للدار
أسلم هو الحال أنه عاقل فأسلمه صحيح فيصلي عليه وإن أسلم أحد أبويه يكون مسلماً
تبعاً لأحدهما فيصلي عليه وإلا فلا إيمان سبي مع أحد أبويه ولم يسلم أحد أبويه ولا عاقل

والأحق بالامانة السلطان في العاقل في إمام الحق ثم الولي على زبدة العصب
ولا بأس بأذنه في الامانة فان صلى غيره ثم يعيد الولي أن شاء ولا يصلي غيره
ومن لم يصلي فرفق صلى على قبره ما لم يظن أنه نفسه وقد قهر بئلا في إمام ولم
يجز أكل استحقاق الاستحسان هو الدليل الذي يكون في معاملة القياس الحق
يسق إليه الألفهام والقباس هنا أن يجوز ركباً لأنه ليس صلوة لعدم الأركان
بل هو دعاء والاستحسان إنما هو صلوة من وجه لوجود التوجه فلا يترك القيام
أخلف المشايخ أختلفوا في مسجد جامع إن كان المنيعة فيه وإن كان خارج
المسجد فان كان الميت خارجه لا يكن عندهم وعند البعض أن المسجد لم يبق إلا للمسلمين
الحق فالميت وإن كان خارجه لا يكن عندهم أيضاً ومن ذلك فأتى غسل وصلى
عليه أن استهل وألا أدرج في حرقه ولم يصلي عليه وغسل وهو المختار وفي
الرواية أنه لا يصلي لكن المختار هو الأول صبي حتى مات أن سبي لا أحد يولي
أومع أحدهما فاسلم عاقلاً أو أحدهما صلي عليه وإلا فلا فانه أن سبي لا أحد يولي
يكون مسلماً تبعاً للدار فيصلي عليه وأن سبي مع أحد أبويه في لا يكون تبعاً للدار
أسلم هو الحال أنه عاقل فأسلمه صحيح فيصلي عليه وإن أسلم أحد أبويه يكون مسلماً
تبعاً لأحدهما فيصلي عليه وإلا فلا إيمان سبي مع أحد أبويه ولم يسلم أحد أبويه ولا عاقل

هذا هو الوجه الذي قيل فيه ان القتل بالحد يوجب القتل بالحد في كل حال

لا يفتى عليه فانه يشترط ما اذا لم يسلم اصلا او اسلم وهو غير قابل كانه ما قبله
المسلم قبل النجس اي يقبض عليه الماء على الوجه الذي قيل في القصاص لا كما قيل في المسلم
بالدية بالوضوء وبالمباين وبلغه في حرقه ويقتل فيها ومن في كل حال
اربعه وان نفع مقدمها فمؤخرها على مقدمها فمؤخرها على يسارها في سبيل
بها لا حياءا وكره الجلوب قبل وضوءها والمشي خلفها احب من جرد القبر وبلغه في كل حال
ما يلي القبلة ويقولوا ان الله اعلم الله وعلى صلة رسول الله ويوجه الى القبلة وكل القدر
اي القدر الذي على الكفن ضيقه لا يتسار ويسوي اللبن والقصب يسقى فيها ثوب
لا قبر اي على قبرها ثوب عند فيها ويكون الاجر والخشب والادوية
ولا يسطح باب الشهيد هو على ما جرى عليه قبل حد يوجب قتلها وله
والحائض والنفساء والبالغ احذر من العينة والحد يوجب احذر من القتل بالقتل
وقل احذر من القتل هذا او قصاصا وله يوجب مال احذر من قتل وجبة مال
والمراد ان المال لا يوجب بغير هذا القتل فان الاب اذا قتل ابنه كحد يوجب قتلها يكون
الا ابن شهيدا لان المال وان وجب فانه له حب بغير القتل وقوله او وجد ميتا
فان من وجد ميتا جرحا في الحركة فهو شهيد لان الظاهر ان اهل الحرب قتلوه وشوهم
شهيد باي شيء قتلوه وانما شرط الجراحة فيمن وجد في الحركة ليدل على انه قتل لا ميتا
حتى انقذ فالظاهر ان الشهيد من قتل كحد يوجب قتلها وله يوجب مال او وجد ميتا جرحا في الحركة

هذا هو الوجه الذي قيل فيه ان القتل بالحد يوجب القتل بالحد في كل حال

هذا هو الوجه الذي قيل فيه ان القتل بالحد يوجب القتل بالحد في كل حال

سواء قيل كحد يوجب ام لا لكن في هذا التعريف نظر وهو انه لا يشترط ان القتل بالحد يكون
او اهل ينجي او قطاع الطريق بغير الحد يوجب فان قيلهم شهيد باي آية قتلوه فالنص
الحق الموجب ما قلنا في المحقق وهو مسلم ظاهر بالحد يوجب قتلها وله يوجب مال او وجد ميتا
من جرحه كحد يوجب والوجدان في الحركة فيقتل ميتا المشركين واهل البغي وقطاع الطريق
باي آية قتلوه ويشترط الميت الجرح في الحركة لانه مسلم مقتول ظاهرا وله يوجب قتلها
واما مقتول غير هؤلاء وهو مسلم قتلته مسلمة غير باي وغير قطاع الطريق ومسلم قتلته
ذمي فانه انما يكون شهيدا عند ابي حنيفة اذا قتل كحد يوجب قتلها فانه لا يوجب مال
عليه انه مقتول كحد يوجب لانه لو قتل غير الحد يوجب لوجه المال عنه لان الدية واجبة
عنده في القتل بالقتل واما عندنا فلا احتياج الى ذكر الحد يوجب لان المقتول بالقتل شهيد
عندها وله يوجب قتلها بالواحد فيما من عندها واما قوله وله يوجب قتلها فانه
فيخرج عنه غير يوجب اي غير ثوب بغير الميت كالحد والحشو والقتل وسلاح
والخوف ويزاد وينقص بغير كنهه اي لو لم يكن معه ما يكون من جنس الكفن كالادوية
وكونه يزاد ولو كان باليس من جنسه ينقص ولا يفتى عليه ويدفن بدمه عياله
من وجد قتلا في مصر لم يعلم فابله اي على سواء علم ان قتله كحد يوجب او بالعصا
الكبير والصغير لان الواجب في الدية والقصاص هكذا في الذبح وله يوجب مال او وجد ميتا
موضع الجعنة اولا او قل المراد انه وجد في موضع الجعنة اما اذا وجد في
موضع لاجبة القسامة كالشارع والجامع فان علم ان القتل بالحد يوجب لا يفتى عليه لانه
في القتل بالقتل

هذا هو الوجه الذي قيل فيه ان القتل بالحد يوجب القتل بالحد في كل حال

في نصابه وهو المسمى بالانتماء لا سيما على القول الذي في الغالب
فيها تفاوت الاسعار فاقم مقام النماء فادبر الحكم عليه من المذموم في الهبة
ونبه نظر لانه قد يفتنه انه اذا حال الحول على النصاب يجب الزكاة سواء
وجد النماء او لم يوجد كما في السبق فانه اقيم مقام المشقة فتدار الزكاة عليه سواء
وجد المشقة ام لا لكن ليس كذلك بل لا بد مع الحول من شيء آخر هو التينة كما في التميز
أي الذهب الفضة او السوم كما في الانعام اهنية التجارة في غير ذلك كونها حق الزكاة
له عيب لا للخدمة او اذا لا التينة ولا يوجب التجارة لاجل فيها الزكاة وان حال عليها
ولا بد ان يكون فاضلا عن حاجته الاصلية كالأطعمة واللباس انما المنفعة ذات
الركوب وعبيد الخدمة ودور السكنى وسلاح يستعملها والآلة المحركة والكتب
لا أهلها ملوك ملكانا أي رتبة ويد على من يملك أي ما في البيع مسلم فلا يجب
على مكاتب لعدم الملك التام فان لم يملك اليد لا يملك الرقبة ومديون مطالبين
عبد بغير رتبة لأن ملكه غير فاضل عن الحاجة الاصلية وهو قضاء الدين وانما قبل
بكونه مطالبا عن عبد حتى لو كان مطالبا من الله تعالى لا يمنع وجوب الزكاة كملك
نصا بآب بعتة مشغول بدين الله تعالى كالنذر والكفارة والزكاة بحسب الزكاة ولا
يسقط وجوب الزكاة فراغه عن هذا الدين وقوله بعتة بغير متعلق بقوله فلا يجب
أي لا يجب على المدين بغير ط يكون من ماله مشغولا بالدين ولا في مال موقوف سابقا
في غير موقوف لا يثبت عليه وجوب في بوعته لشيء كانه ودين من ماله المديون
في غير موقوف لا يثبت عليه وجوب في بوعته لشيء كانه ودين من ماله المديون

حسين ثم اقر بعتها عند قومها واخذ منها دين ووصل اليه بعد سبعين هذه الاشئلة
أشئلة المال الصغار وعندنا لاجل الزكاة في المال الصغار خلافا للشافعي لانه على شرط
الملك التام وهو ملوك بقتة لا بد والحال ان فيها اذا وصل المال الصغار الى ملكه مل
يجب عليه زكاة السن التي كان المال فيها فاما املا لا خلافا بين علي بن ابي طالب او
مسند او مقلبين او جاءه عليه بينة او غيره فاقم فانه اذا وصل عن الاول الى الثاني
يجب زكاة الايام للماضي ولا سبق التجارة ما اشتراها لها فزكاة بقتة ولا بعتة للتجارة وان
نواه لها ما لم يبيعها وما اشتراها لها لا يوارثه ونواه لها وما ملكه بقتة او بعتة
او كساح او خلق او صلح عن قوم ونواه لها كان لها عند أبي يوسف ولا عند غيره في كل
الخلافا على غيره فاما ملوك ما عند الجريح والسواهم انا جف فيها الزكاة بقتة التجارة
فهذه التينة انما بعتة اذا وجدت زكاة عند عبدك حتى لو نوى التجارة بعد ذلك
سبب الملك لاجل فيه الزكاة وهذا يمين قوله لا يبيع للجار وان نواه لها فلا بد ان يكون
سبب الملك سببا اختياريا حتى لو نوى التجارة زمان يملكه بالأدب لا بقتة الزكاة
ثم ذلك السبب الاختياري هل يجب ان يكون بشيء ام لا فعند أبي يوسف نعم لا وعند غيره لا
يجب فصل الخلاف على العكر فعند أبي يوسف نعم لا بد ان يكون بشيء وعند غيره لا
لا اء آة لا بقتة فثبت به او بغيره فوجب وتصرفه بكل ماله بلا بقتة مسقط الزكاة
لا عند أبي يوسف نعم أي ان ينفق بجميع ماله بلا بقتة الزكاة تسقط الزكاة وان تصرف
ببعض ماله تسقط زكاة الذي ينفق به خلافا لابي يوسف نعم حتى لو كان له ما ينفق به

في نصابه وهو المسمى بالانتماء لا سيما على القول الذي في الغالب

في نصابه وهو المسمى بالانتماء لا سيما على القول الذي في الغالب

ما بين خمسة وعشرين إلى ست وثلاثين حتى يثبت غاي من ذلك القول الهالك المبرور
النقيب العفو حتى نقول الواجب أربعين بنت لبون وقد هلك خمسة عشر من أربعين
خمس وعشرون فيجب نفي وثمن من بنت لبون فلا نقول أيضا أن الهالك الذي جاء
العفو يعرف إلى مجموع النقيب حتى نقول يعرف أربعة إلى العفو يعرف أحد إلى مجموع
سنة وثلاثين أي كان الواجب في سنة وثلاثين بنت لبون وقد هلك أحد عشر و
خمس وعشرون فالواجب ثلث بنت لبون ونسب سبع بنت لبون وأما قوله في ذلك
أن ينتهي فلم يذكر له في المتن مثالا فنقول لو هلك من أربعين بنت لبون فربما توفي

إلى العفو وأحد عشر إلى نصاب إلى العفو ونسب إلى نصاب إلى هذا النقيب
بقي أربع شياة دفن عليه إذا هلك خمسة وعشرون أو ثلثون أو خمسة وثلثون
والسابعة هي المكتبة بالبرقي في كل الجول الرقي بالكل الظاهر أخذ البعثة زكاة السوا
والعشر والخارج يبقى أن يعيدوا خفية أن لم يعرف في حقه لا الخارج
أخذ الخارج للأمام وكذا أخذ الزكاة في الأموال الطاهرة وفي غير الخارج وفي زكاة السوا
وزكاة أموال التجارة ما دامت تحت حياة العاشر فإن أخذ البعثة أو سلاطين زينة
الخارج فلا إعادة على المالك لأن معرف الخارج المعاملة وهم من المالك لا من غيره
الكتا وأن أخذوا الزكاة المذكورة فإن صرفوا إلى مصادرها وهي مصادر الزكاة
إعادة على المالك وأن لم يعرفوا إلى مصادرها فليعلم الإعادة خفية أي يؤدونها
إلى مستحقها فيها بينهم وبين الله في ما قال ينفق أن يعيدوا أحزابا من قول الشيخ

أنه لا إعادة عليهم لأنه لما تسلطوا على المسلمين في حكم الإمام ولا يفتونهم ثوبين
الزكاة العفو وأقامة الجمع والأعياد وكذا ذلك وأما ما بين من هذا أيضا ثبت بالقر
يقتضي بغيرها يعني نفي العفو وأقامة ما بين من يشاء بالإسلام مرفوعة كذا في
فإن الأصل فيها الإعادة خفية ما لم ينفذ تعالى وأن تخرجها وتؤجرها النعمة تخرج لكم
وعن قول بعض الشيخ أنه إذا نوى بالذبح إليهم التصديق عليهم سقط عنهم لأنهم باع عليهم
من النيات فقرأوا الضيق الإمام أبو منصور المازني زيق هذا فأنه قال لا بد من العلم
المستدق عليه وأيضًا لا خفاء في أن الزكاة عبادة محضة كالصلوة فلا يقادى إلا

بالنية الحالصة لله تعالى لم توجد ثم أعيد أن العبادة المذكورة في المبدأ حتى في
الزكاة مرفوعة القيمة ولا يعرفها إليهم ويقتل إذا نوى بالذبح التصديق عليهم
عنه وكذا الذبح إلى كل سلطان جائز لأنهم باع عليهم من النيات فقرأوا الأول حوط
فعلينا أن يتأمل في هذه الرواية أنه هل ينهم من الألسنة الزكاة من المعلوم نظر
له ودفع الخارج من وجه هذه الرواية دلالة على أنه يجوز للخارج وأهل الجوار أن يأخذوا
الزكاة ويصرفوها إلى ما يشاءون ولا يعرفونها إلى الفقراء ولا يعلمون فقراء فانظر إلى هذا
الذي أدرج في الأعيان وكذا آخر كونه يقتضي هذه الرواية فسوغ لولا هذه الرواية أخذ
العشور والذوات بالصنعة المعلوم بل فرق عليهم ذلك وهم يكفون من أكثر النصف
المعلوم أن يخرج من الأثنية في أخذ الخارج عن الأرض أضعا فأنباعه فيصعدوا على الملا
القيم وبأخذها جبردهم ويصرفوها كما هو عادة أهل الأمان والأولاد ولا شيء في ذلك

الصبي الغنبي وعلى المرأة باعلى الرجل منهم تغلب بكر اللام أبو قبيلة والنسبة اليها تنقل
بنو اللام استقاموا لنزول الكريتين ورتبا قالوا بالكسرة على الفاعل وبوتغلب قوم
من مشركي العرب لما بهم غزوة بالجزيرة فابوا دقاوا ونهضوا القعدة مضاعفة فصولا
على ذلك قال غزوة هذا جز ينكر فتبوا ما سئتم فلما جرى الصبح على صنعت ركة للملح
لا يؤخذ من صبيانهم ويؤخذ من بنوهم كالمسلمين مع أن الجزيرة لا توضع على النساء
وحازت فيها الحول والأكبر منه ونفسه لذي نصاب الأصل في هذا أن المال الذي
سئل وجوب الزكاة وأهل شرط لوجوب الأداء فاذا أوجب الله دفع الأداء مع أنه

لم يقب فأذا جعل النصاب يبيع الأداة قبل الحول فكذلك إذا كان له نصاب واحد ما
 في التوثيق بين النكاحات وبيع
 وزعم مثلاً فيؤدي لأكثر من نصاب واحد حتى إذا ملك الأكر بعد الأداة أجزم بما أدى
 من قبل ما إذا لم يملك نصاباً أصلاً لم يبيع الأداة وهو الذي عرفت من مثلاً وللنفقة

A circular, heavily textured object, possibly a coin or a piece of ancient pottery, showing intricate patterns and a central emblem. The surface is covered in a dense, swirling pattern of lines and dots, with a more distinct, possibly floral or geometric, design in the center. The overall appearance is aged and worn, with some darker areas suggesting shadow or damage.

اربعون درهمًا زاد في الزكاة درهمًا وإذا زاد ثمانون درهمًا زاد درهمًا ولا شيء
 الزكاة في درهم في الأقل ودرهم في ثمانين درهمًا ودرهم في ثمانين درهمًا
 أي لو كان في أول الحول عشرون دينارًا لم تنقص في أثناء الحول ثم في آخر الحول
 الزكاة وبلغت الذهب إلى النصف والحد من الذهب بالفضة هذا عند أبي حنيفة وأما عندنا فنقسم
 الذهب والفضة بالأجزاء حتى إذا كان لغيره دينار وسبعون درهمًا فبها عشرون دينارًا
 لا عندنا أما إذا كان لغيره دينار وسبعون درهمًا فبها ثمانون دينارًا
 وأما عند أبي حنيفة فبها ثمانون دينارًا فبها ثمانون دينارًا
 لو وجد نصاب الذهب من حيث القيمة فبها الزكاة وإن كانت أقل فيكون قيمته عشرون دينارًا

باب

باب **الكائن** من نصب على الطريق لأخذ صدقة التجار وصدق مع الصالحين
من أكثرهم عام حول أو النزاع عن الدين أو ادعى أدلة في قضية في بعض غير السوا لم
حتى إذا ادعى الأدلة في قضية في السوا لم لا يصدق أو ليس له في السوا الأدلة التي
بلا أخذ منه السلطان ويمنع إلى معرفة أو عايش آخر أن وجد في السنة أي إذا ادعى أدلة
إلى عايش آخر والحال أن عايش آخر موجود في هذه السنة بلا إخراج البينة أي لا يثبت
أن يخرج البراءة من الآخر بل يصدق مع اليقين وما صدق فيه المسلم صدق الذي لا العذر
الأن في قوله لا يفتي أي لم ولي أي إذا ادعى الخبيث أن هذه الأمة أم ولي يصدق
بأخذ منه شيئاً وأخذ من المسلم أربع غز ومن الذي ضعف ومن الخبيث العثران

فانما اذا تم انوار الله في القلوب
وانه من اجل ذلك قد جعلنا هذه
الكتب ليعلموا بها ما هو الحق
والا فكم اشد الحزن على هؤلاء الذين
يؤمنون بالله مع انهم لا يعرفون
وجوب شكره فمن لم يشكر
له نعمته فقد كفر

[illegible]

قال نصابا ولم يعلم قدر ما أخذ منها أي لم يعلم قدر ما أخذ من أهل الحرب فأنشأ
 جريا عليهم وإن علم أحد منهم أن كان بعضا أي أن علمه من أخذ من أهل الحرب فأنشأ
 يأخذ من الحرب مثل ذلك أن كان بعضا أي أن علمه من أخذ من أهل الحرب فأنشأ
 بكل أموال الحرب المأثرة لأن فليكن له أن يبيع في الثمن في بيته العليل لا يبيع الثمن
 ولا يشتبه أنه لم يأخذ شيئا من الثمن في بيته العليل لا يبيع الثمن
 يذكر هذا اللفظ ولو عثر من قبل جولي أن جاء من داره عتقا فله أن يأخذ
 من الحرب العتق من قبل جولي أن جاء من داره عتقا فله أن يأخذ
 كان راجعا من دارنا إلى داره لا يأخذ منه شيء ويحذر عتقا لا يأخذ منه شيء
 هذا عند أبي حنيفة وأما عندنا فنحن نأخذ من العتق ما وجدناه عند أبي حنيفة
 أن من يبعثها يبعثها فله أن يأخذ من العتق ما وجدناه عند أبي حنيفة
 لا والفرق عننا أنه الحذر بين ذوات الثمن فأخذ فيه كالحذر والحذر من ذوات الثمن
 فأخذ الثمن لا يكون كأخذ العتق ولا يضاعف ومضاربة أي أن من مضارب بالثمن لا يأخذ
 لا يؤخذ منه شيء وكسبه ذهب إلا غير مدبون مئة مولاة أي أن مئة مولاة ما دون
 فإن كان مدبونا لا يؤخذ منه شيء وإن لم يكن مدبونا فكسبه بغير مولاة فإن كان المدبون
 يؤخذ منه الزكوة وإن لم يكن مدبونا لا يؤخذ بالكتب **الزكوة**
 الزكوة هو المال المكتسب في الأرض مملوفا كان أو موصوفا والمعدن ما كان غلوا والكسبه
 ما كان موصوفا معدن ذهب وكه وجرد في أرض حراج وغيره من باقية للزكاة

ياخذ

الزكوة
 الزكوة
 الزكوة

أرضه وإلا فلا لكها ولا شيء فيه أن وقع في داره وفي أرضه رواه ابن عباس
 لؤلؤه وعينيه ونبيج وحده في جبل وكنت فيه سبعة الأسلام كالنقطة وما فيه سبعة
 الكفر حتى وباقية للوجدان لم تملك أرضه ولا فلا فلا له أي المالك أول النسخ وكذا
 صحروا دار الحرب كله مستأمن وجب أي أن دخل بجرا دار الحرب بأمان في جرد
 محاربا وكذا الظن له فإن وجب في دارها ردة إلى الكها وأن وجد كذا ما علم في
 منها لم تملك حتى وباقية له **باب** زكاة الخنايج في كل أربعين
 عترة أو جبل وفتح وما خرج من الأرض من لم يبلغ عترة أو سبع ولم يبلغ سبعة
 وسقاه مسبح أو مطر عترة عترة من دونه في كل أربعين جرد وهذا عند أبي حنيفة
 وأما عندنا عندنا فنحن نأخذ من خمسة أو سبع صدقة والوسق ميسون
 صنعا والصناع ثمانية أرطال وأيضها ليس عترة في الحفريات صدقة ولا فيما بين
 سبعة صدقة وأعلم أن عند أبي حنيفة تجزئ في الحفريات صدقة يؤخذ بها المالك أي
 لا أنه يأخذها السلطان هكذا في الأسرار للخاص الإمام أبي حنيفة لا في كونه
 كالنصب والخيش وفيما سقى بجزب أو ماله نصف عشر بلا رفع مؤن الزرع
 أي يجب الوطيفة وهي عترة الكل لا أنه يرفع مؤن الزرع كأجر الحصاد وكذا في بطنه
 وهي عترة الباقي أو نصفه وحقن يعلو إلى أرض عترة رجله وطيفه وأنشأ سورة
 وأن أسلم أو بشرا جدي أو مسلم أسلم أن العترة يؤخذ من أرضه أي المالك لا يؤخذ
 ضيعت ذلك من أرضه أي المالك ولا يسقط عنهم العترة المضاعف بالإسلام عند أبي حنيفة

الزكوة
 الزكوة

الزكوة
 الزكوة

الزكوة

واما عبد يوسف لم يؤخذ عشر واحد واخذ الخراج من ذبيحة اسرى عشره مسل
 وعشر مسل اخذها منه شفعة او ودية عليه لفساد البيع لكان اخذها من ذبيحة
 او اسنوي الذي من الملم العشرية لم تدفع على الملم لفساد البيع عادن عشرية كما كان
 وفيه ارجعت بستانا خراج ان كانت لذي اول مسلم سعاها بانه اى بانه الخراج
 وان سعاها بانه العشر عشر وماء السقاء والبير والعين عشرى وماء انها عشرين
 الاعاجير خراجي كغيره يزوم ونحو ذلك اسجون وجنون وجبله والفرات عشرى
 وعشرى عند عديده ولا شئ في عين قير وتقطيع في ارض عير يار من خراج في جرح الصالح
 للذرع خراج لا فيها اى ان كان حر من العين صالى للزراعة جميعها الخراج لاني العيون
باب المصاريف منهم الفقير وهو من شئ والمكين من الاشياء عائل
 فيسقط بغيره والمكاتب في ذلك رقيقة ومه يونيو لا يملك فيها بافا خلاصه
 وفي سبيل الله وهو منقطع الزكاة عند ابي يوسف وهو منقطع الحاج عند غيره وان
 وهو من له مال لاسمه والمزني عرفها الى كلامه والى بعضهم احوال من قول الشافعي رحمه
 اذ عنده لا بد ان يصرف الى جميع الاصناف فيعطى من كل صنف ثلاثة اقل اقل كذا
 ومن نزل اذ اقل الاله على الجمع ولا يمكن عملها على العهود ولا على الاشراف برأيه
 الجن وبطل الحجة كما في قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعدهن لا يزالن امهاتكم ولا اولادكم
 لانه ان ارد هذا فلا بد ان يرا ان جميع صدقات الدنيا لجميع الفقراء الى آخره فلا يجوز
 ان يحرم واحد ولعل في وسع واحد على انه ان ارد جميع الفقراء جميع حوله
باب المصاريف منهم الفقير وهو من شئ والمكين من الاشياء عائل

فيعطى كل صدقة جميع الاصناف لان يطلى ثلاثة من كل صنف نصا وكثيرة القدره للفقير
 الى آخره ولا يرا ان الصدقة مقسومة على حوله لانه ان قيمت على الاصناف قالها الفقير
 لا شئ لانه يطلى على اسم الصدقة فيجب ان يكون مقسوما ايضا بخلافه اذا قال ذلك مالي للزكاة
 والمالكين نعم ان المراد بيان المقتضى لا الى بناء وسير وكثير ميق وقضاء دينه
 ومن ما يفتى لانه لا بد ان يملك احد المسكينين فلهذا قال في المختصر فيعرف الى العمل والسر
 فليكن ولا الى من بينهما ولا اذ اذ وجبه اى لا يطلى اصله وان علا وقعه وان سفل
 فيعطى الزوج زوجته ولا الزوجة زوجها ومولوكه اى مولوك المولى وعبد اعين بعضه
 وفيه ومولوكه اى مولوك الفقي والمركب غير المكاتب اذ يجوز ان يؤدى الى مكاتب الفقي و
 طفله اى يملك الفقي ويبيعها لغيره وعقار من جعفر وعقيل والحارث بن عبد المطلب
 مولاهم اى يفتى حوله ولا الى ذبي وجاز فيهما اليه اى جاز ان يصرف الى الذي صد
 غير الزكاة دفع الى من ظن انه مفرق فيان انه مبدى او مكاتبه فيعدها وان بان غناه
 او كمن اوانه ابوه او ابنته او هاشمي لم يفر خلافا لابي يوسف رحمه وجب دفع ما يقنيه
 عن السؤال بواو كره دفع ما في درهم الى فقير غير يربون ونقلها الى بليل احرالا الى قريبه
 او الى اخرج من اهل بيته **باب الفطر** من يرا دفتة او سنية
 او زبيب نصف صاع ومن تمه او شعير صاع فما يسع فيه ثمانية ارطال من تمه او شعير
 الصاع كيل يسع فيه ثمانية ارطال فقد رتبة ثمانية ارطال من التمخ وهو الماش ومن العس
 قدرها التناوب بين حباتها على وضوء وتخللها والكتبا ولا يخلو غيرها من الحبوب
باب الفطر من يرا دفتة او سنية

فان السادة فيها كثر غاية الكثرة والى قدورته الماش والخطبة المختصة بالكنيسة
وجعلها في الكليات فالتاس انقل من الخطبة والخطبة من الشعب للكتاب الذي يلا في ابطال
من الخج بلاء باقر من غايه ابطال من الخطبة المختصة بالكنيسة فالأول ان يندل القناع ثمانية اارة
من الخطبة لانه ان قدر الخطبة المختصة فكلما جعل فيه ثمانية ابطال من مثل تلك الخطبة بلاء
بها وان كان بلاء باقر من مخرج اذا كان الخطبة مختصة لكن ان قدر ما لم يكون أصغر
ولا يسع فيه ثمانية ابطال من أنواع الخطبة فيكون الأول أحوط لانه هذا القناع هو القناع
البرقي وأما المجازي فهو غنة ابطاله ذلك وطلو أو اجب عند ان في خطبة
صانع من المجازي عندنا نصف صانع من البرقي وهو مؤان على ان المنة اربعون

أشياء والاستاد أربعة مثاقيل ونصف مثاقيل فالتن مائة وثمانون مثاقيل
بما جاز خلافا عما قد تم فانه عندنا ان قدر ما للكيل وأداء التبر في موضع يشترط
الاشياء أحب وعندنا يوسف ثم أداء الدرهم أحب وتجب على من لم يسلم له نصيب
الزكاة وان لم يتم وقد ذكرنا في أول كتاب الزكاة ان الثابت الأول مع التوبة أو التوبة
الجماع في كان له نصيب الزكاة أي نصيب فاضل عن حاجته الأصلية فان كان من العن
الغني أو السواير أو مال الحارة فجب عليه الصدقة وان لم يزل عليه الجواز ان كان من فقير
هذه الأموال كذا لا تكون للسكنى ولا للجماع وفيها تبلغ النصاب فجب بها صدقة الفطر
مع انها لا تجب بها الزكاة وبه حرمة الصدقة فهذا النصاب نصيب من طري الزكاة ولا يشترط
فيه التاء بخلاف وجوب الزكاة لنفسه ويطبق فيه ما دام ملكا ولو لم يزل أو أم ولد أو

في الزكاة
في الزكاة
في الزكاة

كما قال الزوجية ودل على الكبير بطلان الخطبة بالمال وكما تبه وعنده للجماع وعنده لاني
الأ بعد عوده ولا لعبد أو عبدين اثنين على أحدها هذا عند أبي حنيفة وأما عندنا فكلما
لو بيعت أحدها فعلى من يبعه بطلان الخطبة في كل واحد من أسلم أو ولد قبله أي قبل الطلوع
وهذا عندنا وأما عندنا في نكح فجب بطلان الخطبة في أسلم في الليلة أو ولد قبله
عليه عندنا لأن ما في الليلة خلافا لما في نكح فانه في عليه لانه أدرك وقت الفروج
أو أسلم أو ولد بعد أي بعد طلوع الفرج فانه لا يفي عليها إجماعا إنا عندنا فانه لم يدرك
وقت الطلوع وأما عندنا فانه لم يدرك وقت الفروج ولو قدمت جاز بلا فصل
ومن ثم يندب عليها ولو أخرت لا تسقط كذا

هو ترك الأكل والشرب والوضوء من القيح إلى المزج مع التوبة وصوم رمضان
فرض على كل مسلم مكلف أداء وقضاء وصوم التوبة والكفارة واجب وغيره انقل ذكره الله تعالى
في الهداية أن صوم رمضان فريضة لوليتك كذا عليك الصيام في فريضة انعقد
ولهذا أجازه والمنذور واجب لقوله في ولي فوا نذرهم وقيل في الواجب ان قوله
ولي فوا نذرهم عام حقق منه البعض هو التندر المحضية والطاعة وعبادة الموضع من كبر
وصلوة الجماعة فلا يكون قطعا فيكون واجبا اقول المنذور اذا كان من العبادات
المعقودة كالصلوة والصوم والنج وكذا ذلك فلزمه ثابت بالاجماع فيكون قطعي
النبوت وان كان سندا الاجماع قطعا وهو العام المحض من يثبت ان يكون فضا وكذا
صوم الكفارة لان نبوته ينعقد قطعي مؤيد بالاجماع فقول صاحب الهداية ان المنذور
الاجماع بل هو الاجماع

في الزكاة
في الزكاة
في الزكاة

في الزكاة
في الزكاة
في الزكاة

في الزكاة
في الزكاة
في الزكاة

يمكن أن أراد بالواجب المرفوع كقوله في كتاب الصوم الصوم ضربان واجب فرفع وجوبه عن إيقاع
 صاحب المذهب
 ويصح صوم رمضان والنذر المعين بنية من الليل إلى الفجر الكبرى لا عند هاتفي الأضحية والكفارة والاعتراف
 صورة المعنى فإنه قال تعالى أن يوم يوم الجمعة أو يوم الخميس وغيره لا الإجماع
 أعلم أن النهار الشرعي من المصباح إلى المغرب فالمراد بالصوم الكبرى متضمنة في
 لا بد أن تكون البنية موجودة في أكثر النهار ويستلزم أن تكون قبل الفجر الكبرى وفي
 الضحية بنية قبل نصف النهار أي قبل نصف النهار الشرعي وفي محقق النذور إلى
 الزوال والأول أصح وبنية مطلقة وبنية نفل وأداء رمضان بنية واجبة لا في
 أدسن بل غايته والنذر المعين عن واجبه نواه أي أداء رمضان بنية بنية عن
 الأفي السفر أو المرض فإنه يقع عن ذلك الواجب وأداء الصوم يوم معين فوي في
 اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك الواجب سواء كان مسافرا أو مقاما معهما أو مطلقا
 المحقق هذا ويصح أداء رمضان بنية قبل نصف النهار الشرعي وبنية نفل وبنية مطلقة
 وواجبة الأفي سفر أو مرض وكذا النفل والنذر المعين إلا في الأضحية أي حكم النفل والنية
 المعين حكم أداء رمضان الأفي الأضحية هو الواجب الآخر والنفل بنية وبنية مطلقة قبل
 الزوال لا بعد بشرط القضاء والكفارة والنذر المطلق للتيب والتعبد المراد
 بالتيب أن ينوي بالليل وأن غم ليلة شك أي ليلة الثلاثين من شعبان لا أيضا
 إلا نفلا ولو صامه لواجبه وكذا ويقع عنه في الأضحية أي يقع عن الواجب في الأضحية وقيل في
 نفلا لأن غيره منهي عنه فلا يتبادر به الواجب أن له يظهر مضائته والأضحية
 أي عن رمضان فإن صوم رمضان بنية واجبة جزاء النفل فيه أحق جامع
 اليوم الصوم

١٢٠
 أنما أتى صوماً بعبادة ولا يصوم الحرام كما لم تقو العاصي ويفطر غيره بعد الزوال
 ولا صوم لو نوي أن كان الفقد من رمضان فإنا صائم فلو أن فلا وكره لو نوي أن
 كان الفقد من رمضان فإنا صائم عنه وإلا فمن واجبه آخر وإلا فمن قبل أي ونوي
 أن كان الفقد من رمضان فإنا صائم عنه وإلا فمن قبل فإن ظهر رمضان كان عنه
 لوجود مطلق النية والأفضل فيها أي فيما لا إله من واجبه آخر وفيما لا إله من قبل
 أما في العترة الأولى فلا أنه متردد في الواجب الآخر فلا يقع عنه في مطلق النية فيقع من
 القتل وفي الكفاية لوجود مطلق النية ومن رأى حلال الصوم أو فطره وحل يصوم
 وأن رد قوله وأن أفطره ففي ذكر القضاء فقط بيان أنه لا كفارة عليه خلافاً للشافعية
 وقيل بلا دعوي ولفظ أشهد للصوم مع غير خبر فريد بشرط أنه عدل ولو قينا أو مرة
 أو محدداً في قذف ثابتاً بشرط للفظ رجلان أو رجل وأمر كان ولفظ أشهد لا

م
ن
ع
ب
ا
فقط و ان افطره لربيه
وقد اعطى كل واحد من افطره
فغيره القضا او دون الكفاية
الكلية
بما كان في افطره

م
ن
ع
ب
ا
فقط و ان افطره لربيه
وقد اعطى كل واحد من افطره
فغيره القضا او دون الكفاية
الكلية
بما كان في افطره

الدعوي وبلا غيم شرط جمع عظيم فيها الجمع العظيم جمع يقع العلم كخبره وبكلمة العقل لعدم
الصور والنظر
تواظفهم على الكذب وبعد صوم ثلثين بقول عدلين حل الفطر ويقول عدل لا أي إذا
شهد واحد عدل بهلال رمضان وفي السماء بركة فصاموا الثلثين لا يحل الفطر لأن النظر
لا يثبت بقوله واحد خلافا لما لم يثبت فان الفطر يثبت عنه ببيعة الصوم وانه من شيء يثبت
بضمنا ولا يثبت قصدا والأصحى كاليفطر أي في الأحكام المذكورة **باب**
موجب الإفساد ينقض الجبر أي بوجبه الإفساد كالقتل والكفارة من جامع أو جامع
في أحد السبيلين أو أكل أو شرب غداء أو دواء أو عدا أو اجتماع فظن أنه فطر فأكلم

دری محو شعرا
و الجی و شعر لا فیهما
نظامه بقصایحی
لال الکفایه
و خیر الشان فی الایکب علی المرات

A wide, shallow river or lake with a distant shoreline under a hazy sky. The water is calm and reflects the light. The shoreline is visible in the distance with some trees and buildings. The sky is a pale, hazy blue.

هذا هو الصحيح في الصوم
وإذا كان يوم الجمعة أو يوم السبت
وكان يوم الجمعة أو يوم السبت
وكان يوم الجمعة أو يوم السبت

الحج والعمرة ولا يصوم ولا يصلي فيه وليه ويلزم صوم نفل شرع فيه أداءه وقضاءه
فإن أفسد عليه القضاء إلا في الأيام المنهية وهي خمسة أيام عيد الفطر
ولا ينظر في العذر في رواية أي إذا شرب في صوم التطوع
ولا يجوز له الإفطار بلا عذر لأنه إبطال للعمل وفي رواية أخرى يجوز لأن القضاء
خلقه وبياحه بغير ضيافة هذا الحكم يسئل المفسر المقتضي ويسئل بنية يومه متى بلغ
وكأنه أسلم وحائض طهرت ومسافر قدم ولا يفتي الأولان يومها وأن أحلا فيه الصوم الذي فيه
جمع النية أي إذا حدث هذه الأمور في نهار رمضان يجب إمسالك بقية اليوم طاعة
لكن لا قضاء على الصبي الذي بلغ والكافر الذي أسلم لعدم الأحقية في أول اليوم فله يجب
الأداة فلا يجب القضاء وإن كان البلوغ والأسلام قبل بغير النية فبأنه لا تلازم
المسافر الفطر ويؤم في صومها وفي رمضان يجب الصيام فيها ويخرج إلى غير ذلك من الأقوال
التي وفي صوم يرجع إلى الصوم كما يجب الأتمام على من صام في يومه من غير أن يعطى
فيها أي في قديم المسافر وسفر المقيم وقضى أياما أخرى عليه فيها الأيام ما حدث فيه أو في
ليلته لأنه إذا ما في أيام لم يوجد منه النية فبما عدا اليوم الأول أما اليوم الأول فله
الظاهر أنه قد نوى الصوم فيه أو لم يذكر أنه نوى أم لا أما إذا علم أنه نوى
فلا شك في صحته وإن علم أنه لم ينو فلا شك في عدمه والقول كل ما يفتي وأن
بعضه قفو ما في سواء بلغ مجنونا أو عاقلًا فمجنون في ظاهره فإنه المجنون إذا استغفر
شهر رمضان سقط الصوم وإن لم يستغفر لا بل يجب القضاء ولا فرق في هذا بين إذا

بلغ مجنونا أو بلغ عاقلًا فمجنون وعقد مجنون إذا بلغ مجنونا لا يجب عليه الصوم مع أنه لا يكون
مستغفرًا فإن المجنون إذا انفك بالجنون لم يجب الصوم فهذا المجنون يكون ما انفك بالجنون
المجنون الضعيف وهو غير المستغفر وأما إذا كان الباطل فأن داخ للصوم الواجب عليه
أن يكون مجنونا أو ناسيًا وهو المستغفر نذر يصوم يوم العيد وأيام التشريق ويصوم في السنة
صح وأفطر في الأيام وقضاها ولا يفتي أن صامها فراق بين النذر والشروع في صومها
الأيام فلا يلزم بالشروع لأنه معصية ويلزم بالنذر لأن المعصية في النذر أنه لا يقوى
أو نوى النذر لا غير أو نوى النذر ونوى أن لا يكون ميتا كان نذرا فقط وإن نوى الجهر الجهر
ونوى أن لا يكون نذرا كان ميتا وعليه كفارة يمين أن أفطر وإن نواها أو نوى اليمين
من غير أن ينفي النذر كان نذرا وبينما حلوا فطر عليه القضاء للنذر والكفارة لليمين
وعند أبي يوسف نذرة الأول ويمين في الثاني المراء بالاول ما إذا نواها وبالثاني
ما إذا نوى اليمين واعلم أن الأقسام ستة ما إذا لم ينو شيئا أو نوى كلها أو نوى
النذر باليمين أو مع نفي اليمين بلا في النذر أو مع نفيه في الهداية جعل اليمين
مع مجازية والعلاقة بين النذر واليمين أن النذر واجب المباح فبدل على غير صفة
وغيره الحلال بين لقوله كما لم يغير ما أحل الله لك إلى قوله قد فرغ الله لكم حلة أياكم
فإذا كان اليمين مع مجازية يرد عليه أنه يلزم كبح بين الحقيقة والمجاز فلهذا
هذا قيل في كتب أصولنا ليس اليمين مع مجازية بل هذا الكلام نذر بصيغة عين بوجه
والمراد بالموجب للأداء أن بشرى القريب بشرى بصيغة إعراف بوجه فيحكم بها في

صوم السنة في شوال ابعد عن الكراهة والشبهة بالنسبة باب الاعتكاف

قوله في مسجد جماعة الغم من ان يصنع فيه الصلوات الخ

رواية شاذة كفتي تحت واربعة عشرة وبعدها اربعة ايام ثم انما

ولا يغسد بماء الزمعة فان خرج ساعة بلا عذبة فسد وبأكل ويشرب ويأثم ببيع

بسم الله الرحمن الرحيم

قِيلَ أَوَلَمْ نَأْتِ الْآفِلَاقَ وَأَنْ نَحْمِلْهُمَا وَلِأُنْقِلَهُمَا وَأَنْ نَعْتَلِكُ فِي بَيْنِهِمَا نُنْزِلُ عَلَيْكَ صَدْرَ الْإِنشَاءِ

وكانت بنتها وولاء بلا مرقه وفي يومين بليتها وفتح ية الشرحا حنة و...

بسم الله الرحمن الرحيم

11

ودارجلة فصلًا عامًا بدمه وعن نفقة عياله التي من عوجه مع ابنه المولى والزوجة
والأخت المكنى من المولى بن هاشم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الذي جاء به الهدى والبرهان
والله اعلم بالصواب

الأمر المطلق للفور عند أبي يوسف ثم وعده بخبره لا والله لا غير مما هو لأن الأمر لا يوجب

سورة التوبة

لا بد من حجة لولم يؤد في العالم الأول ومات يكون إنما انما انتم اكلان انه العالم

بعد العام الأول سنة بالماخير عبد الله يوسف ثم علاء محمد بن فلو حرم من بلع وعبد

أمره جدد الشبق الأهرام قبل أن يوقف ونور حبه الإسلام جاز

وفرضه الأحرار والوقوف بقرعة وطواف الزياره واجبه وقوف جميع وهو المزدلفة الاجمالية انما

والسعي بين العسا والرفق والري بما روي عن سيد

الحمد لله الذي جعل في كل سنة ذكركم في

يوم عرفة واربعه بعد ايامها
الحديث ذو الحليفة والعراق في ذلك اليوم

الاسم هو ...

لا التعدي من اجل اهلها دخول مكة فبعضهم قيل ان اهلها اي هو من داخلها
لكنه خارج مكة لانه اهلها اي خارج الحرم ولما لم يكن الحرم واليمن الجبل لان الحرم
الوفات وهي في الحرم فاحرامه من الحرم والوفات في الحرم فاحرامه من الحرم ليقول نوع

سفر ومن شاء اخرج من مكة فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم
سفر ومن شاء اخرج من مكة فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم
سفر ومن شاء اخرج من مكة فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم

سفر ومن شاء اخرج من مكة فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم
سفر ومن شاء اخرج من مكة فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم
سفر ومن شاء اخرج من مكة فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم

سفر ومن شاء اخرج من مكة فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم
سفر ومن شاء اخرج من مكة فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم
سفر ومن شاء اخرج من مكة فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم

سفر ومن شاء اخرج من مكة فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم
سفر ومن شاء اخرج من مكة فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم
سفر ومن شاء اخرج من مكة فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم

سفر ومن شاء اخرج من مكة فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم
سفر ومن شاء اخرج من مكة فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم
سفر ومن شاء اخرج من مكة فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم فاحرامه من الحرم

التي هي من صلى او على شرف او على دابة او على كفا او على كفا او على كفا او على كفا
وحيث راي البيت كعبه وحل في استقبال الحجر وكبر وحل برقع يديه كالصلوة واستلمه
اي ناوله باليد وبالقبلة او مسحه بالكفة من السبحة بفتح العين وكبر اللام وهي الجوزان

قد روي في اي من غير ان يؤذي شيئا او يذره ولا يمس شيئا الا قبلة فان لم يجد القبلة
استقبله وكبر وحل وحل الله تعالى وصلى على النبي وطاق طواف القدوم وسين الا في
واخذ من كعبة ما الى الباب الصغير في حبيته يرجع الى الطائف فالطائف المستقبل للحجر يكون

بعبته الى جانب الباب فيقبله من الحجر ذاعبا الى هذا الجانب وهو الملتزم اي ما بين
الى الباب جاعلا رداءه تحت ابط اليمن مقلبا طرفه على كعبة اليسرى وفي الغنص ردت
ومعنى الاضطباع هذا وراة الحليم سبعة اشواط الحليم مشق من الحليم وهو الكعبه يعني يرمي

وهو موضع فيه الميزاب يعني هذا الاله حليم من البيت اي كعبه روي عن عائشة ردا
انها نذرت ان تخرج الله تعالى مكة على رسول الله ثم فصل في البيت ركعتين فلما فتي مكة
أخذ رسول الله من بيدها وأدخلها اكليم وقال صلى الله عليه وسلم فان اكليم من البيت

الا ان قومك قصرت هم النعمة فاحرم من البيت ولولا جدنا ان عهد قومك
بالجاء عليه لتقصت بناء الكعبة واظهرت قواعده الخليل وادخلت اكليم في البيت
والصفت العتبة على الارض وجعلت له بايين بابا مشرقيا وبأخرا بابا غربيا ولين كعبته

الحق بل لا فطن ذلك فلم يمش ولم يتفرغ لذلك الخلفاء الراشدون حتى كان من جوامع
عبد الله بن الزبير وكان سمع الحديث منها ففعل ذلك واظهر قواعده الخليل وبني البيت

التي هي من صلى او على شرف او على دابة او على كفا او على كفا او على كفا او على كفا
وحيث راي البيت كعبه وحل في استقبال الحجر وكبر وحل برقع يديه كالصلوة واستلمه
اي ناوله باليد وبالقبلة او مسحه بالكفة من السبحة بفتح العين وكبر اللام وهي الجوزان

قد روي في اي من غير ان يؤذي شيئا او يذره ولا يمس شيئا الا قبلة فان لم يجد القبلة
استقبله وكبر وحل وحل الله تعالى وصلى على النبي وطاق طواف القدوم وسين الا في
واخذ من كعبة ما الى الباب الصغير في حبيته يرجع الى الطائف فالطائف المستقبل للحجر يكون

بعبته الى جانب الباب فيقبله من الحجر ذاعبا الى هذا الجانب وهو الملتزم اي ما بين
الى الباب جاعلا رداءه تحت ابط اليمن مقلبا طرفه على كعبة اليسرى وفي الغنص ردت
ومعنى الاضطباع هذا وراة الحليم سبعة اشواط الحليم مشق من الحليم وهو الكعبه يعني يرمي

وهو موضع فيه الميزاب يعني هذا الاله حليم من البيت اي كعبه روي عن عائشة ردا
انها نذرت ان تخرج الله تعالى مكة على رسول الله ثم فصل في البيت ركعتين فلما فتي مكة
أخذ رسول الله من بيدها وأدخلها اكليم وقال صلى الله عليه وسلم فان اكليم من البيت

على قاعد الخليل مخفر من الناس. أَدْخَلَ الْخَطِيمَ فِي الْبَيْتِ فَلَا يُقَالُ كَرِهَ الْحَاجُّ أَنْ يَكُونَ بِنَاءُ
الْبَيْتِ عَلَى مَا ظَهَرَ ابْنُ الزَّيْبِ فَنَقَضَ بِنَاءَ الْكَعْبَةِ وَأَعَادَهُ عَلَى مَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَلَا كَانَ
الْخَطِيمُ مِنَ الْبَيْتِ بَطَانٌ وَرَأَى الْخَطِيمَ حَتَّى لَوْ دَخَلَ التَّوَجُّهُ لَا يَجُوزُ لَكِنْ أَسْتَقْبَلَ الْمَسْجِدَ الْكَبِيرَ
وَعَرَفَ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ فُرْشَةَ التَّوَجُّهِ بِنَقْلِ الْكُتُبِ فَلَا يَبْدَأُ بِهَا نَبِيٌّ كَخَبَرِ الْوَحْدَانِ
وَالْأَصْبَاطِ فِي الطَّوَافِ أَنْ يَكُونَ وَرَأَى الْخَطِيمَ دَخَلَ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلَةِ فَظَنَ مِنَ الْحَجِّ الْحَقِّ
وَهُوَ أَنْ يَنْتَهِيَ شَرْعًا وَيَهْدَى فِي مَسْتَبْنَاهِ الْبَقِيَّةِ كَالْغِيَاظِ بَيْنَ الصَّغِيرِ وَذَلِكَ مَعَ الْأَمْرِ
وَكَانَ سَبَبًا لَهَا بِالْجَلَالَةِ لِلْمُسْلِمِينَ حَيْثُ قَالُوا أَضَاءَ اللَّهُ لِي فِي تَرْكِ الْحَجِّ بِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى الْأَسْبَابِ
فَقَالَ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمَ وَبَعْدَ ذَلِكَ مَرَّ بِالْحَجِّ فَلَا يَكُونُ فِي الْبَيْتِ الْيَوْمَ فِي الْحَجِّ
وَعَرَفَ الطَّوَافَ بِاسْتِغْلَالِ الْحَجِّ فَصَلَّى شَعْرًا بِجَدِّهِ كُلِّ اسْتَبْرَاحٍ عِنْدَ الْمَعَامِ أَوْ فِيمَا مِثْلَ ذَلِكَ
فَعَادَ دَاخِلَ الْحَجِّ وَخَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ وَأَسْتَقْبَلَ الْبَيْتَ وَكَبَّرَ وَدَخَلَ وَصَلَّى التَّيَمُّنَ
وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَجَعَلَ بِأَشَاءَ تَرْتِيلًا كَوْنَهُ مَوْجُودًا سَاعِدًا بَيْنَ الْمِيلِينَ الْأَخْضَرِينَ وَصَلَّى قِيَامًا
وَفَعَلَ فَعَلَهُ عَلَى الصُّبْحِ نَعْلًا هَكَذَا أَسْبَعًا بِيَدَيْهِ بِالصُّبْحِ وَكَبَّرَ بِالْمُرَّةِ أَيْ السُّبْحِ فِي الصُّبْحِ
أَيَ الْمُرَّةِ شَوْطٌ ثُمَّ مِنَ الْمُرَّةِ إِلَى الصُّبْحِ شَوْطٌ آخَرَ فَيَكُونُ بَدَايَةُ السُّبْحِ مِنَ الصُّبْحِ وَخَفَافَةً
وَهُوَ السَّابِقُ عَلَى الْمُرَّةِ وَفِي رَوَايَةِ الْخَلَاءِ وَبَيْنَ السُّبْحِ مِنَ الصُّبْحِ إِلَى الْمُرَّةِ ثُمَّ مَرَّ إِلَى

الصُّبْحِ شَوْطٌ وَاحِدٌ فَيَكُونُ أَرْبَعَةً شَوْطًا عَلَى الرُّوَايَةِ الثَّانِيَةِ وَيَقَعُ الْخَطِيمُ عَلَى الصُّبْحِ
وَالصُّبْحُ هُوَ الْأَوَّلُ ثُمَّ سَكَنَ بِكَتِفِهِ وَطَافَ بِالْبَيْتِ نَعْلًا بِأَشَاءَ وَخَطَبَ الْأَمَامَ سَاعِيحًا
فِي الْحَجِّ وَعَلَّمَ فِيهَا الْمَنَاسِكَ وَحَى الْحَرْجَ إِلَى بَنِيهِ وَالصَّلَاةَ بِرَفَاتٍ وَالْإِفَاضَةَ ثُمَّ تَوَلَّى
بَنِيهِمْ وَخَطَبَهُمْ فِي الْيَوْمِ الْخَامِسِ وَخَطَبَهُمْ فِي الْيَوْمِ الْخَامِسِ وَخَطَبَهُمْ فِي الْيَوْمِ الْخَامِسِ

بِعَرَفَاتٍ ثُمَّ حَادَى عَشْرًا بَيْنَ كُلِّ خَطْبَتَيْنِ يَوْمَهُ ثُمَّ خَرَجَ عِدَّةً إِلَى التَّوَدُّعِ
وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّامِنُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ سَنَى بِذَلِكَ لَا تَقْدِرُ تَزِدُونَ الْأَيُّ فِي هَذَا الْيَوْمِ

أَيَّ بَنِي وَمَكَتَ بِهَا إِلَى الْخَمْسَةِ عَشْرَةِ نَزَلَهَا إِلَى عَرَفَاتٍ وَكَلَّهَا يَوْفَى إِلَّا بَيْنَ عَرَفَةِ
فَإِذَا زَالَتْ السُّحُورُ خَطَبَ الْأَمَامُ خَطْبَتَيْنِ كَالْجُمُعَةِ وَعَلَّمَ فِيهَا الْمَنَاسِكَ وَحَى الْوَفَى
بِعَرَفَةِ وَالْمَزْدَلِفَةِ وَرَحَى الْجَمَازَ وَالنَّحْرَ وَالْحَلْقَ وَطَوَّافَ الزِّيَارَةِ وَصَلَّى بَعْدَ الظُّهْرِ بَيْنَهُمَا بَعْدَ الظُّهْرِ
أَيَّ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ بِأَذَانٍ وَأَيَّامَتَيْنِ وَشَرَطَ الْأَمَامُ وَالْإِمَامُ فِيهَا فَلَا يَجُوزُ الْعَصْرُ

لِلْمُفْرَدِ فِي أَحَدِهَا وَلَا يَنْبَغِي عَلَى الظُّهْرِ كَالْجُمُعَةِ ثُمَّ أَحْرَمَ الْأَذَى وَقَدْ اسْتَفْتَاهُ مِنْ قَوْلِهِ وَأَنَّ أَحْرَمَ شَرْعًا الْعَصْرَ جَاهِدًا
فَلَا يَجُوزُ وَأَنَا خَفِ الْعَصْرُ هَذَا الْحُكْمُ لِأَنَّ الظُّهْرَ جَائِزٌ لَوْ قَعِدَ فِي وَقْتِهِ أَمَا الْعَصْرُ فَلَا يَجُوزُ
فَقَالَ الْوَقْتُ لَا يَشْرُطُ الْجَمَاعَةَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ كَوَيْدٍ يَجُوزُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الصَّلَاةَيْنِ
ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى الْمَوْقِفِ فَصَلَّى وَوَقَفَ الْأَمَامُ عَلَى بَاقِيَةِ الْبَيْتِ فَجَلَّ الرَّجُلُ مُسْتَقْبِلًا
وَدَعَا بِجَمْعِهِ وَعَلَّمَ الْمَنَاسِكَ وَوَقَفَ النَّاسُ خَلْفَهُ يَوْمَهُ مُسْتَقْبِلِينَ سَامِعِينَ مَقُولَهُ

وَإِذَا غَرَبَتِ أَيْ مَزْدَلِفَةُ وَكَلَّهَا يَوْفَى إِلَّا وَادِي عَمْرٍاءَ وَنَزَلَ عَلَى جَبَلِ فَرْجٍ وَصَلَّى
الْبَيْتَ بَيْنَ بَادِيٍّ وَأَقَامَ هَهُنَا جَمْعًا لِلْمُفْرَدِ وَالْعَامَّةِ فِي وَقْتِ الصُّبْحِ وَأَعَادَ
مَعْرِفَتَهُ فِي الطَّرِيقِ أَوْ بِعَرَفَاتٍ مَا لَمْ يَطْلُعِ الْخَمْرُ لَا يَدْرِي فَانْ أُنْصَلَّى الْمَقَرَّبَ قَبْلَ

وَقْتِ الْعِشَاءِ لَا يَجُوزُ عِنْدَ أَحَدٍ لَهُ وَتَحْدِيدُهُ فَقِيلَ لَا يَأْتِي مَا لَمْ يَطْلُعِ الْخَمْرُ فَانْ الْحُكْمُ
يَعْدَمُ الْجَوَازَ لِأَنَّ فَضِيلَةَ الْحَجِّ وَذَلِكَ إِلَى طُلُوعِ الْخَمْرِ فَادْفَاتُ أَمَّا كَيْفَ سَقَطَ
لَا أَنْ وَجِبَ الصُّبْحُ فَأَمَّا أَنْ وَجِبَ الصُّبْحُ فَفَضِيلَةُ الْحَجِّ وَذَلِكَ لَا يَكُونُ أَذَى لَمْثَلِهِ وَأَنْ قَبْلَ

وَقَدْ خَطَبَ الْأَمَامُ سَاعِيحًا فِي الْيَوْمِ الْخَامِسِ وَخَطَبَهُمْ فِي الْيَوْمِ الْخَامِسِ وَخَطَبَهُمْ فِي الْيَوْمِ الْخَامِسِ

أفضل وحل فيه. ألا النساء ثم طلق المزارعة بومان أيام الفرج صحت فلا رسل فيه
 ان كان سقيل والا فتهاد اول دفعه بعد طلع فجر يوم الفرج وهو فيه أفضل أي في يوم الفرج
 ومنه طواف الزيادة

فأما الخوف من الله تعالى فإنه من جملة ما يوجب له الموت والنجاة
فإن الخوف من الله تعالى هو الذي يوجب له الموت والنجاة
فإن الخوف من الله تعالى هو الذي يوجب له الموت والنجاة
فإن الخوف من الله تعالى هو الذي يوجب له الموت والنجاة

سبعاً والبركل ودفع بعد دي بعث ربي فقط اي بعث بعد الذي الاول بعد الثاني
من الجار الفتح
الثالث ولا بعد دي يوم الفرو دغا فعد اليك ثم بعث لذلك ان مكيت وهو واجب
في الجار الفتح بعد من الذي الثاني فعد اليك ثم بعث لذلك ان مكيت وهو واجب

ان قدما الرقي فيه ابي في اليوم الرابع على الزوال جان وانه التبريد قبل خروج فجر اليوم الرابع
الذي هو يوم الجمعة في اليوم الرابع من الشهر الذي هو يوم الجمعة في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة
الفجر خرج الحاج الى ميته لا يعرف فاته ان توقف حتى طلع الفجر وجب عليه في الجواب

سنة ثمان مائة

بليبه ولو قد تم ثقله إلى حكمة وأقام يعني للزكي كره وأذا نزل إلى مكة نزل إلى الحنفية ثم طاف

وَقَبْلَ الصَّبَةِ وَوَضَعَ صَدْرَهُ وَوَجَّهَهُ عَلَى الْمَلَكَةِ وَهُوَ يَتَيْنِ الْحُجْرَةَ الْبَابَ وَتَشْتَبِهُ
بِالْأَسْتَدِ سَاعَةً وَهِيَ تَحْتِهَا وَتَكُونُ حَقِيقَةً فِي حَقِّهَا وَتَكُونُ فِي حَقِّهَا وَتَكُونُ فِي حَقِّهَا

القدوم عن وقف يعرفه قبل دخول مكة ولا شيء عليه بركة اذ لا يجب عليه شيء بترى السنة

ومن مَقَفَ بَعْرَةَ سَاعَةً مِنْ زَوَالِ يَوْمِهَا إِلَى طُلُوعِ فَرِيقِ الْغُرَاوِجِ زَانًا أَوْ مَعَى عَلَيْهِ

عليه أو أهل عنه رقيقه به أو أهل لها عرقه مع ومن لم ينف فيها فان عجم فطاف وسوي
 نورها من قوم عجمه رقيقه به أو أهل لها عرقه مع ومن لم ينف فيها فان عجم فطاف وسوي
 تخلو فنفى من قابل هذا المين أحرم ولم يدرك الخ والمرأة كالرجل لكنها لا تستفاد

بل وجها ولو استلث عليه شيئا وجافية عليه فح ولا تلبى حر ولا تسم بين الملبس ولا
تلبى خلف وجهها استلثت ثوبه من غير ان يفتح عاصبه من لا تلبى حر ولا تسم بين الملبس ولا
تلبى بل تقبض بلبس الجنب ولا تقرب الحرج في الزحام وحيفها لا يمنع نسكا الا القوارب

فأما في المسجد ولا يجوز دخوله للجانح وهو بعد ركعته يسقط طواف المنذر أي الجنب بعد
الوقوف بعرفة وطواف الزياره يسقط طواف الوداع وأما أن الزعماء قد يكون

يسوق الهدي فادان يبينه فقال قد بذت نفلي اذ نذرت وجراد صيدا وكوه كالبنا
والهدي يهدي الى الناس شاة او بقرة او بوز عري
الواجبة بسبب الجناية في السنة الماضية يرد الى الجاني او يعطى للمعنى اى يعطى بالمدينة للمعنى
الرافعة يعطى بغير جرم من مولى نذره سقاء

ووجه بنية الأرحام فقد أجزم المراد بالتقليد ان يرثي فلا بد على عقب البنية
به محرماتنا بالنسبة ولو اشترجا اي شئ سناما للعلم انها هدي او جلها اي التي

البدنة ولم يستفها بل يغشاها لا يصير خروا حتى يغشها فاذا اغشها يصير خروا والبدن من
عنه السوقة

القرآن والتمتع

القرآن أفضل مطلقاً أي أفضل من التمتع والأفراد وهما من بين

الحجّة وعمره من مميزات معاً الأهل رفع القوت بالتمسك ويقول بعد الصلوة

أَيُّ بَعْدِ الشَّيْءِ الَّذِي يُصَلِّيهِ مُرَبُّ الْأَحْرَامِ اللَّهُمَّ أَفِي أَرْدِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَيَسْتَرْجِيهِ تَقَبَّلْهُمَا مِنِّي
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِسْهَاءُ رَبِّنَا لَعَلَّاهُ

ثم يسألها وأتاك أمة أخرى سألته وقد مر طواف القدوم وخرج للقبان بعد رمي
بها الضأف والآخر قد مر طواف القدوم وخرج للقبان بعد رمي
يوم الفجر وأن عمر صام ثلثة أجزأ عنه وسبعة بعد رمي ابن ساء أي بعد أيام التشريق

فان كانت الثلاثة نقيين الدم فان وقع قبل العرق نظمت الى العرق ونظمت ووجهه
الوفض وسقط دم القوان واليمن افضل من الاقدام وحيوان جودم للعرق من الميقات

[illegible]

ولا يسع بعد إلا أن نذكر أول طوائف الحج بخلاف الميقات لأنهم قد سقوا ولو كان هذا الميقات بعد الحرم
 بين الصفا والمروة
 الحج طائف وسعى قبل أن يروى إلى متى لم يروى في طوائف الزيارة ولا يسع بعد إلا أن نذكر
 ١٢٠٠

فذلك مرة وذبح له ثوب الأضحية عنه وأن عجز صام كالقربان وجاز صوم الثلاثة
للمسلمين
مقدار ما لا يقبله وما خبره أحب أعلم أن أشهر الحج وقت لصوم الثلاثة لكن بعد
قال الشافعي لا يصام إلا بعد الإحرام بالجمعة كما يظهر قوله في الحج

تتفق السبب وهو الإجماع وكذا في القرآن ولكن المأخوذ فضل وهو ان يصوم ثلاثة
سبابة آخرها عرفة وان شاء السوق وهو فضل آدم وساق حديد وهو اولي بن آدم
الذي ان الله التفت اليه ان يوم الجمعة اكرم راحة بيوتية وهذا

فقد البدنة وهو ادي من التجليل اي التجليل حايك كذا القليلة ادي منه ولا بد من هذا
فقد الامام من التفسير في رواية كذا في قوله او تمك يقال تجليل النفس
الى انه يصير بالتجليل محرفا فانه قد مر قبيل هذا الباب انه لا يصير بالتجليل محرفا بل الابد من الكلية

وكل يوم مقامها وهو العليد وله الاسماء وهو سوس سماها من الانبياء هو الاله
ومرارة في السيرة من افكار فرعون

أَتَقَاتُوا وَابْرَحُوا أَنَا كَرِهْتُ هَذَا الصَّبْرَ لِأَنَّهُ مُثَلَّةٌ وَأَنَا فَعَلْتُهِ النُّعْمَ لِأَنَّهُ مُسْتَرْكِبٌ كَانُوا
 لَا يَتَقَنُّونَ مِنْ تَعَرُّضِهِ إِلَّا بِهَذَا وَيَقْبَلُ أَنَا كَرِهْتُ إِسْعَادَ أَهْلِ زَانَدِ لِيَا لَعَنَهُمْ فِيهِ عَلَى وَجْهِ
مُتَعَدِّ بِجَانِبِهِ

يخاف منه الدنيا وقيل انما هو ابناء على التليد واعلم ولا تجعلها أي من العرة
وهذا عند سوي الهدي اما ان لم يسبق الهدي فاجل من اجرام العرة كما مر في اخره

من اي يوم التولية وقبله فصل دخل يوم الحرج وحل حرامه والي يورد
 بناء على القولين في الحرام واليوم في المصلحة من
 اي لا يقران ولا تنفع ومن اعتمر بلا سوى شرعا الى بلد فذلك ومع سوى تنفع
 اي في ايام كونه
 اي في ايام كونه

بأهل المأما حوينا فيها فالذي اعتمده سوي الهدي لما عاد الي بلده فتح المأما

سَأَقُ الْهَدْيَ لَا يَكُونُ مَحَلًّا لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّحَلُّ فَيَكُونُ عَوْدُهُ وَاجِبًا فَلَا يَكُونُ
الْمَأْمُومَ مَحَلًّا فَادْعَا عَادًا وَاحِدًا مَحَلًّا كَانَ مُتَمَتِّعًا فَإِنْ طَافَ لَهَا أَقْبَابِينَ أَرْبَعَةً قَبْلَ الْهَدْيِ

وتمت بها فيها وحج فترتفع ولوطاف أربعة هنا لا أي لوطاف أربعة قبل أشهر الحج لا يكون
 لوطاف أربعة قبل أشهر الحج أربعة لوطاف أربعة
 متمتعا كرفي حل من غرة فيها أي في أشهر الحج وسكن مكة أو بصره وحج فهو متمتعة

لأن السفر الأول لم ينفذ برجوعه إلى بصره فصار كأنه لم يرجع من البعاط ولو
 أنسى ما رجع من بصره وقضاهما وخرج لا لأن حكم السفر الأول لما بقي بالرجوع من

البصر فصار كأنه لم يخرج من مكة ولا تقع اللسان بكلمة إلا إذا ألم بأحد ثماني

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

لأنه لما أباح له شرجع وأبى بالجنة فالج كان هذا إنشاء سفر لانهاء السفر لا
بالأمان فاجتمع سكان في سفر واحد فيكون متقينا وأي نفس الله بلاد أي من أمة
في السفر الحج من عام فاتها أفسد مقفوبه لأنه لا يمكن الخروج من هذه البلاد إلا
بالأمان فحال سقط دم الفخ لأنه لم يزل في بلاد النكس القويين في سفر واحد

الحجيات أن طيب محرمة عضو أو حصة رأسه كجناحه أو ذنبه
بذيت أي استعمل الذهن في عضو من الأعضاء أن كان بذيت خالفاً وحل خالصاً
عند أبي حنيفة وعند صاحب هذه وعند أبي حنيفة أن استعمل في الشرب الدم وأن استعمل

في غير فلا شيء عليه أما الذهن المطبق كذهن النفس وذهن فم الدم أضافاً للتطبيب
أو ليس خطأ أو سنة رأسه يوم أو حلق ربيع رأسه أو حمله أو جدي أبطيه أو غاصه
أو رقبته أو قن أطراف يديه ورجليه في مجلس واحد أو يدور رجل وطاف للقدمين
للمصدر جنباً أو للعرض من غير أن أو غاص من غرة قبل الأمان أو ترك أقل سبع الغرض

أي ترك ثلاثة أشواط أو أقل من طواف الزيارة ويترك أكثر في حرق أو حق يطوفه
أو طواف القصد أو أربعة منه أو السبق أو الوقوف الحج أو الزبي كذا أو في يوم واحد
أو الزبي الأول أو أكثر وهو في حرم العقبة يوم النحر أو حلق في جبل أو غير ذلك
فإن الحلق أختلقت بين وهو من الحرم لا في معبر رجع من جبل فمقص أي أن خرج الحلق
من الحرم فعد إليه وقصه لا شيء عليه وأنا فخر المصنف لأن الحاج أن يخرج من الحرم
قبل الحلق فعد إلى الحرم على وجهه أو قبل أو من شوقه أنزل ولا أعلم أن

منه من الحرام
منه من الحرام
منه من الحرام

منه من الحرام
منه من الحرام
منه من الحرام

أو قبل ليس معلوماً على قوله ثم قصر بل هو معلوم على قوله أو حلق في جبل أو آخر الحلق
أو طواف العرض عن أيام النحر أو قدم نسكاً على آخر الحلق قبل الزبي ونحو العادون
قبل الزبي والحلق قبل الذبح فلهذا دم هذا جواب الشرط وهو قوله أن طيب محرمة عضو

فجاء ما على ما روي حلق قبل ذبحه دم الحلق قبل أو أنه ودم لما قبل الذبح عن الحلق
وعند صاحب واحد وهو الأول فقط وأن طيباً قل من عضو أو سنة رأسه أو ليس أقل
من يوم أو حلق أقل من ربيع رأسه أو قن أقل من خمسة أطراف أو خمسة متفرقة أو

دعي إلى مسجد الحيف أو ما يليه أو العقبة في يوم بعد النحر أو حلق رأسه بعد نصف
صباح من يومه وأن طيباً وحلق بعد أي طيب غصوا أو حلق ربيع رأسه ذبح أو
نصف ذبلاً أو صرع طعام على ستة مسالكين أو صام ثلاثة أيام ووطئه ووطئه

قبل وقوفه فربح يفسد حتى ويقف ويذبح ويبقى ولم يبق فإي ليس عليه أن يباد
في قضاء ما أفسده وعند ذلك ثم يباد فيها إذا خرجا من بيتهما وعند قدره
إذا أحرط وعند ذلك في ثم إذا بلغا المكان الذي واقفا فيه وبعد وقوفه لم يفسد
وبعد ذبحه وبعد حلقه شاء وفي غيره قبل طوافه أربعة مفسد لها نفس وذبح فقي
وبعد أربعة ذبح ولم يفسد أي وطئه في غرة قبل أن يطوف أربعة أشواط مفسد
للنحر فقي النفس فيها والذبح والقضاء وبعد أربعة أشواط يجزئ الذبح ولا يفسد
به العرف وأن قل محرمة صيداً أو ذبح عليه فاقبله بقاء أو غوداً أي سواء كان أو لم

منه من الحرام
منه من الحرام
منه من الحرام

منه من الحرام
منه من الحرام
منه من الحرام

منه من الحرام
منه من الحرام
منه من الحرام

منه من الحرام
منه من الحرام
منه من الحرام

هذا هو المقام الذي عليه

اولا سهوا او غفلة جزائي ولو متعيا اي ولو كان الصيد شبيها او متاعا
او حاما مسروبا او هو مضطر الى كلة وجزاؤه ما قومه عدلان في مقبله او
اقرب مكان منه اي ان لم يكن له قيمة في مقبله يقوم في اقرب مكان من مقبله
يكون له قيمة فيه لكن في السبع لا يز يد على شاة ثم له ان يشتريه هذا يد كجه
بكرة او طعاما ما يقصد في على كل مسكين نصف صاع من ثمر او صاع ثمر او شعير لا
اقل منه او صاع من طعام كل مسكين يوما وان فضل عن طعام مسكين نقد به انما قدر
او صاع يوما هذا عند اي حرمه واد بوسع له واما عند غيرة وال في ثمنه فان كان
للصيد مثل صورة في ذلك ففي الطهي والضيعة شاة وفي الارز عناق وفي البرنوع
جنوة وفي النعامة بريدة وفي جاز الوحي بقر وفي الحمار شاة والمفسك في هذا
الباب قوله تعالى ومن قتل منك متقدا فخره او مثل قتل من النعم بكم به ذوا عدل بكم عديا
بالخ الكعبة او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك شيئا فخره والسفي ثمنه بكملا المثل
على المثل صورة بدليل تفسير المثل بالنعم وكذا قوله تعالى المثل في العفان ان لم يجد الشرح
الا وان براد به المثل صورة ومعنى في التلقيات او معنى وهو القصة في غير التلقيات لما التفت
فلم يجد مثل جاز الوحي وكذا البدنة للنعامة وكذا البراق في قوله من النعم اي كائن
من النعم فالمعنى ان الواجب جزاء ما نزل لما نزل وهو القصة كائن من النعم بان يشتريه
القيمة بعق النعم فذلك بكم بكم به ذوا عدل يؤيد هذا المعنى فان التوبة كجاء الى
العدول ولولا التوبة اذ لا كيف ثبت الاختيار بين النعم والكفارة والصيام ايضا
وهو الحق او الصوم

هذا هو المقام الذي عليه

لو لم يكن له نظير من النعم فعد غيرة وال في ثمنه بكم بكم به ذوا عدل يؤيد هذا المعنى فان التوبة كجاء الى
على القيمة ولا دلالة للآية على هذا المعنى ويجب بحجة وبنفس شجرة وقطع غصونه ما تقف
ويشتري ريشه وقطع قوائمه وكسبه بفضله وكسبه بخرجه فخرج ميت وذبح الخلال
صيد الحرم وحليه وقطع حشيشه ونحو غير ملوك ولا منبت قيمة الا ما جف اي
بنفق ريشه الى آخره قيمة في ثمن الريش وقطع النواثر بكم بكم به ذوا عدل يؤيد هذا المعنى فان التوبة كجاء الى
حيث الرمي مع وفي كسر البعير بكم بكم به ذوا عدل يؤيد هذا المعنى فان التوبة كجاء الى
حقا وفي الحليقة اللبن قوله ولا منبت اي ليس بما ينبت الناس ولا ينبت احدا
نبت بنفسه في ان لم يكن ملوكا فعليه قيمة الا ما جف وان كان ملوكا وقد قطعه
المالك فعليه مع وجوب تلك القيمة قيمة اخرى للمالك سواء جف او لا وانما قلنا انه
ليس بما ينبت الناس ولا ينبت احدا حتى لو كان ما ينبت الناس عادة فلا شيء فيه سواء
أبنة الانسان او لا لان كونه بما ينبت الناس اقيم معام الابنات تفسير لان المعام
في كل شجرة متعددة فاذا اقيم معام الابنات والابنات سبب للملك فلم يعلق بجزء
الحرم وان كان ما لا ينبت الناس عادة فان أبنة انسان فلا شيء فيه لما ذكرنا و
ان لم ينبت انسان فيه القيمة فلم من غير ان الانقسام اربعة ولا قيمة الا في قيم واحد
واعلم ايضا ان التقيد بعدم الابنات ذكر لا فائدة في الحكم فاعده كاذوكا لكن
التقيد بعدم الملوكة لم يذكر لا فائدة هذا المعنى اذ في صورة وجوب القيمة لو كان ملوكا
فتلك القيمة واجبة مع انه قيمة اخرى بل يفيد ان هذا الفعان واجب لا غير السبب

ان اختلاف الفقهاء في وجوب هذا البعير

هذا هو المقام الذي عليه

هذا هو المقام الذي عليه

هذا هو المقام الذي عليه

هذا هو المقام الذي عليه

هذا هو المقام الذي عليه

هذا هو المقام الذي عليه

هذا هو المقام الذي عليه

هذا هو المقام الذي عليه

هذا هو المقام الذي عليه

هذا هو المقام الذي عليه

هذا هو المقام الذي عليه

حرمة الحرم ولا صوم في الأربعة أي لا صوم في ذبح صيد الحرم وحليه وقطع حيث لا يؤمن

وتشوع ولا يربى الحنين ولا يقطع الأذخر ويقتل قلة أو جرادقة صدقة وإن قلت

السبي ويحوي جوان ولا شئ يقتل على ذب وجذاة وعقرب وحية وفارغة وكل من يذبح ويذبح

بر عوفت وفراة وسحقه وسبع صائل وله ذبح الشاة والبقر والنعير الذجاج وقد السكيت

البط الأملح وأكل ما صاد حلال وذبحه بلا دلالة محرم وأمن به ومن دخل

الحرم بصيد أرسله ورد بغيره أن يبي أي ذبح الصبي الذي في يده دخل في الحرم

أن يبي الصيد في يد المشتري والأجزي كبيع الحرم صيد أي رد بغيره أن يبي في الأذخر

سواء باع من حرم أو حلال لا صيد في بيته أو في فقص معه أن أحرم أي أن أحرم

وفي بيته أو في قصبة صيد ليس عليه أن يرسله فإن الأحرام لا يبي في الكلبة الصيد

محافظة خلاف من دخل الحرم بغيره فإن الصيد صار حرم صيد الحرم في كل التفرق

من أرسل صيد في يد الحرام أن أخرج حلالا فمنه والأفلا فإن قتل محرم صيد مثله أو حرم

فقتل جزئي ورجع آخره على قاتله وماله دم على المذبح فعلى العاد أن يذبح

حجته ودم لونه الأجزاء الوقت غير حرم المراد بالوقت الميعات لأن الواجب عليه

كل الميعات أحرام واحد وتنق حرام صيد قتل محرم أو أخذ لو قتل صيد الحرم حلالا

فإن ذلك جزاء الفعل والنعل متعذر وجزاء صيد الحرم جزاء الحلال والحلال واحد باع

الحرم صيد أو بشره بطل ولو ذبح حرم ولو أكل منه حرم فقتله ما أكل لا حرم له

يذبح أي لو أكل حرم آخر لم يذبح ولو ذبح طينع أخرجت من الحرم وما أخرجها

فأخرج حلالا طينع من الحرم

فأخرج حلالا طينع من الحرم

فأخرج حلالا طينع من الحرم

أي الطينة والولدة وأن أذى من أجهته ولدت لم يذبح أفاقي يذبح أو الحرم حلال

وقية أي ميعات الحرم لونه دم فان عاد فأحرم أفاقي يذبح أو الحرم حلال

الحرم لونه شبيه شئ لا يذبح عليه شئ يذبح الميعات وقوله لا حرم لا أحرم أي

هذا القيد فانه لو لم يذبح حرم عليه الدم أيضا في الكلام أن يقول حرام وقتل

دم ويمكن أن يجاب عنه بأنه إذا ذبحه كقولنا لا حرم ليلعل أن الدم لا يسقط بهذا

مخالفا إذا عاد إلى الميعات فأحرم فانه يسقط لأنه قد ذبح حتى الميعات وقوله

فان عاد فأحرم معناه أنه لو لم يذبح من الميعات فعاد إلى الميعات فأحرم يسقط الدم

أفاقي أو حرم لم يذبح في شئ ولا يسقط دمه والأفلا أي أن أحرم به الحرام

ثم عاد إلى الميعات قبل أن يذبح في شئ لم يذبح يسقط الدم عندنا خلافا للفرقة

فانه لا يسقط الدم عندنا وأفاقي لم يذبح في شئ حتى لو أحرم وشرع في شئ ثم عاد

إلى الميعات لم يذبح لا يسقط الدم أفاقي وأفاقي لم يذبح حتى لو أحرم وشرع في شئ ثم عاد

إلى الميعات لم يذبح لا يسقط الدم عندنا وأما عندنا ح لا يذبح من أن يؤذخر

مليشيا لكي يذبح الحرام ويذبح من حرمه وحراما من الحرم وأحرم شئ به بالسكينة المقتدة

في الحرم لا يذبح فان أحرم المكي من الحرم والمشتع بالفرق صار مكيا وأحرامه

بأحرم فخرج عليها ما ذبحه الميعات بلا أحرام فان دخل في المكان حادثة

فله دخول مكة غير حرم ووقية النساء كالنساء في نسيان بني عامر موضع داخل

الميعات خارج الحرم فإذا دخله حادثة لا يذبح عليه الأحرام كونه غير واجب التعميم

الميعات خارج الحرم فإذا دخله حادثة لا يذبح عليه الأحرام كونه غير واجب التعميم

الميعات خارج الحرم فإذا دخله حادثة لا يذبح عليه الأحرام كونه غير واجب التعميم

الميعات خارج الحرم فإذا دخله حادثة لا يذبح عليه الأحرام كونه غير واجب التعميم

في يوم النحر

دخله النحر بأهله ويجوز لأهله دخول مكة غير محرم لكن أن لا يدخل في وقت النسك

أي جميع أهل الذي بين النسيان والحرم كالنسيان في ولا شيء عليها وعليه دخله

أن أحرم من الحلال وقتها بوقت لأنها أحرم من مبانيها دين دخل مكة بل أحرم من مبانيها

حج أو عمره وصح منه لو حج فاعلمه في عامه ذلك لا ينعى جاز وقتها فاحرم من مبانيها

مضى وقضى ولا دم لتلك الوقت فأنه ينعى فيها حق المباني بالأحرام منه في الوقت

بأن طاف لعمرة مؤمنا فاحرم ما يحج وقضيه وعليه دم وحج وعمره الدم لأجل الوقوف

والحج والعمره لأنه فأن الحج وهذا عند الحج ثم وأما عند ما يرفق العرة وأما فأن طاف

لأنه لو طاف أربعة أشواط يرفق إحرام الحج إتماما فلو أتمها صح ودخول لأنه في أهلها

لكنه منهي عنه والوقوف بالأضلاع الشرقية يحق المشروعية لكن يجب دم للنقص وحج

بالحج ثم يوم النحر فإن حلق للأضلاع الأخرى بلا دم ولا فدية في قصره ولا أي

أحرم بالحج ويحرم يوم النحر حجة أخرى في العام العاقل فإن حلق للأضلاع قبل هذا

الأحرام لزومه الآخر بلا دم وإن لم يكن لزومه الآخر دم ومن أتى بعمرة أو أكل

فاحرم بأخرى دمج لأنه جمع بين إحرام النحر وهو مكروه فلو لم يذم ألقى أحرم به

نذرها لأن الجمع بينهما مشروعي للأفاني كالقرآن وبطلان بالوقوف قبل أهلها

لأن التوجه أي بالتوجه إلى عرفات فإن طاف في أحرم بها ففوق عليها دمج لأنه لا

بأضال العرة على أهل الحج وتذب رفقها فإن رفق ففوق دار أي حج فاحرم من مبانيها

يوم النحر وفي ثلثة بليته لزومه ورفضت وقضيت مع دم أنها لزومه لأن الجمع بين أي

العمرة أي يوم النحر

العمرة أي يوم النحر

العمرة أي يوم النحر

في يوم النحر

الحج والعمرة صح وأن مضى صح ويحرم ما فأن الحج أهل بأهله رفق وقضى دمج أي

فأن الحج إذا أحرم حج أو عمره، يجب أن يرفق بالأحرام ويحلق بأضال العرة لأن فأن الحج

يجب عليه هذا فأن يرفق ما أحرم به لعمرة الشرح ويدمج وأما يرفق إحرام الحج لأنه ينعى

جامعا بين إحرام الحج يرفق الثاني وأما يرفق أحرام العرة لأنه يجب عليه تحت بركات

الحج فيصير بالأحرام جامعا بين عرتين يرفق الثانية وأما يجب عليه دم للحلق قبل أو

بالوقوف بأحد **الأخصار** أن أحرم الحرم بعدة أو من تحت النحر

والقارن دمين وعين يوم النحر فيه ولو قبل يوم النحر وهذا عند الحج ثم وأما عند

فأن كان محصرا بالعمرة قلنا وإن كان محصرا بالحج لا يجوز الذبح إلا في يوم النحر وفي

لا يذبح بكل صلح أو تقصير وعليه أن حلق من حج وعمره ومن عتقه ومن

قران حج وعمرتان وأذا ذل أحصان وأمكنه إدراك الهدي والحج توجه دمج أم

فقط له أن يذبح عند الحج ثم فأنه يذبح إدراك الحج بدون إدراك الهدي إذ عتق يكون

الذبح قبل يوم النحر وأما عند ما ينعى أدراك الهدي لأن الذبح لا يذبح إلا في يوم

النحر فكل من أدرك الهدي أدرك الحج ومنعه عن ذكبي الحج مكة إحصاء وعن

لا ومن عتق فالحج صح وبيع عنه أن دام عتقه إلى موته وذوى الحج عنه ومن حج عن

أمره دفع عنه وضيق لها ولا يحد عن أمها وله ذلك أن حج عن أبويه أي

ينبغي جعل ذكابه لها ودم الأخصار على الأخصار وفيه ميتا ودم البقيات

الجنابة على الحاج أي أن أمن غيره أن يقرن عنه فدم القران على المأمور ومن

نذرها لأن الجمع بينهما مشروعي للأفاني كالقرآن وبطلان بالوقوف قبل أهلها

لأن التوجه أي بالتوجه إلى عرفات فإن طاف في أحرم بها ففوق عليها دمج لأنه لا

بأضال العرة على أهل الحج وتذب رفقها فإن رفق ففوق دار أي حج فاحرم من مبانيها

يوم النحر وفي ثلثة بليته لزومه ورفضت وقضيت مع دم أنها لزومه لأن الجمع بين أي

الثقة ان جامع قبل وقوفه لا يعرف وان مات في الطريق حج من منزله آمن بثلث ما بقي
 لا من حيث مات اي اذا اوصى ان يحج عنه فاجتمع عليه فاتفق في الطريق فقد اجمع
 يحج عنه بثلث ما بقي فان قسم الوصي وعمله المال لا يقع الا بالنسبة الى الوجه الذي عينه
 الموصي ولم يسلم الى ذلك الوجه لان ذلك المال قد ضاع فثبت وصيته من ثلثه
 بني وعنده يوسف لم ينفذ من ثلث الكل وعنده محمد لم ينفذ من ثلث ما دفع الى الاول
 يحج به فان لم يكن بطلب الوصية الهدي من اهل بيته وغيره ولا يجب عليه اي الزكاة
 الى عرفات وقيل المراد الاعلام كالنبلد ولم يحج فيه الا جائز التخيير وجاز العزم
 في كل شيء الا في طواف النحر حشا وطيه بعد الوقوف واكل من هدي تطهير وتبحة
 وقربان فحسب وتعين يوم النحر اذ يحج الاخيرين وفيها شاة كافيتين الحرم للكل
 لا تقرب لغيره فبني لا يتعين فقبل الحرم لغيره فنفذ في كل وجطامه ولم يبط
 اجر جبرانه ولا يركب الا ضرور ولا يكل لبنه ويقطعه بنفع مرقه جاز فريد
 وما عطي او تعبت بفاش اي ذهب اكثر من ثلث ذبته او اذنه او عينه ففي
 واجبه ابدله والمبطل في فعله لاشي عليه وكذبته النفل ان عطيت في الطريق
 وصنع ثعلها بدمها وضرب به صخرة سنامها لياكل منها الفقير لا الغني ان شهدوا
 يوقفهم بعد وقته لا قبل اكل ان وقع الناس وشهد قوم انه وقفوا بعد جري يوم
 عرفة لا قبل شهادتهم لان التذرك غير محقق بين الناس فبقيته وكذا اذا شهدوا
 عسقة يوم يقف الناس انه يوم التروية برؤية الهلال ليلة يصلي اليوم
 اعترافا

فان كان في يوم النحر
 فانه لا يجوز ان يحج
 في يوم النحر الا في
 يوم النحر

يوم عرفة لا قبل الشهادة لان اجتماع الناس في وقت القبلة مستند في قول الله
 وقوف النساء وقيل قبلت لفظ الهداية اعتبارا بما اخذ وقوا يوم التروية
 فكيف في كواشي شهد قوم ان الناس وقفوا يوم التروية او كواشي لا تلت
 مستحالة لان وقت الشهادة لا يكون الا بان الهلال لم ير ليلة كذا ووليلة يوم
 الاثنين بل ليلة بعدها وكان شرعي التمتع تاما ومثل من الشهادة لا قبل
 لاحتمال كون ذي التمتع تسعة وعشرين وصورة المسئلة ان الناس وقفوا في كل

الوقوف انه غلطوا في احكامه وكان الوقوف يوم التروية فان علم هذا لا يجوز
 يكن تداركه فناء على الدليل الاول وهو مكان التذرك ينبغي ان لا يعتبر هذا الحجة
 وبما قد ترجح الناس ما بناء على الدليل الثاني وهو جواز المقدم لا التخيير
 الحج ربي في اليوم الثاني الى الاولي فان رجع للكل حسن وجاز الاولي وهو اي
 في اليوم الحج الوسطى والثالثة ولم يرم الاولي ففقد القضاء ان ربي الكل حسن
 قضى الاولي وحدها جاز تدارك ما شئت بوقوف الفرض اي بعد طواف الزيار
 جاز له ان يركب استري جارية مخومة بالاذن له ان يكلها بنقص شعره بقلع

تذبحها وهو اولى من ان يكل جميع قوله بالاذن متعلق بقوله مخومة اي حرم
 باذن المالك حتى لو احرقت لا اذن ولا اعتبار له
التكاح
 هو عقد موضوع بملك المتفق اي بمقتضى الرضا من المرأة والعقد
 ريب اجزاء النفس اي لا يباح في القبول شرعا لكن هذا الريب بالعقد الحاصل بالمتعة
 وهذا على الجواز الاول
 المتزوج

فان كان في يوم النحر
 فانه لا يجوز ان يحج
 في يوم النحر الا في
 يوم النحر
 فانه لا يجوز ان يحج
 في يوم النحر الا في
 يوم النحر

عند فاسقين او محددين في قذف وعند عيبين واثني الزوجين لو اثنى أحدهما

لكن لا يظهر بها أن ادعى القريب أي إذا تكلم بكفور أبي الزوج فإن ادعى حوله قيل

شهادة أئنيه له أما ادعى المرأة تقبل شهادة لها وإذا تكلم عند أبي الزوج

فإن ادعى لا تقبل شهادة لها وإن ادعى الزوج قيل كاذب كاذب مسلم ذمته عند

ذميين ولم يظهر بها أن ادعى شهادة الكافر على المسلم لا يقبل وإن ادعى المسلم

تقبل له أمراً آخر أن يبلغ صفة من قتل عند فرج أن حضر يوقها مع وال فلا فال الأب

إذا كان حاضرًا أنقل عبارة الوكيل إلى الأب فصار كأن الأب عاقد والوكيل مع

ذلك الفرد شاهدات كأب يملك بالغة عند فرج أن حضر مع فصار كأن

البالغة عاقدة والأب وذلك الفرد شاهدان وعبارة المختصر هذا والوكيل

شاهد أن حضر مؤتمراً كالولي أن حضر مؤتمراً بالغة وحرم على الولي أصلي

وفرعي وأخته وشباب بنت أخته وخالته وبنت زوجها وطيب وأم زوجها

وإن لم يطأ وزوجة أصله وفرعي لفظ المختصر حرم أصله وفرعي وفرج

أصله القريب وصليته أصله البعيد فالأصل القريب الأب والأم وفرعها

الأخوة والأخوات وبنت الأخوة والأخوات وإن سفلن فحرم جميع هؤلاء

والأصل البعيد الأجداد وأجدات فحرم بنات هؤلاء الصليته أي العتات

الحالات لأب وأمه وأولاد أولاد وكذا عتات الأب والأمة وعتات

المجد والمجدع لكن بنات هؤلاء أن لم تكن صليته لا تحرم كعتات العم والعمة

والأخت والأختان والأختان والأختان والأختان والأختان والأختان

والأختان والأختان والأختان والأختان والأختان والأختان والأختان

والأختان والأختان والأختان والأختان والأختان والأختان والأختان

والأختان والأختان والأختان والأختان والأختان والأختان والأختان

وبنت الخالة والحالة وكل من يضاع هذا بغير علم أقسام كعتات الأخت مثلاً

بنت الأخت الرضاخية للأخت النسبية والبنت النسبية للأخت الرضاخية والبنت

الرضاخية للأخت الرضاخية وفرع من بنات ومسوسة وماتية ومنطوية

فرعها الداخل شهوة وأصلها من شهوة عند البعض أن يشتهي قلبه ويولد

ففي النساء لا يكون إلا هذا وأما في الرجال فعند البعض أن تنشق للذة أو يزداد

انتشاداً هو الفرج وما دون سبع سنين ليست بشهوة وبه يقع أعلم أن بنت

تسع سنين أو أكثر قد تكون مشهوة وقد لا وهذا يختلف بعلم الجدة وصحتها أمّا

قبل أن تبلغ تسع سنين فالقول على أنها ليست بشهوة وأجمع يكاد وجزء

ولو من يابن ووطأ بملك عيني بين أربنتين أي بنتها فرضت ذكر المهر إلى الأخت

عنان المختصر هذا ويحرم يكاح امرأة وعدتها ككاح امرأة ابنتها فرضت ذكراً

مهر إلى الأختي ووطأ بملكها وكذا وطأ بملكها ووطأ بملكها لا تكاحها طاف

تكمها لا يطأ واحد حتى يفرم الأختي أي يكون المرأة في كاح بغير أو في عدتها

ويؤمن طلاقاً يابن يحرم يكاح امرأة ابنتها فرضت ذكر المهر إلى الأختي

أيضا يحرم وطأ هذه المرأة بملك عيني أو ما وطأ أحدا بملك عيني فيحرم وطأ

الأختي تكاحاً وملكاً عيني لكن لا يحرم تكاحها حتى إذا تكها لا يطأ واحد حتى

يحرم عليه الأختي وهذا من مال فإن فرج أخته وطأها لا يطأ

واحدة حتى يفرم أحدها عليه أما إذا ذل المهر من كملها أو من بعضها أو بالفرج

وإذا طأ فرج بنته أو غيرها

والأخت والأختان والأختان والأختان والأختان والأختان والأختان

والأختان والأختان والأختان والأختان والأختان والأختان والأختان

والأختان والأختان والأختان والأختان والأختان والأختان والأختان

وَأَن تَزِدَ فِيهَا بَعْدَ بَيْنِ وَسَبْعٍ الْأَذَلَّ فَرَقَ قَوْلُهُمَا نِصْفَ مَهْرٍ لِأَنَّ النِّكَاحَ الْأَخِيرَ
بِاطِلٌ غَيْرُ مُوجِبٍ لِلْمَهْرِ وَالنِّكَاحُ الْأَوَّلُ صَحِيحٌ وَقَدْ فَارَقَ الْأَوَّلِي قَبْلَ الْوَلَوِيِّ فَيَجِبُ نِصْفُ
الْمَهْرِ وَلَا يَدْرِي لِمَنْ هُوَ فَنُصِفَ بَيْنَهُمَا وَأَيُّمَا نِكَاحٍ بَعْدَ بَيْنِ حَقٌّ لَوْ تَزَدَتْ فِيهَا بَعْدَ وَاحِدٍ
يَبْطُلُ نِكَاحُهَا فَلَا يَجِبُ شَيْءٌ مِنَ الْمَهْرِ لِأَنَّ بَيْنَ أُمُورِهِ وَبَيْنَ تَزَوُّجِهَا لِأَنَّ بَيْنَ الزَّوْجِ
لَوْ فُضِّتْ ذِكْرًا كَانَ أَبِي الزَّوْجِ وَهُوَ حَرَامٌ أَمَّا الْمَرْأَةُ الْأُخْرَى لَوْ فُضِّتْ ذِكْرًا
لَا تُزَوِّجُ عَلَيْهِ تِلْكَ الْمَرْأَةَ وَصَحَّ نِكَاحُ الْكَافِيَةِ وَالْعَصَابِيَةِ الْكُوفَةِ بِنْتِي الْمَقْرُوءَةِ بِنْتًا
لَا يَمْلِكُ كَوْنُهَا كَوْنًا لَهَا أَعْلَمُ أَنَّ نِكَاحَ الْعَصَابِيَةِ يَنْجُو عَنْدَ بَعْضِ مَنْ لَا يَخْذُلُهَا بِقَوْلِهِ
فَقَبِلَ هَذَا الْخِلَافَ بِنَاءً عَلَى تَضَرُّعِ الصَّاحِبِ بِأَبُو حَنِيفَةَ زَعَمَ أَنَّ الصَّاحِبَ مِنْ أَهْلِ
الْكِتَابِ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ يَجُوزُ نِكَاحُ الْعَصَابِيَةِ وَهَذَا زَعَا أَنَّهُ مِنْ عَقْدَةِ الْكُوفَةِ
وَالْكِتَابِ لَهُمْ فَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَأَجَلَ نِكَاحُهَا فَزَعَفَ عَلَى نِكَاحِ الْكَافِيَةِ قَوْلُهُ
وَنِكَاحُ الْمُحْرَمِ وَالْمُحْرَمَةِ وَالْأُمَةِ الْمُسْلِمَةِ وَالْكَافِيَةِ وَفِيهِ خِلَافٌ لِلشَّيْخِ
بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّخْصِيمَ بِالْوَصْفِ يُوجِبُ نَقْلَ الْحُكْمِ عَادَةً عَنْدَهُ لَا عِنْدَ بِنْتِ قَوْلِهِ
مَنْ قَسَمَ تِلْكَ الْمُؤْمِنَاتِ يَنْقُلُ حُكْمَ نِكَاحِ الْكَافِيَةِ عَنْهُ وَلَوْ مَعَ طَوْلِ حَقِّهِ
الْحَقُّ دَبْطُولُ الْحَقِّ الْقُدْرَةُ عَلَى نِكَاحِهَا بَأَن يَكُونَ لَهُ مَهْرٌ حُرٌّ وَتَقْتَرِبَ
وَفِيهِ خِلَافٌ لِلشَّافِعِيِّ ثُمَّ بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّعْلِيلَ بِالشَّيْءِ يُوجِبُ الْعَدَمَ
عَدَمَ الشَّيْءِ قَوْلُهُ نِكَاحٌ وَمَنْ لَمْ يَنْطَعْ مِنْكَ طَوْلًا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ
الْحَقُّ لَمْ يَنْجُزْ نِكَاحَ الْأُمَةِ عَنْدَنَا فَهُوَ سَاكِنٌ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ فِيهِ الْحُكْمُ عَلَى
عَدَمِ الشَّيْءِ

[illegible]

(في النكاح)
 وقد برز طول الحق على الحال الأصلية وكذا في الأمة الكدنية والحر على الأصلية
 وأربع من الحرائر والمماء فحسب للعبد نفسها وحبل من زنا ولا قوطا حتى
 تنقض وموطوءة سيدها أو ذان أي يجوز نكاح أمه وبناتها سيدها والجماع على
 الاستبراء وكذا من نكاح وطهر رجل بالزنا ولا يجنب الزوج الاستبراء أو من
 إلى حرمة أي إذا تزوج امرأتين بعقد واحد واحدتهما محرمه عليه صح نكاح الأخرى
 لا نكاح أمه وسيدته والمجوسية والوثنية وخامسة فجوز رابعة هذا الحد
 وأما للعبد فلا يجوز الثالثة فجوز الثانية وأمه على حق، أو في عتقها وحامل من
 سبي وحامل ثبت نسبها عليها ولو هي أمه فليعت من سيدها تزوج مبيته
 حاملة لا يجوز النكاح لأن حملها ثابت النسب ما أنما أفرد بها بالذكر وإن كانت
 داخل تحت قوله وحامل ثبت نسبها لأنها قد ثبتت أن ولدها ثابت النسب
 فلا يعلم حكم نكاحها فأفرد بها بالذكر وقوله ولو هي أمه فليعت وأما قال كذلك
 ومثل هذا الكلام يتناول في مقام يحتاج إلى المبالغة لأن الحامل التي ثبت نسبها
 أما منكوبة أو موطوءة أو منكوبة هي الفرائض القوي فلدفع توهم اختصاص هذا
 الحكم بالفرائض القوي قال بطل نكاح حامل ثبت نسبها وأن كان الفرائض غير
 وأيضا قد ذكر أن نكاح موطوءة السيد صحيح فهذا المعنى أو هو حق نكاح الحامل
 السيد فأي موطوءة السيد فقال بطل نكاح حامل ثبت نسبها وأن كانت
 الحامل موطوءة السيد فإن هذا المعنى يوجب صحة نكاحها مع ذلك بطل نكاحها
 فلا يحل نكاحها

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

عبد

فمن بالشرائع فكذلك أذا راقى الصبي والصبيته فأيما الذي يجب عليها نعم الإيمان وال...

برای فریسی باللیخ

ادوجب على غيرها الصلح ولا ينبغي ان ينكر كسرى قال في نسخة من رواه جيب في
بالصلوة اذا بلغوا سبعا واخر يومها اذا بلغوا عشر وحيار الظلام والليل لا يبطل
بلا رضى صحيح او دلائل القدر ان يقول قضيت والدلالة ان يفعل ابد على الرضا
كالقبلة والكسواء اعطاء الظلام وقبول النيب المهر ولا يقام بها عن المهر شرط
لنسخ من بلغ لا من غفقت فان الاول لا يراى القدر على الزوج بجلان نسخ المصنف
فانه منع زيادة الملك للزوج عليها فان اعتبار الظلام عند ما يلقى فافاء غفقت
صاد الملك عليها بثلاث تطليقات بعد ما كان تطليقتين فيكون النسخ امتناعا عن
فلا يحتاج الى قضاء العاقد ان مات احدهما قبل التفرق بلع اوله في الآخر فاعلموا
لحقه النكاح بينهما والولي العصبة المراد العصبة بنفسه اي ذكر متصل بلا توسط
اننى اما العصبة بالغيب كالبنت اذا صادت عصبة بالابن فلا ولاية لها على
ابنها المجنونة وكذا العصبة مع الغير لا تحت مع البنت لا ولاية لها على اخيها
المجنونة على ترتيب الارث والحب اي قدم الجزء وان فصل ثم الاصل
وان علاه فجزء الاصل القريب كالأخ ثم بنيه وان سفلوا فجزء الاصل

بشرط حرية وتكليف واسلام في ولد مسلم دون كافر ثم الاقرب ثم ذو النحل
الاقرب فالأقرب ثم التزوج بقوة القرابة اي قدم الأعمى على العلاء ثم الاولاد ثم
بشرط حرية وتكليف واسلام في ولد مسلم دون كافر ثم الاقرب ثم ذو النحل
الاقرب فالأقرب ثم التزوج بقوة القرابة اي قدم الأعمى على العلاء ثم الاولاد ثم

ادوجب على غيرها الصلح ولا ينبغي ان ينكر كسرى قال في نسخة من رواه جيب في
بالصلوة اذا بلغوا سبعا واخر يومها اذا بلغوا عشر وحيار الظلام والليل لا يبطل
بلا رضى صحيح او دلائل القدر ان يقول قضيت والدلالة ان يفعل ابد على الرضا
كالقبلة والكسواء اعطاء الظلام وقبول النيب المهر ولا يقام بها عن المهر شرط
لنسخ من بلغ لا من غفقت فان الاول لا يراى القدر على الزوج بجلان نسخ المصنف
فانه منع زيادة الملك للزوج عليها فان اعتبار الظلام عند ما يلقى فافاء غفقت
صاد الملك عليها بثلاث تطليقات بعد ما كان تطليقتين فيكون النسخ امتناعا عن
فلا يحتاج الى قضاء العاقد ان مات احدهما قبل التفرق بلع اوله في الآخر فاعلموا
لحقه النكاح بينهما والولي العصبة المراد العصبة بنفسه اي ذكر متصل بلا توسط
اننى اما العصبة بالغيب كالبنت اذا صادت عصبة بالابن فلا ولاية لها على
ابنها المجنونة وكذا العصبة مع الغير لا تحت مع البنت لا ولاية لها على اخيها
المجنونة على ترتيب الارث والحب اي قدم الجزء وان فصل ثم الاصل
وان علاه فجزء الاصل القريب كالأخ ثم بنيه وان سفلوا فجزء الاصل

ان جنى فارس عليه وان مات قبل ان له فاعرف منشور ذلك اي كتب من عند السلطنة
في منشور ان له ولاية الزوج وللأبعد تزويج غيبية الاقرب بالمتنقلة
الكفو الحاطة الحرة منه عليه الأكثر وملك السفر عند جمع من المتأخرين اعلم ان
للأبعد ولاية التزويج عند غيبية الاقرب غيبية منقطعة ونفسها عند الأكثر ما
ذكره قول ما لم ينظر أي من لم ينظر الكفو الحاطة الحرة غيبية على قوله ما لم
ينظر قوله وملك السفر عند جمع من المتأخرين وولي المجنونة ابوها ولو مع ابوها
بنات على ما ذكره الأئمة مقدمه العصبية على الأب ويعتبر الكفاة في النكاح نسب
فغير يش كقول بعض العرب لبعض اي العرب الذين لم يكونوا من قريش
بعضهم الكفاة لبعضهم اعلم ان كل من هو من اولاد قريش كفاة قريش واما الاولاد
من فوق النزع فلا واما حق الكفاة في النسب بالعرب لأن الجوعينوا انسابهم
وفي الجوع اسلاما فذا بون في الاسلام كقول ذي ابي فيه ومسلم بنفسه غير كفو
أب فيه ولا ذوات فيه لذى بون فيه وحرة فليس عبد ومعتق كقول الحق اصلية
ولا معتق أبوه كقول ذات أبوين حزين وديانة فليس فاسق كقول البنت صالح
وان لم يعلن في اختيار الفضلي وعند بعض المشايخ الفاسق اذا لم يعلن يكون كقول
لبنت الرجل الصالح وما لا فالعاجز عن المهر النفقة ليس كقول النفقة انما قال
لرفع من تفرق ان النفقة يكون كقول النفقة وكذا النفقة بالطريق الأولى لأن العجز
عن أداء المهر النفقة الواجبين يتحقق مع زيادة التغير والمعاد عليها كقول ذات
الزوجة عار اقرب

ادوجب على غيرها الصلح ولا ينبغي ان ينكر كسرى قال في نسخة من رواه جيب في
بالصلوة اذا بلغوا سبعا واخر يومها اذا بلغوا عشر وحيار الظلام والليل لا يبطل
بلا رضى صحيح او دلائل القدر ان يقول قضيت والدلالة ان يفعل ابد على الرضا
كالقبلة والكسواء اعطاء الظلام وقبول النيب المهر ولا يقام بها عن المهر شرط
لنسخ من بلغ لا من غفقت فان الاول لا يراى القدر على الزوج بجلان نسخ المصنف
فانه منع زيادة الملك للزوج عليها فان اعتبار الظلام عند ما يلقى فافاء غفقت
صاد الملك عليها بثلاث تطليقات بعد ما كان تطليقتين فيكون النسخ امتناعا عن
فلا يحتاج الى قضاء العاقد ان مات احدهما قبل التفرق بلع اوله في الآخر فاعلموا
لحقه النكاح بينهما والولي العصبة المراد العصبة بنفسه اي ذكر متصل بلا توسط
اننى اما العصبة بالغيب كالبنت اذا صادت عصبة بالابن فلا ولاية لها على
ابنها المجنونة وكذا العصبة مع الغير لا تحت مع البنت لا ولاية لها على اخيها
المجنونة على ترتيب الارث والحب اي قدم الجزء وان فصل ثم الاصل
وان علاه فجزء الاصل القريب كالأخ ثم بنيه وان سفلوا فجزء الاصل

بشرط حرية وتكليف واسلام في ولد مسلم دون كافر ثم الاقرب ثم ذو النحل
الاقرب فالأقرب ثم التزوج بقوة القرابة اي قدم الأعمى على العلاء ثم الاولاد ثم
بشرط حرية وتكليف واسلام في ولد مسلم دون كافر ثم الاقرب ثم ذو النحل
الاقرب فالأقرب ثم التزوج بقوة القرابة اي قدم الأعمى على العلاء ثم الاولاد ثم

فان الله

تأليفه
محمود محمد حسن
مكتبة

15

في جميع قضاة التوراة
 المصنفه على ما وعلى
 الاطراف اذا كانت

مثل ما بين والامثل
كالخمر والخمر و غيرهما

وہمکن

بصرف احوال
عنه قصص القصود
والإبالي في القتل
فوقه جمل طر زياد

و ان كان العبد من العبيد و احدهما حر فلها العبد فقط ان ساد بحرقه وان شرط

قَبِضْتُ أَلْفًا شَيْئًا وَهَبْتُهُ لَهُ وَطَلَّقْتُ قَبْلَ طُلُوعِ وَأَنْ قَبِضْتُ نَعْفَ الْمُهْرِ وَهَبْتُهَا لَهَا
وَلَوْ تَوَدَّ جَاهِلُونَ أَنْ كَانَتْ حُرَّةً وَهَبْتُهَا لَهَا وَطَلَّقْتُ لَهَا

لَهُ أَوْ وَهَبَتْ الْبَابَ ثُمَّ طَلَعَتْهُا قَبْلَ الْوُطْقِ فَإِنَّهُ لَا يَشِيءُ عَلَيْهَا مَاءٌ كَرْنَا وَلَوْ كَانَ الْمَاءُ عَرِضًا

فَقَبِيحَةٌ ثُمَّ وَهَبَتْ لَهُ أُولَاهُ تَقْبِيحَهُ فُحْطَهُ عَنْ ذَمِّهِ فَطُلِقَ قَبْلَ الْوُطْءِ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا

أما في ملوكة عدم القبض كذلك لأنها وهبت العرض له فاستقضى قبض المهر لأن

العدو من متعينة بخلاف المسئلة الأولى فإن الدار غير متعينة وان تكلم بالف على أن

لا يفرجها أولا يتزوج عليها أو بالتي ان أمة ربها وبالتي ان أمة ربها فان وفي أبي

فما لكم اعلا ان لا تخرجوا اولاد تنزح عليها واقام ايها الحكماء باللف ان اقام وما بغيز

[illegible][illegible]

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِتْرَاقُ الْبَنَاتِ وَتُفَاهِي الْغُتَاتِ

الذين ولا تنقص من الميراث والى النية المستمرة والى النية المستمرة

وَالْعَيْنُ أَنْ أَخْرَجَهَا فَإِنَّ أَخْرَجَهَا جِيبٌ مَهْرًا لِيَأْتِيَ أَدَمًا مَعَهُ مَهْرًا

العين لا يجب الزيادة وإن كان أقل من الذي يجب الألف ولا يتقدم فيه إلا أنهما

على أن المهر لا يزى على العتيق ولا ينقص من الباق وان نكح هذا أو هذه فعليه مهر مطلق عليه
 الزوجه قال في قوله عتيق عتيق هو الذي يكون تحت يده

بينها والأخضر لودوني والأخضر لوفوني أي أن نكح بهذا العبد أو بذكر واحد من

قيمة من الآخر يجب مهر المنزل ان كان بين قيمة العبد وبين وجب العبد الاقل قيمة اخا

مَنْ الْمَلِكُ دُونَ قَبِيْةٍ وَجَبَّ الْعَبْدُ الْكَثْرَةَ قَبِيْةٌ إِذَا كَانَ مِنَ الْمَلِكِ فَوْقَ قَبِيْةٍ فَعَلِمَ أَنَّ إِذَا

كان من المثل مساوياً للبقية أحدها كجداً ولو طُفِئت قبل وطوى، فنصف الأختين

جديد بنه

وانكم

البيان ووجهات التبعيض والتميز في شرحها

اولا ومكيا ووزون بين جنسه لا صنفه ولا صنفه وان بين جنس

الكليل والموزون ووصفه فذلك ولا يجب على من غلبه ما يدور أن يخلو وأن يوق

فهر متبل لا يزاد على استي اي ان كان مهر المتل مضافاً وبألف التسمي او اقوال فمهر المتل واجب

وَأَنَّ كَانَ كَثْرَةُ الزَّيَادَةِ وَبَقِيَتِ السَّيْبَةُ مَدْنِيَةً مِنْ دُخُولِهِ عِزِّهِ وَبَقِيَتِ

اي ان كان من وقت الدخول الى وقت المضيعة اشهر ثبت النسب وان كان

اقالوا عند ذلك وادع يوسف فقال لعنه من وقت النكاح كما في النكاح المصير ومهر

فان لم يثبت انفسه
فان لم يثبت من وقت انكاد وهو بعد لاي انكاد
مثلا من مثالا من ثم انكاد في وقت الموت اي ثبت من مثالا في نفسه قوله من مثالا

مغفر اوتوماتا و غما و نبات اعلمها بحدائق

بسم الله الرحمن الرحيم

من قوله ايها الذين آمنوا ما به انما آتاكم بقوله ايها الذين آمنوا وما آتاكم بقوله ايها الذين آمنوا

وغيره وبيان فان لم يوجد منهم من الاجاب لطلبها وانما لم يذكر

اذا كانا من قوم ايها اى اذا كانت ايها بنت عمها وفتح صمان وبنها ميم

دو منغیر و شطابی با شادت دلوادی ریح علی الزوج ان من یاریه انما یرزق

صغير لانها لو كانت كبيرة فطالب المهر ليس الا وليها فيوجهه انه لا يجوز الفحان لانه بائع

الضمان يكون مطالباً فيكون الشئ الواحد مطالباً او مطالباً لثلاثة لا اعتبار لهذه الالوه

حقوق القديسة الى الاميل فالويسي في معنى خلاف البيع فانه اذا باع الاب

126

هذا هو الحق لا يجوز ان يفتن الثمن لان الحق لا يجمع الى العاقبة لها منعت
من الوطى والسفر بها والنفقة لو منعت ايها النفقة على قدر المنع ولو طوى

مال الصغير لا يجوز ان يفتن الثمن لان الحق لا يجمع الى العاقبة لها منعت
من الوطى والسفر بها والنفقة لو منعت ايها النفقة على قدر المنع ولو طوى

او خلوة برضاها احتراز عن قولها فانه اذا طواها او خلاها ما منع برضاها لا ينع
لها حق المنع لانها سلت اليه المعقود عليه فلا يكون لها حق الاسترداد ولا يجمع
ان كل وطى معقود عليها فتسلم البعق لا يوجب تسليم الباقى قبل احتراز بين تعجيله

او بعضا الظرف وهو قبل متعلق بقوله ولها منعه ثم عطف على قوله ما بين تعجيله قول
او قدر ما جعل لفلان من مثل مهرها عرا غير متعلق بالزوج او الحسن ان لم يبين لفظ المهر
هذا والمحل والمؤجل ان يبين فذلك والا فالمتعارف والسفر والخروج للحاجة و
أهلها بلا اذنه قبل قبضه اي ولها السفر اذ قبل قبض المحل لا بعد ولا لها البيع

الكل في الخيار اي ان لم يبين المحل والمؤجل لا يكون لها ولاية منع السفر لا قبل المهر
المعقود ان يجمع ضمنا جازم في المهر كونه من المهر لا كونه من غيره كونه من المهر لا كونه من غيره
فهذا الحكم قد فهم ما تقدم فانه قال او قدر ما جعل لفلان من مثل مهرها عرا غير متعلق بالزوج او الحسن ان لم يبين لفظ المهر
ولاية المنع بقدر المحل بذكر طريق المهر على ان ليس لها المنع لقبض المهر على هذا ولا

هذا هو الحق لا يجوز ان يفتن الثمن لان الحق لا يجمع الى العاقبة لها منعت
من الوطى والسفر بها والنفقة لو منعت ايها النفقة على قدر المنع ولو طوى
مال الصغير لا يجوز ان يفتن الثمن لان الحق لا يجمع الى العاقبة لها منعت
من الوطى والسفر بها والنفقة لو منعت ايها النفقة على قدر المنع ولو طوى

وله السفر بها بعد اذنه في ظاهر الرواية اي اذاه ما بين تعجيله او قدر ما جعل لفلان

في ظاهر الرواية وقيل لا يفتن الثمن لان الحق لا يجمع الى العاقبة لها منعت
من الوطى والسفر بها والنفقة لو منعت ايها النفقة على قدر المنع ولو طوى

او خلوة برضاها احتراز عن قولها فانه اذا طواها او خلاها ما منع برضاها لا ينع
لها حق المنع لانها سلت اليه المعقود عليه فلا يكون لها حق الاسترداد ولا يجمع
ان كل وطى معقود عليها فتسلم البعق لا يوجب تسليم الباقى قبل احتراز بين تعجيله

او بعضا الظرف وهو قبل متعلق بقوله ولها منعه ثم عطف على قوله ما بين تعجيله قول
او قدر ما جعل لفلان من مثل مهرها عرا غير متعلق بالزوج او الحسن ان لم يبين لفظ المهر
هذا والمحل والمؤجل ان يبين فذلك والا فالمتعارف والسفر والخروج للحاجة و
أهلها بلا اذنه قبل قبضه اي ولها السفر اذ قبل قبض المحل لا بعد ولا لها البيع

الكل في الخيار اي ان لم يبين المحل والمؤجل لا يكون لها ولاية منع السفر لا قبل المهر
المعقود ان يجمع ضمنا جازم في المهر كونه من المهر لا كونه من غيره كونه من المهر لا كونه من غيره
فهذا الحكم قد فهم ما تقدم فانه قال او قدر ما جعل لفلان من مثل مهرها عرا غير متعلق بالزوج او الحسن ان لم يبين لفظ المهر
ولاية المنع بقدر المحل بذكر طريق المهر على ان ليس لها المنع لقبض المهر على هذا ولا

هذا هو الحق لا يجوز ان يفتن الثمن لان الحق لا يجمع الى العاقبة لها منعت
من الوطى والسفر بها والنفقة لو منعت ايها النفقة على قدر المنع ولو طوى
مال الصغير لا يجوز ان يفتن الثمن لان الحق لا يجمع الى العاقبة لها منعت
من الوطى والسفر بها والنفقة لو منعت ايها النفقة على قدر المنع ولو طوى

القسم المذكور هذا الذي ذكرناه في حال قيام النكاح فإذ كان بين الزوجين

بعد وقوع الطلاق فقال في الطلاق قبل الوطء كمنعة المثل أي إذا كان منع

مساوية لنصف ما يدعي الرجل وأقل منه فالقول له وإن كانت مساوية لنصف ما

المرأة أو أكثر منه فالقول لها وأي أقام بينة فثبت وإن أقام بينة أن

له وبينة أن شهدت لها وإن كانت بينهما مخالفة فإن حلفا على منعة المثل وموت

أحدهما كتوبها في الحكم وبعد موتها في القدر القول بورثته وفي أصله لم يفتق

وقال قضى مهر المثل وبه يفتق إن بعث إليها شيئا فالت هو هدية وقال

فالقول له إلا فيما بقي ولا تأكل كالحرة خلا في الحنفية فإن نكح ذمي ذمية أو حرة حرة

منه أي في دار الحرب بعتة أو بلا مهر في دار عهده أي والمال أن النكاح

بلا مهر يجوز عدهم ولا يبيح شيئا وإنما كرهنا لأن النكاح في دارهم

المهر عدهم لا يكون حكم المسئلة عدم وجوب المهر فليجوز أو طلفت قبله أو ما

فلا مهر لها أن نكحها بغير مهر أو غير مهر أو أسلم أو أسلم أحدها فلها ذلك وفي

غيره غير قيمة الخبز فيها مهر المثل في الحنفية لأن الخبز عدهم بغيره كالحرة عدها ولا

يجوز أخذها فإيجاب القيمة يكون أعرض عن المهر وأما الحنفية في ذلك القيمة عدم

كالشاة عندنا فإيجاب القيمة لا يكون أعرض عن المهر فإيجاب المهر المثل أعرض عن المهر

باب نكاح الزينو والكافر نكاح القين والمكاتب والمذنب والامنة

وإن ولد بلا إذن السيد موقوف أن أجازه نفذ وإن رد بطل فإن نكح بالآلاد

فالمهر لهم وبه القين فيبلا الأحرار أي المكاتب المدبر بل يسعيان وقوله

فلها رجعية فهو أحرار لا طلقها أو فارقها أي إذا تزوج عبد بغير إذن

مولاة فلا المولى طلقها رجعية فهو أحرار لأن الطلاق الرجعي يقتضي

النكاح بخلاف طلقها إذ يمكن أن يكون المراد أن نكحها وهذا المعنى ليس بالعبد

المتحرر وأما فارقها فهو أظهر في هذا المعنى فإذا نكح بعبد ففارقها

فبإباحة من نكحها فإسدا بعد ذلك ولو نكحها ثانيا أخرى بعد ما صح

ووقع على الأحرار أو لو نكحها ثانيا صحا أو نكح امرأة أخرى بعد ذلك المرأة

نكاحا صحا يوقع على الأحرار لأن الأحرار قد أنهت بذلك النكاح القاسد

ولو زوج عبد مولا له صح وسأوت غرة في مهر مثلها أي سأوت المرأة غرة

في مقدار مهر المثل أي أن يبع العبد بغير مهر بين المرأة والغرة فإيجاز كقوله مهر

أن كان المهر أقل من مهر المثل أو مساويا أما أن كان زائدا فلا يأخذ كقوله مهر

زاد ومن زوج أمته كزمت وبطالة الزوج أن طهر ولا يحل التوبة وهي

أن تجلي بينها وبينه أي بين الزوج في منظر ولا يسوقها أي المولى لكن لا تنفق

ولا سكنى إلا بها أي لا يجلب على الزوج نفقتها وسكنها إلا بالتوبة فإن بواها

ثم رجع مع أي الزوج وسقطت أجا تنفقة عن الزوج بروجع المولى عن التوبة

ولو خذمت بلا استئذان لا أن خدمت المولى بلا استئذان مع وجود التوبة

لا تسقط النفقة عن الزوج والتوبة مصدر توبة من ذنبا أو عتبات له من

عن الكوفة يقع عن الكوفة وان قالت ذلك بلا بدلية لم يفسد والاولاد
بعضه فاما قوله انما كانت هذه الاولاد العتقة فبكرهه ولم يزل يابن ونزل المولى
السيد وهذا عند ابي حنيفة وكذا عند محمد بن وا ما عند ابي يوسف وفي هذا والاولاد
يعني يفتقر الى ابي يوسف ويفسد كل واحد
ط انما قوله انما كانت
بعضه فاما قوله
السيد وهذا عند ابي حنيفة
وكذا عند محمد بن وا ما عند ابي يوسف
وفي هذا والاولاد
يعني يفتقر الى ابي يوسف ويفسد كل واحد

فثبت الملك هنا بطريق الهبة وينفي الهبة عن التبع وهو شرط كالتنقي

البيع عن القبول وهو ركن فنقول القبول ركن يجعل سقوط كافة النعماني

فلا يجعل السقوط في الهبة كحال فان أسلم المزدوجان بلا شهود أو في عرفة كما في

معتقدين وذلك إقرارا عليه وان أسلم الزوجان المزدوجان فربق بينهما والطفل سلم

ان كان أحدهما يوبى مسل أو أسلم أحدهما وكفاة أن كان بين زوجين وكفاة لأن

الطفل يقع خبر الأبوين ديناً في الإسلام نفع المحرمية أو امرأة الكافر أي سواء

بجوسيتا أو كفايتا يعرض الإسلام على الآخر فان أسلم فهو له وإلا ففرق وهو أي

التقريب طلاق لو أتي لا لو أبت لأن الطلاق لا يكون من النساء ولا ههنا أي

في إبانها إلا للوطوة أما في صورة أبي الزوج فان كانت موطوءة فكل المهر وان لم يكن

فمنعه لأن التقريب هنا طلاق قبل الدخول ولو كان ذلك في دارهم أي إسلام زوج

المجوسية وأمره الكافر لم يبين متى وكيف فلا نأخذ قبل إسلام الآخر ولو أسلم

زوج الكفائية فهو له وتبين نسيان الدارين لا بالسبي فلو خرج أحدهما

إلى ما سلم أو أخرج مبيتاً يابن وأن مبيتاً معاً لا ومن حاجرت النكاح

بأنه بلا علة إلا الحامل وإرثها كل منها فصح عاجل فله الموطوءة كل منهما

ولغيرها نصفه لو ارتد ولا شيء لو ارتدت وبقي النكاح أن ارتد معاً

ثم أسلم معاً وفقد أن أحدهما قبل الآخر باب القسم

بجباله فيه والكفر والنفي وأجددك والعقبة والمسلمة والكفاية سواء ولا

بجباله فيه والكفر والنفي وأجددك والعقبة والمسلمة والكفاية سواء ولا

بجباله فيه والكفر والنفي وأجددك والعقبة والمسلمة والكفاية سواء ولا

بجباله فيه والكفر والنفي وأجددك والعقبة والمسلمة والكفاية سواء ولا

بجباله فيه والكفر والنفي وأجددك والعقبة والمسلمة والكفاية سواء ولا

بجباله فيه والكفر والنفي وأجددك والعقبة والمسلمة والكفاية سواء ولا

والكفاية وأمر الولد والمدبر نصف الحرة ولا قسم في السفريسا فون مش

والفرقة أو لجان تركت قسمها لغيرها وان رجعت حاز كتاب

البرصاع يثبت نصية في حولين ونصف لا بعدة أمومة المرضعة للرضيع

وأقرب زوج مرضعة لغيرها منه لو أكل الرضيع فالحولان ونصف والزوج له وأما

عند غير مدبرة حولان فالحولان نصف من النسب إلا أمه وأخته وأخيه فان أم

الأخت والأخ من النسب في الأم أو موطوءة الأب وكل منهما حرام ولا كذلك من

الرضاع وفي شاملة لثلاث صور للأم رضاعاً للأخت والأخ نسباً والأم

نسباً للأخت أو الأخ رضاعاً والأم رضاعاً للأخت أو الأخ رضاعاً فان قيل

ألا أمه أختها أن أريد بالأم الأم رضاعاً وبالأخت الأخت رضاعاً لا نسباً إذا

كانت أحدهما فقط بطريق الرضاع وان أريد بالأم الأم نسباً وبالأخت الأخت

كانت أحدهما فقط بطريق الرضاع وان أريد بالأم الأم نسباً وبالأخت الأخت

كانت أحدهما فقط بطريق الرضاع وان أريد بالأم الأم نسباً وبالأخت الأخت

كانت أحدهما فقط بطريق الرضاع وان أريد بالأم الأم نسباً وبالأخت الأخت

كانت أحدهما فقط بطريق الرضاع وان أريد بالأم الأم نسباً وبالأخت الأخت

كانت أحدهما فقط بطريق الرضاع وان أريد بالأم الأم نسباً وبالأخت الأخت

كانت أحدهما فقط بطريق الرضاع وان أريد بالأم الأم نسباً وبالأخت الأخت

كانت أحدهما فقط بطريق الرضاع وان أريد بالأم الأم نسباً وبالأخت الأخت

كانت أحدهما فقط بطريق الرضاع وان أريد بالأم الأم نسباً وبالأخت الأخت

كانت أحدهما فقط بطريق الرضاع وان أريد بالأم الأم نسباً وبالأخت الأخت

كانت أحدهما فقط بطريق الرضاع وان أريد بالأم الأم نسباً وبالأخت الأخت

كانت أحدهما فقط بطريق الرضاع وان أريد بالأم الأم نسباً وبالأخت الأخت

كانت أحدهما فقط بطريق الرضاع وان أريد بالأم الأم نسباً وبالأخت الأخت

إذا كان من الرضاع وأعلم أن هذا كذا لأنه ذكر أمه الأخ فلما كانت المرأة أم
أخ رجل كان الرجل أخا ابن تلك المرأة وعبارة المختص كانت كذلك فحرم منه ما يحرم
من النسب إلا أمه وأولاد أصوله وأخت أبيه وجدة أبيه وأولاد الأصول والأخت
والعم والعمة والحال والمالة فأمه حلالا ويحرم من النسب لأن الرضاع ثم غير ذلك كان خارج
العبارة أي هذا يحرم مع قومها عليه كالنسب وفروع الرضاع والزواجان عليها أي كهم
المؤنسة وزوجها على الرضيع ويحرم قومها على الرضيع كإف النسب ويحرم فروع
الرضيع على المؤنسة وزوجها ويحرم زوج الرضيع على المؤنسة وزوجها أي الرضيع

ان كان ذكرًا تحرم زوجته على زوج مؤنسة وان كان الرضيع أنثى يحرم زوجها
على مؤنستها وضابطها في هذا البيت العارضي أزواج بشرية في خويش شويش
أزواج بشرية وزواج فروعهم وكل أخت أخت رضاعا كما يحل نسبها كإف
من كان زوجا لم يزوج من أمه كل لأخيه من أبيه ورضيعا الذي كإف وأخت لأختها من أمه
والأخت من أمه كل لأخيه من أبيه ورضيعا الذي كإف وأخت لأختها من أمه
والأخت من أمه كل لأخيه من أبيه ورضيعا الذي كإف وأخت لأختها من أمه

صبي لا يتعلق به حرمة الرضاع واحتقان صبي بلبنها وحرم بلبن البكر والميت
وان ارضعت طرفها رضعة حرمتا أي ان ارضعت امرأة طرفها حال كون الرضعة
حرمتا على الزوج ولا تلحق للكبرية ان لم توطأ والرضعة رضعة ورجعها على الرضعة
ان تصدق النساء والأفلا

فقط

فقط في طهر لا وطئ فيه وحشة وهو السبي طلقه لغيره الموطنة ولو في عيبين والموطنة
تفريق الثلاث في الطهر لا وطئ فيها بين كمين وأشهر في الأيسة والعنبر والحامل
قوله وأشهر عطف على الطهر وحل طلاقه عقيب الوطئ ويدعيه ثلاث أو ثمان
مرة أو مرتين في طهر لا رجعة فيه أو واحدة في طهر وطئ فيه أو حيفين موطنة وجب
رجعتها إلا في الأصح وعند بعض من يجهل نظم نسبه وأعلم أن الطلاق أبعث لمباحات
فلا بد أن يكون بقدر العدة فإحدة الواحدة في طهر لا وطئ فيه أما الواحدة فلا

أقل وأما في الطهر فلا بد أن كان في الحيض يكن ان يكون لثقة الطبع لأجل المصلحة
وأما عدم الوطئ لثلاث يكون شبهة العلوق فإذا طهرت طلقها ان شاء وان قال
لموطنة أنثى طلق ثلاثا للسنة بلا ثنية يقع عند كل طهر طلقه لأن السبي هذا وان
نوي الكل الساعة صحت أي الثنية حتى يقع الثلاث في الحال خلافا للفرقة لأنه
يدعي وهو ضد السبي وعندنا الثلاث دفعة سبي الوطئ أي وقوعها مذنب
أهل السنة وعند أكثر وافض لا يقع ثنسا بقوله ثم الطلاق مرتان الآية فالثلاث

لا يقع إلا بثلاث مرات ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ خرا وعبد ولو سكر
أي وان كان الزوج سكران خلافا للساجي ثم لا طلاق لغيره وسبي على زوجة عبد
وطلاق الحق والأمة ثلاثة واثنتان أي طلاق الحرة ثلاثة وطلاق الأمة
اثنتان ولو زوجها خلافا فان اعتبر الطلاق عندنا بالنساء وعند الساجي

بالرجال وإذا كان زوج الأمة خرا فالطلاق عندنا اثنتان وعند ثلاثة وان

فقط

فقط في طهر لا وطئ فيه وحشة وهو السبي طلقه لغيره الموطنة ولو في عيبين والموطنة
تفريق الثلاث في الطهر لا وطئ فيها بين كمين وأشهر في الأيسة والعنبر والحامل
قوله وأشهر عطف على الطهر وحل طلاقه عقيب الوطئ ويدعيه ثلاث أو ثمان
مرة أو مرتين في طهر لا رجعة فيه أو واحدة في طهر وطئ فيه أو حيفين موطنة وجب
رجعتها إلا في الأصح وعند بعض من يجهل نظم نسبه وأعلم أن الطلاق أبعث لمباحات
فلا بد أن يكون بقدر العدة فإحدة الواحدة في طهر لا وطئ فيه أما الواحدة فلا

كان زوج الحرة عبداً فالطلاق عندنا ثلاثة وعشرون **باب**

أيقاع الطلاق صحح ما استعمل فيه ودفعه مثل أنت طالق ومطلقة وطلقتك

ويقعها رجعية وإن نوى ضدها أي ضد الواحد الرجعية وهو الواحد البائنة

أو أكثر من الواحد ولفظ المختص يقع به الرجعية أبداً أي سواء لم ينو أو نوى واحدة

رجعية أو بائنة أو أكثر من الواحد أو لم ينو شيئاً وفي أنت الطلاق أو طالق الطلاق من شتمت من

أنت طالق يقع واحدة رجعية إن لم ينو شيئاً أو نوى واحدة أو نيتين وإن

نوى ثلاثاً فقلت هذا الحرة طالق في الحرة في الثلاث في الحرة وقد

في أصول الفقه أن لفظ المصدرة أحد لا يدل على العدد فالثلاث واحد اعتباراً

حيث أنه مجموع فيصح نيته وإن لم ينو يقع الواحد الحرة أما الأثني في الحرة فمردود

محصن لا دلالة للفظ الفرد عليه وبإضافة الطلاق إلى كل واحد أو إلى اثنين على الكل

كأنت طالق أو أسكت أو قتل أو غيبك أو دبرك أو بدلتك أو جددك أو غير ذلك

أو دبرك أو إلى غيره شارب كشمك أو نلتك يقع وإلى غيرها أو جعلها لا ولا غيرها

والبطن هو الأظهر لأنه لا يغيرها عن الكل وعند البعض يقع وينصف طلاقاً أو كلها

ومن واحدة إلى اثنين أو ما بين واحد إلى اثنين وأما قول واحد مبدأ بغير

بنصف طلاقاً وفي من واحدة إلى ثلاث أو ما بين واحد إلى ثلاث ثلثين وثلاثة

أنصاف طلقين ثلاث وبثلاثة أنصاف طلاقين وقيل ثلاث وجه الأول أن

ثلاثة أنصاف طلاق يكون طلاقاً ونصفاً فيكامل النصف فحصل طلاقان وجه الثاني أن

كل نص

كل نصيب من كل فحصل ثلاث وفي أنت طالق واحدة في اثنين واحدة نوي للفرقة الأولى

قالوا لأن على الصريح في كثير الأجزاء ثلاثة زيادة الصريح وإن نوى واحدة واثنين

فقلت وفي غير الموطأ واحدة مثل واحدة واثنين أي إذا قال أنت طالق أو أنت طالق

واحدة واثنين يقع واحدة وإن نوى مع اثنين فقلت وفي اثنين في اثنين ونوى

الصريح ثلثان وفي من هنا إلى الشام واحدة رجعية ونحو الطلاق في مكة أو في

مكة أو في الدار أي أن أنت طالق مكة أو في مكة أو في الدار فهو صحيح وعلق في

إذا دخلت مكة أو في ذلك الدار يقع عند الجهر في أنت طالق غذا أو في غذا يقع

نية العصر في الثانية فقط فإنه إذا قال أنت طالق غذا يقع فيكون موصوفة بالطلاق

في كل الغد يقع عند الجهر ولا يقع نية العصر كما إذا قال صمت السنة يدل على أنها صامتة

تخلو صمت في السنة وفي قول أنت طالق في غذا يقع في وقوع الطلاق في جزء من الغد

وليس جزء منه أو من الجزء الآخر يقع عند الجهر للابتن المزوج بلا تزويج أما إذا

جزأ مبيتاً يقع نيته وعند أولها في اليوم غذا أو غذا اليوم أي إذا قال أنت طالق

غدا يقع في اليوم وإن قال أنت طالق غذا اليوم يقع في غير ذلك أنت طالق قبل أن تزول

وأنت طالق أمس من كلها اليوم ويقع الآن فمن نكح قبل أمس أي أن قال أنت طالق

أمس لا مودة تنكح قبل أمس يقع في الحال إذا قدر له على الإجماع في الزمان الماضي

وفي أنت كذا بالملك أو كذا بالملق أو ميتاً لم يملكه وسكت يقع مالا وفي

الملك أجره وأما إذا ما بلا نية مثل أن عند أبي له وعندها كذا ومع نية كذا

وهذا من غير حاشية

وهذا من غير حاشية

وهذا من غير حاشية

وهذا من غير حاشية

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
الشرط يقتضي هذا بناء على ان
اذا عند ارجح ثم مشترك بين الطرفين

اول الشرط فليكنه وهذا بناء على ان اذا عند ارجح ثم مشترك بين الطرفين
وهذا حقيقة في الطرفين وقد يحكي للشرط بطريق المجاز قوله اذا لم اطلقك بكونك
معي لم اطلقك كما اذا قال اطلق نفسك اذا استيقظت فانه يعني معي ثبوت وعنده اي معي
لما كان مشتركاً بين المعنيين في قولنا اذا لم اطلقك ان كان يعني معي بقية الحال وان
كان يعني ان يقع في آخر الوقوع الشك في وقوعه في الحال فلا يقع بالشك وانما مسكته
المسكته فان الطلاق تعلق بمسكتها فان كان اذا يعني ان ينقطع تعلقه بمسكتها بانقضاء
المجلس وان كان يعني معي لم ينقطع فلا ينقطع بالشك وفي ما لم اطلقك انت طالق
بالاخير اي قال انت طالق ما لم اطلقك انت طالق تعلقه بالاجرة وهو قوله انت طالق
معي لو قال انت طالق فلا ما لم اطلقك انت طالق يقع واحده واليوم للثاني مع فعل
ممتد وللوقت المطلق مع فعل لا يمتد عند الشرط لئلا لا تختص في امرك بغير يوم يقدم
زيد وتعلق في يوم انزولك فانت طالق اعلم ان اليوم اذا قرئت بفعل ممتد يراى
النهار واذا قرئت بفعل غير ممتد يراى به الوقت وذلك لان طرف الزمان اذا انقطع
بالفعل بلا لفظة فيكون معياراً له كقولنا صمتا سنة بخلاف قولنا صمت في السنة
فاذا كان الفعل ممتداً كالام باليد كان المعيار ممتداً فتراى باليوم النهار وان
كان الفعل غير ممتد كوقوع الطلاق كان المعيار غير ممتد فتراى باليوم الوقت واعلم
انه قد وقع خبط واضطراب في ان المعين في الامتداد وعدمه الفعل الذي تعلق به
اليوم او الفعل الذي اضيف اليه اليوم فلامدكور في الهداية في هذا الفصل ان اليوم

على

على الوقت اذا قرئت بفعل لا يمتد والطلاق من هذا القبيل فينظر الليل والنهار فتراى
دليل على ان المعين الفعل الذي تعلق به اليوم وهو الطلاق في قوله يوم انزولك فانت
بالمذكور في ايمان الهداية انه اذا قال يوم انزولك فانت طالق بقاء الليل
النهار لان اليوم اذا قرئت بفعل لا يمتد يراى به مطلق الوقت والكلام لا يمتد فتراى
على ان المعين الفعل الذي اضيف اليه اليوم اذا قرئت بهذا فان كان كل واحد منهما غير ممتد
قوله انت طالق يوم يقدم زيد يراى باليوم مطلق الوقت وان كان كل واحد منهما
ممتداً نحو امرك بيدك يوم اسكن هذه الدار يراى باليوم النهار وان كان الفعل الذي
تعلق به اليوم غير ممتد والفعل الذي اضيف اليه اليوم ممتداً نحو انت طالق يوم اسكن
هذه الدار او بالعكس نحو امرك بيدك يوم يقدم زيد ينبغي ان يراى باليوم النهار
ترجيحاً لجانب الحقيقة وانما قل ان الطلاق غير ممتد لان المراد باياع الطلاق فلا يبايع
ان تكون المرأة طالماً ممتداً لان الطلاق اذا وقع يكون المرأة طالماً امر مستتر فلا يابى
في تعلق اليوم به فيكون اليوم متعلقاً باياع الطلاق لا يكون المرأة طالماً واعلم
ان المراد بالامتداد امتداد يكون ان يستوعب النهار لا مطلق الامتداد لانهم جعلوا
التكلم من قبيل غير الممتد ولا شك ان التكلم ممتد زماناً طويلاً لكن لا يمتد حيث يستوعب
النهار وما جمع في انت طالق شئتين مع عني سيدك لك لو اعق زوجك تزوج امه
غير فاعلمها انت طالق شئتين مع اعاق مولاي اياك واعقها المولى فطلقت
شئتين فالزوج يملك الرجعة لان اعاق المولى شرط للتطليق فيكون ممتداً عليه الحق
شئتين مع اعاق مولاي اياك واعقها المولى فطلقت

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
الشرط يقتضي هذا بناء على ان
اذا عند ارجح ثم مشترك بين الطرفين
وهذا حقيقة في الطرفين وقد يحكي للشرط بطريق المجاز قوله اذا لم اطلقك بكونك
معي لم اطلقك كما اذا قال اطلق نفسك اذا استيقظت فانه يعني معي ثبوت وعنده اي معي
لما كان مشتركاً بين المعنيين في قولنا اذا لم اطلقك ان كان يعني معي بقية الحال وان
كان يعني ان يقع في آخر الوقوع الشك في وقوعه في الحال فلا يقع بالشك وانما مسكته
المسكته فان الطلاق تعلق بمسكتها فان كان اذا يعني ان ينقطع تعلقه بمسكتها بانقضاء
المجلس وان كان يعني معي لم ينقطع فلا ينقطع بالشك وفي ما لم اطلقك انت طالق
بالاخير اي قال انت طالق ما لم اطلقك انت طالق تعلقه بالاجرة وهو قوله انت طالق
معي لو قال انت طالق فلا ما لم اطلقك انت طالق يقع واحده واليوم للثاني مع فعل
ممتد وللوقت المطلق مع فعل لا يمتد عند الشرط لئلا لا تختص في امرك بغير يوم يقدم
زيد وتعلق في يوم انزولك فانت طالق اعلم ان اليوم اذا قرئت بفعل ممتد يراى
النهار واذا قرئت بفعل غير ممتد يراى به الوقت وذلك لان طرف الزمان اذا انقطع
بالفعل بلا لفظة فيكون معياراً له كقولنا صمتا سنة بخلاف قولنا صمت في السنة
فاذا كان الفعل ممتداً كالام باليد كان المعيار ممتداً فتراى باليوم النهار وان
كان الفعل غير ممتد كوقوع الطلاق كان المعيار غير ممتد فتراى باليوم الوقت واعلم
انه قد وقع خبط واضطراب في ان المعين في الامتداد وعدمه الفعل الذي تعلق به
اليوم او الفعل الذي اضيف اليه اليوم فلامدكور في الهداية في هذا الفصل ان اليوم

يكون مقراً على وقوع الطلاق فيقع الطلاق وهي حرة فيصير طلاقاً ثلاثاً
الزوج الرجعة فان قيل كماله مع البتة ان ملكاً جاءت للآخر كوان مع الصحيح
وعند مجيء غيره على عتقها وتطليقها بحجة لا خلافاً لمحمد بن يعقوب المولي اذا جاء القدر
فان حرة وقال الزوج اذا جاء الغد فابت طالق ثنتين فجاء الغد وقع العتق والطلاق
ولا يملك الزوج الرجعة لأن وقوع العتق معادن لوقوع الطلاق فيقع الطلاق وهي حرة
بطلان المسئلة الأولى فان وقوع الطلاق متوقفة على وقوع العتق فاحتمل التقدم والتأخر
بالرتبة وعند محمد بن يعقوب المولي الرجعة لأن الحق أشد من وقوع الطلاق وجعل إلى الحالة الأصلية

وهو أمر متضمن بطلان الطلاق فانه أبغض المباحات فيكون وقوعه بطريقاً واحداً
وتعد كاحرة بالانقضاء أخذاً بالأحطاط ويقع بآبائك منك بائن أو عليك حراماً أن نوي
لا بآبائك منك طالق وان نوي وأنت طالق واحدة أولاً أو مع موتك أو مع موتك ولا طلاقاً
بعد ما ملك أحدهما صاحبه أو شفعه لأنه وقع الفرقة بينها على الرجعة والطلاق
يستدعي قيام النكاح وبانت طالق هكذا يشير بالأصبع بعد أي بعد الأصبع و
الأصبع يذكر ويؤخذ ويعتبر المشهور ولو أشد بظهورها فالمعقولة لأنه إذا أشير
بالأصبع المشهور فالمعقولة ان يكون بطن الكفة في جانب الخاطب وإما اعتد بالأصبع

يكون بطن الكفة في جانب المعتد وبانت طالق بائن أو أنت طالق أشد الطلاق والخبث
أو أخيه أو طلاق الشيطان أو البقرة أو كاجل أو كائلي أو طلاق البيت أو تطليقة
شديدة أو طويلة أو عريضة بلا نية ثلاث واحدة باينة ومعه ثلاث قوله بلا نية ثلاث

بأنه لا يملك الرجعة
بأنه لا يملك الرجعة
بأنه لا يملك الرجعة
بأنه لا يملك الرجعة

بأنه لا يملك الرجعة
بأنه لا يملك الرجعة
بأنه لا يملك الرجعة
بأنه لا يملك الرجعة

يشمل ما لا يملك الرجعة أو نوي حرة واحدة يقع واحدة ويقع بعد وقوع الطلاق
لا به فلو كانت طالق لو كانت قبل ذكر العدد وبانت طالق واحدة قبل واحدة أو بعد
واحدة واحدة لأن الواحدة الأولى وصفت بالقبيلة فلو وصفت لم يبق للمائة على
وبانت طالق واحدة قبلها واحدة أو بعد واحدة أو مع واحدة أو معها واحدة ثلثان
أما في قبلها وبعد فلان الواحدة الأولى وهي التي توضع في الحال وصفت بالبعدية فاقترنت
وقوع واحدة مستندة عليها لكن لا تدفع له على الأصح في الزمان الماتية يقع في الحال فيكون
الواحدة الأولى والثانية متارنتين وأما مع ومعهما فظاهر وفي الموطأ ثلثان
في كلهما أي في الوجه كلها لقيام الحلية بعد وقوع الأولى وبانت طالق واحدة واحدة
أن دخلت الدار ثلثان لم تدخلت واحدة أن قد مر شرطه أي أن قال دخلت الدار
فأنت طالق واحدة واحدة فعند تقدير الشرط يقع واحدة وهذا في غير الموطأ فان
الواحدة الثانية تعلقت بالشرط بواسطة الأولى فإذا أوجد الشرط يقع هذا الترتيب
وهذا عند أبي حنيفة فاما عند باقي ثلثان وكيفية في أصول الفقه في مورد المعاني قد
يكفيه ما لم يوضع له واحتمل وغيره فلا تطلق إلا بنية أو دلالة الحال ومنها أعدي
واستبري دخلت وأنت واحدة ومعهما واحدة رجعية وبأبائها كانت بائن بنت
بنت حرام حبلك على غار بك الحبي بأهلك وهبتك لأهلك من حرك فارقتك
أمرك بيدك أنت حرة تفتني بخمري أستبري أغزى أغزى أي عبي فوي ابني الأزد
يقع واحدة باينة أن نواها أو الثنتين وثلاث أن نواها وفي أعدي ثلث مرات

بأنه لا يملك الرجعة
بأنه لا يملك الرجعة
بأنه لا يملك الرجعة
بأنه لا يملك الرجعة

بأنه لا يملك الرجعة
بأنه لا يملك الرجعة
بأنه لا يملك الرجعة
بأنه لا يملك الرجعة

نوي بالاول طلاقا وبغيره حقيقا خديق وان لم ينو بغيره مستطفاً بالطلاق
 المختص وكذا اخري واذا هي نوي بغيره حقيقا خديق وان لم ينو بغيره مستطفاً بالطلاق
 وكذا اخري واسمى رطل انما هو واحد من اقسامه اخري امرك بيدك من غير ان
 لا يجعل الرد والسب في الرضا يتوقف الكل على النية وفي الغضب الاولان وفي مذكره
 الطلاق الاول فقط المراد بحالة الرضا ان لا يكون غضب ولا مذكره طلاق في يتوقف
 الاقسام الثلاثة على النية وفي حال الغضب يتوقف الاولان اي يصلح ردًا وما يصلح
 على النية ان نوي الطلاق يقع به الطلاق وان لم ينو لا يقع اما القسم الاخر وهو ما يصلح
 ردًا ولا مستتب يقع به الطلاق وان لم ينو في حال مذكره الطلاق يتوقف الاول اي
 يصلح ردًا على النية اما الاخران وهما ما يصلح مستتبًا ولا يجعل الرد والسب فيقع به
 الطلاق وان لم ينو باب **التفويض** ومن قبلها طلق لنفسه او لغيره
 بيدك او اخري بنية الطلاق تطلقها في مجلس قلت به وان طلقه تطلقها مبتدأ
 ومن قبل جرحه ثم فسر المجلس بقوله ما لم تقرأ وتعل ما يقطع لا بعد فان المجلس ينبت لباحد
 الامرين بالقيام او بغيره لا يكون من جنس ما في جلوس المائة واكفاء المائدة وقعود
 الملكية ودعاء الأب للشوري وشهود شهودهم ودوق دابة هي كبتها لا تقطع فلكها
 كبتها وصيرد ابها كسرها حق لا يتبدل المجلس بحري الملك ويتبدل بسيرة ابية وفي اخري
 لا يصح نية الثلاث بل تبين ان ما قلت اخريت نفسي او اخريت نفسي ومطرد ذكر النفس
 مع اخري في اخري لو كانت اخريت تبين اي لم يذكر اخري النفس بل

يجوز ان لا ينفذ

قال الرضا في الاختيار يقع ان قالت اخريت ولو كرر اخريت ثلاثا فالت
 اخريت اختيار او اخريت الاولي او الوسطى او الاخيرة يقع ثلاث بلا نية وهو عند
 ابي حنيفة لا لأنه اجتمع في ملكها طلقات الثلاث بلا ترتيب كما لم يجمع في المكان فاذا بطل
 الاولى والاوسطى والاخيرة بقي مطلق الاختيار فصارت كالواقعة اخريت ولو
 قالت طلقت نفسي او اخريت نفسي بتطبيقه بانته بواحدة وذكر في الهداية انه يقع وحده
 بملك الرجعة وقيل هذا غلط من الكاتب والصواب انه لا يملك الرجعة وقيل فيه ردًا
 اخريتها انه يقع واحدة رجعية لأن لفظها صحيح والاخري انه بانه وهذا أصح ولو قال
 امرك بيدك في تطليقة او اخريت تطليقة فاخريت نفسها يقع رجعية ولو قال امرك
 بيدك ونوي الثلاث فالت اخريت نفسي بواحدة او بغير واحدة وتبين وان قال
 طلقت نفسي واحدة او اخريت نفسي بتطبيقه فواحدة بانه ولو قال امرك بيدك اليوم
 وبعد غد لا يدخل الليل فيه وبطل امر اليوم ان ردت وفي الامر بعد غد في امرك
 بيدك اليوم وغدا دخل الليل ولا يبقى الامر في غير ان ردت في يومها لأن الليل
 يصير باعنا فيصير الجوع توقيتا واحدا فاذا ردت في البعض بطل الجوع بطل الفصل
 الاول لأنه يصير توقيتين فاذا ردت احدهما بطل الآخر ولو قال طلق نفسي ولغيري
 او نوي واحدة فطلقت نفسها يقع رجعية وان طلقت ثلاثا دونها مع نية التثنية
 لأن قوله طلق معناه اطلق فلول الطلاق مصادره وهو لفظ فرد في الجملة الواحد
 الاعتباري وهو الثلاث ولا يدل على العدد ويصح بانته نفسي رجعية لأنها قالت

جميعا ولا التعلق بعد زوج آخر قوله ولا التعلق بالرفع عطف على لا يقع المقام
 بالثلاث تدبر ليس لها ابعاع الثلاث جمعا ولا التعلق وفي حيث شئت وان شئت
 يتفق بالجلوس في كيف شئت يقع رجعية وان لم تشاء فان شئت كالزوج باينة او
 ثلاثا وقع وان نوت ثلاثا والزوج واحد باينة او بالقلب رجعية وان لم يوثق
 فاشاءت هذا في الجمع ثم وحاصله ان الكيفية مفوضة اليها لا اصل الطلاق
 فيقع رجعية وان لم تشاء المرأة اما اذا اشاءت فان وافق ميثمة ميثمتها في الباي
 اوفي الثلاث وقع ما اشاء عليه وان حالها يقع رجعية لانه لا بد من اعتبار ميثمتها
 لان الزوج فرض اليها ولا بد ايضا من اعتبار ميثمة لان ميثمتها مفوضة من الزوج
 فاذا تعارضتا تساوقتا في الاصل اي الواحدة الرجعية وان لم يوجد ميثمة الزوج
 تعتبر ميثمة المرأة في الكيفية واما عندنا فكا ان الكيفية مفوضة اليها فاصل الطلاق
 مفوض اليها ايضا وقد كثر شئت او ما شئت طلقت ما شئت في مجلسها وان ردت
 ارددت في طلق تنسك من ثلاث ما شئت لها ان تطلق ما دونها لان ثلثا هذا عند اجمع
 لان من للتبعيض وعندها لها ان تطلق نفسها ثلاثا فتكون من اللبيان فلهذا
 الكل محتمل والبعض ميثمة فيجعل عليه **باب الخلف بالطلاق**
 صحته الملك او الاضافة اليه فلا تطلق اجنبية قالها ان كلمت فانبث كذا فكلمها فكلها
 وتطلق بعد الشرط ان قال لزوجتي ثم كلمها لوجود الملك وقت التعلق او قال لاجنبية
 ان تكلمت فانبث كذا فكلمها لوجود الاضافة الي الملك وعندك ان لا يقع والمراد

في الثلاث تدبر ليس لها ابعاع الثلاث جمعا ولا التعلق وفي حيث شئت وان شئت يتفق بالجلوس في كيف شئت يقع رجعية وان لم تشاء فان شئت كالزوج باينة او ثلاثا وقع وان نوت ثلاثا والزوج واحد باينة او بالقلب رجعية وان لم يوثق فاشاءت هذا في الجمع ثم وحاصله ان الكيفية مفوضة اليها لا اصل الطلاق فيقع رجعية وان لم تشاء المرأة اما اذا اشاءت فان وافق ميثمة ميثمتها في الباي اوفي الثلاث وقع ما اشاء عليه وان حالها يقع رجعية لانه لا بد من اعتبار ميثمتها لان الزوج فرض اليها ولا بد ايضا من اعتبار ميثمة لان ميثمتها مفوضة من الزوج فاذا تعارضتا تساوقتا في الاصل اي الواحدة الرجعية وان لم يوجد ميثمة الزوج تعتبر ميثمة المرأة في الكيفية واما عندنا فكا ان الكيفية مفوضة اليها فاصل الطلاق مفوض اليها ايضا وقد كثر شئت او ما شئت طلقت ما شئت في مجلسها وان ردت ارددت في طلق تنسك من ثلاث ما شئت لها ان تطلق ما دونها لان ثلثا هذا عند اجمع لان من للتبعيض وعندها لها ان تطلق نفسها ثلاثا فتكون من اللبيان فلهذا الكل محتمل والبعض ميثمة فيجعل عليه باب الخلف بالطلاق صحته الملك او الاضافة اليه فلا تطلق اجنبية قالها ان كلمت فانبث كذا فكلمها فكلها وتطلق بعد الشرط ان قال لزوجتي ثم كلمها لوجود الملك وقت التعلق او قال لاجنبية ان تكلمت فانبث كذا فكلمها لوجود الاضافة الي الملك وعندك ان لا يقع والمراد

بأنه لا يملك تعلق الطلاق بالملك والعاطف الشرط ان واذا
 اذا ما وكل نحو كل امرأ في الدار فاني طالق وكلما وقع ميثما وفيها تعلق الميثم
 اذا وجد الشرط من الا في كل ما فانه يخل بعد الثلاث المراد بالخلال الميثم بطلا
 الميثم بطلان التعلق فلا يقع ان تكلم بعد زوج آخر الا اذا دخلت على الزوج
 كوكما تزوجت فانبث كذا فانه كلما تزوجها بطلاق وان كان بعد زوج آخر وزوا
 الملك لا يملك الميثم ونظر بعد الشرط مطلقا وشرط للطلاق الملك فقله مطلقا
 اي سواء وجد الشرط في الملك او في غيره فان وجد في الملك بخل الى جزء اي بطل
 الميثم ويترتب عليه الجزاء وان وجد في غيره بخل لا الى جزء اي بطل الميثم ولا يترتب
 عليه الجزاء فان قال فان دخلت الدار فانبث طالق ثلاثا فاراد ان يدخل من غير ان
 يقع الثلاث فخلته ان يطلتها واحدة وتنقص العدة فدخل الدار حتى بطل الميثم ولا
 يقع ثم تزوجها فان دخلت الدار لا يقع حتى يطلان الميثم وان اخلتها وجود
 الشرط فالقول له الا مع مجتها وفي شرط لا يجعل الا منها صدقت في صحتها خاصة في ان
 حلفت فانبث طالق وفلان في ان كذب حجب عدا الله فانبث كذا وعبدك صر لو
 قالت حلفت واحبته طلقت في فقط وفي ان حلفت بحكم الجزاء بعد الدماء ثلاثة ايام
 من اوله اي ان قال ان حلفت فانبث كذا فبعد ما رأت الدماء ثلاثة ايام يحكم بالجزاء
 من اول الدماء لانه يتبين برؤية الدماء انما هي حلفت فيحكم بعد الثلاثة بوجوب
 الجزاء في اولها وفي ان حلفت حلفت لا يقع حتى تظهر فان الحفظة هي الكاملة وفي

في الثلاث تدبر ليس لها ابعاع الثلاث جمعا ولا التعلق وفي حيث شئت وان شئت يتفق بالجلوس في كيف شئت يقع رجعية وان لم تشاء فان شئت كالزوج باينة او ثلاثا وقع وان نوت ثلاثا والزوج واحد باينة او بالقلب رجعية وان لم يوثق فاشاءت هذا في الجمع ثم وحاصله ان الكيفية مفوضة اليها لا اصل الطلاق فيقع رجعية وان لم تشاء المرأة اما اذا اشاءت فان وافق ميثمة ميثمتها في الباي اوفي الثلاث وقع ما اشاء عليه وان حالها يقع رجعية لانه لا بد من اعتبار ميثمتها لان الزوج فرض اليها ولا بد ايضا من اعتبار ميثمة لان ميثمتها مفوضة من الزوج فاذا تعارضتا تساوقتا في الاصل اي الواحدة الرجعية وان لم يوجد ميثمة الزوج تعتبر ميثمة المرأة في الكيفية واما عندنا فكا ان الكيفية مفوضة اليها فاصل الطلاق مفوض اليها ايضا وقد كثر شئت او ما شئت طلقت ما شئت في مجلسها وان ردت ارددت في طلق تنسك من ثلاث ما شئت لها ان تطلق ما دونها لان ثلثا هذا عند اجمع لان من للتبعيض وعندها لها ان تطلق نفسها ثلاثا فتكون من اللبيان فلهذا الكل محتمل والبعض ميثمة فيجعل عليه باب الخلف بالطلاق صحته الملك او الاضافة اليه فلا تطلق اجنبية قالها ان كلمت فانبث كذا فكلمها فكلها وتطلق بعد الشرط ان قال لزوجتي ثم كلمها لوجود الملك وقت التعلق او قال لاجنبية ان تكلمت فانبث كذا فكلمها لوجود الاضافة الي الملك وعندك ان لا يقع والمراد

Handwritten marginal notes at the top of the right page, written diagonally.

ان ضمت يوما فانت طالق تطلق حين غيب من يوم صامت بخلاف ان ضمت فانه

يتع على صوم ساعة ولو على طرفة بولادة ذكر وطفلين بانثى فولدتها ولم يدر الاولاد

طلقت واحدة قضاء وثنتين نكاحا اي ديانة يقع فيما بينه وبين الله تعالى وانقضت

بوضع الحمل اي بالوضع الثاني وانما لا يقع به طلاق لان المدة تنقضي بالوضع الثالث

واولات الاحمال اجلهن ان يضمن حملن ثم الوضع شرط لوقوع الطلاق فهو مؤخر

عن الوضع فتستحق الوقع بالوضع فلا يقع بعد طلاق ولو على الطلاق بتسعين

وجد الثاني في الملك والا فلا نقول ان وجد الثاني في الملك ينفك اذا وجد في الملك او

وجد الثاني فقط في الملك وقول والا فلا ينفك اذا لم يوجد شيء منها في الملك او وجد

في الملك دون الثاني والتخفيف بطل التسليم فلو على الثلاث بشرط فخرج الثلاث

ثم عادت اليه بعد التحليل ثم وجد لا يقع شيء ومن على الثلاث بوطي زوجة فاق

اي شفته حتى يقع الحضانة وليت فلا غفر عليه الفقر مهر المثل وقيل هو مقدار

أجرة الوطى لو كان الزنا خلا لا وكذا لو على عتي أمية بوطيها ولم يصير مباحا في

الحي فلو تزوج ثم أوجج بمباقره وكان رجعة ولو طالق اثنان الله متصلا

أما نت قبل ان شاء الله لم يقع ولو مات هو وقع اي قال أنت طالق فاحذر فقلتكم بأشأنه

فانت قبل فامه وفي أنت طالق ثلاثا لا تسنين يقع واحدة وفي ألا واحدة ثنات

باب طلاق المريض الذي يصير ذرا بالطلاق ولا يقع

بترعه الا من الثلث من غالب حال الهلاك بمرض أو غير من أضناه مرض وغير

Handwritten marginal notes at the bottom of the right page, written diagonally.

عن إقامة مصالح خارج البيت وقد رفيه أي على إقامة مصالحه في البيت بمن بارز

رجلا أو قدم ليقتل في قصاص أو وجه مريض أي على النحر الذي مر فلو أبان رجلا

وهو كذلك ومات بذلك السبب أو غيره قرت خلافا للشافعي ثم وأما أن

الطلاق فيما إذا طلقها ثلاثا لأنه أن طلقها صرحا قرت أيضا وكذا أن طلقها

بالكناية بابت أمانعنا فلان امرأة العاقر توث وأمانعنا فلان الكناية بابت

رواجع وأن خالفها لا توث أيضا لأنها رخصت بالزوجة بنى الثلاث في محل

النزاع وطالبة رجعية طلقت ثلاثا أي طلقت من المريض رجعية فطلقها ثلاثا

قوت عندنا ومبانة قبلت ابن زوجها لأنه وقعت البينونة بأبائه لا

بتقبلها ابن الزوج ومن لاعنها في مرضه أي قدفا في مرضه فتلا عما وقعت الزوجة

بالمعان توث فان هذا يلحق بتعليق الطلاق بفعل لا بد للمرأة منه اذا لا بد لها

من الخصومة لدفع العار عن نفسها أو الى منها مريضا كذلك اي طلق في مرضه

أن لا يتقبلها اربعة أشهر فلم يتقبلها حتى مضت المدة ووقعت البينونة ثم مات

قوت ومن قام بها خارج البيت مشكيا أو محييا من هو محصور وفي صف

أو حبس قصاصا أو وجه صحيح أن طلقت أي طلاقا باينا وهو كذلك لا توث

وكذا المختلعة ومخيرة إختارت نفسها ومن طلقت ثلاثا بأمرها أولا بأمرها

ثم صح اي صح من مرضه لم مات لا توث ولو تصادق الزوجان على ثلاث

الصحة ومضى العقد اي تصادقا في مرضه على وقوع الثلاث في حال القوة ومضى العقد

Large handwritten marginal notes on the left side of the page, written diagonally.

ثم اقر لها بدين او اوصى بشئ فلها الأقل منه ومن الارث اي ان كان الموصي اده
 الموصى به أقل من الارث فلها ذلك وان كان الارث أقل فلها الارث **واعلم**
 ان حرف من في قوله فلها الأقل منه ومن الارث ليس صلة لأقل التفعيل اذ لو كان
 سبحانه يكون الواجب أقل من كل واحد منها وليس كذلك بل حرف من البيان وافعل التفسير
 استعمل باللام فمفعولان يقال اومن الارث لانه لما قال الأقل بين الأقل بأحداهما وصلة
 الأقل بمزدوق وهو من الآخر أي فلها أحدهما الذي هو أقل من الآخر فيكون الواو بمعنى
 او يكون الواو على معناها لكن لا يراد بها الجمع بل يراد الأقل الذي هو الارث فان
 والموصى به اخري فتكون الواو للجمع وهو ان الأقلية ما بينه لكونه محسباً من اثنين كقولك
 ثلاثاً بأمرها في مرضه ثم اقر اوصي فان لها الأقل من ذلك ومن الارث في قولهم
 ولو على الثلاث بشرط ووجده مرضه ان علقه بمجيء وقع او فعل اجنبى برث الا اذا
 ملق في صحة وان علق بفعل نفسه برث سواء كان التعليق في مرضه او لا والفعل به بكلام
 اجنبى او لا بد له منه كاكل الطعام وصلوة الظهر وكلام الأبوين وان علق بنفسها فان
 كانا اي التعليق والشرط في مرضه والفعل لها منه بد لا ترث وان لم يكن بد ترث وان
 كان اي التعليق في صحته لا ترث الا فيما لا بد لها منه عند ايج واجد يوسف بن خلافا
 محمد وزفر بنه فانها لا ترث عندها لانه لم يوجد من الزوج شئ بعد تعلق حقها به
 هذا عبارة الهداية ومعناها ان امرأة التي رثت ان وجدت من الزوج في مرض
 موته صنع في ابطال حقها بعد تعلق حقها به بسبب المرض ولم يوجد ذلك الصنع لانت

في قوله فلها الأقل منه ومن الارث
 اي ان كان الموصي اده الموصى به
 أقل من الارث فلها ذلك وان كان
 الارث أقل فلها الارث
 ان حرف من في قوله فلها الأقل
 منه ومن الارث ليس صلة لأقل
 التفعيل اذ لو كان سبحانه يكون
 الواجب أقل من كل واحد منها
 وليس كذلك بل حرف من البيان
 وافعل التفسير استعمل باللام
 فمفعولان يقال اومن الارث لانه
 لما قال الأقل بين الأقل بأحداهما
 وصلة الأقل بمزدوق وهو من
 الآخر أي فلها أحدهما الذي هو
 أقل من الآخر فيكون الواو
 بمعنى او يكون الواو على معناها
 لكن لا يراد بها الجمع بل يراد
 الأقل الذي هو الارث فان
 والموصى به اخري فتكون الواو
 للجمع وهو ان الأقلية ما بينه
 لكونه محسباً من اثنين كقولك
 ثلاثاً بأمرها في مرضه ثم اقر
 اوصي فان لها الأقل من ذلك
 ومن الارث في قولهم ولو على
 الثلاث بشرط ووجده مرضه ان
 علقه بمجيء وقع او فعل اجنبى
 برث الا اذا ملق في صحة وان
 علق بفعل نفسه برث سواء كان
 التعليق في مرضه او لا والفعل
 به بكلام اجنبى او لا بد له منه
 كاكل الطعام وصلوة الظهر
 وكلام الأبوين وان علق
 بنفسها فان كانا اي التعليق
 والشرط في مرضه والفعل لها
 منه بد لا ترث وان لم يكن بد
 ترث وان كان اي التعليق في
 صحته لا ترث الا فيما لا بد لها
 منه عند ايج واجد يوسف بن
 خلافا محمد وزفر بنه فانها
 لا ترث عندها لانه لم يوجد من
 الزوج شئ بعد تعلق حقها به
 هذا عبارة الهداية ومعناها
 ان امرأة التي رثت ان وجدت من
 الزوج في مرض موته صنع في
 ابطال حقها بعد تعلق حقها به
 بسبب المرض ولم يوجد ذلك
 الصنع لانت

اذا كان الموصي اده الموصى به
 أقل من الارث فلها ذلك وان كان
 الارث أقل فلها الارث
 ان حرف من في قوله فلها الأقل
 منه ومن الارث ليس صلة لأقل
 التفعيل اذ لو كان سبحانه يكون
 الواجب أقل من كل واحد منها
 وليس كذلك بل حرف من البيان
 وافعل التفسير استعمل باللام
 فمفعولان يقال اومن الارث لانه
 لما قال الأقل بين الأقل بأحداهما
 وصلة الأقل بمزدوق وهو من
 الآخر أي فلها أحدهما الذي هو
 أقل من الآخر فيكون الواو
 بمعنى او يكون الواو على معناها
 لكن لا يراد بها الجمع بل يراد
 الأقل الذي هو الارث فان
 والموصى به اخري فتكون الواو
 للجمع وهو ان الأقلية ما بينه
 لكونه محسباً من اثنين كقولك
 ثلاثاً بأمرها في مرضه ثم اقر
 اوصي فان لها الأقل من ذلك
 ومن الارث في قولهم ولو على
 الثلاث بشرط ووجده مرضه ان
 علقه بمجيء وقع او فعل اجنبى
 برث الا اذا ملق في صحة وان
 علق بفعل نفسه برث سواء كان
 التعليق في مرضه او لا والفعل
 به بكلام اجنبى او لا بد له منه
 كاكل الطعام وصلوة الظهر
 وكلام الأبوين وان علق
 بنفسها فان كانا اي التعليق
 والشرط في مرضه والفعل لها
 منه بد لا ترث وان لم يكن بد
 ترث وان كان اي التعليق في
 صحته لا ترث الا فيما لا بد لها
 منه عند ايج واجد يوسف بن
 خلافا محمد وزفر بنه فانها
 لا ترث عندها لانه لم يوجد من
 الزوج شئ بعد تعلق حقها به
 هذا عبارة الهداية ومعناها
 ان امرأة التي رثت ان وجدت من
 الزوج في مرض موته صنع في
 ابطال حقها بعد تعلق حقها به
 بسبب المرض ولم يوجد ذلك
 الصنع لانت

التعليق كان في صحته بل المرأة ابطلت حقها بانيتها بذلك الفعل في ايها ان الفعل لا بد
 لها منه فهو مضطر الى الايقان به فصارت فعلها مضافاً الى الزوج كاذلاً كراه وفي
 الرجمي ترث في الأحوال الجمع وحقن ارثها بموتها في مرضها اما ان انقضت بعد ثبوتها مات
 لا ترث إجماعاً وعبارة الخنصر هكذا وان علق ببشرط ووجده مرضه ترث ان
 علق بفعله او بفعلها ولا بد لها منه او بفعلها وقد علق بالمرض فالها **فصل** في التعليق
 ان كان بفعله ترث مطلقاً وان كان بفعلها ولا بد لها منه فذلك الا اذا كان
 التعليق في العدة فنية خلاف محرمه وزفر بنه وان كان لها بد بترث وان علق
 بفعلها فان كان التعليق في المرض ترث والا **باب الرجعة**
 هي في العدة لا بد لها من طلق دون ثلث اي في الحرة اما في الأمة فلا رجعة الا
 في الواحدة وان ايت بتواجدتك وبوطها ومساها بشهوة ونظر الى فرجها بشهوة
 هذا عندنا واما عند الشافعي لم فلا يقع الا بالقول وتدابيرها وعلى الرجعة
 واعلامها اي اعلام الزوج اياها بالرجعة وان لا يرضع عليها حتى يرضعها ان لم
 يقصد رجعتها ولو ادرى بعد العدة الرجعة فيها وصدقته فهو رجعة وان كذبته فلا ولا
 يمين عليها عند ايج ثم فان الرجعة من الامتياز التي لا يمين فيها عن ايج ثم وان
 قال باجتماعه فالت معتق عدتي فلا رجعة اي ان كانت العدة مدع تحمل انقضاء العدة
 فالمرأة تصدق في اخبارها بانقضاء العدة وهذا عند ايج ثم واما عند هانف الرجعة
 لانها لم تجز قبل الرجعة بانقضاء العدة فالظاهر فيها كما في زوجة أمه اخبر به

في قوله فلها الأقل منه
 اي ان كان الموصي اده الموصى به
 أقل من الارث فلها ذلك وان كان
 الارث أقل فلها الارث
 ان حرف من في قوله فلها الأقل
 منه ومن الارث ليس صلة لأقل
 التفعيل اذ لو كان سبحانه يكون
 الواجب أقل من كل واحد منها
 وليس كذلك بل حرف من البيان
 وافعل التفسير استعمل باللام
 فمفعولان يقال اومن الارث لانه
 لما قال الأقل بين الأقل بأحداهما
 وصلة الأقل بمزدوق وهو من
 الآخر أي فلها أحدهما الذي هو
 أقل من الآخر فيكون الواو
 بمعنى او يكون الواو على معناها
 لكن لا يراد بها الجمع بل يراد
 الأقل الذي هو الارث فان
 والموصى به اخري فتكون الواو
 للجمع وهو ان الأقلية ما بينه
 لكونه محسباً من اثنين كقولك
 ثلاثاً بأمرها في مرضه ثم اقر
 اوصي فان لها الأقل من ذلك
 ومن الارث في قولهم ولو على
 الثلاث بشرط ووجده مرضه ان
 علقه بمجيء وقع او فعل اجنبى
 برث الا اذا ملق في صحة وان
 علق بفعل نفسه برث سواء كان
 التعليق في مرضه او لا والفعل
 به بكلام اجنبى او لا بد له منه
 كاكل الطعام وصلوة الظهر
 وكلام الأبوين وان علق
 بنفسها فان كانا اي التعليق
 والشرط في مرضه والفعل لها
 منه بد لا ترث وان لم يكن بد
 ترث وان كان اي التعليق في
 صحته لا ترث الا فيما لا بد لها
 منه عند ايج واجد يوسف بن
 خلافا محمد وزفر بنه فانها
 لا ترث عندها لانه لم يوجد من
 الزوج شئ بعد تعلق حقها به
 هذا عبارة الهداية ومعناها
 ان امرأة التي رثت ان وجدت من
 الزوج في مرض موته صنع في
 ابطال حقها بعد تعلق حقها به
 بسبب المرض ولم يوجد ذلك
 الصنع لانت

بالرجعة فيها لسيدها وكذبته فأن التول لها عند ذلك لا وانما عداها فالتول فالحل

المولي او قال لا رجعة في ذلك مضاف على كذا أي الزوج واليد في العدة وانه انقطع

دراة من العدة لم يبرأ من العدة ولا قبل منها لا حتى يغسل ويصوم فربما يمتنع فتمنع ولو

لم يمتنع غسل فغير راجع وفيما ذكره لا حتى يغسل لا حتى يغسل لا حتى يغسل لا حتى يغسل

لانه لا اعتبار لما دون العدة فكأنها اغتسلت ومضت فبذلك ولو طلق جملها او

من ولدت منكرا وطها فله الرجعة أي طلق امرأته وهي حامل فأكروها فله الرجعة

أو كذا في قوله فله الرجعة تساهل لأن وجود الحمل وقت الطلاق إنما يعرف إذا ولدت

لأقل من ستة أشهر من وقت الطلاق وإذا ولدت أنقضت العدة فلا يملك الرجعة فكون

المراء الرجعة قبل وضع الحمل فيكون المراء أنه أن راجع قبل وضع الحمل فولدت لأقل من ستة

أشهر يحكم بعودة الرجعة السابقة ولا يبرأ أنه يحل له الرجعة قبل وضع الحمل لأنه لما أكره

والشرع لا يحكم بوجود الحمل وقت الطلاق بل إنما يحكم إذا ولدت لأقل من ستة أشهر وقت

الطلاق فلم يوجد تكذيب الشرع قبل وضع الحمل فالمواجب أن يقال ومن طلق حاملاً منكراً

وطها فراجها فجاءت بمولود لأقل من ستة أشهر صحى الرجعة وأما مسألة الولادة فمعلوم

أنه طلق امرأته التي ولدت قبل الطلاق منكراً وطها فله الرجعة وأما بقاء الرجعة في

مستلحق الحمل والولادة مع أنكاره الوطى لأن الشرع كذب في أنكاره الوطى لأن

الولد للنكاح وأن طهاها فأنكر فلا أي لا يصح رجعتها لأنه أنكر الوطى ولم يوجد

تكذيب الشرع أنكاره فيكون أنكاره حجة عليه وأما تكذيب المهر بالخلو لأنها سلمت إليه

المعقود عليه لا لأنه قبضت المعقود عليه بأن وطها فأن طلقها فراجها فجاءت

بمولود لأقل من سنتين صحى هذه المسئلة متعلقة بمسئلة الخلو موقوفاً على أنه خلا

بأمراته وأنكر وطها فأن طلقها فراجها فأنها إذا ولدت لأقل من سنتين

من وقت الطلاق يثبت نسب هذا المولود أي لم تفرق بانقضاء العدة والولد في

الباطن فثبت النسب فلا يبعد من أن يحمل الزوج وطها قبل الطلاق لاجتماع الأدلة

قبل الطلاق فثبت الحمل فثبت الطلاق فيكون الوطى بعد الطلاق غير نافذ

فصل المبرأة فإذا انفصل فالحل قبل الطلاق بغير الرجعة ولو قال إذا ولدت

فالحل فولدت ثم أخرج بيطين هو رجعة المراء بيطين أن يكون بين الولادة الأولى

والثانية ستة أشهر فما إذا طلق قبل أن يكون بيطن واحد وأما يثبت الرجعة لأنها

طلفت بالولادة الأولى فله الولادة الثانية ولدت على أنه راجعها بعد الولادة الأولى

ليكون الوطى حلالاً أما إذا كانت الولادة نازح بيطن واحد لا يثبت الرجعة لأن

علوفاً للولادة الثانية كان قبل الولادة الأولى وفي كل ولدت فولدت ثلاثة بيطن

بغير تلازم والولادة الثانية في رجعة كالتلخيص وعليها الوجه بالحيث أي عرق الطلاق

الثالث بالولادة الثالثة ومطلقة الرجعة فثبت الرجعة في رجعتها ولا

تساقطها في شهدها على رجعتها وله فوطها هذا عندنا وهذا كشافه في لا يحل الوطى

الرجعي حتى يراجع بالتول وعندنا الوطى بغير رجعة ويكاف مبانة بلا ثلاث فعدنا

وبعد ما ولا يحل مرة بعد ثلاث ولا أمة بعد سنتين حتى يطأها فبذلك يكاف صحيح

وإذا طلق المرأة الحرة فأن طلقها فراجها فأنها إذا ولدت لأقل من سنتين من وقت الطلاق يثبت نسب هذا المولود أي لم تفرق بانقضاء العدة والولد في الباطن فثبت النسب فلا يبعد من أن يحمل الزوج وطها قبل الطلاق لاجتماع الأدلة قبل الطلاق فثبت الحمل فثبت الطلاق فيكون الوطى بعد الطلاق غير نافذ

فصل المبرأة فإذا انفصل فالحل قبل الطلاق بغير الرجعة ولو قال إذا ولدت فولدت ثم أخرج بيطين هو رجعة المراء بيطين أن يكون بين الولادة الأولى والثانية ستة أشهر فما إذا طلق قبل أن يكون بيطن واحد وأما يثبت الرجعة لأنها طلفت بالولادة الأولى فله الولادة الثانية ولدت على أنه راجعها بعد الولادة الأولى ليكون الوطى حلالاً أما إذا كانت الولادة نازح بيطن واحد لا يثبت الرجعة لأن علوفاً للولادة الثانية كان قبل الولادة الأولى وفي كل ولدت فولدت ثلاثة بيطن بغير تلازم والولادة الثانية في رجعة كالتلخيص وعليها الوجه بالحيث أي عرق الطلاق الثالث بالولادة الثالثة ومطلقة الرجعة فثبت الرجعة في رجعتها ولا تساقطها في شهدها على رجعتها وله فوطها هذا عندنا وهذا كشافه في لا يحل الوطى الرجعي حتى يراجع بالتول وعندنا الوطى بغير رجعة ويكاف مبانة بلا ثلاث فعدنا وبعد ما ولا يحل مرة بعد ثلاث ولا أمة بعد سنتين حتى يطأها فبذلك يكاف صحيح

مئة طلاق أو مئة هذا عند الجمهور وعند سعيد بن المسيب لا يشترط في الزوج الثاني
 بل يكفي مجرد النكاح استدلالاً بقوله تعالى تنكح زوجاً غيره ولما حديث العيلة
 وهو حديث يحوذ الزيادة به على الكتاب فيكون القليل بدون الوطى لما للحديث
 المشهور من لو فسخ النكاح به لا ينفذ والمراجع يحمل الاستدلال المراجع عليه ما روي في
 وكما مع مثله ولا بد من أن تقول الله وشهدوا بك النكاح بشرط القليل والحل الأول
 والزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث في طلاقها وعادته إليه بعد انعقاد
 بثلاث خلافاً لمحمد والمعاينة بثلاث لو قال طلق في مئة محمله وغلب على ذلك
 جدتها حلت الأول قبل أقل تلك المدة تسعة وثلاثون يوماً لأنه لا بد من ثلث حيض
 فلهذا ما قل من الحيض ثلثة أيام وأقل المدة خمسة أشهر عن يومها **باب الأيلاء**
 هو طلق يقع وطى الزوجة مدته أي مئة الأيلاء فلا إيلاء لو حلف على أقل منها
 وفي الخبر أربعة أشهر وللأمة شهران فلو قال والله لا أقربك إلا بعد أربعة أشهر
 الأول مؤبد والثاني مؤقت بأربعة أشهر وإن قربك فعلياً أو صومراً أو صدقة
 أو فاني طالق أو عبد حر فهدأ لي أن قربها في المرة حنث وتجب الكفارة في الطلاق باليه
 وفي غير الجزاء ويسقط الأيلاء والأبانت بواحدة أي أن لم يقربها بابت بطلان
 ويسقط الحلف المؤقت لا المؤبد من لو كان مؤقداً بأربعة أشهر ولم يقربها بابت بواحدة
 ويسقط الحلف من لو تكلم ولم يقربها بعد ذلك لا تبين إلا في الحلف المؤبد أن تكلم ولم يقربها
 أربعة أشهر تبين ثانياً أن تكلم ولم يقربها أربعة أشهر تبين ثالثاً هذا مع قول

في قوله لا أقربك إلا بعد أربعة أشهر
 إذا كان المؤبد أو المؤقت
 وإذا كان المؤقت فلهذا ما قل من الحيض ثلثة أيام

في قوله لا أقربك إلا بعد أربعة أشهر
 إذا كان المؤبد أو المؤقت

فتبين بأخرين أن مئتين مئة أخرى بعد نكاح ما بين بلا في مئة أخرى كذلك لو قال
 فتقوله بلا في مئة أخرى بلا في مئة أخرى وبقي الحلف بعد ثلاث لا الأيلاء فلو قربها أكثر ولا تبين
 بالأيلاء أي في الحلف المؤبد أو وقع ثلاث تطليقات من غير قربان في الحلف لأنه
 لم يقربها فله تغل البين لكن لم يبق الأيلاء فلو تكلم بعد الزوج الثاني وقربها بابت
 لبعاء البين ولو لم يقربها لا تبين بالأيلاء لأنه لم يبق الأيلاء وقوله وبقي الحلف بعد
 فيه تفصيل أن كان الحلف بغير طلاقها بغير الحلق وأن كان بطلاقها لا يبيح لأن التخيير
 يبطل التعليق وقوله والله لا أقربك شهرين وشهرين بعد عشرين الشهرين الأيلاء بحال
 قوله بعد يوم والله لا أقربك شهرين بعد الشهرين الأولين أي لو قال والله لا أقربك
 ومكث يوماً ثم قال والله لا أقربك شهرين بعد الشهرين الأولين لم يكن مؤبداً لأن في
 اليوم الأول كان حلفه على شهرين وفي اليوم الثاني حلفه على أربعة أشهر الأيلاء
 والله لا أقربك سنة إلا يوماً وقوله بالبصر والله لا أدخل الكوفة وامرأته بها
 ولا أيلاء من مبانة وأجنبية تكلم بعد ذلك فأما مطلقه الزوجي فكان زوجة ولو غبض
 عن الخي بالوطى لم يرض بأحدها أو صنفها أو رفقها أو طهرها أربعة أشهر منها فغلب
 قوله فثبت إليها فلا تطلق بعد لو مضت مئة وهو عاجز فإن صح قبل مئة فغلب
 بوطئه وأنت على حرام أن توي به الطلاق فائتة وأن توي الطلاق أو الثلاث
 أو الكذب فأنوي وأن توي التحريم أو لم يوسئها فأيلاء وقيل هو لو قال علي
 وهو حرة بدست راسك كبر فأنوي حرام طلاق بلا نية للحرف وبه يفتي

في قوله لا أقربك إلا بعد أربعة أشهر
 إذا كان المؤبد أو المؤقت

في قوله لا أقربك إلا بعد أربعة أشهر

باب الخلع لا يمان به عند الحاجة بما يقع منه من الطلاق بيمين
 فلو كان مبدله وكبره أخذ أن تشره وأخذ الفصل أن تشره أي أخذ الفصل على دفعها
 من المهر ولو طلقها بالطلاق وعلى الباقين ما بين أن قبلت ولو طلقها بالطلاق ولو طلقها
 بيمين أو غيره لم يبرأ من شيء ووقع ما بين في الخلع ورجعي في الطلاق وأن قال الخلع
 على ما يري أو على ما يري من قال أقمنه وأجر ففعل ولا شيء في يدها لم يبرأ من شيء في
 الأولى وثمة ما قبضت في الثانية وثلاثة في الثالثة وأن اختلفت على عبد
 أبي على برأها من ضمانه تسلياً أو قد روت وفيه أن عجزت في ذلك طلقته ثلثاً
 بالثمن أو على الثمن وهو فطلقتها واحدة يقع في الأولى بالثمن بثلث الأولى في الثانية
 رجعية بلا شيء عند أبي حنيفة أما عند ما فتع ما بين بثلث الأولى فأنها أختار ما طلقته
 ثلاثاً بالثمن جعل الأولى عوضاً للثلاث فأداه لطلقتها واحدة بحيث تملك الأولى لأن أجزاء
 العوض منقسم على أجزاء العوض أما إذا قالت طلقته ثلاثاً على الثمن فكله على المشرط
 الطلاق يقع تعليقه بالشرط فأبوح ثم يحلها عليه وأجزاء الشرط لا تنقسم على أجزاء
 المشرط وأبو يوسف ومحمد ينفقه حوله على العوض بيمين الباء كما في بيت عبد الله بن أبي
 العباس فاجزأب أن البيع لا يقع تعليقه بالشرط فيحل على العوض ضرره ولا ضرره
 في الطلاق لصحة تعليقه بالشرط وأن قال طلق نفسه ثلاثاً بالثمن وعلى الثمن فطلقت
 واحدة لم يقع شيء لأن الزوج لم يرض بالبيونة إلا ليس له إلا أن كلها ولم يسم
 بخلاف قولها طلقته ثلاثاً بالثمن لأنهما لما رضيت بالبيونة بالثمن فهي رضى بالبيونة

بيمينه والله أعلم بالصواب وعليك الله أو أدب من قبله أو لا طلق
 وعقبت بلا شيء هذا عند أبي حنيفة وعندنا أن قبلت المرأة طلقته بالثمن وأن قبلت
 الأمة عقت بالثمن وأن لم قبلت لا يقع شيء فأنها جعلت الواو في قوله وعليك الخائب
 والماله بمنزلة الشرط وأبوح ثم جعل الواو للعطف وتناسب الجملتين فيكونها السنين
 يدل على العطف فيكون اختياراً بأن عليها إلا أن يقع بلا شيء والخلع معاوضة في
 حقها يقع رجوعها أي إذا كان الإيجاب منها قبل قبول الزوج يقع رجوعها بشرط
 الخيار لها هذا عند أبي حنيفة وأما عندنا فلا يقع شرط الخيار لأحد فالطلاق واقع
 والبدل واجب ويقتصر على المجلس أي إذا كان الإيجاب من قبلها لا بد من قبول الزوج
 في المجلس وتعين في حقه حتى انعكس الأحكام أي إذا كان الإيجاب من جهة لا يقع رجوع
 قبل قبول المرأة ولا يقع شرط الخيار ولا يقتصر على المجلس أي يقع أن قبلت المرأة بعد
 المجلس وإنما كان الخلع كذلك لأن فيه معنى المعاوضة فإن المرأة قبلت لا تسلم لها
 نفسها وفيه معنى العين فإن العين غير الله ذكر الشرط والجواز والخلع تعليق الطلاق
 بقبول المرأة وهذا من طرف الزوج فيحل من جانبه ومن جانب المرأة معاوضة
 وطرف العبد في العاق كطرفها في الطلاق فيكون من طرف العبد معاوضة ومن جانب
 يميناً وهو تعليق العتق بشرط قبول العبد فيرتب أحكام المعاوضة في جانب العبد لا في
 المولى ولو قال طلقك أس على الثمن فلم يقبل ومالت قبلت فالقول ولو قال الباع
 كذلك فالقول المختار أي إذا قال الباع بعت هذا العبد منك بالثمن فلم يقبل وقال

قبلت فالقول المشتري وجه الفرق ان قول البائع بعت اقرار بقبول المشتري
لان البيع لا يصح الا بالاجاب والقبول فقله فلم يقبل يكون رجوعا من
اقرار بخلاف الخلع فانه يمين في حقه فبهم انفسا كنه البذل فلا يكون اقرارا
بقبول المرأة فيكون النكاح لانه منكر للخلع والمراة مدعية ويسقط الخلع والمراة
مطل حتى لعل واحد منهما على الآخر مما يتعلق بالنكاح فلا يسقط ما لا يتعلق بالنكاح
كمن ما اشترت من الزوج وسقط ما يتعلق بالنكاح كالمهر والنفقة الماضية
أما نفقة العدة فلا تسقط الا بالذكر كذا في الذميرة والمهر يسقط من غير كراهة وان خلع
صبته بما لها لم يجز عليها شيء ونفي مهرها وتطلق في الاصح فان خلعها على انفسها
صح وعليه المأل وان شرط المأل عليها تطلق بلا شيء ان قبلت **باب**
الظهار هو تشبيه زوجة او ما عتبه به عنها او جزء شائع منها بغير محرم
اليه من اعضاء محارمه نسبيا او رضاعا كاتن علي كظهر أبي أو راسل أو
ونحو كظهر أبي أو بطنها أو كنفها أو كنفها أو كظهر أخى أو عمتي ويصير به مظاهرا
ويحرم وطئها ودواعيه حتى يكفر فان وطئ قبله أي قبل التكنيز استغفر وكنت للظهار
فقط أي يجزى الظهار ولا يجزى آخر للوطئ الحرام ولا يعود حتى يكفر أي لا
يطأها ثانية حتى يكفر والعود الموجب للكنية هو عزمه على وطئها وليس هذا الا
ظهارا أي اذا ذكر ليس الاظهارا سواء نوي ولم ينو شيئا ولا يكون طلاقا أو إيلاء
وفي أنت علي مثل أبي وكأني أن نوي الكرامة أو الظهار صححت أي قبلت وأن نوي

الطلاق لا يات وأن لم ينو شيئا لفا وبانت علي حرام كأني صح ما نوي من طلاق
أو ظهار وبانت علي حرام كظهر أبي ظهار لا غير أن نوي طلاقا أو إيلاء أو محرم
الظهار بزوجته فلم يقع من أمته ولا من كنفها بلا أمرها ثم ظاهرها ثم
أجازت وبانت علي كظهر أبي لفساده بجعل كراهة وهي عتق رقية وجاز فيها
المسلم والكافر وفيه خلاف الشافعي رحمه وخفيته في أصول الفقه في حمل
المطلق على المفيد والذكر والأنثى والصغير والكبير والأمة أي من يكون في ذمة
وقرأتها من لا يسمع أصلا ينبغي أن لا يجوز لأنه فائت جنس المنفعة والأغور
منقطع أحدي يديه وأحدي رجله من خلا في مكاتب لم ينو شيئا وشركي
قريبه بنيت كراهة وإعناق نصف عبده ثم باقية لا فائت جنس المنفعة كالأمة
ومجنون لا يقتل اعتراذ عن مجنون وقين والمقطوع يده أو أهما ماء أو جلاء
أو يد ورجل من جانبي ولا مدبر ومكاتب أدي بعض بدله وإعناق نصف عبده
مشرك ثم باقية بعد ضمانه لأنه انتقص نصف صاحبه في ملكه ثم يقول المالك
المعتق بالضمان وعند ما يجوز إذا كان المعتق مؤسرا لأنه يملك نصيب صاحبه
بالضمان فكانت اعتق كله عن الكفارة بخلاف إذا كان مسرلا فان عندها الواجب
في نصيب الشريك فيكون إعناق بعوض ونصف عبده عن كنفه ثم باقية بعد طوع
من ظهر منها لأن الإعناق مجزئ يكون قبل السبب وعند ما يجوز لأن إعناق البعض
إعناق الكل عندها وأن عجز عن المعتق صام ثم عجز ولا ليس فيها مهر ومضان فلا

خمس هي موته وان افطر بعد ذلك او غيره او فطرها في الشهرين لبلأ عذرا او يوما سدا
 الصوم لا الاطعام ان وطها في جلالة وعذرا يونس لم لا يستأنف الصوم لانه
 يجب ان يكون متبعا مقدما على المسبب في الشايع حاصل هو ان التذمر على المسبب غير حاصل
 لكنه ان استأنف يكون الكل مؤخر اوله فاستأنف فغضبه فمذموم على المسبب فلو اوفى
 ولا حرج له فمذموم انه يجب ان يكون متبعا على المسبب في الشايع فالتذمر على المسبب
 قد فات لكن خلوه عن المسبب مكن فيه بغير عذرا وان فطر في الصوم اطعم هو اوله
 مستحب مسكنا كلاً قدر الفطر او قيمته هذا عندنا وعند الشافعي لم لا يجوز دفع القيمة
 وان عذرا عفا هو وامسح به في كل منها وان قل ما اطعموا واعطى من يروى
 ثم اوصى في احدى شهرين جاز وفي يوم واحد قدر الشهرين ولا يجوز الا في هذا اليوم
 هذا مذموم واما عند الشافعي لم فلا بد من القليل كما في الكسوة وجمعه قولنا
 ما ذكرنا في اصول الفقه في جلالة النقص ان الاطعام جعل الفطر طعما وهو الايام
 الاخر وان اطعم مستحبين مسكنا كلاً صافا عن طهارة لم يقع ومن افطرا فطها
 مع هذا عندنا جرح وادب يوجب منه وعذرا يوجب تركه عن الطهارة ما يتوالت النية
 فعل عند اختلاف المجتسبين كالا فطرا والليلها لا عند اتحادها فاذا غلبت النية والصانع
 يصلح كرامة واحدة لان نص الصانع ادى في المعاد بين المودعي وهو الصانع كقار
 فاحق جعلها لليلة ادين فلا يقع كصوم اربعة ايام او اطعام مائة وعشرين مسكنا
 او عفا عن عشرين عن طهارة وان لم يجز واحد لان الجنس في الطهارة يوجب

لا الاذن يومه الى
 شفعنا وادفعه يوم
 قدر الشهرين لا يجوز

يشترط

فلا يجب القبول وفي احوال عفا عنها او صوم شهرين له ان يقين لا يثبت وان
 اعق عن قتل فطها لم يجز عن واحد وعقد فدية لا يجزيه عن احوال في الفصلين
 وعند الشافعي لم يجز عن احوال في الفصلين وكفر عذرا بالصوم فطرا لا يثبت
 من قدق بالزنا زوجته العفيفة ايجز من الزنا غير متهم به من يكون معها
 ولد ولا يكون له اب معروف وانما انقصر على كون الزوجة عفيفة ولم يقل والمرأة
 ممن يجزها فها كما قال في الهداية ولا فرق ان العفة اعلم من كونها من محرمات
 لان اشراط كونها من اهل الشهادة يدل على الحرية والتكليف والاسلام فلا احوال
 الي قوله وجي من يجزها فها بل يكفي ذكر العفة وكل صلح شاهدا ونفي ولدها والابنت
 به اي يوجب القذف لانه فان ابي حنيس حتى يلاع او يكذب نفسه فيقول اني
 لا اعتنت ولا اخبست حتى تلاع او تصدقه فينبى نسب ولدها عنه لكن لا يجزها كذا
 بهذا التصديق فان كان هو عبدا او كافرا او محدودا في قذف حد لانه ليس له القضا
 لعدم اهلية الشهادة وان صلح هو شاهدا وجي امه او كافرا او محدودا في قذف
 صبيته او مجنونه او زانية فلا حد عليه ولا لعان لانها ان انصفت بالزنا لا تكون
 عفيفة وان انصفت بغيره فما ذكر لا تكون اهلا للشهادة فلا حد على الزوج لعدم
 ولا لعان لعدم عقها او اهليتها للشهادة وصورتها ان يقول هو اول اربع مرات
 اشهد بالله اني صادق فيما رويتها به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان كاذبا

بالمالعة لان الكثرة عبادة ففعل لا يثبت فله
 باب اللعان
 من قدق بالزنا زوجته العفيفة ايجز من الزنا غير متهم به من يكون معها
 ولد ولا يكون له اب معروف وانما انقصر على كون الزوجة عفيفة ولم يقل والمرأة
 ممن يجزها فها كما قال في الهداية ولا فرق ان العفة اعلم من كونها من محرمات
 لان اشراط كونها من اهل الشهادة يدل على الحرية والتكليف والاسلام فلا احوال
 الي قوله وجي من يجزها فها بل يكفي ذكر العفة وكل صلح شاهدا ونفي ولدها والابنت
 به اي يوجب القذف لانه فان ابي حنيس حتى يلاع او يكذب نفسه فيقول اني
 لا اعتنت ولا اخبست حتى تلاع او تصدقه فينبى نسب ولدها عنه لكن لا يجزها كذا
 بهذا التصديق فان كان هو عبدا او كافرا او محدودا في قذف حد لانه ليس له القضا
 لعدم اهلية الشهادة وان صلح هو شاهدا وجي امه او كافرا او محدودا في قذف
 صبيته او مجنونه او زانية فلا حد عليه ولا لعان لانها ان انصفت بالزنا لا تكون
 عفيفة وان انصفت بغيره فما ذكر لا تكون اهلا للشهادة فلا حد على الزوج لعدم
 ولا لعان لعدم عقها او اهليتها للشهادة وصورتها ان يقول هو اول اربع مرات
 اشهد بالله اني صادق فيما رويتها به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان كاذبا

العدة

لا لأنه يمكن للزوج دفع الضرر عن نفسه بالطلاق بأبسطه
هي لغة كحيف للطلاق والنسخ كالتفخيخ بالبلوغ وملك أحد الزوجين الآخر ونفسها
أين الزوج بشهوة وأرثداد أحدهما وعدم الكفاءة ثلث حيفين كوايل إذا بوله كوايل
أنه إذا طلقها في الحيف لا يحسب هذا الحيف من العدة كما في طلاق ما تولاها أو اعتقها
وموطوءة بشبهة كما إذا زفت إليه فبرأه وهو لا يعرفها فوطئها أو نكحها فأسرها كالتكاح
المؤقت فالوفاة والفرقة يتعلق بالوطء بالشبهة والتكاح التام فالعدة فيها
ثلث حيفين سواء مات الزوج أو دفع بينهما فرقة ولكن لم تحف عطف على قوله حرة
تحف لنفسه وكبر أو بلغت بالسن ولم تحف ثلاثة أشهر أي العدة طلق لا تحف للنفس
وتحرة للطلاق والنسخ ثلاثة أشهر وللوفاء أربعة أشهر غير وفاء له للوفاء
على قوله للطلاق والنسخ معناه العدة للحرة أربعة أشهر وعشرة لأمه تحف حيفها
ولن لم تحف أو مات عنها زوجها نصفا للحرة أي العدة لأمه تحف للطلاق والنسخ
حيفان ولأمه لم تحف للطلاق والنسخ نصف للحرة أي شهر ونصف شهراً ما للوفاء
فنصف للحرة وهو شهران وخمسة أيام وللحامل الحرة أو الأمة فانه لا فرق في الحكم
بين أن تكون حرة أو أمة وإن مات عنها صبي وضع حملها أي وإن كان زوجها
الميت صبياً فعدتها بوضع الحمل وعند أبي يوسف والشافعي دمه عدتها من الوفاة لأن
العدة بوضع الحمل إنما تجب لصيانة المآء وذلك في نابت النسيء هنا لا يثبت النسيء
الصبي ولا يجرى حرمه ونحوه أن قوله ثلث وأولات الأحكام لهن نزل بعد قوله في

الباقي من العدة

هذا هو الصحيح في العدة
فإن طلقها في الحيف لا يحسب
هذا الحيف من العدة كما في طلاق
ما تولاها أو اعتقها
وموطوءة بشبهة كما إذا زفت
إليه فبرأه وهو لا يعرفها فوطئها
أو نكحها فأسرها كالتكاح المؤقت
فالوفاة والفرقة يتعلق بالوطء
بالشبهة والتكاح التام فالعدة
فيها ثلث حيفين سواء مات الزوج
أو دفع بينهما فرقة ولكن لم تحف
عطف على قوله حرة تحف لنفسه
وكبر أو بلغت بالسن ولم تحف
ثلاثة أشهر أي العدة طلق لا تحف
للنفس وتحرة للطلاق والنسخ
ثلاثة أشهر وللوفاء أربعة أشهر
غير وفاء له للوفاء على قوله
للطلاق والنسخ معناه العدة
للحرة أربعة أشهر وعشرة لأمه
تحف حيفها ولن لم تحف أو مات
عنها زوجها نصفا للحرة أي العدة
لأمه تحف للطلاق والنسخ حيفان
ولأمه لم تحف للطلاق والنسخ
نصف للحرة أي شهر ونصف شهراً
ما للوفاء فنصف للحرة وهو شهران
 وخمسة أيام وللحامل الحرة أو الأمة
فانه لا فرق في الحكم بين أن تكون
حرة أو أمة وإن مات عنها صبي وضع
حملها أي وإن كان زوجها الميت
صبياً فعدتها بوضع الحمل وعند أبي
يوسف والشافعي دمه عدتها من الوفاة
لأن العدة بوضع الحمل إنما تجب
لصيانة المآء وذلك في نابت النسيء
هنا لا يثبت النسيء الصبي ولا يجرى
حرمه ونحوه أن قوله ثلث وأولات
الأحكام لهن نزل بعد قوله في

والذين ينفقون عنهن فيكون ناسخاً له في تدار ما بينا وله الأيتان وهو ما لم ينفق
عنها زوجها فإن قيل المراد أولات الأحكام اللاتي ثبت نسب حلفن فلت لا ينفق
بأولات الأحكام اللاتي وجبت عليهن العدة فعدتهن أن تنقض حلفن ولم ينفق
موت الصبي عن الموت لأنها لما لم تكن حاملاً وقت موت الصبي فنقضت العدة الموت
ولا نسب في جميعه أي بما قبل موت الصبي أو بعد ولا امرأة الفاجر للباين بعد
الأجلين أي أن انقضت عدة الطلاق وهي ثلث حيفين مثلاً ولم تنقض عدة الموت
فلا بد أن تكونين لعنة من الموت ولو انقضت عدة الموت ولم تنقض عدة الطلاق
تتويع عدة الطلاق والموت والموت والموت والموت والموت والموت والموت والموت والموت
لعنة عذرة وفي عذرة فإن لم يوفى كامة أي عذرتها كامة أمية وأيسة رأت الدم بعد
عدة الأشهر تساقطت بالحيف أي إذا كانت الزوجة في من الأيام أي خمسة وخمسة
فصاعداً وقد انقطعت دما فطلقها الزوج بعد ثلاثة أشهر قبل انقضائها بأربعين
فعلما أنها لم تكن آيسة نفسها بين الحيفين كالمصنف الهادي هو المصنف في رواية أبي علي
أنها رأت الدم بعد ما حكم بأيامها أنه لا يكون حيفاً ولا يبطل الأيام ولا ينظر ذلك
في حيفها إلا أنكم لا تملكه حيفاً غير أنه كالتسليم من الشهر ومن ما حدث حيفاً
شأهت أي انقطعت عنها وهي في من الأيام تساقطت بالشهور أو في الشهرين
مستقلة لأن لها طهران عدتها بالاشهر من وقت الطلاق فالحيضة التي رأت قبل الأيام
مستقلة على الوقت فيجب أن يكون محسباً من العدة من حيث أنه وقت وعلى معتد طهر

بشبهة عدل آخر قد اختلفا وحيث نراه فيها حيف مبتدأ ونراه حيف منها خير
اي حيف نراه بعد الوطء بالشبهة وقد فهم هذا من أن وطئت فلان من وراء ظهره
ومنها أي من العديتين وأعلم أن هذا مذهبنا أما عند الشافعي ثم قد اختلفت
الوطء بالشبهة من الزوج وهي في عدته أما أن كان من آخر فلا فاذنت الأولى في
الثانية بحج أقامها صورته طلقها زوجها بائنا أو نكاحا فاصت حبيصة فوطئها غير الزوج
بشبهة فعلها عدان فالحيضة الأولى من العدة الأولى وحبيصة بعدهما تكونان من
العدتين فتمت العدة الأولى فتجوز حبيصة رابعة ليم العدة الثانية وتنقضي عن الطلاق
والموت وأن جهلت بهما أي بتطبيق الزوج وموته ومبداها عقبتها في كفاج فاصد
عقبت تزويجه أو عزمه ترك الوطء وإن قالت أنقضت عدته طلق أي أن قالت المرأة
أنقضت عدتي وكنتها الزوج فالقول قولها مع اليمين ولو لم يمتد منه من باين وطلق قبل
وطئ فعليه مهر بامر وعدة مستقبله هذا عند أبي حنيفة وأبو يوسف ومهما فأن اثر
الوطئ في النكاح الأول باق وهو العدة فصارت كان الوطء حاصلا في هذا
النكاح وعند محمد لم يحل تمام العدة الأولى فقط ولا عدة للطلاق الثاني
لأن الزوج طلقها قبل الوطء فيه وعند زفر لا عدة عليها أصلا لأن العدة
الأولى سقطت بالتزوج ولم تجز بالنكاح الثاني لدليل محمد لم ولا
عدة على حمية طلقها في هذا عند أبي حنيفة ثم إذا لم يكن معتقدا أهل الزمة ذلك
وأن كان معتقدا هو ذلك بحج عنه وعندها بمطلقا ولا امر بية خرجت البينا

مسئلة ومحمد معتق البائين والموت كبيرة مسئلة حرق أولا فوله أولا فطلق
على قوله حرق وعند الشافعي ثم لا حذاء على معتق البائين ترك الزينة وليس
الزوج والمقصود والحق والطيب والدهن والحلل لا بعد لا معتق عتق
أي إذا اعتق المولي أم ولد ونكاح فاصد لأنه واجب الرفع فلا ياشق على قوله
ولا خطب معتق إلا أن يرضى ولا يخرج معتق الزوجي والبائين من بيتها أصلا
لقوله لا ولا يخرجون من بيوتهم ولا يخرجن الآية وتخرج معتق الموت في
الموتين ونسبت في منزلها إذا لا ثقة لها فتخرج إلى الخرج بخلاف المطلقة
لأن الثقة إذا أعق عليها وتعتق في منزلها وقت العدة والطلاق والموت إلا
أن تخرج أو خاف تلف مالها أو الأندام أو لم تجد لراء البيت ولا بد من شقة
بينهما في البائين طلق ضاقت المنزلة عليها فالأولى خروجها وكذا مع فسقه و
حين أن يجعل بينهما عدة على الخيلولة أي يكون بينهما امرأة ثقة لو ليس بينهما ولو أبان
أو مات عنها في سفر وليس بينها وبين مصرها مسيرة سفر رجعت وأن كانت من كل
جانب خبرت معها ولي أو الوعود أحد وإن كانت في مصر فعدة ثم تخرج
بمحمد أعلم أن الإبانة أو الموت في السفر إنما في غير موضع الإقامة فإن
لم يكن بينها وبين مصرها أي الذي خرجت منه مسيرة سفر رجعت وأن كانت
تلك من كل جانب خبرت بين الرجوع والتوجه إلى المقصد سواء كان معها
ولي أو لا لكن الرجوع أو لي يكون الإعداء في منزل الزوج وذكر الإمام الشافعي

تحت راقبها بقضائهما إذا كانت من كل جانب أقل من مائة سنة
 ينبغي أن تحترق على قياس قول السرخسي ثم تحت راقبها والثاني إذا كان بينهما
 مصرها مسيرة سفر بينهما وبين المقصد أقل توجه إلى المقصد وأما في موضع الإقامة
 وهو ما قاله وإن كان في مصر فإن كانت في مصر من أباها أو مات عنها فإن لم يكن
 ولي فمقتدة ولا يخرج منه بدون الولي وإن كان معها ولي فكذا عند أبي حنيفة لأن
 خروج المقتدة حرام وإن كان المسافة أقل من مدة السفر وعندها يحمل الخروج
 لأن نفس الخروج مباح وهذا الوجه للفرقة وأما الحرمة للسفر وقد اختلفت
 بوجود الولي ثم لما جاز الخروج عندها فإلى أي الجانبين يتوجه فينبغي أن يكون
 الحكم على التفصيل الذي في **باب النسب والحضانة** ومن قال إن نكحها
 فهو طالق فكلها فولدت لنصف سنة منذ نكحها لزمه شبهة ومهرها لأنه لا يبعد أن
 الزوج والزوجة وكلما بالنكاح فالوكيلان نكحا في ليلة معينة والزوج وطها في
 تلك الليلة ووجد الملقوق ولا يعلم أن النكاح مقدم على الملقوق أو مؤخر فلا بد
 من الحل على المأدنة على أن الزوج ^{الزوج} أن علم أنه لم يكن على هذه الصفة وأنه ليطأها
 في تلك الليلة فهو قادر على اللعان فلما لم ينفذ الولد باللعان فليس علينا نصيب
 عن الغرض مع تحقق الأيمان ويثبت نسب ولد معتدة الزوجي وإن جاءت بعد
 لأكثر من سنتين ما لم تقربا فنقض العدة لأحمال الملقوق وجواز كون المرأة معتدة
 الظاهر أنها لو أقرت بأنقض العدة ثم ولدت وبين الطلاق والولادة أكثر

من سنتين لا يثبت النسب على ما يأتي أنه إنما يثبت إذا كان بين المدينين أقل
 من نصف سنة وبأنه في الأقل وراجع في الأكثر أي إذا كان بين الطلاق
 والولادة أقل من سنتين لأن الحمل على أن المعلق كان في النكاح أو في الحمل
 على كونه في العدة على أن الرجعة امرأته فلا يثبت بالشك إنما إذا كان بين
 الطلاق والولادة أكثر من سنتين فلا بد أن يحمل على الوطء في العدة فتثبت الرجعة
 ومبتوتة ولدته لا قبلها ومبتوتة بالجر عطف على معتدة الزوجي أي ثبتت
 ولد المطلقة طلاقا بائنا لأقل من سنتين من وقت البيونة أي وقت الولادة
 لأن مكان الملقوق في زمان النكاح وإن ولدت لتمامها إلا بدعوة ويحمل على طها
 بشبهة في العدة ومراعاة أنت بعد أقل من تسعة أشهر وتسعة لا ومراعاة
 بالجر عطف على مبنية أي يثبت نسب ولد مطلقه مراعاة أنت بولد أقل من تسعة
 أشهر من وقت الطلاق والمراد بالمراعاة صبغة تجماع مثلها وهي في من يكن
 أن تكون بالغة أي تسع سنين فصاعدا ولم يظهر فيها علامات البلوغ وإنما اعتبر
 تسعة أشهر لأنه ثلاثة أشهر من عنتها وستة أشهر أقل من الحمل وإنما اعتبر أقل مدة
 الحمل هنا وأكثر مدة الحمل في البالغة لأن النسب يثبت بالشبهة لا بشبهة الشبهة
 ففي البالغة شبهة الوطء وإن النكاح والعدة ثابتة وحقيقة الوطء في أحد
 أن ما بين توحيب ثبوت النسب فكذلك شبهة وأما في المراعاة شبهة الوطء في النكاح
 أو في العدة وهي ثلاثة أشهر ثابتة فحقيقة الوطء في أحد هذين الزمانين لا توحيب

ثبوت النسب لعدم تحقق البلوغ فالبلوغ وهو أمر حادث في يضاف إلى الزوج الأول
وهو ستة أشهر إلى وقت الولادة فهذا من جهة واحدة وما عدا ذلك يوسف
فإن كان الطلاق رجعيًا فإلى سبعة وعشرين شهرًا لأن ثلاثة أشهر مرقعة عنها
وسنتان أكثر من الحمل وإن كان الطلاق بائنًا فإلى سنتين لأنها مرقعة بحمل
أن تكون حاملاً ولم تفر بانقضائها العقد فصارت كالكبيرة ومعنى أقوت يعني أقوت
وولدت لأقل من نصف سنة ونقصها لأنها لما ولدت لأقل من نصف سنة
من وقت الأقرار ظهر كذبها بينين فبطل أقرارها أما أن ولدت لنصف سنة
أو أكثر من وقت الأقرار لا يثبت النسب لأنها لا تعلم بطلان الأقرار ثم المعتقة
يشمل كل معتقة ومعنى ظهر حملها أو أقر الزوج به أو ثبت ولادتها بحجة تامة
أي ثبت نسب ولد معتقة ادعت ولادتها وانكرها الزوج وقد كان قبل الولادة
حبلًا ظاهرًا أو أقر الزوج بالحمل أو شهد على الولادة رجلان أو رجل واحد وأمر
بان دخلت المرأة بيتًا ولم يكن معها ولا في البيت شيء والرجلان على الباب حتى
ولدت فعلى الولادة برؤية الولد أو سماع موته وأما بقية الحجج بالتامع
حتى لا يثبت بشهادة امرأة واحدة على الولادة خلافًا لما قاله صاحب أن عند
أن كان للمعتقة حبلًا ظاهرًا أو أقر الزوج به يثبت الولادة بشهادة امرأة واحدة
وأن لم يوجد الحبل الظاهر أو أقر الزوج لا بد من الحجج التامة وعندها يثبت
بشهادة امرأة واحدة أو ولدت لأقل من سنتين وأقر الورثة بها أي أن كانت

97
العقد بين وفاة والمدة بين الموت والولادة أقل من سنتين أعسر أن لفظ
الوفاة وقع بالواو في قوله وأقر الورثة بها والمذكور في الهداية يقتضي كلمة أولاد
عبارة الهداية هكذا وثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها ما بين الوفاة وبين شهر
فتولم ما بين الوفاة وبين ظهور الولد فالولد يعني المولود أي ثبت من قبل وقت
بين الوفاة وبين سنتين ثم أورد هذه المسئلة فإن كانت معتقة من وفاة
فصحة الورثة بولادتها ولم يشهد على الولادة أحد فهو أبنة فعلم من صانعين
المسئتين أن أحدهما كافٍ وهو كون المدة أقل من سنتين أو أقر الورثة فإن
أن أقر الورثة والمدة بين الوفاة والولادة سنتان أو أكثر لا اعتبار لأقرارهم
وأنما يعتبر لأقرارهم إذا كان المدة أقل من سنتين فالواجب كلمة الواو مطلقاً أحدها
كافي أي المدة أو الأقرار أي أن كانت المدة أقل من سنتين يثبت النسب وأن لم
يعلم المدة بين الولادة والوفاة في أن أقر الورثة يعتبر أقرارهم فيجب تعيين عبارة
الوفاة إلى هذا الموضع أو ثبت ولادتها بحجة تامة علم أنها بعد وفاته لأقل من
سنتين أو لم يعلم وأقر الورثة به فتولم أو لم يعلم كذا يشمل إذا لم يعلم أنه ولد
قبل الموت أو بعد وعلى تقدير العلم بأن ولادته بعد موت الزوج لا يعلم أنه ولد
لأقل من سنتين أو لسنتين أو أكثر لكن أقر الورثة أن هذا الولد ولد لهم فأما
أقره بذلك فالذي أقره لم يكن بمقتضى شهادته لعدم نصاب الشهادة أو عدم العدالة
يعتبر أقراره في الإرث في حقه فقط وأن صح شهادته يثبت نسبته مطلقاً أي في حق المعتقة

وفي حق غير منكوحة أنت به ستة أشهر أي من وقت النكاح أقرب الزمان لك
فإن ثبت نسب ولد المنكوحة لا يحتاج إلى إقرار فان عدولادها ثبت بشهادة
أمرأة قلنا عن أن نساء أي بعد ما ثبت ولادها بشهادة امرأة في الولد أي باليس
ولا قلنا لا نسب ^{بشهادة} عطف على قوله ستة أشهر فإنه إذا كان بين النكاح والولادة أقل
من ستة أشهر لا يكون منه فان ولدت وادعت نكاحها منذ ستة أشهر والنكاح ^{الأقل}
صديق بلا يمين عند أبي حنيفة لأن الظاهر شاهد لها بأن الولد من النكاح لا من غيره
ولو علق طلاقها بولادها فشهدت امرأة بما لم يقع هذا عند أبي حنيفة وعند غيره لا
الولادة تثبت بشهادة امرأة ثم ثبت الطلاق بالتبعية وله أن الولادة تثبت ^{بشهادة}
فتتقدم بقدرها فلا يتعدى إلى الطلاق وهو ليس بمألف لها لأن كلاهما يوجد بدون
الأخر وإن أقر بالجلد لم يعلق يقع بلا شهادة هذا عند أبي حنيفة وعند غيره لا
العابلة لأنها تدعى جنته فلا بد من الحجة وله أن إقراره بالجلد إقرار بما يقع اليه
وهو الولادة أكثر من الحمل وأقلها ستة أشهر ومن نكح أمه فطهرها فشهدا فان
ولدت لأقل من ستة أشهر فشهدا لزمه والآن فلا لأنه إذا كان بين الشرع
الولادة أقل من ستة أشهر كان الملقوق سابقا على الشرع فهو ولد منكوحة فيلزم
بلا دعيه أما إذا كان المدة ستة أشهر وأكثر فالولد ولد منكوحة لأن العلوق أو
حادث فيصنف إلى أقرب الأوقات فلا يلزم بلا دعيه ومن قال لأمه أن كان
في بطنك ولد فهو متى شهدت على الولادة امرأة فشهد ولد أو الطفيل عطف على قوله

لأنه قد هو ابن ومات فعالت أم الطفل هو ابنه وإن تزوجته برثا ما يورث الطفل
وأمه من الميراث لأن المسئلة فيها إذا كانت المرأة موقوفة بالحرية وتكون أم الطفل
فلا سبيل إلى ينو الطفل له إلا بنكاح أمه نكاحا صحيحا لأنه هو الموضع للجلد وإن
قال ولدته أنت أم ولدك وجهلت مريتها لا تثبت أي أم الطفل وورث الطفل الميراث
لأنه بلا وجه لطلقة أولادها وإن علت ثم أم أبيه ثم أخته لأب وأم ثم لأب
ثم لأب ثم خالته كذلك أي لأب وأم ثم لأب ثم أخته لأب وأم ثم لأب ثم خالته
لأب وأم ثم لأب ثم أخته لأب وأم ثم لأب ثم خالته لأن الأصل في هذا الباب الأم
فالميراثية من جهتها قدمت على الميراثية من طرف الأب ثم عتبه أي لأب وأم ثم لأب
ثم لأب ثم خالته لأن أخت الأب فتقدم أخته لأب وأم ثم لأب ثم خالته
فلا يورث الأم وأم ولد فيه أي في الولد والزمية كالمسئلة حتى يعقل بها أي في ولد
المسلم وفي الهداية ما لم يعقل بها أو كان أعمى أو كافر وقوله يخاف بالجرم
لأنه معطوف على المجرم ولم يلزم لأن المعنى ما لم يخف وهذا القيد لم يذكر في الوقاية
ويجب دعايته لأن ما لم يكن الكفر قد يكون قبل عقل الذين فإذا خيف تألف الكفر
بشترع منها وبشترع غير محرم منه بسقط حقها ونحوه لا كأن تكون عنه وجع جرح
أي جرح تكون جرح فهدأ من باب العطف على العاملين والمجرد مقدم ويورث الحق
بذل والنيكاح يسقط به ثم العصبية من على ترتيبهم لكن لا يدفع صبيبة المصيبة غير
محرم كولي المصيبة وإن كان العز ولا فاسق ما بين ولا يجزئ طفل خلافا للشافعي

والأمة والجنه حق بالابن حق بكل بشر وبليس ويستفي وعن قدر الخصان
بسبع سنين وبالبنات حتى يحض ومن عجزت عن نشوي وهو المعقد لفساد الزنا وحقها
حق نشوي اي غير الأمة والجنه احق بالبنات حتى نشوي ولا تسافر مطلقه بولها إلا
الى مظهر التي تكلم فيها وهذا للأمة فقط اي النسوة المذكور **باب النفقة**
تجب في الكسوة والسكنى على الزوج ولو صغير لا يقدر على الوطى للمهر من سلة أو
كافه كبيرة او صغيره لو طاء حبه ولو طواء كان المانع من جهتها فلم يوجد تسليم البضع
فلا تجب النفقة بخلافه اذا كان الزوج صغير لا يقدر على الوطى فان المانع من جهته
يقدر حالها في المهر من نفقة اليسار وفي المعسر نفقة العسار وفي الموسر
المعسر وعكسه بين الحالين هذا عندنا واما عند الشافعي في المعسر حال الزوج
ولو في بيت أبيها او مرضته في بيت الزوج لا ينفق خرجت من بيته فغير حق
احتراز عن خروجها حتى كالو لم ينفقها المهر المثل فخرجت من بيته ومجوسه بدلين ونفقة
لم تزق ومقصود كرها وحاجة لامعه ولو كانت معه فلها نفقة المهر لا السفر
ولا الكراهة عليه مؤسرا نفقة خادم واحد لها فقط هذا عندنا في ح وعندهما واما
عند أبي يوسف في نفقة خادمين أحدهما المصالح الداخل والأخر المصالح الخارج
وهما يتولان الواحد يتولهما لا معسر في الأصح احتراز عن قول محمد فان عجزت
على المعسر نفقة الخادم ولا يفرق بينهما لجهدها وتوهم الاستدانة عليه أي توهم
بأن تستقر عليه وتصرف في نفقتها حتى أدفع الزوج يؤديها وهذا عندنا واما عند

الشافعي في قالوا حتى يفرق بينهما لأنه لما عجز عن الإيسان بالمهر في يوجب لها في
منابه في الشريح بالإحسان وأصحها أن لما شاهدوا القدر في التفريق لا دفع
الحاجة الدائمة لا تفسد الاستدانة والظاهر أنها لا تجوز من نفقات الزوج في
المال أمر مؤمرا استحسنوا أن ينصب القاضي نائبا شافعي المذهب يفرق بينهما من
فرضت ليعسان فأيسر ثم نفقة يسار أن طلبت وتسقط نفقة مرة مضت إلا إذا
سبق فرض فاض أو رضيا بشي ونقيب لما يقع ما دام حيتين فان مات أحدهما
أو طلقها قبل قبض سقط المهر من إلا إذا استدان بأمر فاض هذا عندنا واما
عند الشافعي في فلا تسقط بالموت بل يصير يتابع عليه ولا تسترد نفقة مرة مات
أحدها قبلها أي إذا عجلت نفقة مرة كسنة أشهر مثلا فمات أحدها قبلها كما إذا مات
عند مقي شهر لا تسترد منها شيء عندنا في ولو يوسف نفقة لأنها صلة انفصل بها التفرق
فبالموت سقط الرجوع كافي الهبة وعند محمد والشافعي نفقة يحتسب نفقة ما مضى
هو شهر للزوجة ونفقة خمسة أشهر بستره لأنها عوض ما تسقطه عليه بالاحتساب
ونفقة عمر من الف على بيعها مرة بعد أخرى وفي دين غيرها يباع مرة صور
عبد تزوج امرأة بأذن المولى ففرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه ألف درهم
فبيع بخمسة وهي قيمته والمشتري عالم أن عليه دين النفقة يباع مرة أخرى كذا
ما إذا كان هذا الألف عليه بسبب آخر فبيع بخمسة لا يباع مرة أخرى ويجب سكتها
في بيت ليس فيه أحد من أهله ولو ولد من غيرها إلا برضاها وبيت مرفد من دابة

ان نفقة بنت

فلو كما ما جوله منع والد بها فولدها من غير من الدخول عليها بقاء على ان القبول
 قلنا المنع من الدخول فيه لا من النظر اليها وكلاهما حق متافا وقبل لا منع من الخروج
 الى الوالد من دخلها عليها كل جمعة وفي غير جمعة كل سنة هو الصحيح ويترتب نفقة
 من العاينة طفله وابويه في مال له من جنس ختم نفقه كالزهر والدنا بيرة الطعام
 او الكسوة التي تلبسه هي جلا في ما اذا الركن من جنس ختمهم كالحرد من التي يجامع اليها
 ببعضها لتصرف في نفقتها عند مودع او مضارب مدبون ان اقرب به وبالنكاح او علم
 القاضي ذلك ويكتفلها أي بأخذ منها كنفلا ويكتفلها أنه لرعيها النفقة ^{المعقولة} في اقله
 ضمير الغائب لا بأقامة بينة على النكاح أي لا يترتب القاضي النفقة بأقامة البينة
 ولا أن لم يخلق مالا فأقامت بينة أي على النكاح ليترتب عليه وبأمرها بالاستدانة
 عليه ولا يقضيه أي بالنكاح لأنه قضاء على الغائب وقال في رد المحتار لا يقضى بالنفقة
 لا بالنكاح وعلى القضاة على هذا الحاجة والمطلقة الزوج والباين والمفارقة ^{بمعية} بلا
 اختيار الحق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاية والثقة والسكنى أي اقامته في البيت
 وفي معتق البائين خلاف في الشافعي ثم له حديث فاطمة بنت قيس **و** لنسأ
 رد عمر بن لا لمعتق الموت والمفارقة بمعية كالزوجة وتقبل ابن الزوج وورثة
 معتق الثلث تسقط لا تملكها ابنة لأنه لا أثر للزوجة واليمين في الفرقة لأنها قد
 ثبت قبلها فلا يستطاف الثقة إلا ان المرتفع نجس بالتوبة ولا نفقة للمحبوس
 بخلاف المكنة ابن الزوج ونفقة الطفل غير على أبيه أعانها نفقة حتى لو كان غيبا

ومعه

فهو في ماله لا يشكره أحد كنفقة أبويه وعمره وليس على أمه أرضاعه إلا ان تبيت
 بانه لا يوجد من نفقته أو لا يشرب لبن غيرها ويستأجر الأب من نرضعه غيرها
 أي اذا الرضيعين الأم ولو أسأجها متكوبة او معتقة من ربي لنرضعه لم يترتب
 المبتوتة روايات **أعلم** أنه قوله في والوالدات يرضعن أولادهن ^{الأرضع} أو جبت
 على الأمهات لقوله **فما** لا يكفلن نفس إلا وفسها لا تضار والد والدته بولدها ولا بولد
 بولد أو جبة مع الضرر من الأمهات والآباء فإن أمتعت والأب لا ينفق بانبعاث
 المرضعة لا تجبر الأم لأن الظاهر أن امتناعها للجر لأن أشق في الأمومة يد
 على أنها لا تنفع إلا للجر فإذا أقرمت عليه وتطلب الأجرة لا تسقط لأنه ظهر قدرها فالأب
 بالواجب لا يوجب الأجرة لأن الشرع لم يوجب المرضعة إلا النفقة **قال الله تعالى**
 وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف فكل من تأخر النفقة وهي المتكوبة و
 معتق الزوجي لا تسقط شيئا آخر للأرضاع وأما المبتوتة فكذا في رواية وأما على
 رواية أخرى فإن الزوج قد أوصفها بالإبانة فلا يرضى منها المسامحة والمسامحة
 فصارت كما بعد العقد وأما تجوز الأجارة بعد العقد لأن النفقة غير واجبة لها قبل
 الأجرة لقوله **تعالى** وعلى المولود له الآية والأرضاع بعد العقد أو لابنه من غيرها
 صح أي الاستيعار لأرضاع ولد الذي منها بعد ما طلقها وانقضت عدها والاستيعار
 لأرضاع ابنه الذي من غيرها صح سواء كانت المسامحة في نكاحه أو في العقد أو بعد
 العقد وهي أي الأمهات من الأجنبية إلا اذا طلبت زيادة أجرة نفقة **بالت**

في النفقة
 والنفقة
 والنفقة

أذا ولدت بعد موتها الأقل من ستة أشهر والولد يتبع أمه في الحمل والحق في ذمته
أي إذا كانت الأمه ملكة فبالولد المولود ملكة فليكون ملكا له وإن كانت الأمه
مستكره كان الولد مستكرها على بناتها الأمه وإن كانت الأمه موقوفة فالولد المولود ملكا فليكون ملكا
يكون موقوفة وكذا يتبعها في العتق وفروعه كالكتابة والتدبير فعن الولد يتبعه الأمه
يكون إذا كان بين العتق والولادة ستة أشهر وأكثر فيخرج الولد فليكون له لا تكرار ولد
الأمه من زوجها ملكا لسيدها وولدها من غيرها مستكره **عق البعض**
وإن أعق بعض عبده مع وسق فبأبويه هو كالمكاتب بلاد في الرق ويجوز له العتق كله
هذا بناء على أن العتق لا يجزي بالأقارب فكذا الأقارب عند ما لا تثبت العتق كالسكر
مع الأتكا سار فيلزم من عدم تجزي الأتكا وهو الموقوف عدم تجزي ماله ذمته وهو الأتكا
لكن أبو حنيفة يقول الأتكا إزالة الملك لأنه ليس للمالك إلا إزالة حقته وهو الملك والملك
معتزلي فكذا إزالة الله فأعق البعض أثبات فظهر العلة فلا يفتق المخلول إلا وأن يفتق تمام
العلة وهو إزالة الملك كله ولو أعق شريك حظه أعق الآخر واستسما أو فتن الممن
موسر أي حال كون الممن مؤمرا قيمة حظه الممن يرجع إلى الآخر لا الممن والولد لها
أن أعق أو استسقى للمعتق إن فعله ورجع به أي بالعتاق على العبد والولد لها
عتقا أي لا أثر لعتق المعتق عندها حال كونه عتقا والسماية فبطل فقط والولد للمعتق
لأن أعتاق البعض أعتاق الكل عندها ولو شهد كل شريك بعتق الآخر سوى لهما فيظهر
والولد لهما وقال سق للمعتقين لأن على أصلها العتاق مع اليسار والسماية

مع العتق فان كانا معتقين كجبا لسيادة وإن كانا مؤسرين فلا سيادة ولا حقان
أي لأن كل واحد يدعي أعتاق الآخر والآخر ينكر ولا يثبت ولو كانا يسارا سق للمعتق
لا يثبت لأن عتقه ثبت بقرائنها ثم الوسر بن عمران حقه في السماية والمعتق بن عمران
لا حق له في السماية لأن المعتق مؤسر ولا يقدر على إثبات العتاق لأن شريكه
مستكره فلا يتبع له أصلا فان ملكته يعني إن لا يجبا لسيادة في شيء من الأول
لأن العتق إنما يثبت بأقرار كل واحد باعنا وشريكه والشريك مستكره فصار أفراد
كل منها إنشاء للمعتق فلا يجبا لسيادة ملكته العبدان كذب كل واحد منهما فصار عمر
لا يثبت عتقه وأن صدق فتصدق به كل واحد منهما يكون أقرارا بوجود سيادته
على أصل أدم ثم وأما على أصلها فتصدق بهما لمعتق يكون أقرارا وكذا تعد به الوسر
إذا كان شريكه مؤسرا ودفع الولد إلى الأوصال أي باليسارها وحسارها
ويسار أحدها وحسار الآخر لأن كل واحد منهما مستكره أعاقه فيوفى الولد إلى إنشاء
على أعتاق أحدها ولو علق أحدها عتقه بفعل غدا والآخر بعده فيجب شرطه
عتق نفسه وسق في نفسه لهما وعند محمد ثم سق في كله لأن المقتضى عليه سقوط السماية
بجهول فلا يمكن العتق على الجهول فلن نصف السماية ساقط بيقين وكل واحد من
الشريكين يتولى لصاحبه أن النصف الباقي هو نصيبه والساقط نصيبه فيلزم نصف
بينهما ولا عتق في عبيدين أي قال رجل إن دخل فلان الدار غدا فبضم حشر وقال
آخر إن لم يدخل فلان الدار غدا فبضم حشر فيضد لمدى داه دخل ولا يثبت شيء

من العبد من لأن المقتضى عليه بالعتق والمقتضى له بمولاه ونقصه الجاهل به ومن لم ين
أبنته مع آخر بشر أو حبيبة أو وصية أو شريكة بنت من سيد أو على عتقه
بشر أو نصفه فاشترى مع آخر عتق حقيقته ولم يضمن قبل الشراء حاله أو لا يملك
الشريك أن يبيع الشريكة أو أن يبيع له كما لو ورثه أو أن يبيع الشريك نصيبه الشريك
في الصور المذكورة كالأب يضمن الأب إذا ورثت هو وشريكه أبنته وصورت
ماتت امرأة زوجها عبد هو ابن زوجها فتركها الزوج والأخ فورث الأب نصف الأب
حتى عليه لا يضمن حقيقته أختها أمها لأن الأب في صورة لا اختيار للأب في شريكته
واعتقه الآخر وسوى له أي ما لم يكن للشريك ولدية للعتق بقله أحد الطرفين أمما
الأب في أو السباية وقالة غير الأرض فمن نصف حقيقته خنيثا وسوى له في غير الأرض
القريب عتق فان كان مؤمرا بعتق العتق وإن كان عتق نسو العبد وأبوح بعتق له
أنه يرضى بأفساخ حقيقته فلا يضمن كما إذا أذن له بعتق نفسه حيث شاء بكم
في حيلة العتق وهو المشرع وإن جهل بالجهل لا يكون عتق له إن أخذه يضمنه في الأب في
من غنيا أو سوى ذلك لها في حق الصور المذكورة الشريك بأفساخ نصيبه في غير
عندها لا يبيع السباية لأن العتق عتق ولو ورثه أحد الشريكة واعتقه الآخر فموسر من
ضمن السباية مبيع لا اشتقته والمدر يضمنه ثلثه كالأب ما عتقه أحد الشريكة في حق
وذلك لأن القريب يرضى عنه كالأب في العتق في نصيبه لكنه أشد نصيبه في شريكته
فأخذها أخا راعا في حقيقته فعتق حقه فيه فله في له اختيار أم أم أم أم أم أم

102
وغيره من السباية فوجه سببا في أيهما القريب والإعتاق لكن ضمان القريب
فمن معاوضة لأنه لا يملك أن يملك من ماله أي ماله وعتق المعاوضة هو الأصل
فيضمن المدر في المدر إن يضمن العتق ثلث قيمة العبد مبرا وقيمة المدر ثلثا قيمته
وثالث لأن المانع ثلاثة أنواع المولى والأخت والمهر والبيع فالقريب فالتبصر فالتبصر ولا
يضمن المدر في العتق الثلث الذي ضمنه السباية مع ما في ذلك الثلث حصار ملك المدر
بسبب العتق لأنه ملكه بأداء العتق ملكا مستقلا وهو ثابت من وجهه ودفعه
فلا يظهر في حق النصيبين وإنما الولاء فثلثاه المدر وثلثه للعق ووالا حين مدر
لشريكته مؤمرا أو عتق لأن ضمان ماله فلا يملك بالعتق واليسار بخلاف ضمان
الإعتاق إذا هو ضمان جارية ولو قال عتق أم ولد مملوكي وانكر عتقه يوما ونوقها
هذا عند أبي حنيفة وذلك لأن المقر أقر أن لا يملك له عليها فبواضحا بقران فمالم يرد عمر
انها كما كانت فلا حق له إلا في نفسها وأما عند مالك فمالم يرد ان يستحق الجارية في نصف قيمتها
فمكون حرة لأنه لما لم يصدقه صاحبه انقلب أقران عليه كأنه استولها فعتق بالسباية
ولا قيمة لأمر ولد فلا يضمن غنى أغنيها مشتركة ^{عقل} أن أم الولد في صورة عتقها
وعندها متقومة حتى لو كانت أم ولد مشتركة بين شريكين أعتق أحدها وهو مؤسر لا
يضمن عند أبي حنيفة وعندها بعض ولو قال لعبد من غنى من ثلاثة له أحد كاضر فخرج وأ
ودخل آخر فاعاد ومات بلا بيان وعنى من ثلثه أربعة ومن كل من غير
وعندها ربع من دخل ومن غير كما لا لأن الأيجاب الأول لا يرضى الجارية الثابت

فيمتصفت بينهما ثم لا يجاب الثاني دأير من الثالث والداخل فيمتصفت بينهما فيمتصفت
الذي أصاب الثابت شاع فيه وما أصاب النصف الذي يمتص بالاجاب الأول لما ونا
أصاب النصف الخارج وهو الربع بقي نصف منه ثلثة أرباعه وأما من الداخل فميت
رابعة عند محمد لم لأن هذا الاجاب لما أوجب من الربع من الثابت فكذا من الداخل
لأنه تمتصت بينهما وجا يقولان المانع من عتق النصف يمتص بالثابت ولا مانع في
الداخل فيعتق نصفه وأن قاله مريضا ولم يجز ولدت جمل كل عبد سبعة كسها ممتص
عندها وعتق من ثلثه ومن كل من غير سها ممتص عند محمد لم كل ستة كسها ممتص
عتق عند وعتق من خرج سها ممتص ثلثه ومن دخل سهم وسى كل باقية
القولين ويصح الثلث والثلثان ولو قال في ذلك في مرض الموت ولم يجز وارث ولا ما
له سوى العبد الثلاثة وقتهم مساوية جمل كل سبعة عندها كسها ممتص لأن يخرج
الكسور أربعة لأنه يمتص من الثابت ثلاثة أرباع وهو ثلاثة من أربعة ومن الخارج
النصف وهو اثنان من أربعة ومن الداخل كذلك فصارت المجموع سبعة بطريق العلوي
من أربعة إلى سبعة وعند محمد لم يمتص من الداخل رابعة وهو واحد من أربعة فتعول
إلى ستة فعندها يجمل سهام العتق وهي سبعة ثلث المال ويجمل كل عبد سبعة لأن قيمة
كل عبد تساوي ثلث المال وعند محمد لم سهام العتق وهي الثلث ستة فكل عبد يجمل ستة
اسهم فيعتق من الخارج اثنان وهو السبعان ويسى في خمسة أسباع قيمته وكذا الداخل
وأما الثابت فيعتق منه ثلثه وهو ثلاثة أسباع ويسى في أربعة أسباع قيمته وعند

محمد لم يجمل سهام العتق وهي ستة ثلث المال فكل عبد يجمل ستة يمتص من الخارج
اثنان وهو ثلث الستة ويسى في ثلثي قيمته ومن الثابت ثلاثة وهي نصف الستة
ويسى في النصف من الداخل واحد وهو السدس ويسى في خمسة أسباع قيمته فلو
كان قيمة كل عبد اثنان وأربعين درهما في الثلث وكل المال مائة وستة وثمانون
فعندها يمتص من الخارج السبعان أي ثلثه عشر ويسى في خمسة أسباعه وثمانون
وكذلك الداخل ويسى من الثابت ثلثة أسباعه وهي ثمانية عشر ويسى في أربعة أسباعه
وهي أربعة وعشرون وعند محمد لم يمتص من الخارج من اثنان وأربعين ثلثها وهو خمسة
ومن الثابت نصفه وهو واحد وعشرون ومن الداخل سدسه وهو سبعة فمجموع سهام
العتق على القولين اثنان وأربعون وهو ثلث المال وسهام التساوية أربعون أثون
وهي ثلث المال وأن طلق كذلك قبل وطوى سقط ربع من من خرجت وثلثة أثان
من ثبنت ومن دخلت أي أن كان له ثلاثة أعجابت مخرجت على التساوية فظهرت
قبل الوطء على القيمة المذكورة فبالاجاب الأول سقط نصف من الواحدة منقسما
بين الخارجة والثابتة فسقط ربع من كل واحدة ثم بالاجاب الثاني سقط الربع
منقسما بين الثابتة والداخلية فأصلي كل واحدة الثمن فسقط ثلاثة اثنان من الثابتة
بالأجابين وسقط ثمن من الداخلية وأما فرضت المسئلة في الطلاق قبل الوطء ^{لكن}
الأجابه الأول موجبا للبيوتة فأصابه الأجابه الأول لا يبقى عملا للأجابه ^{الثاني}
فيصير هذا المخرج كما يمتص ثلثه من المخرج هذا قول محمد ثم حاشية وقيل هو

قولها أيضا على هذه الرواية لا بد لها من الفرق بين العتيق والطلاق وهو أن
الأجواب الثلاثة في العتيق والطلاق أوجب التنصيف بين الخارج والتحت فلما مات
قبل البيان تبين أن في صورة العتيق كما تكلم صار نصفا بينهما لأن الأصل في الأشياء
أن يثبت حكمها مما دلت على ذلك بها إلا أن يمنع مانع في العتيق إرادة الخارج بما فيها
إرادة الثابت فالأجواب الأول توزع بينهما حتى صار كل واحد مضمون البعض وهذا
عندنا جرح ثم أوصي بمرحلة ما بين الحرية والرقبة كالمكاتب وهذا عند أبي يوسف رحمه
فالأجواب الثاني لا يمكن أن يراد به الأخبار للكذب فيكون انشأه فلا بد من المحل
فالأصل كله فيعتق نصفه والثابت لو كان كله محلا يعتق بهذا الأجواب نصفه فإذا
كان نصفه محلا يعتق منه ربه وأما في الطلاق فلا يمكن أن يكون كل منهما مطلقة
البعض لأن مطلقة البعض مطلقة كلها فلم ينصف الأجواب الأول فالمطلقة كلها كما
وأما الثابتة فإن كانت الثابتة طلقت بالأجواب الأول ولا حكم للأجواب الثاني
لأنه يمكن أن يراد به الأخبار وأن كانت الخارجية فالأجواب الثاني يكون جوابين
الثابتة والداخلية على السوية فيثبت ربه لأن الأجواب الثاني باطل على أحد التفسيرين
وهو إرادة الثابتة بالأجواب الثلاثة وهو على التفسير الآخر هو نصف التفسيرين
ينصف وينصف النصف ربع فيسقط به عن المهر والوطى والموت بيان في طلاقهم
كبيع وموت وتدبير واستيلاء وهدية وصدقة مستثنين عن عتيق مبيهم دون طبع
فيه أي قال لزوجه عتيق أحدكما طالق فوطى أحدهما أو ماتت أحدهما نكح منها بيا أن

١٠٥
المراة هي الأخرى أما الوطى لأن النكاح عقد وضع لحل الوطى والطلاق وضع لإزالة
ملك النكاح أي لإزالة حل الوطى أما في الحال أو بعد انقضاء العتيق والوطى دليل
على أن الموطوءة لم تكن مرادة بالطلاق وأما المكاتب فلما عرف أن البيان إنشأه
من وجه فلا بد له من محله وأن قال أحدكما حر فباع أحدهما أو ماتت أحدهما أو تبر
أحدهما أو استوطر أحدهما أو وهب أحدهما أو تصدق به وسلم فكل ذلك بيان أن
المراة هو الآخر أما أن وطى أحدهما فلا يكون بيان لأن الأعتاق إزالة الملك
فالببيع ونحن بدله على أن الملك باق في المبيع فلا يكون مرادة بالأعتاق وأما الوطى فلا
الأعتاق لم يوضع لإزالة حل الوطى بل حل الوطى إنما يزول بتبعية زوال الرق أو
زوال ملك الرقبة ولم يزل شيء منها وهذا قول أبي حنيفة وأما عندنا فالوطى في العتيق
المبهم بيان أيضا لأن الوطى لا يحل إلا في الملك فيدل على أن الموطوءة ملكة فلم تكن مرادة
بالأعتاق وبأقوله لم يزل شيء منها أبت فانت خرق أن ولدت ابنا وبنتا ولم يزل الأول
عتق نصف الأم والبنت والأبن عبد لأن الأول أن كان هو الأبن فالأم والبنت
حران وإن كانت البنت لم يعتق أحد فيعتق نصف الأم والبنت وأما الأبن فهو
عبد في كلتا الحالتين ولو شهدا بعتي أحد عبده بطلت الآية وصية أي شهدا أنه
اعتق أحد عبده فالشهادة بالحل عند أبي حنيفة لعدم المذهب إلا أنه يكون هذا في
الوصية بأن شهدا أنه اعتق أحدهما في مرض موته أو شهدا على ندين وأداء الشهادة
في مرض موته أو بعد الوفاة تقبل ليعتقهما لأن التدبير في العتيق المذكور وصية

والخمر أي المني في إثبات الوصية إنما هو الموصي لأن نفعه يعود إليه وهو معلوم وله
خلف وهو الوصي أو الوارث ولأن العتق يشيع بالموت فيكون كل من العبد
ضمما متعتنا **أول** الدليل الأول **مشكل** لأن المتنازع فيه ما إذا انكر الموصي
تدبير أحد عبديه أو الوارث فيكره ذلك بعد موت الموصي فالعبدان يريدان إثباته
فكيف يقال إن المذني هو الموصي أو نائبه والدليل الثاني في وجوب أن الشهادة
بعتن أحد عبديه بغير صيغة إن أقيمت بعد الموت بسبل لشيع العتق بالموت وقلت
في طلاق أحدي نسائه شرطية الدعوى في عتق العبد عند أبي جرح لا الطلاق وعتق
الأمة أن حرز الفرج فلفت في عتق أحدي أمتيه لعدم الحرز أي قبلت الشهادة
في طلاق أحدي نسائه وهذا النزاع وهو عدم قبول الشهادة في عتق أحد العبدتين
والقبول في طلاق أحدي نسائه إنما هو عند أبي جرح لا خلافا لهما فإن الشهادة مقبولة
عندهما في العتقين وأما فرق أبو جرح لا أن الدعوى شرط في عتق العبد عند أبي جرح
دون الطلاق لأن في الطلاق حرز الفرج وهو حق الله تعالى فلا يشترط الدعوى
وفي العبد شرط الدعوى فإذا لم يكن المذني وهو أحد العبدتين متعتنا لا ينعض الدعوى
وأما عتق الأمة فلا يشترط الدعوى فيه عند أبي جرح لا إذا كان فيه حرز الفرج
أما إذا لم يكن فلا ينعض عتق أحدي الأمتين لقب الشهادة إذ ليس فيه حرز الفرج
عند أبي جرح لا فلا يذم من الدعوى فإذا لم يكن المذني متعتنا لم ينعض الدعوى فلفت
الشهادة **باب** **الحلف بالكعق** ويعتق بأن دخلت بكل عبدي في

117
عتق من نعتني دخلت بكل عبدي بعد حلفه أو قبله أو بلا يومين من له وقت حلفه فقط من قال
كل عبدي أو ملكه حر بعد عتق عتق قوله مثل كل عبدي أي كما ينعض من له وقت حلفه
فقط وقوله كل عبدي إذا ملكه حر بعد عتق عتق أي ينعض عند صدقه لا إذا لم يكن
مملوك في حره وأن دللته لا أقل من نصف سنة وأما بقيد الذكر لأنه لو لم ينعض
الحول بتبعية الأقره بربك بعد الحلف أو ملكه حر بعد عتق من له يوم قال لا من ملكه
بعد فتعوله من له يوم قال مفعول قوله ودبره مات عتق من الثلث **أول**
أنه لما أخذا في العتق إلى الموت من حيث الله أحجبه العتق لفتاوى المملوك في الحال
فبغير تدبير التعليق بالموت فلا يجوز بيعه ومن حيث أنه أحجبه بغير الموت فيصير
فبقت ولا يملكه بعد هذا القول لأن المصير في الوصل المملوك حالة الموت ولا يكون
لأنه في يومه مملوك لا يباع حتى ينعض العتق فيجوز بيعه ومن أغنى على الأدب
قبل عتق والمالدين عليه يكفل به بخلاف بدل الكفاية صورته أي قبل أن ينعض
على البنا وبالف قبل عتق والمالدين ينعض الكفاية به لأنه دين صحيح كونه دين على
مخلاف بدل الكفاية فإنه دين على عتق والمعلق بفتنه بالأدب أو ما ذكروا أن أدبي
لا مكان صورته أن يقول إن أدبي أي كفايته فأنه بغيره فأنه بغيره فأنه بغيره فأنه بغيره
ليفتق من إذا أو المالدين فيفتق أو لا بالجلس أن على بيان وبأذا لا ينعض المولى عليه
أن أدبي ما كسبه قبل التعليق لا ما بعد عتق في حاله أي في حال أدبي ما كسبه
قبل التعليق وحاله أدبي ما كسبه بعد وأن خلى بينه وبينه أي بين المولى وبين

باب وضع المال في موضع يفتن المولى من أخذه وقوله وان غلبت بقره دعوى اي
يعتق وان كان الاداء بطريق التحلية اي الاداء يحصل بالتحلية لا ان ادعى بعضه اي
لا يعتق ان ادعى بعضه وان تركه فابعدا في فصليه ينقل بما ذكر من العتق باو الكمال
وعدم العتق باو البعق فانه يعتق في الفصل الاول ولا يعتق في الفصل الثاني مع انه
يترك فابعدا في كلا النسلين وانما قال هذا لان بعض المتأخرين ان ادعى البعض لا يجزى على
القبول فعلى من الرواية ان ادعى البعض بطريق التحلية لا ينقل المولى من ذمة اليه
لكن المختار انه يكون قابضا لكنه لا يعتق لان شرط العتق اداء الكل فلا يعتق بهذا
المعنى لا لانه لا يصير قابضا بل صار قابضا للبعق وفيه امر بعد موته بالقبول ان قبل
بعد موته واعتقه الوارث عتق والا فلا اي لا يعتق بالمال المذكور وانما قيدت بهذا
القيد لانه قال والا فلا اي ان لم يوجد الميراث وهو القبول بعد الموت واعتق الوارث
لا يعتق فيقبلها اذا قبل احد الموت لكن الوارث لم يعتقه في لا يعتق فيصير ان يترك
لا يعتق بالمال ويقبلها اذا لم يقبل بعد الموت لكن الوارث اعتقه في يصير ايضا انه
لا يعتق بالمال المذكور ولا يصدر ان يترك لانه لا يعتق ضرورة انه يعتق بجاء ولو لم
على خدمته سنة قبل عتق وخدمه مائة اي وجب عليه الخدمة في المدة المذكورة و
الغدير في مائة يرجع الى العبد اضافة المدة اليه باذنه ملا بسة اي مدة ضربت له و
مدها نسخة بخط المصنف يعني مدة الخدمة اي مدة ضربت للخدمة فان مات مولاه
قبلها اي قبل الخدمة يجب قيمته اي قيمة العبد وعند غيره بقره قيمة خدمته كبيع عبده منه بعين

فهلكت يجب قيمته اي قيمة العبد وعند غيره بقره قيمة خدمته كبيع عبده منه بعين
مسئلة الخدمة بقره على الاختلاف في هذه المسئلة من ان ادعى العتق بقره بقره
مثل هذا العتق كزوج عتق فمكتسبة العتق بقره العتق وعند غيره بقره قيمة العتق بقره
الوصول الى البدل لهما كما في ذلك العتق والعتق بقره العتق عند لان العتق بقره
شئ وليس بالبدل لهما العتق والمقتضى لا قيمة له فبقره العتق بقره ان العتق بقره
العبد فبقره ان ادعى عتقا بقره فانه العتق بقره العتق بقره العتق بقره
وفي اعتقها بالبدل على ان يترك وجبها ان قبلت عتق بقره العتق بقره اي قال بقره
اعتق بقره بقره على بقره ان يترك وجبها بقره العتق بقره العتق بقره العتق بقره
على الامر لان اشتراط البدل على العتق بقره العتق بقره العتق بقره العتق بقره
حقيقة القيمة اي لو قال عتق بقره بقره بقره المسئلة بما لها بقره بقره العتق بقره
بطريق الاقتضاء كاعرفه فبقره العتق بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره
بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره
فوجب عليه ثلثي الاصل الى المولى وسقط عنه ثلث الاصل لانه قابل الاصل بالرقبة بقره
وبالمبيع فكلما قبل له الرقبة دون البضع فوجب حقة ماله له ولا يجب حقة ماله
بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره
انما ادعى المدايب وكنته فبقره حقة ماله له بقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره
وقوله في وجهه اي فيما لم يقبل في الدنيا فبقره بقره بقره بقره بقره بقره بقره

من اعقب عن دبر مطلقاً بأذا مت فاضك حر أو ان حر من دبري متى اذنت
مدبراً او مدبرتك أو ان مت الى مائة سنة وقلب موته قبلها فمدبر فقول
من اعقب بمقتضى خبر مدبر وأعلم أنه فالله الهداية أن التدبير اثبات
العقب عن دبر وانما فسر هذا رعاية لموضع اشتغال التدبير فلهذا قال في
المقتضى من اعقب عن دبر وانما قال مطلقاً إحاطة من المقيد بالمطلق أن يبقى
العقب بموت مطلق او مقيد بقيد يكون الغالب وقوعه والمقيد ان يعقب بموت
مقيد بقيد لا يكون كذلك عادة نحو ان مت في مرضه هذا فوجه قوله أن مت
الى مائة سنة وهو ابن ثمانين سنة مثلاً ان كان في الصورة مقيداً فهو في المعنى
مطلق لأن الغالب ان يموت قبل هذه المدة فقله ان مت الى مائة سنة
يكون بمنزلة أن مت فيكون في حكم المطلق وقله ان مت الى مائة سنة تدبر
ان مت في ذنب من هذا الزمان الى مائة سنة فشرع في حكم المدبر فقال لا
يباع ولا يوهب يستفد ويستاجر والامة نوطاء وتلك هذا عندنا وانما عند
الشافعي لا يجوز انتقاله من ملك الى ملك فان مات سيد عبق من ثلث ماله
وسعى في ثلثه ان لم تترك غيره وفي كله ان استغنى عنه لأنه لما كان إيجاباً
بعد الموت كان له حكم الرضبة وبيع أن قال له ان مت في سفر فادبر مني هذا
او الى سنة او نحوها مما يمكن غالباً وعقب أن وجه شرطه كعقب المدبر فقول
وبيع أي مبيع ببعده وكذا جميع ما يوجب الانتقال من ملك الى ملك وقوله مما يمكن

أي ما لا يكون وقوعه واجبا في الغالب ذكر الامكان وأراد الترخد وامة
ولدت من مبيها أو من زوج فكلها أم ولد وحكمها كالمدرعة إلا أنها تعقب
من على ماله ولم تسع له بنيه ولا يثبت نسب لها إلا أن يقر به فان
أقر فولدت آخر ثبت نسبها بلا دعوة وانما ينفذ اعلم أن الفرائض
أما ضعيف أو متوسط أو قوي فالضعيف في الامة فلا يثبت نسب لها
إلا بدعوة سيدها فإذا ادعى صارت أم ولد وهي الفرائض المتوسط ويثبت
نسب لها بلا دعوة ولكن يثبت بنفيه والفرائض القوي في المنكحة فيثبت
نسب لها بلا دعوة ولا يثبت بنفيه بل يجب اللعان وأمر ولد الفرائض
إذا اسلمت تسعى في قيمتها وتعتق بعدها أي بعد السعاية أن عرض عليه
الاسلام فإنه وهي بحالها أن عرض فاسلم أي يكون أم ولد له كما كان
فان ادعى لدامة مشتركة أي بين المدعي وبين آخر ثبت نسب منه وهي
أم ولد وفيه نصف قيمتها ونصف غيرها لا قيمة ولها لأنها لما استولد
الجارية ثبت النسب في النصف لمصادقته ملكه فيثبت في الباقي ضرورة أن
النسب لا يقضي لأن الولد لا ينفق من ما بين فلهذا ثبت الباقي فوجب عليه
نصف قيمتها وايضا نصف غيرها حرمة الوطء بخلاف وطئ جارية الأب
فان قوله عم أنت ومالك لا يملك لا يولد به المعنى الحقيقي وهو ان يكون ملك
الأب ضرورة كونه ملك الأب يدل عليه قوله عم أنت ومالك فلهذا المعنى الجار

وهو على الانتفاع فيصير قبيل الوطني ملكا للآب ليكون الوطني محلا لا لا يجب
العقود وفيه ثلثا وقع الوقوع في محمل بعينه ملك الغير لا سبيل للوطني
فيوم فبج العقر والملك ثبت ضرورة ثبوت النسب فثبت قبيل العلوق
لكن بعد ابتداء الوطني فلا يجب قيمة الولد وأن ادعياءه معاً فهو منها خلا ^{للشأن} _{لأنه}
فإن عندئذ يرجع إلى قول العائف وهو أنه ولد لها وعلى كل نصف غير مباح
ويثبت من كل آت ابن لأن المقتضى بأخذ باقران وورثا منه آت أب
لأن الأب أخذها لكنه غير معلوم فيورث ميراث الأب عليها وأن ادعى ولد
أمة مكاتبه لزمه عقرها ونسب الولد وقيته لأنه وطني معتبر على الملوك
فيكون ولده ولد المفرد وهو ثابت بالنسب وهو غير بالقيمة لا بالأمية
أي لا يقبل الأمة أم ولد له إذا لم يملك له فيها حقيقة أن صدقه مكاتبه
وعند أبي يوسف لا يشترط تصديق المكاتب والملا لا يقبلت نسبه إلا إذا ملك
يوماً أي أن لم يصدق المكاتب المولى لا يثبت النسب إلا إذا ملك المولى الولد يوماً
كتاب الأيمان اليمن تقوي الحق بذكر الله تعالى أو للتعليق
وهي ثلث أي الإيمان التي اعتبر الشرع ودرج عليها الأحكام ثلث وأما ثلثنا
هذا لأن مطلق اليمن أكثر من الثلاث كاليمن على الفعل الماضيه ضياء حركاً
وعقياً بترقب الأحكام عليها بترقب المواضع على الغوس وعدمها على اللغز
الكنة على المنعقدة خلفه على فعل أو ترك ماض كاذباً عن غوس يمكن

أن يراد بالثقل مصطلح النجاة أو مصطلح أهل الكلام وهو المصدر أعم من
أن يكون قائماً بالعتلاء أو بالمجاهدات نحو والله لقد هبت الريح فإن قلت
إذا قبل الله أن هذا حجر يفتح ^{كيف} أن يأت هذا الحلف على الفعل قلت قد علمت كما
أن يكون أن أريد في الزمان الماضي والمستقبل والمراد بالترك عدم الفعل وقوله
كاذباً حال من الضمير في قوله خلفه فربين حكم الغوس بقوله بأنه قد نطق
على قوله كاذباً قوله وظاناً أنه حق وهو صدق لغو فربين حكم بقوله بربني فرب
فربط على فعل أو ترك قوله وعلى آت منقذة الأخص أفعال وآت منقذة بلا
كلمة على ليكون معلوماً على ما مضى فإنه إذا ذكر لفظة على يكون معلوماً على فعل أو ترك
فلا بد أن يفتر قوله آت موصوف وهو فعل أو ترك فيكون فيه أطباع مع وجوب
تدبر باليسير كدبر ولو أسقط لفظة على حق يكون عطفاً على ما مضى فنية أفعال بلا
احتياج تدبر شيء غير ملحوظ فإن قلت الحلف كما يكون على الماضي والآتي يكون
على الحال أيضاً فلم لم يذكر وهو من أقسام الحلف قلت إنما لم يذكر لأنه دقي
وهو أن الكلام كحفل أولاً في النفس فعبارة باللسان فالأخبار والمعلق بزمن
إذا حصل في النفس فعبارة باللسان فإذا أمر التعبير باللسان انعقد اليمن فزادت
الحال صار ما ضيماً بالنسبة إلى زمان انعقاد اليمن فإذا قال كذبت لا بد من الكناية
قبل ابتداء النكر وإذا قال سوف أكتب لا بد من الكناية بعد الفراغ من النكر
في الزمان الذي من ابتداء النكر أي فهو زمان الحال بحسب ظرف وهو ما مضى بالنسبة

الحائز الغواص وهو ان انصاع اليه فيكون الخلق عليه السلام وكثر فيه
فقط ان حلت انما كلفه اجترار من مذهب الشافعي من الكثرة في النون
ولو شهدوا او كرها حلف او حنت يعني بحال الكثرة وان كان الحلف بطريق السهو او
بالاكرام خلافا للشافعي بطلان ما ذهب اليه الهادي العام في اليمين والمكره والناهي
والمراد بالناهي المنهي وهو الذي حلف عن غير قصد كما يقال الا بالناهي قال في طائفة
من غير قصد اليمين وكذا ان كان الحلف بطريق السهو والاكرام بحال الكثرة لان الفعل
الحقيقي لا يبعد منه السهو والاكرام وكذا الاغواء والجنون فبالحال كونه كان
والقسم بالله او باسم من اسماي كالرحمن والرحيم فالحق او بصفة يكون بها من صفاته
كقوله الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته لا يغير الله كالحق والقول والكعبة
ولا بصفة لا يخلق بها عرفا كرحمته وعلمه عدصاه وغضبه وسخطه وعذابه وقوله
لعز الله وايم الله وعهد الله وميثاقه واقسموا وحلفوا وعهدوا لعز الله
وعلي نذر او عمن او عهد وان لم يضاف الى الله وان فعل كذا فهو كذا وان لم يضاف
عليه بماض او آت وسوكت في حوز من كذا اي قسم فتوله لعز الله مجددا ونعم خبر
والمراد بعاء الله تقدير لعز الله قسم وقوله وايم الله تقدير هو جمع يمين خذت
النون خفة لكثرة استعماله تقدير ايم الله يعني وقبل هو من ادوات القسم كما
لواد وعهد الله بالجزم بواسطة حرف القسم وقوله وان لم يكن انما قال هذا لان
علق الكفر بالفعل المذكور فيكون قسما بسبب التعليق فعدم الكفر بذلك الفعل دلالة

على عدم صحة التعليق فلا يقع القسم فعدم الكفر او عدم صحة القسم فعدم
هذا وهو قال انه قسم وان لم يكن وانا يكون قسما لانه لما علق الكفر بذلك
الفعل فحضر الفعل وحضر ^{القول} بيمين وقوله علقه بماض او آت اي لا يكره بهذا
القول سواء علق الكفر بفعل ما مضى ومن قبله عند البعث ان علقه بفعل ما مضى
لان التعليق بفعل يعلم انه قد وقع تغيير لكن القبح انه لا يكره ان كان يعلم انه يكره
وان كان عنده انه يكره بالخلق يكره فيها وحقا وحقا الله وعرضه وسوكت في
تخذي يا بطلاق زن وان فعله فعليه غضبه او سخطه او لعنته اذ انا فان
او سارق او شارب خمر او اكل دبرا وحرف القسم الواو والباء واللام
وقد قسم بالله افضل وكما رث يوحى رقية او اطعام عشرة مساكين كما عاقبه
الظهار او كسوتهم لكل ثوب يستريح به بذه فله تجز الشراويل فان عجز عنها
وقت الاطعام اي عجز عن الاشياء الثلاثة وقت ارادة الاداء صام ثلاثة
ايام ولاء ولم تجز بلا حنث التكفير قبل الحنث لا يجوز عذبا حتى لو كفر قبل الحنث
ثم حنث بحال الكثرة خلافا للشافعي بقوله فعند اليمين سبب الكثرة والحنث شرط
وجوب الاداء فيجوز التذبير عليه وعذبا الحنث منبذ لان اليمين اقتدت
للبر والكثرة على تقدير الحنث فلا يكون اليمين سببا لها فالحنث سبب واليمين
شرط فلا يقدم على الحنث وخلاف الشافعي في الكثرة المالية فانه يمكن ان
يبعث من الوجوب لا وجوب الاداء كافي العن فنش وجوده يقتضي بالمال

ان دخلها منهدة وان بقيت دارا اخرى يجزئ بغيرها ايضا اما لو خلت
حماها او بسا قاعلا بجنت لانه قال الله تعالى والله اعلم بالكلية واما البيت فلا
يطلق الا على موضع اعد للبيوتة فاحترق لم يصب اطلاق البيت عليه أصلا
ولا يماثل البيتة وصف والوصف في المشا واليه لقول لان البيت اسم جنس
مع انه مشتق من البيوتة وليس اسم صفة كالقائبة نحو فاسم الاشياء اما
وخل في العتبات يكون الوصف لقوله لا تحكم هذا الشاف تكلم بجنت اما
انه دخل في اسماء الاجناس وان كانت مشتقة والله لا يشرب هذه الحرف فلا بد
من بقاء حقيقته حتى لو دخل فشرب لا يجزئ ولو حلف لا يشرب حتى انما لو شرب
ما صار مزا بجنت فاحفظ هذا الوجه فانه يزيل ادعته الدار فوق في طاق باب
اغلق كان خارجا او لا يسكنها وهو ساكنها بالاولا بلبسه وجلا بسمه او لا يركبها
وهو ركبها فاحذف في المنقلة ونزع في نزل بلا ملكية اذا حلف لا يسكن هذه الدار
ساكنها فلا بد من ان ياخذ في النقل بلا ملك حتى لو ملكه ساعة جاز هذا عندنا
وعند فرقة يجزئ لوجوه السكنى وان قل ملكية البين تصرف للبر في ملك
تحصيل البر مستثنى وكذا في لا يلبسه وهو لا يلبسه ولا يركبها وهو ركبها او لا يدخل
تقدم فيها فانه لا يجزئ فان الدخول هو الا يتقاضي من الخارج الى الداخل فلا يجزئ
بالمكث بخلاف السكنى والقبض والركوب فانه في حال التمسك بها كى ولا يسكنها
من قولنا وقيل في عرفها لا يجزئ الى صيا الحكم عدم الجنت الا ان يخرج ثم يدخل

112
هذا استثناء مفرغ من قبل الظرف فان قوله الا ان يخرج معناه الا الخروج ثم
المصدر يقع حينئذ كذا قيل خفف الخراي قد خففه فتدبر الكلام في قوله
لا يدخل فتعد لا يجزئ في وقت الا وقت خروجه ثم دخوله وفي لا يسكن هذه الدار
لا بد من خروجه باهله وماله اجمع حتى يجزئ بغيره حتى هذا عند ابي حنيفة واما عند
ابي يوسف نعم فيعتبر نزل الاكثر واما عند محمد بن يعقوب فيعتبر ما يقوم به كدخا لئنه قالوا
هذا احسن وارفع بالناس بخلاف المصدر القريبة فانه لا يشترط نزل الاهل والمناج
حنيفة لا يخرج لو حلف واخرج بامر لا ان يخرج بلا امر مكرها او راضيا ومثله
لا يدخل اقساما وحكما فالأقسام ان يخرج بامر وان يخرج بلا امر اما مكرها
او راضيا ولكل الحنفية في الأقل وعدمه في الاخرين ولا يخرج الى الجبانة
ان يخرج اليها ثم الى امر اخر فانه لا يجزئ لان خروجه لم يكن الا الى الجبانة وجنت
فلا يخرج الى مكة يخرج بريدها ورجع لان الخروج الى مكة قد جئنا الى لا ياتها
حتى يدخلها اي لو حلف لا ياتي الى مكة لا يجزئ حتى يدخلها وذهابه كخروجه
في الاصح اي لو حلف لا يذهب الى مكة فالاصح انه مثل لا يخرج الى مكة وعند البعض
هو مثل لا ياتي مكة والاول اصح لقوله تعالى واحب الى ربي أي توجه اليه اما
الوصول فليس في اسمه ولا ياتين مكة ولم ياتها لا حنيفة الا في اخر حياته لانه
صح يمتنع عدم الايمان وحنيفة لا ياتينه عدا ان استطاع ان لم يات به بلا مانع
كمر من او سلطان ودين نية الحقيقة اي قال عني الامتطاعة الحقيقية

وهي القصة السامة التي يجب عند حدوثها صدور الفعل فهي لا تكون إلا سامة للفعل
يصدق حيانه لا قصته لأنها تطلق في الحرب على سلامة الأسباب والآلات
فالمعنى الآخر خلا في الظاهر فلا يصدق قصته وشرط للبر في الإخراج الأمان
لكل خروج إذن لأن تدبر لا يخرج الآخر جاء ملصقا بالأذن فالمعنى هو الخروج
المعنى بالأذن فإسواء بين مصدر الكلام لا في الأذن أي أن ما لا يخرج إلا أن
أذن لا يشترط الخروج إذن إلا أن للثانية مثل التي فإذا أذن متروك انتهى الحزمة
ويمكن أن يراد الأذن وقت أذني بأن جعل المصدر جيبا فبعض كل خروج إذن وهو كالمعنى
إذا أذن مرة فخرج مرة أخرى بلا إذن فعلى التأويل الأول لا يخرج وعلى
الثاني في جنة فلا يجنة بالشك والجنة في أنه خرجت فان ضرب لم يرد خروج أو
ضرب عبيد فعلها فوراً أي شرط للجنة في أن خرجت وأن ضرب فعلها فوراً وفي الثاني
بعد تأويل تغدي تغديه معه أي شرط للجنة في أن تغدي تغديه معه وفي إطلاق
التغدي أن ضم اليوم أي إلى الجنة مطلق التغدي أن فالله تغديت اليوم فأنه
لو كان جواباً لكفي قوله أن تغديت فلما زاد اليوم علم أنه كلام مبدأ فيجوز مطلق
التغدي في هذا اليوم ولا يشترط للجنة التغدي معه ومركب المأذون ليس له
في حق الحلف إلا إذا لم يكن عليه دين مستغرق ونواه أي أن حلف لا يركب آية زيد
فركب آية عمن المأذون فإن كان عليه دين مستغرق لركبته وكسبه لا يجنة
لأن هذه الآية ليست لازمة وأن لم يكن عليه دين مستغرق فإن نوي بآية زيد

وهي القصة السامة التي يجب عند حدوثها صدور الفعل فهي لا تكون إلا سامة للفعل
يصدق حيانه لا قصته لأنها تطلق في الحرب على سلامة الأسباب والآلات
فالمعنى الآخر خلا في الظاهر فلا يصدق قصته وشرط للبر في الإخراج الأمان
لكل خروج إذن لأن تدبر لا يخرج الآخر جاء ملصقا بالأذن فالمعنى هو الخروج
المعنى بالأذن فإسواء بين مصدر الكلام لا في الأذن أي أن ما لا يخرج إلا أن
أذن لا يشترط الخروج إذن إلا أن للثانية مثل التي فإذا أذن متروك انتهى الحزمة
ويمكن أن يراد الأذن وقت أذني بأن جعل المصدر جيبا فبعض كل خروج إذن وهو كالمعنى
إذا أذن مرة فخرج مرة أخرى بلا إذن فعلى التأويل الأول لا يخرج وعلى
الثاني في جنة فلا يجنة بالشك والجنة في أنه خرجت فان ضرب لم يرد خروج أو
ضرب عبيد فعلها فوراً أي شرط للجنة في أن خرجت وأن ضرب فعلها فوراً وفي الثاني
بعد تأويل تغدي تغديه معه أي شرط للجنة في أن تغدي تغديه معه وفي إطلاق
التغدي أن ضم اليوم أي إلى الجنة مطلق التغدي أن فالله تغديت اليوم فأنه
لو كان جواباً لكفي قوله أن تغديت فلما زاد اليوم علم أنه كلام مبدأ فيجوز مطلق
التغدي في هذا اليوم ولا يشترط للجنة التغدي معه ومركب المأذون ليس له
في حق الحلف إلا إذا لم يكن عليه دين مستغرق ونواه أي أن حلف لا يركب آية زيد
فركب آية عمن المأذون فإن كان عليه دين مستغرق لركبته وكسبه لا يجنة
لأن هذه الآية ليست لازمة وأن لم يكن عليه دين مستغرق فإن نوي بآية زيد

دأبته الحاشية لا يجنة ولن نوي آية نوي بل نوي آية نوي أن تكون حاشية
له أو تكون دأبته عمن المأذون فح يجنة وقال أبو يوسف يجنة في الرجل
أذا نواه ولا يجنة يجنة وأن لم يولد وتعد الأكل من هذه الحلة بنها
لأن المعنى الحقيقي هو جنة وهذا البر يأكله قصداً هذا عند أبي حنيفة خلافاً لها
بناءً على أن اللفظ أن كان له معنى حقيقي مستقل ومعنى مجازي متعارف فأخرج
برج المعنى الحقيقي فالمراد هذا أكل باطنه مجازاً فيجوز يأكله سواء كان بالضم
أو غيره فبطلان عموم المجاز وهذا الذي يأكل خبز فلا يجنة لو استغنى بظاهر
أي يأكل ما يتخذ منه كالحبر وكحل لأن المعنى الحقيقي هو جنة فبراد المجازي والشواهد
بالحم والطيخ بما طبع من اللحم والرأس برأس يكبس في التباير ويبيع في مصر
مخلاً بالقرى فأن الأيمان منقبة عليه والشعر يشترط البطن هذا عند أبي حنيفة
وأما عندها يتناول شحم الظهر أيضاً والخيزن خبز البر والشعر لا خبز الأذن بل
لا يصاد والعائمة بالشح والمشوق والطيخ لا العنب والزمان والوطيد
القباء والحياض هذا عند أبي حنيفة وعندها العنب والزمان والوطيد فأكهة
المشرب من نهر بالكراع منه فلا يجنة لو شرب منه بآية هذا عند أبي حنيفة
من عمن لا ينداء الحاشية وعندها من التبجيج أي لا يشرب من مائه كحل الحلف
من مائه ويحلف إلى أي يلفه بكل داعي كحال آية أي تغديت الحلف والوطيد
ليعلمه بكل منصف أي الملة كحال آية والفتوى في الكسوة والطلاء والدرع واللب

وهي القصة السامة التي يجب عند حدوثها صدور الفعل فهي لا تكون إلا سامة للفعل
يصدق حيانه لا قصته لأنها تطلق في الحرب على سلامة الأسباب والآلات
فالمعنى الآخر خلا في الظاهر فلا يصدق قصته وشرط للبر في الإخراج الأمان
لكل خروج إذن لأن تدبر لا يخرج الآخر جاء ملصقا بالأذن فالمعنى هو الخروج
المعنى بالأذن فإسواء بين مصدر الكلام لا في الأذن أي أن ما لا يخرج إلا أن
أذن لا يشترط الخروج إذن إلا أن للثانية مثل التي فإذا أذن متروك انتهى الحزمة
ويمكن أن يراد الأذن وقت أذني بأن جعل المصدر جيبا فبعض كل خروج إذن وهو كالمعنى
إذا أذن مرة فخرج مرة أخرى بلا إذن فعلى التأويل الأول لا يخرج وعلى
الثاني في جنة فلا يجنة بالشك والجنة في أنه خرجت فان ضرب لم يرد خروج أو
ضرب عبيد فعلها فوراً أي شرط للجنة في أن خرجت وأن ضرب فعلها فوراً وفي الثاني
بعد تأويل تغدي تغديه معه أي شرط للجنة في أن تغدي تغديه معه وفي إطلاق
التغدي أن ضم اليوم أي إلى الجنة مطلق التغدي أن فالله تغديت اليوم فأنه
لو كان جواباً لكفي قوله أن تغديت فلما زاد اليوم علم أنه كلام مبدأ فيجوز مطلق
التغدي في هذا اليوم ولا يشترط للجنة التغدي معه ومركب المأذون ليس له
في حق الحلف إلا إذا لم يكن عليه دين مستغرق ونواه أي أن حلف لا يركب آية زيد
فركب آية عمن المأذون فإن كان عليه دين مستغرق لركبته وكسبه لا يجنة
لأن هذه الآية ليست لازمة وأن لم يكن عليه دين مستغرق فإن نوي بآية زيد

بالحياة لا الغسل الحان حلف ليضرب زيدا مقتد كالحيوة زيدا ولو كان لا يقتل
 زيدا لا يقتل كالحيوة والقريب بما دون الشهر يقتل القريب بما دون الشهر
 في يقتل دينه الى قريب والشهر بعد وما اجتمع به فادام وكذا الملح الحا
 الشوا في المغرب قال الا يباري الادام ما يطيب الخبز ويصلح ويلتذ به الاكل
 وهو غير المايح وغير المايح طاما القيق فخص بالمايح وهو ما نفس فيه الخبز ويكون
 به ولا يجنت في لا ياكل من هذا البسر فاكله رطباً او من هذا الرطب فاكله ثراً ^{دليله}
 او شراً او بسراً فاكل رطباً اي لا يجنت في لا ياكل بسراً فاكل رطباً واعلم ^{التي}
 انه لا فرق بين قولنا لا ياكل من هذا البسر فاكله رطباً وبين قولنا لا ياكل بسراً
 فاكل رطباً بناء على ان البسر والرطب من اسماء الاجناس فاذا احسن رطباً صا
 ما هية اخرى كما يتبين في لا يدخل بسراً او طراً فاكل سمكاً اي لا يجنت في لا ياكل في
 فاكل سمكاً او طراً او سمكاً فاكل الية ولا في لا يشترى رطباً ما شري كباسة بسير
 فيها رطب وحنت لو حلف لا ياكل رطباً او بسراً او لا بسراً فاكل مذنباً او حلف ^{بغير التمر}
 لا ياكل رطباً فاكل مذنباً وحلف لا ياكل بسراً فاكل مذنباً حنت عند ارجح ^{بشر} لان
 المذنب بعينه رطب وبعضه بسر فمن اكله اكله الرطب البسر وقال في الهداية
 ان عندها اذا حلف لا ياكل رطباً لا يجنت بالبسر المذنب واذا حلف لا ياكل بسراً
 لا يجنت بالرطب المذنب وقد ما كلف في المغرب البسر المذنب وقد تباه ابداء
 الاطياب من قبل ذنبه وهو ما سئل من جانب التبع والمعلقة ولا شدة ان ^{طاب}
 ان القيرورة

ليس الا من جانب واحد وهو الذي ليس عليه التبع والمعلقة فهذا الجانب هو المذنب
 اذا عرفت هذا فكيف يقع ما قاله الهداية ان الرطب المذنب ما يكون في ذنبه قليل
 بسره والبسر المذنب على العكس اي في ذنبه قليل رطب او لسبب في التمر الذي يابى ما
 من تربيداد وفارس مكران يبداء اوطابها من الجانب الذي ليس عليه التبع في غير
 هذه البلاد ان كان يبداء الاطاب من طرف التبع فاما صاحب الهداية يكون صحيحاً
 وان لم يكن الاطاب من جانب التبع فوجه محتمل ان الرطب المذنب ما يكون اكثر
 رطباً والبسر المذنب ما يكون اكثر بسراً فاما ان كان البسر من طرف التبع فاسم البسر
 ما يلي التبع وذنبه الطرف الاخر ولما كان الرطب من الطرف الاخر فاسم الرطب طرف
 الحاد وذنبه طرفه التبع فهذا وجه محتمل او ياكل لها فاكل كبد او كبد او كبد
 او انسان لا يجنت باكل الكبد والكبد في عرفنا لانها في عرفنا لم يبد لها واما لحم
 الخنزير والاسنان فهما لحم حقيقة فعنت بهما والعداء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر
 والعشاء منه الى نصف الليل والستور منه الى الفجر وفي ان ليست او حلت او شرب
 وفوي عينا لم يصدق أصلاً اي نذري نوباً معيناً او طعاماً معيناً او شرباً معيناً
 لم يصدق قصداً ولا ديانة لان المنقح ماهية اللبس ولا دلالة على التوبة الا اقتضا
 والمقتضى لا غمومه فلا يقع فيه نية التخصيص ولو شرط نوباً او طعاماً او شرباً
 دون اي صديق ديانة لا قصداً لان اللفظ عام فنية التخصيص خلاف الظاهر فلا
 يصدق في القصد وتصور البسر شرط صحة الحلف خلافاً لا يوجب في حلف

لا يشترط ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه أو كان فصب في يومه لا يثبت ^{الطلاق} ^{أدناه}
 أن أكان البر شرط صحة الحلف عند أبي حنيفة ومحمد بن وهب سواء كان الحلف بالله أو بغيره
 أو العاقبة وعند أبي يوسف ثم ليس بشرطه فإن حلف بالله لا يشترط الماء الذي في هذا
 الكوز اليوم ولا ماء فيه أو حلف أن لم يشترط الماء الذي في هذا الكوز اليوم فإلزامه ^{لأنه}
 ولا ماء فيه لا يثبت عندها وعند أبي يوسف ثم يثبت وإن حلف وكان فيه ماء فإلزامه
 في اليوم فالحكم ما ذكر وإن طلق فكذلك في الأول دون الثاني أي أن لم يعمل اليوم لا يثبت
 فيما لم يكن في الكوز ماء عند خلافاً لأبي يوسف ثم وإن كان فصب يثبت إجماعاً وذلك
 لأنه إذا لم يكن في الكوز ماء فالبر غير ممكن سواء ذكر اليوم أو لا وإن كان فيه ماء فإن
 ذكر اليوم فإن البر ما يجب عليه في الجزء الأخير من اليوم فإذا أصب لم يكن البر مستوراً
 فإن لم يذكر اليوم فالبر ما يجب عليه إذا فرغ من التكلم لكن مستوراً بشرط أن لا يفته في
 منعه فخرج والبر مستور هذا الفراغ من التكلم فأنقذ اليمين وعند أبي يوسف ثم يثبت في الكلف
 في الوقت بعد مضي الوقت وفي غير الوقت يثبت في الحال وفي بصعد السماء أو ليصلين
 هذا المخرج حباً أو ليقتلن فلا عالمًا بوجهه انقضاء تصور البر وحسن للبر وإن لم ^{يصل}
 فلا وفيه خلاف زفر ثم فثبت لا تنقض اليمين كون البر مستحلاً عادةً ولكن
 هذه الأمور ممكنة في ذاتها فيكون هذا لانقاذ اليمين ويثبت في الحال بلا توقف إلى
 زمان الموت للبر عادةً وأما قل عالمًا بوجهه لأنه حرم يداؤمه بعد حيائه والله
 وهو ممكن غير أن يقع فينبغي اليمين ويثبت في الحال ما إذا لم يكن عالمًا بوجهه فالمراد

التأمل المتعارف ولما كان ميتاً كان النقل المتعارف متفقاً فصارت مسألة الكوز
 ومد شعرياً وحقيقياً وعقلاً كغيرها وقطن ملبس ببدان ليست من خزانة ^{البر}
 فزله ونسج وليس هدي وقطن مبداء وعدي خبز ومعه الهدي ما بهي إلى مكة
 ليتصدق وعندها أن كان القطن ملكه يوم الحلف فغير لزم ونسج وليس بمراد الهدي
 إلى مكة وأن لم يكن القطن ملكه يوم الحلف لا وحاشي على إخراج فضة وعندها
 عقلاً لو لم يرمع حلي وبه يفتى ومن حلف لا يبرأ على هذا القرائن فقام على قوام فوجه
 حيث لا من جعل فوجه فراشاً آخر أو حلف لا يجلس على الأرض فجلس على بساط أو حصير
 لا ثم جلس على الأرض ولما سئل تبع له من حلف لا يجلس على هذا السرير فجلس على بساط
 فوجه لأن الجلوس على السرير لا يبعد بدون أن يجعل عليه بساط فالجلوس على البساط
 جلوس على السرير بخلاف جلوسه على جلوس آخر فوجه فإن الجلوس على السرير الآخر لا
 يكون جلوساً على ذلك السرير ولا يفعل به يقع على الأبد ويفعله على منعه أعظم أن
 قوله لا يفعل هذا في العرف ملتبس لقوله بفعله وقوله بفعله واقع على منعه فوجه لا يفعل
 يكون للأبد ويعني المشي إلى بيت الله أو إلى الكعبة بجميع أو غير متباعد
 أن وكتب ولا شيء يعني الخروج أو الذهاب إلى بيت الله أو المشي إلى الحرم هنا
 عند أبي حنيفة وأما عند أبي يوسف ثم فله مخرج أو غيره متباعد أو المسير الحرام أو الضأ
 أو المروءة ولا يفتى عنه قبل له أن لم أخرج العامة فانت حر فلهذا يخرج بالكوفة هذا
 عند أبي حنيفة وأبي يوسف ثم وعند محمد بن يعقوب لا لأنه قامت شهادتها على أمر معلوم وهو

هذا الحديث لا يثبت إلا في الكوز
 والبر شرط صحة الحلف عند أبي حنيفة
 ومحمد بن وهب سواء كان الحلف بالله أو بغيره

هذا الحديث لا يثبت إلا في الكوز
 والبر شرط صحة الحلف عند أبي حنيفة
 ومحمد بن وهب سواء كان الحلف بالله أو بغيره

التفجئة بكوفة ومن ضرورته عدم الحج وهو شرط العتق وقالوا هذا شاهد على النبي
 النبي الذي يحيط به على الشاهد هو مثل الأثبات على بين فأصول الفقه في التزج وحسن
 بصوم ساعة بنته فلا يصوم لا الوضوء يومًا أو صومًا حتى يتم يومًا فان ملكه الصوم
 الشرعي هو صوم اليوم واللفظ إذا كان له معنى لغوي ومعنى شرعي يحمل على المعنى الشرعي
 قلت الشرع قد أطلقه على ما دون اليوم في قوله ثم أتوا القيامة إلى الليل والصوم
 صوم يوم فماذا قال لا أصوم يومًا ولا أصوم صومًا يراى به الصوم المأثور و
 بركة فلا يصلي إلا بما دونها ولو ضم صلوة فبضع لا باقل وبولي ميتة فإن ولدت
 فانه كذا وعق الحية فإن ولدت فهو حر أن ولدت ميتة فحيًا هذا عند أبي حنيفة
 وأما عندها فلا يعتق لأن العين انحلت بولادة الميت قلت الميثل لأن قوله أن
 ولدت المراد به الحية يتولد فهو حر فإن الميت لا يمكن حرته وفيه يقتضيان دينه اليه
 وقصاه زبوا أو شهجة أو مستققة أو باعه به شيئًا وقصته بر ولو كان سوقة
 أو رصاصًا أو وجهه له لا سيحوي في مسائل شتى من كتاب النكاح أن الزيف ما يرد
 بيت المال والبهجة ما يرد التجار والسوق ما غلب غشيه فالزيف والبهج
 ما يكون الفقة غالبية على الغش حتى يكون من جنس الدرهم لكن يرد للفقن وفي المغرب
 قبل الزيف دون البهجة في الرداء لأنه يرد بيت المال والبهج يرد التجار
 وفي لا يقض دينه درهمًا دون درهم حدث يقض كله متفرقًا لا ببعضه دون باقيه
 أو كله بوزنين لم يخللها إلا عمل الوزن ولا في أن كان في المائة فكذا لم يملك

هذا هو الأصل في الفقه
 وهو ما ذهب إليه الجمهور
 من الفقهاء
 وهو ما ذهب إليه الجمهور
 من الفقهاء
 وهو ما ذهب إليه الجمهور
 من الفقهاء

الأخمين على أن الاستثناء عندنا كغيره لا في بعد الثبوت وليس الاستثناء من النفي
 ألبتة فان قوله أن كان في المائة فكذا معناه ليس في المائة فهو نفي ما فوق المائة
 وأما أثبات المائة فغير لازم عندنا ولا في الاستثناء كما أن من ورد أو با سميها
 لأن الرجاء ما لا ساق له والورد والياسين لها سابق والنفسج والورد على
 الورق أي ورق الورد دون أعجاز الورد والورد عليها الورق **باب حلف**
القول وحديث في لا يملكه أن كله بما بشرط أيا طله وفي لا يملكه أي وحديث في حلف
 لا يملكه لا يملكه أن ما دون ذلك لم يعلم به فكله لأن الإذن أعلمه فان أذن ولم يعلم
 فهذا لا يكون أذنًا وعندنا لا يفسد ولا يحدث لأن الإذن الإطلاق وفي لا يملكه ما
 هذا التوب فباعه فكله وفي لا يملكه هذا الشاب فكله أيضًا لأن الوصف المذكور لا يصلح
 ما نفا من الكثرة فبإزاء الذات وفي هذا آخر أن بعته أو شريته أن عقد بالخيار أي قال
 أن بعته فهو حر فباعه بالخيار يعتق لأنه لم يخرج عن ملكه وقد وجد الشرط وهو البيع
 لو قال إن أشريته فهو حر فشره على أنه بالخيار يعتق أما على أصلها فلا أنه دخل في ملك
 المشتري وأما على أصل أبي حنيفة فلا أنه علق العتق بالشراء فكانه قال بعد الشراء
 بالخيار فهو حر فيعتق وفي أن له أبعد فكذا ما علق أو بدو أي قال إن له أبعد فكذا
 أي أمر أنه طالع ما عتقه أو بدو بطلعت أمر أنه لأن الشرط وهو عدم البيع قد تحقق
 وبشغل وكيلة في حلف النكاح والطلاق والخلع والعتق والكتابة والصلح مع
 عبد والهبة والصدقة والقرض والاستقراض والأيداع والاستبداد والإعارة

هذا هو الأصل في الفقه
 وهو ما ذهب إليه الجمهور
 من الفقهاء
 وهو ما ذهب إليه الجمهور
 من الفقهاء
 وهو ما ذهب إليه الجمهور
 من الفقهاء

هذا هو الأصل في الفقه
 وهو ما ذهب إليه الجمهور
 من الفقهاء
 وهو ما ذهب إليه الجمهور
 من الفقهاء
 وهو ما ذهب إليه الجمهور
 من الفقهاء

هذا الحديث يدل على أن العبد إذا كان له مال فله أن يبيع ما يشاء من ماله ولو كان له مال فله أن يبيع ما يشاء من ماله ولو كان له مال فله أن يبيع ما يشاء من ماله

والاستعانة والذبح وضرب العبد وقصم الذنوب وقبضه والبيع والحيطة
الكسوة والحمل فان الوكيل في هذه العقود سائر شخص حتى ان الحقوق ترجع الى الميركبات
فعل بنفسه لا فحل في البيع والشراء والتجارة والاستيجار والصلح من ماله والخسومة
والقسمة وضرب الولد لان العقد صدر من الوكيل حتى ان الحقوق ترجع اليه ولم تصدر
من الموكل فلا يحدث والفارق بين ضرب العبد وضرب الولد ان الضرب فعل شخصي لا
ينتقل من احد الى آخر الا اذا صح التوكيل وجبة التوكيل تكون في الاموال فيصح في العبد
الولد ولا في غيره فقرأ القرآن أو سجد أو حمل أو كثر في العترة او غيرها
هذا عندنا فانه لا يسمى متظافرا او شرعا وعندنا في نعم كنه وهو القياس
لانه كلام حقيقه ويوم اكمله على الملوين لو قال امرأتك طالق يوم اكمله فلا نفو
على الليل والنهار لما ترقى باب ابطال الطلاق ان اليوم اذا قرن بفعل غير متدرج
به مطلق الوقت وصح نية النكاح لانه مستعمل فيه ايضا وعندنا في يوسف لم يصدق
ديانة لا قصاص لانه خلاف المتعارف وليلة اكمله على الليل ما لا ان للغاية مثل
حتى فنان كلمته الا ان يفسد زيد او حق حدث ان كله قبل قدومه وفي لا يكره عبد
او امراته او صديقته او لا يدخله ان ان زالت اضافته وكلمه لا يثبت في العبد
اشار اليه بهذا أولا وفي غير ان اشار بهذا حدث ولا فلا حلف لا يكره عبد فلا
او حلف لا يكره عبد فلا ان هذا خالته اضافته اي لم يبين عبدا له فكلمه لا يثبت اما اذا
لم يشر ظاهرا وان اشار فلا ان العبد لسقوط منزلته لا يبادي لانه بل لم يشر في الصفا

اليه فالإضافة تكون معتبرة فان زالت لا يثبت وان حلف لا يكره صديق فلا
او قال صديق فلا يثبت هذا او حلف لا يدخله او قال لا يدخله فلا يثبت هذا فلم يبين
الصداقة وبيع المزار فكله ودخل المزار في صورة عدم الإشارة لا يثبت لانه
الإضافة معتبرة وفي صورة الإشارة يثبت لان هذه الأشياء يمكن ان يهر لاذاتها
فاذا كان الذات معتبرة كان الوصف هو كونه مضافا الى فلا في الحاضر فهو احيين
و زمان بلا نية نصف سنة يكره او عرف لقوله تعالى توحي أكملها كل حين ومهما ما توي
والله عز وجل لم يبد ففكره قال لا يخرج ثم لا ادري ما الدهر وعندنا نصف سنة مثل
لا اكمل حينه ولا بعد مائة او ايام متكررة ثلاثة ايام كثيرة والايام والهور عشرة
وفي قول عبد الله بن جبر ان اشترى عبدا عتق اياه احتياجا لاوليته الى ماله وعبد
آخر وان شري عبدين فاحترق أحدهما أصلا المدة فلا يكون غير من جنسه سابقا
عليه ولا مضافا له ولم يوجد فان ضرر عتق الثالث اي قال اول عبدا شريته
وحدث ضرر فاشترى عبدين فاحترق من الثالث لانه اول عبدا شريته وحدث وفي آخر عبدا
ان اشترى عبدا ومات لم يبق قال آخر عبدا شريته فاشترى عبدا فمات المتدري لا
يحق ولا لا يتصور انه اذا مات يكون ذلك العبد آخر لان الآخر لا بدله من اوله
يوجد فان شري عبدا فاحترق مات عتق الآخر يوم شري من ماله وعندنا يوم
مات من ثلثه لان الاخرية تحققت بالموت فيعتق بالثالث من ثلث ماله وليس
ان بالموت تبين انه كان آخر عند الميراث فيعتق في ذلك الوقت ولا يصير الزوج قاترا

لوعلى الثالث به خلاهما الغيرة به يرجع الى الآخر وموت المسك رجل مال آخر
امرأة اتزوجها طالق ثلاثة فزوج امرأة ثم ماتت طلق عند اجماع وعند
الزوج فلا يصير فراقا فلا ترث عنه وعندنا نطق عند الموت فيصير وارثا فترث
وبكل عيب بشر في بكذا فهو ضرعي اول ثلاثة بشره متفرقين والكل ان بشره معا
ويسقط بشره ابيه لكفارة وهذا عندنا واما عند زوال الشك فيهما
لا تسقط ما لحام **ان النية** لا بد ان تكون معارضة لعللة العلق فها جعله القارة
علة للعلق والملك شرطا ونحو جعله على العكس لان الشرع جعل شرعي التبرع عاقبا
فاذا اشترا اياه بنية الكفارة كانت النية معارضة لعللة العلق وعندها لا يجب
جعل القارة علة لا بشره عيب حلف بعقته اي قال ان اشتريت هذا العبد فهو
فشاء بنية الكفارة لا تسقط الكفارة لان علة العلق اليقين والشرط فلا يكون
النية معارضة للعللة **يرد عليه** انه قد ذكر في اصول الفقه ان التعليق عندنا
يمنع العلية فاذا وجد الشرط يصير المعلق علة مع فتكون النية معارضة لعللة العلق
ومستولة بتكاج على عنتها عن كفارة بشرها قوله ومستولة عطف على عيب اي ولا
بشره مستولة وصورتها ان يقول الامة استولدها بالتمكاح ان اشترى بدين
فان نية حر عن كفارة يبيى فاشترها تسمى لوجود الشرط ولا تجز به عن الكفارة لان
حديثها مستحقة بالاستيلاء ويعنى بان تسري الامة فهي حرة من شراها وفي ملكه
يوم حلف لا من شراها فشرها لان هذه الامة لم تكن في ملكه زمان الحلف ولم

فان بشره عيب حلف بعقته اي قال ان اشتريت هذا العبد فهو
فشاء بنية الكفارة لا تسقط الكفارة لان علة العلق اليقين والشرط فلا يكون
النية معارضة للعللة

يضيف منها الى الملك او سبيبه وقية خلاف زفرته وبكل ملوك الى حرات اولاده
ومدبروه وعبيد لا مكاتبهم الا بنيتهم لا نه لا يملك بها وهذا عندنا وهذا عند السيد
قالهم وخير في الاولين كالطلاق كانه مال احد حار وهذا فان قلت هو كونه
هذا حار وهذا قلت قد اجبت عنه في نزع الشفيع بحوايين فان شئت فقل انه ولا امر
دخل على فعل بيع غيره كبيع وشرا واجازة وخطابة وصباغة وبيع اقضية من بخصه
به فلم يثبت ان بيعه ملك فربا ان باعه بلا امر ملكه او لا اراد بدخوله على فعله
به فخر قوله ان بيعه ملك فربا فبيد حر فاللام متعلق بالبيع فيقتضي اختصاص البيع
بالمخاطب والفعل لا يختص بغيره على الا بالامري التوكيد فلهذا اقتضى الامر ان
دخل على عين او فعل لا يقع عن غيره كاي وشرا في دخول وضرب الولد اقتضى ملكه فبيد
فان بيعه فربا ان باع ثوبه بلا امر هذا نظير النسخ على العين وهو التوب انما يظهر
دخوله على فعل لا يقع عن غيره قوله ان اكلت لك طعاما او ضربت لك شرايا اقتضى
ان يكون الطعام والشراب ملك المخاطب كما في قوله ان اكلت طعاما لك فانه وان كان
متعلقا بالاكل صورة فهو في المنة متعلق بالطعام واما ضرب الولد فان ضربت لك
الولد فبيد حر فاقصاه الملك فيه غير ممكن الا ان يراد بالملك الاختصاص وفي كل من
لي قلنا بعد قول عرسه نكح على طلقته هي وصحة نية غيرها ديانة فانه قال هذا الكلام
ارصاء لها فيكون المراد غيرها لا هي لكن هذا خلاف الظاهر لان كلامه العام فلا
يقتضي قصدا **كتاب** ١١٦ **الحدود** الحد غلبة متدنة تجتنب

العكس ونحو الزوج بالزوجة المستفاد من قوله تعالى وقد جعلنا ما لانعنى
 أي بالخدمة ومن قد يورث شبهة كون مال الزوجة ملكا للزوج واحتجاج العبد
 إلى مال المولى إذ لم يكن له مال ينتفعون به مع كمال الانسباط بين مالين مولى ولبي
 ومع أنهم عند زوج بالجهل فظنوا أنهما حلوا على أمه المولى ومالك بن النضر
 المرونة ملك يد زوج حل وطى المرونة وبما أن المال كالحق وهو العتق لا يبعد أن يعين
 سببا لأن يشبه عليه حل وطى المعتق بثقل والمعتق بطلاء على المولى المعتق بالآفة
 حال كونها أم ولد ثم شرع في الفرع الثاني من الشبهة بقوله وفي الحل بتمام دليلنا في
 الحرمة فإن لم يجد وأن أقرحتمها عليه في وطى أمة ابنة ومعتق الكليات والبايع
 المبيعة والزواج المهور قبل تسليمها المشتركة الدليل أن في الحرمة قوله ثم أنه ذلك
 لأبيك وقول بعض الفقهاء أنه أن الكليات ودائع وكون المبيعة في يد البايع بحيث
 لو هلكت يستحق البيع دليل الملك وكون المهر صلة أي غير ما بل بالليل عدم ذلك
 كالهبة والملك في الجارية المشتركة دليل حل المولى في قوله في الحرمة فإن أن لو
 نظرا إلى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون مافيا للحرمة فإن أدى النسب شبهة في حق
 لأنه الأولى أي في شبهة الحل لا في شبهة النحل وحده بوطى أمة أخيه وعمة وأجنبية
 وجدها على فراشه وأن هو أعمى وذميمة نفيها حربي وذمى ذمى حربية لا الحربي
 الحربية يعني الداخلين حاربا بآمان وذلك لأنه أن كان هذا في دار الحرب لا يجب
 الحد وعند أبي يوسف لم يجدون جميعا وعند محمد لم يجدوا في الحربي الحد وقول

و ذميمة عطف على الصغير المستفاد من قوله تعالى وقد جعلنا ما لانعنى
 أجنبية ذممة إليه وطن جبره ملك وعليه مهرها ومهرها عطف على قوله أجنبية
 وهذا عند أبي حنيفة فإنه جعل النكاح شبهة في ذميمة وأما في ذميمة هذا
 عند أبي حنيفة وأما عند مالك وعند أبي حنيفة في أحد قوليه يحل حد الزنا لأنه في حق الزنا
 لأنه قصاص شبهة في حل مشقة على سبيل الكمال على وجه تحقق حرما ولو أنه ليس
 بزنا فإن القضاة بهم أحضروا في وجوبه من الأجراد وعدم الجدار والتكليس
 من مكان مرتفع بأشباع الأجراد فبعد أبي حنيفة يعزى بأشباع الأجراد وفي حق
 دار حربي أبي حنيفة هذا عندنا خلافا للشافعي لأنه ولا يذم غير مكلف بمكلف أصلا أي لا
 ولا على حد وعنده الشافعي أنها مخدعة وفي عكسه حد هو فقط ولا أن أقر واحد
 به والآخر نكاح وفي قول أمية بزنا بجبل الحد والقيمة والخليفة لا يجد لأنه صاحب
 نياحة عن الله تعالى ويستقر بخذ بالمال لأن من له المال هو الوارث والمالك
باب شهادة الزنا والرجوع من شهد بحد متقادم قريبا من
 أما ما لم يقبل إلا في قذف فإن حد القذف فيه حق للعبد وهو لا يسقط بالتقادم
 وضمن السرقة أي أن شهدوا بالسرقة المتقادمة يثبت القمان لأنه حق للعبد
 لا يسقط بالتقادم وعند الشافعي لم يقبل وإن أقر به حد أي أن أقر بالحد المتقادم
 حد الآفة الشرب على يدي لأن المانع من قبول الشهادة أنه قد هتكت على الشهادة
 عدوان حادثة وهذا المانع لا يوجد في الأقرار وتقادم الشرب فقال الشيخ

بمقتضى شهر فان شهدوا بزيادة في ما ثبت به من غائب لا لشبهة الزنى
في السرقة دون الزنى على اياق الفرق في كتاب السرقة ان شاء الله تعالى ولا يخلو
اربعة في ذواتهم بيت اذا قري في وجهها احد او الزوجين فكل بان لا يخلو
الفعل في ذواته وانما في اخرى وجهه المقر لا يضره لو كانت امراته او اولاد
لا تخفى عليه فان شهدوا كذلك فاختلوا في طوعها او ببلد زناه او اثنى عتبا
في وقت واحد في بلد او شهدوا بزيادة في بكرة او هرقة او شهود على شهود لم
يحد احد وان شهد الاصول ايضا بعد اعلم ان في حق الصور لا يحد احد
لا المشهود عليه بالزنا ولا الشهود بسبب القذف فتوكله وان شهدوا كذلك اي شهدوا
وجهوا الموطوء لا حد على المشهود عليه لاحتمال ان تكون المرأة زوجته او امته ولا
على الشهود لو جرد اربعة شهدا وان شهد اربعة فعلى ثبوت ثبوتها كانت طليعة وانما
منها كانت مكرهة فلا حد عند ادح لم وعندها يحد الرجل الاتاق الاربعة لا المرأة
للاختلاف في طوعها ولو كان الفعل المشهود به ان كان واحدا فبعضهم كاذب لان
الفعل الواحد لا يكون بطوعها وكرها وان لم يكن واحدا فلا يصاب للشهادة على كل
منها ولا يحد الشهود لو جرد العدد وان شهد اربعة بزيادة واختلوا في بلد زناه
فلا حد عليها لما مر ولا على الشهود خلا لا في قولهم لو جرد العدد وان شهد اربعة
بزيادة في وقت معين في بلد معين واربعة اخرى بزيادة في ذلك الوقت في بلد اخر
فلا حد عليها لان شهادة احد الفريقين مردودة لتيقن كذبه ولا ربحان لاحدها

121
تبره الجميع وان على الشهود لاحتمال صدق احد الفريقين يرد عليه انه يخل
ان يكون كل واحد منها كاذبا والظاهر هذا لما مر من ييقن كذبا واحدا وعدم
ربحان احدهما فيكون صدق احدهما محتملا احتمالا بعيدا ثم على تقدير صدق احدهما
يخل ان يكون الصادق هذا الفريق المعين او ذلك الفريق في صدق كل واحد
الاحتمال وهو شبهة الشبهة فلا اعتبار لها فلو كانا لا يحد الشهود لوجود
شهادة فشهادة كل فريق ان لم توجد على المشهود عليه فلا أقل من ان يوجبته
يندرأها الحد عن الفريق الاخر وان نظرت امرأة فالت في بكرة ثبتت بشهادتها
البكارة فيندرأ حد الزنا ولا يثبت حد القذف لشبهة الرجال اذا كانوا نسفة
يندرأ الحد ولا يحد الشهود لان النسفة اهل الشهادة فوجدت شهادة الاثمة وان
كانوا شهودا على شهود لم يحد لان في شهادتهم زيادة شبهة لان الكلام اذا زاد والحد
الأسنة يتطرق اليه زيادة ونقصان ثم ان جاء الاصول فشهدوا على ذلك الزنا
بعينه بعد شهادة الفروع لم يحد ايضا لان شهادتهم قد ردت من وجه يرد قولهم
والشهادة اذا ردت مرة في حادثة لا تقبل فيها ابدا وهذا ضعيف لان رد شهادته
لمعة يمتنع بهم لا يسري الى الاصول لعدم ذلك المعنى في شهادتهم ويمكن ان يقال
ترد شهادته الاصول لانهم سوا اثبات الزنا بما غير مشروع فلا يكون شهادتهم
حسبة بل سميا الى اشاعة الفاحشة لعداوة او نحوها فير شهادتهم لهذه التهمة
وان شهدوا عينا او محمدين في قذف او ثلاثة او اربعة عينا او محمدا او محمدا او محمدا

كذا بعد الحد هذا لعدم اخلية الشهادة او عدم التصديق في الحد قوله
 والذين يؤمنون بالحدود فلهذا لا بد لبيان شهادة الامة وارسل جرح جلد
 حد ودية بجمه في بيت المال اي شهد الشهود في الزاني غير محض غل
 فخرجه الجلد ثم ظهر أحد الشهود عبداً أو محدداً في قذف فأنش الجلد حد وعنده
 أخرج لم وقال في بيت المال لأن عمل الجلاء ينتقل إلى العاقبة وهو عامل للكلين
 لأنه لم يأمر بالجراح فيقتصر على الجلاء ثم هو لا يضمن كيداً يتبع عن الإكتمال في
 القرامة وأن شهدوا الزاني محض فخرجه ثم ظهر أحد عبداً أو محدداً في الزاني
 بيت المال وأي رجع من الأربعة بعد رجع حد أي حد الواجب فقط سنة الله في حد
 لا يحد لأنه أن كان فاذق في فقد سقط بالموت وإن كان فاذق ميت فهو من حد
 العاقبة فكأنها هو فاذق ميت لأن شهادته بالرجوع انقلب فذفا فاضا فاذقا
 بعد الموت ولم يبق مرجحاً بحكم العاقبة لا تفاسخ الحكم بالتفاسخ الحجة وهو مع الذمة
 حد عندنا وعند الشافعي ثم يقتض بناء على أصله في حدود القصاص كما قال في الذيات
 وقبله حد فقط أي أي رجع من الأربعة حد جميع الشهود حد القذف ولا يحد الشهود
 عليه فان كان الرجوع بعد الحكم فحد مجزئ حد الرجوع فقط ولا يحد الباقي لأنه
 شهدا بغير القصاص **مسألة** أنفس القصاص وإن كان الرجوع قبل الحكم فحد زفر
 حد الرجوع فقط ولا شيء على ما يبرر رجع فان رجع آخر حد وخرج حبيته فأن
 المسئلة فيما إذا كان الرجوع بعد الرجم والمعتبر بقاء من بقي قد بقي ثلاثة أرباع

فالزامة في الدلالة على
 العمل بالرجوع في الشهادة
 العاقبة الزاني

التصاب فحين الذمة من قتل المأمور بجمه أي أمر الرجم فقله بطريق آخر
 أو نفي فهو ذن فوجم فظهر أعبيداً أو كفاً لا فيها أي في مسئلة القتل والتزكية
 والقصاص على المرتكبين في قول أخرج ثم وعندها لا ضمان عليهم بل في بيت المال وبيت المال
 أن لم يردك فوجم أي ضمن بيت المال إذا شهد الشهود بالزجر فلم يردك فوجم فظهر
 عبداً أو محدداً فان شهدوا بغيره وأقروا بنظره عدا قبل أي شهادته فلهذا يباع
 لهم النظر لغير الشهادة فإن أكره وطئ برسه وقد ولدت منه أو شهد بأحصائه
 رجل وامرأتان زجر هذا عندنا خلافاً للزفر والشافعي بغير شهادة النساء لا قبل
 عند زفر والشافعي بغير جعل الأحصان شرطاً في معية العلة فلا قبل بغيرها والنساء
باب حكمة الشرب هو كذا القذف فاذق منوطاً المحر ونصم للعبد
 بشرب الخمر ولو فطرة في أخذ ربحها وإن زالت بعد الطهر أو سكران زائل
 العقل يبيد وأقربه مرة أي بشرب الخمر أو السكر بالنبذ أو شهد به رجلان وعلم
 شربه طوعاً بحد صاحباً وإن أقربه أو شهدا عليه بعد زوال الريح أو تقيهاها
 أو وجد ربحها منه أي علم الشرب بان تقيهاها أو وجد ربح الخمر منه بلا أقارب
 أو شهادة أو رجع من أفراد شرب الخمر أو السكر أو سكران لا أعلم أن في
 الأفراد بعد زوال الريح لا حد خلافاً للزفر فان القاصد عند لا ينع الأفراد
 كما في سائر الحدود وإنما لا يحد عندها لأن حد الشرب ثابت بأجماع القضاة
 وبدون رأي ابن مسعود ومن لا يتم الإجماع وقد قال فان وجد ربح الخمر

من ينفذ
 من ينفذ

فاجلدون فبدون الزايجة لا يجزئ عند فلا أجماع فلا دليل على وجوب الحد واعتبار
 ان السكر عند ادخ لم يوجب الحد ان لا يصر في شئنا حق الا من من السماء وقت
 حق حرمة الاشرية ان يهذي وعند ما ان يهذي مطلقا واليه مال الكثر المشيخ وعند
 الشافعي انه ان يظهر اثره في مشيئة وحركاته واطرافه ولو ارتد هو لا تجزئ عن سكر
 اعلم ان الاحكام الشرعية كحقه الاقرار والطلاق والعاق جارية عليه نجرا
 له لكن ارتداده لا يثبت لانه امر حقيقي اعتقادي لا يمكن فسخه عدم العقل لا يثبت
 اعتقاد الكفر وما لم يصر ايد تداؤه لا يثبت تواجده كفسخ النكاح وتزويج وتبدل
 جلد كاذب الزنا باب **حد القذف** من قذف محصنا أي حرمت
 عني من اللزني بضره أو بزازات في الجبل معناه ذنبت في الجبل فانه كما جاء ناقصا
 جاء مهورا ايضا وعند محمد لا يجزئ ان المهر زها المهور أو مشرك في الشهادة
 دارية للحد فلهذا حالة الغضب تزعم ذلك أو ليست لا يبين أو ليست بآب فلان
 ابيه في غضب أي قال ليست بآب الذي هو أب القذف في قوله ابيه لفظ القذف
 لا لفظ العاذر في قوله في غضب يتعلل بالالفاظ الثلاثة و ليست لا يبين في غير
 الغضب يحتمل المعاتبة أو بيا ابن الثانية لمن أمه ميتة محصنة حدان طلب هو ليس المراد
 ان الطلب معصود على المحاطب فانه ان طلب أبوها حد ايضا لا يثبت بآب فلان حين يرجع
 ونسبته اليه او حاله أو عمة أو دابة أي زوج أمه فاجدة أي محاطة فلو لم يثبت
 لا يجزئ وكذا الوضعية اليه وهكذا الخالف في القربى والاب وقوله يا ابن السماء ويا بطني

الكلام
 قوله
 ١٠١

الخط في سائر
 فضاة ولا سواد
 وقت الزن

لعزفي اذ لا يرد ما في السبب بل التشبيه في بوصاف به والطلب بحد في البيت
 للوالد والولد ولو لم يولد وما هذا الحد واما عند الشافعي في حق الطلب
 لكل وارث فان حد القذف يورث عنده وعند ما لا يثبت لمن لم يولد له المات
 بنى النسب وقوله وولن يثبت وذا يثبت عند ما خلا في حق من يورثه وقوله
 ولو لم يولد كولد الولد مع وجود الولد والكافر والعبد خلا فالزفر لم ولا يثبت
 الحد مستيقن واما بحد في أمه وليس فيه ارث وعمو واعتياض عنه هذا عند ما عند
 الشافعي ثم يجري فيه الارث ونحن بآب على ان حق العبد فيه غالب بآب على صله
 المشهور وهو ان حق العبد يغلب على حق الله كما اذا جعلا لا احتياج العبد استغناء
 ونحن تغلب فيه حق الله كما لان حق العبد وهو دفع العاد راجع الى حق الله ايضا
 لا النسبة الى الزن انما يكون سببا للعاد لان الله كما حرمة فان قال بآب في
 بلا بل انت حد او قال لعمره فوفت حدت ولا لعان لانها قد فرت الزوج فحد
 وقد فدها يا عا لا يوجب الحد بل اللعان وهو لم يبق أهلا للعان ويثبت بل حد
 أي قال له وجهه يا زانية فوفت بقولها زنت بل حد لان قول المرأة يحتمل ان يكون
 قصد ياله يعني زنت بل قبل النكاح ويجه ان يكون رد أي عن ان وجد مني زني
 فهو ليس لا تكفي اياك لان ما كنت غيرك وتكفي اياك ليس ثا فلا يكون لها عوي
 اللعان لاحتمال المعنى الاول ولا حد عليها لاحتمال المعنى الثاني ولا من ان امر بولده
 فني وحدان عكس لان النسب يثبت بأقرب من قرابة يصير حد فاجب اللعان لما ان

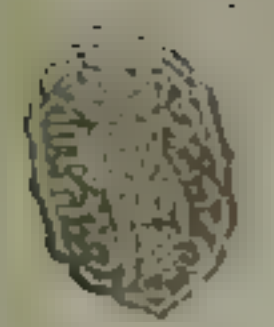
من هذا القول عن حد القذف

يا مخنث يا حائى يا لوطى يا زنديق يا لص يا ديوث يا قوطبان يا شارب
 الخمر يا اكل الربوا يا ابن الخبة يا ابن النجاسة يا دوي القصور انت
 تاوي الزواني يا من يلعب بالصبيان يا حرام زاده لا يباحز يا خنزير
 يا كلب يا ثيس يا قرد يا حمار يا ابنه ولسكناء يا مواجر يا بفسا
 يا ماكن يا ضحكة يا سفرة ومن خذ او عذر فانت هذر منه ولو
 عذر زوج عروسه لا قيل الخبة من يكون همة الزنا فلا يحسد
 اقول الخبة في العرف الخس من الزانية لان الزانية قد تفعل
 سرا وبائنا منه والخبة من تجاربه بالافرة والمآجر تكون بكل عصبية
 فلا حد به ولفظ حرام زاده معناه المتولد من الوطء الحرام وهو اعتم
 من الزنا كالوطء حالة الحيض لكن في العرف لا يواد ذلك بل يراد
 ولد الزنا وكثيرا ما يراد به الجوز فلهذا لا يجبل الحد والمواجر يستعمل
 فيمن يواجر اهله لثني لكن معناه اكتفي المتعارف لا يؤذن بالزنا
 يقال آجرت الاجير مواجر اذا جعل له على فله اجرة ولفظ با من
 شتم العوام يتفوهون به فلا يرفعون ما يقولون والضحكة بوزن
 الضفرة من يضحك عليه الناس وبوزن الهنق من يهز على الناس
 وكذا السفرة ونحو واعلم ان الالفاظ الدالة على القبايح لا تعد ولا
 تحصى ولو اجبان يذكر لها صا بط يعرف به احكامها جميعا فاقول قد عرفت

يا شارب

الوطء حالة الحيض
والزنا كوطء حالة الحيض

ان نسبة المحسن الى الزنى موجب حد التدف فبنسبة غير المحسن كالعبد و
 الكافر اليه لا يوجب الحد لخطا طردهما بل يوجب التعذيب لا شاعة
 العاقبة ونسبة المحسن الى غير الزنى لا يوجب حد التدف فلهذا يجب
 التعذيب اما لا فان نسبة الى فعل اختياري محرم في الشرع ويعد عار في العرف
 بحسب التعذيب والا لا ان يكون تحقير للاشراف وانما قلنا الى فعل اختياري
 المحرم لان الامور الحقيقية فلا تعزير في افعالها لان معناه الحقيقي غير ما
 بل معناه الجازي كالبليد مثلا وهو امر عقلي وكذا التعذيب يراد به قبيح القصور
 والظلم بمواضع سمي الخلق الا ان يقال لا شاة شريف النفس كما لا يعلو
 او رجل صالح فانهم اهل الاكرام فيعزير بافعالهم بخلاف الاو والذين يتفوهون
 بامثال هذه الكلمات كثيرا ولا يبالون من ان يبال لهم وانما قلنا محرم في الشرع
 احترازا عن افعال اختيارية لا محرم في الشرع مع انه يعد عار في العرف كالجماع
 ونحو يراد به ذني الهمة وكذلك بالعارسية ما كسر ان قيل للاشراف عرس
 ولغيرهم اه لا يري ان السوقية لا يبالون بافعالها الخسة والذلة وانما قلنا
 ويعد في العرف احترازا عن افعال اختيارية محرم شرعا ولا تعد عار في العرف
 كلعب النرد والقناء واعمال الذبوان في نزلنا ثم كبنية التعذيب وكبنية بغض
 الى رأي الامام فيراعي عظم الجناية ويصغرها وحال العاقل والمؤلف به والاعلم
 كذا كسب ١٢٣ السبر قبح كنهها الاخذ خفية ومحلها مال محرر مملوك



وهو شرط فان على النفل ان يكونه حائجا اليه وفيها ثمانية عشر
 دراهم مضروبة اعلم ان المال المذكور مقدر بالنصاب وهو مقدار عشرة
 دراهم مضروبة من فضة وعند الشافعي ثمانية دراهم ذهب وعند مالك
 ثلاثة دراهم وحكمها النفع فان سرق مملوك خرا او عبد قدر النصاب محرم
 بلا شبهة احتراز عما يكون في الحرز شبهة كما اذا سرق من بيت ذي حجر بمكة
 كبيت او صندوق او حافظ كالسرى طريق او مسجد عند ماله واقفها
 مرة هذا عندنا في ثمة ومحمد بن واما عندنا يوسف لا بد ان يقر مرتين قياسا
 على الزن فان كل اقرار بمثابة شاهد واحد فلو سرقنا اقرارا في الزن
 بالنقص على خلاف القياس فاعسوا به على الاصل وهو ان المرء مؤخذ باقرار
 او شهد رجلان وسالها الامام كيف هي وما هي متى هي واي هي وكيفية هي ومن
 سرق دينارا قطع يسأل عما يلاذه ربما يتوهم انه لا احتياج الى الخفية
 كما في السرقة الكبرى اي قطع الطريق وعن كيف كانت هذه السرقة ليعلم انه اخذ
 او ناول من صوحا هي ومتى كانت ليعلم انها متقدمة ام لا وعن ابن كاتب
 في دار الاسلام اوفد الى الحرب وكوفي يرجع الى السرقة والمراد السرقة
 فيسأل ليعلم ان السرقة كان نصيبا ام لا ومن سرق ليعلم انه ذو ضمير
 ام لا فان شارك جمع فيها واصاب كلمة اي كل واحد قدر نصيبه فليطعوا وان
 اخذ بعضهم اي مع ان اخذ صدر عن بعضهم فقط وقطع بالساج والقنا

بمقتضى قوله
 وهو لا ينسب الا بالادلة
 ويجوز ان يكون

والا بنوس والمقتل والنصر من الحضر واليا فثبت في الزجر والابواب
 المتخذين من خشب انا غدت هذه الاشياء لانها من جنس الخشب والحجر
 المباحين في القمار والخيال فيقهر ان لا قطع فيها الا بقاؤه بوجوبها
 في اربنا خشب وحشيشة فثبت بغيره وصية وزجر ومغفرة ونوبة ولا
 بما يفسد سريعا كالحب ودهن واكله في طبخة وغيره على شجر يطبخ عند ارج
 ومحمد بن واما عندنا يوسف لا يقطع في كل شيء الا المطبق والمزاد والسرقة
 وعند الشافعي لا يقطع القطع كون الشيء مباح الاصل كالحطب ولا يكونه رطبا كما
 القوا له ولا يكونه متغيرا للفساد كالمزقة طس اقول عايشة ثمة كانت اليد
 لا يقطع على عهد رسول الله في الشيء النافذ اي الخفية قوله ثم لا يقطع في الطريق
 وقوله ثم لا يقطع في غير هذا لا يقطع في غير هذا لا يقطع في غير هذا لا يقطع في غير هذا
 والاثبت له وصليت من ذهب وفضة ويستخرج ونحوه لانه يقول اخذته
 للارادة والكثرة وباب مسجود لعمدة الاحواز خلافا للشافعي ثمة ومحمد بن
 لانه يقول اخذته للارادة خلافا لابي يوسف والشافعي ثمة ومحمد بن لانه ليس له
 ولو محليين يرجع الى المعين والحق كان الخلية تبع وعند ابي يوسف ثمة ان يلقب
 الملكية النصاب يقطع وعنده فتر الا الصغير فتر الحساب لان اخذ العبد
 يكون عقبا او حدا كما لا سرقة والمختص من الدفتر فانه هو الذي لا يملك
 يصر ما فيه وهو كمن يملك واما فتر الحساب فالمعقود منه المال وهو لا يصر

وقوله
 في اربنا خشب وحشيشة
 فثبت بغيره وصية وزجر ومغفرة ونوبة ولا

وقوله
 في غير هذا لا يقطع في غير هذا
 لا يقطع في غير هذا لا يقطع في غير هذا

ولا يرد بغير طلبة ولا في كل بيت فيه خزانة وخمس من ثمنه ويشتري ما كان عليه
 كالبيت المال والى الله فيه شركة ومثل حقه حالاً أو مؤجلاً أي كان له على غيره دين
 سواء كانت حالاً أو مؤجلاً فسرق مثلهما ولو لم يكن يدرى أنه بمقدار حقه يسير
 وما قطع فيه وهو حاله أي لا قطع بسرقه شيء قطع فيه ومن ثم وصل إلى الكسب
 والحال أن لم يتغير عن حاله وهذا عندنا وأما عند أبي يوسف والشافعي
 يقطع لتولدهم فان عادوا قطعوه ولنا أن عصمة المسرقة قد سقطت
 على باقي في مسألة القطع مع الضمان ثم إذا ملكه عاد المسرقة إلى الله
 والعصمة وإن عادت فتشبه سقوطها إسقاط القطع وقوله فان عاد أي
 إلى السرقة لا إلى السرور لئلا يعارض دليل سقوط العصمة على أنه مطعون
 طعنه الطحاوي رحمه الله فان تغبر فسرق قطع ثانياً كغزير قطع فيه فتسرق
 ولا أن سرق من ذي حجر محرر منه للثبته في الحرز بخلاف ما ذهب
 غيره فإذا سرق مال ذي حجر محرر من بيت أجنبي يقطع لوجود الحرز و
 مال موضعه سواء من بيته أو بيت غيره فانه يقطع خلافاً لأبي يوسف
 لأن الرضاع قلما يشتهر فلا أنبساط ولا يكتفى بالأذن بالدخول شرعاً فانه يفتق
 في الأخذ رضاعاً مع أنه يقطع ولا من زوج وعريس ولو من زوج خاص له
 أتما قال هذا لأن فيه خلافاً للشافعي رحمه الله ولا من سيده أو عرسه أو
 زوج سيده ولا من مكاتبه ومضيفه ومغنيهم وحاموهم وبيت أذن

في السرقة
 في السرقة
 في السرقة
 في السرقة

حتى دخوله فان كان الأذن بها فليسرق لئلا ينقطع واعتبار الحرز
 بالمحافظة لا اعتبار له عند وجود الحرز بالمكان فإذا سرق في الختام
 شيء وله حافظ فلا قطع لأن الحما حرز وقد احتل بالأذن بالدخول
 ولا اعتبار بالمحافظة فيه فلا قطع بخلاف المحافظة في المسجونان المسجد
 ليس بحرز فاعتبر بالمحافظة أو سرق شيئاً ولم يخرج من الدار أو دخل بيتاً
 ودخل من هو خارج هذا عندنا وأما عند أبي يوسف والشافعي رحمه الله أن أخرج
 به ودخل فعليه القطع وإن أدخل الأقرض فآخذ فعليه القطع وفي الوجه
 أن وضع فيما بين الداخل والخارج فآخذ الأقرض في رواية لا قطع وفي رواية
 قطع بدعها أو نكح بيتاً فآخذ فآخذ فيه واخذ شيئاً هذا عندنا وعند أبي يوسف
 يقطع كما في المندوق فلو كان ليس بمالك الحرز على الكمال بخلاف المندوق
 لأن المالك ليس له هذا أو طرقة مصرية خارجة من كنفه هذا يشمل إذا كانت
 الصخرة وهو شيء من الكمر خارج ما في الكمر فآخذ لا يقطع واعتبار أنه إذا
 الكمر نفس الكمر يأتي أربع صور ولا أنه أما أن جعل الدار من داخل الكمر والرباط
 من خارج أو جعلها في خارج الكمر والرباط من داخل وعلى المتقدمين أما أن طرقة
 أو حل الرباط فان طرقة الرباط من خارج فلا قطع وهو ما مر قبل التبريد أن طرقة
 والرباط من داخل ذلك بان يدخل به الكمر فيقطع موضع الدار يخرج الدار
 مع الطرقة من الكمر فيقطع للأخذ من الحرز وإن حل الرباط وهو خارج قطع لأنه إذا

في السرقة
 في السرقة
 في السرقة
 في السرقة

حل الرباط بين الذراع في الكرم فلا بد من ان يدخل به في الكرم فاخذ الذراع من اسفل
الرباط وهو داخل لا يقطع لانه اذا دخل به في الكرم فحل الرباط بين الذراع خارج
الكرم فاخذها من خارج وعندنا يوسف ثم يقطع في الوجه كلها لان الكرم حرز او
سرق جملًا من قطار او جملًا و قطع ان حفظه ربه فان العائد السارق
الراكب لا يقصدون الا قطع المسافة دون الخط حتى لو كان هناك حائط
قطع سارق الجمل والجمل او ثمار عليه فان النور على الجمل او ثمره حائط له
او شق الجمل واخذ منه شيئًا فان الجمل الى حرز او داخل به في صندوق
غيره او مكة او جيبه المراد اذ حل اليه في الكرم للاخذ لاجل الرباط كما مر اخرج
من مقصود ما فيها ما صير الى صحتها او سرق ربه مقصود من اخرى منها
اراد موضعًا كدرسه او نحوها فيها جرات يسكن في كل منها انسان لا تعلق له بالحق
التي سكن فيها غير كالدائر التي صاحبها واحد وبيتها متخولة بمتاعه وخذامه
وبينهم انبساط او التي شيئًا من حرز في الطريق ثم اخذ او حمله على حمار فسا
واخرجه هذا عندنا واما عند الشافعي ثم يقطع سواء اخذ او تركه في الطريق
وعند زفر ثم لا يقطع في الالقاء ولا في الحمل فان الالقاء ليس باخراج كذا دابة
من حوز خارج وكذا اذا لقي ولم ياخذ ذلك اذا لم يطرأ عليه يد حبيبة
كان في حكمه ثم بالاختصاص يخرج بخلافه سلق المسألة وعدم الاختصاص
احل وسيل الدابة ايضا اليه **فصل** في قطع بين السارق من زفر وحكم ثم

رجله اليسرى ان عاد فان عاد ثلثا لا ويصح حتى يتوب اما السبع فقطر انا
مع التعزير عند بعض مشايخنا وعند الشافعي ثم يقطع يد اليسرى ثم يقطع
لقوله عم من سرق فاقطع فان عاد فاقطع فان عاد فاقطع فان عاد
فاقطع ومذهبنا ما نؤثر من على يده ولو كان احدث مجملًا حاله ولما
اخذ العصابة ثم بقوله والحاوي ثم قد طعن في الحديث او هو محل على المسألة
فان كان يد اليسرى او ايهاها او اصبعها او رجله اليمنى مقطوعة او شلاء
او ردة الى الكرم قبل الخصومة او ملكه بهيمة او بيع او نفقت قيمته من الثياب
قبل القطع او سرق فادعى ملكه او احد السارقين وان لم يبرهن اوله يظن بالملك
وان اقر هو بها فلا قطع لانه لو قطع اليمنى وقوة البطش فائتة في اليسرى يلزم
تفويت جنس المنفعة وهو في الحقيقة اهلان فكذلك ان كان الرجل اليمنى مقطوعة
او شلاء لانه اذا لم يكن للا انسان يد ورجل في طرف واحد فهو لا يبرهن على المشي
اصلاً واما من طرفين فيضع العصا تحت ابطه فيكون قائماً امام الرجل العائنة
واذا ارد المسروق الى الكرم قبل الخصومة لا يمكن الدعوى فلا تظهر السرقة وعند
ابو يوسف ثم يقطع واما قل ملكه بهيمة ليعلم ان المراد الهيمة مع الثمن وعند زفر
والشافعي يقطع وكذلك ان شصان يقطع عندها واما لا يقطع عندها لان النصاب كان شرطاً
يكون شرطاً عند ظهور السرقة وهو حال النصاب وقد ذكر في كتب انه لا يرفع القطع عند الشافعي ثم يقطع
السارق ان المسروق ملكه لانه لا يجوز سارق عن ذلك فؤدي الى سداب الحد لكن في الزهر

ذكر خلاف هذا وعلى بانه صار خصا في المال فكيف يقطع بغيره وقوله اوله يطالب
مالكها وان اقرهوها فلا قطع ايمان لم يطالب بالسرقة اي السرقة فلا قطع وان اقره
السارق بالسرقة لانه لما كان الدعوي شرطا لا بد من مطالبة المدعي فان سرقا وعاصيا
فشهد على سرقها قطع الآخر وقطع خصومة ذي يمين فخطية كودع وعاصيا صاحب يمين
اي باع ديارا بدينارين وقبضها فسر من يدين ومن سرق من سارقين صاحب يمين
فما بين على يوم الشري ومن سرق من سرقته المالك من سرقته المالك من سرقته المالك من سرقته المالك
لظهور السرقة ولقطع اليد وان كان من حقوق الله تعالى لانه لا خلاف ان السرقة منه
اعرف بحقيقة المالك من الشهود وكذا من السارق المفتر اذا يكن ان يكون ملكا للسارق
بطريق الأدلة ان ملكا الذي حرم محرمة وهو غير المالك في تلك المصلحة من الدعوي
وكذا غيبته مظنة عدم وجوب القطع اما غيبته الزينة وان كان فيها توهماتها
لو كانت حاضرة ادعت امرأ يسقط الحد في سرقة الزينة الذي وعدت
في باب شهادة الزور في عطف على الضمير المستكن في قوله وقطع قوله لا من سرقة
سارقا قطع ما سبأ في من سقوط عصمته وقطع عهده اقر بسرقة وردت الى المالك
هذا عند ايجح ثم من غير تفصيل وعنده زفر ثم لا يقطع من غير تفصيل لان اقرار العبد
بالحدود والقصاص لا يقع عنده وان كان مأذونا فان الاذن له بئسما لهما
واما في رد المال فان كان مأذونا يقع فيه رد المال وان كان مجورا لا وما عندها
فان كان مأذونا يقطع ويرد المال وان كان مجورا فالسرقة ان كان حالها يقع

فانما اعادته
راوية بانه
في دعوى السرقة
لا يقطع

اقرار لان الواجب ليس الا القطع واقرار به صحيح وان كان مأذونا فعند ايجح
يقطع ويرد السرقة وعندها يوسن ثم يقطع ولا يرد فنقول السرقة اقرار
بما يوجب تلف نفسه او عصبائه ان كان يتضرر به المولى فهو غيرهم فيه لان ضرره
فوق ضرر المولى وان تخلى في صدره ان حجب نفسه من بعض المالك يصل الى غايتها
بوتون اهلوك نفوسهم ليتضرر به موالهم فذلك شوقنا حصر لا يصلح لان يبين
عليه الاحكام ثم بعد ذلك الاصل عند محمد ثم رد العين والقطع تبع له لشرط
الدعوي وثبوت المال بلا قطع من غير عكس واقرار العبد المجور بالمال لا يقع فلو ثبت
تبعه وهو القطع فلو ان القطع ليس تبع لرد العين لان رد المال ضمان
والقطع جزء الفعل ما يوسن ثم لم يجعل احدهما تبعا للآخر فغير اقرار في نفسه
وهو القطع لانه حق المولى وهو رد المال او يروح ثم جعل الفعل اصلا لان الحل كان
وما قطع به ان يورد والا لا يضمن وان اتلف دائما فالسارق انما احذر ان
رداية الحق عن ايجح ثم انه يجب الضمان في الاستهلاك وعند الشافعي
يضمن في الهلاك والاستهلاك فعند القطع والقصاص كجثمان لان الضمان
بناء على عصمة المالك ونحن نقول بان الضمان العصمة الى الله تعالى معناه ان المالك كان
حما للعبد فاذا ورد عليه السرقة او جيب السارق الحد وهو حق الشرع فلجأه
وردت على حق الشرع في حالة السرقة صار المالك معصوما حقا للشرع فلم يربح
معصوما الحق العبد فلا يجب الضمان ولا يضمن من سرق مرات فقطع بأكملها او بعضها

مشتبها المسروق منهم ان حفر واجه كان القطع للملك لا لبعض لأحد أصلا وان حفر
البعض حفره قطع لأجله فكذلك أخذ الجرح ثم وعندها يسقط ضمان من قطع لأجله فلا مال
يساق من أحد يقطع يمينه بسرقة ولو عذرا وقطع من شئ ما سرق في الدار ثم أخرجه
وأنا يقطع إذا بلغ المشقوق نصيب السرقة وعندها الجرح يوضع لا يقطع لأن التوثيق
ملك للسارق بسبب الخرق فلا حشر لهم **باب** أن الأخذ ليس ميبا للملك وأنا نقول **بالمالك**
ضرون أدها القنان كيدا يجمع البدل في ملك تخفى في أحد ومثله لا يورث الشهادة
لأن سرقة شاة قد جرحه فأخرج لأن السرقة تمت على الجرح ولا قطع فيه ومن حمل
سرق دراهم أو ما يبرق قطع ورثة وعندها الجرح ثم وعندها يجب ردها لأن
الضئعة متقنة فتعدها فصارت مشتبا آخر ما من حفر قطع فلا رد ولا ضمان
سود ردة أي سرق ثوبا ضيقه أسرف قطع لا يجزى التوثيق فان هلك فلا ضمان
وعندها الجرح ثم يؤخذ التوثيق يعطى ما زاد الصبيح وان سرقة ردة عذرا جرح ثم يكون السواد
نقصا فلا يقطع حق المالك فكذلك عذرا جرح ثم كان الحرق فان الضيق لا يقطع حق المالك
وعندها الجرح ثم لا يؤخذ من السواد زيادة كالحرق **باب قطع الطريق**
من قتل معصرا على معصرا أي حال كون العاصد معصرا أي مسلما أو ذميا فمقتل قبل
أخذ شئ وقيل حبس حتى يتوب أي يظهر فيه سيما القاصدين وان أخذوا لا يفتن
كل منه ثمانية قطع بين رجله من خلاف وان قتل بلا أخذ فمقتل أي قتل
بطريق أحد لا بطريق القصاص فنكر عنه هذا بقوله فلا يمتوه ولو كان يخلو فاجتنب

ثم قتل أو صلب أو قتل أو صلب حيا فتولاه أو قتل هطلى على قطع أي إن شاة
قطع ثم قتل أو صلب وان شاء قتل أو صلب حيا من غير قطع ويبيع بوجه
حتى يموت البيع شق البطن ويترك ثلاثة أيام وما أخذ فلف لا يمين
أي إذا قتل فالحق الطريق فلا يجب ضمان ما تلف كافي السرقة الصغرى وقيل
أحد هر حذوا أي أن باشر القتل أحد هر يجب الخد على الجميع وجرح عصى
لهم كسيف فان جرح وأخذ قطع وأخذ جرحه وان جرح فقط أو قتل
عذرا فتأب أي تأب قتل أن يؤخذ أو كان منهم غير مكلف أو ذر وهو محرم
من الماتة أو قطع بعض الماتة على البعض أو قطع الطريق ليل أو نهارا
في مصر أو بين مصرين فلا خد وللوي قوده والمخبر وعونه أو في الصوة
المذكورة لا يجب الخد بل ان كان القتل عذرا فلولوي القود وان كان غير عذرا
ويكون للوي العفو وعندها الجرح ثم إذا كان بعضهم غير مكلف أي صبيا
أو مجنونا فباشر العقل لا يجد الباقون وأما في المصراع بين المصراعين إذا
كانا قريبين كالكوكة والحيرة بحيث يلحق القود **باب** فقيه خلاف
الذي في ثم وعندها الجرح ثم إذا قتلوا نهارا بالسلاح حذوا وكذا
في الليل سواء بالسلاح أو غير وفي الخنق دية ومن أعماه قتل بطل
الخنق من صور القتل بالمثل وفيها القصاص عذرا جرح ثم ولو كان
كتاب الجهاد هو فرضكم الله بدماء الأبداء وهو أن

يبداء المسلمون بحادثة الكفار انفسهم من سقطت عن اليدين وان
تركوا انما الا على صبي وهند وامرأة واعني ومقتدر واقطع وفرض عين
ان يجوز اقتراف المرأة والعبد بل لا ذن فانهم اذا عجز الكفار على تقرب من النجس
يظهر فرض عين على من كان يقرب منه وهو يقتدر دون على الجهاد واما على
من وراجه فاذا بلغ الخبر اليهم يصير فرض عين عليهم اذا احتج اليهم بان خفي على
من كان يقرب منه بانهم عاجزون عن المعاقبة او ان يكون لهم عجز ولا يكون تكاسلا
له واما ان يصير فرض عين على جميع اهل الاسلام فانه لا يجوز استسلامه
نظير صلوة الجنازة يصير فرضا على جميع اهل الاسلام من المؤمنين والمؤمنات
بما لا فرقون او يصير سقط عن الكل لان بلغ الحال الى بعد ان الاقرب من ضيق
حقه صلى الله عليه وسلم ان ترك الكل فكل من بلغ اليه خبر موته يصير عزا
وتكواه الجمل مع فوجي يودونه لا الجمل لا يحمل للمعاقل على عله والمعاد
به انه اذا كان في بيت المال شيء لا يحمل الا ما على الباب الاستيذان من
طبيب انفسهم يتقونه النساء اما اذا لم يكن فيه شيء فيفعل ذلك فان حوصلا
اي الكفار بان حاصرهم المسلمون وعوا اليهم الاسلام فان اتوا في الجزية فان
فلهم مالنا وعليهم ما علينا اعلم انه لا يراد هذا الحكم على العموم حتى يدرك
انه يجب عليهم من العبادات وفيها ما يجب علينا لان الكفار لا يحاطون بالعبادات
عندنا واما عند من يقول بانهم يحاطون فالذي في غير ذلك سواء وعند قول

تم ليس

الجزية لان مؤثرهم بالعبادات كما هو المسلمون بل يراد انه يجب عليهم ما يجب علينا عليهم
انما تعرضنا لما ينهوا واما الهرا وتعرضوا لآياتنا واما ما يجب لبعضنا على بعض
عند التعرض وذلك لان قبل قبول الجزية كنا نتعرض لآياتهم واما الهرا كما نوا
يتعرضون لآياتنا واما ما قبل الجزية ليس الا لرد الال هذا التعرض يؤيد ذلك
انهم جعلوا الدليل على هذا الحكم قول علي عليه السلام انما بدلو الجزية ليكون وادعهم كما آتينا
واما الهرا موالنا ولا نقابل من لم يبلغه الدعوة ونذبت الي الدعوة اي تدب
تجدد الدعوة لمن بلغته فان ابوا اي من الجزية حور يوتخنيق وتحريق وتزيق
ويدي ولو معهم مسلم او تترسوا به بنيتهم لا بنيتهم وقطع شجر واضاد زرع
بلا غدر وغلول ومثله فالس في الهداية الغدر للحياة ونقن العهد وقدمنا
عليه السلام الحرب خدعة فيشتبه على الناس التفرقة بين الغدر وبين خدع
الحرب فاقول ما دام الحرب قائمة لا يجوز الخداع بان نزيهم انا لا نخاربه
في هذا اليوم حتى امنا فخرهم فيه او نذهب الي صوب آخر حتى فعلوا فيما بينهم بيانا
وتخذل بحكم لاننا اذا جري بيننا وبينهم فراع على انا لا نخاربه في هذا اليوم
حتى امنا فانه لا يجوز المحاربة لان هذا استيمان وعهد والمحاربة نقض العهد
وليس هذا من خداع العرب بل خداع في حال السلم فيكون غدرًا والغلول السرقة
من الغنم والمثلة اسم من مثل به مثل مثله كقتل قتل قلة اي نكل به معناه جعله
نكالا وعبرًا لغيره مثل قطع الاعضاء وتسويد الوجه بمثل التثليل اي قطع انفه

ومثله المرنين شفت بقوله لا تظنوا ولا تغدروا ولا تملكون في المنزلة فغير خلق
الله ثم فخرهم وقيل غير مكلف وشيخ فابن واعى ومعتد وامرؤة الامانة او ما تلاء
منهم او ذالم بحث به او رأي في الحرب في أبي كافر بذا فيقتله غير ابنه اى لا يقتل الله
الكافر ابتداء وهو احرازها اذا قهده الاب قتله بحث لا يمكنه مفعلة الا يقتله غايه
لا يابس يقتله وقوله فيقتله بالنسب اى لان يقتله غير فالفعل المصارع يتصحب بان
مقدرة بعد الله اذا كان ما قبلها سببا لما بعدها بعد عدة اشياء منها التي فينبون ان يصير
قتل الابن اياه سببا لقتل غير الابن اياه بان يشغل ويبيد فيجوز ان يقتله واخره
وامرؤة الا في جيش يؤمن عليه وصوبوا ان يخرجوا لو منهم مال ان لا به حاجة وتبذ
ان هو انفع فتوتلوا لفظا كان مضمرا في قوله ان خير وان لنا به حاجة وان هو انفع
والتبذ نقص المصالحه مع اخباره بذلك وقبل تبذ لو كان ابدا اى قولوا قبل تبذ
ان بدوا بالحياة وصوب المرنين بل مال ولا رد ان اخذنا يعني يجوز لنا ان نصلح
المرتد ولا نجعل في قتله لان اسلامه مرجو لكن لا نأخذ منه شيئا لانه يكون
جذية ولا يجوز اخذ الجزية من المرتد لكن لو اخذنا لا نرد اليه لانه مال
غير مضموم ولا يباع سلاح وخيل وحذير منهم ولو بعد صلح وضع امان
وخرق فان كان شررا تبذ واذهب لنا امان الذمى واسير باجر معهم
ومن اسلمته ولم يهاجر وصبي وعبيد الا ما ذوين ومجنون المراء
بالا سبيل اسير في بالكاف روبا لاجر باجر اسيرهم باب

المغنم وقسمته قتم الامام بين الجيش ما فتح عنونة او اقراهم عليه
بجزية وخرج قوله او اقترعطف على قوله قسم الامام ثم غطف على احد
الامر من وهو قسم او اقتر قوله وقيل الاسرى واسترقهم وتركهم حررا
ذمة لنا اى ليكونوا اهل ذمة لنا ونفي عنهم وفداؤهم المن ان يتروا الاسير
الكافر من غير ان ياخذ منه شيئا والذمة ان يتركه ويأخذ منه مال
او اسيرا مسلما منهم في مابله في المن خرا او الشافعي ثم واما الذمة
فتقبل ان تضع الحرب اوزارها يجوز بالمال لا بالاسير المسلم وبعد لا يجوز
بالمال باجماع علماءنا وبالنفس لا يجوز عند ابي حنيفة ويجوز عند محمد بن
ابى يوسف ثم روايتان وعند الشافعي ثم يجوز مطلقا ووجه الى داره ومثله
دابة شق نعلها وذبحت وحوت وقسمه مخيمته الا ايداعا فيرد
هنا ويقسم والردة ومد في قوله كما بل فيه اى في المغنم لا سوفى لم
يعانك ولا من مات ثمة لانه بالاحراز يصير ملكا لنا وعند الشافعي بعد
يصير ملكا باستقرار هزيمة الكفار من مات بعد ذلك يورث نصيبه
ويورث قسط من مات هنا وحل لنا ثم طعام وعلف وحطب وخن
وسلاح به حاجة بلا قسمة لا بعد الخرج منها ولا بيعها وتولها
وردة الفضل الى المغنم ومن اسلم ثمة عصم نفسه وطفله لانه صار
مسلما تبنا وما لا معه او اودعه معصوما اى لا وضعه امانة عند مسلم

او ذمي لا ولن كبير وعرضه وحملها وعكان لان العنك من جملة دار الحرب
وهو في يد اهل النار وفيه خلاف الشافعي ومحمد معا تلاكوا له مع من ينسب
او ودية ويقترب وقت المجاورة اي يقترب لا يستعان بهم العارفين والراجل وقت
مجاورة التدب وهو البناء الرابع على المسكة والمضيق من مضيق الوطاة
هنا مدخل دار الحرب وهذا الشافعي لا يقترب وقت مجاورة وقت مدخل دار الحرب
فارسا فنفق فرسه ايات تشهد الوقتة راجلا فله سهمان سهم فارس ومن دخل
راجلا فشري فرسا فله سهم سهم راجل هذا عندنا واما عند الشافعي فله سهمان
وسهم العارفين هذه اربعة اسهم ولا يسهم الا لغريب اي فرس احد فله من هذا انه
لا يسهم للبغل والراحلة ولا للعبد وصبي ومراة وذمي ورضع لهم الرضع اعطاء
الكليل والمراة ههنا اقل من سهم الغنيمة والحسن للمسلمين واليتيم وابن السبيل
وقدم فقراء ذوي القربى عليهم ولا شيء لغنيمة وذكره تعالى للتبذل وسهم النبي
سقط بموته كالصبي هذا عندنا واما عند الشافعي فله يقسم على خمسة اسهم سهم
الرسول ثم الخليفة وهذا سقط بموته كما سقط الصبي فانه كان للنبي ثم ان
ينصف لنصف من الغنيمة وسهم ذوي القربى لهم اي يبقو هاشم وبني المطلب
اعلم ان النبي ثم هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف
وكان لعبد مناف اربعة بنين هاشم وعبد شمس والمطلب ونوفل ولما قسم
رسول الله ثم غنما خمسين قسم خمسين في بني النضير بين بني هاشم وبني المطلب وكانت

عثمان ثم من اولاد عبد شمس وخمسين من مطهر من اولاد نوفل وكان رسول الله
فقال لا تنكر فضل بني هاشم لما نزل الذي وضع الله فيهم ولكن نحن واصحابنا
من بني المطلب اليك في النسب سواء فلما نزل اعطيتهم ومعه ثمانية عشر
انهم لم يبارقوني في الجاهلية ولا في الاسلام وبقيل بين اصحابه الشافعي
يقسمه كما قسم النبي ثم ونحن نقول على رسول الله يعطيه ونقره اياها
بين بقوا اية هم فيستحقون بعد ذلك بالفقر حتى قال نعم وهو خير من الحسن
ولما كان عوضا من الزكوة يستحقه من يستحق الزكوة وقد قيل ان الخلفاء
الراشدين كانوا يقسمون على ثمانية اقسام وكان عمر بن الخطاب يعطي فقرائهم من دخل
دارهم على خمس الا من لا منعة له ولا اذن الا من الحسن انما يخدم الغنيمة
والغنيمة ما يؤخذ من الكفار فها وهذا بالشفقة فان لم يكن منعة لكن وجد
اذن الامام فهو في حكم المنفعة لان الامام ما الاذى التزم نصرته وللاسام
ان ينفل وقت القتال حثا فيقول من قتل قتيلا فله سلبه التنبيل اعطاء شوق
لا يرد على سهم الغنيمة والترتيب يدل على الزيادة قوله من قتل قتيلا او ساقيا
لقربه الى القتل او لسيرة جعلت لكل الربع بعد الحسن اي بعد ما دفع الحسن جعلت
لكم ربع الباقي او ثلثه او نحوه ذلك لا بعد الاخر ان ههنا اي دار الاسلام لانه
ح صار ملكا للمسلمين الا من الحسن وسلبه ما معه حتى مركبه وما عليه وهو
لكل ان لم ينفل خلافا للشافعي نعم فان السلب عند القتل ان كان من اهل ان

حريتان وجاءا مسامنتين لأنه لا ولاية لها عليها فان جاء أسلمهن تقضى بينهما
بالدين لا القصب لأن الدانة قصت صحبة لتراضيها بخلاف القصب لأنه لا تراعي
ولا عصمة فان قتل مسلم مسامرا من قبله عدا أو خطاء ودي من المال
وكفر للخطاء لأنه لا يجب القصاص وقت القتل لتعذر الاستيلاء لأنه بالمنع فجب
الدية لوجود العصمة في ماله لا على الماكلة أو الزوج عليهم باعتبار التبعين
في الضيامة الواجبة عليهم وقد سقط ذلك بتباين الدارين وفي الأسيرين
فقط في الخطاء أي لا يجب شيء إلا الكفارة في الخطاء عند الإجماع وعندنا في الخطية
في العمد والخطاء لأن العصمة لا تبطل بالأسر كما لا تبطل بالاستيلاء **وليس**
أن الأسير صار تبعاً له بغير عرايا فبطل الأحرار فسقط العصمة المقررة
ما يوجب المال عند التعرض فلم يجب الدية في العمد ولا في الخطاء لكن العصمة المقررة
وهي توجب المال عند التعرض باقية في الكفارة في الخطاء ولا يمكن حرقها
وقيل له ان أقتها سنة أو شهراً نفع عليك الجزية فان رجع قبل ذلك
جاء الشرط محذور في أيها أو نحو ذلك فهو ذمي لا يتوكل ان يرجع إلى الملوك
يرجع قبل المدة المخرجة فهو ذمي واعتلم ان من لا مساس له بالعربية يتوكل
ان إلا للاستثناء وله يعلم ان كلمة ان مع لا أو غيرها حديها في الأقوي كالقوي
أرضاً ووضع عليه خراجها أي ان اشترى المسلم من أرض خراج فوضع عليه خراجها
يصير ميثاً لأنه اذا التزمه التزم المماثلة دارنا ولا يصير ميثاً بمجرد الشراء

لأنه وما يشترى الجحان وعليه جزية سنة من وقت وضع الخراج أو الحقت
حربية ذمياً ههنا وفي عكسه لا أي ان نكح الحرني ذمية لا يصير الزوج ذمياً
اذا يمكن ان يطلق فيرجع بخلاف الأول حيث صار تبعاً للزوج فان رجع المثل إلى
داره حل دمه فان أسرا أو ظهر عليهم قتل سقط دين كان له على معصوم أي أسرا أو
ذمي وأفي ذمية له عند أي صار ذمياً كل ذمية له عند معصوم في دارنا
وان مات أو قتل بلا غلبة عليهم فما الورثة أي دين كان له على معصوم وذمية
له عند وذلك لأن الأمان باق في له تبرؤ عليه أن كان حياً وعلى ورثته
ان مات أو قتل بلا غلبة لكن لو قتل بعد ما ظهر عليهم صار ماله غنيمة بتبعيته
ههنا له غنيمة من دارنا وذمية مع معصوم وغيره فأسلم نذر ظهر عليهم فكله
في دارنا أما العيرين والاولاد الكبار فليعدم التبعية وأما غير ذلك فلا ليست
في دارنا فأسلم منه لا يوجب غنيمة وان أسلمه فجاء وظهر فملكه حر مسل وذمية
مع معصوم له وغيره في دارنا ذمية له مقدار دفع معصوم منه وله خبر
أي الحرني الذي أسلم ومن أسلمه فملكه ذمياً فان كان مسل فلا شيء عليه
إلا كونه الخطاء أي له ورثة مسلون في دار الحرب فان كان المسلم عدواً فلا يجب
وأن كان خطاء لا يجب إلا الكفارة وعند الشافعي لا يجب القصاص في العمد والدية في
الخطاء وأخذنا ما لم يرد مسلم لا في له أي أسلم قبل خطاء ولا ولي له
مسامرا من أسلم ههنا من عاقلة فاقبله خطاء أي جاء حرني بأمان فأسلم ولا

ولي له قبل خطاء فالامام ياخذ الدية من عاقلة فانه قتل واخذ الدية من
 ولا يعفو اي ان كان القتل عمدا فالامام بالخيار اما ان يستوفي التو او ياخذ الدية
 لكن ليس له ولاية العنوب **الوطائف** ارض العرب ما سلاهم اذ
 فتح عنوة وقسم بين جيشنا والبصرة عشرة والسواد وما فتح عنوة واقراهم
 عليه او صالحهم خراجية ارض العرب ما بين العذيب الى اقصى حجر باليمن بمائة
 الى حد الشام وسواد عراقي العرب ما بين العذيب الى عقبة خلوات ومن
 الثعلبية وبعال من المثلث الى عبادات وموات احيى بغيره بقرية خراج
 ووضعه عمر بن الخطاب على السواد لكل جريب يبلغه الماء صاع من بر او شعير
 وجريب الرطبة خمسة دراهم وجريب الكرم او الفل متصلة ضيعها ولما سواه
 كزعراب وبستان ما يطبق الجريب ستون ذراعا في ستين ذراعا في
 كتب الفقه ذراع الكرواس سبع قبضات وذراع المساحة سبع قبضات
 واصبع ما يرد عند الحساب الذراع اربع وعشرون اصبعاً والاصبع
 شعيرات مضمومة بطون بعضها الى بعض فليصف الخراج غاية الحاقة وتقص
 لم تقط وظفتها ولا يزداد ان الحاق عند يوسف وجاز عند محمد ثم طارخ الخراج الواسع
 الماء عن ارضه او غلب عليها او اضا الذرع افة ويحيط عطلها بالكلها ويبقى الى سلا المالك
 او سلاهم ولا عشر في خارج ارضه ارض الخراج وهذا عندنا وعند الشافعي لا يتركز **العشر**
 بكثر الخراج بخلاف الخراج فانه لا يتركز واعلم ان الخراج نوعان خراج مؤلف والظنفة

هذا هو الجريب
 وهو ما بين
 بين يدي
 من يدي
 من يدي

المعينة التي توضع على الارض كما وضع عمر بن الخطاب على سواد العراق وخراج تمامية كرج
 الخارج وخسبه ونحوها فالذي لا يتركز هو المؤلف اما خراج المعاسة فهو يتركز كالعشر
الجزية اعلم ان الجزية نوعان جزية وضعت بالزمان فتدفع حسب
 ما يقع عليه الاتفاق وجزية تبذل في الامام وضمها اذا غلب عليهم ووضعت بصلح لا تغير
 وحين غلبوا واقروا على املاكهم بوضع على كفاي وجوبي ووثقي على غلبه فيه خلاف في
 فانه لا يوضع عليه عند كل سنة ثمانية واربعون درهما ياخذ في كل شهر اربعة دراهم
 وعلى المتوسط نصفها وعلى فقير يكسب ربهما وعند الشافعي لا يوضع على حاله يتركز
 الفقير الغني سواء لا على نبي عز في فان ظهر عليه فقره فطهره في ولا يتركز ولا يتركز
 منها اي من الوثني العربي والمراد الا الاسلام والسيف وعند الشافعي لا يستوفى
 مشركوا العرب ولا على راهب لا يحاط ومن ابد يوسف وهو رواية عن محمد بن ابي
 يوضع ان كان قادرا على العمل وصبي وامرأة وعند ابو يوسف لا يجازا كان له مال وقول
 واعلم ان من دفع لا يكسب عند الشافعي لا يجزى تسقط بالموت والاسلام خلافا
 للشافعي يتركها وتدخل بالتكر هذا عند ابو حنيفة خلافا لها ولا يحدت بيعة في
 هنا ولهم اعادة المهدمة وميز الذي في ذرية ومركبه وسرجه وسلاحه فلا يتركز
 خيلا ولا يغلب سلاح ويظهر الكسب وهي خيط غليظ بقدر الاصبع من الصوف
 يشد الذي على دسطبه وهو غير الزناد من الابرسم ويركب على سرج كما في وميزت
 تساوه في الطرق والحمام ويظهر على دونه لئلا يتركز لهم وتقص عنهم ان غلب على

انكسرت
 انكسرت
 انكسرت

موضع الجرينا اولى بدارهم وصار كمن يذبح الحمار بغيره بلحاقه لكن لا يشرى والموت
 يقتل لان امتنع عن الجزية او ذبح بمسك او قتلها او سب النبي ^{صلى الله عليه وسلم} وعند الشافعي
 سب النبي ^{صلى الله عليه وسلم} هو نفق القهيد ويؤخذ من مال الباقي ثلثي وتعليق منقوشة زكوتنا
 ومن مولا الجزية والمخرج خلافا للزفرية فانه يؤخذ منه نصف زكوتنا ^{المسألة}
 الاراضي ونصف العشر في غير ما تجب فيه الزكاة كقول القسبي فانه يؤخذ منه الجزية و
 المخرج فتقوله عم مولى القوم منهم ما فصل به في حرمة الصدقة فضل مولى الهاشمي
 كالهاشمي في هذا الحكم لان الحواشي تثبت بالشهاد ومصرف الجزية والمخرج والمال
 التعلق وهديتهم للأمام واخذ منهم بلا حرب مع الحما كسيرة ثغر وبيتا وقطرة
 وجسر القنطرة ما يكون موكبا والجسد خلافا من ان يشد السفن وكما في العلماء
 والعقصة والعمال ويردق المعاملة وذرايتهم ومن مات في نصف السنة حريم
 من العلماء فانه حيلة فلا يملك قبل القبض ويسقط بالموت وأهل العطاء في زماننا
 القاضى المفق والمدرس **باب المريد** من ارتد اليماذ بالله عز وجل
 الاسلام وكشفت شبهته فان استعمل جيس ثلاثة ايام فان تاب واذا قتل
 اي ان تاب فيها وان لم يذب قبل دفعها اى بالخصلة الحقة اخذت كلمة ولا
 معاصيا وان لا وليست للاستثناء وهي اي التوبة بالتبزي عن جلد بين سوي
 دين الاسلام او غا انتقل اليه وقتله قبل العرض ترك تدب بلا صواب لانه
 استحق القتل بالارتداد وعند الشافعي لم يجب ان يمهله الا امام ثلاثة ايام

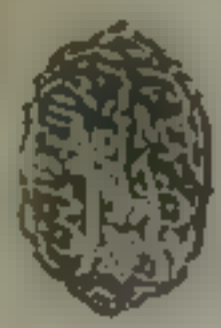
ولا يحل قتله قبل ذلك ويؤول ملكه عن ماله موقفا فان اسلم عاد وان مات
 او قتل او لحق بدارهم وحكم به عتق مدبره وامه ولد وحل دين عليه فاقه
 في حكم الميت والدين الموقبل يصير حاله بموت المدبرين وعند الشافعي لم يوق له
 موقفا كما كان وكسب اسلامه لو ارثه المسلم وكسب دينه في هذا عند ابي
 وهذا كلامها للورثة وعند الشافعي لم يملكها في حق وقض من كل حال من كسب
 تلك ابي بن حال الاسلام يعق من كسب حال الاسلام ودين حال الرقة
 من كسب حال الرقة وبطلان كاهه وذبحه وصح طلاقه واستيلاده فانه
 قد انفسخ النكاح بالردة فتكون المرأة معتقة فان طلقها يقع وكذا اذا ارتدا
 معا فطلقها فاسما معا فانه لم ينفسخ النكاح فيقع الطلاق وتوقف معاوضة
 وبيعته وشرأؤه وهبته واجارته وتديروا كتابته ووصيته ان اسلم
 نفذ وان مات او قتل او لحق وحكم به بطلان اسلم ان النكاح والذبح باطلا
 ابتعا والطلاق والاستيلاد صحيحان ابتعا والمعاوضة موقوفة ابتعا
 والباقي موقوفة عند ابي حنيفة فاذ عذها فان جاء مسلما قبل حكمه فكانه لم يرتد
 وان جاء بعن وماله مع ورثته اخذ ولا تقتل مرتدة خلافا للشافعي
 وتحبس حتى تسلم وصح تصرفها وكسبها الورثتها فان ولدت امته فادعاه فهو ابنته
 حرا يرثه في المسئلة مطلقا ان مات او لحق بدارهم وكذا في النصفانية الا اذا
 جاءت لاكثر من نصف حول عند ان تدفله مطلقا اي سواء كان بين الزيادة

من الجاني

والولادة اقل من ستة اشهر واكثر لان الولد يتبع خير الابوين ديناً فيتبع
 الاثر فيكون مسلماً والمسلم يورث المرتد اما اذا كانت الام امة نصرانية
 فان كان بين المرتد والولادة اقل من ستة اشهر يورث وان كان اكثر
 من ستة اشهر لا يورث لان الولد يتبع الاب هناك لان الاب يحجب عن الام
 فيكون اقرب الى الاسلام من النصرانية وان لم يكن بماله اي شيء بدار الحرب
 مع ماله ثم رجع ثم طلق بدار الحرب مع ماله فظهر عليه فهو لو ارثه قبل قسمته اي
 قبل قسمته بين العائنين لان العاقبة اذا حكم بها فانه كان الوارث كاملاً
 القديم فكان اولي فان قضي بعبد مرتد طلق لا يورثه فكا تبه فجاء مسلماً فبطل
 والولادة للاب العبد مضاف الى المرتد وطلق صفة المرتد اي طلق بدار الحرب
 لا يورثه متعلق بقض فكا تبه اي كاتب الابن فجاء اي جاء الاب المرتد وانما كانت
 البطل للاب والولادة له لان الكتابة وقعت جائزة والاب خليفة الاب
 فاذا جاء الاب مسلماً صار الابن كالوكيل من الاب فالبطل له والعق واقع عنه
 ومن قتل مرتداً خطاء فطلق او قتل فديته في كسب الاسلام لان الدية لا تكون
 على المقاتلة لعدم الثمرة فتكون في ماله فعند ارجح انه تكون في كسب الاسلام
 كسب الردة فيؤخذ عند حاج الكسبيين ومن قطع يد عمداً فارتد العياذ بالله ومات
 اطلق فجاء مسلماً مات منه ضمن العاطح نصف الدية في ماله لو ارثه لان القطع حل محلاً
 معصوماً والدية حل محلاً غير معصوم فاعتبر القطع لا السرية فيجوز نصف الدية وانما

ان قتل مرتداً خطاء فطلق
 بالاب والابن بدار الحرب
 ومن العائنين ثم

في ماله لان العمد لا يتخلل المقاتلة وانما لا يحجب القصاص لوجود الشبهة وهو الارتداد
 وقوله لحي اي لحي بدار الحرب فقصوبه وان اسلم ههنا مات ضمن كلها
 اي مات من ذلك القطع وانما يحجب الدية لكونه معصوماً وقت القطع وكذا دية السرية
 هذا عند ارجح وادب يوسف معها وعند غيري لا يحجب النصف ههنا لان الارتداد اعم من السرية
 فلا يتقلب بالاسلام الى الضمان مكاتب ارتد طلق فاخذ بماله فقبل فبطل لها السيد وباقي
 لو ارثه زوجان ارتد اطلقا فولدت في دار الحرب فظهر عليهم فالولادة في دار الحرب لا يورثها
 لا ولد وفي رواية الحسن يحبر لدار الحرب وهذا بناء على ان ولد الولد لا يتبع لحيته لان
 في ظاهر الرواية ويتبعه ذرية الحسن ومن ارتد وصبي بغير اسلامه ويحبر عليه
 ولا تمل ان اية هذا عندنا وعند غيره الشافعي معها لا يصح ارتداده ولا اسلامه
 فلما ان علينا ان اسلم في صباه وصح النقيض اسلامه واقتحان بذلك مشهور
 قال مستبقر على الاسلام طراً غلاماً ما بلغت اوان حله باب **البغاة**
 قوم مسلون خرجوا عن طاعة الامام دعاهم الى العود وكشف شبهتهم فان حبروا
 مجتمعين حل لما قبل المرتد اي انحازوا يعني الوا الى ذمة المسلمين ليستعينوا بهم
 واجتمعوا واتخذوا حيزاً اي مكاناً واجتمعوا فيه حل لما قبل المرتد اخلاقاً للشاة
 فان قتل المسلم لا يجوز ابتداء ونحو نقول الحكم بدار على دليله وهو تسكرهم
 واجتماعهم فان صبر الامام الى ان يبدؤا بما لا يمكن دفع شرهم ويحبر على حبرهم
 على المخرج اثم قتله وفيه خلاف الشافعي ثم ايضا وتتبع مؤلفهم ان لهم فيه



اي كان له رقبة وفيه خلاف الشافعي رحمه الله فلا اي من لاقته له لا يخذ
عليه حال كونه حراً ولا تتبعه حال كونه مولياً لانه لا يباح ان يولى بالنية فلا ضرورة
في قتله فلا يقتل كونه مسلماً ولا يسبق ذنبهم ويحبس الله الى ان يتوبوا ويستعمل
سلاحهم ويحلهم عند الحاجة خلافاً للشافعي رحمه الله ولا يجب شيء يقتل باغ مثله ان ظهر
عليهم لان ولاية الامار منقطعة عنهم وان غلبوا على مصر فقتل من اهل ارضه
فظهر عليهم قبله هذا اذ المخرج البغاة في ذلك المصالح حكمهم في كل منقطع ولاية الامام
عن ذلك المصالح فحكمه وباغ قتل عاد لا مذهباً حقيقته برئته هذا عند ابي
وعند ابي يوسف والشافعي رحمه الله لا يرد الباغي للعادل سواء ادعى حقيقته او اقرانه
على الباطل فكيفه اي مما يرد العادل الباغي فان اقرانه على الباطل لا يان اقر
الباغي انه على الباطل لا يردنه وبيع السلاح من رجل ان علم انه من اهل الفتنة
كفر والا فلا **كتاب اللقطة** رتبة احب وان خيف هلاكة
جبة اللقطة وهو حر الا لجمه ربه ونفقته وجانيته في بيت المال وادارته له
ولا يؤخذ من اخذه ونسبه من ادعاه ولو رجلين او من يصف منها علامة
اي ادعى جلان نسبه فان وصفها احد علامته في جسد وكان في ذلك صاعداً
فالنسب منه والا فها سواء لم عطف على قوله ولو رجلين قوله او عبداً او كانت
اي كان المدعى عبداً يثبت نسبه منه لكن اللقطة يكون حرّاً لان الاصل في دار السيد
الحرية او ذمياً وكان مسلماً او لم يكن في مفره اي في مفر الذميين وذمياً ان كان

119
اي كان ذمياً ان ادعى نسبه ذي وقد وجد في مفر اهل الزمة وما شهد عليه
صرف اليه بامر قاض وقيل بدونه وللملئق قبض عبته وتسليمه في جرفه لا
انكاحه ونصره فماله ولا اجارته في الاصح **كتاب اللقطة** عيماة
ان اشهد على اخذ ليرة على ربهما والاضمين ان يحذرا لئلا اخذ الليرة اعلم ان
الواحد ان اقرانه اخذ لنفسه ضمن بالاجماع وان لم يقره فان اشهدانه اخذ الليرة
لا يضمن وان لم يشهد ضمن عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف ثم لا يضمن بل القول في
انه اخذ الليرة والاشهاد ان يقول من سمعه ينفذ لقطة فدلوه على قوله والا
ضمن اي ان لم يشهدانه اخذ الليرة ضمن وعرفت في مكان وجدت في الجامع من لا
يطلب بعد ما في الصحيح قوله عرفه اي يجب تعريفه والمراد بالتعريف ان ينادي في
وجدت لقطة لا ادري مالها فليأت مالها وليضفيها لرد ما عليه فاختلوا
في منة الترمذ والصحيح انها غير مقدرة بمدة معلومة بل هي موصوفة الى اي الملئق
فيعرفها الى ان يغلب على ظنه انها لا تطلب بعد ذلك وقد جازم مالك والشافعي رحمه
الله من غير فصل سواء اخذت من الخيل او الحرم هذا احتراز عن قول الشافعي فان لقطة
الحرم يجب تعريفها الى ان يحق صاحبها وما لا يبقى الى ان يخاف فساد اى عرفه الى ان
كالأطعمة المعلقة للاكل وبعض الثمار ثم تصدق فان جاء ربهما اجازة وله ان ياتي
التصدق او ضمن الاخذ كافي بهيمة وجدت لا فرق عندنا في اللقطة بين ان يكون
بهيمة او غيرها وعند مالك والشافعي رحمه الله اذا وجد بهيمة او بقرة في القروى فالذي افضل

وما اتفق عليها بلا اذن حاكم تبرع وبأذنه حين على بها وأجر الواضحة له منفعة
وانفق عليها منه كالأبى وما لا منفعة له اذن بالاتفاق عليها بشرط الرجوع على بها
في الأصح ان كان هو أصلي والأباعها وامر بحفظتها انما في الأصح لأن صار ولاية
أخرى وعلى ان الأمر بالاتفاق يكون لولاية الرجوع على صاحبها لكن الأصح انه لا يكون له
لا بد ان يشترط الرجوع والتصرف قوله ان كان هو أصلي يرجع الى الأمر باتفاق وبشرط
الرجوع والمنفق حسبها لأخذ النفقة اي نفقة المنفق وان هلك بعد حبسه سقطت
اي النفقة لأنه اذا حبسها للنفقة صارت كالزهر وهو مشهور بالدين وقوله لا
اي ان هلك قبل الحبس لا سقطت النفقة فان بين مديها على ما حل الدفع ولا يجب له
حجة عندنا وهذا الشافعي لم يجز الدفع اذا بين العلامة وينتفع بها في رد الوالد اي
وان لم يكن المنفق فقير فصدق ولو على أصله وفعه وعرضه **كتاب الأبن**
تبرع من قوي عليه وذلك الفضل أحب الأبى هو المملوك الذي فر من ماله قهرا والفضل
المملوك الذي ضل الطريق الى منزله من غير قصد وانما كان تركه أحب ألا يبرح مكانه
فيأخذ ماله فيأخذ وانه عرف الواجب ماله ماله فالأفضل ان يوصله اليه ولو اذ اي
الأبى قنأ ومدربرا أو أم ولد من مدة سبعا ربوع حراما وان لم يولد لها أن شهد
انه اخذ للرد ومن اقل منها بقسطه هذا عندنا وعند الشافعي لم يجز شي بلا شرط
فان أبى منه لم يرض فان لم يشهد فلا شيء له وفيه ان أبى منه وعلى المهرين جعل عنه
كتاب المفقود ٣١ غائب لم يرد أن في حق نفسه فلا ينكح عرسه

ولا يتقسم ماله ولا يفسخ أجارته ويقيم الماضي من يقين حقه ويحفظ ماله
ويبيع ما يحاق فسادوه ويتفق على ملوك وابويه وعرضه ميت في حق غيره فلا
من غيره اي يوقن قسطه من ماله مؤدته الى تسعين سنة أخلف في المدة فقبل إلا
ان يقدر بتسعين سنة فظاهر الرواية ان يقدر بموت الأقارب فان في هذا العسر
يعيش للموت تسعين سنة فان ظهر حيا قبلها فله ذلك وبعد ما اي بعد المدة يحكم بوفاته في
ماله يوم تمت المدة فتعذر عرسه الموت ويتقسم ماله بين من يرثه الآن وفي الآخرة
من حين قد فيرة ما وقف له الى من يرث الغير عند موته الأصل عندنا ان ظاهر الحال
وهو الاستصحاب حجة للدفع لا للاثبات فإذا امت المدة فهو في نفسه حي قبل المدة
فلا يرثه الوارث الذي كان حيا وقت فقده ثم مات بعد ذلك لأن الظاهر انه
حيا فيصلح حجة لدفع ان يرثه الغير وفي الغير ميت لأن الظاهر لا يصلح حجة لأبى
ارثه من الغير فيرة ما وقف للمفقود الى من يرث مؤدته يوم موته **كتاب**
الشركة هي ضربان شركة ملك وهي ان يملك اثنان عينا وكل كاجنبي في المصا
وشركة عقد وركناتها الأيجاب والقبول بشرطها عدم ما يقطع كشرط دهر
مستامة من الربح لأحدهما فان هذا يقطع الشركة لاحتمال ان لا يبقى بعد من الشرك
المستامة ربح يشتركان فيه وهي أربعة أوجه معاوضة وهي شركة مستأجرة
وتصرفا ودنيا المراد المساهمة في المال الذي يصح فيه الشركة ولا بأس بزيادة المال
لا يجري فيه الشركة فلا تصح الأبى متحدن حرية وحلأ وملة اي لا بد ان يكونا

حريين بالعين ملتها واحد فلا يصح بين مسلم وكافر مجوز بينهما لمسلمين و
بين كافرين سواء احدهما كافر بقاء والاخر مجوسا فان الكفر كله ملته واحدة وهذا
عند ابي حنيفة وعنده يوسع في بيع المسلم والكافر وعنده مالك والشافعي
لا يجوز المعاوضة اصلا وتقتضي الوكالة والوكالة اي كل واحد وكيل الآخر في
المعاملة وكذا كل واحد وكيل عن الآخر فاذا اشترى احدهما شيئا فللبايع مطالبة
الثمن من الشريك الآخر ومسئوري كل لهما الا طعام اهله وكسوتهم وكل دين لزوج
احدهما بما يصح فيه الشركة كالشراء والبيع والاستيجار فيه احتراز عن لزوم
دين بسبب لا يصح فيه الشركة كالجنانية والنكاح والحلح والصلح ودور
وكالتفقة او بكتالة بامر صفة الاخر وبغير امر لا هو الصحيح اي اذا الزام احدهما
دين بسبب الكفالة من غير امر المكفول عنه فالصحيح ان هذا الدين لا يصح
الشريك الاخر وان ورد في احدهما او وجه له ما يصح فيه الشركة وتبين
صارت عتقا القبط شرط في الهبة وفي العرض والعقار بقيت معاوضة
اي في ارض العرض والعقار بقيت معاوضة لان مال الشركة لم يرد في شرع في
الثاني من الشركة فقالا في عتاق وهي شركة في كل تجارة وفي نزع ولا تقتضي الكفالة
وتصح ببعض ماله ومع فضل مال احدهما وتساوي بينهما لا الرخ اي يصح بان شرط
ان يكون المال مساويا ولا يكون الرخ مساويا خلافا لزوج والشافعي فيكون
احدهما داهم والاخر داهي ولا يبر ولا يخلط خلافا لزوج والشافعي فيهما ايضا وكل ماله

141
بشئ مشترك لا غير بقاء على انه لا يتضمن الكفالة فيرجع على شريكه بخصته
منه ان اداء من ماله ولا تصح ان الا بالتقديس والفلوس النافقة والتبر
والنفقة ان تعامل الناس بها التبر ذهب غير مضروب والنفقة فضة
غير مضروبة وبالعرض بعد ان باع كل نصف عرضه بنصف عرض الآخر
انه لا يخلو اما ان يكون قيمة متاعها مساوية في بيع كل واحد منها بنصف
متاعه بنصف متاع الآخر فيعتد بعقد الشركة واما ان يكون قيمة متاعها
متفاوتة كما اذا كان قيمة متاع احدها الف وقيمة متاع الآخر الفين ^{صاحب} يبيع
الاقل ثلثي متاعه بثلث متاع الآخر ليكون كل واحد بينهما اثلثا ثلثا لصاحب
الاكثر وثلثه لصاحب الاقل لم يعتد بعقد الشركة فيكون الرخ بقدر المالك انما
يحتاج الى عقد الشركة ليكون كل واحد من الآخر وانما يكون الرخ هنا بقدر المالك
لان الرخ هنا ثمن المالك بخلاف اذا كان رأس المال احدا للتقديس فان
الرخ ح يستحق بالشرط وايضا الرخ والزناير لا يعتد بهما في العقد فالرخ
لا يكون غنما لرأس المال وعلان مالها او مال احدها اي هلاك مال الشركة او مال
احد الشريكين قبل الشراء يبطؤها وهو على صاحبه اي الهلاك على صاحب المال قبل
هلاك في دين او في يد الاخر بعد الخلط عليها فان هلك مال احدها بعد شراء الاخر ^{نشرته} له
لها ورجع على الآخر بخصته من ثمنه اي حصة المشتري على احدها الذي هلك ماله بخصته
الثن لان الشراء قروح لهما فلا يتغير لان المال عتاق العتاق كذا ولو اشترى احدهما ماله

وهلاك مال الآخر قبل الشراء فمهما حل ان يغلف في القدر ويظهر انه هلك مال الآخر
قبل شراء أحدها لكن يجلب لا يظهر هذا فان وضع المسئلة فيما اذا كان هلاك مال الآخر
بعد شراء أحدها باله بدليل قوله ولا يتغير الحكم بهلاك مال الآخر بعد ذلك بدليل قوله
هذا اذا اشترى أحدهما بأحد المالكين في هلك مال الآخر فحينئذ ينهض هلاك مال الآخر قبل
ان يشتري هذا الآخر له شيئا انما ذكرت هذا لانه موقع الغلط وان هلك
قبل شراء الآخر وكله حين الشركة صرحا فشرع لها شركة ملك ورجع حصته عنه لانه
قوله اي هلاك مال أحدهما ثم اشترى الآخر شيئا باله فان الشركة قد بطلت بهلاك المال
فبطلت الوكالة الثابتة في حين عقد الشركة فان وكل أحدهما الآخر بالشراء وتوكيله
صرحا فيقول كل ما اشتريته بالمال الذي معك ما اشتريته نصفه لي فيكون المشتري بينهما
شركة بملك فله المشتري ان يرجع على الآخر حصته من الثمن وان لم يملكه فالمشتري يكون
للمشتري ولكل من شركي ما وضة وعنان ان يضع ويودع ويتصرف اي يدفع للمال
مضاربة ويوكل اي يوكل اجنبيا بالبيع والشراء ونحوها والمال في دين امانة اي في
يد كل واحد من الشركيين امانة حتى لا يفضله بلا تعدد وشركة الصانع والتقبل هذه
هي الوجه الثالث من الشركة وهي ان يشتري صانعان كخياطين او خياط وصانع
وتقبل العمل اجري بينهما صححت وان شرط العمل نصفين والمال اثنان اي الاجر
اثنان بينهما هذا عندنا وعند الشافعي ثم لا يجوز هذه الشركة وعند مالك ثم لا يجوز
الا عندنا والعمل ولو عمل كل واحد قبله أحدهما ويطلب الاجر لي يطلب كل واحد على

144
علمه أحدهما ويبرأ الآخر بالرفع اليه اي يدفع الاجر الى كل واحد منهما والكسب بينهما
وان حل أحدهما فقط وشركة الوجه هذه هي الوجه الرابع من الشركة وهي ان يشتري
بلا مال للشري باوجهها ويبيعا اي يشتري بلا نقد الثمن بسبب حاجتهما فيبيعا
فما حصل من الثمن يدفعان منه الثمن الى بائعهما فان فضل شيء يكون مشتركا بينهما
وهذه الشركة لا يجوز عند الشافعي ثم قضيح مما وضة بان يشترط المساواة في الأمور
التي يجب مساواتها في المعاوضة ومطلقا عنان وكل وكيل الآخر في الشراء اي اذا كان
عقد الشركة مطلقا اما ان شرطت فيها المعاوضة وكل وكيل الآخر وتقبله فان شرط
مما صفة المشتري او مماثلته فالربح كذلك بشرط الفضل باطل اي ان شرط ان
المشتري يكون بينهما نصفين او اثنان او ربح أحدهما زائد على قدر ملكه فذلك بالشرط
باطل لان الربح يكون بقدر المالك الثلاثة يودي الى ربح ما لم يرض كل واحد للمساواة
كان رأس المال غير المروض فان رأس المال لا يتعين بالتعيين فلا يكون الربح
ثلاثة رأس المال على ما مر ولا يجوز الشركة في الاحتطاب والاعتشاش والاصطبا
وما حصل لكل فله وما أخذاه معا فلهما نصفين وما حصل له بأعانة الآخر
فله مثل ان يقطع أحدهما ويجمع الآخر يكون للمال وللآخر اجر مثله بالغا ما بلغ
عند غيره ثم ولا يزاد على نصف ثمنه عند ابي يوسف ثم ولا في الاستقاء بان كان
لأحدهما قبل وللآخر رابضة واستقى أحدهما والكسب للعامل وعليه اجر مثله
للآخر والربح في الشركة الماسق على قدر المال كما اذا شرط في الشركة ربح مسافة

من الزمخ لأحدهما فتفسد الشراكة فيكون الزمخ بقدر المال حتى لو كان للمالك نصفين
وشرط الزمخ أن لا تألف الشرط باطل ويكون الزمخ نصفين وتبطل الشراكة بموت أحد
الشركيين فلو مات أحد الشركيين لم يبق له من الزمخ ما لا يخرجه إلا أنه
ألا يجوز لأحدهما أن يودي بكونه الآخر إلا أنه كان إذن كل صاحبه فأدب
بإحدى من الثاني وأن جهل بأحد الأول عند إذبح ثم وعندهما إذا جهل بأداء
الأول لا يضمن وأن أدباً ما ضمن كل قسط غير مثل أن أدب كل واحد بغيره صان
واتفق أحدهما في زمان واحد ولا يعلم تقدماً أحدهما على الآخر ضمن كل نصيب الآخر
فإن شري ما ورضامة بأذن شركه ليطاء فله بلا يرضى هذا عند إذبح ثم وعندهما
برجع الشريك على المشتري بنصف المثل لأن المشتري أدب نصف دينه من مال الشراكة
ولا يرضى ثم أن الجارية دخلت في الشراكة حال الشراء ثم الأذن بالشراء للوطي ففني
المهمة لا طريق لحل الوطى والمهمة لأنه لو باع نصيبه من شركه بصغير التصيب
بينهما فلا يحل الوطى وإذا انقضى المهمة لا يكون على المشتري شيء فأخذ كل منهما أي
للبيع أن يطالب المثل من أيهما شاء لأن المماوضة تنقضي المكاملة **فإن**

كتاب الوقف ١٤٠ هو حبس المصنف على ملك الواقف والتصدق

بالمنفعة كالعارية وعندها هو حبس على ملك الله تعالى فلو وقف على التصدق
وبقي بقاية أو خالاً لبي السبيل أو رباً لبي السبيل أو جعل أرضه
مقبرة لا يزول ملك المالك عنه وأن على موته كأن مات فقد فقت

في الصحيح قد ذكر أن الخلافة بين أيدي وصاحبه ثم في جواز الوقف فإن
الوقف لا يجوز عند بناء على أنه تصديق بالمنفعة وفي معدومة كذا أن يرضى
أن الخلافة أنا هو في الزمخ فإن الوقف غير لازم ومنه وأن على الموت في التعلق
بالموت وما يتبعه في نهاية بصير لا زماً وفي رواية لا وأخيراً في المثل هذا أن
عندهما فالوقف لا زماً وعليه الفتوى الأصل فيه وقف الخليل ثم الكعبة
وعندهما إذبح ثم أنما يلزم بأحد الشريكين وهو ما قاله إلا أن يحكم به ما ذكره إلا في
مسجد أو أرض طريقه وأذن للناس بالصلوة فيه وصلى واحد وأن جعل تحته داراً
لمصالحه اختلف في شرائط صيرورة المكان مسجداً فعند أبي يوسف ثم يكون محجراً عليه
جعلته مسجداً لأن السبيل ليس بشرط للزوم الوقف عنده وعند غيره لا بد من أن
فيه جماعة وعندهما إذبح ثم يكون صلوة واحد ثم جعل السرداب تحت مصالح المسجد فيمنع
كونه مسجداً فإن جعل لغيرها أو وسط دار مسجداً أو أذن بالصلوة فيه فلا أي
أن جعل تحت المسجد من خارج لغير مصالح المسجد لا يصير المسجد مسجداً وكذا إذا جعل
وسط دار مسجداً وأذن للصلوة فيه لا يصير مسجداً لعدم إخراج الطريق وعنده
أبي يوسف ثم يزول بنفس القول أي يزول ملك الواقف من الوقف بنفس القول وعنده
تسليمه إلى المتولي فبقية شرط قد ذكر فروع هذا الاختلاف فقال أضحى وقف المشاع
المشاع أن لم يجعل القصة في المسجد المقبر لا يجوز عند أبي يوسف ثم أيضاً في غيرها
يجوز الوقف عند غيره أيضاً وأن أحصل القصة فهو محل الاختلاف فصح عند أبي يوسف

لا عند محمدية. ومنه يفتقر بقول أبي يوسف ثم جعل غلة الوقف والولاية لنفسه
وشروطه أن يستبدل به أرضاً أخرى إذا أشاء عند أبي يوسف ثم حاقصة فإن شرط
الاستبدال يمنع صحة الوقف عند أبي يوسف ثم إذا لم ينافه بين صحة الوقف وبين
الاستبدال عند فانه يجوز الاستبدال في الوقف من غير شرط إذا ضعف الأثر في الوقف
ونحن لا نقف به وقد شاهدنا في الاستبدال من الفساد ما لا يمتد ولا يحصى فان ظلمة
القضاة جعلوه حيلة إلى إبطال أكثر أوقاف المسلمين وفعلوا ما فعلوا وشرط القضاة
فذكره مضافاً ويذكره وقال أبو يوسف ثم صح بدونه وإذا انقطع صرف إلى القدر
وصح وقف العمار لا المنقول وعند محمدية ثم صح وقف منقول فيه تعامل بالمال من الميراث
والقدوم والبنشكير والحنان في وثايقها والوقف والميراث والمقتضى وعليه أكثر فقهاء
الأصناف وأصح الوقف لا يملك ولا يملك أصلاً أن بعض المتأخرين يجوز بيع
بعض الوقف إذا خرب لعمارة الباقية والأصح انه لا يجوز فان الوقف بعد الصحة
لا يقبل الملك كالحرة لا يقبل الرقبة وقد شاهدنا فيه مثل ما شاهدنا في الاستبدال
ولكن يجوز قسمة المشاع عند أبي يوسف ثم فان القسمة في غير الممتلكات يغلب فيها
جهة التملك لا جهة الأجزاء مع هذا يجوز قسمة المشاع عند أبي يوسف ثم انه
لا يجوز التملك في الوقف فحصل جهة الأجزاء غالبية في الأوقاف فان وقف نصيباً
من عقار مشترك يجوز للواقف أن يقسمه مع الشريك وأن وقف نصف عقار
كله له فالعاقبة يقسم مع الواقف لكن لا يجوز قسمة الوقف بين المصارف ويبدأ

من ارتفع الوقت بمعارضة وان لم يشترطها الواقع ان وقع على الفقراء وان وقع
على معينين واخرى للفقراء فهو في ملكه فان امتنع او كان فقيرا اجبر الحاكم وعمره باجرته
نورده الى ماله ونقصه يصرف الى معارضة او يدخر لحاجة اليها وان قيل
صرفه اليها بيع وصرف عنه اليها ولا يقسم بين مصاريفه **كتاب كسر البيع**
هو مبادلة مالي بما يثبت به بايجاب قبول بلغي ما من ويتعاطى في النفس والجسم
فبادلة المال بالمال على صورة للبيع واليجاب والقبول والتعاطى على مادية
له والمبادلة تكون بين اثنين فما العلة العاقبة ولم يقل على سبيل التراضي
مالا يكون براض كبيع المذمومة فانه بيع منعقد هو الصحيح انما قال هذا لان عند
انما ينعقد بالتعاطى في الجسم لا في النفس والتعاطى عند البعض لا يعطى من الجانبين
ويكفي عند البعض من أحد الجانبين كما اذا ساء ولم يكن معه وعاء يجعل المبيع
فيه فعارضة فجاء بالوعاء واعطى الثمن فهو جائز ولو قال كيف تبيع الخنطة فقال
فقيرا بدينهم وقال علي خمسة اقضه فقال فذهبيها فهذا بيع وعليه خمسة درهم
واذا اوجب احد قبل الاخر في المجلس كل المبيع بكل الثمن او ترك الا اذا بين ثمن
كل اي اذا قال بيعت بدينهم وذلك بدينهم فقبل ائحدا بدينهم يجوز وما لم يقبل
الايجاب ان رجع الموصي وقام لهما من مجلسه واذا وجد الزم المبيع اى لا يثبت
خيار المجلس خلافا للشايعي ثم لما ذكر الايجاب والقبول اراد ان يذكر الثمن في البيع
وانما قدم ذكر الثمن لانه وسيلة الى حضور المبيع وهو المقصود والوسايل مقدم

والمراد باليقين بالاشياء
ما لا يشك فيه كالعلم بالله
والجنس بالكلية
كما هو ظاهر

على المأصدة فالدفع في العوض المشار إليه بلا عمل بقدره ووصفه لا في غير ذلك
فانه ح لا بد من أن يذكر قدره ووصفه وبقي حاله إلى أجل معلوم وبالتي المطلق أي لم
يذكر صفته بأن قيل بعت بعشرة دراهم فان استوفيت القيمة النقود على ما قدره من
أي نوع أي يقع البيع على عشرة دراهم أي نوع كان أي يعطى المشتري أي نوع شاء
وان اختلف على الأرواح وفسدان استوفى قيمها أي في صورة اختلاف القيمة النقود
إلا أن يبين أحدها أي أحد النقود وهذا استثناء منقطع لأن الحق في البيع
المطلق فلا يكون حال بيان أحد النقود من جنس لحوال الطرائق التي لم يذكر الكس
في ذكر المبيع فقال وفي الطعام والحبوب كيلاً وجزراً أي ان بيع بغير حسبه وبأية ^{أخرى}
معين لم يذكر قدره وفي صاع في بيع صبرة كل صاع بكذا أي اذا قال بعت هذه الصبرة
كل صاع بدرهم صح في صاع واحد وفي كلها أن سؤجلة ففترها أي اذا قال بعت هذه ^{الصبرة}
وهو عشرة اقتره كل قدين بدرهم صح في الكل وفسد في الكل في بيع ثلثة أو ثوب كل ثابة ^{فيكون سوريس}
أو ذراع بكذا لأن البيع لا يجوز إلا في واحد وذلك الواحد متعاقب كذا كل واحد
متعاقب فان باع صبرة على أنها مائة صاع بماية وهو أقل أو أكثر أخذ المشتري الأقل
بحسبه أو فسح البيع وما زاد للبائع لأنه لم يبع إلا مائة صاع فالزيادة
وان باع المذروع هكذا أخذ الأقل بكل الثمن أو ترك والأكثر له بلا خيار ^{للبائع}
لأن الذرع في الثوب وصف والمراد بالوصف الذي اذا قام بالحل يوجب للحل
حسناً أو نجماً فالكيلية المحضة لا يكون من الأوصاف بل هي أصل لأن الكيلية مبان ^{عن}

من اذ كان في البلد فقد
مكتوبة وكلها راجية وما
والتي تختلف فالتعليق
بجداره التي المنفعة ان
الحضرة فلا تدفن احد
بما دفع تلك الرتبة الى
فئة من السام

قوله الأجزاء وكثرها والشيء إنما يوجد بالأجزاء والوصف ما يقوم بالشيء
فلا بد أن يكون مؤخر من وجوده فخلل الشيء مالكيه التي تختلف بها الكيفية كالماء
في الثوب أم تختلف بعضه للزيادة عليه فإن الثوب إذا كان عشرة أذرع يساوي عشرة
دنانير وإذا كان تسعة أذرع لا يساوي تسعة دنانير لأنها لا تكون جبة إلى عشرة
تكني في وجود الذراع الزائد على التسعة بزيادة التسعة حنا فيصير الأوصاف الزاين فلا
يعاينها شيء من الثمن أي لا ينقسم على الأجزاء كما ينقسم في الحنطة فإنه إذا كانت عاقدرة
بعشرة ذرايع كان قنبر طاهر بدرهم ولا كذلك في الثوب فإذا باع عشرة أذرع بعشرة دراهم
الثوب تسعة أذرع كافي مسئلتنا لا يأخذ بتسعة بل إن شاء أخذ بعشرة وإن كان يأخذ
كان للمشتري فإنه باع هذا الثوب فبعد المشتري فيه أمر أو مربعا كان للمشتري كما إذا
اشترى يبتدأ فوجن كائنا وإن قال كل ذراع بدرهم أخذ الأقل حصته أو قال كل ذراع ^{بدرهم}
كل ذراع بدرهم أو فسغ لأنه أورد كل ذراع بدرهم فلا بد من رعاية هذا المصنف وأعلم
أن المسئلة ما إذا باع ثوبا على أنه عشرة أذرع بعشرة كل ذراع بدرهم فإذا هو تسعة
أذرع أو أحد عشر ذراعا لو كان تسعة ونصف أو عشرين ثوبا ليس كذلك على سبيل
في عين الصفقة وضح بيع عشرة أسهم من ثمة سهم لا بيع عشرة أذرع من ثمة من دابة
هذا عندنا حقه وقالوا معي الوجهين لأنه باع عشرة أشعا من الدار وله أن يبي
المبيع محل الذراع وهو معين مجهول لا مشاع بخلاف السهم ولا بيع عبد على أنه عشرة
أثواب وهو أقل وأكثر لأنه إذا كان أقل لا يدرى من مالين يوجود فيكون حصته الموجود

مجهولة وان كان اكثر لا يكون المبيع معلوما ولو بين لكل ثلثا صح في الاول بقدر
وخير فسد في الاكثر لان المبيع مجهول وفي بيع ثوب على انه عشرة اذرع كل ذراع ربع
واخذ بعشرة في عشرة ونصف بلا خيار وبسبعة في تسعة ونصف ان شاء وقال ابو يوسف
ان شاء اخذ بأربعة عشر في الاول وبسبعة في الثاني وقال محمد بن ابي اسحاق اخذ بعشرة ونصف في الاول
وبسبعة ونصف في الثاني لان من ضربة مقابلة الذراع بالذراع معايلة نصفه
ولا بد يوسف بن ابي اسحاق انما افرد كل ذراع ببديل ثوب كل ذراع من ثوب وقد نقص
ولا بد من ان الذراع وصف وانما اخذ حكم المقدار بالشرط وهو مقيد بالذراع في اقل
عاد الحكم الى الاصل وصح بيع البرقي سنبلة والباقي والارز والسهم في غيرها
بيع البرقي سنبلة يجوز عندنا وعن الشافعي ثم قولان في بيع الباقي والارز لا يجوز
عندنا والجوز والوزر والفسق في غيرها الاول انما قال فيها الاول لان فيه خلاف
الشافعي ثم انما في غيرها الثاني فهو زائعا وبيع ثوب لم يبد صلحا او قد بدله
ويجب قطعها بشرط تركها على الشرايط البيع كاستثناء قد يبيع معلوم منها اي يبيع الثمر
على التخيل واستثنى قدرا معلوما لا يجوز البيع لانه ربما لا يفي ثمنه بعد المشتري
واجرة الكيل والعيد والوزن والذرع على البائع واجز في وزن الثمن ونقصه على
المشتري وفي بيع سلعة بشئ سله هو اوله وفي غيره سلعا معا اي في بيع السلعة
بالثمن اي بالدرهم او بالدينار يرد الثمن اوله لان السلعة يتعين بالبيع والدرهم
الدينار لا يتعين الا بالتسليم فلا بد من تعيينه ليلا يلزم الرتبة وفي غيره اي في بيع السلعة

بالسلعة وهو بيع المماضنة وفي بيع الثمن اي الصنف سلعا معا تساويا في
التعين وعدمه **باب الخيار** صح خيار الشرط لكل من العاقدين طرهما فلا
اياهما اقل لا اكثر الا انه يجوز ان اجاز في الثلاث اذ ابيع بشرط الخيار اكثر من ثلاثة
ايام لا يجوز البيع خلافا لما لكن ان اجز في ثلاثة ايام جاز البيع عندنا جرح خلافا
لرؤف ثم فان شري على انه ان لم يقدر الثمن في ثلاثة ايام فلا بيع صح والى اربعة ايام
نقضي الثلاث جاز انما ادخل لفظة المأذون قوله فان شري لانه فرع مستلزم
خيار الشرط لان خيار الشرط انما يسرع ليبرع بالفسخ الضرع عن نفسه موافقا
الضرر تاخير اداء الثمن او غير فاذ كان الخيار لضرب التأخير من صور خيار الشرط
فالتصريح به يكون من فروع خيار الشرط هذا الذي ذكره في البيع وأبو يوسف يوجب
خلافا لمحمد بن ابي اسحاق فانه يجوز في الاكثر فهو جري على اصله في التجوز في الاكثر وأبو حنيفة
جري على اصله في عدم التجوز في الاكثر اما أبو يوسف ثم انما لا يجوز هذا جرحا على
القياس وجوز ثم لا تراين غرضه فانه يجوز في الشهرين ولا يخرج مبيع من ملل بايعه
مع خيار فان قبضه المشتري فملكه عليه بالقيمة اي ببيع بشرط خيار البائع فقبضه
المشتري فملك في يده ببيع عليه القيمة لانه مقبوض على سؤم الشري وهو مقبوض بالقيمة
ويخرج مع خيار المشتري فملكه في يده بالثمن كقبضه اي اذا كان الخيار للمشتري فقبضه
المشتري فملك او تعقب في يده ببيع الثمن فلا يملكه المشتري اي اذا كان الخيار للمشتري
لا يملكه المشتري عندنا جرح خلافا لما ومثله الخلاف يظهر في هذا المسائل وفي قوله

انما لا يجوز هذا جرحا على

فشرأه عرسه بالخيار لا يفسد نكاحه عند ارجح ثم لعدم الملك وعندها يفسد
وطيها ردها لانه بالنكاح اذ في البكر اى ان وطئها المشتري في ايام الخيار يملك
ردها عند ارجح ثم لان الوطئ بالنكاح فلا يكون اجاعة اذ ان تكون بكر لانه
نفسها بالوطئ فلا يملك الرد وعندها لا يملك وان كان ثيبا لان المشتري قد ملكها
ففسد النكاح فالوطئ يكون بملك البين فيكون اجاعة ولا يفتى قريبه عليه في منع
خيان اى ان شري قريبه بالخيار لا يفتى عند ارجح ثم في ايام الخيار فلا قالها و
من شرأه قائل ان ملك عبد فهو حر اى ان قال ان ملكك عبد فهو حر فشرأه بالخيار
لا يفتى في ايام الخيار عند ارجح ثم لعدم الملك ولا يفتى حيف المشتري في المدة من
استبرأها اى ان اشتري امه بالخيار فحاصت في ايام الخيار فهذه الحيفه لا تعد
من الاستبراء عند ارجح ثم لان الاستبراء انما يجي بعد ثبوت الملك ولا استبراء
على البايع ان ردت عليه خيار اى ان ردت الامة المشتريه بالخيار لا يجي الاستبراء
على البايع عند ارجح ثم لان الاستبراء انما يجي الا نقال من ملك الى ملك ولم يوجد
لم يملكها المشتري ومن ولدت في المدة بالنكاح لا تصير له ولده اى ان اشتري
زوجته بالخيار فولدت في ايام الخيار في يد البايع لا تصير له ولده للمشتري فيملك
الرد عند ارجح ثم وعندها تصير له ولده لانها ولدت في ملك المشتري فلا يملك الرد
وانما قلنا في يد البايع حتى لو قبض المشتري ولدت في يد تصير له ولده بالاتفاق
لانها تعينت بالولادة فلا يملك الرد فصارت للمشتري بالولادة وقعت في ملكه

١٤٧
فتصير له ولده وهكذا في يد البايع عليه ان قبض المشتري باذنه وادع عينه
لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك اى المشتري الخيار ان قبضه مشتريه ثم ادع
البايع فملك في يد البايع فملكه يكون على البايع لان القبض قرار يقع بالرد لان
المشتري لم يملكه فلم يصح الادعاء بل رده الى البايع يكون وفقا للقبض فيكون الملك
قبل القبض فيكون على البايع وعندها لما ملكه المشتري صح ادعاه ولم يرتفع القبض فكانه
ملك في يد المشتري فيكون الهوان من له وبخيار ما ذون شرأه وادعاه بايعه
عن ثمنه المدة لان الماذون يملك التملك اى ان شري عبد ما ذون شيئا بالخيار و
ادعاه بايعه عن ثمنه في مدة الخيار في خيار عند ارجح ثم وعندها لا يفتى له الخيار لانه ان يفتى
كان له ولاية الرد فده يكون عليه ما بذون ومن والماذون لا يملك ذلك وعندها ارجح ثم
لما لم يملكه كان رده امتناعا عن التملك والماذون ولاية ذلك فانه اذا وجله شيء فله
ولاية ان لا يقبله وبطل بشرأه ذي من ذي حرأه بالخيار ان اسلم لئلا يملكها اسلم
باسقاط خيار اى اشتري ذي بشرط خيار من ذي حرأه اسلم المشتري بطل بشرط
لان ان يفتى اسقاط الخيار يملكه المشتري فيلزم نقل المسلم الحر وعندها ينقل الشراء
وبطل الخيار لانه لو بقي ملك ردها والرد يكون عليها والمسلم لا يملك تملك المسلم الماسك
ثمرات الخراف ومن له الخيار يجيز ان يملك صاحبه ولا يفسخ براهله اى فسخ من له
الخيار لا يفسخ براهله صاحبه خلافا لابي يوسف والسامعي يفتى بها لهما انه ان اشترط
بطل صاحبه لم يبق فابقي في شرط الخيار لان صاحبه ان اخفق في مدة الخيار فله بطل

والصبر ووجه الدابة وكلها وظاهره في كل موضع على ما هو عليه
وكيله بالشراء او بالتبضع كما في نظره قوله الوكيل بالتبضع هو الذي ملكه التبضع
بخلاف الرسول فانما الذي من باعها والرسالة بالتسليم فالبائع اذا لم يسلم اليه لا يملك
بخلاف الوكيل عندنا نظر الوكيل بالتبضع غير كاذب انه وكله بالتبضع لا بالنظر والبيع
ان التبضع الكامل بالنظر ليعلم ان هذا هو الذي امر بقبضه وشروط روية داخل الدار اليوم
انما قال اليوم لان الرواية انه اذا رأى حيطان الدار واشجار البستان من خارج كانت
كافية وذلك لان قدره وبساتينهم لم تكن متفاوتة فروية الخارج كانت مغنية
عن روية الداخل اما الآن فالتفاوت فاحش فلا بد من روية الداخل وبيع الايج
لشره ومع ذلك الخيار مشتريا ويسقط بحسبه المبيع وشبهه وروية أي بحسبه فما يدرك
بالجنس وشبهه فما يدرك بالشتم وبذوقه فما يدرك بالذوق وبوصف العقار ولا اعتبار
لوقوفه في مكان لو بصير لواء كما هو قول ابو يوسف ثم ومن رأى احد الثوبين ثم شرهما
ثم رأى الآخر فله ردّها لا ردّها الاخر وحده لانه يلزم تزويج الصنفين قبل التمام ومن
رأى شيئا ثم شره خيرا ان جعل متغيرا والاول والآخر للبائع في عدم تغيره للمشتري
في عدم رويته اي اذا اشتري شيئا قد رآه فقال للبائع انه لم يتغير حولا يكون للخيار
فالتقول للبائع مع حلفه ولو قال المشتري لوان في الخيار والقول للمشتري مع الحلف ومن
عذر ليطي فباع منه ثوبا او وجه سلم لم يرد خيار روية او شرط بل بحسب العرف
جيل من الناس في سواد العراق والندوب التي ينسب اليهم والاصل فيه ان رد البع

بجملته المصنعة وهو قبل التمام لا يجوز وبعد التمام يجوز خيار الشرط
الرؤية يمنعان تمام الصنفه وخيار العيب يمنعه قبل القبض لا بعد وهذا لان
اذا شرط الخيار لاحدها لم يتحقق الرضا وكذا اذا روى المشتري شيئا ثم اشتراه اما اذا
لم يشرط الخيار او شرط فاجاز من له الخيار ثم المشتري قد رأى المبيع فرضي به فذلك
ان تبضع فقد تم الصنفه لحصول الرضا الكامل لكن مع ذلك يمكن ان يكون المبيع معيبا
والمشتري لا يرضوه فيفسخ العقد وذلك امر متوقف فلا يمنع تمام الصنفه وان لم
يقبض المبيع فالمبيع في معرض النسخ بان يملك في يد البائع فيرتفع العقد فاذا اجتمع
اي عدم القبض وجود العيب فيتقوى احدهما بالآخر فلا تتم الصنفه ويظهر هذا في
المسئلة التي تاتي وهي قوله ولو شرى عبدا من صنفه وقبض احدها وجده اوبا لاخر
فصل في المشتري وجده عيبا ثم شره عيبا ثم شره عيبا ثم شره عيبا ثم شره عيبا
لا ازماسكه واخذ نقصانه وده مبداء لمشتري خبر نقص منه صنفه العيب الباقي
ولو الى ما دون سفره والبول في الفراش وسرقه صغير يعقل عيبا قال يعقل ان سرق
صغير لا يعقل ليس يعيب بالعبث عيبا اخر عطف على معولي مما لم يملك من الخمر وقدم
فلو سرق عندها اي عند البائع والمشتري في صغيره في صغيره مع العطل رده وان
عنده في صغيره وهذا مشتريه في كبره لا وجنون الصغير عيبا بدائره من جن في صغيره
ثم عند مشتريه فيه اوفي كبره والخمر والذوق والربا والتولد منه عيبا فيها لا فيه والكل
والا تخاضه وارفعه حين بنت سبع عشرة سنة لا اقل عيبا فان ظهر عيب قد ردها

والسرقه من صغيره

حدث عنه آخره نقصانه لا رده ولا برضا بايعه كقولهم بئر فقهه
ولبايعه اخذ كذلك فلا يرجع مشتريه ان باعه اى لا يرجع المشتري بالنقصان اى
لان البائع كان له ان يقول انا اخذت معييا فالمشتري بالبائع يكون حاسبا المبيع فلا يرجع
بالنقصان فان خاطه او صبغه او حرولت السوقي يستمر فظهر عيبه لا ياخذ بايعه
ويرجع بنقصانه اى يرجع المشتري بنقصان العيب لا يكون للبائع ان يقول انا اخذت معييا
الا خلاط ملك المشتري بالمبيع وهو الخيط والصبغ والشمس كالوابعه بعد روية عيبه
اى كما يرجع المشتري بنقصان العيب ان باع الثوب المخطط او المصبوغ او السوي الملوّن بعد
رؤية عيبه لانه بالبائع لم يصير حاسبا المبيع اذ قبل البيع لم يكن للبائع اخذ معييا الا خلاط
ملك المشتري به فلم يبطل حق الرجوع بالنقصان او اعنته قبلها بما تانا اود بره او استولد
او مات عنده اى قبل رؤية العيب صون المسائل انه اعنى المشتري العيب اى اود بره
او استولد المشتراة او مات المشتري في يد المشتري ثم اطلع على عيبه يرجع بالنقصان وان اعنته
على الاوقلة او اكل الطعام كله او بعضه او ليس الثوب فخرق ولم يرجع **الحاصل**
ان الموت لا يبطل الرجوع بنقصان العيب لانه لا يصنع المشتري فيه الاعتناق بما لا يبطله
ايضا استحسانا والقياس لان الاعتناق بصنعه فصار كالقتل وجبة **التمسك**
ان الاعتناق له شبهان شبه بالقتل في انه يصنع المشتري شبه بالموت في ان الاصل في
الاقضية المخرية فكان الملل موقفا الى زمان الحق فهو غور الى الحالة الاصلية فان كانت
بعد رؤية العيب اعتبر ذلك الشبه فلا رجوع له بخلاف الموت بعد رؤية العيب فان حق

المرجع فيه ثابت وإن كان قبل ردّية العيب اعتبر هذا الشبهة حتى يكون له حق
الرجوع أما المسائل الأخرى فلا رجوع بالنقصان فيها وإن شري بيضا أو بيضا أو
قنّاء أو خيارا أو جورا فليس فيه فساد ظاهري نقصان في المنتفع به وكل فساد في
من باع مشرّبه وردّ عليه بغير بقاء بأقرب أو بينة أو تكوّل ردّ عليها بغير
وإن ردّ برصاء فلا اشتري شيئا فدفعه فادّعى المشتري الثاني عيبا على المشتري الأول
واثبت ذلك بالبينة أو بالتكول أو بالأقرار فرفض الماضى فمرّ على بايعه كان له
أن يحاصم البايع الأول في الردّية معنى القضاء بالأقرار أنه انكر الأقرار فثبت
بالبينة فإن قيل المشتري الأول إذا انكر أقراؤه بالعيب فثبت هذا بالبينة
صار كأنه أقرّ عند الماضى فإن الثابت بالبينة كالتأب عينا فثبت في ردّ لا يكون له
ولاية الردّ على البايع الأول سواء أقرّ عند الماضى أو انكر أقراؤه فثبت بالبينة
لأن الأقرار حجة قاصرة فأي فائدة في قوله معنى القضاء بالأقرار فثبت
نحن لم نجعل الأقرار حجة متعديّة ولم نقل أن الردّ على المشتري الأول ردّ
على بايعه بل له أن يحاصم بايعه فإدّعى المشتري الثاني إذا ثبت أن العيب يد
المشتري الأول وردّ عليه فالمشتري الأول أن ثبت أن العيب كان في يد بايعه
ردّ عليه والأفلا والفرق بين أقراؤه عند الماضى وبين أثباته قرانه بالبينة
أنه إذا أقرّ عند الماضى يكون لما يعاخذ المبيع فصا ركا اشتري من المشتري
الثاني فلا يكون له ولاية الردّ إلى البايع الأول أما إذا انكر أقراؤه بالعيب فثبت

بالبينة لم يكن طائفا في الأخذ فيكون أخن حكم النسخ كأنه لم يبع فكون له المصلحة
مع بايعة وقد قيل هن المسئلة فيما ادعى المشتري النافذ على المشتري الأول ان العيب كان
يد البائع الأول في المشتري الأول ان يحاصم على البائع اما اذا ادعى ان العيب يد المشتري
الأول ليس له ان يحاصم بايعة او لفظ نظر لأنه اذا ادعى ان العيب يد البائع الأول
اقام عليه البينة ونفى على المشتري الأول فهذا النسخ ليس قضاء على البائع الأول
هن البينة لم يتم على البائع الأول ولا على بايعة لأن ما يدعى على الثاني ليس بمتلما يدعى على
الحاضر فان قبض مشريه وادعى عيبا لم يجز على من غلبه حتى يحلف بايعة او يقيم بينة قوله
او يغير عطف على قوله لم يجز وليس طائفا في قوله حتى يحلف بايعة لأنه يحكون اقامة البينة
غاية لعدم الجبر فان اقام البينة ينهي عدم الجبر على من غلبه عند اقامة البينة على العيب
فالحاصل ان المشتري اذا ادعى عيبا يقيم بينة على دعواه وبره وان لم يكن بينة يحلف
بايعة انه لا عيب في محجر على من غلبه الفتن لا قبل الحلف فاحذر الامر من ثابت اما اقامة البينة
او عدم الجبر على من غلبه حتى يحلف فان نصب قوله او يقيم فله وجه وهو ان يكون المراد
بعدم الجبر على من غلبه عدم الجبر على من غلبه بشرط ان يكون واجبا بحكم البيع وهو متى اجد
الامر من اما الحلف على انه لا عيب في محجر على من غلبه الفتن او اقامة البينة على وجود العيب في
يكتفي بالبيع ولا يبي الفتن واجبا فينتهي عدم الجبر بشرط كونه واجبا عند غيبة شهود
دفع ان حلف بايعة ولم يعبه ان نكل او ان قال المشتري فهو يفتي في دفع الفتن
حلف بايعة ان لا عيب ان نكل البائع يثبت العيب فان ادعى بايعة اقام بينة او لا انه

101
ان حلف بايعة بالله لقد باعه وسلم وما ابن قط أو بالله ما لم حلف الرقة
عليك من دعواه هن ادعى الله ما ابن عندك قط لا بالله لقد باعه وما به هذا العيب
ولا بالله لقد باعه وسلم وما به هذا العيب ان لا يحلف بهذين الطرفين اذ في الأول
يكن ان لا يكون العيب وقت البيع فيحدث بعد البيع قبل التسليم وعلى هذا التفسير للمشتري
حق الرد ايضا واملح الثاني فلان البائع يمكن ان يقول كلامه بان يكون المراد ان العيب
لم يكن موجودا عند البيع والتسليم يعني ان وجود العيب عند كل واحد منهما منتف فبذلك كان
موجودا عند التسليم لا البيع فان قلت هذا الاحتمال ثابت في قوله لقد باعه وسلم وما
ابن قط اي بعد كل واحد منهما وما ابن عند وجود كل واحد منهما فيمكن ان يدان عند وجود
التسليم لا البيع فلكل كلمة قط نفاذ هذا المعنى لانها موضوعه لعدم التسليم لما فيه ذلك
المعنى هو سبل العدم وعند عدم بينة المشتري على العيب عند حلف بايعة عندها انما
يعلم انه ابن عندنا واختلفوا على قولهم نعم قد ذكر ان المشتري اقام بينة او لا انه
ابن عندنا فان لم يكن له بينة يحلف البائع عندها انك ما تعلم انه ابن عند المشتري
لقوله عم البينة على المدي واليمين على من انكر فكل شيء يثبت بالبينة عند الجبر عنها
يتوجه اليمين على المنكر واختلف المشايخ فيهم على قولين نعم ووجه عدم الاستحالة
ان اليمين لا يتوجه الا على الخصم ولا يصير خصما الا بعد قيام العيب عند فلا يمكن ان يثبت
بالحلف لأنه دور اما البينة فقد تقرر ليس خصما لكن لا يحلف ليصير خصما والفرق ان
وجوب الحلف ضرر فاذا لم يكن خصما فلا وجه لالزام الفرض عليه بخلاف اقامة البينة

اذا لم يمتدحها في اقامتها فهو حرم من الزام الشرع عليه فعمل اقامة البينة طريقا لثبوت
 كونه خصما لا التحليف ولو لم يلبس بعد لتما بغيره من هذا المعنى مع آخرها المشتري
 بل هذا وحده فالقول له اي اذا ظهر المبيع بعد التما بغيره ففرد المشتري بطلان التما
 فيقول البائع هذا التما مقابل هذا الشيء مع شيء آخر ويقول المشتري بل هو مقابل هذا الشيء
 وحده فالقول له مع البين لان الاختلاف وقع في مقدار المقبوض فالقول للمالك في القبض
 وكذا اذا اتفقا في قدر المبيع واختلفا في المقبوض اختلفا في ان المبيع شيان اختلفا
 في المقبوض فحال المشتري قبضت احدهما فقط وقال البائع بل قبضتها فالقول للمشتري على
 ولو اشترى عبدين صفقة وقبض احدهما ووجد به او بالآخر عبدا اختلفا او ردهما ولو
 قبضهما ردة المبيع خاصة لان الصفقة انما تتم بالقبض فقبل القبض لم يجر نزق الصفقة
 وبعد القبض يجرز ويكفي او ذني قبضان وجد ببعضه عبدا رده كله او اخذ لانه اذا
 كان من جنس واحد فهو كشقة واحد قبل هذا اذا كان في وعاء واحد حتى لو كان في وعاءين
 فهو بمنزلة عبدين فيرد الوعاء الذي فيه المبيع ولو اسحق بعضه لم يرد باقية خلافا
 لانه لا يضر التبعض والاستحقاق لا يمنع تمام الصفقة لان تمامها برضا المالكين وهذا
 بعد القبض لما لو اسحق البعض قبل القبض فالمشتري حتى الفسخ في الباقي فتمت الصفقة
 قبل التمام اما في التوب فالتبعض يضر فله الجبا في الباقي ومداواة المبيع كونه في
 حاجته رضى ولو ركب لرد او سقيه او شتره علفه ولا بد له منه فلا ولو قطع بعد
 قبضه او قبل بسبب كان عند بانيه ردة واخذ منه الرد في صورة القطع اما في النكاح فلا

اي مع ما آت
 ويصح وقد اشترى جارية
 فتمت ايضا فوجدت عيبا
 عيبا فقال البائع ليس
 هذه الجارية وبيع
 شيئا آخر وقال
 بتمها ووجدتها ماله
 فيقول المشتري
 مع بيبه

رد بل اخذ التما عند ادراج رد لان هذا بمنزلة الاستحقاق منه واما عند ادراج التما
 لان هذا بمنزلة العيب فيقوم بدونه هذا العيب فلهذا العيب فيضمن البائع تناوبها
 كما اشترى حاملا فالت في بين بالولادة فانه يرجع بفضل ما بين قيمتها حاملا وغير حاملا
 ولا يرجع ان سبب الهلاك كان في يد البائع فاذا اهلك في يد المشتري يكون مصافا للذلة
 السبب بخلافه فالحال ان كل البين سبب الهلاك ولو باع وبرى من كل عيب صح وان لم يردعا
 وعند الشافعي رد لا يصح بناء على اصله لان البركة عن الحقوق المحولة لا تنفع منه وعندنا
 تنفع اذا استأط المجهول لا يضر لانه لا تنفع في المازعة فلهذا البركة تشمل العيب الموجود
 والحال في قبل القبض عند ادراج بوضه وعند غيره لا تشمل العيب الحاضر **باب البيع الكسبي**
 بطل بيع ما ليس بالكدوم والمبينة والحز والبيع به وكذا بيع امر الولد والمكاتب والمدبر
 وبيع ما لا غير متقوم كالخمر والخمر يربا التماس ان المال اعم من يجري فيه التماس في التبادل
 فيخرج التراب والخود والدم والمبينة التي ماتت حنفا منه اما التي خنفت او جرح في
 غير موضع الذبح كما هو عادة بعض الكفار وذبح الجوس قال لا انا غير متقومة كالخمر
 الخنزير ويخرج منه الحز لانه لا يجري فيه التبادل بل هو مبذور المال الغير المتقومة
 ماله ايرنا باهاتته لكنه في غير ديننا مال متقوم فكل ما ليس بالبيع فيه باطل
 سواء جعل متبعا او تمنا وكل ما هو مال غير متقوم فان بيع بالتمس اي بالدم والذناير
 فالبيع باطل وان بيع بالعرض او بيع العرض به فالبيع والعرض باطل الذي
 لا يكون صحيحا باصله والاسد هو القبيح باصله لا بوضفه وعند الشافعي لا فرق بين

الباطل والفساد تحقيق هذه اصول الفقه وبيع قبيح فتم الى خبز ذكيتة فتمت الى ميتة
 وان سوي كل دمع في قبيح فتم الى مدبر او قبيح غير جسته لان المدبر عمل للبيع البع
 فيطرا نه لا يبرى الى غير كمال فتم الى وقفي في المبيع ففسد بيع العرض بل هو عكسه البيع
 فاسد العرض فوجب فتمت هذه القصة بل هو بالبيع لكن البيع في الحرج باطل حتى لا يملك
 الحرج ولا يجوز بيعه فتمت لم يصدق او صيد وان في حطيم لا يؤخذ منها بلا حيلة ومع ان اخذ
 بلا حيلة الا اذا دخل بنفسه ولم يستمد دخله فلو دخل بنفسه وسد دخله لم يصدق
 لان سد الدخول فعل اختياري موجب للملك ولا يملك له انظر كثير من المسائل في سلك واحد
 وقال لا يجوز لكن لم يثبت ان البيع باطل او فاسد وانا ابين ذلك ان شاء الله تعالى في السؤل الذي
 لم يصدق ينبغي ان يكون البيع باطلا اذا كان بالذراع او الذراعين يكون فاسدا اذا كانت
 بالعرض لانه مال غير متقوم لان المتقوم بالاجزاء ولا اجزاء واما السؤل الذي صيد
 حطيم ينبغي ان يكون البيع فيه فاسدا لانه مال مملوك لكن في تسليمه عشر ولا يبيع طين
 في الهواء ينبغي ان يكون كبيع الصيد قبل ان يصطاد وبيع الحبل والبناج ينبغي ان يكون باطلا
 لان البناج معدوم فلا يكون مالا والحبل مشكوك الوجود فلا يكون مالا واللب في
 الصرع ذكرنا فيه علتين احدهما انه لا يعلم انه لبن او دهم او ربح فعلى هذا يبطل
 البيع لانه مشكوك الوجود فلا يكون مالا والثانية ان اللبن يوجد شيئا فشيئا
 فلان البائع يخلط بملك المصطفى والمصطفى على ظهر الختم لانه يقع التنازع في موضع القطع
 وكل بيع ينفي الى المازعة فهو فاسد ويخرج في سقيف وذراع من ثوبه كقطعة او لا

في ثوبه كقطعة

فان البيع فيها فاسد ولو ادعى ثوب بغير القطع ويعود صحيحا ان قطع او قطع الذراع
 قبل فسخ للشري لان الفسخ قد زال فضرية العاقل وهي يحصل من الصبر بغير الشبهة
 مرة وهذا البيع ينبغي ان يكون باطلا لما ذكر في الطير في الهواء والمزانية وهي البيع
 التخليل بغير حذو في مثل كبله خرصا مثل كبله حال من التمر على الفيل وخرصا غير خرصا
 أي يكون التمر على التخليل مثلا بطريق الحرج لكيل التمر الحز وذهب هذا البيع من البيع المصدق
 لشبهة الربوا والملازمة والقاء الحرج والمباذنة وهي ان يتساو باسبعة لزم البيع ان
 لمشها المشتري ووضع عليها حصاة او يذرها البائع اليه فهذه البيوع فاسدة لان
 انعقاد البيع متعلق بأحد هذه الأفعال فيكون كالمقار ولا المراج ولا اجارها بيع
 المراج أي الكلاء باطل لانه غير محذور واما اجارها فلا تجازها اجارة على استئصال
 عيب ولا التخليل الا مع الكوارات الكوار بالضم والتشديد معسل التخليل اذا سوي
 من طين هذا عند ارجح ثم وادى بوضف فينبغي ان يكون البيع باطلا عند عدم المال
 المتقوم وعند تحريم الشافعي بها يجوز اذا كان محررا ودود القرض وبهذه فسد
 باطل وعند ارجح يوسف بن محمد ان ظهر القرض وعند محمد بن محمد مطلقا والابن ابي
 انه عند زعم ابي قال ففسد البيع فاسد لوجود المال المتقوم لانه لا قدره على تسليمه
 فاذا قال المشتري انه عندي في محذور لبن امرأة قد حج انا قال في قدح لان البيع في
 الصرع قد ذكر فلبن المرأة انما يبطل ببعه لانه من اجزاء الادوية فلا يكون مالا
 خلافا لشافعي ثم وعند ارجح يوسف بن محمد بن سفيان لانه امانة اعيان الحرج والمحل والادوية

في ثوبه كقطعة

أن الرق غير باطل في الملبس فيه على أصل الأدعية وشعر الخنزير فإن البيع فيه
 باطل ولا الانتفاع به ولا جلا المبة قبل دية فان بيعه باطل وأن صح بيعه الانتفاع
 به بعد كعظها وعصها وصوفها وشعرها وقربها وبرها فان بيع هذه الأشياء صحيح
 وكذا الانتفاع بها لأن غير جال في هذه الأشياء والفيل كالسبع حتى يجوز بيع عظمه
 والانتفاع بعظمه خلافا لما جزمه فانه كالخنزير عنده ولا بيع على بعد سقوطه اذا
 العلو لرجل السفل لرجل فسقطا أو سقط العلو وحده فباع صاحب العلو علوه
 بطل البيع اذ بعد السقوط لم يبق إلا الحق تعالى وهو ليس بالبيع صغير على أن
 أمة وهو عبد فان البيع باطل بخلافه اذا اشتري بكسفا فاذا هونجة فان البيع
 منعقد والمشتري خيار والاصل في ذلك أن الإشاعة والتسمية اذ اجتماعا
 في تحصيل الجنس يتعلق بالمسمى وبطلان لعدم المسمى وفي تحصيل الجنس يتعلق بالشار
 وينعقد لوجود المشار اليه لكن المشتري بالخيار لغوات الوصف المذكور والدفع
 في بيع آدم جنسان لغير التنازل والاختلاف في الفراض وفي غير بيع آدم جنس واحد
 وشراء ما باع بأقل مما باع قبل نقدته الأول باع شيئا بخمسة عشر ولم يأخذ الثمن
 شراء بعشرة فتقاص من الخمسة عشر ففي البايع على المشتري خمسة فهو ربح مالم
 يضمن أي الثمن وهو خمسة عشر لما لم يقضه البايع لم يدخل وأما الغنم بازاء الغنم
 فيكون الربح حراما فيكون هذا البيع فاسدا خلافا للشافعي ثم وشراء ما باع
 مع شيء لم يبعه بثمن الأول فما باع وأن صح فيما لم يبع باع شيئا بخمسة عشر

وان على الاستعانة
 بالقرينة في الاستدلال
 بالأدلة

ولم يأخذ الثمن ثم اشتراه مع شيء آخر خمسة عشر فالبيع فاسد في المبيع والرق
 جائز في الشيء الآخر فيقسم الثمن على قيمتهما فهو في الشيء الآخر خمسة عشر وهو
 خمسة عشر وزيه على أن يؤذن بنظره ويخرج عنه بكل طرف كذا طرا لثما
 يفسد لأنه شرط لا يقتضيه العقد بل مقتضى العقد ان يطرح بازاء الطرف مقتضى
 وزنه كما في المسئلة المائية وهو ما لا خلاف شرط طرح وزنه الطرف عنه وأن
 اخلفا في نفس الطرف وقدره فالقول للمشتري أي اشتري شيئا في ذق وبرد الطرف
 وهو عثر أو طرا لثما البايع الرق غير هذا وهو خمسة أطراف القول للمشتري
 بيع المسبل وبعثته وصفا في الطريق أي صح البيع والبيعة في الطريق فصل في الرد
 المسبل والطريق مقدار ما يشغله الماء بمجره فلا يجوز فيه البيع والبيعة وأما
 فعلمه وان لم يبين فهو مقدار بعرض باب الدار كذا في باب التسمية فهو ربح البيع
 الهبة وان أريد حق التسييل فان كان على الأرض فله العمل ما مر وان كان على الشط
 فهو حق التملك فهو حق متعلق بغيره لا يبيح حق الزيادة والبيان وجه الاستدلال
 أنه غير مالي وجه الحق الاحتياج وهو حق معلوم متعلق بغيره باق وأما
 للسبل بيع خبر أو خبرين وشراهما ذميا وأمر المحرم غير بيع حديد قوله وأمر
 عطف على الفدية المرفوع المتصل في قوله وصفا وهذا العطف عبارة لوجود الفصل وهو
 في الطريق وهذا عند أبي حنيفة وقد عدا لا يجوز لأن الموكل لا يملكه ولا يملك غيره
 أن التماقد وهو الوكيل يتصرف بأمره والبيع بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك

اولا يقتضيه ولا نفع فيه لا يشترط ان لا يبيع الدابة المبيعة بخلاف شرط البيع
وفيه نفع لاحد العاقلين او لم يبيع بحق اي يكون المبيع افعلا لاستحقاق النفع بان
يكون آدميا فظهر ان قوله ولا نفع فيه لاحد اراد افعلا من العاقلين والبيع حق
لنفع حيث لو كان النفع للمبيع الذي لا يستحق النفع كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة
لا يكون هذا الشرط مفسدا كشرط ان يقطع البائع ويحيطه قباء او يخذل
او يشتركه اي يجعل للنفل شراكا هذا نظير شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري
وصح في النفل استحقاقا انما يجوز في النفل المتعامل والقياس ان لا يجوز ويستفاد
شهر اي يستفاد من البائع شهر وهذا الشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبائع
او يعيقه او يدره او يكاتبه نظير شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمبيع وهو
اهل لاستحقاق النفع وبيع امة الا جعلها عطف على شرط لا يقتضيه الشرط
ان كل بالبيع افراد بالعد لا يجوز استثناءه من العقد فان كل بالبيع افراد
فانه من توابع الشيء فيكون اخلا في البيع تبعاله فاستثناءه من العقد لا يقتضيه
العقد فيكون مفسدا والى النور والمهرجان وصوم النصارى وفطر اليهود
وان لم يعرف ذلك وقدم الحاج والحصاد والدياس القطار والجزاز
القطاف حتى الثمر على الاشجار والجزاز قطع الصوف على ظهر الغنم ويكفل اليها الحي
الكفالة الى من الدومت لانه الجاهل اليسيرة متحملة في الكفالة وصح ان اسقط
الاجل قبل حلوله اي ان اسقط هذه الاجال المجهولة قبل حلولها ينقلب البيع صحيحا

ثانيا ان في البيع الباطل ان المبيع ان هلك في يد المشتري فعند البعض ما ذهب
وعند البعض يفتقر بالقصة كالمقبوض على يوم الشراء واما حكم البيع المفسد في
شرع في حكمه فقال فان قبض المشتري لم يبيع بيعا فاسدا ارضى بايعه صح او لا
كتبضه في مجلس عقد وكل من عوضه مال ملكه فان قيل كلامنا في البيع المفسد
كل من عوضين مالا البتة اذ لو لم يكن لكان البيع باطلا فلتا قد يذكر الماسد
ويؤاد به الباطل كما ان في اوقاف باب المقدوري جعل البيع بالمبينة فاسدا وهو باطل
فلهذا قال وكل من عوضه مال احتياطا حتى لو شل الماسد الباطل يكون هذا القيد
مخرجاه عن هذا الحكم وهو ان يصير ملما على انه قد يكون البيع فاسدا مع انه لا يكون
كل من عوضه مالا كما اذا باع وسكت من الثمن والبيع فاسد عند حاجته بل بالبيع
ويجب الثمن ايا القيمة وكلمة مثله حقيقة او معنى اي ان هلك في يد المشتري وجب عليه
المثل حقيقة في ذوات الامثال والمثل معنى وهو القيمة في ذوات القيم ولعل بها
قبل القبض وكذا بعد ما دام في ملك المشتري ان كان الفاسد في صلب العقد كبيع
بدرهمين اراد بالفساد في صلب العقد الفساد الذي يكون في احد العوضين وكون
له الشرط ان كان بشرط زائد كشرط ان يهديه هدية ذكر في الذخيرة ان هذا
قول محمدية واما عندنا فكل واحد حق الفسخ لان الفسخ حق الشرع المطلق
المتبايعين فانهما راضيان بالعقد فان باعه المشتري اذ وعبه وسلمه او عتقه
صح وعليه قيمته وسقط حق الفسخ لانه تعلق به حق الثمن وانما يفسخ حقا لله تعالى

واذا اجتمع حق الله تعالى وحق العبد تزح حق العبد طاحته ولا باخذ البائع حتى
يرد ثمنه اي البائع اذا فسخ البيع العاسد لا ياخذ المبيع حتى يرد الثمن في المبيع
محبوس بالنقص بعد الفسخ فان مات هو المشتري احو به حتى ياخذ ثمنه اي يبيع شيئا
بيعا فاسدا ووقع التناقص ثم فسخ البيع ثم مات البائع فللمشتري حق حبس المبيع
حق باخذ الثمن ولا يكون اسوة لغرماء البائع وطالب البائع ربح ثمنه بعد التناقص
لا للمشتري ربح مبيعته فيصدق به صوت المسئلة باع جارية بيعا فاسدا با
او الدنا غير قايضا فباع المشتري الجارية لا يطيل الربح وان ربح الباقي
الثن يطيل الربح والفرق ان المبيع متعين في العقد فيكون فيه خيب بسبب
فساد الملك وفي فساد الملك شبهة عدم الملك والشبهة ملحقه بالحقيقة في الحرمة
فان النقص هو عن الربو والريبة واما الدرهم والتناقص متعينة في العقد
ولو كانت متعينة كانت شبهة الخيب بسبب الفساد فنعدم التعيين بكونه ثمن
العقد بها شبهة فيكون فيها شبهة الشبهة ولا اعتبار لها هذه الخيب بسبب
فساد الملك اما الخيب بسبب عدم الملك فيشمل النوعين عندنا جرح ثم يرد ان ربح في المفسد
لا يطيل سواء كان المفسد متعينا كالجارية مثلا او قايلا يتعين كالدرهم
الدنا غير حتى ان باع الدرهم المفسد وحصل فيها ربح لا يكون طيبا لان في ذلك
حقيقة الخيب وفي التناقص شبهة والشبهة ملحقه بالحقيقة كما طاب بيع مال اعد
ففق في ثمنه عدمه بالتصادق اذ حق على بائع ان يخلصه فربح فيه المدي ثمنه قاي

عليان هذا المال لم يكن على المدي عليه فالربح طيب له لان المال المقتضى به بدل الذي الذي
صحيح المدي والمدي باع مدينه با اخذ فاسدا تصادقا على عدم الدين كان اسحق
ملك البائع وبطل المسحق ملوك ملكا فاسدا فيكون البيع في حق البديل بيعا فاسدا فلو
يؤثر الخيب فيها لا يتعين التعيين فان قيل لو كان في الدرهم في المسئلة السابقة
ثم اذا كانت دراهم الثمن قايمة ياخذها بغيرها لانها تتعين بالتعيين في البيع العاسد
وهو الاصح لانه من شرطه الغصب فهذا انما هو فاسد من عدم تعيين الدرهم والزيادة
فلما يمكن التوفيق بينهما بان لهذا العقد شبهتين شبه الغصب شبه البيع فاذ
قايمة اعتبر شبه الغصب سعيلا في رفع العقد العاسد فاذا لم تكن قايمة واشترى شيئا
يعتبر شبه البيع حتى لا يسهل الفساد الى بدل لما ذكرنا من شبهة الشبهة وايضا
لذا ولا لا يري تأثير في رفع الحرمة على اعرف ولو يبي في ذلك شرعا يرد فاسدا في
قبتها واشترى ابو يوسف ثم فيها هذا عندنا جرح ثم وعندنا ينقض الباء وثقل المسئلة
من المقابل التي انكر ابو يوسف ثم فيها هذا عندنا جرح ثم فان ابو يوسف قال فخر
ما وديت للم عن ارجح ثم انه ياخذها بغيرها على وديت انه ينقض الباء وقال محمد
بل وديت الاخذ بالقيمة لكن سبقت فذلك ابو يوسف ثم في رواية عن ارجح ثم
وعند ثم لم يرجع عن ذلك وحمله على انسان ارجح ثم في رواية عن ارجح ثم في كتاب الشبهة
ان المشتري شرى فاسدا اذ يوفى بالمشقة المفسدة عند ارجح ثم وعندنا لا يفسد
له فهذا يؤول الى انقطاع حق البائع بيبا والمشتري عند ارجح ثم خلا لا يملكه المشتري

ويعتبر الباء

القيد يسكن الجيرانه والجن جاء بفتح الجيم وسكونه وهو ان يسكنه
 لا يريد شراءها باكثر من قيمتها ليرى الخرفيع فيه والشوم على سوره غير اذا
رضيا بقرن وتلقى الجلب المضربا لاهل البلد الجلب المحلوب فان المحلوب اذا قرب من البلد
 تعلق به حق العامة فيكون ان يستقبل البع من يشتريه ويبيع العامة عن شرا
 وهذا انما يكون اذا كان مضرا باهل البلد وقد سمعت ابياتا لطيفة لمولانا
 برهان الاسلام ثم كتبتها انما ضاوي بوبكر الولد المنقب اراد الخروج الى
 عجب فقد قال ان غرمت الخروج كفتان وهو لما ايت فقلت له تسمع يا نبي
 بنو لقي عن نقي الجلب وبيع الحاضر للبادي طعاما في المنى الغالي من الخط صور
 ان البادي يجلد الطعام الى البلد فيطرحه على رجل يسكن البلد لبيع من اهل البلد
 بقرن غالي فهذا يمين في ايام الغرة والبيع عند اذان الجمعة وتوزيع صنيع
 في تحريم منه بلا حق مستحق هذا عند ايجح ثم وعده ثم اما عند ايجح يوسف ثم
 اذا كان القربة قربة ولادك يجوز بيع احدها بدون الاخر فانه م قال
 ادرك ادرك ولو كان نافذا لا يمكنه الاستدراك ولو كان حق مستحق كذا احدها
 بالجناية والرجع بالحب لا يكره لا يبيع من يذبح **باب الاقال** في حق
 في حق العاقدين ببيع في حق الثالث الا قاله فسحق في حق العاقدين ببيع في حق
 غيرهما عند ايجح ثم فان لم يكن جعلها فسحقا في حقها تبطل فائدة انه يبيع في حق
 الثالث انما يجب الشفعة بالاقالة فان الشفع ثلثها ويجوز استبراء لانه حق الله

فان الله ثلثها وعند ايجح يوسف ثم يبيع فان لم يكن جعلها بيعة فسحقا فان لم يكن
 تبطل وعند محمد ثم عكس هذا فبطلت بدولة المبيعة هذا انما يبيع كونها فسحقا او بغير
 الولادة لا يمكن الشفع فبطل عند ايجح ثم وعند محمد لا تبطل لانها تكون بيعة وصحة
بمثل المن الاول وان شرط غيبه او اكثر منه اذا تبايلا على رجل من الاول
 او على اكثر منه فعند ايجح ثم بمثل المن الاول لان الاقاله فسحق عنده الشفع لا يكون
 الا على المن الاول فذلك الشرط شرط فاسد والا قاله لا تنفس بالشرط الثاني
 فصحة الاقاله وبطل الشرط وعند محمد يكون بيعة بذلك المسمى وكذا في الاول اذا
 تعيب فحجة لك ايحي المن الاول اذا تبايلا على اقل منه الا اذا تعيب في جباله فله وهذا
 عند ايجح ثم وكذا عند ايجح يوسف ثم يكون بيعة بالاقال فان الاصل عند ايجح
 ببيع وعند محمد لا يكون فسحقا بالمن الاول لانه سكوت من بعت المن الاول ولو سكوت
 عن الكل امكن ان يكون فسحقا فهذا اولى اذا دخل عيبا فانه فسحق بالاقال ولو بغيرها
 هلال المن بل المبيع وهلاك بعينه مع بقدر **باب المراكحة والتولية**
 المراكحة بيع المشتري بقرنيه وفضل والتولية بيعه بلا فضل المراكحة هي ان يشتري
 ان المبيع بالثمن الذي اشتري به مع فضل معلوم والتولية ان يشترط انه بذلك
 الثمن بلا فضل بشرطها شراؤه بثمن لا في فائدة هذين البيعين ان النبي بعد
 على فعل الذي فطلب نفسه بثلث اشترايه هو او بثلث مع فضل وهذا الموضع انما يظهر
 في ذوات الامثال دون ذوات القبر لان ذوات القبر قد تطلب صورتهما من غير

اعتبارها لئلا يصدق الفقيه بمولده ومبني البيوع على الأمانة وله ضم آخر
 التصار والصبيغ والطراذ والنفل والحل الى ثمنه لكن يقول قام على بكذا لا شريته
 بكذا فان ظهر المشتري خيانه في المراجعة اخذ بقرينه او رده ثم التولية خط من ثمنه
 وعند آية يوسف لم يحط فيها وعند محمد بن خنيزه ما من شري ثانيا بعد بيع بريح فان
 بريح طرح عنه ما دبح وان استغرق الزرع الثمن لم يراجع اذا اشترى بعشر
 وباعه خمسة عشر ثم اشتراه بعشر فانه ان باعه مراخه يقول قام على بخمسة وان
 اشترى بعشر وباعه بعشرين ثم اشتراه بعشر ولا يبيعه مراخه أصلا و
 عندهما يقول قام على بعشر في الفصلين لأن البيع الثاني ممتنع منقطع الأحكام عن
 الأول ولا يراجع ثم ان قبل الشراء الثاني يحتمل ان يطلع على عيب فيرجع عليه فيسقط
 الزرع الذي يخرجه فاذا اشترى ثانيا تأكد ذلك الزرع فصار للشري الثاني شبهة
 ان الزرع حصل به فلا يكون منقطع الأحكام عن الأول وراجع سيد شري من
 ما ذونه المحيط دينه برقبته على شري يقره اي اذا اشترى العبد المأذون
 المحيط دينه برقبته ثوبا بعشر فباعه من ماله بخمسة عشر فالمولى ان باعه
 مراخه يقول قام على بعشر كما ذون شري من ماله اي اشترى المولى بعشر
 ثم باعه من ما ذونه المحيط دينه برقبته بخمسة عشر فالمأذون ان باعه مراخه
 يقول قام على بعشر لأن بيع المولى من عهده المأذون وشراؤه منه اعتبر عهده
 في حق المراجعة لثبوته مع الماني وانما قال المحيط دينه برقبته لأنه كان يكون
 المأذون

ملك إنما المأذون الذي كان دين عليه فلا ملل له فلا شبهة في ان البيع الماني
 لا اعتبار له اذا كان عليه دين محيط فيكون البيع الماني بيعا ومع ذلك لا اعتبار
 له في حق المراجعة فثبت الحكم بالطريق الأولي فيما لا دين عليه ورب المال على شراؤه
 مضار به بالنصف أو لده ونصف ما دبح بشرائه ثانيا منه اي اشترى المضار
 بالنصف ثوبا بعشر وباعه من رب المال بخمسة عشر فالنوب قام على رب المال
 بالثمن عز ونصف فان اوردت المبيعة او وطئت ثوبا دأخ بلا بيان اي لا يجب عليه
 ان يقول في ثمنها سلمة فاعوزت في يدي وعند آية يوسف والشافعي يقرنهما بيا
 هذا لأنه لا شك انه يتقن الثمن بالاعور وما قيل ان الأرض لا يباع بها شيء
 من الثمن معناه ان الأرض لا يكون لها حقة معلومة من الثمن لأن الثمن لا
 يزيد بسبب الوصف ولا يتقص بفواته على ان البيع مبني على الأمانة فالأصحا ما
 السابقة لا تنافي بين هذا الكسب بخمسة عشر لريات من البائع غرور فانه صادق
 في قوله قامت على بكذا لكن المشتري اغتر بحاقته فعليه ان يسأله انك اشتريت
 بكذا سلمة او معونة فيبين له الحال فاذا قصر في ذلك لا يجب على البائع كشف
 حاله لم يسأل عنها وان فقيت او وطئت بكرا لزمه بياؤه وقرض فادبرق
 نادر للنوب المشتري كالأولي وتكسر بتسرع او طيه كالمأنية ومن شري بيا
 وراجع بلا بيا خيره مشريه فان اتلفه لم يملك لزمه كل ثمنه وكذا التولية فان
 بيا قام عليه ولم يملك مشريه قد فسد وان علم في المجلس خيره لم يخرجه مشري

حقيق

فالمنزل بين البيت والدار لا يكون فيه مربيك الدواب بل يكون فيه بيتان او ثلث
 او نحو ذلك ينعيش فيه الرجل المأكل والعلو يكون من توابعه لان توابع البيت الذي
 لا يستتبع مثله بل هو منه ولا الطريق الشرب المسيل الا يذكر ما ذكرنا من الجلاء
 الاجارة فان الشرب والطريق والمسيل يدخل في الاجارة بل ذكر الحقوقي المرافع
 فان الاجارة تقع على المنفعة ولا منفعة بدون هذه الاشياء اما البيع فيكون في الشيء
 وايضا يمكن ان يتبع المشتري بالاجارة ولا كذلك في الاجارة ويؤخذ الولد ان استغنى
 امه ببيتة وان اقربها لا صورتها اشترى بصلح جارية فولدت عندنا فاستقرها رجل
 فانه اخذها وولدها وان اقربها لا لان البينة حجة مطلقة فيظهر بها ملكه من الاصل
 والاقرار حجة قاصرة يثبت الملك ضرون صحة الاخبار فتدفع الضرون بشروط المالك
 بعد انفصال الولد شخص قال اشترى فاني بعد ما اشترى فبان حرا اضمن ان لو لم يكن
 لانه بالامر بالشراء يصير ضامنا للثمن عند تعدد الرجوع على البايع فعلا للضرر وعند
 ابي يوسف لم لا ضمان عليه ورجع عليه اى رجع هذا الشخص عاين على البايع وان علم
 ولا ضمان في الرهن أصلا اى ان قال رهنى فاني بعد ما رهنته فبان حرا اضمن عليه
 علم مكان الرهن اوله لان الرهن ليس عقد معاوضة فلا يكون الامره ضمانا للثمن
 وقال في الهبات في صورة المسئلة ضربا اشكال وهو ان الدعوى شرع عند ابي حنيفة
 لحرية العبد والتساقط مع صحة الدعوى فكيف يظهر لانه حرة ولا رجوع في دعوى حرة بل
 في ادعاء صريح على شيء واستحق بعضا اى ادعى حقا مجهولا في ادعاء صريح على شيء فاستحق

في البيع

بعض الدار فالمدعى عليه لا يرجع على المدعى بشيء لان المدعى ان يقول دعوى في
 غيره ما استحق ولو استحق عليها رد كل العوض لان المدعى اخل في المسحق وفيه صحة
 الصلح عن المجهول ايدلت عن المسئلة على ان الصلح عن المجهول على ما لا يعلم صحيح
 وانما يصح لان الجهالة فيما يسقط لا ينفذ للمأزعة وقد يتقسط من بعض الناس
 ان الصلح لا يصح الا ان تكون الدعوى صحيحة فهذه المسئلة تدل على ان هذه الرواية
 غير صحيحة لان دعوى الحق المجهول دعوى غير صحيحة وكثير من مسائل الذخيرة تدل على
 عدم صحة تلك الرواية ورجع خصمته في دعوى عليها ان استحق شيئا منها اى ان ادعى
 كل الدار فصريح على شيء ثم استحق نصفها يرجع بنصف البدل لما لا يباع غير ملكه
 فصح له اجازته ان يبيع العاقلين والمبيع وكذا الثمن ان كان عرضا فصح منه
 لما لا يخبر مقدم ما وهذا بيع الغنوي وهو منفعته عندنا خلافا للشافعي وهو
 ملك للمجيز واما انه عند بايعه اى ان اجاز المالك فالثمن ملكه ويكون امانا فصح
 في يد البايع وله فسخه قبل الاجارة اى للبايع حتى التسخ قبل اجارة المالك فعلا
 للضرر عن نفسه فان حقوق العتق راجعة اليه وجاز اعيان المشتري من العاصب
 لا يبيعه ان اجير بيع العاصب اى اذا باع العاصب العبد المغضوب فاعتقه المشتري
 فاجاز المالك البيع ينفذ الاعيان وعند محمد لا ينفذ لقوله عم لا يعتق فيما لا يملكه
 ابن آدم ولو ثبت في الاجرة يثبت مستندا وهو ثابت من وجه ولهما ان الملك
 يثبت موقفا بتصرف مطلق موضوع لا فائدة الملك فيوقف الاعيان فترتب عليه

كما عاقد المشتري من الراهن ولو باع المشتري من الغاصب ثم أجزبه البيع الأول والأول
لا ينفذ الثاني لأن بالأمانة ثبت ملك بآن المشتري لا قل فاذ لم يزل على الملك الموقوف
للمشتري الثاني أبطله ولو قطع يد تراجيز فارشه للمشتري أي قطعت يد العبد وأخذ
أرشها ثم أجاز البيع فارشه للمشتري لأن الملك تم له من وقت البيع فثبت أن
القطع وقع على ملك المشتري فالأرش له وتمتدق بما زاد على نصف عنه أي ان كان الدين
فأيدأ على نصف الثمن فالزيادة لا تطيب فحينئذ يصدق أنه في الزيادة شبهة عدم الملك
ومن شري عبدا من غير سيرة فأقام بينة على أقرار باعه واستبدع بعد أمر مريد
دعه لا تقبل ولو أقر باعه به عند قاض وطلب شتر به دعه رد بيعه الفرق بين
الصورتين أن البينة لا تقبل إلا عند صحة الدعوى وفي المسئلة الأولى لا تقبل الدعوى
للتناقص وفي الصورة الثانية التناقص لا يمنع صحة الأقرار فالمشتري أن يساعده البائع
في ذلك فيحقق الاتقان بينهما **السلام** السلام بيع الشيء على أن يكون
م يباع على البائع بالشرائط المعتبرة شرعا فالمبيع يسمى مسلما فيه والثمن رأس المال البائع
مسلما إليه والمشتري رب السلام يصح فيما يعلم قدره وصفته كالمكيل والموزون فإنما
قال فإنما احتراز عن الموزون الذي يكون كالدرهم والدنانير والمذروع كالنوب مبيعا
طوله وعرضه ورقعته أي غلظه ونحائه والمعدود متعارفا كالجوز والبعض
والفلس واللين والأجر يلبس معين ويصح في السلم المبيع أي التديب بالمعنى سلك
مليح ومملوح ولا يقال مبيع إلا في لغة رجيبة والطريق حينئذ فقط أي السلم في السلم

الطريق لا يجوز إلا في حين يوجب السلم في الماء وزنا وضرا معلومين أي لا يبد
وان يذكر وزن معلوم ونوع معلوم والطيسية والحقبة والخمسين إلا إذا الزمن
أي بالصفة لا بما لا يعلم قدره وصفته كالحيوان وعند الشافعي ثم يجوز في الحيوان أنه
يعلم بذكر الجنس والنوع والصفة فلك في ذلك فحش التفاوت وأطرافه كالرووس
الأكارع وجلود عدة أو الحطب حزمًا والرطوبة جرزًا والحزم جمع الحزمة وهي
بالفارسية بندهيزم والجوز جمع الجوزة وهو بالفارسية دسسته ترة وإنما لا يجوز
الحطب للتفاوت حوائث بين طول ما يشتر به الحزمة بجوز والجوز والوزن وبما يصح بشرط
معين لم يدر قدره وبقرينة وغير تحلة معينتين وفيما لم يوجد من حين العقد إلى
المحل ولا في المحر وعنده الشافعي ثم يجوز إذا كان موجودا وقت المحل للدين على التسليم
حال وجوده وليس أقوله عم لا تسلفوا في الثمار حتى يبدو صلاحها ولا أنه عقد
المال ليس فلا بد من استقرار الوجه في مدة الأجل ليتمكن من التحصيل بشرطه بيان
جسيمة كبر أو شخير ونوعه كسقية أو خشبية أي حنطة سقية أي التي تسقى
بالحسية أو تسقى مشروبة إلى الحنطة هو الماء الذي تسقى به السماء سقيته بذلك
لأنها موقوفة لخط من الماء وصفته جيدة أو ردي وقدره معلوما كذا كيلة لا
يتبين ولا ينسب فلا محل الزنيل كيلة أو وزنا وأجله معلوما هذا عندنا وعند الشافعي
يجوز السلم الحال واقلة شهر في الأصح وإنما ما في الأصح لأنه تدبيل أقله ثلاثة أيام
وقيل أكثر من نصف يوم وقدر رأس المال ككيل والوزن والعدد في فان العقد فيها

يتعلق بالمقدار فلا بد من بيان مقدار وهذا عند اجماع ثم وعندها اذا كان رأس المال
معينا لا يحتاج الى بيان مقدار لأن المقصود يحصل بالاشارة كما في الشيء الاجزى و
الشيء ثم انه ربما يكون بعض رأس المال زائفا ولا يستبدل في المجلس فلو لم يعلم قدره
يدري كونه في ربحه ولا يفهم على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال فيجوز ان يكون
بخلافه اذا كان رأس المال في ثوبا مبيعا فان العقد لا يتعلق بمقداره فلا يجزيان قدر رأس المال
تفرع على من المسئلة مستلزمين فقال فيكون في جنسين بلا بيان رأس المال بل بينهما
بتقدير بلا بيان حقيقة كل منهما من المسلم فيه ومكان ايجابه حله مؤنة ومثل
المن والاجر القسمة اي اذا كان المسلم فيه شيئا حله مؤنة يجب بيان مكان ايجابه
عند اجماع ثم وعندها يؤيده في مكان العقد وعلى هذا الخلاف والمن والاجر اذا كان حله
مؤنة والقسمة اذا اقتسم الدار وجعل مع نصيبا جدها شيئا حله مؤنة وما لا عمل له
يؤيده حيث شاء هو الاصح وفي رواية الجامع الصغير يؤيده في مكان العقد ثم لما فرغ
من بيان شروط صحة السلم ذكر شروط بقاءه فقال وقبض رأس المال قبل الاقتراف
شروط بقاءه فلو اسلم مائة نقدا ومائة على المسلم اليه في كسب فكل في حصة الدين فقط
اي لا يشيع النسب لأن العقد صحيح وهذا الشرط شرط البقاء فيكون ضياعا من
تأخر قبض رأس المال ان السلم لا يجوز مع خيار الشرط وخيار الرؤية لانها يغتات
التسليم بخلاف خيار العيب فانه لا يمنع عامه فلو اسقط خيار الشرط قبل الاقتراف
مع خلافا للرؤية ولو جاز التصرف في رأس المال والمسلم فيه كالشركة والتولية قبل

الاسلام
وإذا كان رأس المال في ثوبين
فكانت حصة كل واحد منهما
في ثوبه ولو كان في ثوبين
فكانت حصة كل واحد منهما
في ثوبه ولو كان في ثوبين
فكانت حصة كل واحد منهما
في ثوبه

قبضه صورة الشركة ان يقول رب السلم لاخر اعطيت نصف رأس المال اليك ونصف السلم اليه
لك وصورة التولية ان يقول اعطيت مثلما اعطيت المسلم اليه حتى يكون المسلم فيه لك
ومن صورة التصرف في رأس المال ان يعطى بدل رأس المال شيئا آخر ومن صورة التصرف
في المسلم فيه ان يعطى بدل شيء آخر ولا يبرأ شيء من المسلم اليه برأس المال بعد الاقتراف
حقيقته فالعلم لا تأخذ الا سلم أو رأس المال اي لا تأخذ الا المسلم فيه على تقدير
على العقد أو رأس المال على تقدير اقالة العقد ولو شري كرا وأمر رب السلم بقضيه فضا
لم يبعه لأنه اجتمع صفقات السلم وهذا النزاع فلا بد من ان يجري فيه الكيلان ولا امر
بمقضى به صح اي لو استقرض ثوبا فاشتري من آخر ثوبا فامر المقترض بقضيه برؤيته
قصاصة لقضيه صح لأن القرض عارية فكان يقضى عين حقه يرد عليه ^{بقضيه} ان ما
في السلم ايضا عين حقه لئلا يلزم الاستبدال فاجاب في الهداية بانه ما يقضيه في السلم
فحقه لأن الدين غير العين فالسريع ان جعله عينه ضرر لأن لا يكون استبدال لا يكون
عينه في جميع الاحكام في وجوب الكيل لا يكون عينه فيكون قابضا هذا العين عوضا عن الذي
له على السلم اليه وكذا لو أمر رب سلمه بقضيه له ثم لنفسه فأكاله له ثم لنفسه قوله
وكذا اي في الصورة الاولى وعلى هذا اذا اشترى المسلم اليه كرا وأمر رب سلمه بان
لأجل السلم اليه ثم لنفسه فأكاله للمسلم اليه ثم أكاله لأجل نفسه وانما يبع لأنه
قد جرى فيه الكيلان ولو كان المسلم اليه في ظرف رب السلم بامر بعينه او كاله اليه
في ظرفه او ظرف بعينه بامر المشتري لم يكن قبضا لأن في السلم لم يبع أمر رب السلم

بالكيل لأن حقه في الدين لا في العين فأمرو له بصادق ملكه فالمسلم إليه جعل ملكه
في ظرف استعارة من رقب السلم وفي البيع لم يبيع امر المشتري لأنه استعار الطرخ
من البائع ولم يتصفه فيكون في يد البائع فكذا الحنطة التي فيه وأما ما لم يصفه حتى لو
كان حاضرا يكون قبضا لأن فعله ينتقل إليه بخلاف كيله في ظرف المشتري بامر الخ
اشترى حنطة بعينه فأمرو المشتري البائع أن يكيله في ظرف المشتري بعينه فنقل
يصير قبضا لأنه ملك العين بالشراء فأمرو صادق ملكه ولو كان الدين والعين
في ظرف المشتري بدأ بالعين كان قبضا وبدأ بالدين لا عند أحدهم إذا اشترى النخل
من آخر كذا بعد السلم وكذا مبيعنا بالبيع فأمرو المشتري البائع أن يجعل الكري في ظرف
المشتري إن بدأ بالعين كان قبضا أما في العين فلعقة الأمر وأما في الدين فلا قبضا
بملك المشتري وإن بدأ بالدين لا يصير قبضا لأن الأمر لم يبيع في الدين فلم يصير قبضا
ففي يد البائع فخط ملك المشتري بملكه فصادقته ملكا عند أحدهم ^{القبض} فيتنقض
وعندها المشتري بالخيار أن شاء نقض البيع وأن شاء شاركه في الخلوط لأن الخلط
ليس باستهلاك عندها ولو أسلم أمة في كبر وقبضت فتعاقبها ماتت بغير وجهتها يوم
قبضها أي اشترى كذا بعد السلم وجعل الأمة رأس المال وسلم الأمة إلى المسلم اليه
ثم تعاقبها عقد السلم ثم ماتت الأمة في يد المسلم اليه بغير تعاقب فحقبة الأمة على المسلم
إليه يردّها إلى رقب السلم ولومات ثم تعاقبها في أي في الصورة المذكورة أن كانت
الموت قبل التعاقب صح التعاقب وذلك لأن صحة الأمانة تعتمد بقاء المعقود عليه وهو

للمسلم فيه فكذا المماضية في وجهية أي إذا باع أمة بعرض فملك أحدها دون الآخر
فتعاقبها صح التعاقب ولو تعاقبها ثم هلك أحدها بغير التعاقب فملكه وكذا إلى آخره تنبيه
بغير تعاقب المماضية وصح تعاقبها في كل الوجهين أما البعاء ففي صورة تقدم التعاقب
على الهلاك وأما العقبة ففي صورة تأخره عند حلاك في الشراء بالشرفها أي أن يشري
بالدراهم أو بالدينار ثم تعاقبها ثم ماتت الأمة في يد المشتري لم يبق التعاقب ولو ماتت
تعاينها لا يبيع التعاقب ولو اختلف عاقبة السلم في شرط الرداءة والأجل فالقول لم يردّها
أي قال المسلم إليه شرطا الرداءة وقال رقب السلم لم يشترط شيئا حتى يكون القيد سائدا
فالقول قول المسلم إليه لأن رقب السلم منعته في أن كان العقبة لأن المسلم فيه زائد
على رأس المال عادة فإن كان العقبة عوي لم يكون ضررا في حقه فكان منعته ولو
أدعي رقب السلم شروط الرداءة وقال المسلم اليه لم يشترط شيئا فالواجب أن يكون
القول لرقب السلم عند أحدهم لأنه يدعي العقبة فالأصل أن في القورتين القول
لمدعي العقبة عنده وعندهما القول للمتكرد ولو اختلفا في الأجل فقال أحدهما شرطا الأجل
وقال الآخر لم يشترط فأيها أدعي الأجل فالقول قوله عند أحدهم لأنه يدعي العقبة
وعندهما القول للمتكرد والاستصحاب باجمل سلم تعاقبها فيه أولا وبلا أجل فأيها يتعاقب
تخلف وقفة وطسبت صح بعبارة الاستصحاب أن يقول للمصانع كالحق فمثل
اصنع من مال الخمر من هذا الجنس هذه الصفة بكذا فإن أجل أجل معلوم كان سائدا
سواء جري فيه التعاقب أولا فيعتبر فيه شرائط السلم وأن لم يؤجل فإن كان ما جري فيه

التعامل مع بطريق البيع لا بطريق العقد وان لم يجز فيه التعامل لا يجوز فيه ذكره فروع انه
 بيع لا عقد فقال فاجر الصانع على عمله ولا يرفع الا برعته والمبيع هو العين لا عمله فان
 جاء بما صنعه غير او صنعه هو قبل العقد فاخت صحت ولا يتعين له بلا اختيار مع
 بيع الصانع قبل روية الامر وله اخذ وتركه ولم يصح فيما لا يتعامل كالنوب اي اذ لم
 يؤجل كما شرحناه **كتاب الشق** مع بيع الكلب والتهديد والسياب علية اذ لا هذا
 وعند آية يوسف ثم لا يجوز بيع الكلب العقور وعند الشافعي ثم لا يجوز بيع الكلب الصالح
 بناء على انه يحل العين عند وعندنا انما يجوز بناء على الانتفاع به وحلن والذبح في
 البيع كالمسلم الا في الحرم والحزير وما في عقد الذي كالحل والشاة في عقد المسلم حتى يكون
 الحرم من ذوات الامثال والحزير من ذوات القيم ومن زوج مشرقه قبل قبضها
 صح فان وطئت فقد قبضت والا لا اي يخرج الزوج لا يكون قابضا والقياس ان
 قابضا لانها تعينت بالتزوج وجه الاستحسان ان التعيين الحقيقي استيلاء على
 فيكون قبضا بخلاف التعيين الحكي ومن شري شيئا وغاب غيبة معروفة فانما يابعه
 بيته انه باعه منه لم يبع في بيته اي في من المبيع بل يطلب الثمن من المشتري فان مكانه
 معلوم وان جهل مكانه يبع اي يبع واوفي الثمن وان شري ثمان وغاب فلحق على امر
 وقبضه وجبته ان حضر الغائب الحان ياخذ حصته هذا عند اجماع وعندهم في ذلك
 لانه مضطر لا يمكنه الانتفاع بنفسه اذ اياما جميع الثمن فاذا اداءه لم يكن متبرعا
 فان حضر الغائب لا ياخذ حصته الا وان يسأل عن حصته الى امر بركة وعند آية يوسف

وهو متبرع في اداءه حقيقة شريكه لانه دفعه من غير بيع اي من ولد شري بالثمن
 ذهبه فحقه بحت من كل نصفه ونحوه بالثمن من الذهب والفضة من الذهب مثاقيل ومن
 دناير ودين سبعة ودين السبعة قوسين وكتاب الزكوة ولو قبض زينا بدل جدين
 جارا له وانفق او نفق اي هلك فهو قضاء وهذا لا يوسف ثم يرد مثل زينة ويرجع
 بجدين لانه حق في الوضوف مراعى ولا جهة فوجب للمدعي الجارة كقولنا الزين من جنسه
 وجوب الزين عليه لياخذ الجيدة ايجاب له عليه وله يهدى في الشرع مثله يرد عليه
 ان مثل هذا الشرع كثير فان جميع تكاليف الشرع من هذا القبيل لانها ايجاب ضرر قليل
 لا جلت نفع كثير ولو فرخ او باقر طير في ارضه او تكسر طبق فيها فلا يأخذ اي لا يملك لصاحب
 الارض لان الصيد لمن اخذ والمرأه بتكسر الطلي انكسار رجله وانما تكسر لانه
 لو كسرها احد يكون له لا للاخذ وفي بعض الروايات تكسر اي دخل في الكسار وهو
 ما واو بخلافه اذا اعد صاحب الارض ارضه لذلك وبخلافه ما اذا غسل الخلف في
 ارضه كصيد تعقل بشبكة فثبت للجماعي ودرهم او سكر يفرق على ثوب لم يبدله
 ولم يكت حتى اذا اعد الثوب لذلك فهو لصاحب الثوب وكذا ان لم يبدله لكن لما وقع
 في ثوبه كفته صار بهذا الفعل **كتاب الصق** ١٦٤ هو بيع الثمن بالثمن
 بخس او غير خس كبيع الذهب بالذهب وبيع الفضة بالفضة بشرط فيه التفاضل قبل
 الا فترق وصح بيع الذهب بالفضة بفضيل وجزاف لا يبيع الجنس بالجنس الا مساويا وان
 جوده وصياغة انما ذكر النضل والخلاف ولم يذكر التساوي لانه لا شبهة في جواز

التساوي بل الشبهة في الفضل والخلاف ذكرهما ولا التصرف في فن القرض قبل قبضه
فلو شري به ثوبا فسد بيع الثوب أي واشترى من القرض قبل قبضه ثوبا فسد شراء
الثوب ومن باع أمة تعدل ألف درهم مع طوق ألف بالعين ونقد من ألف ألف
بالعين التي نسبتة والي نقد أو باع شيئا حليته محسونة وتخلص بلا ضربة يائنة
خمس فأنقذه من النقطة وهو ألف في بيع الأمة والمحسونة في بيع السيف سكت
أو قال خذ هذا من ثمنها وأما إذا سكت فظاهر لأنه لما باع فقد قصد الصقة ولا
صحة إلا بان جعل المقبوض في مبادلة النقطة أما إذا قال خذ هذا من ثمنها فانه ليس
خذ هذا على أنه من مجموعها لأن من مجموع الألفان في الجارية والمائة في السيف فصار
خذ هذا على أنه بعض من مجموعها ومن النقطة بعض من المجموع فيجعل عليه تحريما للجوارح
افتراقا بلا قبض بطل في الحلية فقط وإن لم تخلص بطل أصلا أي أن تخلص النقطة من السيف
بلا ضربة وافتراقا بلا قبض بطل في كليهما وصدرت في حاشية نسخة المصنف مع علامة
صح لكن لا يخط المصنف هذا الإلحاق وهو هذا التفصيل إذا كان الثمن أكثر
من الحلية فإن لم يكن لا يصح فقوله وإن لم يشمل ما إذا كان الثمن مساويا للحلية أو
أقل منها أو لا يدرى فإنه لا يجوز البيع أما التحقق الزبوا أو لشبهته ومن باع أمانة
فنتية وقبض بعض ثمنه ثم افتراقه في قبض فقط واشترى في الإبقاء أي صح البيع فيما
قبض ثمنه وفسد فيما لم يقبض ولا يشيع الفساد كما ذكر في باب السلم أن الفاسد طار
وإن استحق بعضه أخذ المشتري ببقية خصته أو رده أي أن استحق بعض الأمانة

المشتري بالخيار لأن الشركة عيب في الإبقاء في صورة قبض بعض الثمن قد ثبت
لكن لا يكون للمشتري الرد بهذا العيب لأنه ثبت برفض المشتري لأن الذمكة ألقا
ثبتت لأنه قد قبض الثمن ومن البعض فراضيا بهذا العيب بخلاف الاستصاف ^{المشتري} إذ
لم يرض به فله ولاية الرد ولو استحق بعض قطعة نقد بيعت أخذ ما يوجب خصته بلا
خيار لأن الشركة ليست بعيب في قطعة النقرة لأن التبعيض لا يفترق مع بيع ^{وهي}
وديار بدرهم وديارين وبيع كبريت وكبريتين وكبريتين وكبريتين وكبريتين وكبريتين
وأما عند ذوق الشافعي فله يجوز لأنه قابل للحالة بالحالة ومن ضرره التمسك
على الشيوع وفي صرف الجنس إلى خلاف الجنس تغير تغيره فلتسا المبادلة المطلقة كقول
القهر في المذكور وليس فيه تفسير تغيره لأن موجهه ثبوت الملك في العمل بمبادلة الكل
فيكون المذهبان في مبادلة الديارين والديارين في مبادلة الدرهم ويكون كثر البر في
مبادلة كبريتي الشعير وكبريتي الشعير في مبادلة كبريتي البر وبيع أحد عشر درهما بعتة
وديارين بأن يكون عشرة عشر درهما في مبادلة ديارين وبيع درهم درهم
ودرهم غلة بدرهمين صحيحين ودرهم غلة الفضة ما يبرقه نيت المال أو يأخذ ^{الغلة}
وأما يجوز هذا التحقق التساوي في الوزن وسقوط اعتبار الجودة وبيع من عليه
عشرة دراهم من ماله دياراها مطلقا أن دفع الديار نقاصا العشرة بالشدة
أي لا يرد على عشرة دراهم فباع عمر وديارا من زيد بعشرة مطلقا أي لم يصف
العقد بالعشرة التي على وجه البيع أن دفع عمر والديار فصار لكل واحد منها على القهر

عشرة دراهم فقامت العشرة بالعتق فيكون هذا القاص فمما للبيع الأول
بيع الديار بالعشرة المطلقة وبيعاً للدينار بالعشرة التي على عروها أو لولم يحل على
هذا كان استبدالاً بديل الفرض هذا إذا باع الديار بالعشرة المطلقة أما إذا
باعه بالعشرة التي له على عروها وقع المقاصة بنفس العقد فإن غلب على الدرهم ^{الفقعة}
وعلى الديار الذهب فمما فضة وذهب حكماً فلو كان بيعاً للمالصة به ولا يبيع ^{بفضة}
ببعض الأمساوياً وزناً وان غلب عليه الغش فمما في حكم عرضين فيبعضه بالفضة
المالصة على وجه حلية السيف أي ان كان الفضة المالصة مثل الفضة التي في ^{الدرهم}
أو أقل ولا يدرى لا يبيع وإن كانت أكثر يبيع إن لم يفرقاً بلا قبض فحسبه ^{مستلماً}
بشرط القبض في المجلس وإنما يبيع صرفاً للجس الخلف والجس لأنه في حكم شيئين فضة ودينار
فإذا شرط القبض في الفضة بشرط في الصفر لعدم التمييز وإن شري بالدرهم ^{المفتش}
أو الفلوس المالقة صح فإن كسدت بطل أي كسدت قبل تسليمها بطل عند أي ح ^{لهم}
وعندها لا يبطل عند أي يوسف لم يجب قيمتها يوم البيع وعند محمد آخر يتعامل
به الناس فلوا استقرض فلوساً فليست يجب قيمتها هذا عند أي ح ^{لهم} وعند أي ح ^{لهم}
يجب قيمتها يوم القبض وعند محمد يوم الكسار كما مر ومن شري بنصف درهم فلو
أود أي فلوس أو قيراط فلوس صح وعليه ما يباع بنصف درهم أو دنانير أو قيراط
منها أي شري بنصف درهم أو دنانير أو قيراط على أن يوطى عوض ذلك الفلوس فلوساً
صح وعلى المشتري من الفلوس ما يعطى في مبالاة ذلك والقيراط عند الحساب نصف ^{الدينار}

عند زفر لم لا يجوز هذا البيع لأن الفلوس معدنية وتقدر بها بالدينار وهو ينبي
عن الوزن ولنا أن الفلوس هو الفلوس وهو معلومة ولو قال لمن أعطاه درهم أعطني
بنصفه فلوساً وبنصفه نفساً الأجابة نفساً للبيع أي أعطني بنصفه فلوساً وبنصفه
ما ضرب من الفضة على وزن نصف درهم الأجابة فيلزم الربوا بخلاف ما أعطى نصف درهم
فلوس ونصفاً الأجابة أي أعطاه الدرهم وذكر الفلوس ولم يقسم على جزء الدرهم فالنصف
الأجابة بمثله وما بقي الفلوس ولو كثر أعطى صح في الفلوس فقط أي كثر لفظ أعطى في ^{الدينار}
الأولى وفي تقسيم الدرهم صح في الفلوس فقط ولم يبيع في الدرهم الأجابة لأنه لما كثر أعطى
صار يبيع كتاب الكفاية ^{في ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة}
لا في الدين هو الأضع وعند البعض في ضم الذمة إلى الذمة في الدين لأنه لو لم يثبت
الدين لم يثبت المطالبة والأصح الأول لأن الدين لا يتكرر فانه لو أوفاه أحدها
لا يبيع على الآخر شيء وهي ضرايب بالنفس والمال والأول يعقد بكثرة بنفسه ونحوها
فما يعثر به عن بدنه وبنصفه وبثلثه وبفقرته أو على أو إلى أو أنه زعيم أو
قبيل ويلزمه أيضاً المكفول به أن طلب المكفول له فإن لم يحضر حبسه لحاكم
وأن عين وقت تسليمه لزومه ذلك ويترأ بموت من كفله ولو أنه عبداً أو مال
هذا فقالت الزم أن العبد مالاً فإذا انقضى تسليمه لزومه قيمته وبذمعه إلى من كفله
حيث يمكنه محاقه وأن لم يقل إذا دفعت إليك فأن يري فإن شرط تسليمه في مجلس
القاضي وسلف في السوق أو في مصر آخر يري وأن سلمه برية أو في السواد أو في ^{الشيخ}

وقد حسمه غيره لا قبل في زماننا لا يبرأ بتسليمه في السوف لأنه لا يوافق واحد
على احضار مجلس القضاء فعلى هذا ان سلمه في مصر آخرنا يبرأ اذا سلمه في موضع يتدر
على احضار مجلس القضاء حتى لو سلمه في سوق مصر آخرنا يبرأ في زماننا لعدم حصول
المقصود قوله وقد حسمه غيره اي غير هذا الطالب قال لا يبرأ ههنا اذا كان
السجن سجن فاقض آخرنا ما لو كان هذا السجن سجن هذا القاضي يبرأ وان كان حبسه
في هذا الطالب لا القاضي فادرك على احضار من سجنه وتسليم من كفل به نفسه
من كفايته اي بتسليم المكفول به نفسه من كفاية الكفيل وتسليم وكيل الكفيل ورسوله
اليه اليه متعلق بالتسليم والضمير راجع الى المكفول له ولو مات المكفول له فلو صحت
والوارث مطالبته به اي مطالبة الكفيل بالمكفول به فان كفل بنفسه على أنه ان لم
يؤان به غدا اي ان لم يات به غدا فهو ضامن لما عليه ولم يسلمه لزمه ما عليه
خلافا للشافعي نعم له أنه ايجاب المال بالشرط فلا يجوز كالباع فلو ان يشبه البيع
ويشبه النذر فان علق بشرط غير ذلك يبرأ ويصح وعلا يبرأ بغيره ولا بالشبهين ولم يبرأ
من كفايته بالنفس لعدم سبب البراءة بل انما يبرأ اذا ادعى المال لأنه ليس للطالب على
المكفول عنه شيء فلا يات في الكفاية بالنفس وان مات المكفول عنه ضمن المال لو وجد
الشرط وهو عدم الموافقة ومن ادعى على رجل لا يتيه اوله فكفل بنفسه اخره على أنه
ان لم يؤان به غدا فعليه المال صحته وجب الشرط منوة المسئلة ادعى رجل على اخر
مانه يد يد فكفل بنفسه رجل على أنه ان لم يؤان به غدا فعليه المائة فتد

179
ما لا أي لا مقتدر وقوله يتيه اوله اي يتيه صفته على وجه يعطى الدعوى اوله
يبيّن وفي المسئلة خلاف معتد به فليس عدم الجواز عند منق على أنه قال فعليه المائة
ولم يقل المائة التي على المدعى عليه فعلى هذا ان يتيه المدعى المائة لا يكون كفاية صحيحة
ايضا كما اذا لم يتيه الا ان يقول فعليه المائة التي يتيهه وقيل منق على أنه لما لم
يبيّن لم تقع الدعوى فلم تستوجب احضار الى المجلس الراعي فلم يقع الكفاية بالنفس فلا
يجوز الكفاية بالمال فعلى هذا ان يتيه يكون الكفاية صحيحة ولها أنه قال فعليه المائة
او عليه المال فيراد به الملهود فان يتيه المدعى فظاهر وان لم يتيه فبعد ذلك اذا
بيّن الحق البيان باصل الدعوى فبيّن صحة الكفاية بالنفس فيرتب عليها الكفاية بالمال
ولا جبر على اعطاء كفيل في حد وقصاص هذا عند ارجح ثم وعندنا جبر في حد القدر
لان فيه حق العبد وفي القصاص لأنه حال من حق العبد ولا يبرأ ان مباه على
الدفع فلا يجبر فيما الاستيثاق ولو سخطت به نفسه صح اي لو سخطت نفس عليه
الحد او القصاص فاعطى كفيل بالنفس صح ولا حبس فيما حق بشهد فيه مستور
او عدل لما ذكرناه لا جبر على الكفاية عند ارجح ثم فبيّن ما اذا يصنع صاحب الحق
فبيّن لزمه الى وقت قيام القاضي عن المجلس فان احضر البيّنة فيها وان اقام مستور
او شاهد عدل لا يكفل عند ارجح ثم بل حبسه للمتهمه حتى يبيّن الحق وان لم يجبر
شيئا من ذلك خطي سبيله وصح الرهن والكفاية بالخراج لأنه دين مطالب
الزكاة لانها مجرد فعل وانما اورد هذه المسئلة هنا وان كانت بحيث ان تدرك الكفاية

بالمال لأنه في ذكر الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص والخراج مناسبة بالحدود
 لما عرفت في أصول الفقه أن فيه معنى المعنوية فلهذا المنة مستندة لحدوده مما يعلم أن
 حكمه حكم الأموال حتى يجبر فيه على الكفالة بالنفس بما يحل على غيره الكفالة في غيره
 كقيل ثم أخرجها كقيل أن أي ليس أخذ الكفيل الثاني تركا للأول والكفالة
 بالمال تصح وأن جهل المكنول به إذا صح دئنه الدين المبيع دين لا يسقط إلا بالآلة
 أو الإبراء وهو احتراز عن بدل الكتابة فإنه غير صحيح إذا المولى لا يستوجب على عبد
 وهو يسقط بالعجز نحو كملت بما لك عليه تصح هذه الكفالة وأن كان المالك المكنول به
 مجهولا أو با يدرج في هذا البيع هذا الضمان يستحقان الدين وهو ضمان لا يسقط
 أي يضمن المشتري رد الثمن إذا استحق المبيع مسقيا أو قتل الكفالة بشرط ملائمة ثوما
 ببيعة فلائنا أو ما ذاب لك عليها وما غصبك فعلي ما ذاب أي ما وجب في هذه
 الصورة شرطية معناه أن بايعت فلائنا فيكون في معنى التعليق وعن مالك لا يسبب
 فان هذه الأشياء أسباب لجوب المال فبما سبب ضم الذمة إلى الذمة فتقول
 ما بايعت فلائنا أي بايعت منه فأني ضامن لثمنه لا ما اشتريت منه فأني ضامن
 للمبيع فان الكفالة بالمبيع لا يجوز على ما يأتي وأن علقك بشيء الشرط كالحبس بالرجوع
 أو جأ المطرفان كقيل بما لك عليه ضامن قدر ما قامت به بينة وبلا بينة صدق
 الكفيل فيما يقربه مع خلفه فالأصيل فيما يقرب أكثر منه على نفسه فقط أي أن الثمن
 البينة صدق الكفيل في مقدار ما يقربه مع أنه يحلف على الزيادة وينفي أن يحلف

على العلم بأنك لا تعلم أن أكثر من هذا واجب على الأصيل فان نكل أو قرب بالزاد لم عليه
 وإنما يحلف على العلم لأن الحلف فيما يجب على الغير ليس إلا على العلم وأن أقر الأصيل بأكثر
 مما أقر به الكفيل يكون ذلك مقتضا عليه لأن الأقرار حجة قاصرة وكلمة ما في قوله
 فيما يقربه موصولة والضمير فيه راجع إلى ما في قوله فيما يقرب أكثر منه مصدر تيقنه
 أي صدق الأصيل في أقران بأكثر منه أي ما يقربه الكفيل ولو جعلت موصولة
 لفسد المعنى لأنه يحصر تقدير الكلام صدق الأصيل في الشيء الذي يقرب أكثر منه
 أي من ذلك الشيء فالشيء الذي يقرب الأصيل بأكثر منه هو ما أقر به الكفيل والغرض
 الأصيل يصدق في الأكثر لأنه يصدق فيما أقر به الكفيل وللطالب مطالبة من شاء
 من أصيله وكفيله ومطالبتهما فان طالب أحدهما فله مطالبة الآخر هذا بخلاف
 إذا اختار أحد العاصبين فان اختياري أحدهما يتفق عليك يعني إذا اتفق ^{الباطن}
 بذلك كذا في مبسوط شيخ الإسلام ثم فإذا ملك أحدهما لا يملكه أن يملكه
 الآخر وتصح بأمر الأصيل وبلائنا من ثمران أمر رجوع عليه بعد أدائه إلى طالبه
 ولا يطالبه قبله بخلاف الوكيل بالشراء فإنه إذا اشترى كان له مطالبة ^{المن}
 مؤتمله قبل أدائه إلى البايع لأنه انعقد بين الوكيل والموكل مبادلة حكمية وإن لم
 يأمر له يرجع فان لو زيم بالمال فله ملزمة أصيله وإن حبس فله حبسه
 لأنه لجة هذا الضم بآمن فيعامله بمثله وأن أبرئ الأصيل أو في المال ^{المن}
 الكفيل وان أبرئ هو لا يبرئ الأصيل لأن الدين على الأصيل والبراءة عنه توجب البراءة

عن المطالبة بخلاف العكس وان آخر عن الاصيل بخرجه بخلاف عكسه اعتبارا لانه
الموقت بالمؤبد فان صالح الكفيل الطالب عن الب على مائة برئ الكفيل والاصيل
رجع على الاصيل بها ان كفلا بامر لانه اضاف الصلح الى اللف الدين وهو على الاصيل
فبرئ عن نسائه وبرائه توجب برائة الكفيل وكانت الكفالة بامر يرجع الكفيل
بما ادى وهو المائة وان صالح على جنس ليرجع باللف لانه مبادلة فلكه فيرجع
بجميع اللف فان حصل ان الدين على الاصيل فكيف يمكنه الكفيل لانه عليه الدين
من غير من عليه الدين لا يقع ذلك اما عزم من جعل الكفالة ضم الزمة الى الزمة
في الدين فظاهر واما عزم الاضرار فان المكفول له اذا ملك الدين من الكفيل انا
بالهبة او بالمعاوضة فالدين بحمل ثابتة في ذمة الكفيل ضرورية صحة التكفل كذا
قالوا وان صالح عن موجب الكفالة لم يبرأ الاصيل لانه هذا الصلح ابراء للكفيل
عن المطالبة فلا يوجب برائة الاصيل وان قال الطالب للكفيل برئت الي من المال يرجع
على اصيله لان البرائة التي ابتدأها من الكفيل وانتهى بها الى الطالب لا يكون
بالا ياء وانه قال برئت بالياء الى فيرجع للمالك على الاصيل ان كانت الكفالة
بأمر وكذا في برئت عند ابي يوسف خلافا لغيره انه ان البرائة تكون بالياء والياء
فيثبت الزمة ولا يثبت يوسف انه اقرب بالبرائة بالبرائة الى ابتداءها من المطلوب وهي
بالياء فيرجع وفي برائة لا يرجع قبل في جميع ذلك ان كان الطالب حاضرا يرضع
في البيان ولا يقع تعليل البرائة عن الكفالة بالشرط كسائر البرايات ولا الكفالة

باعتد استيفاء من الكفيل كالحذود والقصاص والمبيع اعلم ان الكفالة
بتسليم المبيع تصح لكن لو هلك لا يجزى على الكفيل شيء فراد المتبرع مالم يبيع ذلك
لانه مالم يبيعه غير مضمونة على الاصيل فانه لو هلك ينسخ البيع ويجزى له الثمن طرعا
اي بمالته لكن تصح بتسليم المرحون فلو هلك لا يجزى عليه شيء فاما حصل ان الكفالة
بمالية الاعيان المضمونة بالغرض تصح فاما بالاعيان المضمونة بنفسها تصح
عندنا خلافا للشافعي ثم وكل مثل المبيع بيعا فاسيدا والمفوض والمقبوض على
سوء الشراء فانه مضمون بالقيمة وبالامانة كالوديعة والمستعار والمستأجر
ومال المضاربة والشركة قالوا الكفالة بمالية الوديعة والعارية لا تصح انا
بممكن المالك من اخذ الوديعة تصح وكذا بتسليم العارية وبالحمل على اية مسانحة
معينة اذ لا قدر له على تسليم اية المكفول عنه بخلاف غير معينة فان السقوت
الحل على اية كانت فالتدة ثابتة ههنا وبخدمة عبدا مسانحة اجزاها معتبر
في كبر الدابة وعن مقبض مفلس هذا عند ابي حنيفة بناء على ان ذمة الميت قد
فلا يجزى عليها الا بان تنقوي بأحد أمرين اما بان يبقى منه مال او بقفيل كفله عنه
في ايام حياته فيكون الدين ديناً صحيحاً فتصح الكفالة وبلا قبول الطالب في
المجلس وعند ابي يوسف ثم اذا بلغه الخبر واجاز حاز وهذا الخلاف في الكفالة
بالنفس في المال اذا اكفل عن مؤثرته في مرضه مع غيبة غيره صورته ان يقول
المريض لو ارضيت في غيبة الغرض اكفل عني بمالي من الدين فكفل فانما يبيع في ذلك

موت

الكفالة

ونفسها اذا ثبتت الغيبة ولم يرجع
بشيء يكون حيا
موتها انفسها

في الحقيقة وصية ولهذا لا يشترط تسمية المكفول له وبإزالة الكتابة حر كفل به أو غيره
 لأنه دين ثبت مع المالك في دأنا فالحر كفل به أو غيره دفع توهم أن كفاية العبد
 ينبغي أن تنفع لأنه يجوز ثبوت مثل هذا الدين عليه لأنه العبد محل الكتابة بخصته
 وفقاً لهذا الوجه ولا يرجع أصيل بالعبادة إلى كفايته وأن لم يعطها لما إليه أي إذا
 محل الأصيل فادى المال إلى الكفيل الذي كفل بأمر ليس يسترد ما مع أن الكفيل ^{يعطى}
 للطالب إذا عمل آداء الرتبة لأن الكفاية بأمر المكفول عنه انعقدت سبباً للدينين
 الطالب على الكفيل ودين الكفيل على المكفول عنه مؤجلاً إلى وقت آدائه فإذا وجد ^{السبب}
 وعمل مع الآداء وملكه الكفيل فلا يسترد المكفول عنه وهذا بخلاف ما إذا آداه
 على وجه الرسالة لأنه حقه مختصاً بأنه في دين وما يرجع فيها الكفيل فهو له لا ينصرف
 به أي إذا عامل الكفيل في الآداء التي أدى الأصيل إليه ورجع فيها فالرجح له حالاً
 طبعاً لا يجب تصدقه بما ذكرنا أنه مملكه ورجح كثر كفل به وقضه له ورده إلى
 ما ضمه أحب قوله ورجح كثر مبتدأ له خبر أي أن كانت الكفاية بغير حنطة فاداه
 الأصيل إلى الكفيل فباعه الكفيل ورجع فيه فالرجح له لكن رده إلى فاضيه وهو ^{الأصيل}
 أحب لأنه تمكن فيه حيث بسبب أن للأصيل حق استرداده على تقدير أن يقضي ^{الأصيل}
 الدين بنفسه فيكون حق الأصيل متعلّقاً به فهذا الخبز يعمل فيما يتعين بالتعبات ^{كما كثر}
 بخلاف ما لا يتعين بالتعبين كالزاد والراح والذئب في المسئلة السابقة وهذا
 عند الرجح ثم وعندها لا يكون الرده إلى فاضيه أحب إذا حبث فيه أصلاً كفيل أمر

أصيله بأن يتعين عليه ثوباً ففعل فهو له أي أمر الأصيل الكفيل بأن يشتري ثوباً
 بطريق العينة وبيع العينة أن يستقرض رجل من تاجر شيئاً فلا يقضيه ثوباً
 حثاً بل يعطيه عيناً ويبيعها من المستقرض بأكثر من القيمة والعينة مشقة من العين
 سمي بها لأنه إعراض من الدين إلى العين فالأصيل أمر كفيله بأن يشتري ثوباً بالبدل
 من القيمة ليقتضيه ففعل والثوب للكفيل لأن حقه وكفاية ما سلك لعدم ^{التعيق}
 والشئ وما يرجع بأفعه فعلية أي إذا اشترى الثوب بخمسة عشر وهو يساوي عشرة
 فباعه بالعشر والرجح الذي حصل للبائع وهو الخمسة التي صارت حصة ^{الكفيل}
 الكفيل لأن الوكالة لما لم تنفع صار كأنه قال إن اشتريت ثوباً بشيء ثم بعته بأقل
 من ذلك فأنا صانع من ذلك الخسران فهذا القفا ليس بشيء ولو كفل بما ذكره أو بما ^{قف}
 له عليه وغاب أصيله فأقام مدعيه بينة على كفايته أن له على أصيله كذا ردت
 لأنه إذا أقام البينة أن له على أصيله كذا ولم يعرض لقضاء الفاضيه به لا يجب على
 الكفيل لأنه كفل بما قضى الفاضله ولم يصر هذا في الكفاية بما قضى له عليه ظاهره
 كذا بما ذكره أصيله لأن معناه تقرره وهو بالقضاء وإن أقام بينة أن له على زيد كذا
 هذا كفايته بأمر قضى عليها هذا ابتداءً مسئلة لا تتعلق له بما سبق وهو الكفاية
 بما ذكره له أو بما قضى له عليه صور المسئلة أقام رجل بينة أن له على زيد الفنا
 وهذا كفايته بهذا المال بأمر قضى عليها ففي هذه الصورة قد كفل بهذا المال ^{المنقوض}
 لقضاء الفاضيه بخلاف المسئلة المتقدمة فإذا قضى عليها يكون للكفيل حق الرجوع على

الاصيل وهذا عندنا وعند زفرية لا يرجع عليه لأنه لما انكر كان معه ان هذا الحق ثابت
 بل المذكي ظلم فلا يكون له ان يظهر غيره فكما الشرع كذبته فارتفع انكاره وفي الكفالة
 بلا امر على الكفيل فقط اي قام البينة على انه كفيله بلا امر يقتضي المعافاة بالمال الكفيل
 فقط ولو ضمن الدرك بطل دعواه بعد ذلك لأنه ترغيب للشري في الشراء فيكون بمنزلة الاقرار
 بملك البايع فلا يقع دعوى ملكيته ولو شهد وختم لا وانما قال وقسم لأن المعهود في الزمان
 السالف كان الختم في الشهادات صليغة عن التعبير فالو امان كتمت في العبد باع ملكه
 او بيعا باثما وهو كتمت شهد بذلك بطلت اي بطلت دعواه بعد من الشهادتين
 شهادته تكون اقوارا بان البايع قد باع ملكه او بيعا باثما فاذا ادعى المالك لنفسه
 يكون ماضيا ولو كتمت شهادته على اقرار العاقدين اي لا يبطل دعواه بعد من الكفالية
 لعدم التناقض ولو ضمن العهدة اي استرعى بغير ضمان احد بالعهد والضم باطل
 لأن العهدة قد جاءت لمعاقبة المصل التدمير والعهد وجوبه ولذلك فلا يثبت احد
 المعاقبة بالشك او الخلاص اي اذا ضمن الخادم فلا يقع عنده ارجح ثم وهو ان يشترط
 ان المبيع ان استقر بخلصه ويسلم عينه بأي طريق كان وهذا باطل اذا قدر له
 على عذر وعندنا بيع وهو محمول على ضمان الدرك والمضاربين الذين لم يملك
 او الوكيل بالبيع لم يملك اي باع الوكيل ضمن للموكل ضمن وانما لا يجوز لأن المثل
 امانة عند المضارب والوكيل والضمان تغيب حكم الشرع فلا يثبت حق المطالب بغير
 المضارب والوكيل فيصيران صامنين لنفسهما او احدا للبايعين حصة صاحب

نافذا

اي باع المضارب
 لرب المالك

من عن عبد باعاه بصفقة بطل وبصفقتين صح اي باعاه جديا صفقة واحدة وضمن
 احدها لصاحبه حصته من الثمن لا يبيع لأنه لو وضع الضمان مع الشراكة بغير ضمان
 لنفسه ولو وضع في نصيب صاحبه يؤدي الي القسمة الذين قبل قبضه وفي الاجور خلاف
 ما لو باعاه بصفقتين فانه يبيع الضمان لأنه لا شراكة كضمان الخراج والنوايب
 والقسمة اي صح ضمان هذه الاشياء اما الخراج فنذر مر واما النوايب فليما تحي
 مكرري الزهر واجر الحارس وما يوظف لتجهيز الجيش وغير ذلك واما بغير حق كالجبايات
 فذمنا والكفالة بالادوية صحيحة اتماقا وفي الثانية خلافه والفتوى على الصحة فانها
 صادت كالديون العسجة حتى لو اخذت من الاكارفله الرجوع على المالك الا ان
 القسمة فتقبل على النوايب بعينها او لقيمة منها وقيل في الثانية الموطنة الرابطة
 والنوايب غير الموطنة واما ما كان والكفالة بها صحيحة وان قال صنيته الى شهرين
 وان ادعى الطالب انه حال اي قال الكفيل كملت بهذا المال لكن المطالبة بعد شهرين
 لا بل على صفة الملوول فالقول قول الكفيل مع الخلف وهذا بخلافه اذا اقر بدين مؤجل
 وقال المقر له لا بل هو حال فالقول للمقر له والفرق انه اقر بالدين فادعى حقا له
 وهو باخر المطالبة والمقر له منكروا ليقول له بخلافه الكفالة فانه لا دين فيها فالطالب
 يدعي انه مطالب في الحال والكفيل ينكر ولا يؤخذ ضمان الدرك ان استحق المبيع بالقبض
 على بائعه اذ مجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع فظاهر الرواية ما لم يقض بالشئ على البايع
 فله على الاصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل دين على اثنين كقولنا لا يبرح على

مع حاشية

الأبا ادي زائد على النصف اشتري باعده باللف وكل كل منهما عن صاحبه باللف
 فكل ما ادي احدها لا يرجع به على صاحبه الا ان يكون زائد على النصف لان وقوع
 المؤدي عما عليه أصالة أولى من وقوعه عما عليه كفاية ولو كذا يشترط من رجل
 وكل به عن صاحبه رجوع عليه بنصف ادي وان قل على رجل ألف فكل كل واحد
 من شخصين آخرين عن الاصيل بهذا اللف ثم كفل كل واحد من الكفيلين عن صاحبه
 بألف بهذا اللف فكل ما اذاه احدها وان قل رجوع على الآخر بنصفه بخلاف الصورة
 الأولى فان الأصالة ترجع على الكفاية اما حينها فالكل كفاية فلا رجوع في كل
 الهداية الصريح ان صورة المسئلة على هذا الوجه اختار اذ الكفاية باللف
 حتى كان اللف منقسما عليها ثم كفل كل منهما عن صاحبه بألف في هذه الصورة
 لا يرجع على شريكه الا بما زاد على النصف وفي هذه الصورة كلما اذاه ينبغي ان يرجع
 بنصفه على شريكه لانهما لم يكن لأحدهما الكفاية لئلا رجحان على الآخر في كل ما اذاه
 يكون منهما فبحان يرجع بنصف ادي فلا فرق بين هذه الصورة والصورة التي
 خصها بالصحة وان ابراء الطلب احدها اخذ الآخر بكله لان وضع المسئلة
 فيما اذا كفل كل منهما باللف عن الاصيل ثم كفل كل منهما باللف عن صاحبه فاذا ابراء
 احدها بقي الآخر بكل اللف وفي الصورة التي اخترنا بالصحة عنها اذا ابراء
 احدها بقي الكفاية الاخرى خمسمائة ولو فسخت المعاوضة اخذ رب الدين
 ايا شاء من شركها بطل دينه لما عرفت ان شركة المعاوضة تتضمن الكفاية ولم يرجع

احدها على صاحبه الا بما ادي زائد على النصف لما عرفت ان جهة الأصالة ترجع على
 جهة الكفاية اذ في هذه المسئلة اشتراك وهو ان احدهما وضيع اذا اشترى شيئا
 ثم فسخت المعاوضة فالبايع ان طلب الثمن من مشتريه فلا تعلق لهذا المسئلة بمسئلة
 الكفاية بل المشتري في النصف اصيل وفي النصف وكيل فكل ما ادي ينبغي ان يرجع بنصفه
 على الشريك لان ما اشترى العبد صفقة واحدة فصار الثمن ديناً عليه ولا يمكن قسمته فكل
 ما يؤديه يؤديه منه ومن شريكه فيرجع عليه بالنصف وان طلب البايع الثمن من المشتري
 يكون ذلك بسبب ان المعاوضة تضمنت الكفاية فيكون كفيلاً في الكل الا ان الكفاية في
 النصف الذي هو ملك العاقد تضمنت كفاية وفي النصف الذي هو ملكه فبالنظر الى
 العقد راجعة الى الوكيل يكون الشريك كفيلاً للثمن فطالبة الثمن تتوجه اليه بحكم
 وبالنظر الى ان الملك في هذا النصف وقع له يكون في ما آتاه نصف الثمن أصيلاً فاذا
 يكون راجعاً الى هذا النصف فلا يرجع الى العاقد وفيما زاد على النصف يرجع عداً كوتبتا
 بعقد وكل كل من صاحبه رجوع كل على آخر بنصف ادي عداً قاله المولى كاتبتما
 باللف الى سنة وقيل وكل كل من صاحبه فكل ما اذاه احدها رجوع على الآخر
 بنصف ادي وانما قيد بعقد واحد هو لو كانتا بعدين فالكفاية لا تقع أصلاً اذ
 اذا كاتب بعقد واحد لا تقع قياساً لانه كفاية بيد الكتابة وتصح استصحاباً بان
 كل منهما أصيلاً وجوب اللف عليه ويكون مستقلاً بآداه ويجعل كفاية باللف في
 حق صاحبه فاذا اذاه احدها رجوع بنصفه على الآخر لا ستواهما فان اعتق السيد احدهما

تخلف احواله

قبل الاداء صح وله ان يأخذ حصته من لم يفتقه منه أصالة ومن التجر ضاماً ورجع
 المقتضى على صاحبه بما أدى منه لا صاحبه عليه بما أدى من نفسه لأن المال في الحقيقة
 مقابل برقيتها وأما جعل على كل منها تفصيلاً للكمالة ومال العبد على عبده حتى يفتق
 على من كلفه مطلقاً أو عبداً محرراً بمال المالك لا يجب عليه إلا بعد العيق وأن كلفه حر
 كمالة مطلقاً أي لم يتعرض للحلول والمأجيل يجب عليه حالاً لأن المانع من الحلول في حق
 العبد أنه معسر لأن جميع ما في يده مولاه ولا مانع في الكفيل ولو أدى رجوع عليه بعد
 أي أن أدى الكفيل وكانت الكمالة بأمر العبد رجوع عليه بعد عيقه ولو مات عبداً مكفلاً
 برقبته وأقيم بينة أنه لم يدفعه ضمن كفيله ففته رجل أدى رقبته عبداً مكفلاً آخر برقبته
 فمات العبد فأقام المدعي بينة أنه له ضمن الكفيل ففته لأن الواجب على المولى رد على حقه
 تخلفه ففته والكفيل إذا كفل فالواجب عليه ذلك بخلاف إذا أدى على العبد فكتل آخر
 برقبته العبد فمات العبد فلا شيء على الكفيل فان كفل سيده عن عبده أو هو غير مديون
 عن سيده ففتق فأدى لا يرجع على صاحبه لأن الكمالة وقت غير موجبة للرجوع
 لأن أحدها لا يستوجب ينأ على الآخر وعند زفرية أن كان الكمالة بالامر ثبت
 الرجوع لأن المانع قد زال وهو الرق وأما قال غير مديون ليصح كماله فان للمولى
 أن أمر العبد المديون بالكمالة عنه أو يبيع الكمالة **كتاب الحمال**

في تبيع بالدين برضى الحمال والحمال عليه الحوالة نقل الدين من ذمة المولى إلى ذمة
 قوله بالدين أي دين الحمال على الحمال الذي ذكره رواية التوديع وفي جواب
 الحمال لا يجوز له أن يبيع الكمالة عنه أو يبيع الكمالة

فأدى
 في تبيع بالدين
 قوله بالدين
 الحمال لا يجوز له

الزيادة انت تفع بلا رضى الحمال صورت ان يقول رجل للطالب انت لك على فلان كذا فاجل
 على فرضي بذلك الطالب صحة الحوالة ويرى الاصيل وصوت آخرى كقول رجل من آخر فغير
 بشرط برآة الاصيل وقبل المكفولة ذلك صحة الكمالة وتكون هذه الكمالة حوالة الحمال
 الحوالة بشرط أن لا يبرأ الاصيل كماله فأذا فت برى الحمال من الدين بالتقيد ولم يرجع
 عليه الحمال أي لم يرجع الحمال بدينه على الحمال إلا إذا توى حقه بموت الحمال عليه
 أو حلفه منكر حوالة لا بينة عليها وقالوا بيان فلسفة العاقبة فإن تغلب العاقبة معتد
 عند ما وعند الشافعي أنه وعند آجج أنه إذا لا وقوف أحد على ذلك فالشهادة على أن
 لا مال له شهادة على النفي وتقع بدينه الوديعة ويبرأ بهلاكها أي ببراءة المودع
 وهو الحمال عليه من الحوالة بهلاك الوديعة في يده وبالمقصود ولم يبرأ بهلاكها
 أي لم يبرأ العاصم بهلاك الدرهم المقتضوية لأن القيمة تخلفها وبالدين أي بدين الحمال
 على الحمال عليه فلا يطالب الحمال الحمال عليه لأنه تعلق به الحمال مع أن الحمال أسوة لغيره
 الحمال بعد موته أتما قال هذا لرفع توهم أن الحمال لما كان أسوة لغيره الحمال بعد موته
 يكون حق الحمال متعلقاً بذلك الدين فينبغي أن يكون للحمال حق الطلب من الحمال عليه الحمال
 أن الحوالة بالدين وأن كانت موجبة لتعلق حق الحمال بذلك الدين لكنها أدنى مرتبة
 من الرهن حتى لا يكون الحمال أحق به بعد موت الحمال وفي المطلقة له الطلب من الحمال عليه
 أي أن كانت الحوالة مطلقاً غير مقيدة بالوديعة أو المقصوب أو الدين فالحمال طلب الوديعة
 والمقصوب والدين من الحمال عليه ولم يطل بأخذ ما عليه أو عند أي لم يطل الحوالة بأخذ

الدين

الحمال

الحمال

الحمال

الحمال

الحمال

الحمال

الحمال

الحمال

الحمال

ما على الحال عليه او عند وهو الدين والمغصوب والوديعة سوله كانت الحوالة
 مطلقة او مقيدة في المطلقه ظاهر واما في المقيدة فلا توجب الجعل ليس له حق الاخذ
 من الحال عليه فان دفع اليه الحال عليه فقد دفع ما تعلق به حق الحال فيجب الجعل
 ولا يقبل قول الجعل المحال عليه عند طلبه مثل ما حال اقلت بدين لي عليك حال صكوك
 على اخذها فادفع الحال عليه الى الحال ثم طلب الحال عليه تلك المائة من الجعل فالحال
 انما اقلت بدين لي عليك والحال عليه يتكرران عليه شيئا يكون القول له لا الجعل ولا
 يكون قول الحوالة اقرا من الحال عليه بانه لانه الحوالة تقع من غير ان يكون الجعل على
 الحال عليه شئ ولا قول الجعل المحال عليه عند طلبه ذلك احلته بدين لي عليك اي حال واخذ
 الحال المال من الحال عليه فطلب الجعل ذلك المال من الحال فالحال المحال الجعل قد احلته بدين
 الذي لي عليك والجعل يتكرران عليه شيئا فالقول لا الحال ولا يكون الحوالة اقرا من
 الجعل بالدين المحال على الجعل فان الحوالة مستعملة في الوكالة ويكون السفينة وهي اقرا
 لسقوط خطر الطريق في الغرض السفينة بضم السين وفتح التاء ان يدفع الى باجره الا
 بطريق الاقراض ليدفعه الى صديقه في بلد اخر واما تعرضه لسقوط خطر الطريق وهي تعرض
 سفينة واما سمي الاقراض المذكور بهذا الاسم تشبيها له بوضع الدرهم او الدرنا في
 السماع اي في الاشياء الموقوفة كالجعل العمايق والمخبات فيه للمال واما تشبه به
 لانه كل منهما احتيال لسقوط خطر الطريق او لان اصلها ان الانسان اذا اراد السفر
 وله نقد او اراد ارساله الى صديقه فوضعه في سفينة ثم مع ذلك خاف الطريق فاقرض

هذا هو الوجه في
 الحوالة المستعملة في
 الوكالة

في السفينة انسانا آخر فاطلق السفينة على اقرض في السفينة ثم شاع في الاقراض لسقوط
 خطر الطريق **كله** **القضاء** **الاحكام** **الشهادة** **اهل القضاء** **وشرط اهل**
 شرط اهلتيه والماضي اهل له يبيع تقليد ولا يقبل اي يجب ان لا يقبل حق لو قلنا يا من
 كما صح قبول شهادته ولا يقبل بالمعنى المذكور ولو فسق العدل استحق الغزل في ظاهره وعليه
 مستأجناهم وعند بعض المشايخ ينفردوا بالرجوع الى الاوليه فلو قلنا جاعل صرح ويجوز ان
 والا فلي وعنده الشافعي انه لا يبيع تقليد الماسي والمجاهل واعلم انه قد كان الاحتياط
 فيما قال الشافعي من ان يحسب الزمان لو شرط العاقل والعدالة لا تمنع امر القضاء بالكلية
 ووقع الشر والفساد اعظم ما احتزن عنه ولا يبطئ القضاء وصرح الدخول فيه لمن يتوعد
 وكذا لمن يخاف مخم وخيفه ومن قلنا سأل ديان فابن قبله وهي الخرايط التي فيها
 الصكوك والسجلات والزم بموجبها اقرب حتى لا من انكر الا ببينة وان اخبره المعترف
 لانه بالعدل الحق بواحد من الرعايا وشهادة الواحد لا تقبل ولا يباي عليه في تقليد
 اي ان لم تقم البينة على المحض من المتكبر يباي ان كل من له حق على فلان بن فلان المحض
 فليحضر مجلس القضاء فان لم يحضر احد تخليه وعمل في الودائع وغلة الوقوف بالبينة
 او باقرار ذي اليد لا يقول المعترف الا لا يقبل قول المعترف ان قال هذا وديعة فلان
 دفعها الى هذا الرجل وهو متكررا اذا اقره واليد بالتسليم منه اي من العاقل المعترف
 ويجلس الحكم ظاهرا في مسجد الجامع او في اي مجلس ظاهر وهو المجلس المشهور الذي
 ياتي الناس لقطع الخصم من غير اختصاص ببعض الناس بل ذلك المجلس وعند الشافعي لم يكن

في السفينة انسانا
 آخر فاطلق السفينة
 على اقرض في السفينة
 ثم شاع في الاقراض
 لسقوط خطر الطريق

هذا هو الوجه في
 الحوالة المستعملة في
 الوكالة

هذا هو الوجه في
 الحوالة المستعملة في
 الوكالة

هذا هو الوجه في
 الحوالة المستعملة في
 الوكالة

هذا هو الوجه في
 الحوالة المستعملة في
 الوكالة

هذا هو الوجه في
 الحوالة المستعملة في
 الوكالة



الجلوس في المسجد لانه قد يحضر الشريك والحائض ولو جلسوا في البيت
 القضاء عباداً ونجاسة المشرك من حيث الاعتقاد والحائض لا تدخل بل تقتل خطوها
 على باب المسجد ولو جلس في داره واخذ بالدخول جاز ذلك بقيل حرة الا من ذي صبر
 محرم او من اعتاد مهاده انه قد عهد اذ لم يكن لها خصومة ولا يحضر غرة الا
 عامة العامة هي التي تجزها وان لم يحضر العاصي وعند محمد بن الحنفية ان كانت من
 يجنبه كالهديّة ويشهد الحائض ويؤمر المنيعة ويستوي بين الخصمين جلوساً وقائماً
 ولا يسار أحدها ولا يضيغه ولا يعطك ولا يزرع معه ولا يشير اليه ولا يلقينه
 تحية وكره تلقين الشاهد بقوله أشهد بكذا وكذا واستقصاه ابو يوسف ثم قال لا
 تهمه وذلك فيما لا يستفيد بتلقينه زيادة علم ويجلس الخصم مدة وأما مصلحة في الصحيح
 أنما قال هذا الاختلاف في الروايات في تعيين مدة الحبس والاصح ان التقدير موقوف على رأي القاضي
 لتماز في احوال الاشخاص في ذلك بطلب في الحق ذلك ان أمر القاضي بالقبض بالقبض فاستغ
 أو ثبت طلق بالبينة أي أن ثبت الحق ببينة فطلب في الحق الحبس بحسبه القاضي من غير
 احتياج الى ان يأمر القاضي بأية الحق فيمتنع وأن ثبت بالاقراء لا بد ان يأمر فيمتنع
 اذ في صورة البينة ظهر ظله بان كان وفي الاقراء انما يظهر للطل بأن يمتنع من الاقراء
 بعد الاقرار فان الحبس جراء الماطلة فيها الزمه بتقدير كهم وكعالة المراد المهر المجل وبذلك
 عن مال حصل له كمن يبيع وفي نفقة عرسه وولده لا في دينه اي لا يحبس في ذيل الولد
 وفي غيرها لا في الزيات وارش الحمايات ان ادعى فقره الا اذا قامت بينة بفسقه ثم

شرع بعد ذلك فيما يفعله القاضي اذا كان الخصم حاضراً ولم يكن فقال فان شهد
 على خصم حاضراً حكم بها وكتب به في السجل أي حكم بالنهاية وكتب بالحكم وهذا المكتوب
 هو السجل فيكتب حلت بذلك أو ثبت عندي فان هذا حكم وان شهدوا على غيره حكم
 وكتب بالشهادة ليحكم المكتوب اليه وهو الكتاب الحكمي وكتب القاضي الى القاضي وهو
 نقل الشهادة حقيقة ويقبل فيما لا يسقط بشبهة أي سوي الحدود والقصاص اذا
 شهد به عنده كالدين والعقار والنسب والمصوب والامانة والمضاربة المحررة
 فان الامانة ومال المضاربة اذا لم يحضر لا يحتاج الى كتاب القاضي واذا احضر اصاب
 منصوبين وفي المصوب بحسب القيمة وعدين فيعرف في الكتاب الحكمي اذ لا احتياج
 الى الاشارة بل يعرف بالصفة بخلاف العين للنقل فانه يحتاج فيها الى الاشارة
 وهذا عند ابي حنيفة وكذا عند ابي يوسف ثم اقر في العبد الا يقر فيقبل فيه وقد ذكر في كفيته
 هكذا يكتب ما في خمارا الى قاضي سمرقند ان فلان وفلان شهدا عندي ان عبد فلان
 المسمى بالمبارك الذي جليته كذا وكذا ابن من ماله وقع في سمرقند في يد فلان الج
 آخر الكتاب بختمه فاذا وصل الى قاضي سمرقند يحضر الخصم مع العبد ويقتضيه بشرائطه
 فان لم يكن جليته كما كتب بتركه وان كان فالحكم ان ذهب الى خمارا فيها والا يسلم العبد
 الى المدعي لا على وجه القضاء وبأخذ منه كفلاً بنقل العبد بحمل في عنقه شيئاً وختمه
 صيانة عن التبدل عند شهادة الشهود ويكتب القاضي جواب كتابه وأنه ارسل
 اليه العبد فاذا وصل اليه الكتاب يحضر الشهود الذين شهدوا بحضورهم ليحكم قاضي سمرقند



في نسخة العبدية في بعض النسخ
 ان العبد لا يسلم الا على كتاب
 ثم يكتب القاضي جواب كتابه

هذا هو الحق لا يخفى على من عاين
 من غير شك ولا ريب في ذلك
 والله اعلم بالصواب

على الخصم ويبرى الكفيل عن كماله وعن قوته بقوله فيما يقل وعليه المأخوذ لا يفتقر
 وقوله وجب على من يشهد هو وحجم عندهم ويسأل اليهم و أبو يوسف لم يشترط شيئا
 من ذلك واختار الإمام الشافعي قوله عند أبي يوسف يشهد هو أن هذا كماله
 وختمه وعند أبي يوسف ثم الختم ليس بشرط أقول لا كان الكتاب يدعى بفتح بأت
 الختم شرط وان كان في يد الشهود فيقرباته ليس بشرط واذا سأل إلى المكتوب إليه ليقبله
 ألا يحضر خصمه وإلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين فاذا شهدوا أنه كتاب العايف
 فلا يقرأ عليه في محله وختمه وسلمه البائع العايف وقراء على الخصم والزمه
 ما فيه ان ياتي كاتبه قاضيا فيبطل عوته وعزله قبل وصوله وكذا يموت المكتوب إليه
 إذا كتب بعد أسبوعه وإلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين وعند أبي يوسف أنه
 يشترط ان يكتب إلى قاض معين بل يكفي ان يكتب ابتداء إلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين
 لأن تعيين المكتوب إليه تعيين لا ما يترك فيه وان مات الخصم بغير العايف على ما
 ومع قضاء المرأة إلا في حد وقوله لأن شهادتها لا تقبل فها ولا يستغنى فأمروا
 يوكل وكيل إلا من قرض له ذلك في المنع بآية لا يتغير بعزله وبوته مؤكلا بل
 هو نائب الأصل إنما قال مؤكلا لأن في الوكالة يتغير الوكيل بموته مؤكلا فإراد أن
 يصرح أن الوكيل ههنا لا يتغير بموته مؤكلا لأنه في الحقيقة ليس بآية بل هو نائب
 الأصل وأما في القضاء فإن النائب لا يتغير بموت المكتوب فخص المؤكل بالذكر لأن الاشتباه
 فيه ولا شبهة في باب القضاء فلم يذكر ثم قال بل هو نائب الأصل في التوكيل يتغير بموت

هذا هو الحق لا يخفى على من عاين
 من غير شك ولا ريب في ذلك
 والله اعلم بالصواب

الأصل في القضاء لا يتغير وفي غير أن قضايا فيه عند أو أجاد هو أو كان قضايا في الحالة
 صح أي في غير المنع بآية إذ الموقوف على العايف والوكيل ان يتغير الغير فاستغنى فاعمل إلى
 بحضور المكتوب صح لأنه إذا فعل بحضور غيره فبطلت آية وكذا أن فعل بغيره فبطل
 إلى المكتوب فإجازة لا تملا انتم رأيته إلى ذلك الفعل صادرة فعل وكذا ان قدر الوكيل
 الأثر الفاعل فباشروا به إذا بقدر الفاعل رأيته وباعل برأيك بغير أي إذا ما كان
 للوكيل عمل رأيك كان للوكيل أن يوكل غيره ويغني حكمه فإجازة في مختلف فيه في الصلاة
 إلا ما خالف الكتاب أو السنة المشهورة أو الإجماع أي إذا قضى العايف ورفع حمله إلى
 آخر محله أمضاه إلا أن يكون محال للوكيل بكثر في التسمية عامدا مائة مخالفة
 ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه أو السنة المشهورة والقضاء محل المطلقة ثلاثا
 يحتاج الزوج الثاني إلى وطء على مذهب سعيد بن المسيب فإنه مخالف للسنة المشهورة
 وهو قولهم لا يحق تدقيق من عسيلة الحديث أو الإجماع كالتضاء محل متعة النساء
 لأن الصحابة قد اجمعوا على فساده في أصل هذا أن العايف إذا قضى في محله فيسقط
 يصير محال عليه بحج على ما من آخر تنبيه وهذا إذا حكم على في مذهب أما إذا حكم على خلاف
 مذهبه فسيأتي ويجوز ان يعلم العايف أن المسئلة مختلف فيها وأيضا هذا إذا كان
 محل القضاء مختلفا فيه أما إذا كان نفس القضاء مختلفا فيه كالتضاء على العايف فإنه
 لا يصير محال عليه إلا أن يرفع قضاؤه على ما من آخر فيصير محال عليه فبطل القضاء
 أن رفع إلى ما من آخر عليه تنبيه وفيما اجمع عليه الجمهور لا يتغير خلاف البصير ذكر

أصول الفقه أن العلماء اختلفوا في أن الإجماع هل يصح بآثار أكثر المجتهدين أو لا بد من
اتفاق الكل في الهداية اخبار أن اتفاق الأكثر كاف في مماثلة اتفاق الأكثر لا يصح خلاف
الأقل وفي كتب أصول الفقه ذهبوا إلى أن اختلاف الأقل في مماثلة الأكثر مستبعد
فإن ولد من الخصامة رعايا العالم الكثرة لم يقولوا نحن أكثر منكم بل أئمةنا أكثر
وأيضا قال في الهداية أن الاعتبار في الخلاف في الفقه لا يقل إلى الصواب لكن الأصح أن
لا يشترط ذلك حتى يكون اختلاف الشافعي ثم معتبرا والقضاء بحكمة أو جل ينظر ظاهر
وبالجملة ولو بشهادة زور إذا ادعاه بسبب معين حتى لو ادعى جارية ملكا مطلقا
وأقام على ذلك بيته زور وقضى العاضوبه لا يحل وطها بالإجماع لأن الملك لا بد له
من سبب ليس لبعض أو لبعض فلا يكون إثبات سبب معين يثبت به الجدل فلو أقر ببيته
زور أنه تزوجها وحكم به حل لها فكيف هذا عند أبي حنيفة وعندنا ينفذ ظاهر أي
يسلم العاضوبه إلى الزوج ويأمرها بالتمكين لا باطنا إلى لا يثبت فيما بينه وبينها
ومذهبها ظاهر وأما مذهب أبي حنيفة فيشكل جدا فإن الحرام المحض كيف يكون سببا للحل
فيما بينه وبين الله تعالى وجوابه أنا لم نجعل الحرام المحض هو الشهادة الكاذبة
من حيث أنه أخبار كاذب سببا للجل بل حكم العاضوبه صا كان نشاء عقده جديده وهو
بل هو واجب لأن العاضوبه غير عالم بكذا بالشهود والقضاء في محله فيه بخلاف رأينا
مذهبه أو عامدا لا ينفذ عندها ويؤتى وأما عند أبي حنيفة ثم أن كان ناسيا مذهبه ينفذ
وان كان عامدا فيه روايات وعندنا لا ينفذ في الوجهين لأنه قضاء بما هو خطأ

عنده والفتوى على فعلها ولا يقضى عليها بآثار أكثر المجتهدين أو شرا كوفى العاضوبه
حكمًا بان كان ما يدعى على العائيب سببا لما يدعى على الحاضر كما إذا ادعى ما لا يعل على فعله أنتم لها
من فلو أن العائيب قام البيعة على ذي اليد فان العاضوبه يقضى بهن البيعة على الحاضر لما
حق وحضر لما يدعى أنكر لا يلتزم على أن كان فان كان شرط لا يصح أي كان يدعى على العائيب
شرطا لما يدعى على الحاضر كما إذا ادعى عبد على مولاه أنه على عتقه بتطبيق زيد بوجبه وأقام
بيته على التطبيق بعبية زيد اختلف فيه المناجج والقضج أنه لا يقبل وإنما يقبل في السبب
هون الشرط لأن السبب أصل بالنسبة إلى السبب فيكون الحاضر بآثار من صاحب السبب
وهو العائيب كالوكيل ولا كذلك إذا كان شرطا وإنما لا يقضى على العائيب في صور الشرط إذا كان
فيه إطلاق حتى العائيب أما إذا لم يكن كما إذا علق طلاق أمراته بدخول زيد في الدار قبل
مال اليتيم ويكتبه كركن يجوز للعاضوبه أن ترضى باليتيم لأنه محافضة والعاضوبه يرد
على أخذ موشاة ولا يجوز للوصي لعدم قدرته على الأخذ وكذا الأب في الأصح فلا فعل
يفضن وإذا أقرض العاضوبه كتب في ذلك وثيقة وصح حكم الخصمين من صلح قاضيا ولزمها
حكمه بالبيعة والنكول والإقرار وأخبار بأقرار أحد الخصمين وبعدالة شاهدين حال
ولا يثبت أي صح أخبار بأقرار أحد الخصمين وبعدالة الشاهد في زمان ولا يثبت لأن
أخبار حال ولا يثبت قايمة مقام شهادة رجلين بخلاف إذا أخبر بعد الولاية لأنه
الفتوى بواحد من الجهتين فلا بد من الشاهد الآخر بخلاف إذا أخبر بأنه قد حكم لأنه
إذا حكم انفرد فلا يقبل أخبارا ولكل منهما أن يرجح قبل حكمه ولا يصح حكم الحاكم والمولى

انني الفضة غالبة على النسيء الا انها بالنسبة الى الجيد تكون نفسها اقل الا ان رطبه
الزيف دون رداءه النهرج فالزيف لا يرد التجار وتجري فيه المعاملة الا ان بيت
لا يقبله فان بيت المال لا يقبله الا ما هو جدير غاية الجودة والنهرج يرد التجار والنهرج
الباطل والروي من الشيء والدي هو النهرج ما بطل سكتته وقيل الذي يقضيه رديته
وقيل العالي الفضة وهو مرقب نهاره وفي المغرب له اجد بالثوب والسوقه توفيق
سه توفقه اي داخله خاص مطلي بالفضة وقيل هو ليس عليك شيء للمقر بالفضة بطلان
فيل عليك الف بعد بلا حجة لغو فان قال المدعي عليه عقيد عوي بالمال كالمالك على شيء فله
فاما المدعي بینه على البين وهو على القضاء او البراءة قبلت هذه خلافا للرأي لان القضاء
يقضي بين حق وكذا البراءة وقد قال ما كان لك على شيء فلا يصدق في دعوى القضاء والبراءة
فلك القضاء قد يكون بلا حق وكذا البراءة فان المدعي قد يبرئ عن حق ما يبتغي عيضا
وان لم يكن ثابتا في الحقيقة وان دام على انكاره ولا اعرفك ردت اي قال ما كان لك على
شيء فله ولا اعرفك انه اقام بینه على القضاء او البراءة لا تقبل العقدة التوفيق لانه لا يكون
بين اثنين اخذوا عطاء ومعاملة وبراءة بدون المعرفة وقد ذكر العقدة رديته انه يقبل
لان المحتجب والمحدث قد يامر بعض وكلاهما بارضائه ولا يعرفه ثم يعرفه بعد ذلك
فامكن التوفيق واعلم ان امكان التوفيق هل يكفي في دفع التناقض ولا بد من ان يفرج
بالتوفيق اختلف فيه المشايخ ثم وجه الاول ان مع امكان التوفيق لا يفتي بالتناقض
فيعمل عليه صيانة لدعواه من البطلان ووجه الثاني انه لا بد لدعوى من الصحة

٢٨١
ينبغي ان يكون الفضة لا يبطل حق المدعي عليه اذا عرفت هذا فان قوله بطلان يرفع الشك
في صحة الدعوى لا نقول امكان الفضة كافي كما اذا ادعى الهبة فاستل بینه فلم يقدر ادعى
البراءة فاقام بینه على البراءة من غير ان يبين ان البراءة قبل وقت الهبة او بعد لا
تقبل لانه يحتمل ان يكون البراءة قبل وقت الهبة وعلى هذا التقدير لا يصح دعوى البراءة كما
ويحتمل ان يكون البراءة بعد وقت الهبة وعلى هذا التقدير يصح دعوى البراءة كما مر واذا
وقع الشك في صحة الدعوى لا يفتي بالشك لان غاية ما في الباب ان يبرأه كما هي
قبل وقت الهبة فيكون معه دعوى الهبة التي كنت اشترتها منه لكن ارفع فلك العقد
ثم صار ملكا له ثم ذهب في فلا بد من اقامة البينة على الهبة فاذا لم يكن له بينة
لا يصح دعواه ولا يبطل حق المدعي عليه بالشك وفي كل صورة لا يكون الشك في صحة دعواه
حتى يلزم ابطال حق المدعي عليه بالشك نقول ان امكان التوفيق كافي كما اذا اقام البينة
على القضاء او البراءة بعد وقت الهبة قبل فاحفظ هذا الضابط فانه كثير النفع
ان التناقض انما يمنع صحة الدعوى اذا كان الكلام الاول قد اثبت استحقاق حقها
لم يكن كذلك لا يمنع صحة الدعوى كما اذا اقام الحق على احد من اهل سرقته ثم ادعى شيئا
على واحد من اهل سرقته يصح دعواه ومن اقام بینه على شراء واراد الرد بعيب ردت
بینه بابعه على براءته من كل عيب بعد ان كان يبيعه ادعى جعل على اخر اني اشترت منك
هذا العبد بالثمن وسلمت اليك الالف فظهر فيه عيب فارده فعليك ان ترد الثمن الي
فانكر الخصم البيع فاقام المدعي البينة على البيع فادعى الخصم براءة المدعي من كل عيب فاقام بینه

على ذلك لا تسمع للتناقص عند أبي يوسف ثم تسمع قياسا على المسئلة المذكورة وفيها كمال
على شوق فقط والفروق لأبوح ومحمد بنهما أن في مسألة الذين أن الدين قد يقضى وكان
باطلا وهما دعوى البراءة من العيب يستدعي قيام المبيع وقد امكن وفيه كراهة إنشاء الله في
صلى بطلان كله وعندها آخر وهو استقصاء إذا كتب صلى إقرارا لم يكتب في آخره كل ما يخرج
هذا الصك وطلب إرفاق إليه أن شاء الله فتركه أن شاء الله ينصرف إلى العبد إذا جرح به
حتى يبطل جميع الصك وهو القياس كما في قوله عبد خروا مراته طالق أن شاء الله وعندها
ينصرف إلى الآخر وهو الاستقصاء لأن الصك لا يستثنى في الاستثناء فيصير إلى ما يليه
نصر في مات فماتت عيرته أسلمت بعد موته وقال في رثته لا بل قبله صدقوا كما في صلوات
فماتت عيرته أسلمت قبل موته وقالوا بل بعد هذا عندنا وعند زفرية في المسئلة الأولى
القول قولها لأن الإسلام حادث أيضا في أقرب الأوقات **وليس** أن سيد الجيران
ثابت في الحال فثبت فيما مضى حكما للحال وهي تصلح حجة للدفع ومن قال هذا ابن موهبي الميث
لا وارت له غيره فدفعها إليه أي دفع الوديعة إليه ولو أقربا بين آخره ووجه الأول
فهو أنه أي المقر له الأول لأن الأقرار الأول لم يكن له مكذب فمعه فلا يقع الثاني إلا في الأول
مكذبت له ولا يكفل غيره أو وارت في تركه فثبت بين الغرماء أو الورثة بشهود لم يتو
لا تعلم له غيره أو وارتا آخر وهو احتياط ظاهر أي إذا شهد الشهود للقرء أو الورثة
ولم يقولوا لا تعلم للميت غيرها أو وارتا آخر فثبت تركه بينهم ولا يؤخذ منهم كميل وقد
احتاط بعض القضاة وأخذ منهم كذبا وهذا الاحتياط ظاهر لأنه ختمه ولم يعلم غير غيره

186
دلالة له لوجود المنقول له هذا عند أبوح ثم وعندها يأخذ القاض كميل عنهم وعندها أقام زيد
حجة أنه له ولا خيه أرقا من أبيهما فقبول له بنصفه وترك باقية مع ذي اليد
تكفيله محمد عواء أولا هذا عند أبوح ثم فإن ذا اليد قد أخان الميت فلا يقضى
عما ليس مدعيه حاضرا وعندها أن محمد ذا اليد يترك الباقي في دين لأن الجاحد
خائن يؤخذ منه ويحلف في يد أمين وإن لم يجد ترك الباقي للدين الغائب إذا ترك
في دين لا يؤخذ منه كميل والمنقول ^{أي من الغائب} وقيل يؤخذ هو منه بالكفاية أو إذا كانت
في المنقول قيل هو على الخلاف فإنه إذا ترك الباقي في دينه إذا لم يجد في صورته المحرر أو في
لأنه مقنن في دينه ولو وضع في يد آخر كان أمانة فالأول أولى وقيل يؤخذ منه عند
المحرر أتمافا وصيته من ثلث ماله على كل شيء ومالي وما أملاك صدقة على الك
هذا عندنا وعند زفرية يقع على كل شيء كصية لا طلاق اللغظ ونحن اعتبرنا إيجاب
بإيجاب الله تعالى فإن لم يجد إلا ذلك أسس منه فوته فاما ملك تصدق بما أخذ
قيل المحترف بملك لنفسه وعياله فوت يوم وصاحب المستقل ما جرح إليه أي
غلبه وأكثر ذلك شهرا وصاحب الضياع إلى وصول ارتفاعه وأكثر ذلك سنة وصاحب
الوصول مال تجارته وضعه أن يصاها بلا علم الوصي به لا التوكيل أي أن جعل شخصا
وصيا بعد موته ولم يعلم الوصي بذلك فباع شيئا من التركة يجوز بيعه بخلاف إذا
وكل رجلا بالبيع ولم يعلم الوكيل بذلك فباع لا يجوز بيعه وعندها يوسف ثم لا يجوز
بيع الوصي أيضا وشروط خبر عبد الله واستورين لعزل الوكيل ولعلم السيد بجناية عبده ^{الشفيع}

بالباع واليكرا بالإنكاح ومسلم لم يهاجرا بالشراب لا لصحة التوكيل إذا عرك الموكل الوكيل
فأخبر بذلك عدل أو مستورين لا يصح تصرفه بعد ذلك ولو أخبر فاسق أو مستور
لا اعتبار بالخبر حتى يجوز تصرفه فكذا إذا اجتمع عدة خطأ فعلى السيد نجما يتبع
بأخبار عدل أو مستورين فباع السيد عبد يكون مختار للذم وكذا إذا علم
الشفيع بيع الدار فسلط أن أخبر عدل أو مستورين يكون سكوتهم تسليما وكذا في
البركان كما إذا أسكت والمسلم الذي لم يهاجرا إذا أخبر عدل أو مستورين بحب عليه
الشراب أما صحة التوكيل لا يشترط لها ذلك حتى إذا أخبر فاسق بأن فلانا وكله بالبيع
فباع يجوز بيعه وذلك لأنه إنما يشترط العدد والعدالة في الشهادة لأنها الزام محض
فلا بد من التوكيد أما التوكيل فليس فيه معنى الزام أصلا فلا يشترط فيه شيء من ^{الشهادة} وهي
أي العدد والعدالة وأما عرك الوكيل ونحوه فإلزام من وجه دون وجه من حيث أنه
لا يوقله ولا يهونه التصرف يكون إلزام ضروري من حيث أن الموكل يتصرف في نفسه بالعدل
ليس بالزام فشرطه أحد وصفي الشهادة ولا يفي فاجب وأمينه أن يباع عبدا
للقرآن أي يباع عبدا للمديون لأجل الدينين وأخذ عنه فضاء واستحق العبد
فبيع المشتري على العطاء لأنه تعذر الرجوع على العاقل فيقتضى القراء لأن القاضي
قد عمل للمهر وأمين العاقل كالمأضي وأن يباع الوصي للمهر فاجب فاستحق العبد أو
قبل قبضه فضاء عنه رجوع المشتري على الوصي وهو عليهم لأن العاقل هو الوصي فعليه
الرجوع والوصي يرجع عليهم لأنه عمل لأجلهم ولو أمرك قاض عاقل عدل بفعل قضى ^{بوجه}

انما قال ما لا او غير ذلك في حلق الشافعي فان غير المال لا يقبل فيه شهادة رجل
 وامرأتين عند بل هذا مخصوص بالمال وشروط لكل العدالة ولفظ الشهادة اعلم
 ان العدالة عندنا شرط لوجوب القبول لا لصحة القول فغير العدل يجزى على العاقل ان لا
 يقبل اما ان قيل وحكم به صح حكمه فلم يقبل ان قال اعلم او اتيقن ولا يسأل فاجب
 شاهد بلا طعن الخصم أي لا يسأل العاقل ولا يتحقق ان الشاهد عدل او غير ذلك
 لم يطعن الخصم فيه الا في حق او قبح وقال يسأل في الكل سيرا وعلمنا وبه يتفق في الدنيا
 وكيف سيرا فانه قد قيل تركيبة العلانية بلائ وفيه فبان المزني ان اعلن عساف
 الشاهد ينج بينهما عداوة وبغضاء ورضا يمنع الخوف والحياة او غير ما عن
 يقوله في الشاهد ما هو حق وكفى للتركية هو عدل في الاصح فانه قد قيل لا بد ان يقول
 هو عدل جاز الشهادة لكن الاصح هو الاول لان الحرية تثبت بدار الاسلام فاذا
 قال هو عدل يكون جاز الشهادة ولا يبعد تعدل الخصم بقوله هو عدل اخطأ او نسي
 فان قال عدل صدق ثبت الحق وكفى واحد للتركية وتوجه الشاهد والرسالة
 الى المزني الا ثاب اخوط هذا عند ابحر وابي يوسف ردها واما عند محمد بن جابر
 وهذا في تركيبة السرا في تركيبة العلانية فقد قال الحنفية في ثبوت اجماع لانها
 في معنى الشهادة حتى لا يبعد تركيبة العلانية من العبد ولا بد ان يكون المزني عدلا
 فلا تقبل تركيبة الناسق ومستور الحال لمن سمع بيما او اقرا او حكم فاجب
 رأي غصبا او قتلا ان يشهد به وان لم يشهد عليه فقله ان يشهد مبتدأ ولم

في تركيبة
 العلانية

سمع خبر مقدم عليه وسماع البيع انه قد سمع قبل الباع بعت وقول المشتري
 اشتريت ويقول اشهد لا اشهد في أي في صور لم يشهد للمشهد عليه ولا يشهد
 على الشاهد فيما لم يشهد عليها فلا يشهد عليها من سمع شهادة شاهده او اشهاد
 على الشهادة أي سمع يجعل أداء الشهادة عند القاضي لا يسع له ان يشهد على شهادته
 وكذا ان سمع اشهاد الشاهد رجلا آخر على شهادته لا يسع له ان يشهد على شهادته
 لانه ما حمله وانما حمل غيره ولا يشهد من رأي خطه ولم يذكر شهادته هذا عند
 ابرح ثم لانه الخط يشبه الخط وعندنا جاز اذ اعلم ان هذا خطه لانه التفسير في
 نادر وقيل ما ذكر انه لا يشهد لخلده وفيه وانما الخلاف فيما وجد العاقل
 في بوانه لان ما يكون تحت حكمه يؤمن عليه التفسير جاز في الصدق فانه في التفسير
 ولا بالتسامع بل عيان الا في النسب والكون والنجاس والرجل ولا لاية العاقل
 واصل الوقف اذا خبر به عدلان او رجلا وامرأتين اذا كانوا عدولا والمراد بالوقت
 ان هذه النسيئة وقيل كذا في بيان المصنف جاز في اصل الوقف اما الشرط فلا
 فيها الشهادة بالتسامع ويشهد رأي جالس مجلس القضاء يدخل عليه الخصم
 فاجن وجعل وامرأة يسكنان بيتا وبينهما ابسط الفوايح انها عرسه وشقي
 يسوي الرقبين في يد متصرفي كالملازم انه له فقله ورجل وامرأة عطف على قوله جالس
 وقوله انها عرسه عطف على قوله انه فاجن فذكر من باب العطف على قوله جالس
 مختلفين والمجرو ومقدم فان جالس معول رأي وانه فاجن معول يشهد وانما قال

يسوى الرقيق لأن الأديني له يد على نفسه فيرفع يدا الغير على نفسه والمراد أن
يعتبر عن نفسه حتى لو لم يعتبر عن نفسه كالصغير والصغيرة فانها لا يدليها فقبح
يد الغير فان قيل لما ضيق شاهدته بالتسامع أن حكم اليد بطلت أقول هذا يؤكد
قوله يوسف أنه أن يخرج اليد لا تجل الشهادة بل يشترط أن يقع في قلبه ملكه
فإنه قد قيل إن قول يوسف أنه نفسه لا إطلاق محمدية في الرواية وذلك
مجرد اليد لو كان سببا لما أبطل الظهار السبب الشهادة فإذا بين أنه يشهد بخبر
بطلت شهادته ومن شهد أنه شهيد فن زيدا وصلي عليه قبلت وهو عيان لأن
مما ينة الموت ما يكون إلا من واحد أو اثنين فحضور الذن أو الصلوة بمنزلة ^{المباينة}
ولا يجري في مثل ذلك التلبس عادة باب القبول وعند ماله وتقبل الشهادة
من أهل الأهواء إلا الخطأ بيقطأ أهل الأهواء أهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم
معتقدا أهل السنة وهو الجبرية والقدرية والرافضة والخارج والعليلة و
المشبهة وكل منهم اثنا عشر فرقة فصاروا اثنين وسبعين والبعض فرقوا
بين الهدى الذي هو الكفر والقول بأنه بما جسد والهوى الذي ليس بكفر وعند ^{الشافعي}
لا تقبل شهادتهم ليستهم قلنا لا يقع في الاعتقاد الباطل إلا بيان الكذب
عند الجميع حرأ وأما الخطأ بيقطأ فهم من غلاة الروافض يعتقدون الشهادة
لكل من حلف عند محمد قيل يردون الشهادة لثبوتهم واجبة والذي على خلافه
وإن خالفوا ملة وعلى المستأين والمستأمن على مثله أن كانوا من دار شهادة

الذي قبل عبدنا وعندك والشاقي به لا تقبل ثم عندنا إنما تقبل شهادة تهم على الذي
والمستأين وإن خالفا لملة كالنصارى والمجوس فإن الكفر بملة واحدة ولا تقبل
على المسلم وشهادة المستأين تقبل على المستأين أن كانوا من دابة واحدة وإن كانوا
من دارين كالترك والروم لا تقبل ولا تقبل أيضا على المسلم ولا أيضا على الذي
وعذوق بسبب الدين ومن اجتنب الكبائر ولم يصبر على الصغائر وغلب صوابه
أختلفوا في تفسير الكبائر قيل هي سبع الأشرار بالله والفرار من الزحف وعقوق
والدين وقتل النفس بغير حق وبهت المؤمن والزنا وشرب الخمر وزاد البعض كل
مال اليتيم بغير حق وأكل الربوا وقد ورد في الحديث اجتنبوا السبع الموبقات
الشرك بالله واليسهر وقتل النفس التي حرم الله الأباقي وأكل الربوا وأكل مال اليتيم
والتولي يوم الزحف وقد فُتحت المصنعات المصناعات المغالطات وقد قال عم الكبائر الأكل
بالله وعقوق الوالدین وقتل النفس البينة الغش والفرار من الزحف أن هذه الحوادث
ليست لبيان الحصر في الكبائر كل ما يمتنع فاحشة كاللواط ونكاح من لا يحل له
أو ثبت لها بنقلها بغير عتوبة في الدنيا أو في الآخرة وقال الإمام الحارثي رحمه
ما كان شنيعا بين المؤمنين وفيه شك حرمه الله والذين فعلوا كبره ثم بعد الرجوع
عن الكبائر كلها لا يدمر عدو الإصرار على الصغيرة فإن الإصرار على الصغيرة مكبيرة
وقوله وغلب صوابه أي حسنة أغلب من سيئاته فإن الإلمام بالصغيرة
لا يسيط العدالة فتوكه ومن اجتنب الكبائر وغلب صوابه تفسيرا للعدو

اقول لا بد من قيد آخر وهو ان محنتها لا تفعل الحسبة الذالة على الزنا أي عدم
 المروءة كالأكل في الطريق والبلد على الطريق والأقلب إذا أقرن الاختلاف استقصا
 بالدين والحمي ودل الزنا والعيا ^{وغيره} عند مالك لا تقبل شهادة ولد الزنا على الزنا
 لأنه يحب أن يكون غير كنفه وأما المال فإن نفس العمل ليس يثبت إذا إذا
 كانوا أقولنا على الظاهر قبل العامل إذا كان وجهها امرأة لا يجاز في كلامه
 تقبل شهادته وإن كان فاسقا فقد روي عن أبي يوسف أنه أن الفاسق إذا كان ^{وجهها}
 لوجهه لا يقبل على الكذب تقبل شهادته ولا حبه وعنه ومن حرم رضاءا
 أو مصاهة لا ينأى وفي رواية عن أبي حنيفة تقبل فيما جرى فيه التامع وهو قول
 زفر بن وعنه أبو يوسف والشافعي تقبل إذا كان بصير عند العمل وان غيى الأداء
 قبل القضاء لا يقضى الماضى عند أبي حنيفة وعنه خلافا لما لا يقبل من قوله الطهر
 ومملوك ^{وغيره} في قوله إن تاب أنما قال هذا لأنه لا تقبل عند الشافعي
 إذا تاب إلا من حد في كفر فأسلم وعنه بسبب الدنيا ولا أصله وفرعه ونج
 وعنه في العدة لا تقبل شهادته على من يعاديه وتقبل له وفي الأصل إلى آخره على العكس
 وفي الزوج والعريس خلاف الشافعي ثم وسيد لعبد ومكاتبه وشركه فيما بينكم
 أنما قال هذا لأنه تقبل للشرك في غير النكحة وكذا لا تقبل شهادة الأجير ^{وقيل}
 يُؤاد به التلميذ الخائن الذي يورثه أستاذه ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه
 وقيل الأجير مسأله أو مشاهة ومحدث يفعل الردي فإنه إن لم يقبل

ما ينفذ من الزنا
 النكاح والحد
 قال اللواتي

الردي تقبل شهادته فإن عدم القدر على الجماع أولئك الكلام وتكسر الاعتناء
 غير مانع للقبول وبالحجة ومقتضية ومدين الشرب على النهي أي شرب الأشرية
 المحرمة فإن الأشرية التي لا تحرم أدامتها لا تسقط الشهادة ما لم يسكب
 أداما الشكر يسقط وقد مر أن المراد الإدمان في البنية وهو أن يشرب ولا
 في غيره أن يشرب كما وجد في الإدمان السخسبة ثم شرط مع ذلك أن يظهر ذلك
 للناس أو يخرج سكران فيسفر منه الصبيان حتى إن شرب الخمر في السر لا تسقط
 عدالة وقد ذكر في الحاشية أن هذا في غير الخمر فلا احتياج إلى قيد الله ^{أو الله} قوله لا ينفذ
 المحرمين الشرع بطريق الله أيضا فإن شربها للزنا أي بأن قاله الأطباء لا
 علاج لمن ضل أو لا الخمر في متاعها مختلف فيها فلا تسقط الشهادة ومن يلعب بالظهور
 أو الطنبور أو ينفذ للناس أنما قال مالك من ينفذ لرفع الخسبة من نفسه
 لا يسقط العدالة أو يترك ما حذبه أو يترك الحرام بلا إزار أو يأكل الزنا
 شرط في المنسوط أن يكون مشهورا بأكل الزنا لأن الإنسان قلما ينجو عن البغي
 الفاسقة وكل ذلك ربا أو يقيم بالزنا أو الشطرنج أو يفته الصلوة بهما
 فالله الهداية أو يقيم بالزنا أو الشطرنج ثم قال فأنما مجرد اللعب بالشطرنج ^{بفسق}
 مانع قبول الشهادة لأن للاجتهاد فيه مسأغا فهو من هذا أن في الزنا لا تسقط
 المأمن أو فوت الصلوة فقيد المأمن بالزنا وقع أنما قال في الذخير من يلعب بالزنا
 فهو مرفود الشهادة على كل حال أو يقول على الطريق أو يأكل فيه أو يظهر سبب السلف أي

کتابخانه دارالخبر خیران الشہر دہلی
مخطوطات

عنا ان يكون في القديس
وذلك لان قايمة اوجوه المفسر
قبول الشهادة واما صاحبها
العدالة فاقول حقا انهم
نفسا هذا العصر انهم
ذلك ففسدوا قلة جدا منهم
الفساد قسرا لهم وقلة
الغيرة وعدم مبالاة
الالهية ذلك من الذين لا
التي السيرة وهو عليه اولئك
في آذانهم وفي جوارحهم
يادون من كان فيهم

ان لا يشهدوا على شهادة الزور ويضع ذلك شهدا وشهادة الزور في عظيم آثاء
ما أعطيتهم فان في هذه الصوابين يوجب الجرح حقاً للشرع وللعبد على الشهود فقبل
تحت حكم القاض فيقبل ولو شهد عندك ولم يدع حقاً قال وقتت بمن شهادتي قبل
أي أخطأت بنسيان ما يحكيه كما إذا ادعى المدعي عشرة داهية فشهد على نفسه
ثم قال نسيت البعض بل الواجب عشرة أو قال أخطأت بزيادة باطلة كما إذا ادعى المدعي
خمس داهية فشهد على عشرة ثم قال أخطأت وقتت العشرة مقام الخمسة فان كان
في المجلس قلب الشهادة وقولك أخطأت في المجلس من العدل وإن كان الموضع موضع
مشبهة لأن المدعي إذا ادعى الخمسة لا تقبل الشهادة على العشرة لأن المدعي يصير ليلياً
للسايد وفي غير هذا المجلس أن كان موضع مشبهة لا تقبل لأنه يوجب التلبس من المدعي
وأن لم يكن الموضع موضع مشبهة كما إذا لم يذكر لفظ الشهادة فترى يري في مجلس آخر
لفظ الشهادة تقبل من العدل مع أن المجلس مختلف وشرط موافقة الشهادة
المدعى كإتفاق الشاهدين لفظاً ومعنى عند أبي حنيفة فان عجزها لا يشترط اتفاقاً
لفظاً ومعنى بل يكفي اتفاقهما معنى فنرد أن يشهد أحدهما بالثب والآخر بالغير باطلة
أو ما تدين أو مطلقة أو مطلقتين أو ثلاث أو يشهد أحدهما بائة والآخر بثلث أو يشهد
أحدهما بطلقة والآخر بطلقتين أو ثلاث أو ثمانية وعندها تقبل
على الأقل إذا ادعى المدعي أكثر حتى إذا ادعى الأقل يكون المدعي مكذباً لساها الأكثر
وقبلت على ألف في ألف وائة أي في شهادة أحدهما بألف والآخر بألف وائة أي المدعي

الذي لا كثر حتى اذا ادعى الاقل بان قال لم يكن الا الكلف او سلك من دعوى المايعة
 الزائدة لم تقبل شهادة مثبتة الزيادة واما ان قال كان اصل حق الفاء ومائة لكنني
 استوفيت المائة او ابلغته عنها قبلت شهادة له للتوفيق لطلقة وطلقة ونصف و
 مائة ومائة وعشرة أي كتمانها أحدها بطلقة والاخر بطلقة ونصف وشهادة أحدها
 باينة والاخر باينة وعشرة فإن الشهادة مقبولة اتفاقا للاتفاق على الأقلية على الطلقة
 وعلى المائة ولا شأن أن قولها أظهر وقررت كدعوى ضعيف وهو أنها مشقة على
 في شهادة أحدها بالالف والاخر بالالف ومائة ومائة غير متفقين في شهادة أحدها
 بالالف والاخر بالالف ولو شهد بالالف او بغير الف وردة قوله فقول كذا لا في شهادة
 الفرد غير مقبولة الا اذا شهد معه آخر ولا يشهد من علمه حتى يقر المدعي عند الثاني
 قبض لئلا يتضرر المدعي عليه وذكر القاضي عن أصحابنا أن شهادة لا تقبل وهو قول
 زفرية لأن المدعي يكتب شاهد قضاء الحق لكن الكذب في غير الشهادة
 لا يمنع القبول ولو شهد بغير زبد يوم كذا بركة واخران يتقبل فيه بكوفة رد كذا
 أي يتقبل زبد في كل اليوم بكوفة ثمة البينتان لأن أحدهما كاذبة يثبت وليس أحدهما
 أولى من الأخرى فإن قضى أحدهما فقامت الأخرى ردت هي لأن الأولى ترجحت بانحصار
 القضاء بها فلا تتحقق بالتأنيذ ولو شهد بأسيرة بقره واختلعا في غيرها فطهر ولو
 اختلعا في الذكوة وكذا وعندها لا يقطع في الجهاد وقيل الاختلاف في لو بين يشا
 كالسواد والحر في السواد والبياض وقيل في جميع الألوان لكن الشهادة السرية

شواهد أحدها قطع
 كذا قيلت بالالف ومائة
 بالالف

لا يامعنى أي على الزيادة
 فقه العتق بالالف
 بقدر الزيادة

تقع في الدنيا إلى ما رأي يراه من عبدة فاللوان يتشابهان والأظهر فيهما ولو شهد
 بشواهد عبدا وكذا بنية بالالف والاخر بالالف مائة ردت سواء ادعى البائع المشتري
 لأن العقد مختلف باختلاف الشئ فيكون على كل واحد شهادة فرد فلا تقبل وكذا يثبت
 بالبيع وصلى عن فرد ورهن وخلع أن ادعى العبد والمأيل والرأين والعرض فيه
 لفت ونشر فدعوى العبد ترجع إلى الحق بالبيع وهكذا على الترتيب لأن المقصود هو العقد
 وهو مختلف وأن ادعى الآخر أي الموطى في الحق على المأيل وفي المقول في الصلح على الزوج
 والمزني في الرهن والزوج في الطلع فهو كدعوى الدين في جميعها أي كان كاشا حذرا
 مختلفين لفظا لا تقبل عندنا جرح ثم وإن كانا متفقين فادعى المدعي الأقل لا تقبل شهادته
 الشاهد بالأكثر وإن ادعى الأكثر تقبل على الأقل ولعلنا لعلنا أن يقول ليس هذا كدعوى الدين
 لأن الدين يثبت بأقرار المدعيون فيلزم أن يقر عند أحد الشاهد بالالف والاخر بالأكثر و
 يمكن أيضا أن يكون أصل الحق هو الأكثر لكنه قضى الزائد على الأقل أو برئ عنه
 عند أحد الشاهدين دون الآخر فالتوفيق بينهما قلن أمانها فالمال يثبت
 بتبعية العتد والعتد بالالف غير العتد بالأكثر فيبقى على كل واحد شهادة فرد فلا
 تقبل كما في الطر والآخر والإحانة كالبيع عند أهل المدة وكالدين بعدها أذ في أول
 المدة المقصود هو العتد فلا تقبل الشهادة وبعد المدة تكون الدعوى من القبر وهو
 يدعى الأجرة فيكون كدعوى الدين فيقبل كما يقبل في دعوى الدين وصح النكاح بالالف
 استحسننا ما قاله ردت فيه أيضا هذا هو القياس لأن المقصود هو العتد من

لجانبين فصار كالبيع وجعل الاستحسان أن المال في النكاح تبع والأصل
فيما هو الأصل وهو العقد فثبت ثم وقع الاختلاف في التبع فيقتضي بالاعتبار ويستوي
دعوى أم المالكين أو أكثرها في التصحيح وقد قيل أن الاختلاف في دعوى الزوجين
وأما في دعوى الزوج فلا يقبل اتفاقا إذا المقصود هو العقد للمال وفي جانب الزوجية
يمكن أن يكون المقصود هو المال لكن التصحيح أن الاختلاف في الفضلين ولو لم يجز
لشاهد الأثر بقوله مات وترك ميراثا له أو مات وذو ملكه أو في يد
أذا قال الشهود كان هذا الميراث هذا الميراث لا يقتضي الميراث حق ميراث والميراث
إلى الميراث بقوله مات وترك ميراثا له إلى آخره خلافا لما في يوسف ثم فأتى
لا يشترط عند الجرح فإن قال كان لا يبيح أعان أو أدعى من في يد جاز بلا جرح
لأن يد المتعبد والمودع والمسماة قائمة مما مريد فلا حاجة إلى الجرح ولو
شهد بيدني منذ كذا ردت أي شهد أنه كان في يد المذني منذ كذا والحال أن
ليس في يد المذني عند الدعوى لا تقبل لأن اليد منجزة إلى يديك ويد مائة وضمان
فتقدر القضاء بأعادة الجهل وعند أبي يوسف لا تقبل فإن أقروا المذني عليه بذلك
أو شهد أنه أقروا المذني صح لأن جهالة المقرب لا يمنع صحة الإقرار وتقبل
الشهادة على الشهادة في حديث وقود وشروط لها تعدد حضور الأصل بوجوب
أو مرض أو سفر وعند أبي يوسف يكفي مسافة أن غدا لا يبيت إلى أهله وشهادته
عند من كل أصل لا يبرق في هذا ذلك خلافا للشافعي ثم أذعن أن أربعة

يشهد اثنان عن هذا وآخران عن ذلك وعندنا يكفي اثنان يشهدان عن هذا ويشهدان
عن ذلك ويقول الأصل أن يشهد على شاهد في أي شاهد بكذا والفرع أن يشهد
أشهادي على شهادته بكذا وما إلى ذلك يشهد على شاهد في ذلك بعض المشايخ طوّلوا وقالوا
يقول الأصل أن يشهد بكذا وأنا أشهدك على شهادتي فأشهد على شهادتي وفيه خمس
مشايخ ويقول الفرع أن يشهد أن فلانا شهد عندي وأشهدني على شهادتي
بذلك وأمري أن أشهد على شهادته وأنا أشهدك على شهادته بذلك وفيه ثمانية شيوخ
والأصل أن أقصر قول أبي جعفر أن يقول الأصل أن يشهد على شهادتي بكذا ويقول الفرع
أشهد على شهادته فلا بد بكذا من غير احتياج إلى ذكر زيادة وعليه فتوى الإمام الحنفي
فإن عدل الفرع أصله صح كالحديثين المتقدمين وإن سلك عنه نظر في حاله
أي ينظر المأخوذ في حال الأصل فإن ثبت عدالة تقبل شهادة فرعه هذا عند أبي يوسف
وعند محمد لا تقبل إذا شهادة إلا بالعدالة فإذا لم يعرف الفرع عدالة الأصل
لم تقبل شهادته فلا تقبل شهادة الفرع قلنا لا يشترط معرفة الفرع عدالة
الأصل بل يشترط أن يثبت خلال عدالة ما فيه فإن ثبت عندنا تقبل وإلا لا وإن أنكر
الأصل شهادته بطل شهادة فرعه ولو شهدا عن اثنين على عزة يثبت عند المصنفين
وقالا أخبرنا بمعرفتها وجاء المذني بأمرأة لم يدركها أنها حي أم لا قيل له حات شاهد
أنها عزة أعلم أن الفرض من هذه المسئلة أنه لا يشترط أن يعرف الفرع الشهود
بل يقال للمذني حات شاهدان يشهدان أن الذي حضرته هو المشهود عليه وليس الفرض

أَنَّهُ أَشْهَدُ عَلَى فُلَانَةٍ بَنَتْ فُلَانًا الْمَضْرُوبَ لَوْنِ النِّسْبَةِ تَامَّةً وَكَوْنُ الشَّهَادَةِ
مَقْبُولَةً لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ الْجَدُّ فَلَا بُدَّ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى السَّلَكَةِ الصَّغِيرَةِ أَوْ إِلَى الْخَنْدِ
أَوْ إِلَى الْقَبِيلَةِ الْخَاصَّةِ لِتَمِيزِ النِّسْبَةِ وَتَقْبُلُ الشَّهَادَةُ عِنْدَ رَاجِحٍ وَتُجْزَأُ عَنْهَا خِلَافُهَا
لَا يَدُ يُوسَفُ رَحْمَةً فَإِنَّ ذِكْرَ الْجَدِّ لَا يَشْتَرُطُ عِنْدَهُ فَلَا يَشْتَرُطُ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنْ ذِكْرِ
السَّلَكَةِ أَوْ الْخَنْدِ وَكَذَا الْكِتَابُ الْحَلْقِيُّ أَيْ إِذَا جَاءَ كِتَابُ الْغَاثِ إِلَى الْغَاثِ لَا يَنْفِرُ
الشُّهُورُ الْمَشْهُورَةُ عَلَيْهِ قَبْلَ الْمَذْمُومَاتِ شَاوِدِينَ أَنَّ هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عَلَيْهِ
فَإِنْ قَالَ فِيهَا أَعْلَى الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ وَالْكِتَابُ الْحَلْقِيُّ الْمَضْرُوبَةُ لَمْ يَجُزْ حَتَّى يُنْسَبَ
إِلَى الْخَنْدِ لِأَنَّ هَذِهِ النِّسْبَةَ عَامَّةٌ لَمْ يَكُنْ أَنْ هَذَا فِي الْعَرَبِ بَقِيَ فِي الْعَجَمِ فَلَا يَشْتَرُطُ
ذِكْرُ الْخَنْدِ لَأَنَّهُمْ ضَمُّوا أَسْمَاءَهُمْ بِذِكْرِ الصَّنَاعَةِ يَقُومُ مَقَامَ ذِكْرِ الْجَدِّ وَمِنْ أَقْوَمِ
أَنَّهُ شَهِيدٌ زُورٌ أَوْ شَهِيدٌ لَمْ يُعْزَرْ فَإِنْ شَرَحْنَا كَانَ يَشْهَرُ وَلَا يُعْزَرُ فَيُجْعَلُ إِلَى سُوقِهِ
أَنْ كَانَ سُوقِيًّا أَوْ إِلَى قَوْمِهِ أَنْ لَمْ يَكُنْ سُوقِيًّا عِنْدَ أَجْمَاعِهِمْ فَيَقُولُ أَنَا أَخَذْتُهُ شَاوِدِ
زُورٍ فَاحْذَرُوهُ وَحَذَرُوهُ النَّاسُ وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ضَرْبًا وَتَحْيِيسُهُ وَهُوَ قَوْلُ الشَّاهِدِ
فَإِنْ عَمِيَ عَنْهُ ضَرْبُ شَهِيدِ الزُّورِ أَرْبَعِينَ سَوْطًا وَسَحَّرَ وَجْهَهُ فَدَقَّقَ لَنَا دُفْعَ
المَسْئَلَةِ فِي الْأَقْرَارِ لِأَنَّ شَهَادَةَ الزُّورِ لَا تَعْلَمُ إِلَّا بِالْأَقْرَارِ وَلَا تَعْلَمُ بِالْبَيِّنَةِ
أَوْ كَقَدِّ تَعْلَمُ بِدُونِ الْأَقْرَارِ كَمَا إِذَا شَهِدَ بَعُوثٌ زَيْدًا أَوْ بَانَةً فَلَا نَأْتِيهِ تَعْلَمُ بِزَيْدٍ
حَتَّى وَكَذَا إِذَا شَهِدَ بِرُودِيَةِ الْهَلَالِ فَقَدْ تَلَوْنَ يَوْمًا وَلَيْسَ السَّمَاءُ عِلَّةً فَلَمْ يَرِ الْهَلَالُ
وَمِثْلُ هَذَا أَكْثَرُ فَصَلِّ **فصل** لا رُجُوعَ فِيهَا إِلَّا عِنْدَ قَائِمٍ فَإِنْ رَجَعَتْ عَنْهَا

190
قَبْلَ الْحُكْمِ سَقَطَتْ وَلَمْ يَفْضَلْهُ وَبَعْدَ لَمْ يُسْخَرْ أَيْ أَنْ رَجَعَ مِنَ الشَّهَادَةِ وَبَعْدَ حُكْمِ
الْمَا فِيهِ لَمْ يُسْخَرْ لِحُكْمِهِ وَهَمَّا مَا أَلْفَمَا بِهِمَا إِذَا قَبَضَ مَدْعَاهُ وَيَتَأَنَّ أَوْ عَيْنًا حَتَّى
أَنْ قَضَى الْمَا فِيهِ وَلَمْ يَقْبَعْ لِلْمَدْعَى مَدْعَاهُ لِأَجْلِ الْإِيمَانِ بَلْ يَقُفُّ الْقَضَاءُ عَلَى الْقَبْضِ
فَلَا يَقْبَضُ يَفْضَلُ الشُّهُورَ وَعِنْدَ الشَّاهِدِ لَمْ يَلْزَمَ عَلَى الشُّهُورِ إِذَا رَجَعُوا إِذَا
إِعْتِبَارُ التَّسْبِيبِ عِنْدَ وَجُودِ الْمُبَاشَرَةِ وَهَوَّجَ الْمَا فِيهِ قُلْتُ إِنْ أَمَّا تَعْلَمُ تَعْلَمُ
الْمُبَاشَرَةُ وَهِيَ الْمَا فِيهِ لِأَنَّهُ مُلْجَأٌ فِي الْقَضَاءِ يُعْتَبَرُ التَّسْبِيبُ فَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا مِنْ
يُضْفَى وَالْوَجْهَةُ لِلْبَاقِي لَا لِلرَّاجِعِ فَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا ثَلَاثَةَ شُهُورٍ وَالْأُخَرُ لَمْ يَرُجَعْ
الشَّهَادَةُ وَإِنْ رَجَعَ الْآخَرُ ضَمِيمًا يَضْفَى لِأَنَّ يَضْفَى يَضْفَى الشَّهَادَةُ بَاقِي وَإِنْ رَجَعَتْ مَرَّةً
مِنْ رَجُلٍ أَوْ مَرَاتَيْنِ ضَمِيمَةً رُبْعًا وَإِنْ رَجَعَتْ أَمْرَيْنِ يَضْفَى وَأَنْ رَجَعَتْ ثَلَاثِينَ مِنْ رَجُلٍ وَ
نِسْوَةٍ فَلَا غَرَمَ وَإِنْ رَجَعَتْ أُخْرَى فَيُجْعَلُ التَّسْعُ رُبْعًا لِبَقَاءِ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ النِّصَابِ
وَإِنْ رَجَعَ الْكُلُّ فَضَلَى الرَّجُلُ سَدَسَ عَشْرًا وَنِصْفَ عَشْرًا وَبِاقِي عِلْمِهِ عَلَى
الْقَوْلَيْنِ لِهَمَّا أَنَّ الرَّجُلَ الْوَاحِدَ يَضْفَى النِّصَابُ فَالنِّسَاءُ وَأَنْ كَثُرَتْ يَقْتَضِي مَقَامَ
رَجُلٍ وَاحِدٍ وَلَا يَجُزُّ رَجْعُ أَنْ كُلَّ مَرَاتَيْنِ مَعَ الرَّجُلِ مَقَامَ رَجُلٍ وَاحِدٍ وَإِنْ ضَمَّ قَطْعُ
فَيُضْفَى أَجْمَاعًا لِبَقَاءِ يَضْفَى النِّصَابِ وَهُوَ الرَّجُلُ وَغَرَمَ رَجُلَانِ شَهِدَا مَعَ امْرَأَةٍ
ثُمَّ رَجَعُوا لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ بِشَهَادَةِ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ شَيْءٌ وَلَا يَضْفَى رَاجِعٌ فِي كَلِّهِ
بِهِمْ مَسْمُومٌ شَهِدَ عَلَيْهَا أَوْ عَلَيْهِ إِلَّا مَا زَادَ عَلَى مِثْلِهَا أَيْ أَنْ شَهِدَ بِالْبَتَّاحِ يُسَمَّى
مُسَاوٍ لِمِثْلِ الْمَثَلِ ثُمَّ رَجَعَا فَلَا ضَمَانَ سَوَاءٌ شَهِدَ عَلَى الْمَرْأَةِ أَوْ عَلَى الرَّجُلِ لِأَنَّهُمَا

لم يلقا شيئا وكذا إذا كان المشتري أقل من مئة المثل لأن منافع البضغ غير متوفاة
عند التلافي أما إذا كان المشتري أكثر من مئة المثل ضيفا ما زاد على مئة المثل في البيع
إلا ما نقص عن حصة مبيعته أي لا يضمن الراعي في بيع إلا ما نقص عن حصة المبيع
المسئلة إذا عي المشتري أنه اشتري العبد بالثمن وهو يساوي الثمن فيشهد شاهدان
فربما ضيفا الأولين وإنما قلنا أنه عي المشتري حتى إذا عي البايع لم يضمن إلا البايع
رضي بالنقصان وإن كان الثمن متساويا للقيمة فلا ضمان لعدم التلافي وإذا كان
الثمن أكثر فإن كان الدعي من المشتري فلا ضمان لأن المشتري رضي بالزيادة على
القيمة وإن كان الدعي من البايع ضيفا للمشتري ما زاد على القيمة وهذه المسئلة
غير مذكورة في المتن لأن وضع مسئلة المتن فيما إذا كان الدعي من المشتري فإن
عبارة الهداية هكذا وإن شهد ببيع فإن هذا الكلام إنما يقال إذا عي المشتري
أن البايع باع فأنكر البايع البيع فشهد الشهود على البيع وإن كان الدعي من البايع
فالبايع يدعي أن المشتري اشتري من هذا العبد وكذا عليه الثمن فأنكر المشتري أنه
فشهد الشهود أنه اشتري العبد وكذا في عبارة الصحاح أن يقال شهد على المشتري
فعلهم أن صورة مسئلة الهداية في دعوى المشتري وهذا قد تقدم به خارجي
وفي إطلاقه إلا نصف مئة ما قبل الطوى أي إذا شهد بأب الطلاق قبل الطوى ثم حسم
ضمنا نصف المهر ما بعد التحلل فلا لأن المهرنا كذا الدخول فلا تلاق وفي المتن
وفي البصائر لزوم حسم أي إذا شهد أن زيد اقترعوا فاقترع زيد ثم رجعا

بجارية عندها وعند الشافعي لا يضمن الزوج بالرجوع إلا أصله بقول
ما شهدته على شهادتي إذا شهدته وغلطت قول لا أصله مسئلة متقدمة لا تعلق
لها بوجع الزوج فإذا قال الأصل ما شهدت الزوج على شهادتي لا يلتفت إلى قوله ولا
يضمن وإن قال شهدته وغلطت فلا ضمان عند أحمد وأبو يوسف نعم لأن القضاء
وقع بشهادة الزوج ويضمن عند غيره ولو بيع الأصل والزوج غرم الزوج فقط هذا
عند أحمد وأبو يوسف نعم لأن القضاء وقع بشهادة الزوج في حصة قريبة فيضا
الحكم اليه وعند غيره إن شاء ضمن الأصل وإن شاء ضمن الزوج وقول الزوج كذب
أصلي أو غلط فيها ليس بشيء لأن كذب الأصل لا يثبت بقول الزوج والزوج لم يرجع
فلا يلتفت إلى قوله وفيمن المزمع بالرجوع هذا عند أحمد وأبو يوسف خلافا لهما لأن التزكية
جعلت الشهادة شهادة لا شاهدا لأخصان أي إذا شهدوا على الزنا وشهد الشهود
على أخصان الزاني فحرم رجوع الشهود لأخصان لم يضمنوا لأن الإحصاء شرط محض
لا يضاف للحكم اليه بخلاف التزكية وهما قاسا المزمع على شاهدا لأخصان كما شهد
اليمن لا الشرط إذا حسموا أي إذا شهد شاهدان أنه علي عتي عتي بشرط وأبد
آخران على وجود الشرط في حكم بالعتق ثم رجع الكل ضمن شاهد اليمن لأنهما صاحبا
العلة كذا **الوكال** جاز التوكيل وهو تعويض التصرف في
وشرطه أن يملك الموكل الضمير المنسوب يرجع إلى التصرف في الظاهر أن المراد
التصرف فإن عبارة الهداية ومن شرط الوكال أن يكون للموكل من يملك التصرف

بأن يكون حراً بالمال أو أداؤه وأن أرشد بالتصرف التصرف الذي وكل به لا مطلق
التصرف يكون قولها لا قول أبي جهم فإنه المستلزم إذا وكل الذي يبيع الخمر يجوز عقده
ويقبله الوكيل ويقصد أي يعتدل أن البيع سائب للملك والشرأة تجالب له ويعترف
القبيس اليسير من العاجز ويقصد العقد حتى لو تصرف عازلاً لا يقع عن الأوبى
فصح توكيل الحر البالغ والمأذون مثلها ولو قال كذا منها كان أمثل لتأويله وتوكل
توكيل الحر البالغ مثلها والمأذون وتوكل المأذون مثله والحر البالغ والمراد بالمأذون
الصبي العاقل الذي أذن له الولي والعبد الذي أذن له المولى وصبياً يقبله وعندهما
مخجورين ويرجع حقوقه إلى موكلهما أحدهما أي إذا وكل الحر البالغ أو المأذون
صبياً مخجوراً أو عبداً مخجوراً يرجع حقوق العبد إلى موكلها ولا يرجع إليها بكلاماً
يقصد بنفسه يتعلق بقوله فصح توكل الحر أخوه وبالخصومة في كل حق ولا يلزم
^{أو غيره إذا لم يكن له نصيب من المال على الذهب والخمار}
بلا رضى الخصم قال بعض المشايخ نعم إن التوكيل بالخصومة بلا رضى الخصم باطل عند
أبي جهم صح عنه ما وقال البعض الاختلاف في اللزوم لا في الصحة وفي الهداية
اختار هذا القول بل يرضى بملكه حضور مجلس الحكم أو غائب مسيرة سفر أو
مريد للسر وهو أن يكون مشغولاً بأعداء عدّة السفر أو محدثاً لاعتناء الخرج
وابتنائه واستيعابه إلا في استثناء حديث قدسي بن عبد الله أي مع التوكيل
بإعطائه كل حق وكذا يقضي الحق إذا أنه لا يصح في استثناء حديث قدسي بن عبد الله
لشبهة العقوبة في القصاص وشبهة أن يفقد المأذون في حد القذف وشبهة

أما يدعى المالك ولا يدعى السوقة وحقوقه عقود بصفته الوكيل إلى نفسه أي لا يحج
فيه إلى ذكر الموكل فإن في البيع والمضاربة عن الموكل يكفي أن يقول بعت أو اشتريت
كبيع وأجارت وصلح عن أقراب يتعلق به فيسلب المبيع أي في الوكالة بالبيع وبصفته
أي في الوكالة بالشراء وثمن مبيعته ويطالب بثلث مشترته وبخامس وبخامس في غيره
وسقطة ما بيع وهو في يد غيره فله إلى امرئ فلا رد بالعيب إلا بأذنه ويرجع
بثلث مشترته مستحقا هذا كله عندنا وعند الشافعي أنه يرجع الحقوق إلى الموكل
لكن يجب أن يعلم أن الحقوق نوعان حتى يكون للوكيل وحتى يكون على الوكيل فلا
كف في البيع والمطالبة بثلث المشتري والمطالبة في العيب بالرجوع بثلث المشتري
ففي هذا النوع للوكيل ولاية هذه الأمور لكن لا يجب عليه أن امتنع ولا يجبر الموكل
على هذه الأفعال لأنه متبرع في العمل بالموكل لهذه الأفعال وسيأتي
في كتاب المضاربة بعض هذا وهو قوله وكذا سائر الوكالات وإن ما قاله الوكيل
فولاية هذه الأفعال لو رتبته فإن امتنعوا وكلوا موكل موثريهم وعند الشافعي
للموكل ولاية هذه الأفعال بلا توكيل من الوكيل أو واديه وفي النوع الآخر الوكيل
مذموم عليه فلم يدعى أن يجبر الوكيل على تسليم المبيع وتسليم الثمن وأخواتها وبقيت
الملل للموكل ابتداء فلا يفتقر قريب وكيل شره أي إذا اشترى الوكيل فلا دفع أن
يثبت للملك للموكل ابتداء وعند بعض المشايخ نعم يثبت للملك أولاً الوكيل فيقتل
منه إلى موكله بسبب عقد تجري بينهما وإن لم يكن ملوفاً بالمقتضى للتوكيل السابق

فعلى التخرج الاول اذا اوكل احدا ان يشتري قربة من مال له فاشترى لا يعتق
على الوكيل لانه لم يملكه وعلى التخرج الثاني لا يعتق ايضا لانه ثبت للوكيل
ملك غير متقرب فلا يعتق وحقوق عقد يضيفه الى موكله كمن كان يبيع وخلق صلح
عن انكار او دمج وعقد يعتق على مال وكاتبه وصديقه وامان وادراج
ورهن واقرار ينقل بالموكل اليه فلا يطالب وكيل زوج بالمهر ولا وكيل
عز من تسليمها وبديل الخلع والملتزم من موكل بائعه فاذا دفع اليه
صح ولم يطالبه بائعه ثانيا **اعلم** ان في بعض هذه الامثلة نظرا في انها ايضا
الى الوكيل او الموكل اما البيع والايجان فلا تشمل انهما مستغنيان عن ذكر الوكيل
من القسم الاول والبيع والخلع لا يستغنيان عنه فهما من القسم الثاني واما الصلح
فلا فرق فيه بين ان يكون عن اقارب او انكار في الاضافة فان زيد اذا اوصى
بأرض على عز و فوكل عز ووكيله على ان يصلح على المائة فيقول زيد صالحته عن
دعوى الدار على عز وبالمائة ويقبل الوكيل هذا الصلح بتم الصلح سواء كان
اقربا وانكارا لانه اذا كان من اقارب يكون كالبيع فترجع الحقوق الى
الوكيل كافي البيع فتسلم بدل الصلح على الوكيل واذا كان عن انكار فهو فدا بيمين
في حق المذموم عليه فالوكيل سفير محض فلا يرجع اليه الحقوق **باب الوكالة**
بالبيع والشراء الا يشرى الطعام على البرية وراجه كغيره وعلى
الخبز في قلبية وعلى الدقيق في متوسطه وفي متخذه الوليمة على الخبز بكل حال هذه

192
الوكالة ينبغي ان تكون باطلة لان الطعام يقع على ما يطعم فتكون جهالة
جنسية فاحشة لكن المتعارف في قوله اشترى طعاما اذ يراد الخلطة او
الدقيق او الخبز ولا يبيع بشرى شيء فحش جهل جنسية كالدقيق والنوالية
وان بين ثمة **اعلم** ان كل شيئين يجر جنسهما ومقاصدهما فهما من جنس
وان اختلفت الحقيقة او المقاصد فهما من جنس فانه جنس جهالة الجنس
فقد ذكر جنسا تحت اوصاف كذا فبقائه ينقسم الى فكر وانتهى وهما في جنس
جنسهما في جهل في المقاصد فكل منهما قد يقصد منه كافي التركيب وقد يقصد
للقدمة كافي المهر في كفاي الزوج والذاتة فلا يبيع الوكالة بشرى هذه الاشياء
لان بيتن الثمن بالاراذل اذ ذكر نوع الذاتة كالمراة بالزوج هذا الجنس
في اصلها مع النقص او اطلق عليه النوع لانه نوع بالنسبة الى الاعلى ويسمى المنطق
نوعا اضافيا او عن الفار والخلقة الذات فحش جهالة جنسية فلا بد من ان
يبتن ثمتها وخلقتها ومع بشرى شيء فحش جنسية لا يبيعه كالشاء والبقرة
فانها جنس واحد لا يحتاج المقصود والمنفعة فلا احتياج الى بيان الصفة كما
والهز الى وبشرى شيء جهل جنسية من وجهه كالعبد وذكر نوعه كالتركيب او عن
عين نوعا العبد معلوم الجنس من وجهه لكن من حيث منفعة الجلال كانه اجناس
مختلفة فان بين نوعه كالتركيب يبيع الوكالة وكذا اذا بين ثمتا ويكون الثمن محبة
يعلم منه النوع وبشرى عين يدبر له على كفاي المراد بالعين الشيء المعين وفي

ان هلك في يد الوكيل هلك عليه فان قبضته امره فذلك ان امره ان يشتري
بالا لغيره الذي له على المأمور عبدا ولم يعين العبد فاشترى فمات في يد المأمور فمات
عليه ولا يصير للمأمور ان يقبضه وهذا عند ابي حنيفة بناء على ان الوكالة
لم تصح لان الذم هو الذم بالذم فالتعيين في الوكالة فيكون البشائر معتقلا بذلك
الذين فيصير عليهم الذم غير من عليه الذي يملك الوكيل ذلك الغير هكذا لا يصح
تخلو اذا كان العبد معتقلا فان البائع يصير حرة وكيلا بقبضه الذي فيصير
تملك الذين وعندها اذا قبض المأمور يصير له لا مولا لان الذم هو الذم بالذم
لم تتعين فلم يتعد التوكيل بالذين فصحت الوكالة فيكون له مولا وجواب
ما مر انها تتعين في الوكالة فانها اذا قيدت الوكالة بها عينها كانت اذنيها
فهلك او سقط الذين تبطل الوكالة ويشترى ونفس المأمور من سيده ان قال
بغير نفسه لغيره فباع فان لم يقبل لغيره عتق اجمالا قال رجل لعبد اشترى
بنفسك من مولاي قال العبد ان قال بغير نفسه لغيره فباع من المولى ان لم
يقبل لغيره عتق على المولى فان قال الوكيل بشراء شيء يعين اذا اشراه من
ان يضيف الى المولى من المولى فالتوكيل قد اتي بغيره من جنس آخر
وهو العتق على المولى في مثل هذا يقع عن الوكيل في شراء نفس المولى من سيده
بالا دفع ان قال سيدي اشترى نفسه فباعه عتق عليه فان لم يقبل لنفسه
كان لو كيله وعليه منه واللف للسيد اجمالا عبدا لرجل اشترى نفسه من مولاي

بالا دفع فيها اليه فقال الوكيل اشترى نفسه لنفسه فباعه يكون ابنا على المولى وان
لم يقبل لنفسه كان الشراء واقعا من الوكيل فيكون العتق على المشتري وهذا الذي
للمولى ان كان كسب عبدا فان قال اشترى عبدا لغيره فمات وقال المولى انفسك
صدق الوكيل ان دفع المولى العتق والا فالامور اي امره بغيره بشراء عبدا لنفسه
الوكيل قد فعله ومات العبد عندي وقال المولى اشترى نفسه فان دفع امره
العتق فالقول للوكيل بان لم يدفع فالقول للمولى ان يملكه فيما اذا لم يدفع
العتق بان الوكيل اخبر بامره بملكه استيفاء وفيما اذا دفع العتق بان الوكيل
يريد الخرج عن عهد الامانة اقول ~~فان لم يدفع من التملكين شامل للمورد~~
فلا يتم به الفرق بل لا بد من انضمام امر آخر وهو ان فيما اذا لم يدفع العتق يرد
على المولى وهو ينكره فالقول للمورد فيما اذا دفع العتق يرد على المولى على المأمور
فالقول للمورد ~~الرجوع بالعتق على المولى~~ على المولى دفعه الى بائعه او لا اي الوكيل بالشراء
الرجوع بالعتق على المولى اذا فعل ما امر به سواء دفع الوكيل العتق الى بائعه او لم يدفع
جعلوا هذه المسئلة مبنية على انه يجري بين الوكيل ومباذله حكميت
فيصير الوكيل بائعا من موكله فله مطالبة العتق وان لم يدفع الى بائعه ولا
حبس المبيع من امره لقبض منه وان لم يدفع بناء على ما ذكر من المبادلة الملكية
فان هلك في يده قبل قبضه منه هلك على المولى لم يسقط عنه وبعد قبضه سقط
فانه اذا حبسه عن المولى لقبض العتق فله ان يرد الوكيل يكون مضمنا على الوكيل

ثم اختلف فعند أبي يوسف ثم يضمن ضمان الرهن وعند محمد وهو قول آخر
 يضمن ضمان المبيع فاذا كره للمؤمن سقوط الرهن اشارة الى هذا المذهب وعند
 يضمن ضمان العصبية عند ليس له حق الحميم فان كان الرهن مساويا للقيمة فلا
 وان كان الرهن عشرة والقيمة خمسة عشر فعند زفر بن يعقوب خمسة عشر وعند
 عشرة وان كان بالعكس فعند زفر بن يعقوب عشرة فيطالب الخمسة من الموكل وكذا
 عند أبي يوسف لان الرهن يضمن باقل من قيمته ومن الدين وعند محمد لا يكون
 بالرهن وهو خمسة عشر وليس للموكل بشر او عين من نفسه فلو شري بخلاف
 جنس من ستم او غير النقود او غير بأمير بغيره وقع له وكضربه لا مرد أي ان
 وكل بشر او فيه معين فالوكيل ان لم يخالف أمر الموكل فالمشري للموكل واخالف
 فالوكيل فالموكل ان ستم الرهن فالوكيل ان اشترى بخلاف ذلك الجنس كان مخالفا
 وان لم يسم الرهن فان اشترى بغير النقود كان مخالفا لان المتعارفين بالثمن
 والمعروف فخرقا كالمشروط وان اشترى غير الموكل بأمير لكن بغيره يكون مخالفا
 وان كان كضربه لا يكون مخالفا لان كضربه وفي غير عين هو الموكل اذا
 اضاف العقد الى مال أمين او اطلق ونوى له أي قال الموكل اشترى بهذا الرهن
 الا لعل يملك الموكل او اطلق أي اشترى بالثمن مطلق من غير أن يقيد بالثمن فملك
 الموكل لكن نوى الشراء لانه لم يكون له مبر ويقتل المبر في السلم معارضا للموكل
 دون أمره موقوف السلم ان يوكل بعهده بان يشترى له كثر بربيع السلم

وليس التوكيل ببيع الكثر فعند السلم يوكل بجهل ان يشترى له كثر بربيع السلم
 لان هذا يجوز اذا ووكيل ببيع طعاما في قيمته على أن يكون الرهن لغيره ولا
 نظيره في الشرع وانما يعتبر مفارقة الوكيل لان الما قد هو الوكيل فلو قال
 يعني هذا لزيد بفاعه ثم انكر الا مرايا انكر المشتري ان زيدا آمنه بالشراء
 احسن زيدا لان قوله يعني لزيد اقرار بتركه لان هذا البيع انما يكون لزيد
 اذا أمر زيدا به فلا يصدق في انكار آمنه فان صدقه لا يأخذ جبرا أي
 ان صدق زيدا المشتري أنه لم يأمنه لا يأخذ جبرا لان اقرار المشتري
 ان تدبره وانما قال حينئذ لان المشتري ان سلمه الى زيد يكون تبعا للمالك
 فالسليم على وجه المبيع يكتفي المتعالي وان لم يجد نقد الثمن ومن وكله
 من لم يدرهم فشري منون بغيرهم ما يباع من بغيرهم لزم موكله من
 بنصفه زهم هذا عند محمد وعندنا يلزمه منوات بغيرهم لان الموكل
 أمر بصفه الزهم الى الخيرة فصرفه زاده خيرا ولا **لان** انه آمنه بشراء
 من لا يشراء الزيادة وانما قال ما يباع من بغيرهم حتى لو اشترى لها لا يباع
 من بغيرهم بل اقل يكون الشراء واقعا للموكل لان الأمر آمنه بشراء
 يساري من منه بغيرهم كباقل فان أمر بغيره أو عبدين عتيق بذكر كثر
 فشري احدا او شريها بالثمن وقيمتها سواء فشري احدها بنصفه او باقل
 مع وبالذكر لا الا اذا شري الاخر بياقي الثمن قبل التصريح أي اذا أمر

بشرأء عبيدتين معينتين فان لم يذكر الشئ فشرى أحدهما ببيع عن الأمر لا
 التوكيل مطلق وقد لا يتفق لجمع بينهما وان سمي عنهما بان قال اشترى العبدتين
 بالغة قيمتهما سواء فشرى أحدهما بالنصف وأقل صح عن الأمر وان اشترى
 بأكثر من النصف لا يقع عن الأمر بل يقع عن الوكيل إذا اشترى الآخر
 بياقي الشئ قبل الخصومة لا في المقتضى حصول العبدتين بالغة وعندنا ان اشترى
 أحدهما بأكثر من النصف بما يتعين الناس فيه وقد بقي من الشئ ما يشتري به
 الباقي ببيع عن الأمر فان قال شريته بالغة وقال آسن بنصفه فانه كان الغنم
 الأمر صدقة الآخران سواء وإلا فالأمر أي عطاة الألف واللف وقال
 اشترى به جارية فشرى وقال اشترى بها بالغة وقال الأمر اشترى بها خمسة
 صدقة أن ساوي المبيع الألف وإن لم يساوه صدقة الأمر لا أنه أمر
 بشرأء جارية بالغة والكيل لا يملك الشراء بالغبن الفاحش فلا يقع
 عن الأمر بل يقع عن الوكيل وإن لم يكن الغنم وسأوى بنصفه صدقة الأمر
 وإن ساءوا تخالفنا أي لا اشترى جارية بالغة ولم تعطيه الألف وقال
 المأمور اشترى بها بالغة وقال الأمر بل بنصفه فان كانت قيمتها خمسة
 صدقة الأمر وكذا أن كانت أكثر من خمسة وأقل من ألف لظهر المخالف
 لا في حال وقوع بشرأء جارية تساوي ألفا بالغة وإن كانت قيمتها ألفا
 تخالفنا لأن الوكيل والوكيل فبذلك البائع والمشتري فإن حلما ينفسح البيع

بينهما وبقي المبيع للكيل واعلم أن المراد بقوله صدقة في جميع ما ذكرنا التصديق
 بغير الخلف وكذا في معينين لم يسميهم ثمنا فشرى واختلفنا في منه وإن صدق البائع
 المأمور في الأظهر أي مر أن يشتري كنه هذا العبد ولم يسم له ثمنا فاشترى
 فقال اشترى به بالغة وقال الأمر بل بنصفه تخالفنا وإن صدق البائع المأمور
 وإنما قال هذا لأن في صورة تصديق البائع للمأمور قد قيل لا تخالف بل القول
 للمأمور مع المعين لأن الخلاف يرتفع بتصديق البائع فلا يخفى تخالفنا كنت
 الأظهر أن يتخالفنا وهذا قول الإمام أحمد منصوره لأن البائع أعتد به
 الشئ اجنبي عنهما وأيضا هو اجنبي عن الوكيل فلا يصدق عليه **فصل**
 لا يقع بيع الوكيل وبشرأء من يرد شهادته له هذا عندنا بحج وعندهما بخ
 أن كان بمنزلة القيمة أو من عبيد ومكاتبة وصح بيع الوكيل بأقل أو أكثر العوض
 والنسبة هذا عندنا بحج وعندهما لا يقع إلا بما يتعين الناس فيه ولا يقع
 إلا بالدرهم والذنان لأن المطلق ينصرف إلى التعارف والمراد بالنسبة في
 البيع بالشئ المؤجل وعندهما يتغير بأجل متعارف وبيع نصف ما وكل ببيعه هذا
 عندنا بحج وعندهما لا يجوز إلا أن يبيع الباقي قبل أن يختصما ليلا يلزم ضرورة
 وأخذنا وهذا أو كغيره بالشئ فلا يضمن أن ضاع في يده أو قوي على الكيل أن ضاع
 يرجع إلى الشئ وصدقة التوكيل أن رفيع الحادثة إلى قاض برأي برأه الأصل
 بنقل الكفالة كما هو مذهب مالك رحمه الله فكم ببرأه الأصل فمات الكيل منسلا

فخرجنا من هذا القول على أن الغنم
 منسلة إلى البائع لا إلى المشتري

وتقيد شراء الكلب به مثل العفة وبنوادة يتقرب فيها ويبيع بغيره مقيم
 وتوقف شراء نصف وكل يشترطه على شراء الباقي هذا بالاعتاق والنفقة
 بين البيع والشراء أن في الشراء ثمة وعيانه اشترى لنفسه ثم يرد فيلقطه على
 الموكل ولا ثمة في البيع فمجرد ذلك الأمر ينعى الموكل ينعى بيع النصف لأنه رعا
 لا يثبت ربيع الكل دفعة ولوردة مبيع على وكيل يبيع يحدث مثله ولا يثبت
 أو توكلا أو قراردة على أمر إلا وكيل أو يبيع يحدث ولزمه ذلك أي
 الوكيل بالبيع فردد عليه بالعيب فإن كان العيب مما لا يحدث مثله كالأصبع
 الزائدة أو لا يحدث مثله في هذه المدة يرد على الأمر سواء كان الرد على الوكيل
 بالبيعة أو بالتوكلا أو بالقراردة وإن كان العيب مما يحدث مثله فانه كان
 عليه بالبيعة أو بالتوكلا أو على الأمر وإن كان بالقراردة يرد على الأمر
 وتأويل شرط البيعة أو التوكلا أو القراردة في العيب الذي لا يحدث مثله أن
 المأخوذ ما يعلم أن هذا العيب لا يحدث بمدة شهر لكن يشترطه عليه ما ربح
 البيع فيحتاج إلى إحدى هذه الحجج أو كان العيب لا يعرفه إلا النساء أو الأ
 وقول المرأة والطبيب حجة في توجه الخصومة لا في الرد فيفتقر إلى هذه الحجج
 حتى لو عاين المأخوذ البيع والعيب ظاهر لا يحتاج إلى شيء منها فإن باع
 نساء فقال أمره أمرتك بتقيد وقال الوكيل أطلقت صدقك الأمر وفي المضارب
 المضارب لا يبرئ من الاستقاء من الأمر فالتوكلا وأما المضاربة فظاهر

فيها الإطلاقة فالقول للمضارب ولا يبيع تصرف له الوكيلين وحدهما كونه
 به إلا في خصومة وردة ودعيته وقضاء دينه وطلاقي وعقود لم ينفذ أما
 في الخصومة فلا أن الإجماع ينعى للشعب في الأمور التي لا يحتاج إلى التوكلا
 كذا يبيع بغير عيب ومكاتب أو ديني مال صغير المسلم وشراء أي الشراء
 فالجواب أن العبد والمكاتب لا ولاية لها في الولد الصغير والكافر
 لا ولاية له في مال صغير المسلم **الوكلا** بالخصومة والبيع
 للوكيل بالخصومة والبيع عند الثلاثة أي عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن حنبل
 لفرقة كالوكيل بالتأخير في ظاهر الجواب يقع بعدم قبضها الآن لأن الوكيل بالبيع
 يملك القبض في ظاهر المذهب لكن الفتوى في هذا الزمان على أن الوكيل بالخصومة
 والوكيل بالتأخير لا يملك القبض لظهور الحيانة في الوكلاء والوكيل ينعى الدين
 الخصومة هذا عند أبي حنيفة وعندنا لا يملك الخصومة لا للذي ينعى العيب فلو قام
 حجة ذي اليد على وكيل يبيع عبداً أن موكله باعه منه يقصر يده ولا يثبت البيع
 فيقام ثانياً على البيع إذا حضر الغائب أدخل فاء التقيد في قوله فلو قام لأن
 هذه المسئلة من فروع أن الوكيل ينعى العيب هل هو وكيل بالخصومة أم لا
 ففي هذه المسئلة قياساً واستحساناً فإن القياس أن العبد يدفع إلى الوكيل ولا
 يقبل بيئته أن الموكل باع من صاحب العبد لأن البيعة قامت على غيرهم والاستحسان
 يقصر يد الوكيل من غير أن يثبت البيع في حق الموكل لأنه خصم في حق العبد وإن لم

ولا يبيع بغيره مقيم
 بين فان وكل
 الموكل الأول والثاني ولا ينعى العيب
 أو يبيع ويبيع ولا ينعى العيب
 وكل يراون فقط لا ينعى العيب
 أو يبيع وأجاز موكلا كان قد
 رتب حتى أتاها الخصومة

سحب القبض

يكن خصما في انبأ البيع على الوكيل كما يقصر يد وكيل قبل المرأة والعبد بلا طلاق
 عتيق لو قامت حجتها عليه حتى حضر الغائب أي إذا جاء رجل وقال أنا وكيل زيد
 الغائب ينقل امرأته ويبيع إلى موضع كذا فأقامت المرأة البينة على أن من وكلها
 والعبد على أنه اعتقه يقصر يد الوكيل من غير أن يثبت الطلاق أو العتيق بل إذا حضر
 الغائب بحجبة إعادة إقامة البينة فتقرب حتى حضر الغائب يتقرب بولي
 بلا طلاق وعتيق أو لا يقع الطلاق والعتيق حتى حضر الغائب فإنه إذا حضر يقع أن
 أعيدت البينة فلإعادة البينة قد سبق في المسئلة الأولى وقيل حكم من كسبه
 كالحكم الأول فله إعادة البينة وضع أقوال الوكيل بالخصومة عند القاضي عند غير
 له هذا عند الجمهور وعند أبي يوسف لا يجوز أن كان عند غير القاضي عند
 وكذا عند الشافعي لا يجوز أصلا لأنه ما مور بالخصومة لا بالإقرار ولما
 أن الخصومة برأها الجواب فتضمن الإقرار كقول وكيل ببيع المال كغيره على
 المكفول عنه أي كما لا يبيع وكيل ببيع المال المكفول ببيع من المكفول عنه لأن
 الوكيل من يعمل لغيره وهنا يعمل لنفسه ومصدق الوكيل يضمن أن كغيره أي يبيع بینه
 إلى الوكيل أي ادعى جعل أنه وكيل الغائب يضمن بینه من الغريم فصدق الغريم أمر
 بتسليم الدين إلى الوكيل ثم إن كذبه الغائب دفع الغريم إليه ثانيا ورجع به على
 الوكيل فيما بقي وفيما ضاع لا لأنه غرضه من دفعه برأه ذمته فإذا لم يحصل غرضه يضمن
 الدفع أما إذا ضاع لا يضمنه لأنه أغتر أنه في الحقيقة لا يسترد أو أسهل من

الغنية

التصديق فله ولاية خلال ولاية هذا إذا كان مقته عند دفعه إليه
 على ادعائه غير مصدق وكالته بأن قال الوكيل إن حضر الغائب وأنكر الوكيل فاني
 ضامن لهذا المال والغريم دفعه بناء على حق الوكيل من غير أن يصدق وكالته
 في حاتين المورثين أن أنكر الغائب فالغريم يضمن الوكيل أن ضاع المال وإن كان
 مودعا لم يورث يورثها إليه أي أن كالمصدق الوكيل مودعا لم يورث يورث الوكيل
 الوكالة لأن تصديقه إقرار على الغير لا والدين فإن الدين يضمن بأشياء المثل
 ملك المديون ولو قال تركها المودع مبرأ في صدقة أمر بالدفع إليه أي ادعى أن
 المودع مات وتولى الصدقة مبرأ في صدقة المودع أمر بالدفع إليه ولو ادعى
 الشبهة منه لم يورث أي ادعى أنه اشترى من المودع وصدق المودع لم يورث
 الوديعة إلى المديون لأن المديون أنكر ملك الغير والغير أحل للملك لأنه حتى فلا يضمن
 في دعوى البيع على ذلك إلى الجحان مسألة الإرث كذا اتفق على موت المودع فكان
 اتفقا على أنه ملك الوارث ومن وكل يضمن مال وادعى الغريم يضمن إليه دفعه إليه
 واستخلفه فإنه على يقينه لا الوكيل على العلم يضمن الوكيل الذين أي جاء الوكيل يضمن
 الذين من المديون فادعى المديون أن الدين قد قبض دينه ولا يضمنه له يوم دفع
 إلى الوكيل فإذا حضر الدائن وأنكر القرض يستخلف ولا يستخلف الوكيل بأنك ما تعلم
 أن الوكيل قد قبض الدين لأن الوكيل نائب أولي ادعى المديون أنك تعلم أن
 الوكيل قبض الدين وأنكر الوكيل العلم يضمن أن يستخلف لأنه ادعى أن الوكيل

الوكيل بزمه ولم يبق له طلب الذين فاذا انكسرت قبل ولا يرد الوكيل بعينه قبل
 حبل المشتري لو قال البائع رضي حوبه وكل المشتري برك بركة المبيع بالعيب
 غاب المشتري فارد الوكيل الرد فقال البائع يرد المشتري بالعيب في الوكيل لا يرد بالبيع
 حتى يرد المشتري انه لم يرض بالعيب الفرق بين هذين المسئلة وسئلة الذين ان
 التدارك يمكن في مسئلة الذين باسترداده او ما قصته الوكيل اذا ظهر الخفاء عند تدارك
 الذين ومنها غير يمكن لان القضاء يفسخ البيع يبيع وان ظهر الخفاء عند ارجاع
 لان القضاء نافذ ظاهر او باطنا عند فلا يستقل المشتري بعد ذلك واما عند
 فقد قالوا يجب ان يرد بالعيب في مسئلة الذين لان التدارك يمكن عند البطلان
 وقد قيل الاصح عند ابي يوسف ان يرد في الفاضل الى ان يستقل في
 الى اخر عشرة ينفيها الى اهلها فانفق عليهم عشرة له فهي باقية كذا استحسن
 وفي القياس يصير متبرعا بانفاق ما هو ملكه وجه الاستحسان ان الوكيل بالانفاق
 وكيل بالشراء والملك فيه ما ذكرنا بال **عند الوكيل** للوكيل من وكيله وهو
 على علمه وبطل الوكالة بغير اذنه وجنونه مطبقا الجنون المطبق شهر عند ابي يوسف
 وعنه انه اكثر من يوم وليلة وعند غيره حول قدره احتياطا وحياته يرد الخراج
 مرتدا وكذا بغير موكله مكاتبه وتجوز ما ذكرنا واقتراح الشريكين اي احد الشريكين
 وكل الثاني في التفرقة في مال الشركة فانقرا بطل الوكالة وان لم يعلم به وكلمهم اي
 وكيل المكاتب والمأدود واحد الشريكين وبصر في الموكل في كل به سواء لم يبق

محلا للتصرف كما اذا وكله بالاعتاق فاعتق او حلا كالوكلة ببيع
 فكلها الموكل ثم اباها الموكل للوكيل ان يزوجها الموكل **كتاب**
الدعوى هي اخبار بحق له على غيره والمذعي على هذا الخبر بحق له على غيره
 والمذعي من لا خبر على المضمومة والمذعي عليه من خبر ما فبين الذي كان المذعي
 على هذا التفسير هو الخبر بحق له على غيره فقول المذعي من لا خبر على المضمومة
 تفسير آخر ذكره بعض المشايخ وقد قيل المذعي من يلقى خلاف الظاهر
 وهو الاثر الحادث والمذعي عليه من يتسك بالظاهر القديم الاصل لكن
 الاعتبار في هذا المعنى حتى ان المودع اذا ادعى رد الوديعة فهو مدعي في
 الظاهر لكنه في الحق منكر للقضاء وهي ايضا تدعى بذكر شيء على جنسه وقدره
 هذا في دعوى الدين لا في دعوى العين فان العين ان كانت حاضرة تسمى الاثبات
 بان هذا ملك لي وان كانت غائبة محبلة بيمينها ويذكر قيمتها وانه في يد المذعي
 هذا يختص بدعوى الاعيان وفي المنقول يرد بغير حق فان الشيء يكون في يد غيره
 حتى كالزمن في يد المدين والمبيع في يد البائع لاجل الثمن او كذا الملة تشتمل
 العقار ايضا فلا ادري وجه تخصيص المنقول بغير المالك وفي العقار لا يثبت اليد
 الا بحجة او علم القاض قال في الهداية انه لا يثبت اليد في العقار الا بالبيعة او علم
 القاض هو الصحيح نفيا للهمة الواضحة اذ العقار عساه في يد غيره اجمالا في المنقول
 فان اليد فيه مشاهد بهمة الواضحة ان المذعي والمذعي عليه تواضعا على ان يقول المذعي

المذعي عليه من لا خبر على المضمومة والمذعي عليه من خبر ما فبين الذي كان المذعي على هذا التفسير هو الخبر بحق له على غيره فقول المذعي من لا خبر على المضمومة تفسير آخر ذكره بعض المشايخ وقد قيل المذعي من يلقى خلاف الظاهر وهو الاثر الحادث والمذعي عليه من يتسك بالظاهر القديم الاصل لكن الاعتبار في هذا المعنى حتى ان المودع اذا ادعى رد الوديعة فهو مدعي في الظاهر لكنه في الحق منكر للقضاء وهي ايضا تدعى بذكر شيء على جنسه وقدره هذا في دعوى الدين لا في دعوى العين فان العين ان كانت حاضرة تسمى الاثبات بان هذا ملك لي وان كانت غائبة محبلة بيمينها ويذكر قيمتها وانه في يد المذعي هذا يختص بدعوى الاعيان وفي المنقول يرد بغير حق فان الشيء يكون في يد غيره حتى كالزمن في يد المدين والمبيع في يد البائع لاجل الثمن او كذا الملة تشتمل العقار ايضا فلا ادري وجه تخصيص المنقول بغير المالك وفي العقار لا يثبت اليد الا بحجة او علم القاض قال في الهداية انه لا يثبت اليد في العقار الا بالبيعة او علم القاض هو الصحيح نفيا للهمة الواضحة اذ العقار عساه في يد غيره اجمالا في المنقول فان اليد فيه مشاهد بهمة الواضحة ان المذعي والمذعي عليه تواضعا على ان يقول المذعي

أَنَّ الدَّاعِي يَدِي وَالْحَالُ أَنَّهُ فِي بَيْتِ الْبَيْتِ الْمَدِينَةِ وَكُلُّهَا بَيْتُ الْمَدِينَةِ
وَأَمَّا قَالُ فِي الْهَدَايَةِ فَالْمَصْحُوحُ لِأَنَّهُ عِنْدَ بَعْضِ الْمَشَاجِيحِ يَكُونُ تَقْدِيرُ الْمَدِينَةِ عَلَيْهَا فِي بَيْتِ
وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِقَامَةِ الْبَيْتِ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ فِي بَيْتٍ دَاخِرٍ بِلَاكٍ فَلِلْمَدِينَةِ بِأَخْذِهِ أَنْ تَنْتَبِذَ
مِلْكِيَّتَهُ بِالْبَيْتِ أَوْ بِإِقْرَارِ دَعَايِ الْبَيْتِ وَتَكُولُهُ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَيْتٍ لَا يَكُونُ الْمَدِينَةُ وَتَكُولُهُ
الْأَخْذِينَ دَعَايِ الْبَيْتِ وَأَنْ أَقَامَ الْمَدِينَةُ الْبَيْتَ لِأَنَّ الْبَيْتَ قَامَتْ عَلَى خِيَمَتِهِمْ فَلَمَّا إِذَا
أَقْرَدُوا الْبَيْتَ الْبَيْتَ فَإِنَّ الْقَرْصَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِدَعَايِ الْبَيْتِ وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِغَيْرِ تَهْمَةٍ الْمَوَاضِعِ فَمَنْ
عَلَى أَنَّ تَهْمَةَ الْمَوَاضِعِ أَوْ كَانَتْ ثَابِتَةً هَهُنَا فَنُصَوِّرُ إِقَامَةَ الْبَيْتِ ثَابِتَةً أَيْضًا
فَإِنَّ الدَّاعِي إِذَا كَانَ فِي بَيْتٍ عَلَى أَمَانَةٍ فَمَوَاضِعُ الْمَدِينَةِ وَتَكُولُهُ عَلَى أَنَّ الدَّاعِي لَا يَكُونُ
أَنَّهُ أَمَانَةٌ فِي بَيْتٍ حَتَّى تَقِيمَ الْمَدِينَةُ بَيْتَهُ عَلَى أَنَّهُ أَمَانَةٌ عَلَى أَنَّهُ أَمَانَةٌ الْمَدِينَةُ
فَيَقْبِضُ الْقَاضِي وَيَأْخُذُ الْمَدِينَةَ الدَّاعِي فَلَمَّا كَانَ إِذَا ظَهَرَ فِي بَيْتِهِ ثَابِتٌ وَدَعَايِ الْبَيْتِ أَمَانَةٌ فِي بَيْتِهِ
لَا يَصِيرُ الثَّالِثُ مَحْكَومًا عَلَيْهِ وَكَذَا إِذَا ظَهَرَ أَنَّ دَعَايِ الْبَيْتِ أَمَانَةٌ لَا يَدْخُلُ مَحْكَومًا
وَلَمَّا لَبَّى بِهِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ وَأَنَّهُ فِي بَيْتِ الْمَدِينَةِ عَلَيْهِ وَاحْتِصَانٌ أَنْ أَمَانٌ لِيَشْهَدَ
الْمَدِينَةُ وَالشَّاهِدُ وَالْحَالُ وَذِكْرُ قِيَمَتِهِ أَنْ تَعْدَرَ الْحُدُودَ الْفَرْجَةَ أَوِ الثَّلَاثَةَ
فِي الْعُقَارِ وَأَسْمَاءُ أَصْحَابِهَا وَتَسْمِيَتُهُمْ إِلَى الْحَدِّ ذِكْرُ الْحُدُودِ وَبُشْرَةُ فِي دَعَايِ الدَّاعِي
عِنْدَ إِجْمَاعِهِمْ وَأَنْ كَانَتْ شَهْرَةً وَعِنْدَهَا لَا بُشْرَةَ إِذَا كَانَتْ مَشْهُورَةً ثُمَّ ذِكْرُ
الْحُدُودِ الثَّلَاثَةِ كَمَا عِنْدَ نَاحِلَةٍ كَالزُّفْرِ فَإِنَّهُ إِذَا ذُكِرَ فَلَا أَنَّهُ حُدُودٌ كَمَا فِي الصُّورَةِ
فَلَمَّا ذُكِرَ الرَّابِعُ حُطَّ مُسْتَقِيمٌ آخَرُ وَالتَّسْبِيحُ إِلَى الْحَدِّ قَوْلُ الْجَمْعِ ثُمَّ دَانَ كَمَا جَاءَ فِي الشُّرُوحِ

بِكُلِّ هَذَا فِي دَعَايِ الْأَعْيَانِ أَمَّا فِي دَعَايِ الَّذِينَ فَلَا يَدِينُ فِكْرُ الْمَدِينَةِ الْقَدِيرِ
كَمَا مَرَّ وَذَكَرَ فِي الذَّخِيرَةِ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ زَيْنًا كَالذَّهَبِ الْفَضَّةِ وَلَا يَدِينُ
الْبَيْتَ فَإِنَّهُ جَيِّدٌ أَوْ رَدِيٌّ وَأَنْ يَذْكُرَ نَوْعَهُ كَمَا جَاءَ فِي الْقَرْصِ أَوْ يَسْأَلُ
الْقَرْصَ وَإِذَا صَحَّحْتَ سَأَلَ الْقَاضِي لِحُكْمِهَا فَإِنْ أَقْرَأَ وَانْكَرَ سَأَلَ الْمَدِينَةَ
الْبَيْتَ فَأَقَامَ فَقَبَضَ عَلَيْهِ وَأَنْ لَمْ يَقْبِضْ حُطَّ أَنْ يَطْلُبَهُ حُطَّ فَإِنْ تَكَلَّمَ فِي الْقَالِ
لَا أَحْلَفَ أَوْ سَكَتَ بِدَعَايِ الْقَاضِي وَقَبَضَ بِالْقَوْلِ مَعَ وَعَرْضِ الْبَيْتِ ثَلَاثًا
ثُمَّ الْقَضَاءُ أَحْطَ وَلَا يَرُدُّ الْبَيْتَ عَلَى الْمَدِينَةِ وَأَنْ كَلَّ حُطَّ حُطَّ فَإِنْ تَكَلَّمَ
فَإِنْ عِنْدَ إِذَا تَكَلَّمَ لِحُكْمِ بَرْدِ الْبَيْتِ عَلَى الْمَدِينَةِ وَعِنْدَ إِذَا تَكَلَّمَ
وَأَوَّلُ مَنْ قَبَضَ بِهِ مُعَاوِيَةُ وَهُوَ مُخَالِفُ الْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ وَلَا يَحْلُقُ فِي بَيْتِهِ
وَرَجْعَةً وَدَعَايِ الْبَيْتِ وَأَسْتَبْلَاهُ وَرَقِي وَتَسْبِيحٌ وَلَا يَحْلُقُ أَنْ فِي
هَذِهِ الصُّورَةِ لَا يَسْتَحْلِفُ عِنْدَ إِجْمَاعِهِمْ وَعِنْدَهَا يَسْتَحْلِفُ وَصُورَتُهَا إِذْ دَعَا
الرَّجُلُ الْيَتَامَى وَانْكَرَتِ الْمَرْأَةُ أَوْ بِالْعَكْسِ وَادَّعَى الرَّجُلُ بَعْدَ الطَّلَاقِ وَالْقَضَاءُ
الْعِدَّةَ الرَّجْعَةَ فِي الْعِدَّةِ وَانْكَرَتِ الْمَرْأَةُ أَوْ بِالْعَكْسِ وَادَّعَى الرَّجُلُ بَعْدَ الْقَضَاءِ
مُدَّةَ الْإِبْلَاءِ الْيَتِيمَ فِي الْمُدَّةِ وَانْكَرَتِ الْمَرْأَةُ أَوْ بِالْعَكْسِ وَادَّعَى الرَّجُلُ عَلَى مَحْضِ النَّسَبِ
أَنَّهُ عَبْدٌ وَانْكَرَ الْمُهْدِلُ أَوْ بِالْعَكْسِ وَاحْتَقَمَا فِي عِدَّةٍ الْعِتَاقَةِ أَوْ دَعَايِ الْمَوَالِدِ
عَلَى هَذَا الرَّجْعَةِ أَوْ ادَّعَيْتِ الْأُمَّةَ عَلَى وَلَدٍ كَمَا أَنَّهَا وَلَدَتْ مِنْهُ وَلَدًا وَادَّعَا وَدَعَا
مَاتَ الْوَلَدُ وَلَا يَجُوزِي فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ الْعَكْسُ لِأَنَّ الْعِدَّةَ إِذَا دَعَا ذَلِكَ تَصِيرُ أَوْ

بأقراره ولا اعتباراً له في إقرار الأمة وإنما يستعمل عند الحاجة التوكيد بأقرار
 لأن الحلف واجب عليه على تقدير صدقه في إقراره فإذا امتنع عليه أنه غير صادق
 في الإقرار أو لو كان صادراً قال قد مر على أدائه الواجب وهو الحلف وإذا كان الله
 إقراراً والإقرار بحري في هذه الأمور فيحلف حتى إذا نكل يفتى بالنكول
 لأن حريته أن المراكمة إنما يختص بغير اليمين الصادقة فيبدل شيئاً ولا يحلف
 وإذا أمكن حمله على البذل لا يثبت الإقرار بالشك فيعمل على البذل والبذل
 بحري في هذه الأشياء ويمكن أن يقال للمالك بحري البذل في هذه الأشياء
 لا يجعل التوكيد بذكر العمل على الإقرار وفي فتاوى أبي حنيفة كان الفتوى على قولها
 في النكاح وحده وإلحاقاً بما إذا ادعى رجل على آخر أنك قد فتنه بالزنا عليك
 الحد لا يستعمل بالاجماع وكذا إذا ادعت المرأة على الزوج أنك قد فتنه بالزنا
 وعلى اللعان وحلف السارق وضمن أن نكل ولم يقطع لأن المال يلزم بالنكول
 لا يقطع وكذا الزوج إذا ادعت طلاقاً قبل الدخول لأنه يحلف في الطلاق
 أجماعاً فإن نكل ضمن نصف مهرها وكذا إذا ادعت طلاقاً بعد الدخول
 المرأة النكاح وطلبت المال كالمهر أو النفقة فأنكر الزوج يحلف فإن نكل
 يلزمه المال ولا يثبت الحلف عند أبي حنيفة لأن المال يثبت بالبذل لا بالخلف وفي
 النسب إذا ادعى حقاً كإثبات ونفقة يحلف في دعوى النسب إذا ادعى المدعي
 ما لا يثبت بالتوكيد المال لا النسب عند أبي حنيفة وغيرها كما جاز في اللقيط أو متاع

الزوج

الرجوع في الهبة وكذا منكر القود أي يحلف أجماعاً فإن نكل في النفس حتى يقر
 أو يحلف وفيما دونهما يقتضي فإن الأطراف بمنزلة الأموال فحري فيها البذل
 بخلاف النفس هذا عند أبي حنيفة وعندنا يلزم الأرض في النفس ما دونهما فإن
 النكول إقرار فيه شبهة فلا يثبت به القصاص بل يلزم المال فإن قال
 بينة حاضرة أي في المصير حتى لو قال لا بينة لي أو قال شهودي غيب يحلف
 ولا يكفل وطلب حلف الخصم لا يحلف ويكفل بنفسه ثلاثة أيام فإن أنكر
 أي أن أبي الحنيفة عن إعطاء الكفيل لزومه ثلاثة أيام ثم عطف على الضمير
 في لزومه قلة والغريب قد رخص الحكم أي لا زمر المدعي الغريب مقداراً
 يكون العاقبة جالسا في المحكمة ولا يكفل إلا إلى آخر المجلس أي إن خدمته الكفيل
 لا يؤخذ إلا إلى آخر مجلس الحكم فإن آت به البينة فيها أو لا يحلفه إن شاء
 أو يدعه والحلف بالله لا بالطلاق والعق فإن ألح الخصم قبل صحتها
 في زماننا أي جاز للقاضي أن يحلفه بالطلاق أو العتاق ويغلط بصفتها
 نحو بالله الطالب القابل للمدرك المثل الذي لا يموت أبداً ونحو ذلك لا بالنكاح
 والمكاف هذا عندنا وعند المشافعي ثم يغلط بالزمان كبعد صلوة العصر يوم الجمعة
 وبالمكان كالمسجد الجامع عند المنبر وحلف اليهودي بالله الذي أنزل التوراة
 على موسى والنصارى بالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى ومحمد صلى الله عليه وآله
 الذي خلق النار والوثني بالله ولا يحلفون في معادهم ويحلف على المال

في البيع والتمسح بالله ما بينهما بيع قائم أو نكاح قائم في الحال وفي الطلاق
ما في بائن مثل الآن وفي النكاح ما بينهما بيع قائم أو نكاح قائم في الحال وفي الطلاق
وكونه كونه بالله ما نكحتها وبالله ما طلقته وبالله ما غصبته لأن هذه الأبواب
تتفرع بمان باع شيئاً ثم تبايناً فإن حلف على السبب بقصر المدعى عليه كذا
عبد أدهج ومحمد بنهما وعبد أدهج يوسف ثم يحلف على التصديق فجميع ذلك إلا أن
المدعى عليه بأن يقول أنها المأخوذ لا يحلف على السبب فأنه إنسان قد يبيع
ثم يقبل أو يطلق ثم يتزوج ويقبل في نظر أبي بكر المدعى عليه فإن أنكر السبب
يحلف عليه وإن أنكر الحلف على الحال هذا ما قالوا ولو قال لا ينصف
أن يحلف على السبب دائماً وإن عزم المدعى عليه فلا اعتبار لذلك التفسير لأن
غاية ما في الباب أنه وقع البيع ثم وقع الإقالة في دعوى الإقالة يصير
المدعى عليه مدعياً عليه البينة على الإقالة فإن عجز فعلى المدعى البينة إلا إذا
تروك النظر للمدعى فيحلف على السبب كدعوى الشفعة بالجوار ونفقة مبنونة والضم
لا يراها أي يحلف على الحاصل إذا انبذ من الحلف على الحال ترك النظر للمدعى في
يحلف على السبب كدعوى الشفعة بالجوار فإنه يمكن أن يحلف على الحال أنه لا يجب
الشفعة بناءً على مزج الشافعي ثم فإن الشفعة لا تثبت بالجوار عند فحلف
المشتري بالله ما اشتريته حين الدار وكذا إذا ادعت النفقة بالطلاق
البائن كالحال مثلاً فإنه لا يجب النفقة عند الشافعي ثم ويحلف إذا كان حلف

بأنه ما يحلف عليك النفقة فيما يحلف على مزج الشافعي ثم يحلف على السبب بالله ما طلقها
طلاقاً بائناً وكذا في سبب يرتفع كعبد مسلم يدعي عتقه فإن الحلف بالله
ما اعتقه فإنه لا ضرورة إلى الحلف على الحاصل لأن السبب يمكن ارتداده
فإن العبد المسلم إذا عتق لا يسترق وفي الأمة والعبد الكافر على الحاصل لأن
السبب قد يرتفع فيهما أما في الأمة فبالردة والطلاق إلى دار الحرب ثم السبب
وأما في العبد الكافر فينقض العهر والطلاق ثم السبب ويحلف على العلم من
شيئاً فادعاءه الآخر وعلى البتات إن وهبه أو اشتراه البتات القطع
فالمرحوب له والمشتري يحلفان بالله ليس هذا ملكاً لك فهدم الملك منقطع
به بخلاف الوارث فإنه يحلف بالله لا أعلم أنه ملك لك فإنه متى العلم بالملك
وعدم الملك ليس مقطوعاً به في كلامه وصح فداء الحليف وأصل منه ولا يحلف
بعد أي إذا توجه الحليف فقال أعطيت هذه العترة فداء عن الحليف قبل الفسخ
أو قال المدعى بالخلف عن دعوى الحليف على كذا وقيل الآخر صح وسقط حق الحلف
باب التخالف لو اختلفا في قدر الثمن والبيع حكم من برهن أن
برهننا حكم بثبت الزيادة وهو البائع أن كان الاختلاف في قدر الثمن والمشتري
أن كان الاختلاف في قدر البيع وإن اختلفا فيها كما إذا قال البائع بعت هذا
العبد الواحد بألفين وقال المشتري لا بعت العبد بثلث ألفه البائع في الثمن
وحجة المشتري في البيع أولى وإن عجز رضى كل زيادة يدعيه الآخر وإن اختلفا

فعله وان عجز ارجع الى الضرر الثلاث أي اذا اختلف الاختلاف في الشيء المبيع أو فيها
فان كان الاختلاف في الشيء يقال للمشتري انما ان تضي بالثمن الذي اذاعه البائع وإذا
فسخنا البيع وان كان الاختلاف في المبيع يقال للبائع انما ان تسلم ما ادعاه المشتري
وإذا فسخنا البيع وان كان الاختلاف في كل منهما يقال ما ذكر لكليهما فان رضي كل يقول
الاخر فظاهر وإذا اختلفا وحلف المشتري ولا في الضرر الثلاث فإنه يطالب أولاً
بالثمن فان كان اسبقاً وايضاً يجعل فائدة التلوي وهو وجوب الثمن وفي بيع السلعة
بالسلعة وفي الضرر يبدأ القاضي باتهاما شاء ويحلف كل على نفي يدعيه الاخر
ولا احتياج الى اثبات ما يدعيه هو طه القهوجي وفسخ الما في البيع أي الخلف
ومن نكل لزمه دعوى الاخر اذا عزم المبيع أولاً على المشتري فان نكل لزمه دعوى
البائع وان حلف بغير من المبيع على البائع فان حلف بفسخ البيع وان نكل لم يضر
دعوى المشتري ثم اعلم ان الاختلاف اذا اختلف في الشيء فالتحالف قبل قبض المبيع
موافق للقياس لأن البائع يدعي زيادة الثمن والمشتري ينكرها والمشتري يدعي
تسليم المبيع باقاً للثمن والبائع ينكره فكل منهما مدعي ومُنكر فصح الفان اما بعد
المبيع فالحالف للقياس فان المشتري لا يدعي شيئاً لأن المبيع قد سلم له والبائع
يدعي زيادة الثمن والمشتري ينكره لكن التحالف ههنا ثبت بقوله هم اذا اختلف
المتبايعان والسلعة قائمة فالحالف وترا إذا اختلف في الاجل وشرط الخيارات
وقبض بعض الثمن وحلف المنكر سواء اختلفا وقال المشتري ان الشيء متجمل وانكر البائع

الشيء أو قال المشتري ان الشيء متجمل إلى سنة وقال البائع بل إلى نصف سنة حلف منكر
الزيادة أو قال أحدهما البيع بشرط الخيار أو كذا الاخر أو قال أحدهما الخيار
إلى ثلاثة أيام وقال الآخر بل يومين أو قال المشتري دبت بعض الثمن انكر البائع
ولا بعد حلال المبيع وحلف المشتري أن ذلك المبيع هو اختلفا في قدر الثمن
فحالف عند ابرح وأب يوسف ههنا والقول للمشتري عند عديته يتعاقبات يفسخ
البيع على قيمة المال لأن كل واحد منهما يدعي عقداً يكون الاختلاف فالحالف
أن التحالف بعد قبض المبيع على خلاف القياس ولا يتعدى إلى حال حلال السلعة
ولا بعد حلال بعضه إلا أن يرضي البائع بترك حصته المال أي لا يأخذ
من ثمن المال شيئاً أصلاً ويجعل المال كان لو يكن وكان العقد لم يكن إلا
على القايير فيقال فالحالف كذا تخبر بغير المشايخ ههنا ويصير في الاستثناء
عندهم إلى التحالف وقالوا إن المراد بقرينة في الجامع الصغير يأخذ الحلف ولا يشق
له أي لا يأخذ من ثمن المال شيئاً أصلاً وقال بعض المشايخ يأخذ من ثمن
المال بقدر اقرب المشتري ولا يأخذ الزيادة فالاستثناء يصير إلى
يمن المشتري إذا إلى التحالف يعني أنهما لا يتعاقبان ويكون القول قول المشتري
مع عيبه إلا أن يرضي البائع أن يأخذ الحلف ولا يجاميه في المال فالحالف المشتري
لأنه إنما يحلف إذا كان منكراً ما يدعيه البائع فإذا أخذ البائع الحلف صلياً عن جميع
ادعاء على المشتري لا حاجة إلى تحليف المشتري ولا في بدل الكتابة ولا في أس



المال بعد اقالته وصدر المسلم اليه ان خلف ولا يعود السلم اي اقاله عند السلم
فوقع الاختلاف وفيه اسرار التول للسلم اليه ولا تخالف انه ان تخالفا تنسخ
الا قاله ويعود السلم وهذا يجوز لان اقاله السلم استفاط الدين والباطل
لا يعود ولو اختلفا في قدر الثمن بعد اقاله البيع تخالفا وعاد البيع فانها اذا تخالفا
تنسخ الا قاله ويعود البيع وهذا غير متبع ولو اختلفا في بدل العجاء والمنفعة
قبل قبضها تخالفا وحلف المستاجر او لا اختلفا في الاجرة والموجر اختلفا
في المنفعة واي نكل ثبت قول صاحبه واي برهن قيل وان برهننا في الموجر
ان اختلفا في الاجرة وحجة المستاجر اختلفا في المنفعة لان حجة الموجر
تثبت زيادة الاجرة وحجة المستاجر تثبت زيادة المنفعة ولما لا تثبت
وحجة كل في فصل بوجه ان اختلفا فيها بما اذا قال الموجر اجرت سنة
بما تبين وقال المستاجر لا بل اجرت الي سنتين عانة واقاما البيت
ثبتت في سنتين بما تبين ولا تخالف ان اختلفا بعد قبض المنفعة والقيل
للمستاجر اي اختلفا في قدر الاجرة بعد قبض المنفعة فلا تخالف والقول
للمستاجر انه منكر للزيادة وهذا ظاهر عند ارجح وابي يوسف هو لان
التخالف بعد قبض المبيع على خلاف القياس فلا تأسر الرجوع على البيع فانما
ينبت قياسا على البيع وامل عند محمد لان البيع ينسخ بغيره المالك هنا
ليس لما فيه قيمة وبعد قبض بعضها تخالفا ونسخت فيها بين والتول المستاجر فيها

فان الرجاء تنقيد ساعة فساعة فكانها تنقيد بعقود مختلفة فيها توثيقا
قياسا على البيع وفيها مقيلا بل القول فيه المنكر وهو المستاجر واختلف الزمان
في متاع البيت فلما ما صلح لها وله ما صلح له اولها اي اختلفا ولا يثبت
لا حرجا فاصح للنساء يكون للمرأة مع ميسرها وما صلح للرجال وللرجال والنساء
يكون للرجل مع ميسره وان مات احداهما مشكلا للحي المراد بالمشكلا بفتح المشكلا
والنساء فهو الحي مع ميسره هذا عند ارجح وقال ابو يوسف انه يدفع الي المرأة
ما تجهز به مثلها والباقي للزوج مع ميسره والحياة والموت سواء لبقاء الورثة
مقام المورث وعند محمد ان كافلتين فكما قال ابو حنيفة وبعد الموت ما يصلح
لها يورثه الزوج وان كان احدهما عبدا فالكل للرجل في الحياة والحي بعد الموت
عندها العبد المأذون والمكاتب كالحرة **فصل** ولو قال ذواليد
الشئ او عني او لعارني او اجرني او رهنني زيد او عني منه وبن
عليه سقطت الخصومة المذني لان يدهول ولا يستيد خصومة وان قال امرني
من الغائب او قال المذني عني او سرقته او سرق مني لا وان برهن ذواليد
على ابراع زيد لان في البذر اذا قال شرني من الغائب فقد اقر ان يده خصومة
فلا تسقط عنه الخصومة وكذا ان ادعى المذني الفعل على ذي اليد كما اذا قال عني
منى او سرقته مني لا تسقط عنه الخصومة وكذا اذا قال سرق مني وقال ذواليد
او عني فلا دن وبن علي لا تسقط الخصومة عند ارجح وابي يوسف هو

وعند محمد بن إسحاق تسقط ما لو قال الشهود أو دعه من لا تعرفه فأنه لا يندفع الخصومة
 لا محالة إن يكون المدعي هو الذي ادعاه عند بخلافه فله معرفة بوجهه
 لا بأس به ونسبه يسقط الخصومة عند ادعائه فإن الشهود عالمون بأن المدعي
 ليس هو الذي وعده محمد بن إسحاق لا يسقط الخصومة حيث لم يذكر شخصاً معيناً أو دعه
 عند ولو قال أنته من نبدأ قال المدعي أنته من زيد وقالوا لا اليد واليد
 هو سقطت بلا حجة إلا إذا برهن المدعي أن زيدا وكله بقبضه فإن المدعي إذا
 قال أنه اشتراه من زيد فقد اقترانه إلى ذي اليد من حيث هو فلا يكون له خصومة
 إلا إذا أثبت الوكالة بقبضه **هذه المسألة** قيل تسقط خمسة كتاب الرغوي
 لأنها خمس موبو وهي الإقاع والإجماع والرهن والغصب والبيع
 فيها خمسة أقوال فعند ابن شبرمة لا يندفع الخصومة وعند ابن أبي ليلى يندفع بلا شبهة
 وعند أبي يوسف أنه كاذب واليد رجلا صالحا يندفع الخصومة لا أن كان موقفا بالجل
 لا مكان أن يدفع ما في يده إلى من يغيب عن البلد ويقول له أو دعه عندي بخلافه
 كذا يمكن لأحد الرغوي على وعند محمد بن إسحاق لا يندفع إذا قالوا تعرفه بوجهه لا بأس به
 ونسبه وعند أبي إسحاق يندفع الخصومة بالبينة كذا **باب دعوى الرجلين**
 حجة الخارج في الملك المطلق الحق من حجة ذي اليد وإن وقت أحدهما فقط أعلم
 أن حجة الخارج عندنا الحق من حجة ذي اليد وعند الشافعي حجة ذي اليد
 ثم إن وقت أحدهما فقط فعند أبي إسحاق ومحمد بن إسحاق الخارج الحق وعند أبي يوسف

صاحب الوقت الحق ولو برهن خارجان على شيء فقبضه لهما مكد عندنا
 وعند الشافعي ثم تها تربت البينتان فإن برهننا في كتاب سقطت الخصومة
 بينهما بخلاف الملك فإن الشراكة فيه تمكن ويمن صدقته وإن أضافا السابق
 الحق فإن أقرت لمن لا حجة له فهي له فإن برهن الآخر قبضه له وإن برهن أحدهما
 وقبضه لم يبرهن الآخر لم يقض له إلا إذا أثبت سابقة طالب يقض حجة الخارج
 على ذي اليد بركاحه إلا إذا أثبت سابقة أيا كانت أمراً في يد رجل أو بركا
 فاحر وأدعى الآخر أنها زفتها وأقام البينة لم يقض له إلا إذا أثبت أن كتاباً
 سابق فإن برهننا على شيء من ذي اليد لكل نصفه بقبضه وتركه أي
 لكل ولجده منها الخيار إن شاء أخذ نصف ذلك الشيء بنصف الثمن وإن لم يترك
 وبترك أحدهما بعد قبض لهما لم يأخذ الآخر كله وهو السابق أن أحدهما أي
 ذكر الشراء من ذي اليد فإن كان المدعي يدعي لم يبرهنها أو اتخاها فإن
 كان في يد أحدهما فذو اليد أولى وإن لم يكن في يد أحدهما فإن وقت أحدهما الحق
 وإن لم يوقت أحدهما فقد مر أن لكل نصفه بنصف الثمن وتركه والشراة
 من حبة وصدقة مع قبض أي قال أحدهما اشتريته من زيد وقال الآخر حبة
 لي وقبضته أو صدق علي زيد وقبضته فبرهننا مدعي الشراء الحق والشراء
 والمهر سواء ورهن مع قبض الحق من حبة معه فإن برهن خارجا على ملك
 مورخ أو شراء مورخ من واحد أو خارج على ملك مورخ وذو يد على ملك أقدر

ولا يدعيها إلا إذا أثبت
 ولا يدعيها إلا إذا أثبت
 ولا يدعيها إلا إذا أثبت

فالسابق أحق وإن برهن على شرا متفق تاريخها من آخر أي قال أحدها اشتري
 من زيد وقال الآخر اشتريته من عمرو أو وقتا أحدها فقط استويا فالأول أحق
 إذا وقت أحدها فقط وتلقيا من واحد فصاحب الوقت أحق وإن تلقيا من اثنين
 فهو سواء وإن برهن خارج على المالك وذو اليد على الشراء منه أو برهن على سبب
 ملك لا يتكرر كالشئ وحليب لبن وأتخذ جنين أو ولد وجبر يوسف فذو اليد
 أحق ولو برهن كل على الشراء من الآخر بلا وقت سقط أو ترك المالك في يده
 أي برهن كل واحد من ذي اليد والخارج على الشراء من صاحبه ولم يذكر تاريخا
 سقط البتة وإن ترك المالك في يد صاحبه اليد وعند غيره سقط للخارج كأنه
 اليد اشتراه أو لا ثم يبعه من الخارج ولا يعلل لأن البيع قبل القبض لا يجوز
 كان في العقار عند محمد وأما قال بلا وقت حتى لو أراضاه فقص
 مذكور في الهداية فطالما إن شئت وأما لو أن صاحب اليد
 ذكر هذه المسائل من غير ضبط وإنما جمعها من الذخيرة مضبوطة موجزة
 فأقول إن برهن المدعيان فإن كان تاريخ أحدهما سابقا فهو أحق وإن لم يكن
 فإن كان كل منهما ذا يد فلهما نسب وبيان وكذا أن كان كل منهما خارجا في المالك
 المطلق وهذا إذا لم يورثا أو أخرج أحدهما أو أخرج ولم يكن أحدهما سابقا
 حتى إن كانا قد رأت السابقتين أحق وكذا المالك بسبب إذا تلقيا من واحد
 وأخرج أحدهما فقط فإنه أحق وإن كان أحدهما ذا يد والآخر خارجا فالخارج أحق

في المالك المطلق شيئا للمور المذكور إلا إذا ادعى مع المالك فعلا ما إذا أكل
 هو عبدي اعتقته أو برهنه فذو اليد أحق بخلاف ما إذا قال كل واحد من عبدي كاشف
 فها سواء لأنهما خارجان إذا لا يد على المكاتب ولو قال أحدهما هو عبدي كاشف قال
 الآخر برهنه أو اعتقته فهذا أولى بالصابط أن كل مبتدئة تكون أكثر ابتداء فهو
 أحق مكررا في الخارج وذو اليد في المالك المطلق أما في المالك بسبب فإن سببا
 واحدا فإن تلقيا من واحد فذو اليد أحق وإن تلقيا من اثنين فالخارج أحق
 للمور المذكور وإن ذكر أسببين كالشراء والهبة وغير ذلك ينظر في الوقت
 كما في المتن والله أعلم ولا يخرج بكثرة الشهود فإن الترجيح عندنا بقول الدليل لا
 بكثرة وإن ادعى أحدهما جنين نصف دابة والآخر كلها فالنوع الأول أحق
 الثلث والباقي الثاني أعلم أن أبا حنيفة اعتبر في هذه المسئلة طريق المنازعة
 وهو أن النصف سائر المدعى الكل بلا منازعة في النصف الآخر فيه منازعة
 على السواء فنصف فليصاحب الكل ثلاثة أرباع وليصاحب النصف الربع وهذا
 اعتبر طريق العول والمضاربة وإنما سمي هذا لأن في المسئلة كلاً ونقساً فالمسئلة
 من اثنين وتعمل في ثلاثة فليصاحب الكل سهمان وليصاحب النصف سهم واحد والعول
 وأما المضاربة فإن كل واحد يضرب بقدر حقه فصاحب الكل له الثلثان من الثلاثة
 يضرب الثلثين في الدار وصاحب النصف له ثلث من الثلاثة يضرب الثلث في الدار
 فيحصل ثلث الدار لأن ضرب الكسور بطريق الإضافة فإنه إذا ضرب الثلث في الستة

معناه ثالث الستة وهو اثنان وان كانت معها في الثاني نصف بقضاء ونصف
لا به فان الدار اذا كانت في يد صاحبها كانت النصف في يد كل منهما فالنصف الذي في يد
معدني الكل لا بدعيه الاخر فيترك في يد النصف الذي في يد معدني النصف بدعيه كل
منها تدعي الكل خارج وبينه اولي وان برهن خارج على نتائج دابة وارضا
لمن وافق وقته سنها وان اشكل فلها اما اذا خالف سنها الذي يجزئ بطلت
البينات وتركزت الدابة مع ذي اليد فان برهن احد خارجين على نصيبه في
الاخر على وجه استوى اذ في احد الخارجين على ذي يد اذ انك غصبت هذا الشيء
من يد الاخر اذ في اذ غصبت هذا الشيء عندك وبرهنا نصف بينهما لا استوى
فان المودع اذ احمدا لدية مائة مائة واللابس احم من اخذ الكبر و
الراكب من اخذ الجار ومن في الشرج من رده يده وذو جملها من علي
كونه منها اي صاحب اليد في هذه الصور هو الاول وجالس البساط
به سواء كن معه ثوب وطرفه مع اخره القول الصبي يعتبر انا اخر
وايه قال انا عبد فلا بد في قول من معه كن لا يعتبر المراد بالتعبير ان يحكم
وتقبل ما يقول فان كان معتبرا ويقول انا اخر فالقول قوله لانه في نفسه
ولو قال انا عبد زيد هو في يد عمرو كان عبدا لعمرو لانه لما اقرانه
عبدا اقرانه ليس في يد نفسه فيكون عبدا لصاحب اليد وان لم يكن معتبرا لكان
في يد نفسه فيكون عبدا لصاحب اليد اقول اليد على الانسان ليس له ان يقر

٢٧٢
على الملك فان من رآي انسانا في يد اخر يقر فيه تصرف الملاك او لا يجوز
ان يشهد انه ملكه فان الانسان لم يقره فكون الصبي الذي لا يعتبر عبدا
لصاحب اليد مشكلا ولما يطعن جردوه عليه او متصل بينا كما اتصال
تربيع اتصال التربيع اتصال احد اربيع بحيث يتداخل لبنات هذا الجدار
في لبنات ذلك وانما يسمى اتصال تربيع لانها انما بينات لم يقطع جدارين
اخرين بمكان تربيع لانه عليه مراد بالمراد في الحفريات التي تقع
على الجدار بل بين الجدارين لو تنازعا اي اذا انا احد جداريه مراد في الاشياء
للاخر عليه فلو بينهما ود بيت من حاد كذي بيت منها في حاد ساحتها
بناء على انك تنجح بكنة العلة اذ مراد في رجل اثنان في يد واحد ذلك و
برهنا فقيديها فان برهن احدها او كالمثل فيها او بنى او حفر فقيدي
فان الاستعمال دليل اليد باب دعوى النسب مبيعة ولد لا نقل
من نصف حول منذ بيعت فادعي البائع الولد ثبت نسبه منه واقيتها
ويفسخ البيع ويرد الثمن وان ادعى المشتري مع دعوته او بعدها
هذا عندنا وعند فرو الشافعي يفسخ دعوته باطلا لان البيع اغتراف منه
بانه ائمه في الدعوى يصير من اقصا وان ان العلوق امر خوف
فيغني فيه التناقض وكون العلوق في يد البائع على انه منه وانما اقرانه
المشتري مع دعوته او بعدها حق لادعي المشتري في ادعوى البائع في النسب

من المشتري ويجعل على أن المشتري يملكها وأصولها ثم اشتراها وكذا الوأمة
بعد موت الأم بخلاف موت الولد فيكون ماتت الأم والولد حي فادعاء
البائع قد جازت به الأقلين مستقة أنه ثبت النسب وإن مات الولد لا
لأن الولد أصل في توريث النسب لعم أم أغنتها ولدها وإذا أصحبت الرغوة بعد موت
الأم فعندكم مع رد يرد كل الثمن ويجوزها يرد حصته الولد في حصته الأم ولو
ادعاء بغتتها يثبت نسبه ويرد حصته من الثمن أي لو ادعى البائع الولد
أنه ولد بعد ما أغنت المشتري الأم وقد جازت به الأقل من نصف حول يثبت
نسب الولد ويرد البائع حصته الولد من الثمن بأن يقسم الثمن على الأم
وقيمة الولد فأصاب الولد يرد البائع إلى المشتري وما أصاب الأم لا يرد
وبعد غتته ردت دعواه أي أن ادعى البائع الولد بعد ما أغنته المشتري
ردت دعواه البائع كما لو ولدت لأكثر من نصف حول وأقل من سنتين
ولدت لأكثر من سنتين أي ردت دعواه البائع أم كانت المدة من
البيع إلى وقت الولادة أكثر من نصف حول أم إذا صدقة المشتري وإذا
صدق فكل القسم الثاني كما لا قول في الثالث لم يطل بنبع القسم الأول
ما إذا ولدت لأقل من نصف حول من زمان البيع والثاني ما إذا ولدت لأكثر
من نصف حول وأقل من سنتين والثالث ما إذا ولدت لأكثر من سنتين
في القسم الثاني ثبت نسبه وأميته ويسقط البيع ويرد الثمن كما في القسم الأول

ويعي أم ولد نكاحا أم الولد نكاحا أي أم ولد من نكاحها أو أم ولد
ملكها زوجها فولدت فادعى الولد ونكاحا على هذا ولو باع من ولد غتته ثم
ادعاء بعد بيعه مثله صح نسبه وردت بيعة وكذا لو كاتب الولد الأم
أو رهن أو أجزأ زوجها ثم ادعاء أم كذا أن عيان الهدي يرد ذلك
ومن باع عبدا فليد عنه وباعه المشتري من آخر ثم ادعاء البائع الأول
فهو أبنته وبطل بيعة لأن البيع يحل النقص وماله من حق الرغوة لا يحل ينقص
البيع إلا جله وكذا إذا كاتب الولد أو رهنه أو أجزأ أو كاتب الأم أو رهنها
أو زوجها ثم كاتب الرغوة لأن هذه العارية يحل النقص فينقص فكل كل
وتصح الرغوة بخلاف الإعتاق والتدبير على ما مر في قسم الفاعل في كتاب أن
كان راجعا إلى المشتري وكذا في قوله أو كاتب الأم يصير تقدير الكلام من باع
عبدا فليد عنه وكاتب المشتري الأم وهذا غير صحيح لأن المعطوف عليه الولد
لا بيع الأم فكيف يصح قوله وكاتب المشتري الأم وإن كان راجعا إلى من في قوله
ومن باع عبدا فليد عنه أن يرد كاتب من ولد غتته أو رهنه أو أجزأ ثم
كانت الرغوة لا تحس قوله بخلاف الإعتاق لأن مسألة الإعتاق الرغوة
ما إذا أغنت المشتري الولد لأن الفرق الصحيح أن يكون بين إعتاق المشتري
كاتبه لا بين إعتاق المشتري وكاتبه البائع إذا عرفت هذا فجميع العتاق في كتاب
الولد هو المشتري وفي كتاب الأم من غم من باع ولو باع أحد توأمين فليد عنه

واعتقه مشترية ثم ادعى البايع الآخر ثبت نسبها منه وبطل عتق المشتري
 لأن من ضرورة ثبوت نسب أحدهما ثبوت نسب الآخر والتوأمان ولدان بين
 ولأدتهما أقل من مائة أشهر ولو قال لصبي معه هو ابن زيد ثم قال هو ابن
 ابنه وإن محمد زيد بنوخته هذا عند أبي حنيفة وعندها إن محمد زيد بنوخته
 يصير ابنا للزوجه بين الصبي لأن الإقرار في النسب يرد بالزوجه أن النسب
 بما لا يحتمل النقص والإقرار بقتله لا يرد بالزوجه ولو كان مع مسلم وكافر فقال
 المسلم هو عتدي وقال الكافر هو ابني فهو حر لأن الكافر لا يملك الحرية
 في الحال والإسلام في المال إذا دل على الوضعية فإليه وفي غيره ثبت الإسلام
 بتبعية ويجوز من الحرية وليس في وسعه التسمية ولو قال زوج امرأه لصبي
 معها هو ابني من غير ما قالت من غيره فلو أنها ولو ولدت أمه مشرية
 واسقطت غرم الأب قيمة الولد يوم ختامه وهو حر أي ولدت أمه مشرية
 وادعى المشتري الولد ثم اسقطت الأم فالولد حر ويضمن الأب وهو المشتري
 قيمة الولد للمسقى لأن ولد المفقود وحر بالقيمة والمرأة بالمفقود رجل طلق
 امرأة متعبد على ملك يمين أو نكاح فلدت ثم استحققت وإنما يسقط مفروقات لأن
 البايع غرة وباع منه جارية لم تكن ملكا له ويعتبر قيمة الولد يوم الخصم
 فإن مات الولد فلا شيء على أبيه لعدم المنع منه وتركته له لأنه حر الأصل
 وإن قتله أبوه أو غيره غرم الأب قيمته ورجع بها لغيرها على أبيه لا بالعقير

أن قتله الأب يضمن قيمته للمسقى وكذا إن قتله غيره فأخذ الأب غريمه
 فإن الذرية بدله فسلامة البدل لا بد كسلامة الولد فمع البدل بين
 كمنع الولد وفيه الثقة ويصح بيعه على البايع كما يرجع بقضا ولا يرجع بالعقير
 الذي أخذ منه المسقى لأنه بدل استيعاء منفعة الصبي **كتاب ٢٣٧**
الإقرار هو إخبار بحق لا حصر عليه وحمله ظهور المقر به لا إنشاء
 فصحة الإقرار بالخبر للمسلم لا بطلان في أعني مكرها لما حكوا الإقرار بالظهور
 لا الإنشاء صح الإقرار بالخبر للمسلم ولا ينعى عليه الحرجية ولا ينعى الإقرار
 والعقير مكرها ولو كان إنشاء لصح لأن طلاق المكره وأعتاقه وإقراره عندنا
 ولو أقر حر مكلف بحق معلوم أو مجهول صح ولزمه بيان ما جعله على قيمة
 صحة الإقرار بالمجهول مبنية على أنه إخبار لا إنشاء قليل وصدر المقر مع
 حليفه أراح على المقر له الكثر منه ولا يصدق في أقام وجهه في علي ما لا
 من النصاب في مال عظيم من الذهب أو من الفضة ومن خمسين دينارا في الثياب
 ومن قدر للنصاب قيمة في غير مال الزكوة ومن ثلثة نصاب أموال العظام وثلاثة
 دراهم وعشرة دراهم كغير هذا عند أبي حنيفة لأن جمع الكثرة أقله عشر
 وعندنا لا يصدق في أقام النصاب وكذا أم حجاب وهو ولد كذا أحد عشر
 وكذا أحد عشر وثلاثون كذا كذا كناية عن العدد بين وأقله بين
 يذكرا بغير واحد عشر وأقله عدد بين يذكرا بالواحد عشر وثلاثون

ثَلَاثَ بِلَاوَادٍ فَاحَدُ عَشَرَ لَآئَةً لَا تَقْبَلُ لِلثَّلَاثَةِ بِلَاوَادٍ وَالْأُخْرَى اثْنَانِ
بِلَاوَادٍ يَعْنِي أَحَدَ عَشَرَ وَمِائَةً وَاحِدَةً عَشْرُونَ وَإِنْ رَجَعَ زَيْدُ الْف
يَعْنِي رَجَعَ لِقَطْعِ كَذَامِعِ الْوَاوِ فَيَكُونُ الْفُ وَمِائَةً وَاحِدَةً عَشْرُونَ وَعَلَى أَوْفَى
أَقْرَأَ يَدَيْنِ وَصَدَقَ أَنْ وَصَلَتْ بِهِ هُوَ وَدِيعَةٌ وَإِنْ فَصَلَ لَا لَكَ ظَاهِرُ الْقَوْلِ
بِالَّذِينَ فَقَوْلُهُ هُوَ وَدِيعَةٌ يَكُونُ بَيِّنَاتٍ يَتَأَيَّدُ بِهَا أَنْ عَلَيْهِ حِفْظُ الدِّيعَةِ
وَهُوَ يَمُوتُ مَوْصُولًا لَا مَقْصُودًا كَمَا لَا يَمُوتُ نَسَاءُ وَالتَّحْصِيرُ عِنْدَ مَا يُعْنَى بِتَبَقُّ
أَوْ كَيْسَى أَوْ صَدَقَ فِي أَمَانَةٍ وَقَوْلُهُ لَمْ يَكُنْ لَهَا تَرْبُهَا أَوْ اتَّقَدَّهَا أَوْ اجْلَسَ
أَوْ قَضَيْتُهَا أَوْ ابْرَأَتْ فِي مَهْرٍ أَوْ تَصَدَّقَتْ بِهَا عَلَى أَوْ وَهَبَتْهَا أَوْ احْتَلَكَهَا
عَلَى زَيْدٍ أَوْ رَأَى بِلَاوَادٍ صَحِيحٌ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَذْكُرِ الصَّحِيحَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَبْلُغَ رِثَ
كُلِّ مَالٍ مِمَّا يَرِثُ الْعَقْلُ أَوْ اتَّقَدَّ كُلُّ مَالٍ وَلَا تَقْلُ قَوْلًا رِثًا وَأَحْلَى بِرَأْدِهِ
أَمَّا هَلْ فِي الْجَوَابِ فَصَدَّقَ بِرَأْدِهِ حَكَمْتُ بِأَنَّكَ كَاذِبٌ وَأَبْرَأْتُ مِنْ أَنْ تَكُنَّ
عَلَى وَتَصَدَّقَتْ عَلَى كَيْسَى فَمَا بَالُكَ تَدْعِي عَلَى بِلَاوَادٍ وَهَيْبَةٍ كَثِيرَةٍ كَمَا تَقْدَقَتْ
وَاحْتَلَتْ لَكَ مَالًا عَلَى زَيْدٍ فَاصْنَعَتْ بِهِ وَإِنْ أَقْبَرَ يَدَيْنِ يَجْعَلُ مَقْرَضًا
إِنْ قَالَ هُوَ جَالٍ حَلَفَ أَوْ حَلَفَ الْمُقْرَضُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ يَجْعَلُ فِيهِ لِبِلَاوَادٍ جَالٍ وَمِائَةً
وَدِيعَةً كُلَّهَا وَاحِدَةً وَمِائَةً وَتَوْبَتُ وَمِائَةً وَتَوْبَتَانِ تُنْشَرُ الْمِائَةُ وَثَلَاثَةُ
كُلِّهَا يَبْتَغِي أَنْ فِي قَوْلِهِ لِفَلَاوَادٍ عَلَى مِائَةٍ وَدِيعَةً وَغَدَا لَمْ يَكُنْ تَقْدَقَتْ لِلْمِائَةِ
كَأَنَّ مِائَةً تَوْبَتُ وَهُوَ التَّيَاسُّ وَغَدَا إِذَا ذُكِرَ بَعْدَ لَفْظِ الْعَدِّ مَا هُوَ مِنَ الْمَقْدَرِ لَمْ يَكُنْ

إِذَا قَالَ مِائَةً وَدِيعَةً وَمِائَةً وَتَوْبَتُ حِفْظُ تَكُونُ الْمِائَةُ مِنْ حِسَابِ الْمَقْدَرِ
قِيَّاسًا عَلَى مَا إِذَا ذُكِرَ بَعْدَ لَفْظِ الْعَدِّ عَدَدًا آخَرَ كَمِائَةٍ وَثَلَاثَةٍ أَوْ أَرْبَعٍ
لَوْ كُنْ مِنَ الْمَقْدَرِ كَالْتَوْبَتِ مَثَلًا فِي تَنْشُرَ وَالْأَقْرَأَ بِدَائِعٍ وَأَضْطَبَّ بِلَاوَادٍ
نَقَطَ وَخَاتَمَ حَلَفَتَهُ وَفَضَهُ أَيْ الْأَقْرَأَ خَاتَمَ يَلْزِمُ حَلَفَتَهُ وَفَضَهُ فَهَذَا
مِنْ بَابِ الْعَطْفِ عَلَى مَعْنَى عَامِلِينَ مُخْتَلِفِينَ وَالْجُرُودُ مَقْدَرٌ مَخْفِي فِي الدَّارِ زَيْدُ
وَالْجُرُودُ عَمْرُو وَكَذَا فِي قَوْلِهِ وَسَيَفُ حِفْظُهُ وَحَامِلُهُ وَفَضَلُهُ وَحَلَّةُ الْعِيَا
وَالْكَسْوَةُ الْحَلَّةُ الْبَيْتُ الْمَرْبُوعُ بِالْقِيَابِ وَالشَّرُّ وَتَوْبَتُ قَوْصَةٍ أَيْ جَاهَا
كَتَوْبَتُ مَنَدِيلٍ أَوْ تَوْبَتُ وَتَوْبَتُ عَشْرَةَ أَوْ أَرْبَعَةَ عَشْرَةَ أَوْ سِتَّةَ عَشْرَةَ
فَارْتَعَشَتْ أَوْ أَرْبَعًا تَكُونُ تَابِعَةً لَتَوْبَتِ جَاهِدٍ وَغَدَا عَمْرُو يَلْزِمُهُ أَعْدَتْ تَوْبَتًا
لَأَنَّ النَّفْسَ يَلْفُ فِي شَبَابٍ كَثِيرَةٍ وَخَمْسَةٌ فِي خَمْسَةٍ بَيْنَهُ الْفَرْخَةُ وَبَيْنَهُ
مَعَ عَشْرَةٍ وَغَدَا لَمْ يَنْزِلْ فِيهِ يَلْزِمُهُ خَمْسَةٌ وَعَشْرُونَ وَقَدْ ذُكِرَ فِي كِتَابِ
الطَّلَاقِ فِي مَنْ جَرَّهُ إِلَى عَشْرَةٍ وَمِائَةٍ وَهُوَ إِلَى عَشْرَةٍ عَلَيْهِ تَبَعُهُ هَذَا
عِنْدَ إِدْخَالِهِ حَتْمَ لَأَنَّ الْعَايَةَ الْأُولَى تَدْخُلُ صُرُوتَ وَالْأُخْرَى لَا تَدْخُلُ وَغَدَا تَدْخُلُ
الْعَايَتَانِ فَهِيَ عَشْرَةٌ وَغَدَا قَوْلُهُ لَا يَدْخُلُ شَيْءٌ مِنْهَا فِيهِ ثَابِتٌ وَفِيهِ مِنْ
دَارِي بَيْنَ هَذَا الْحَاظِ إِلَى هَذَا الْحَاظِ لَهُ مَا بَيْنَهُمَا وَالْفَرْقُ فِيهِمَا أَنَّ فِي
مَا بَيْنَ الْوَاحِدِ إِلَى الْعَشْرِ لَا وَجُودَ لَهَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِإِنْصَافِ الْأَوَّلِ كَمَا يَتَّبَعُهُ مَا بَيْنَ
مُسْتَقِينَ أَيْ مَعَ إِنْصَافِ الْأَحَادِ الَّتِي دُونَ الْخَمْسِينَ فَخِلَافَ مَا بَيْنَ الْحَاظَيْنِ وَلَوْ أَقْبَلَ

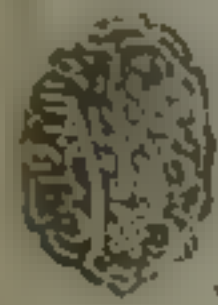
صح وحمل على الوصية من غير ان يجعل هذا الاقرار على ان لا يصح له ان يجعل
 ومات الموصي فالأثر يترتب بانه للموصي وكذا انه ان بين سببا صالحا
 كادب وصية اي ويصح الاقرار ان بين الميراث سببا صالحا كما لا ريب في الوصية
 فان الوصية للميراث لا يترتب وان لم يبين سببا صالحا كما لو بين الهبة
 او قال اشترت له لا يصح وانما لا يحتاج اليه ذكر السبب الصالح في الاقرار بالميراث
 لان الوصية متعينة فبالاقرار في الاقرار فان الاستصحاب ان يرضى بالادب
 والوصية وان ولدت حيث لا قل من نصيب حول اي من وقت الاقرار فله ان يقر
 وان ولدت حيث ظهرها وان ولدت ميتا فله الميراث لا يترتب اذا بين
 السبب قال لان فلان اوصى بهذا المال او لفلان فلان مات وتركه ميراثا له
 فيكون هذا اقرار بملك الموصي او المورث فيقسم بين ورثتها وان نصيبها
 اقراضا وانهم الاقرار لغا هذا عند ابي يوسف ثم وعند محمد ثم يصح الاقرار
 ويجعل على السبب الصالح وان اقر بشرط الجوارح وبطل شرطه لان الجوارح
 للفسخ والاقرار لا يجعله ومرسل آيل الكثرة الوقوع انه اقر ثم اقر عني
 كما ذكر في الاقرار فعند ابي حنيفة ومحمد لا يثبت في قوله لكن يثبت في قوله
 ان الميراث لي بغير ان الميراث لي بغير كما ذكرنا وكذا لو اقر عني وارث الميراث
 يثبت في قوله لان حق الورثة لم يكن ثابتا في زمن الاقرار والاصح التحليف
 الورثة ادعوا امر الواقريه الميراث بآدمه فاذا انكر يستحق فان كان الدعوى

على قد نية الميراث فالعبر عليهم بالعلم ان لا تعلم انه كما ذكرنا باب الاستثناء
 ومن استثنى بعض ما اقر به مضملا لزمه بآدمه واستثنى كله فله ان يرضى
 كله لان استثناء الكل لا يصح فان استثنى كليا او جزئيا من ماله فهو مضمون
 وان استثنى غيرها لم يصح ان قال له علي ما اقر به من ماله او اقر له
 فغير جنة صح الاستثناء وان قال لا اقر له لم يصح هذا عند ابي حنيفة
 لوجود الجانسة من جهة وعند الشافعي يصح في الكل الجانسة من حيث الملية
 ومن اقره ووصل به ان شاء الله بطل اقراره ومن استثنى بناء دار اقر بها
 كما قال للمقر له لان الاستثناء لا يصح لان البناء انما يدخل بالتيقن وهو كذا
 لا يصح استثنائه وان قال بناؤه مالي وعرضها لك فله ان يرضى بالدار
 البستان كينائها ان قال هذا الخاتمة لفلان لا فقهه وهذا البستان
 الا تخله لا يصح الاستثناء ولو قال المعلقة له والفقر في اقراره وتخله
 لا يصح فان قال له علي الف من عبد ما قبضته وعينته فان سلمه المقر له لزمه
 الالف والا لا قوله ما قبضته صفة العبد وقوله وعينته اي عين العبد
 في يد المقر له فان سلم المقر له ذلك العبد في المقر له الالف والا لا
 وان لم يعين لزمه وما قبضته لغو اي قوله ما قبضته لغو عند ابي حنيفة
 وصل او فصل لان استثناء التيقن في غير المعين ينافي الوجوب لان جهالة المبيع
 فلا يحل ان يكون هذا رجوعا وعند ابي حنيفة ان وصل صدق له بآدمه كقولك

قوله ما قبضته صفة العبد وقوله وعينته اي عين العبد
 في يد المقر له فان سلم المقر له ذلك العبد في المقر له الالف والا لا
 وان لم يعين لزمه وما قبضته لغو اي قوله ما قبضته لغو عند ابي حنيفة
 وصل او فصل لان استثناء التيقن في غير المعين ينافي الوجوب لان جهالة المبيع
 فلا يحل ان يكون هذا رجوعا وعند ابي حنيفة ان وصل صدق له بآدمه كقولك

مِنْ غَيْرِ أَيُّ يَكُونُ لِقَوْلِهِ إِذَا جَاءَكَ فَصَلِّ أَوْ فَصَلِّ وَغَيْرَ ذَلِكَ وَأَنْ
 فَصَلِّ إِذَا وَفِي مَعْنَى مَتَابَعٍ أَوْ قَرْضٍ وَفِي يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ سَبْعَةٍ أَوْ رِصَاصٍ
 لَزِمَهُ الْجَهْدُ عِنْدَ إِجْرَائِهِ فَصَلِّ أَوْ فَصَلِّ وَغَيْرَ ذَلِكَ وَأَنْ فَصَلِّ وَغَيْرَ ذَلِكَ
 بَيَّانٌ تَغْيِيرُ عِنْدَهَا وَفِي مَعْنَى غَضَبٍ وَوَدْعَةٍ أَوْ رَاحَةٍ عَلَى أَحَدِهِمْ صَدَقَ الْفَصْلُ فِي
 الْأَخْبَرِينَ أَيْ إِنْ قَالَ لَهُ عَلَى الْفَوْقِ مِنْ غَضَبٍ وَوَدْعَةٍ أَوْ رَاحَةٍ أَوْ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ
 صَدَقَ وَصَلِّ أَوْ فَصَلِّ وَإِنْ قَالَ سَبْعَةً أَوْ رِصَاصًا فَإِنْ وَصَلَّ صَدَقَ وَإِنْ فَصَلَّ
 وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْبَيْعِ وَالْقَرْضِ بَيْنَ الْغَضَبِ وَوَدْعَةٍ أَوْ رَاحَةٍ وَلَيْسَ يَتَعَارَفُ عَلَى
 الْحَيَاةِ فَإِنْ فَتَرَ الذَّرَاهُ بَغْيُ الْحَيَاةِ يَكُونُ بَعْضُهُمَا وَالْفَصْلُ وَالْوَدْعَةُ يَتَعَارَفُ عَلَى
 كُلِّ ذَلِكَ وَالسَّبْوَةُ وَالرِّصَاصُ لَيْسَا مِنْ جِنْسِ الذَّرَاهِ وَأَمَّا تَسْقِيَاتُهُمْ وَهِيَ
 مَجَازٌ أَكْبَرُ بَيَّانٌ تَغْيِيرُ أَنْ وَصَلَّ صَدَقَ وَإِنْ فَصَلَّ وَصَدَقَ غَضَبٌ ثَوْبًا
 وَجَاءَ بِمَعْنَى فِيهِ عَلَى الْفَوْقِ دَعْوًا أَوْ أَنَّهُ يَنْقُصُ كَذَا مُصَلِّ وَإِنْ فَصَلَّ
 لَأَنْ الْأَسْتِثْنَاءَ يَمُحُّ مُصَلِّ لَمْ يَنْقُصْ وَلَوْ قَالَ أَخَذْتُ مِنْكَ الْفَاوَدِيَّةَ
 فَهَلَكَتْ وَقَالَ أَخْذِرْ بِلَا غَضَبٍ فَهِيَ وَفِي أُعْطِيَتْ بِهِ وَدْعَةٍ وَقَالَ الْأَخْبَرُ غَضَبٌ
 لَمْ يَلْزَمْ أَنْ فِي الْقَوْلِ أَقْرَبُ مِنْ جِنْسِ الْقَضَاءِ وَهُوَ الْخُذُّ فِي الثَّانِي لَمْ يَتَقَرَّبْ ذَلِكَ
 بِالْأَخْبَرِ عَلَيْهِ الْغَضَبُ هُوَ يَكُونُ فَالْقَوْلُ لَهُ وَفِي هَذَا كَانَ وَدْعَةٍ وَغَيْرُ ذَلِكَ
 فَقَالَ هُوَ أَخَذَ أَوْ الْقَرْبَلَةَ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مِنْ تَوَادُّعٍ كَمَا فِي أَخْذَرَهُ فَيَسْلُو إِلَى
 الْقَرْبَلَةِ وَيُقِيمُ الْبَيْتَةَ وَصَدَقَ مَنْ قَالَ أَخَذْتُ فَرَسِي أَوْ نَعْلِي هَذَا فَرَسِي أَوْ نَعْلِي

وَرَدَّ أَوْ خَاطَبَ تَوَدُّعًا بَلَدًا فَغَضَبُهُ هَذَا عِنْدَ إِجْرَائِهِ وَغَيْرَ ذَلِكَ أَيْ سَلَّ
 إِلَى الْقَرْبَلَةِ تَوَدُّعًا كَمَا فِي مَجْلَةِ الْوَدْعَةِ وَهُوَ الْقِيَاسُ وَجْهٌ الْأَسْتِثْنَاءُ
 أَنْ فِي الْإِجَارَةِ لَمْ يَتَقَرَّبْ بِهَا الْخَبَرُ مُطْلَقًا بَلَدًا وَرَدَّ لِأَجْلِ الْأَنْتِفَاعِ فَيُتَعَارَفُ
 الصَّرُوحُ فِي حَلِّهِ الْمَوْجُودِ فِي الْوَدْعَةِ **باب** مِنَ الْأَقْرَابِ
 دَيْنٌ صَحِيحٌ مُطْلَقًا أَيْ سَوَاءٌ عَلَيْهِ سَبَبُهُ أَوْ عِلْمُهُ بِالْأَقْرَابِ وَدَيْنٌ مَرَضِيٌّ الْمُرَادُ
 مَرَضُ الْمَوْتِ بِسَبَبٍ فِيهِ وَعِلْمُهُ بِالْأَقْرَابِ كَيْدًا أَوْ مَلَكَةً أَوْ تَلَفَهُ أَوْ مَرَضَ سَبَبِهِ
 سَوَاءٌ وَقَدْ مَالَ مَا أَقْرَبَهُ فِي مَرَضِهِ هَذَا عِنْدَنَا وَغَيْرُ الشَّافِعِيِّ هَذَا بِسَبَبِ
 الْأَوَّلِينَ لَا سَوَاءً السَّبَبُ هُوَ الْأَقْرَابُ وَلَمْ يَكُنْ أَنَّ أَقْرَابَ الْمَرِيضِ وَقَعُوا
 تَعْلُقُ بِهِ حَقَّ الْغَيْرِ وَالْكُلُّ عَلَى الْوَرِثَةِ وَإِنْ شَيْءٌ مَالَهُ أَيْ الذُّيُوتُ الثَّلَاثَةُ هِيَ
 دَيْنُ الْحَيَّةِ وَدَيْنُ الْمَرِيضِ بِسَبَبٍ مَعْلُومٍ وَدَيْنُ الْمَرِيضِ الَّذِي عَلَيْهِ عِلْمُهُ بِالْأَقْرَابِ
 مُقَدَّمٌ عَلَى الْوَرِثَةِ وَإِنْ شَيْءٌ جَمِيعُ الْمَالِ وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَخْتَارَ الْمَرِيضُ مَرَضًا
 غَيْرًا بِقَضَاءٍ دَيْنِهِ وَلَا أَقْرَابَ لَوَارِثَتِهِ إِلَّا أَنْ تَصْرِفَهُ الْبَقِيَّةُ أَيْ بَقِيَّةُ الْعَلَمِ
 فِي الذَّهْنِ وَبَقِيَّةُ الْوَرِثَةِ فِي الْأَقْرَابِ لَوَارِثَتِهِ وَإِنْ أَقْرَبُ الْمَرِيضِ شَيْءٌ
 لَجَلَّ ثُمَّ يَبْنُو بِهِ نَسَبُهُ وَيَطْلُقُ مَا أَقْرَبَ وَصَحَّ أَقْرَبُ جَنَابَةٍ ثُمَّ لَهَا
 إِذَا كَانَ فِي الْقَوْلِ أَقْرَابَ الْمَرِيضِ لَدُنَّ فِي الثَّانِي لِأَجْنَبِيَّةٍ وَلَوْ أَقْرَبُ سَبَبٍ غَلَبَ
 جَمِيعُ نَسَبِهِ وَيُوكَدُّ مِثْلَهُ لِمَثَلِهِ أَيْ هَذَا فِي السَّبَبِ كَيْفَ يُوَكَّدُ مِثْلَهُ لِمَثَلِهِ
 وَصَدَقَهُ الْعَلَمُ يَنْبَغِي نَسَبُهُ وَلَوْ فِي مَرَضٍ وَيُشَارِكُ الْوَرِثَةَ تَصَدَّقُ



الغلام إنما يشترط إذا كانت ممن يعتبر وإن لم يعتبر ومات الميراث
 نسبه وشارك الورثة بلا تصديق وصح إقرار الرجل والمرأة بالوادي
 والولد والزوجة والمولى بشرط تصديق هؤلاء كما شرط تصديق الزوج
 أو شهادة القابلة في إقرارها بالولد بشهادة امرأة واحدة وذكر
 القابلة خرج مخرج العادة وصح التصديق بعد موت المقر إذا كان الزوج
 بعد موتها مقبرة هذا عند أبي حنيفة لأن حكم النكاح ينقطع بالموت فلا يصح
 تصديق الزوجية بعد انقطاعها بحكمه في تصديق الزوجة لأن حكمه
 باقي بعد الموت لوجود العقد وعندهما يصح باعتباره أن حكم النكاح
 وهو الإرث باقي بعد الموت **مسألة** أن التصديق يستند إلى الإقرار
 والإرث ح مضموم ولو اقر بنسب من غيره كان كالجحش وغيره لا يصح
 تحمیل النسب على الغير ويركز إلا مع واحد وإن بعد وإن اقر بأخ
 وأبوه ميت شاركه في الإرث بلا نسب لأن الميراث حقه فبقا
 فيه إقراره وأما النسب فعليه تحمیل على الغير ولو اقر أحد ابني الميت
 له على آخر بن يقين أيهم نصفه فلا شيء له والنصف للآخر إذا
 كان لزيد على عمرو مائة درهم فاقتر أحد ابني زيد أن زيد يقين
 فلا شيء للمقر والباقي لأخيه لأن إقرار المقر ينصرف إلى نفسه
كتاب الصلح هو عقد يرفع النزاع بين طرفين مع إقرارهم

وإتباع أي مع إقرار المدعي عليه أو سؤيته أو إتباعه وفصل
 لا يصح إلا في صورة الإقرار فالأصل كسبح أن وقع عن مالك في
 فيه الشفعة والرد يعيب وخيار ردية بشرط سواء صلح عن ملك
 أو على إيد الشفعة الشفعة ويثبت الرد بالخيار إذا كان ملكا وله
 من المدعي والمدعي عليه في بدل الصلح والمصلح عنه ويفسد جهالة المدعي
 وما استحق من المدعي برده المدعي حقه من العين وما استحق من البدل
 بحقيقته من المدعي وكذا إن وقع عن مالك الشفعة بشرط التوقيت فيه أو إن
 كان البدل منفعة يعلم بالتوقيت كالحذمة وسكنى الدار بخلاف إذا وقع الصلح
 عن المال على نقل هذا الشيء من جهة إلى جهة وبطلت أحدها في المدعي والآخر
 أي الصلح مع شرك وإتباع معاوضة حق المدعي وبراءة غيره وقطع نزاع في
 حق الآخر فلا شفعة في صلح عن دأب مع أحدهما أي مع الشرك ولو إتباع
 ويجب في صلح على إيد لانه إذا صلح عن دأب فزعم المدعي عليه له
 ملك وزعم المدعي ليس له على المدعي عليه فلا يجب الشفعة وإذا صلح على دأب
 فزعم المدعي أنه أخاها عوضا عن حقه فهو أخذ بزعمه فيجب الشفعة وما استحق
 من المدعي رد المدعي حقه من العوض وزعم بالخصومة فيه أي كإمام المستوفى
 استحقه وما استحق من البدل رجع إلى المدعي عليه أو نفسه أي إن استحق بعض
 البدل من المدعي رجع إلى غيره حقه ما استحق من المصلح عنه وإن استحق كله

دفع المدعي العرفي الصلح مع الأقارب إذا استحق البدل صح المدعي
لوجود إقرار المدعي عليه وفي الشكوك لا ينكر دفع المدعي البدل ولو صالح
على بعض ما يريد من المبيع وحيلت له أن يزيد في البدل شيئا أو ينقصه
الباقي إنما يبيع لأن بعض الدار لا يصح عوضا عن العرفية إذا في البدل شيئا
لغيره أو توب يكون ذلك الشيء عوضا عما بقي من المدعي عليه وإن أتاه المدعي
عن دعوى الباقية يبيع أيضا لأن هذه برأة عن دعوى الغياب وهي صحيحة وأن
لم تكن البرأة عن الأعيان صحيحة والفرق بينهما يظهر فيما إذا كان الدار في يد المدعي عليه
عما إذا مات وأجد وترك ميراثا فبرئ ما جدد عن نصيبه لا يبيع لأن هذه برأة
عن الأعيان وصح الصلح عن دعوى المال والمنفعة قبل حصول الصلح عن دعوى
المنفعة أن يدعي على الورثة أن الميت كان وصوفا بماله هذا العبد والورثة
وأنما يحتاج إلى ذلك لأن الزيادة محفوظة أنه لو ادعى استيجار عين المال
ينكره ثم صلح بالاجور والحناية في التفرع ومنها عدا أو خطاء والرقب
دعوى النكاح وكان عتقا بالصلح عتقا بالصلح كان المدعي عن دعوى الرقبة عتقا
بما كان كان مع الإقرار كان عتقا بما في حقه حتى ثبت الولاء وإن لم يكن مع
الإقرار فهو عتق بما لم يدعي المدعي له فدفع المدعي عليه بل قطع نزاع في دعوى
فلا يثبت الولاء إلا أن يقيم البينة وكان الصلح خلعا في دعوى النكاح في
الإقرار يكون خلعا مطلقا وفي الخبرين في دعوى النكاح لا في دعوى الرقبة

٢٤
عليها وإن قد جحدت وجبا آخر جاز في القضاء أما في بينها وبين الله تعالى فإن
عليك أنها كانت زوجة للإقرار لا يحل لها النكاح في عدته وإن عتقت أنها لم تكن
ولم تجز عن دعواها النكاح ذكر في الهداية أن في بعض نسخ مختصر الهداية جاز
الصلح بأن يحمل بدل الصلح زيادة في المهر وفي بعض النسخ عدم الجواز في الوفاة
اختار هذا لأن الصلح أن جعل منه فرقة فالمهر لم يشرع إلا بين حايها وإن لم
يجز فالبدل لا يقع في مقابلة شيء وأما عن دعوى جحد لثمة الله تعالى ولا إذا لم
مأذون آخر عدا وصالح عن نفسه لأن رقبته ليست من تجارتها فلا يجوز له
التصرف فيها وصح صلح عن نفسه غيره قبل جحد عدا لأن عبد من كسبه يبيع
فيه تصرفه واستخلافه والصلح عن مضمون يلف بأكثر من قيمته وعن هذا
عند أبي حنيفة وعندها لا يبيع بأكثر من القيمة إلا أن يكون زيادة يتقارب الناس
فيها لأن حقه في القيمة فالزائد ربوا ولو كان حقه في المال باقيا عتقا
بأكثر لا يكون ربوا وإن الزائد على الملية في مقابلة الضمن وفي ميسر عن نفسها
له فصلح عن باقيه بأكثر من نصف قيمة بطل الفصل هذا بالاعتقاد أما عندنا
فظاهر وأما عندنا فلا فرق القيمة مضمون عليها أم لا يجوز الزيادة عليها وماله
غير مضمون عليها ولو صالح بغير صلح وإن كان قيمته أكثر من قيمة نصف العبد
وبدل الصلح عن دبر عدا وعلى من يدعيه يلزم المهر كله لا وكيله لأن في مائة الف
ليس بمنزلة البع أم في الأول فظاهر ولما في الثاني فلا أنه أخذ بالصدق

فترجع الحقوق الى المثل ان يضمنه اي الكسح يكون البدل عليه لفضل الكفاية
وفيما هو كبيع لزوم وكيله اي فيما يكون الصلح عن مال على ان غير من المصالح المعنى
ويكون مع الاقرار وان صلح فضولي وضمن البدل وضاف المثل او اشد الشئ
او عزم بلا نسبة الى نفسه او اطلق وتقدم وان لم يتقدم ان اجاب المدعي عليه
لزومه البدل والذرة اي صلح الفضولي عن جانيه المدعي عليه مع المدعي ^{الصلح} ^{بالمثل}
او قال صلحتك على الف درهم من مالي او الف هذا او على غير هذا او قال صلحتك
على هذا الف وهذا العبد او قال صلحتك على الف درهم وتقدم في هذه الصور
مع الصلح وان لم يتقدم الف ان اجاب المدعي عليه لزومه وان فلا واصلح
على بعض جنس له عليه اخذ البعض حقه وحط لباقيه لا معاوضة لان بعض
الشيء لا يصلح عوضا للكل فصح عن الف جانيه حالة او على الف موجب في
الاول يكون استقاما لما فوق المائة وفي الثاني يكون استقاما لوصف المثل
وعن الف جيا على مائة زبوف لانه يكون استقاما لما فوق المائة واستقاما
لوصف المثل في المائة في هذه الصور يصح الصلح ولا يشترط قبض البدل الصلح
ولم يصح عن راحه على ثياب مؤجلة لان هذا الصلح معاوضة فيلزم ضرورة
فيشترط قبض الثياب قبل الاقرار او عن الف موجب على نفسه حالة لان
وصف المثل يكون في مقابلة خمسينه وظل الوصف ليس على ادع الف
سواء على نفسه ايضا لانه يكون معاوضة الف سواء بخمسينه وزيادته

ومن امر بآء نصف دين عليه عدا على انه بري ما يراه ان بري وان لم يبر
فما دونه ايجاز قلادة الى خمسينه عدا على انك بري من الباقي قبل بري و
ان لم يبر الخمسينه في الغد فآء دونه وهذا عداوي ثم دونه وعداوي
لا يعود دونه لان البراءة مطلقة لان كلمة على المعوض واما آء النصف لا يصلح
عوضا للبراءة ففي البراءة مطلقة ولم ^{ما} ان على الشئ قلوت البراءة ^{بالشئ} ^{مقتيد}
فيقوت بقاياته وفي ^{ما} نظر لان كلمة على حلت على البراءة فهذا التعليل
انما يصح لو قال ابرأك عن خمسينه على ان تؤدى الخمسينه الاخرى ^{مقتيد} ^{انما}
بانه كان في اللفظ هذا الك في المعنى كل واحد مقتيد بالآخر لانه ما رضي بالبراءة
مطلقا بل بالبراءة على تقدير آء الخمسينه فصارت البراءة مشروطة بالآء
فاذا لم يؤد عاذه حقه من آء المصنف الى وان لم يوقت لم يعد اي ان لم يوقت
الا ما عدا بل قال الى خمسينه ولم يبق عدا في هذه الصورة ان لم يؤد الذي لم يعد
دونه لانه ابراء مطلق وكذا لو صلحه من دونه على نصف يدفعه اليه عدا
بري فما فضل على انه ان لم يدفعه فالكل عليه في هذه الصورة ان قبل بري
عن الباقي وان لم يؤد في الغد فالكل عليه كما في المسئلة الاولى وهذا بالاجماع
فان ابراءه عن نصفه على ان يعطيه ما بقي عدا فهو بري اذ الباقي اول وقد
قليل في هذه الصورة بما عدا ابو يوسف في المسئلة الاولى وهذا بخلاف التعليل
الذي ذكر من جانب آخر وقد روي انما لا يصح هذه المسئلة لان ابراء مقتيد

بالشرع ههنا كما في المسئلة الأولى ولو علق صرحا كان أدنى إلى كذا إذا أودع
مق لا يبيع أي قال إن أدنى إلى كذا فانت بريء من الباقي لا يبيع لأن البراءة
المعلق تعليقا صرحا لا يبيع فإن البراءة فيه معنى القليل ومعنى الاستفاد فإن الاستفاد
لا ينافي تعليقه بالشرع والقليل ينافيه فإيماننا المعنيين وذلك أن كان
التعلق صرحا لا يبيع وإن لم يكن صرحا كما في الصور المذكورة يبيع وإن قالوا
سواء أقر ذلك بالمال حتى تؤخره عنه أو تحطه عنه فنقل صح عليه ولو أغلظ الخلل
ولو صالح أحد ديني دين عن نصيبه على ثوب شريكه فربما ينصفه أو لا
نصف الثوب من شريكه إلا أن يبيع ربع الدين فإن الشريك أن يبيع له ربع الدين
فلا حرج له في الثوب هذا إذا كان الدين مشترك بينهما بأن يكون واجبا مستحقا
كثير المبيع صفقة واحدة وغير المال المشترك والمودعت بينهما وقصة المستهلك
فإن كلهما أخذ أحد الشريكين فلا حرج لأشباعه ولو قبض شيئا من الدين شاركه
شريكه فيه ورجع على الغريم بما بقي أي لا يكون للغريم أن يقول الذي أعطاه نصف
الدين أي قد أعطيتك حقل وليس لك علي شيء فإن أعطاه أيا مشتركا
بينه وبين شريكه ولو شري نصفه شيئا ضمنه شريكه ربع الدين أو اتبع
أي اشتري أحد الشريكين بنصفه من الغريم شيئا فالشريك الآخر أن ينصفه
ربع الدين لأنه صادقا نصف الدين بالمقاصة فيصنفه شريكه الربع بخلاف
مسئلة الصلح فإنه إذا أخذ الثوب بطريق الصلح عن النصف ومضى الصلح على كل

قالوا ههنا أن قيمة الثوب أقل من نصيب الدين فلو ضمنه ربع الدين بقدر نصيب الثوب
فلا حرج في الثوب أن يقول أي أخذت إلا الثوب فإن شئت خذ نصفه بخلاف
الشراء أو مبناه على المكسوة فلا يتضرر المشتري بضمار ربع الدين وفي البراءة
عن حظه والمقاصة بدوين سبق ليرجع الشريك أو إذا أبرأ أحد الشريكين الغريم
من نصيبه لا يرجع الشريك الآخر على ذلك الشريك لأن البراءة إنقاذ لا قبض وكذا
إن قبضت المقاصة بدوينه السابق صورته كما أن زيد على عمرو وخسرون رجعا فباع عمرو
وبكر بعد اشتراك بينهما من زيد بمائة درهم حتى وجب لكل منهما على زيد خمسون
وتمت المقاصة بين الحسين الله وجبت لعمرو على زيد وبين الحسين الله كانت لزيد
عمرو فليس لك أن تقول لعمرو وأنت قبضت الحسين الله وجبت لك على زيد حيث وقع المقاصة
بينهما وبين الحسين الله كانت لزيد عليك فادع إلى نصفها وأما لا يكون له ذلك لأن
عمرو فاقض دينه بالمقاصة لا فاقض شيئا ولو أبرأه من البعق قسم الباقي على شريكيه
أي إذا كان الدين بين شريكين نصيبين فأبرأه أحدهما عن نصف نصيبه وهو الربع قسم
الباقي ثلاثة لأن بؤله ربع ولا يخرى نصف وبطل صلح أحد ديني سلم من نصيبه
على ما دفع أي إذا أسلم بطلا في كبر ورأس مالها مائة وسلم كل واحد خمسين
فصلح أحدهما عن نصف كره بالحسين الله وهما إلى السلم إليه وأخذ الحسين هذا
الصلح لا يجوز عند أبي حنيفة وغيرهما وعند أبي يوسف يجوز إذا اشتد بعبدا
وأقال أحدهما في نصيبه له **مسألة** أنه لو مضى في نصيبه خاصة لزم قسمه الدين في

الزكاة ولو جاز في نصيبها لا بد من أحاطة الآخر فلم توجد فإن أخرج الزكاة
عن غرض عقار أو مال أو ذهب بفضة أو عكسه أو نقدين باصحة قل بدله أو إذا ما
يصح عن النقدين أي الدرهم والدنانير بها سواء قل البدل أو أكثر لأنه يصير للمنفق
الخلا والمخمس على ما عرف في كتاب الصرف في نقدين وغيرهما بأحد النقدين لا الزكاة
أن يكون المعطي أكثر من قبضه من ذلك الجنس أي إذا كان المعطى مائة درهم يجب
تكون المائة أكثر من حصته من الدرهم ليكون ما يساوي حصته في مقابلتها
فضل في مقابلة غير الدرهم وذلك لأن الصلح لا يجوز بطريق البراءة لأن التركة
أعيان والبراءة من الأعيان لا يجوز وبطل الصلح أن شرط فيه لهم الدين ^{التركة}
يعني أن أخرج أحد الورثة وفي التركة ديون بشرط أن يكون الدين ببقية
الورثة بطل الصلح لأنه قليل من الدين من غير من عليه الدين فذكر لصحة الصلح
حيث قال فإن شرطوا الغرامة منه أو قصر نصيب المصالح منه تبرعوا أو اقضوا
قد قسطنه منه وصالحوا عن غيره وأحالهم بالقض على الغرامة صلح للميل
الأولي أن يشترط أن يبرئ المصالح الغرامة عن حصته من الدين ويصالح
من أعيان التركة بما لا يفي هذا الوجه فأي ببقية الورثة أن المصالح لا يتولى
على الغرامة حتى لا تنقصه تصبر لهم والثانية أن ببقية الورثة يؤدون
إلى المصالح نصيبه نقداً ويجعل لهم حصته من الدين على الغرامة وهذا الوجه
يتضرر ببقية الورثة لأن النقد خير من الدين والثالث وفي بعض الطرق

٢١٧
وفي الإقرار فلتقرض أن حصته المصالح من الدين مائة درهم ومن العتق
مائة أيضاً ويصالحون على الدرهم فلا بد أن يكون ذلك الصلح أكثر من ما يفي
وهو مائة وعشرة دراهم فيقرضونه مائة وهو يحملهم بالمائة على الغرامة
وهو يقبلون الحوالة ثم يصالحون من غير الدين على عشرة فإن كان غير الدين
يحدث يجوز الصلح عنه بشرط فظاهر وإن لم يكن يراعى على عشرة شئ
كسلبين مثلاً ليكون العشرة في مقابلة العشرة والباقي في مقابلة السلبين
صحة الصلح عن تركة جهل على مكيلاً أو مؤزودين لاختلاف قصد بعض الشايع
لا يجوز لشبهة الربوا وعند البعض يجوز لأن جهتها مشبهة بشبهة الربوا
ولا اعتبار لها لأنه يحتمل أن يكون في التركة من جنس هذا الصلح على تقدير
أن يكون محتمل أن يكون رأياً على بدل الصلح فأحتمل الإحتمال يكون شبهة
الشبهة ولو جهلت وهي المليل والمؤزودين في يد البقية مع في الأصح
عدم الصحة أن هذا الصلح يتبع لا يبرأ لأن البراءة عن الأعيان لا يجوز وإذا
كان يتبعاً فلحد البدلين محمول فلا يجوز صحة البقية أن التركة إذا كانت في يد
بقية الورثة فالجهاالة لا تنفي إلى المنازعة فيجوز وبطل الصلح والتسمة مع
دين محبط ولا يصلح قبل القضاء في غير محبط ولو فعل قالوا صح أي يشترط أن
لا يصلح قبل قضاء الدين في دين غير محبط ولو صح فالشايخ قالوا صح
لأن التركة لا تخلو عن قليل دين والدين قد يكون غامياً فلجعل التركة

موقوفه بتصرف الورثة والذات لا بتصرفه على الورثة قضاء دينه
ووقف قدر الدين وقسم الباقي بحسب ما وقف الكل قياصة القياس
ان الدين يتعلق بكل جزء من التركة ويصح ان يستحق كل جزء من الورثة
ومن المالك المصلحة انه كل يشترط لصحة القياس صحة الدعوى ان لا يقص
الناس يقولون يشترط لكل هذا غير صحيح لانه اذا ادعى حقا مجهولا في قاص
على شئ يصح الصلح على امر في الجوف ولا يستحق ولا شك ان دعوى الحق
المجهول دعوى غير صحيحة وفي الذخيرة مسائل تؤيد ما قلنا **كالمضاربة**
وفي عقد شركة في البيع على من يبيع على غيره اذ لا يتكفل
عند عمله وشركة ان ربح وغصب ان خالف وبضاعة ان شرط كل الربح
للمالك وقرض ان شرط للمضارب اعلم ان في هذه العيان تساهلا
وهو ان المضاربة اذا كانت عقد شركة في الربح فليكن بضاعة او قرضا
وانما قال ذلك بطريق التعليل ونحن ان نقول ان المضاربة ابداع وتكفل
شركة وغصب ودفع المال الى آخر ليعمل فيه بشرط ان يكون الربح للمالك بضاعة
وبشرط ان يكون للمعامل قرض فنظم الدعوى المذكورة في سلك المضاربة بتعليل
واجابة فائدة ان فسدت فلا ربح له عنده اي لا ربح للمضارب عند الفساد
بل اجر عمله ربح ام لا ولا يزاو على شرط خلو كالمجهول ولا يقص المالك اي في
المضاربة الفاسدة كافي الصالحية ولا تقع الاعمال تقع فيه الشركة وتسليمه الى

المضارب وشيوع الربح بينهما فبفساد شرط الآخر كذا في اربعة عشر
اعلم ان كل شرط يقطع الشركة في الربح او يوجب جملته الربح يفسد
وما عداه من الشروط الفاسدة التي لا تفسد المضاربة بل تبطل ذلك
الشرط وكذا شرط الضميمة في المضارب والمضارب في مطلقها ان يبيع
ونسيئة الا باجل لم يغير المرام بالملوك لم يقد برب او مكاف او ربح
التجارة وان يشترى ويوكل بها اي بالبيع والشراء ويسافر وعنده ربح
ليس له ان يسافر وعن البيع ان دفعه بكون ليس له ان يسافر وان دفعه في
بكون له ان يسافر او بكون ويضع ولورث المال ولا تفسد به اي لا تفسد
المضاربة بان يبيع رب المال خلو كالمجهول ويودع ويبرهن ويبرهن
ويؤجر ويستاجر ويختار الشئ على الا يسير والغير اقبيل المودة وليس ان
يضارب الا باذن او باعل برأيه القابض ان الشئ لا يقص مثله بل يقص
دونه كالا ببيع ونحوه ولا ان يعرض او يستدين وان قبله ذلك اي قبل
برأيه لم ينعكس عليهما اي على الاستدانة وانما يبيع المضاربة باعل برأيه ودون
الا واصل ان المضاربة من صنيع التجار وهي محتلة للربح بخلاف الا واصل ان
لا فائدة فيه فلو شري بالمال بزا وقصر او حل بماله وقيل له ذلك اي اعلم
برأيه فقد تطوع لانه لا يملك الاستدانة وان صبغه آخر فهو شرك باذنه
ودخل تحت اعل برأيه كالمطلقة او اذ قال اعلم فصبغه آخر يكون شرك باذنه

ويدخل الصنيع تحت عمل برأيه وكذا الخلط بآله بخلاف العصابة لأنه لا يختلط
 به شيء من ماله وإنما قال فصيفه المحرر ولو طبقه أسود فإنه لا يدخل تحت عمل
 برأيه عند أوجه لأن السواد نقصا عندن وأما سائر الألوان غير السوداء فكأنه
 فلا يضر أي بصيفه المحرر والخلط بآله إذا قال العمل برأيه وله حصته صبيغة أن يصنع
 وحصته التوفيق المضاربة أي في المال المضاربة ولا أن تجاوز بلد أو سلعة أو
 وقتا أو شخصا عنه رب المال فإن تجاوز عنه ضمن وله ربحه ولا أن يرفع عليه
 أو عبدا أو أمة من ماله أي مال المضاربة ولا أن يشري من يبيع على رب المال
 سواء كان قريبه أو قال رب المال أن يشتري فلا تافه وحز فلا كان له لأهلها
 أي كان للمضارب لا للمضاربة ولا من يبيع عليه أن كان ربح ولو فعل ضمن وإن
 يدين ربح صح فإن زادت فته غرق حصته ولم يضر شيئا لأنه لا يصنع له في ذلك
 القيمة وسوى العبد في قيمة حصته منه أي في قيمة حصته رب المال من العبد مضاربا
 بالنصف شري بالثمن أمة فولدت ولدا أمساويا ألفا فادعاه فصارت قيمته
 ألفا ونصفه سقى لرب المال في القرب وربيعه أو اعنته ولرب المال بعد قبض الأول
 تقصير المدة في نصف قيمتها وجه ذلك أن الدعوة صحته في الظاهر على ما في آيات
 لكن لم ينفذ لعدم الملك لأن مال المضاربة إذا صار أغنيا نأكل ولغيره يساوي
 رأس المال لا يظهر الربح بل كل واحد يصنع أن يكون رأس المال لا يملك أي بهلك
 ما سواه وينبغي بعد فقط فلا يحاط له كونه رأس المال ويحاط له إذا أدت القيمة

بعد الدعوة حتى صادقة الطر الفاء وسماية ظهر الربح فنقدت الدعوة
 السابقة وثبت السكب وعنى الربح المسمى بملكه في البض ولا يضر لرب المال
 شيئا لأن غنقه بالدعوة والمملك والمملك مؤخر فيضاف إليه ولا يصنع له
 فيه لأنه ضمان إعتاق فلا بد من صنع فله الاستسعاء في رأس المال نصف الربح
 أو الإعتاق عند أوجه فإذا بقى الأول أنه أن يضمن المضارب الذي أدعى الأول
 نصف قيمة الأية لأن الأول لما أخذ صار رأس المال لتقدمه استسعاء فالجارية
 كلها ربح لكن نقدت الدعوة السابقة وصارت تام فلا يضر نصف قيمتها لأنه
 ضمان فله فلا يشترط له صنع ولا يضمن المضارب بدفعه مضاربة بل إذا دعت
 إلى أن يعمل الثاني في ظاهر الرواية وهو قولها وإلى أن يرجح رواية الحسن عن أبي
 وجه الأول أنه الدفع أيداع وهو ملكه فإذا عمل تبين أنه مضاربة فيضمن
 وجه الثاني أن الدفع قبل العمل أيداع وبعد أن يصنع وهو ملكها فإذا ربح
 ثبت الشراكة في ضمن المال كله بغيره وعند دفعه يضمن بحره فلو أذاع بالدفع
 فدفع بالتك وقيل له ما رزق الله بيننا نصفان فيصير ربحه للمالك وسد
 للأول ولله الثاني وإن قيل ما رزق الله فكل تلك لأن المالك قد أذاع بالدفع
 مضاربة فالمضارب الثاني ما شرط له المضارب الأول فإذ رزق الله المضارب
 الثلثان نصفين بينه وبين رب المال ولو قبل ما ربحه ودفع بالنصف للثالث نصف
 ولها نصف لأن ربح المضارب الأول والنصف وهو مشترك بينه وبين رب المال
 فيكون

ولو قيل ما رزق في نصف او ما فضل فصفان وقد دفع بالنصف نصف المال
ونصف الثاني ولا شيء الاول ولو لم يكن الثاني ثلثه للمالك والثاني شرطها على
الاول سدس لان للمالك النصف المضارب الثاني الثلثين فيض المضارب الاول
السدس وصح شرطه للمالك ثلثا وبعينه ثلثا ليعمل معه اى المضارب في نفسه
وبطل بوبت احدها لحاق المالك مرتدا بحضرة لا لحاق المضارب بغير المرتد
حيث لا يبطل المضاربة لان له عيان صحته ولا ينزل حتى يعلم بعينه اى ان
عزل رب المال المضارب لا ينزل حتى يعلم بعينه فلو علم فله بيع عرضها ثم لا يتصرف
في ثمنه ولا في نقد من جنى رأسه فله نقد البضاعة اى صار نقدا وبطل
خلقه به استحقاقا اى ينزل نقد انتفى لانه خلا فحينئذ رأس المال باق كان رأس
المال راجع والنقد ناظر او العكس في القياس لا يبدله لوجود العزل والاضرة
تخلو في العوض صحة الاستحقاق ان الربح لا يظهر الا عند انحلال الجنس فحققت
الضرورة ولو افترقا وفي المال دين لزمه اقتضاء دينه ان كان ربح فلا لا
لان ان كان ربح فهو يعمل بالاجرة وان لم يكن ربح فهو متبرع بالمال ويؤكل المال
به اى ان لم يكن ربح فالمضارب بعد الافتراق يؤكل المال بالاقضاء فان
لا يدفع الثمن الى رب المال لانه الحقوقي يبيع الى الوكيل فلا بد من توكيل المضارب للمالك
وكذا سائر الوكلاء اى ان امتنع سائر الوكلاء عن الاقضاء يؤكل المال بالبيع
والتمساجير ان عليه المراد بالبيع الدال فانه يعمل بالاجرة والتمساجير

الذي جعل له الحنفية فهوها لبيها فهو عمل بالاجرة ايضا فيجوز ان يتقاضي
الثلث وما هلك من الربح اولا فان كان الربح لم يضمنه المضارب لان ايقون
فان قسم الربح وبيع عقد ما تعقدت فذلك للمالك او بعينه لم يترد الربح
اى فيض العقد والمالك في المضارب ثم عقد فذلك للمالك وان لم ينسخ ثم هلك
تراد او اخذ المالك ماله وما فضل قسم وما نقص لم يضمنه المضارب فنفقة مضاء
عمل في مصر في المالك وانه نفقة المضارب مبتدأ في ماله خبره وان كان من المضارب
سواء كان في المضارب او في السفر فان الذوات من الماله ومن ايجد الذوات ينزل في
النفقة وفي سفره طعامه وشرابه وكسوته واجرة خادمه وغسل ثيابه والذين
في موضع يحتاج اليه كالحجاز وركوبه شرأ وكراء وعقله في مالها بالمعروف
الفضل اى ان انتفى زائد على المعروف في ضمن الفضل وردد ما بقي في يده بعد قديم
مصر الى مالها اى ما بقي من الطعام ونحوه وما دون سفر ينفذ اليه ولا يثبت باهله
كالسفر وان مات كسوف مصر فان ربح اخذ رب المال ما انتفى من رأسه
اى اخذ من الربح ما انتفى المضارب من رأس المال حتى يتم رأس المال فان فضل شيء
قسم فان ربح متاعا حسب نفقه لا نفقة نفسه اى ان ربح وقال قام على بلد
يحتسب فيه ما انتفى على المتاع من كراء حله ونحو ذلك ولا يحسب نفقة المضارب
مضارب باليصف شري بها برا او باعة بالعين وشري بها بعد افضاء في غيرهم
المضارب ربحها والمالك الباقي وربع العبد المضارب وباقيها ورأس المال

ألفان وخمسمائة وراحم على ألفين فقط أي اشترى بألف ثوباً وباعه بالثوبين
بالألفين عبداً ولو يدها إلى المبيع حتى ضلح الألفان في المضارب ثم المضارب
ربيع الألفين لألفه ملك المضارب المالك ثلاثة أرباع فإذا ذهبها يصير رأس
ألفين وخمسمائة لألف رب المال دفع أولاً ألفاً ثم دفع ألفاً وخمسمائة فأباعد
مراحمه بقول قام على بالثمن وقوله فقط أي لا يقول قام على بالثمن وخمسمائة لأن
الشري وقع بالثمن فلا يقيم الرضعة التي وقعت بسبب المال في يد المضارب فلا يبيع
في حصتها ثلاثة آلاف والربح منها نصف الذي بينهما أي أربع أربعة آلاف وثلاثة
حصص المضاربة والألف ملك المضارب لأن ربع العبد حصته خاصة ثم ثلاثة آلاف
يرفع منها رأس المال وهو ألفان وخمسمائة بقول ربح خمسمائة نصفها لرب المال ونصفها
للمضارب ولو شري من رب المال بألف عبداً شراه بنصفه راحم بنصفه فقوله شراه
بنصفه صفة العبد وضيمير القاعل في شراه يرجع إلى رب المال فالمضارب أرباعه
مراحمه بقول قام على بنصف الألف لأن شري المضارب من رب المال وأن كان جازي ألفه
شبهة العدم ومبني المراحة على الأمانة فيعتبر أهل الثمن ولو شري بالمال عبداً
ضيقه فقتل رجلاً خطأ أربع الذم عليه وباقيه على المالك أي إذا استنعم بالذم
واختار الذم يعق آرش الجنائية فيديان بقدر المالك والعبد نعمة للمضارب لأن رب المال
ألف والعبد يساوي ألفين وإذا أفرأه خرج فحده المضارب يوماً والمالك ثلاثة أيام
أنما يخرج العبد عن المضاربة لأن قضاء القاعض بأنقسام الذم يتضمن أنقسام العبد

والمضاربة ينتهي النفع ولو شري عبدًا بالمال وملكه الأول قبل فسخه دفع رب المال
ثمنه ثم دفع أي إذا دفع رب المال ثمنه وملكه في المضاربة قبل أن ينفع به المالك
يدفع رب المال إلى المضارب ثمنه مرة أخرى وملكه إن ملك في يده وجميع ما دفع
إليه وصدق مضارب قال موي الف دفعته إلى والف ربح لا مال له قال الف دفعته
وعقد فدية وهو القول الأول لأن في القول الأول المال لأنه ينكر دعوى المضارب
الربح ولكننا أن الاختلاف في هذا المقبول في القول للمبايع مع اليقين ولو قال
من معه هو مضاربة زيد وقد ربح صدق زيد أن قال بضاعة أي صدق زيد مع
لأنه ينكر دعوى الربح أو دعوى تقويم عمل المضارب كما لو قال قرض وقال زيد بضاعة أو
ودفعة أي صدق زيد مع اليقين لأنه ينكر دعوى الفل فلما قال المال عينته نوعاً
صدق المضارب إن صح أي مع اليقين لأن الأصل في المضاربة العوم بخلاف الوكالة
لأن الأصل فيه الخصوم ولو ادعى كل نوعاً صدق المالك أي مع اليقين لأن الأول

كتاب الوصية في أمانته تركت للحفظ فلا يصحها

الموضع ان عقلت اي بلا تعق منه وله حفظها بنفسه وعياله والسفر بها عند عدم
التم والحرف السفر والخروج للسفر السفر مصدر الحاصل بالمصدر فاختار المصدر
وان يؤمن السفر او كان الطريق مخوفاً فمسا فرهله المال ضمن ولو حفظ بغيره
الا اذا خاف الحرق او الفرق فوضعها عند جاره او في فلك اخر فان حبسها بعد طلب
طلب

[The page contains dense handwritten Arabic script in two columns. The right column begins with "وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَوْلَى الَّذِي..." and continues down. The left column also contains dense text, partially obscured by the binding edge. There are some marginal notes or corrections visible.]

١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧
 ٥٢٨
 ٥٢٩
 ٥٣٠
 ٥٣١
 ٥٣٢
 ٥٣٣
 ٥٣٤
 ٥٣٥
 ٥٣٦
 ٥٣٧
 ٥٣٨
 ٥٣٩
 ٥٤٠
 ٥٤١

يضمن سواء أقر بها بعد الموت أولا وإنما قلنا مع نية الوصية لأننا قلنا في حاشية هامش
المالك لا يضمن لأن هذا من باب الحفظ وإن حمل المودع الوصية عند الموت يضمن
غاصبا أو غلط بما له حتى لا يفتن فإنه إن غلط بخلافه لم يضمن ينقطع حق المالك
ويجوز للمالك أن يفتن كما أن غلطه بحسبه عند أبي حنيفة وكذلك عند أبي يوسف ^{في حاشية}
لأنه إذا غلط بما هو الأكثر لا بما هو أقل فإنه لا ينقطع حق المالك بالثبت المذكرة
وعند محمد بن بل ثبت المذكرة سواء كان أقل أو أكثر أو تعدى فليس ثوبها أو ركب
دائمتها أو انفق بعضها ثم غلط مثله بما بقي وحفظ في دار أمر به في غيرها ضمن
أي حفظ في دار المودع بالحفظ في غيرها فقله ضمن جزاء الشطط وهو قوله
فإن حبسها آخر وإن اختلطت بلا فعله اشتراكا ولو زال التعدي زال ضمانه
كما إذا وضعها في دار أخرى ثم ردها إلى دار المالك بالحفظ فيها زال الضمان
أي كانت الوصية بحيث لو هلكت لكانت مضمونة فزال هذا المعنى وإنما قلنا
هذا لأن زوال الضمان حقيقة زوال الضمان بعد الهلاك وبعد الهلاك لا يكون
إزالة التعدي وعند الشافعي أنه إن زال التعدي لا يزول الضمان ولا يرجع إلى أحد
المودعين قسطنه بقبية الآخر أما إذا كانت الوصية غير الكليل والمودع في الألف
وإن كانت من الكليل والمودع في غير ذلك عند أبي حنيفة فلا قالها لأنه ليس للمودع ولاية
القسم ولا حجر المودعين ففيها إلى الآخر فيما لا يقسم ودفع نصيبها فقط فيما يقسم
أي إذا كانت الوصية هذين رجلين وهي لا يقسم بحفظها أحدهما بإذن الآخر

٢٢٢
وإن كانت ما يقسم لأكثر من رجلين لم يضمن أحدهما إلى الآخر للحفظ بل يقسم بحفظ
كل واحد نصفه وهذا عند أبي حنيفة وعندهما يجوز الدفع إلى الآخر فيما يقسم
ويضمن ما دفع الكل نصفه لا قاضيه أي إذا دفع الكل إلى الآخر فيما يقسم
النصف ولا يضمن القاضى لأن مودع المودع لا يضمن غرضه ولو
نوى عن الدفع إلى غيره فدفع إلى من له منه بد ضمن وإلى من لا بد
له منه كدفع الدابة إلى عبدك فبقي بحفظه النساء إلى عرسه لا كما
لو أمر بحفظها في بيت معين من دار فحفظ في آخر منها سرقة لأن
البيوت دار واحد لا تتفاوفا فلا تارة في التعيين بخلاف
المدار لأن الدارين متفاوفا وتارة فإن كان خلافا فظاهر من أبي
إذا كان للبيت الذي حفظ فيه خلافا فظاهر وقد عرفت بيتا من هذين
الدارين ولو أودع المودع في هلك ضمن المالك فقط ولو أودع
ضمن أي بآساء هذا بالاعتقاد فلهما قاسا مودع المودع على مودع
الغاصب فإن المودع إذا دفع إلى الأجنبي صار غاصبا وفرق
أبو حنيفة بين المودع إذا دفع إلى الغير لا يضمن ما لم يفارقه
فإذا فارق وترك الحفظ فيضمن ولا يضمن الآخر لأنه صار
مودعا حيث غاب الآخر ولا يصنع في ذلك كقول القسمة الرجح
في حجر آسائ ولو أودع على كل من رجلين الفاعم الثالث أنه أودع

آية فكل لهما هذا والآخر فكل لهما آية في كل واحد
 أن هذا الالف الذي في يدك أوصيته آية وأدعي بك على
 عمرو وكذلك ولا بينة لأحد وعمرو ومثل قالوا فكل لهما
 على الأقرار ويداء بآيتهما شاء فإن شأها أقرع بينهما وأ
 نكل لأحدهما يخلف الآخر وإن نكل له أيضا فهذا الالف مع الآخر
 عليه يكون لهما لأنهما وجب الحق لكل واحد منهما سواء بالبدل أو
 بالقرار وذلك حجة في حقه ويصرف الالف إليها صار قابضا
 نصف حتى كلفها بنصف حتى الآخر فغيره وأعلم أن النكول
 ههنا يمارق الأقرار فإنه إذا أقر لأحدهما يقضوله ولا يخلف
 الآخر لأن الأقرار حجة بنفسه والنكول إنما يصير حجة بقضاء القاض
 فآخر القضاء جاز ليخلف الثاني حتى إذا نكل لأحدهما وقض القاض له
 فعلى رواية خير الإسلام لم يزد ويحلف الثاني فإن نكل يقض
 بينهما لأن القضاء الأول لا يبطل حتى الثاني وعلى رواية الخصا
 لا يخلف الثاني لأن القضاء وقع في جهده فيه لأن بعض العلماء قالوا
 نكل لأحدهما يقضوله ولا يؤخر ليخلف الثاني لأن النكول كالأقرار في
 الأقرار لا يؤخر كتاب **العارية** هي عليك
 منفعة بلا بدل فإن اللفظ ينفي عن المملوك فإن العارية العطية

والمنافع قابلة للملك كالأصية بخدمة العبد وعند البعض هي آية
 الانتفاع بملك الغير أعلم أن العارية أربعة أنواع فملك العين
 بالعرض بيع وبلا عرض هبة وملك المنفعة بعرض أجرة وبلا عرض عارية
 وتصح بأمرتك ومفحك أصل المص أن يعطى ناقة أو شاة ليشر لها
 ثم يرد فرد في أصل الوضع فحل على العارية وأطعتك رضى وملكك
 على حايته وأخذ منك عبدي وحاري لك سكنى أي أرى بطريق السكنى
 فدارى مبتدأ ولك خبره وسكنى تميز عن النسبة إلى المخاطب وعري سكنى
 أي أرى لك عري سكنى فعري مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره أعرى
 لك عري والعري جعل الدار لأحد مدة عريه وسكنى تميزه وجعل المميز
 فيها متى شاء ولا يقض بلا تعديان هلك لأنه منبرع عندنا وعند الشافعي
 العارية مضمونة ولا يجوز لأن الشيء لا يستتبع ما فوقه فأجرها
 فعضبت ضمنه المعبر ولا يرجع على أحدا والمستاجر بالتصديق عطف على
 المنصوب في ضمنه ويرجع على موجه إن لم يعلم أنه عارية معه أي لم
 يعلم المستاجر أنه عارية مع موجه وإنما يرجع عليه للغرر بخلافه إذا
 علم أنه غرور من الموجه ويعار ما اختلف استعماله أولا إن يعين
 متفقا وما لا يختلف وإن عين أي لأحد شيئا ولم يعين من ينفع به
 فملك متغير إن يعبر سواء اختلف استعماله كركوب الدابة أو لم يختلف

كالحمل على الدابة وإن عتق من تحت يده وإن لم يتفرق استعمله
 يعبره وإن اختلف لا وكذا المجرى إذا أجر شيئاً فإن لم يعين من
 يتفرق به فليست أجران يعبر سواء اختلف استعماله أولاً وإن عتق
 يعبر ما لا يختلف استعماله لا ما اختلف استعماله وعند الساجي
 ليس للمستعير الإعارة لأن العارية عند إباحة الانتفاع والبيع له
 ذلك الإباحة وعند غيره فليست المنفعة فالمستعير ملك المنفعة كما
 أنه أن يملكها غيره من استعاره إياه أو استأجره مطلقاً أو بجعل ويعبر له أي الحال
 ويركب ويركب ما يافعل تعين وضمن غيره وإن اطلق الانتفاع في الوقت
 والنوع انتفع بالمستعار وإن شاء أي وقتاً وإن قيد انتفاعه بوقت ونوع
 أو بهما ضمن بالجمل أو في غير فقط أي التقيد بما أن يكون في الوقت ونوع النوع
 أو في النوع دون الوقت وفيها فإن عمل المستعير في غير ذلك قيد وإن اختلف
 فإن كان الخلاف في المثل أو في غير لا يضمن وإلى غير يضمن وكذا التقيد بالأجرة
 بنوع أو قدر أو زمان وافق أو خالف إلى مثل أو غير لا يضمن وإلى غير يضمن وردها
 إلى أصطبل مالكها أو مع عبده أو أجبر مسانمة أو مساهمة أو مع أجبر ربهما
 أو عبده يقوم على إتيه أو لا تسلم أي رد الدابة إلى أصطبل مالكها فمكثت
 قبل الوصول إلى مالكها لا يضمن لأن هذا تسليم وكذا أن أرسلها المستعير مع
 عبده إلى مالكها فمكثت قبل الوصول إليه وكذا أن أرسل مع أجبر مسانمة

فائدة

أو استأجره بخلافه أو غير مضمون أو ليس في عباله فيضمن التسليم إليه وكذا أن
 سلم إلى أجبر مالك أو عبده سواء يقوم على الدابة أو لا فمكثت قبل الوصول إلى مالكها
 هو الأصح وقبل يضمن التسليم إلى عبده الذي لا يقوم على الدابة فليست مسئلة
 على أن المستعير لا يملك إلا يداع كرجل مستعار غير نفسه لرجل أو مالكه فإن هذا
 تسليم بخلافه والمستعار النفس كل واحد من حيث لا يرد إلى المعتبر في رد الوعد
 والمقصود إلى رد المال فإن هذا لا يكون تسليم بل لا بد من الرد إلى المالك عارية
 النقدين والمكيل والموزون والمعدود فمن لا يملكه لا ينتفع به الأشياء
 إلا بالاستئذان إذا اعتبر الانتفاع كما استعاره الدارهم ليعبر الميراث أو
 يميز بين النكاح وكونها قرضاً أنها لو مكثت في يد المستعير قبل الانتفاع بكونه مضمونة
 وصح إعارته الأرض للبناء والفرس له أن يرجع عنها ويكلف فلهما ولا يضمن
 أطلق أي لا يضمن المعبر ناقص البناء والفرس بالقلع أي كان بالإعارة مطلقاً
 أي غير موقوفة وضمن ناقص بالقلع أن وقت أي وقت الإعارة وضع عنها قبل
 الوقت وأما يضمن للفرور وفي صورة الإطلاق ما غره بالاعتزال المستعير والعتد
 على الإطلاق وذكر الرجوع قبله أي قبل الوقت لأن فيه خلف الوعد والإعارة
 للزرع لا تؤخذ حتى يحصد وقتها لأن للزراع نهاية معلومة ففي الترتك
 مراعاة الحقيق بخلاف الفرس إذ ليس له نهاية معلومة وأجر رد المستعير و
 المستعير والمقصود على المستعير المجرى والغاصب لأن الرد واجب على هؤلاء

عند طلب الملك ويكتب للملك قد اجمعني ان تصنع لى ان تصنع لى ان تصنع لى ان تصنع لى
 اذا اعيرت الارض للزراعة فاراد المستعير ان يكتب كتابا بهذا المعنى حتى يكتب
 لفظ الاطعام لانه ادل على الزراعة فان اعان الارض قد يكون للبناء وغيرها
 يكتب لفظ الإعانة **كتاب ٢٠٢ الهبة** وهو يكتب
 عير بلا عوض وتصح بهبة فكلت واعطيت واطعمتك هذا الطعام فان
 الاطعام اذا استجب الطعام كانت هبة واذا نسأ الى الارض كانت عارية وصحت
 هذا لك واعمرتك وجعلته لك عري قال النبي عم من امر عري فهو للمو له ولو ثبته
 من بعد مجلدا فاذا قال دارى لك عري سكتة فان قوله سكتة يجعله عارية
 وحلتك على هذه الدابة ببيتها وكسوتك هذا الثوب ودارى لك هبة سكتة
 فان قوله سكتة ليس بمنزلة بل هو سكتة وفي هبة سكتة اى دارى لك هبة سكتة
 فقوله سكتة بمنزلة تفسير لما قبله قبله عارية او سكتة هبة اى دارى لك
 بطريق السكتة حال كون السكتة هبة اى موهوبة او تحلى سكتة التحلى اسم من الفعل
 اى الاعطاء تعديرا لتحلها تحلة ثم قوله سكتة بمنزلة او سكتة صدقة اى دارى
 لك بطريق السكتة حال كون السكتة صدقة او صدقة عارية اى دارى لك حال
 كونها صدقة بطريق العارية فعارية بمنزلة ثم منهم المنفعة او عارية هبة عارية
 اى دارى لك بطريق العارية حال كونها هبة فلما قال عارية فهم منه المنفعة
 حال كونها موهوبة لك وتم بالقبض الكامل اى تتم الهبة بالقبض الكامل

٢٠٥
 في الموهوبة قال النكاح في قوله لا يابى ناسبه وفي العارية ناسبه
 ومفاج الدار قبض لها والقبض التامل فيما يحتمل القسمة بالقسمة حتى يقع
 القبض على الموهوب بطريق الاصلية من غير ان يكون القبض بتبعية قبض
 وفيما لا يحتمل القسمة بتبعية الكل فتصح ان قبض في مجلسه بالا اذن يكون باء
 اى اذا قبض في مجلس الهبة بلا اذن كما قبضت ان الهبة دليل الاذن
 انقضاء المجلس اذ ان ياذن الواهب صرحا لمساع لا يقسم متعلق بقوله
 فتصح والمراد به اذا قسم لا يبقى منفعة كالرحم والحمام والبيت الصغير لا
 فيما لا يقسم اى لا يصح الهبة في مساع لو قسم يبقى منفعة عندا خلافا
 للساقى ثم وهذا الخلاف مبنى على اسرط القبض هو يقول المساع يحل
 القبض كما في البيع ونحوه ونحن نقول القبض منصوب عليه ههنا فلا بد من
 ولا فرق عندنا بين ان يهب من الشريك او من الصبي والمسد هو السبيح
 لا الشيوع الطارى كما اذا وهب ثم رجع في البعض الشايع واستيق البعض
 الشايع مجلدا في الرهن فان الشيوع الطارى مفسد فان قسم وسلم
 اى اذا وهب النصف المساع ثم قسم ولم يصح لان تمامها بالقبض وعند القبض
 لا شيوع فان وهب شيئا في بيت او ههنا في سمس لا وان لم يخرج ولو
 وكذا الثمن في اللبن انما يجوز ان يكون للمو هو بمعدوم وقت الهبة تجلدا
 المساع وهبة ليس في صرع وصوف على غم وذرع ونحوه في ارض غير في تحيل

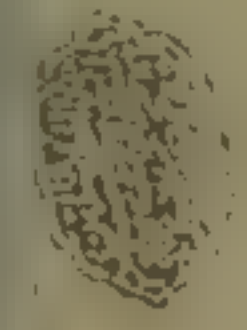
كالمشاع أي لا يجوز هذه الهبة لكن إذا فصلت هذه الأشياء عن ملك الوالد
وقبض صح وقترهبة ما مع الموهوب له بلا قبض جديد وما وهب لطفلة بالعتد
وما وهب أجنبي له بقبضه عاقلاً أو قبض أبه أو جدّه أو وصي أحد هذه الأدم
هو معها أو أجنبي يرثه وهو معه أو زوجها لها بعد الزفاف أي زوج الطفل
الموهوب لها لا جعلها لكن بعد الزفاف وصح هبة اثنين داراً الواحدة
الكل يقع في يد بلا شيوخ وعكسه لا أي هبة واحدة اثنين داراً لا يصح
عند أبي حنيفة وعندنا يصح لأن التملك واحد كما إذا ذه من رجلين وله
أن هذه هبة من كل واحد فيثبت الشيوخ بخلاف الرهن لأنه محبوس بيد كل واحد
بما له كصدقة عن غنيين وصح على فقيرين أي إذا صدق بغير غنيين
لا تصح عند أبي حنيفة وكذا إذا وهبها للشيوخ وعندنا يصح الهبة لأنه
لا شيوخ عندنا كما في هبة واحدة داراً من اثنين وكذا يصح الصدقة على الغنيين
يراد بها الهبة مجازاً والهبة جائزة ولو صدق على فقيرين أو وهب العشرة
لها جاز بلا اتفاق لأن الصدقة يراد بها وجه الله تعالى قال النبي عم الصدقة
تقع في كف الرحمن قبل أن تقع في كف الغني فلا شيوخ وأما الهبة على الفقير
فهي صدقة والصدقة جائزة فلذا الهبة **باب الرجوع**
عنها ومن وهب فرجح هذا عندنا لقوله عم الواهب أحق به بینه مالم
يثبت أي مالم يعرض وعندنا لا في رد لا يصح إلا في هبة الوالد الولد لقوله

لا يرجع الواهب في هبته إلا الوالد فيما يهب لولد كمن نقول أي لا يبيع
أن يرجع إلا الوالد فإنه يملك الحاجة ومنعه الزيادة متصلة بكنائه
وعن يونس وبشيم لا منفصلة وهي مثل الولد وموت أحد العاترين وعن
أبي حنيفة اليها ولو من أجنبي نحو خذ عوض هبتك فتبض فلو وهب له نصف
رجح كل بيمينه وخروجها عن ملك الموهوب له والزوجة وقت الهبة فلو
وذلكها رجح ولو وهب أبان لا وقربة المحرمية وهذا من الموهوب وضابطها
مردف **مع خرقه** قد قبل ما ينع حق الرجوع في الهبة يا صاحبي خذ
دمع خرقه فالأدلة الزيادة واليمين الموت والعين العوض والملاءم الخرج
والزوجة والقاف القرابة والهاء الهلاك وضع في استحقاق نصف الهبة
بنصف عوضها لا في استحقاق نصف العوض حتى يرد ما بقي هذا عندنا وعند زفر
يرجع بالنصف اعتباراً بالعوض الآخر ولنا أنه طرأ الاستحقاق أن العوض
هو الباقي فقط فمالم يرد لا يرجع بالهبة وإنما يكون له حق الرد لأنه لم
ينسقط حق الرجوع إلا بالتسليم له كل العوض فلم يسلم ولو عوض نصفه رجح
بما لم يعرض فلو باع نصفها أو لم يبع شيئاً رجح في النصف لأن له الرجوع في
الكل في النصف أو لا يصح إلا بتراض أو بحكم قاض فلو أعتق الموهوب بعد
الرجوع قبل القضاء صح أي أعتق الموهوب له الموهوب له ولو جعته فملكه
أي منع الموهوب له الموهوب عن الواهب بعد ما رجح لكن لم يقض القاض فملك

الموجب في يد الموهوب له لا يضمن وكذا أن يضمن في يد من قبضه قضاء القاضي
لأن يد غير مضمونة إلا إذا طلبه منه مع التدرع على التسليم وهو مع أحدا
أي الرجوع مع التراضي أو قضاء المانع فسخ من الأصل لا هبة للواهب ^{فالمشترط}
قبضه وصح في المساع فان تلف الموهوب أي في يد الموهوب له فاسحق ففقد ^{الملك}
لم يرجع على واهبه لأن الهبة عقد تبرع فلا يسحق فيها التسلية وهي بشرط
العرض هبة ابتداء فشرط قبضها وتبطل بالبيع أي يجوز أن يكون قبضها
أضافة المصدر إلى المفعول والفعل محذوف والدلالة وجوز أن يكون على ^{العكس}
بيع انتهاء فبرج بالعقد خيار الرؤية وبقيت الشفعة هذا عندنا وعند زفر
والشافعي روي بيع ابتداء وانتهاء لأن الاعتبار للمعا في ملك استعمل على
المعنيين فيجمع بينهما ما أمكن فان قلت الهبة غلبت العين بالعرض والبيع غلبت
بعض فكيف يجمع بينهما وأيضا القليل لا يجري فيه الشرط فقوله وهبة
هذا على أن يملك ذلك صار بعض ملك هذا بذلك قلت يحمل على المعنيين في
الحالين كالأبداء والبقاء والقليل لا يجري فيه الشرط بصيرته قارنا فاما
الشرط الذي يصير في المال عرضا صحا فالملك لا ينافيه قبلون شرطا ابتداء ^{في}
للعبان حتى لا يصير كالبيع لأن قبل القبض لكنه شرط بغير العرض اعتبارا لما
يؤثر إليه حتى يتوقف عليه أحكام البيع حالة البقاء لا في الأبداء **فصل**
ومن وهب أمة إلا جعلها أو على أن يبرجها عليه أو يعتيقها أو يستولها أو هو

هذا إذا كان الموهوب له
محررا أو أمة

دارا أو تصدق بها على أن يبرجها عليه شيئا منها أو يعوضه شيئا ^{مستطاعا}
استثناه وشروطه رأيت في بعض الحلقات أن قوله أو يعوضه شيئا منها يرجع
إلى التصديق فانه إذا تصدق بشرط العرض بطل الشرط وإذا وهب بشرط العجز
فالشرط صحيح **أقول** إذا وهب بشرط العجز شيئا فالشرط باطل بشرط العرض ^{فالمشترط}
أذا كان معلوما فاعلم أن قوله أو يعوضه يرجع إلى الهبة والصدقة ولو عوقب الحل
وهيما صححت أي الهبة لأن الحل لم يبق ملكا فإذا وهب الأمة صار كأنه وهبها
واستثنى الحل فالهبة جائزة ولو جبرته ثم وهبها لا لأن الحل بقي في ملكه
فلم يكن كالأبداء ولا تنفذ الهبة في هبة شيء مستغول ملك الواهب
هبة مساع ومن قال لغريمه إذا جاء غدا فمهلك أو أنت منه بري فهو باطل
لما مر أن التعليق الصريح في البراء لا يصح وجاز العري للمعبر حال حيوته ولو تفرقه
بعد وهو جعل جاز له مدة مقرر مع شرط أن الممر إذا ما تفرقة على الواهب هذا
الشرط باطل كما جاء به الحديث وبطل الرقوي وهو أن مث قبلك فمهلك الرقوي
اسم من الرقوب وهو أن تنظر وكأنه ينتظر أن يموت المالك وهو يبط عند
ومحذوف لأنه تعليق القليل بخطير وعدا ^{وهو} سفسف لا يصح لأن معنى قوله
داري لك رقبتي أن داري لك وأنا منتظر بموتك لتعوقني إلى قتيق ^{الشرط} وبطل
كالعري فلا اختلاف في معنى على تنفيذها وصدقته كهيته لا تصح إلا بقبضه
وإن في شايح يقسم أي إذا تصدق بنصف الدار لا يصح جاز ما إذا تصدق



يسمى على فقيرين كامن ولا عود فيها والفرق بينهما ان الرجوع لا يصح في الصدقة
 لانه وصل اليه هو التواب **كتاب الاجارة** قال بعض اهل العربية
 الاجارة فعالة من المفعلة واجرت على وزن فاعل لا فاعل لان الاجارة
 لم يحق فالمضارع بواجر واسم المفعول المواجه في عين التحليل اجرة في بدايتها
 اوجروا اجارا وفي الاساس اجرو وهو مجرول لم يقل بواجر فانه غلط واستعمل
 في موضع قبيح وهي اسم الاجارة كالجمالة واجرة من باب طلب اي اعطاء الاجرة
 فمما اجرو فوضع الفرق بين الموجه وبين الاجر فالاجارة فعالة من اجر بوجه
 الاجرة لكن في الشرح نقل الى العقد فعال في بيع نفع معلوم بوجه كذلك بين
 او عين ويعلم النفع بذكر المدة كسكنى الدور وذرعية الارض مدة كذا
 طالت او قصرت لكن في الوقف لا تصح فوق ثلاث سنين في الخمار كذا يدعي
 المستاجر انه ملكه فعلة عدم الجواز اذا كانت هذا المصلحة لا يصح الاجارة
 الطويلة بعقود مختلفة كما جوزها البعض تجاوز الله عنهم وبذكر العمل
 كصنيع التوب وخطاطه وحل قدر معلوم على اية مسافة علمت وبلا سارة
 كمثل هذا اليمة فلا تجب الاجرة بالعقد خلافا للشافعي **فان الاجرة عند**
تجديف النفس القيد بل تجب لها فان المستاجر اذا عمل الاجرة فالتجمل هو الاجرة
الواجبة بمعنى انه لا يكون له حق الاسترداد او بسطه فانه اذا شرط
تجمل الاجرة تجب بمجدة وباستيفاء النفع او القلن فتجمل اذ قبضت

فكذا الاجارة
 عند رأس السنة
 سنين جديدة

ولم يسكنها وتسعة بالانصب **بغير فواته** وللموخر طلب الاجر للدار **الاجرة**
 لكل يوم والمداينة لكل من حلة والمقصاة والخطاطة اذا تمت وان عمل في بيت
 المستاجر وانما قال هذا لان الخطاط اذا عمل في بيت المستاجر فخط بعض الزور
 ثم سرق التوب فله الاجر بتدريسا خطه فهذا دليل على ان الاجرة تجب قبل
 العمل لكن نقول بالسرقة انتهى علمه على البعض وهو معلوم بالنسبة الى الكل فحجب
 اجرا على بخلافه اذا المرئى عمله على البعض فانه لا يمكن ان يطلب الاجرة بكل عمل
 قليل ولا تعدى ذلك بماض فيتوقف الطلب على كل العمل والخبر بعد اخر اجرة **التنوير**
 فان احترق بعد اخراج فله الاجر وقبلة لا ولا غرم فيها هذا عند ابي ح
 لانه امانة عند وعندها يضمن مثل دقيقه ولا اجر وان شاء ضمنه واعطاه
 الاجر وللطبخ بعد الغزو والضرب اللين بعد اقامته هذا عند ابي ح **وقال لا**
لا يستحق حق يسير حبه لان الشرح من تمام العمل وعنده ابي ح **هو ان يترك العمل**
ومن اعلم اثر في العين اي شيء من اله قائم بتلك العين كالصنيع مثلا كصنيع
وقصاير يقصر بالشاء والبيض له حبسها للاجر فان حبس وصناع فلا غرم
ولا اجر هذا عند ابي ح **وعندها العين كانت مضمونة قبل الحبس فلا بعد**
ثم بالخيار وعندها ان شاء ضمنه قيمته غير معلوم ولا اجر وان شاء ضمنه مملوك
وله الاجر ومن لا اثر لعله اي ليس شيء من اله قائم بتلك العين كالحال والملاح
وعاقل التوب كحبس له بخلافه لا يبق فان الباقي كسرق المملوك

فكانه أحياء ونافع منه بالجعل و قد ذكر في نسخة أخرى من المخطوطات
لعله أن أولاد وطن أطلق له العمل أن يسقط غيره فإن قيد ببيع فلا كما
إذا أمره أن يخطه ببيع ولا جبر المحبي ببيعاً له إن مات بعضهم وجاء
بن بقية لجره بحسابه وحامل قط أو زاد إلى زيد باجران ردة لموته
لا شيء له هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد بن له أجر الذهاب
في القط أي الكتاب وفي الزاد لا شيء له أتماً فاحيث نقص عمله بالرد
صح استيجار دار أو كان يلا ذكر ما يعمل فيه فإن العمل المتعارف
فيها السكتي فينصرف إليه وله كل عمل سوى وجه البناء كالقصادرة
ولو استأجر أرضاً لبناء أو غرس صح وإذا انقضت المدقة سلم فأغار
إلا أن يغرم المجر قيمة متلوغاً ويملكه بلا رضى المستأجر إن نقص
القلع الأرض وإلا فبرضا أو يرضى بتركه فيكون البناء أو الغرس لهذا
والأرض لهذا قوله ويملكه بالنصب عطف على أن يغرم والآية أي وإن
لم ينقص القلع الأرض وقوله أو يرضى عطف على قوله أن يغرم فالحال أنه
يجب على المستأجر أن يسلمها فارغة إلا أن يوجد حداً لا مراً فيقول
أن يعطى المجر قيمة البناء أو الغرس متلوغاً ويملكه وهذا الإعطاء المعبر
يكون جبراً على تقدير أن ينقص القلع الأرض ويكون برضى المستأجر على تقدير
أن لا ينقص والآمر الثاني أن يرضى المجر بترك البناء أو الغرس في أرضه

هذا الذي ذكر في وجوب القلع وهو وجوبه وفهم منه ولاية القلع من
وعندها فإنه قد ذكر أنه إن نقص القلع الأرض يملكه بلا رضى المستأجر ولا
للمستأجر القلع وفي غير هذه الصورة يكون الرطبة كالشجر فإن لها بقا في
الأرض بخلاف الزرع فإنه إذا انقضت المدقة لا يجبر على القلع قبل أو الجبر
وغيره بازاء أو جبر معه وقد ذكر كونه أي كونه المستأجر من غير ذكر
الرد يف نصف قيمتها بلا اعتبار النقص فإن الخفيف الجاهل بالغر وسببه قد يكون
أضر من الثقيل العالم به وبالزيادة على جمل ذكر ما زاد النقص إن طاق عمله
وإلا كمل قيمتها أي ضمن بالزيادة على جمل ذكر ما زاد إن كان الجاهل بحسب بطيقت
الدابة وإن لم يكن الجاهل كذلك يضمن كل قيمتها أعطيها بضره وبكفه العطب
الهلاك وكبح اللجام جذبه إلى نفسه عنفاً يعنى ضمن بذلك الدابة بسبب
الضرب وكبح اللجام كل قيمتها عند أبي حنيفة وعندهما لا إلا أن يكون ضرباً
أو كبحاً غير متعارف وجوازها عما استوجرت إليه ولو ذاهباً وجازياً
وردها إليه قوله وردها بالجر عطف على جوازها أي يضمن بجواز الدابة
عن موضع استوجرت إليه ثم ردها إلى ذلك الموضع وأن كان الاستيجار
ذاهباً وجائزاً وأما قال هذا فقيل أنه إنما يضمن إذا استأجرها
ذاهباً فقط لأن الإجارة قد انتهت بالوصول إلى ذلك الموضع فيضمن بالحوادث
عنه أما إذا استأجرها ذاهباً وجائزاً فما وزع ذلك الموضع ثم ردها

إليه لا يضمن كالمودع اذا خالفتم عما الى الوفاق لكن القضيح الغماقت
 اقول ان هلك الدابة في ذلك الموضع بسبب يتيقن بانه لا مدخل بجواذها
 عن ذلك الموضع فيتحقق ذلك السيد فيقضي بعدم الضمان وان هلك بسبب لا يتيقن
 بذلك بل يمكن ان يكون له مدخل نفق بالضمان ونزع شرح جار مكتوي واكاف
 مطلقا وانسراجها بالاسرج بمثله اي ان كثرى جار اسرجا فنزع السرج
 او كفه وحمل عليه فملك ضمن سواء كان الايكاف مما يؤكف هذا الجار بمثله ولا
 وان نزع السرج واسرجه بسرج آخر فان كان هذا السرج مما لا يسرج هذا
 الجار بمثله يضمن وان كان يسرج بمثله لا يضمن الا اذا كان في الوقت زائدا
 على الاول فيضمن بحسابه فمذا عند ابي حنيفة وعندهما ان او كفه باكاف
 يؤكف بمثله لا يضمن الا اذا كان زائدا في الوزن على السرج الذي نزع فضمن
 بقدر الزيادة وسلك الخياط طريقا غير معتنه المالك وتفاوت اول يسلكه
 الناس وحمله في العروة الاجران بلغ اي الحال الاجر في جميع ما ذكر ان بلغ
 المنزل لحصول المقصود ومن استاجر أرضا لزراعة بر فزرع رطبة فضمن
 نقص بلا اجر لانه صار غاصبا وحكم الفضيحة هذا ومن دفع ثوبا لضيطة
 فبصا فخطاه قباء ضمنه قيمة ثوبه او اخذ القباء باجر مثله ولم يزد على
 سمي لانه لا يزد على المسمى عندنا في الاجارة الفاسدة **باب الاجارة**
الفاسدة شرط ينسبها والمراد شرط يفسد البيع وفيها اجر المثل

لا يزد على المسمى عندنا وعندنا في المسمى في بيعه بالغا ما بلغ كما في
 البيع الفاسد بحسب قيمة العين المقتاة بالعتق ولكنا ان المانع غير متقوية
 بنفسها بل بالعتق قد اسقطا الزيادة فيه وصح اجارة دار كل شهر يملكها
 في واحد فقط وفي كل شهر سكن ساعة في اوله هذا عند بعض المساجح
 فانه حين يملك الهلال يكون لكل واحد حتى الفسخ فاذا مضى ادى في
 زمان لزم العقد في هذا الشهر وفي ظاهر الرواية لكل منها حتى الفسخ
 في الليلة الاولى في مع اليوم الاول من الشهر اذ في اعتبار ان روية الهلاك
 خرج وفي كل علم مدته بان قيل اجرت سنة اشهر كل شهر يملكها واجارة
 سنة يملكها وان لم يسم قسط كل شهر واول المدد ما سوي به والا فوفق العقد
 فان كان حين يملك يعتبر الاهلة والا فالايام كالعقد اي ان كان عند الاجارة
 عند الهلال يعتبر الاهلة وان كان في انشاء الشهر فعند ابي حنيفة يعتبر الكل
 بالايام كل شهر ثلثون يوما وعندنا يعتبر الاول والايام والباقي بالاهلة
 فان اجر في عاشر ذي الحجة سنة فعند ابي حنيفة يقع على ثلثين يومين
 وعندنا الشهر الاول يعتبر بالايام وهو ثلثون يوما فذو الحجة ان تم على
 ثلثين يوما فالسنة تتم على عاشر ذي الحجة وان تم على تسعة وعشرين فالسنة
 على الحادي عشر من ذي الحجة فالحق ان تتم السنة على عاشر ذي الحجة على كل حال
 وهل سمعت ان عينا لا تملك في سنة واحدة واجارة الحائز والحجام

وسمعت ابا حنيفة يقول
 في الاجارة ان كان
 المدة بالايام والايام
 والباقي بالاهلة
 فكل شهر ثلثون يوما
 وعندنا الشهر الاول
 يعتبر بالايام وهو
 ثلثون يوما فذو
 الحجة ان تم على
 ثلثين يوما فالسنة
 تتم على عاشر ذي
 الحجة وان تم على
 تسعة وعشرين
 فالسنة على الحادي
 عشر من ذي الحجة

والظن باجر معين وبطعامها وكسوتها هذا عند أبي حنيفة وعندنا لا يجوز
للجمالة وهو القياس وله أن الجمالة لا تنضم إلى المنازعة لأن العادة التقية
على الظاهر شفقة على الأولاد وهي استحسان وللزوج وطئها لا في البيت
فإن البيت ملكه فيمنعه فيه وله في تكاثر ظاهر فصحها أن لم يأت بها فإن
أقرب بطلحه لا أي أن كمال التكاثر ظاهر بين الناس ويكون عليه أثر
فلنزوج فسخ الرجاء صيانة لحقه أما أن علم التكاثر بأقراره لا أول
الصبي فصحها أن مرضت أو حبلت لأن لبنها يضر بالولد وعليها غسل الصبي
وتبائيه وإصلاح طعامه ودفعه عن شئ منها وهو واجب على أبيه
فإن أنضعته بلبن شاة أو غدت بطعام ومضت المدة فلا أجر ولم يصح
للأذان والإمامة والجمع وتعليم القرآن والفقه والغناء والنوح والمزمار
وعسب التيس ويفتق اليوم بصحتها لتعليم القرآن والفقه الأصل عندنا لا
يجوز الرجاء على الطاعة وعلى المعاصي لكن لما وقع الفتور في الأمور الدينية
يفتق بصحتها لتعليم القرآن والفقه تحريزاً عن الانداس وبجبر المستاجر على ما
ما قبل ويجس به وعلى الخلوة المرسومة للخلوة بفتح الحاء غير المعجمة هدية
تهدي إلى المعلمين على رؤس بعض سور القرآن سميت بها لأن العادة أهله
للخادوي وهي لغة يستعملها أهل ما وراء النهر ولا أجارة المشايخ إلا من
الشريك هذا عند أبي حنيفة وقال لا يصح أجارة المشايخ وغيره ولو دفع إلى

آخر عن لا ينسجه بنصفه أو استاجر حماراً العمل عليه زادنا بعضه أو
ليطحن بركاله ببعضه فبقية هذا يسمى قفيز الطحان وقد هيئ النبي عم عنه
لأنه جعل الأجر بعض ما يخرج من عمله والفتور تارة في وليان في معنى قفيز
الطحان أو جعل لا يخبر له كذا اليوم بل كذا أي استاجر رجلاً ليخبر له عن أمثاله
اليوم بدوهم فإن هذا فاسد عند أبي حنيفة وعندنا يصح والمعقود عليه العمل
وذكر الوقت للتجديد له أنه يجمع بين العمل والوقت الأول بوجوب العمل
معقود عليه وفيه نفع المستاجر والثاني بوجوب كون تسليم النفس في هذا اليوم
معقوداً عليه وفيه نفع الأجير فيمنعه من المنازعة وكذا المعقود عليها العمل
هذا العمل مستغرق في اليوم ذلك ما لا قدره عليه لأحد عاده حتى لو قيل
ليخبر له عن أمثاله في اليوم فمن أي حنيفة أنه يصح لأن كلمة في لا تقتضي إلا
أو أرضاً بشرط أن يثبثها أي يثبتها من ثمين فإن كان المراد أن يرد لها مكرمة
فلا شك في فساده فإنه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لأهل العاقدين
وهو الموجد وأن لم يكن المراد هذا فإن كان الأرض لا تخرج الربح أو بالكثر
مرتين لا يفسد العقد لأن الشرط ما يقتضيه العقد وإن كان يخرج بدو منه
فإن كان أثره يبقى بعد انتهائها العقد يفسد فيه منفعة لرب الأرض وإن
لا يبقى لا يفسد أو يدرى أنها ردها ذكر أن المراد أنها الرغبات فإن منفعة
كرهاً يبقى بعد انقضاء العقد ~~لا في الجداول أو يسرقها~~ فإن منفعته

تبقى بعد انقضاء العقد وتزويجها بزوج آخر فثبت اني استأجر
أرضاً ليزرعها وتكون الأجرة أن يزرع أرضاً أخرى في السنة لا يجوز
عندنا وعند السافعي يجوز لأن المنافع بمنزلة الأعيان عندنا ولكن ات
للجنس بانفراجه بخبر النساء عندنا كبيع ثوبين بدينار بمثل واحد منهن
وقوله فسدت جواب الشرط وهو قوله ولو دفع الخ يجب ان يستجارها
على ان يكن بها ويزرعها أو يبيعها ويزرعها فانه يبيع لأن شرط تنصيبه العقد
فان لم يذكر زراعتها أو ما يزرع فيها لم يصرح ان له بيعه بان قال ازرع فيها ما
وهذا بخلاف الدار فان استجارها يقع على السكنى على ما مر فان زرعها أو
الأجل عاجلاً وهو استحقاق وجهه أن الجملة ارتفعت قبل قيام العقد
لا يعود صحيحاً وهو القياس ومن استأجر حقل إلى مصر لم يسم حمله محل للعقار
فتفق لم يضمن لأن الأجرة فاسدة فالعين أمانة كما في البعثة وإن بلغ
فله المستحق أي استحساناً ذكرنا في مسئلة الزراعة فان خاصاً قبل الزراعة
أو الحقل نقص أي أن خاص المتعاقد قبل الزرع في مسئلة أجرة الأرض فلا يذكر
الزرع قبل الحقل في هذه المسئلة بنقض العقد **باب جزاء الأجر**
الأجر المشترك يستحق الأجر بالعمل فله أن يعمل للمعاملة أو أن يعمل للنماء في قوله فله
لأن هذا مبني على ما سبق لأن الواجب عليه أن يعمل هذا العمل من غير أن يصير منافع
الأجر للاستأجر الواحد فسمي بهذا أي بالجزء المشترك كلياً ونحوه ولا يضمن

ما أهل له في يد غيره وإن شرط عليه الضمان بقي أصله أن المنافع في يد أمانة
عند أبي حنيفة ولا يضمن إلا بالتعدي كما في الوديعة وعندنا يضمن إلا
إذا أهلك بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالموت جفاف فيه والحرق
أما إذا أسرق والحال أنه لم يقصر في المحافظة يضمن عندنا كما في الوديعة
التي تكون بالجر فإن الحفظ مستحق عليه وأبو حنيفة الأجر في مقابلة العمل
دون الحفظ فصار كالوديعة بلا أجر أما أن شرط الضمان بعض المصالح
أنه يضمن عند أبي حنيفة وعند بعضهم أنه لا يضمن وفي المتن أيضاً
لأن شرط الضمان في الوديعة باطل لكن يمكن أن يقال إذا شرط الضمان
صادراً عن الأجر في مقابلة العمل والحفظ جميعاً فارق الوديعة التي لا
أجر فيها بل بالتلف بعمله كدق القطار ونحوه كزوي الحال وسد المكاري ومثل ذلك
هذا عندنا وعند فرو السافعي يضمن لأنه يعمل بأذن المالك ولنا
أن المأمور به العمل الصالح أقول ينبغي أن يكون المراد بقوله ما تلف بعمله عملاً
جاء وزفيه القدر المعتاد على ما يأتي في الحام أو عملاً لا يعتاد فيه المقدار المعلوم
ولا يضمن به أو ميثاً غرقاً وسقط من دابة أي آدمياً غرقاً بسبب مذ
السفينة أو سقط من الدابة بسبب المكاري لأن الأدي غير مضمون بالعقد
بل بالجناية وضمان العقود لا يحمله العاقلة ولا حجام أو بدائع أو فساد لم يجر
المعتاد فإن انكسرت في طريق الفراق ضمن الحال فبقي في مكانه بل يبرأ وفي

موضع كسر مع حصة أجره لأنه لما وجب له ما له وجب له أجره أن يجعل فعله
 تعديانا لا يتدأ فإن الخلق شيء واحدنا ويجعل الأول بأذنه ثم صار تعديانا
 عند الكسر ففجأ رأيا ساءا والأجير الخاص يستحق الأجر بتسليم نفسه مدها وأن
 لم يعمل بالأجر لغيره سنة أو لغير الغنم وسمى أجيرا فله لا يعمل لغيره ولا يضمن
 تلف فيده أو عمله وصح تردد بدل الأجر بالتردد في جباطه التوبة في سبأ أو روبا
 وصنعه بعصفير أو عنقوان في أسكن البيت عطارا أو حداوا وفي حل الدابة
 إلى كوفة أو واسط أو في هذه الدار أو هن وفي حل كبريرا أو سعليرا أو بججرا
 وجرا أي أن خطئه فارسيًا فبدهم وروميًا فبدهم وأجر ذلك هذه الدار
 شهر بدهم أو هن شهر بدهم وهكذا إذا كانت له أشياء وفي أربعة أشياء لا
 كما في البيع غير أنه يشترط خيار التعيين في البيع وفي الإجارة لأن في الإجارة
 الأجرة تحب العمل وعند العمل يتعين تجارة في البيع فإن التمسح بغير العقد المبيع
 مجهول وذكر في الهداية في مسئلة العطار والمطاد وذكر البر والسعي والرفق
 ومحمدية وفي الدابة إلى كوفة أو واسط أو حال المطاد في مسئلة الخياط والصبغ
 متفق عليها ولورد في جباطه اليوم أو غدا أي أن قال إن خطئه اليوم فبدهم
 وفي قدر بنصف درهم فله ما سمي في خطئه اليوم وأجر مثله إن خاطه غدا هذا
 عند أبي حنيفة وعند الشافعي جازان وعند زرارة فاسد لأن ذكر اليوم
 للتعجيل وذكر الغد للترفيه فيجمع في كل يوم تسميتان له أن كل واحد مقصود

فصلا وكذا في النعمين **وإن** ذكر اليوم ليس بالتوبة لأن اجتماع
 الوقت والعمل يفسد كما مر بل ذكره للتعليق فيصير في التسمية ولا يجاوز به
 المسمى أي أجر المثل إن كانا يدا على نصف درهم لا يجب الزيادة وفي الجامع
 الصغير لا يزداد على درهم ولا ينقص عن درهم لكن الصحيح هو الأول **وإن** المسمى
 في الغد بنصف درهم وفي الإجارة العاصية أجر المثل لا يزداد على المسمى وإن
 خاطه في اليوم الثالث فأجر المثل لا يزداد على نصف درهم ولا يساوي أجر
 للخدمة إلا بسطه ولا يستره مستأجر أجرا على عبد مجور أجر عبد مجور
 فأعطاه المستأجر الأجر لا يستره لأن هذه الإجارة بعد الفراغ **وإن**
 لأن الفساد ليس عاية حق المولى فبعد الفراغ رعاية حقه في المصلحة وجوب العبرة
 ولا يضمن أهل غلة عبد عصبه فأجر هو نفسه غصبه عبد فأجر العبد نفسه فأجر
 العاصية الأجر فأكلفه فلا ضمان عند أبي حنيفة لأن العبد لا يجوز نفسه فكذا ما في
 يده فلا يكون متعديا وقال لا يضمن لأنه مال المولى وصح للعبد قبضها وبأخذها
 مولاة قائمة هذا بالاعتاق لأن بعد الفراغ يعتبر ماله ونكاحه ولو استأجر
 عبد شهرين شهرين أربعة دراهم وشهر خمسة دراهم والاول بأربعة وحكم
 الحال أن قال مستأجر العبد من هو وابن في أول المدة وقال الموجر في آخرها
 أصل هذه المسئلة الطائفة فان المالك إذا قال ما الطائفة كما جازيا
 في المدة وقال المستأجر لم يكن جازيا يحكم المالك وصدق رب التوبة أمرتك

أن تعمل قباة أو تصبغه أحمر لا أجر بالأسرى بما علة ذلك الإذوت
مستفاد من رضى الأرض والمراد أن يصدق بالهين وفي علة في حبان لا
صانع قال بل جاز لأن المالك يملك يقوم عمل الصانع وعندنا يوسف أن
الصانع معاملة له بحسب الأجر وعند محمد بن أن كما مر في هذه الصنعة لله
حسب الأجر وأبو حنيفة يقول الظاهر لا يصلح حجة لا يستحقها ولا أجر
باب **فسخ الزكاة** في فسخ بيع قوت النفع كزكاة
وانقطاع ماء الأرض والرحى وأخل به من العبد ودر الدابة إنما قال
فسخ لأن العقد لا يفسخ لا يمكن الانتفاع بوجه آخر لكن المستأجر يخرج
فلو انتفع بالعبد فإن المخرج العيب سقط خيار أي خيار المستأجر وخيار
الشرط والرؤية وبالعقد هذا عندنا وعند الشافعي لا يفسخ بخيار الشرط
ولا بالعقد وهو لزوم شرطه يستحق بالعقد أن يفي ما في سكونه ووجه شرطه
لقلبه فإنه أن يفي العقد بقلع ليس الصحيح وهو غير مستحق بالعقد وهو غير
استخرج من يطبخ ولقمتها فإنه أن يفي العقد بضر المستأجر يطبخ غير الوثمة
وغيره من لا يقضى إلا بفن ما أجر فإنه يلزم ضرر الحبس وسفر مستأجر عبد
للخدمة مطلقا وفي مصر فإن الاستجار للخدمة مطلقا يتقيد بالخدمة في المهر
فإن قال مالك العبد تسافر وامر على الإجارة فالمستأجر أن يفسخ وإن أراد
المستأجر أن يخرج العبد فلما إله الفسخ أما أن رضى المالك بخروج المستأجر

العبد يفسخ

حق الفسخ وإفلا من مستأجره كإفلا من مستأجره استأجر عبد ليعطى فترك
عمله قبل تأويله خياط يعمل برأس إله فذهب رأس إله أما الذي ليس مالك
يعمل بالاجر فإس إله أجرة ومقرض فلا يفتق العذر وبدء ملكي الدابة
من سفره بخلاف بدء المكاري والفرق بينهما أن العقد من طرف المالك في
لمصلحة السفر فربما يبدؤه أن لا مضطحة في السفر فلا يملك إلا أن لا يعمل إلا
ومن طرف المكاري ليس كذلك فبدؤه بدؤه من هذا العقد قصدا فلا اعتبار له
وترك خياطة مستأجر عبد ليعطى ليعمل في الصرافة فإنه أن متعه الخياط
من ناحية من الدكان ويعمل بالصرافة في ناحية وبيع ما أجره وتفسخ بوقت آخر
العاقدين عقدها لنفسه فإن عقد غيره فلا كالوكيل والوصي ومولى الوفا
مسألة شيء من أحرق حصا بدار من مستأجر أو مستعان فأحرقه
في أرض جاره لم يضمن قبل إذا أكل الرياح عادة أما إذا كانت مضطربة
يضمن فإن اتعد خياط أو صباغ في مكانه من يطرح عليه العمل بالنصب صح أي
يتقبل أحدها العمل من الناس بوجاهته ويعمل الآخر بخلافه في الهداية
حمله على شركة الوجه وفيه نظر لأنه شركة الصنائع والتقبل فكان
صاحب الهداية أطلق شركة الوجه لأن أحدهما يتقبل العمل بوجاهته وهذا
العقد غير جائز قياسا لأن أحدهما يتقبل العمل ويستأجر الآخر بنصف ما يخرج
من عمله وهو جوهول جائز استحسانا وجهه أن تخصيص قول العمل بأحد لا يبدل

على نفسه من الآخر واذا اعتدت شركة الصنائع وتقبل احدها العمل على
الآخر يجوز فلذا هنا والحاجة ما سة بمثل هذا العقد يجوز ان كانا جميعا
يحمل عليه محلا وراكبين وحمل محلا معتادا وهذا عندنا وعند الشافعي ولا يجوز
للجمالة ولو اراه لجمال فاجوز فان استاجر محلا قد مر في فاكل منه زاد
عوضه ومن قال الغاصب اذ فرغها والا فاجزها كل شيء كذا فلم يفرغ فليس
لانه اذ اعين الاجرة والغاصب فمحمها فانعتد به ما اعتد اجارة الا اذا
محم الغاصب ملكه وان اقام عليه بيته بعد فانه اذا اخذ ملكه لم يكن راضيا
بالاجارة مع ان المصوب منه اقام البيته بعد محم الغاصب ملكه ثم عطف على
قوله الا اذا اخذ قوله او اقر بالملك للملك قال لا بد من هذا الاخر فانه حركه
راضيا بالاجارة وصح الاجارة وفسحها والمزارعة والمعاملة أي المساقاة
والوكالة والمضاربة والقضاء والامانة أي تفويضها والايضام أي حمل
الغير وصيا والوصية والطلاق والعنق والوقف مضافة أي مضافة الى
الزمان المستقبل كما يقال في المحرم اجرت هذه الدار من عمره مضافا الى سنة
لا البيع واجازته وفيه القسمة والشركة والهبة والتملك والرجعة و
الصلح عن الابرار الدين **المكاتب ٢٦٢** الكفاية
اعناق المملوك بدخالا فدقة ماله فان كانت قبته ولو صغير يعقل مال
حالا او موقعا او موقعا باذنية معينة اخذ من الوقت بطول النحر

ثم ساع بعد ذلك يجوز ان يقول كاتبك بما يود على ان يودي كل شهر كذا او
كل عشرة ايام كذا وعند الشافعي لا يجوز الا ولا بد من معين أي شريك
لا عاجز عن التسليم في زمان قليل فليس ان يكون في تسفير في التسليم الاجل قائم
مقام للمعقود عليه او قال جعلت عليك الفأ تودي به نحو ما اولها كذا وآخرها كذا فان
ادبته فانت حر وان عجزت ففقر وقيل العبد صح أي صح هذا العقد بلفظ
الكفاية او بلفظ يودي معناه وهو قوله او قال جعلت عليك الفأ وخرج من
دور ملكه فان المكاتب عبد ما يبيع عليه وهو وعق تحاشا ان اعتق وغمر
السيدان وطية مكاتبته او جنى عليها او على ولدها او مالها أي العقر او ارض
الجناية او مثل المال او قيمته فان كانت على قيمته او عين لغيره يتعين الشك في
هذا في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة انما تصح حتى اد امكها وسلمها عتق فان
عجز برة الى الرق وفيه اجترار عن داهم الغير او دنا برة فان الكفاية عليها
جائزة لعدم تعيينها او مائة ليرد سيد عبد غير عين حتى لو شرط ان يرد عبد
معينا صح او المسلم على خمر او خنزير فسد بقوله او المسلم عطف على الضمير
في قوله فان كانت الكفاية جازية لوجود الفصل وعق فيها وسق في قيمته ان
أدي اسمي في ظاهر الرواية انما يثبت العتق والسعاية في القبة ان ادي
سمي وهو الخمر والخنزير وعن أبي حنيفة انه انما يعتق باء عنها ان قال ان
فانت حر ولا فرق في ظاهر الرواية وعند أبي يوسف ان ادي العين عتق

أَن أَدَى الْقِيَمَةِ عَنْ أَيَّامٍ وَعِنْدَ فَرَسَةٍ لَا يَتَقَيُّ إِلَّا بِأَدَى الْقِيَمَةِ لَا تَلْتِ
 الْمُسْلِمُ نَحْوَ عَنْ أَقْرَابِ الْخَيْرِ فَالْقِيَمَةُ مَقَامُهَا وَلَا يَنْقُصُ كَمَا سَمِعَ زَيْدٌ عَلَيْهِ
 هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ مُبْتَدَأَةٌ لَا تَعْلُقُ لَهَا بِسَلَّةٍ لَخِيرٍ وَلِخَيْرٍ وَمَعْنَاهَا أَنَّ الْقِيَمَةَ
 فِي الْكَلَامَةِ الْعَاسِدَةِ إِنْ كَانَتْ مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَقْبَلِ فَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً عَنْ الْمُسْتَقْبَلِ لَا
 يَنْقُصُ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً زِيدَتْ عَلَيْهِ وَوَضَعَ الْمُسْتَقْبَلُ فِي الْمَبْسُوطِ
 فَمَا إِذَا كَاتَبَ عَبْدٌ بِالْفِ عَالِي أَنْ يَجِدَ مِنْهُ أَيْدًا فَالْكِتَابَةُ فَاسِدَةٌ وَحِجَابُ الْقِيَمَةِ
 فَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً عَنِ الْأَدَى لَا يَنْقُصُ إِنْ كَانَتْ زَائِدَةً زِيدَتْ عَلَيْهِ وَصَحَّتْ عَلَى
 جَوَابِ ذِكْرِ جَنْسِهِ فَقَطْ أَيْ لَمْ يَذْكُرْ نَوْعَهُ وَصِفَتَهُ وَبُودَى الْوَسْطِ أَوْ قِيَمَتِهِ
 أَيْ مَا خَيْرٌ لَأَنْ كُلَّ وَاحِدٍ أَصْلٌ مِنْ وَجْهِهِ أَمَّا الْوَسْطُ فَقَطْ وَأَمَّا قِيَمَةُ الْوَسْطِ
 فَلَا تَرَى الْوَسْطُ يَعْرِفُ بِالْقِيَمَةِ فَصَارَتْ أَضْلَكُ فَذَفَعَ الْقِيَمَةَ قَضَاءً فِي مَعْنَى الْأَدَى
 وَفِي كَاتِبِ كَاتَبَ عَبْدًا بِخَيْرٍ مُقَدَّرَةٍ وَحَقٌّ وَأَيُّ اسْمٍ لِسَيِّدِهِ قِيَمَتُهَا وَعَنْهُ يَنْقُصُ
 لَخَيْرٍ لَأَنْ عِنْتَهُ مَتَعَانٌ يَنْقُصُ بِالْكَفِّ مَعَ ذَلِكَ حِجَابُ الْقِيَمَةِ كَمَا مَرَّ وَاللَّهُ اعْلَمُ
 بَابُ نَصْرِفِ الْمَكَاتِبِ صَحَّ يَبْعُهُ وَاسْفَرُ وَإِنْ شَرَطَ ضَرْبُ فَانَّهُ
 إِنْ شَرَطَ أَنْ لَا يَسَافِرَ فَلَهُ السَّفَرُ اسْتِحْسَانًا لِأَنَّهُ شَرَطَ خَالَفَ لِمَقْصُودِ الْعَقْدِ
 وَصَحَّ الْكَلِمَةُ الْيَدُ لَا يَنْقُصُ الْكِتَابَةَ بِهَذَا الشَّرْطِ فَإِنَّ الْكِتَابَةَ بِسَبَبِ الْبَيْعِ وَمَعَ
 ذَلِكَ هِيَ إِعْتِقَاقٌ بِالنَّظَرِ إِلَى الْعَبْدِ قَوْلًا كُلُّ شَرْطٍ يَكُونُ فِي أَحَدِ الْبَدَلَيْنِ كَمَا شَرَطَ
 بِمَجْدُولَةٍ تَنْفِيذًا وَكُلُّ شَرْطٍ لَا يَكُونُ لَانْتِفَادِهَا عَنْ الْبَدَلَيْنِ وَإِنْ كَانَتْ أَمْتُهُ وَكَاتَبَتْ

عَبْدًا لَأَنَّهُمَا يُعْتَدَانِ بِالْمَالِ وَعِنْدَ زَوْجٍ وَالسَّامِي فِيهَا لَا يَجُوزُ الْكِتَابَةُ وَالْعَبْدُ
 لَا تَقْتَضِي تَوَدُّهُ إِلَى الْعِتْقِ وَهَوْنِ أَمَلِهِ وَجِهَهُ الْأَسْتِصَانُ إِفَادَةُ الْمَالِ وَعِنْتُهُ
 يُضَافُ إِلَى الْمَوْجِبِ وَلَمْ يَكُنْ وَلَا وَهْ إِنْ أَدَى بِعَدِّ عَيْنِهِ وَلَسَيِّدُهُ زَائِدَةً قَبْلَهُ
 أَيْ لِمَا كَاتَبَ الْأَوَّلَ وَلَا لِمَا كَاتَبَ الثَّانِي فَإِنَّ أَدَى الثَّانِي بَعْدَ عِتْقِ الْأَوَّلِ لَسَيِّدِهِ أَدَى قَبْلَهُ
 لَا تَزُوجُهُ إِلَّا بِأَدَى وَهْ وَلَا حَبِيْبُهُ وَلَوْ بَعِثَ وَتَصَدَّقَهُ إِلَّا بِسَبَبٍ وَتَكْلَفُهُ أَوْ لَمْ
 وَاعْتِقَاقُ عَبْدٍ وَلَوْ بِأَلِ الْبَنَةِ فَوْقَ الْكِتَابَةِ وَيَبْعُ نَفْسَ عَبْدٍ مِنْهُ وَإِنْ كَانَتْ فَارَتْ
 ذَلِكَ أَعْتِقَاقٌ وَهَذَا أَيْلَافُ بَالٍ وَالْأَدَى فِي رَقِيقِ الصَّغِيرِ كَمَا كَاتَبَ أَيُّ كَلِّ تَقَرُّ
 عَلَيْهِ الْمَكَاتِبُ فِي عَبْدٍ يَلِكُ كَاتِبُهُ فِي رَقِيقِ الصَّغِيرِ كَمَا كَاتَبَ مَا لَا فَلَ مَا تَهْمُ عَلَى كَاتِبِ
 نَصْرًا فَحَصَلَ بِهَذَا الْمَالِ لِلصَّغِيرِ كَمَا كَاتَبَ يَلِكُ كَاتِبُ الْمَالِ لِحُكْمِهَا حُكْمُ كَاتِبِ كَاتِبَةِ عَبْدٍ لَا
 إِعْتِقَاقُهَا بِالْبَيْعِ عَبْدٍ مِنْ نَفْسِهِ وَبُودَى مِنْ ذَا الْبَيْعِ مِنْ مَا ذُوْنٍ وَمُضَابَاةُ
 وَسَرِيكٍ أَيْ مِنْ قَوْلِهِ لَا تَزُوجُهُ إِلَى هَذَا وَأَمَّا أَنْ كَانَتْ أَمْتُهُ وَكَاتَبَتْ عَبْدًا فَهِيَ
 وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَايَعَتْ بَيْنَ الْمَاذُونِ لَمْ يَضْطَرُّهَا فِي قَوْلِهِ وَبُودَى مِنْ ذَا الْبَيْعِ كَمَا كَاتَبَتْ
 لِلْمَاذُونِ بِقَوْلِهِ وَلَا تَزُوجُ رَقِيقَهُ وَلَا يَكَاتِبُ عَبْدًا لَأَنَّ قَوْلَهُ هُمَا وَأَنْ كَانَتْ
 أَمْتُهُ عَطْفٌ عَلَى الْبَيْعِ وَالْبَرَاءِ وَهِيَ جَائِزَةٌ لِلْمَاذُونِ فَتَحْصِلُ الْإِشَارَةُ فِي
 قَوْلِهِ وَبُودَى مِنْ ذَا الْبَيْعِ الْمَعْرُوفَاتُ وَوَرَدَ الْبَعْضُ لَمْ يَكُنْ حَسَنًا لِجَلِّ الْأَشْيَاءِ
 إِلَى قَوْلِهِ لَا تَزُوجُهُ وَهِيَ كَاتِبَتُهُ عَلَيْهِ بِالْبَرَاءِ وَلَهُ وَأَبَوَاهُ لَا مِنْ ذَا الْبَيْعِ
 هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَ هَاجِرٍ إِنْ تَزَوَّجَ خَالِجًا وَخَرَجَ مَرًا لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِقَوْلِهِ كَاتِبَتُهُ

كما يفتق عليه ان المكاتبة كسبا لا يملكها فاعل الكسب كما فيا للصلوة في ذرية
 الولاد اذ العاد على الكسب مخاطب بالنفقة في الولاد ولا في غيره لانه لا يند
 فيه من اليسار وصرح ببيع ام ولد شرعا بدونه فان شريعه فلا هذا
 ابي حنيفة وعندنا لا يبيع بيها وان شرعا بدون الولد لانها ام ولد فلا
 يجوز بيعه وليس هو ان القياس ان يجوز بيعها وان كان معها ولد لان كسب
المكاتبة موقوف فلا يتعلق به ما لا يحل الفسخ اما اذا انفكت عنها ولد يثبت
استماع البيع بمتبعية الولد قاله اعقها ولدها ولا يثبت اصاله والقياس
بمنه كولد ولد من امه يتعلق بقوله وينكاتب عليه بالسر او ايا ان ولد ولد
من امه فادعاه دخل في كتابته وكسبه له اي كسبه له المكاتبة تكون للمكاتبة
لان الولد كسبه فليس الولد كسب كسبه فان كاتب قنين له زوجين
فولدت دخل في كتابتها وكسبه لها اي نفع امه عبد فكتبها فولدت
ولدا دخل الولد في كتابة الذم وكسبه للام لان الولد يتبع الامر في الرق
العقود وفروجه فان ولدت حرة اى تزوج المكاتب باخرين مولاه امرأة فقال
انا حرة فولدت منه فاستحققت فولدها عبد عند ابي حنيفة وابي يوسف معها وعند
حنابلة نقية لانه ولد للمغور ولها ان القياس ان يكون عبدا لكونه مولودا
بين رقيقين وفي الحر خالفنا القياس باجماع القضاة وهذا ليس في معناه
لان حق المولى مجبور بفقته بوجهها الحر في الحال وهما لا قدرة للعبد على ادائها

كسبت فولد عبدا

في الحال بل يوخز الى العتق فان قطعت امة بملكه فاستعتت او بغيره فاستعتت
 فردت اخذت عنهما في الحال كلما ذوت التجارة اي قطعت المكاتب والمأذون
 امة بغير اذن المولى بناء على انها ملكه بان شرعا او وهبتها ثم حلت
 الامة او اشترى امة بغيره فاستعتت او بغيره فاستعتت ثم ردت بحجب العتق في الحال
 ولو لم يوطى اخذت عن عتق اي لم يغير اذن المولى فوطى بحجب العتق بعد العتق
 والفرقة لولا السر لما سقط الحد ولم يسقط الحد لاجب العتق
 من تواجيع التجارة فيكون ثابتا في حق المولى وهما النكاح ليس من باب الكسب
 فلا ينقطع الكتابة ولما قيل ان يوطى العتق ثبت بالوطى لا بالسر او اذ
 بالسر ليس اذنا بالوطى والوطى ليس من التجارة في سبي فلا يكون ثابتا في
 وصرح تدبير مكاتبه وعجز نفسه وكما مدبرا او مضى عليها وسعى في تلقي
 قيمته او تلقي البدل ان مات سيد فقبر اى له الخيار اما ان عجز نفسه
 وكما مدبرا او مضى على الكتابة فان مضى عليها فمات المولى ولا مال له سواء
 فهو بطلان راما ان يسع في تلقي قيمته او تلقي بدل الكتابة وعندنا يسع في
 الاقل منها فان الاعناق لما كانت متجوزا عند ابي حنيفة في الثلاث عمدا فان
 ادى المدين تلقي القيمة في الحال عتق الكل وان ادى للكتابة تلقي البدل
 عتق موجه قبيد العتق وقد تلقا حتما حرية ببدلين مجع بالدين
 وموجه بالكتابة فتخير بينهما وعندها لما لم يكن مجعيا صار عتق المولى

معتق الكل وقد سقط عنه ثلث المال وبقي الثلثان فكل ما هو أقل من ثلثي البدل أو
ثلثي القيمة سوى فيه ولا فائدة في التحسين بين الأقل والأكثر واستيلاد مكاتبه
ومصنعت عليها أو عجزت وكانت أم الولد أي ولدت المكاتبه فادعي المولى الولد
يصير أم ولد فخير بين أن تضي على الكاتبة وبين أن تعجز نفسها فتعتق بعد
موت المولى فإن مضت على الكاتبة فلها أن تأخذ العقر من سيدتها وكاتبة
أم ولد فعتقت بموته مجاناً ومذنبه أي تحت كاتبة مذنب وسوى في ثلث
قيمتها أو كل البدل في موت سيده معسر هذا عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف
سوى في الأقل منها وعند محمد وسوى في الأقل من ثلثي القيمة أو ثلثي البدل
أما الحيا وعدمه فخرج الخنزي وعدمه كأم وأما المقدار فمحمد يقول
لما كان مقابلاً بالكل وباللوات يسلم له ثلث المال البدل بها بقول ابن البدل وقع
في مقابلة الثلثين لأن الظاهر أن الإنسان لا يلزم المال في مقابلة ما يستحق
خبرته وصلحه مع مكاتبه على نصف حاله من بدله فحجل أي صح صلحه والقياس
أن لا يبع لأنه اعتياض عن الأجل بالمال وجعله الاستحسان أن الأجل في حق
المكاتب من وجه لأنه لا يقدر على الأداء إلا به وبدل الكاتبة ليس إلا من
حتى لا يصح الكفالة به فاعتدك فإن مات من بعض مكاتب عبدك على ضعف قيمته
باجل ودره ورثته أدعي ثلثي البدل حالاً وباقه مؤجلاً أو استرق أي خسر
العبد بين أن يؤدعي ثلثي البدل حالاً والباقي مؤجلاً وبين أن يمتنع فيسترق

وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد خير بين أن يؤدعي ثلثي القيمة
حالاً والباقي إلى تمام البدل مؤجلاً وبين أن يمتنع فيسترق لأن المربص ليس له
التأجيل في ثلثي القيمة أما فيما وراءه يصح له الترتك فيصح له التأخير لهما
أن جميع المسمى بذكر الرقبة وحق الورثة متعلق بالبدل فكذا بالبدل فلا
يصح التأخير في ثلثيه وفي نصف قيمته هنا أي فيما إذا كان البدل نصف القيمة
ههنا أي في المسئلة المذكورة وهي موت المربص الذي كاتب عبده على بدله
مؤجلاً أدعي ثلثها حالاً أو استرق أي خسر العبد بين أن يؤدعي ثلثي القيمة
حالاً وبين أن يمتنع فيسترق لأن المحاباة وقعت في المقدار وفي التأخير
فيمتد بالثلث دون الثلثين فإن قال حر لسيده كاتب عبده على كذا أو شرط
العق بآدائه أو لا أي سواء قال إن أديت فلهو حر أو لم يقل ففعل وأدعي
الحر عتق ولم يرجع أي لا يرجع المودعي على العبد لأنه متبرع في الأداء وإنما جاز
بأداء الحر أماناً إن شرط العتق بآدائه فقط وأما إن لم يشرط فالقياس
أن لا يعتق وفي الاستحسان يعتق لأنه يتوقف على قبول العبد المغائب فيما
يضر وهو وجوب البدل عليه لا فيما ينفعه وهو صحة أداء القابل البدل
وإن قبل العبد فهو مكاتب فإن كوتب حاضر وغائب فقبل الحاضر فأي
أدعي قبل جبراً واعتقاً صورته المسئلة أن يقول كما ينبغي بالقول على نفسه
وعلى فلو أن فعل وقيل الحاضر فالقياس أن يصح في حصته الحاضر وفي حصته

الغائب يتوقف على قبوله وجه الاستعانة أن الحاضر إذا وافى العقد في نفسه
 جعل نفسه أصلاً والغائب تبعاً فيصح كما يصح على الأول بالتبعية فأيها الذي
 قبل جبراً أما الحاضر فلا تنكح البديل عليه وأما الغائب فلا تنكح بالشرع الحقة
 وإن لم يكن البديل عليه فصاحب الرهن صورته استعاره من عينه من
 غيره ليرهنه بدين عليه الآخر فلهذا تم احتياج المعبر إلى استخاره من عينه فأي الذي
 إلى المترين جبر المترين على القول وإن لم يكن على معبر الرهن وإنما هو على المستعير
 وإذا أدى المعبر الدين يرجع على المستعير وإن أدى غيره لم يرد له لأنه مضطر إلى العمل
 ولا يملك إلا بأداء الدين ولم يرجع على الآخر لأنه متبرع في حق الآخر وإنما يرجع
 معبر الرهن لأنه مضطر في الأداء لأنه يخاف تلف ماله في يد المترين وقبول
 الغائب لم يرد منه شيء لأن العقد نفذ على الحاضر فإن كوتب أمة وفلا
 وقيلت فأي أدى لم يرجع وعنفوا كما في السبلة الأولى **كتاب**
العقد المشترك أحد شرطي عبد إذا ذك في كفاية حصته بالف وقبضه ففعل
 وقبض بعضه فذاله إن عجز الضمير في حصته وفي قوله فذاله يرجع إلى الآخر هذا
 عند أبي حنيفة وأصله أن الكفاية متجزئة فيكون مقتصر على نصيبه فأيذا ذك
 أنه إن لم ياذن فله حق الفسخ قبل الأذن لا يتحقق ذلك وإذا ذك لشريكه بالقبض
 للعبد بالأداء إليه فيكون متبرعاً في نصيبه على الغائب فيكون له وعنده الكفاية
 غير متجزئة فلا ذك بكفاية نصيبه إذا ذك بكفاية الكل فالغائب أصل في البعض

وكذا في البعض فالمقبوض مشترك بينهما فبذلك بعد الحجز مكاتبه لرجلين جارت
 بولي فادعاه أحدهما فمجاورت بالخر فادعاه الآخر فمجاورت فلي أم ولد له
 وضمن نصف قيمتها ونصف عمرها وشريكه عمرها وقيمة الولد وهو ابنه هذا عند
 وبيات **كتاب** أن استيلاء المكاتبية المشتركة بغير عذابي حصة تقتصر على نصيبه
 لأن المكاتب لا يتقبل من ملك إلى ملك كما في المديون واستيلاء الفقة المشتركة صارت
 كلها أم ولد له ويضمن نصف القيمة للشريك إذا عرفت هذا فاستيلاء الثاني قبل
 الحجز وقع في ملكه ظاهراً فثبتت نسب ولده لكن إذا عجزت صار كان الكفاية
 لم تكن تظهر أنه في الحقيقة وطوى أم ولد الغير فاستيلاء الأول وقع غير متجزئ
 وكلها أم ولد له ويضمن نصف قيمتها لشريكه ولا يكون أم ولد لشريكه لكن ولد
 الشريك ولد غير ورثته وطوى معقداً على الملك فيكون حراً بالقيمة ويقسم تمام
 عمرها وأما عندنا فاستيلاء المكاتبية لا يجرى في قبيل الحجز صارت أم ولد
 للأول وانتقل نصيب الثاني إليه بفسخ الكفاية فإن الكفاية تنسخ بالاستيلاء
 فيما لا يتصرف به المكاتب فيكون وطوى الثاني في غير ملكه فيجب عليه تمام العقد
 لا الحذف للشبهة ولا يكون حراً بالقيمة ويضمن الأول للشريك نصف قيمتها
 مكاتبه عند أبي يوسف والأقل من نصف قيمتها ومن نصف باقيها من بدل
 الكفاية عند محمد بن وهب وإذا أنسخ الكفاية في حصة الشريك عندنا قبل الحجز
 فكلها مكاتبية للأول بنصف البديل عند الشيخ أبي منصور بن وهب وبكر البديل عند

لا يجرى في استيلاء الشريك
 الفقة المشتركة

المشايخ ثم واتي دفع العقر اليها فتح. أي قبل العجز لأختها فيها ثم ألقاها
فإن لم يطرأ الثاني وودعها فحزنت بطل تدبيرها وهي أم ولد للأولاد والولد له
وضمن لشره نصف عمرها ونصف قيمتها لأنه تبين بالعجز أنه ملك نصيب الشريك
وقعت الاستبداد فالنذير وقع في غير ذلك بخلاف النسب لأنه يعقد الغرور
فإن حررها أي المكاتبة المشتركة أحداهما غنيا فحزنت ضمن نصف قيمتها
لشره ورجع به عليها هذا عند أبي حنيفة وعند مالك يرجع هذا مبنئ على أن
الساكنة إذا ضمن المفقود يرجع عند أبي حنيفة لا عند مالكين بوجه أحدهما
فمحررها الآخر يملكها أو عكسا أي أحدهما حرره ثم برة الآخر اعتق المذنب أو
استسعى فيها أي في المستثنين أو ضمن شريكه في الأولى فقط أعلم أن في المسئلة
الأولى إذا حرر الأول فاللثاني الاعتاق أو التضمين أو الاستسعاء عند أبي حنيفة
فإذا اعتق لم يبرأه ولاية التضمين والاستسعاء ثم بركة اعتاق أحد نصيب
المذنب فله أن يعتق أو يستسعى أو يضم قيمته مذبذبا وقد مر في باب عتق البعض
من كتاب الاعتاق أن قيمة المذنب ثلثا قيمة العتق وإذا أعتقه لا يقله لأنه لا
ينقل من ملك إلى ملك وإنما في المسئلة الثانية إذا اعتق الأول فلا يخرج الثاني
عنه فإذا حرره لم يبرأه ولاية التضمين بل يبرأه الاعتاق والاستسعاء
فولاية الاعتاق والاستسعاء ثابتة في المستثنين والتضمين مختص بالأولى
وعندها إذا حرره أحدهما فاعتاق الآخر بطل لأن النذير لا يخرج عندهما

فمالك صاحبه بالنذير ويضمن نصف قيمته قيدا مؤسرا كما أو مسرا لأنه ضمان
تلك فلا يختلف بالسار والعسار وإن أعتقه أحدهما فمذنب الآخر بطل لأن
الاعتاق لا يخرج في ضمن نصف قيمته أن كان مؤسرا أو يسرا العبدان كما مضى
لأن هذا ضمان اعتاق فختلف بالسار والعسار **باب المكاتبة**
والعجز ما تب عجز عن تحريرها له وجه سيصل إلى تحريرها إلى ثلثها
أي إن مضت ثلثه أيام ولم توجد حصة ذلك العجز حكمه بغيره ولا تجزأه أي إن
لم يكن له وجه سيصل بغيره وهذا عند أبي حنيفة ومحمد بنهما وعند أبي يوسف
لا تجزأه حتى يتوالت عليه تجارات فسميها بطل سيدك أو سيدك برضا أي
فسميها سيدك برضى المكاتب وعاد رقه وما في يده لسيده فإن مات
وفاء أي عن مال يبي ببدل الكفاية لم يفسخ هذا عندنا وعند الشافعي
يبطل الكفاية لقول المحلل ونحن نقول هو حي في بعض الأحكام فكذا في هذا
لاحتياجه إلى ذوالأثر الكفو وهو الرق فإذا يستند الحرية إلى ما قبل الموت
وقضى البدل من ماله وحكم بوجه حر أو الإذن منه وعتق يبرأه أن
ولد أو في كفايته حتى لو ولد أو قبل الكفاية لا يتبعونه أو بشرهم أو كونه
هو وابنه صغيرا أو كبيرا برة أي بكفاية واحدة فإن الولد أن كان
صغيرا يتبعه وإن كان كبيرا أجهل لنفسه ولحد وإن لم يترك وفاء ممن
ولده كفايته سعى على نجومه وإذا أدى حكم يعتق أبيه قبل موته يتبعه

ومن شره أدي البدل أو رد رقبته هذا عند أبي حنيفة وعندنا الولد
المشتري يسوي على نجوم الأب أيضا لأنه كونه بتبعية الأب فإن ترك
ولدا من حرة ودينار في بيدها حتى الولد وقضى به أي بوجوب الجناية على
عاقلة أمه لم يكن ذلك عجزا لأبيه لأن هذا القضاء لا ينافي الكفاية
لأن مقتضى الكفاية إلحاق الولد بموالي الأم والعقل عليه على وجه يحتمل أن يعتق
فيحضر الولد إلى موالي الأب فأنما قال ودنيا بني لأنه لو كان غنيا لا ينافي القضاء
بالإلحاق بالأم لأنه يمكن الوفاء في الحال وإن اختص قوم أمه وأبيه في ذلك
وقضى به لقوم أمه فهو تحجير لأن القضاء يكون فلا الولد بموالي الأم معناه
أن الأب مات رقبته وانفسخ عند الكفاية فيكون القضاء في فصل محمده فيه
فينفذ وينفسخ الكفاية وطالب سيده ما أدي إليه من صدقة فحجز أي
إذا لم يكن المولى مصرفا للزكاة فآخذ للمكاتب الزكاة لكونه من المصارف ثم
أداه إلى المولى عن بدل الكفاية ثم عجز فظهر أن المولى أخذ الزكاة وهو غني
ومع ذلك يطالب له لأنه أخذ عوضا عن العتق زما الأخذ والعبد قد أخذ
صدقة وقد أسمع لك صدقة ولنا هدية فإن جوف عبد فكأنه سيده
جاهل بها أي بالجناية فحجز أو مكاتب فلم يقض به فحجز دفع أو فدني أي حتى
مكاتب فلم يقض بوجوب الجناية فحجز خيرا بين دفعه وأدائه أنه من الجناية
لأن هذا هو موجب الجناية العبد لكن الكفاية صادرة مائة عن الدفع

ثم زاد المانع بالجرح فعاد الحكم الأصلي وإن قضى عليه بمكاتب فحجز بيع فيه
فإن قضى بوجوب الجناية على المكاتب كونه مكاتباً ثم عجز بيع في ذلك لأنه
دين متعلق برقبته بالقضاء فانتقل إلى قيمته ولا تنفسخ بوجوب السيد وأدي
البدل الجارية على نجومه فإن اعتقه بعضهم لا يصح وإن اعتقه عتق حائرا
لأنه لا يتقبل من ملك إلى ملك فلا يصح إعتاق بعض الورثة أما إعتاق الكل
فيجوز إبراء إقتضاء بعض العتق وكذلك إعتاق البعض لأنه لا يمكن
إبراء للبعض بعض العتق فإن إبراء البعض لا ينعى العتق لأنه لا يعتق شيء
بإبراء البعض **كتاب** **الولاية** ٢٦ هو ميراث يستحقه المولى
بسيدي عتق شخص في ملكه أو يسيب عتق المولى أو فلوله أو عتق ولادة العتاقة
وولاء المولات فابتداء بولاء العتاقة فقال عتق باعتاق ويخرج له كالكفاية
والمدبر والدينيك إذا قبلك قريبه أي بالكية قريبه إياه فلا وله سيده وإن
شرط عدمه فإن ذلك شرط مخالف لمقتضى العقد فينفذ العتق ويبطل الشرط
فإن قيل كيف يكون الولاء في المدبر والدينيك والسيدي والمدبر
أم الولد إنما يعتق بعد موت السيد قلت صحت أن يرد السيد
ويبقى يد المدبر حتى يحكم بعتق مدبره وأمر ولد له رجاء مسلما فأن مدبره
وأمر ولده فالولاء له ومن عتق أمه زوجها قن فولدت لأقلام من نصف
حولي أي من وقت الإعتاق فله ولده الولد لا تنفعه أي إن عتق أبوه

وعقله عليه وأدركته له أي أن حتى لا أسفل فديته على المولى الأعلى وإن مات فأدركته
للأعلى وهذا عندنا وعند السافعي لا اعتبار بعقد المولاة وأخرج عن أبي الحرير
وله النقل عنه يحضر الأخرى غيره إن لم يعقل عنه فإن عقله عنه أو عن ولده فلا ولا
بإلى معقودا فإذ في لالة العتاقة مقدم على المولاة فشرطه أن لا يكون معقودا
وأيضا من شرطه أن يكون محمول النسب وأن لا يكون عربيا لأن للعرب قبال يكون
لهم الورثة النسبية **كتاب الأكره** هو ما يوجب فيه الضرر
فبقوت به رضاه أو بفساد اختياره مع بقاء أهليته بقاء مع فلا بد بقاء
ما يسوء ثم الأكره نوعان أحدهما أن يكون موقوف للرضى وهو أن يكون اختياره
والثاني أن يكون مفسدا للاختيار وهو أن يكون التهديد بالقتل أو قطع العضو
فوق الرضا غير من قبيل الاختيار في الحبس والضرر بقوت الرضا ولكن الأكره
الصحح باق في القيل لا رضاه ولكن له اختيار غير صحيح بل اختيار فاسد وحقيقته
أن الرضا في مقابلة الكراهة والاختيار في مقابلة الحبس في الأكره بالحبس أو
الضرر لا شك أن الكراهة موجودة فالرضا معدوم ولكن الاختيار متحقق مع
وصف الصحة فإن الاختيار أعا بفساد في مقابلة تلف النفس والعصاة فإذ كان
أمر فيه حالان أحدهما فالإمتناع عنه محمول في طبيعته جميع الحيوانا ألا يرى
أن القوة الماسكة كيف تملك الأيسر بل جميع الحيوانات عن الهوى من المحاكاة
العالي ومن الإلفاء في النار عند مظنة التلف فالإمتناع عنه وإن كان اختياريا

في اختيار صورة قريب من الجبر فكذلك في الأكره عند خوف تلف النفس والعضو
اختيار لا ممتنع عما فيه مظنة الهلاك اختيار فاسد لأن الأكره عليه بد
من حيث أن المطيع عليه محمول مع ذلك الأهلية باقية في المحل وغير المحل
لتحقق العقل والبلوغ وشرطه قدر الملك على إيقاع ما يحده به سلطانا كان
أول صارا ويمنع أيح من الأكره لا يتحقق إلا من السلطان فإذ كان ذلك
بناء على ما وجد واقعا في عصره وخوف الملك إيقاعه أي يعلب على ظنه أن الملك
وكون الملك به متلفا نفسا أو عضوا أو موجبا لعدم الرضا أعلم أن هذا
يختلف باختلاف الناس فإن الأكره إذا لم يمتنع بالضرر أو بالحبس فالضرر
اللبس لا يكون إلا ما في حقته بالضرر لا يبرح وكذا الحبس إذا كان يكون حبسا
مدبدا يتغير منه والأشرف بكلامه يفتقر فيه ضوئته فكل هذا يكون كالأكره
لهم والمكره ممتنع أي الأكره عليه قبله حقيقة ببيع ماله وأتلافه أو إعاقة عبده أو حرقه
كما تلاف في مال الغير أو حق الشرع كشرط الحر والزنا فلو أكره بقتل أو ضرب شديد أو
حبس حتى يباع أو يشتري أو أتلف أو أضر فسخ أو مضوا فإن هذه العقود يشترط فيها
الرضى فالأكره الذي يعدم الرضا وهو غير المحل يمنع تفادها لكنها لا تنقيد وله
الحبسا في الفسخ والمضاهة ويملك المشتري أن يقبض فبيع إيعاقته وإنه قيمة
لأن بيع المكره عندنا بيع فاسد لأن ركن البيع صدر من أهله في محله والفساد
لفوق الوصف وهو الرضا والمبيع بيعا فاسدا لأن الباقين فلو قبض وأعطى أو تصرف

تَصَرُّفًا لَا يَنْقُضُ نَفْذَ خِصْلَةٍ قَالَتْ فَرِيَّةٌ أَذْهُوَ عِنْدَكَ بَيْعٌ مَوْفُوفٌ الْمَوْفُوفُ
 قَبْلَ الْإِجَازَةِ لَا يَنْفَعُ الْمَالِكَ فَإِنْ قَبَضَ غَنَةً أَوْ سَلَمَ طَوْعًا نَفَذَ وَإِنْ قَبَضَهُ مَكْرَهُهَا
 لَا وَرَحَهُ إِنْ بَيَّيْنَتْ لَمْ يَنْفَذْ فِي الْإِجَازَةِ حَكْمُ التَّسْلِيمِ مَكْرَهُهَا لَكِنْ ذَكَرَ فِي أَصُولِ الْبَيْعَةِ
 أَنَّ الْإِكْرَاهَ إِذَا كَانَ عَلَى الْبَيْعِ التَّسْلِيمِ يَكُونُ التَّسْلِيمُ مُنْصَرِّفًا عَلَى الْفَاعِلِ وَلَمْ يَحْجَلْ الْقَابِلُ
 أَلَا لِحَاطِلٍ فِي التَّسْلِيمِ لِأَنَّهُ حَمَلُهُ عَلَى تَسْلِيمِ الْمُبِيعِ وَلَوْ حَمَلَهُ أَنْ يَصِيرَ تَسْلِيمُ الْمَنْصُوبِ
 فَإِذَا كَانَ التَّسْلِيمُ مُنْصَرِّفًا عَلَى الْفَاعِلِ بَيَّيْنَتْ أَنْ يَنْفَذَ وَتَحْبِثُ الْقِيَمَةُ فَإِنْ قُلْتَ يُشْتَرَى
 الثَّمَنُ فَإِنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ أَنْ يَكُونَ أَلَا فِيهِ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَنْفَذُ قُلْتَ لَا يُلْزَمُ هَذَا
 مِنْ جَعَلِهِ أَلَا تَعْنِي الْفِعْلَ الَّذِي أُلْزِمَ عَلَيْهِ خِلَافُ تَسْلِيمِ الْمُبِيعِ فَلَوْ إِكْرَاهُ الْبَايِعُ لَا الْمَشْتَرِي
 وَهَلْ تَخَيَّرَ أَيْ فِي يَدِ الْمَشْتَرِي ضَمِنَ قِيَمَتَهُ لِلْبَايِعِ وَلَوْ أَنْ يَضْمِنَ أَيًّا شَاءَ فَإِنَّ
 الْمَكْرَهَ رُجِعَ عَلَى الْمَشْتَرِي بِقِيَمَتِهِ وَإِنْ ضَمِنَ الْمَشْتَرِي نَفَذَ كُلُّ شَيْءٍ بَعْدَ مَا قَبْلَهُ
 فَقَوْلُهُ ضَمِنَ قِيَمَتَهُ لِلْبَايِعِ أَيْ ضَمِنَ الْمَشْتَرِي بِمَعْنَى أَنْ أَقْرَارَ الْقِيَمَةَ لِيَهْ وَلَوْ أَيْ لِلْبَايِعِ
 وَهُوَ الْمَكْرَهَ بِالْفَتْحِ أَنْ يَضْمِنَ أَيًّا شَاءَ مِنَ الْمَكْرَهَ بِالْكَسْرِ وَمِنْ الْمَشْتَرِي فَإِنْ ضَمِنَ الْمَكْرَهَ
 رُجِعَ عَلَى الْمَشْتَرِي وَإِنْ ضَمِنَ الْمَشْتَرِي نَفَذَ كُلُّ شَيْءٍ بَعْدَ مَا قَبْلَهُ فَإِنَّ الْمَشْتَرِي أَعْمُ
 مِنْ أَنْ يَكُونَ مُشْتَرِيًّا أَوْ لَا أَوْ مُشْتَرِيًّا ثَانِيًّا أَوْ ثَالِثًا لَوْ تَمَسَّخَتْ الْعُقُودُ فَإِنَّ
 أَنْ ضَمِنَ الْمَشْتَرِي الثَّانِي الْقِيَمَةَ يَصِيرُ مِلْكًا فَيَنْفَذُ كُلُّ شَيْءٍ بَعْدَ ذَلِكَ الْبَيْعِ وَلَا
 يَنْفَذُ الْبَيْعُ الَّذِي قَبْلَهُ فَيَرْجِعُ الْمَشْتَرِي الضَّامِنُ بِالْقَسْرِ عَلَى بَايِعِهِ ثُمَّ هَذَا الْبَايِعُ
 بِالْقَسْرِ عَلَى بَايِعِهِ وَهَذَا خِلَافُ إِذَا أَحَادَ الْمَالِكُ أَحَدَ الْعُقُودِ حَيْثُ يَنْفَذُ الْمُبِيعُ

لَا تَنْفَذُ أَسْقَطَ حَقَّهُ وَهُوَ الْمَانِعُ فَهَذَا الْكَلَامُ إِلَى الْجَوَابِ فِي الضَّامِنِ بَيَّنَّتْ الْمَالِكُ
 الْمُسْتَنْدَ فَيُسْتَنْدَلُ فِي حَبْنِ الْعَقْدِ قَبْلَهُ فَإِنْ أُلْزِمَ عَلَى أَكْلِ مَيْتَةٍ أَوْ دَمٍ أَوْ خِيَارَةٍ
 أَوْ شَيْءٍ خَيْرٍ فَخَبَسَ وَضُرِبَ وَقِيدَ لَمْ يَحْجَلْ وَيُقْبَلُ وَقَطْعٌ حَلٌّ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ
 مُسْتَنْدَاةٌ عَنْ الْحُرْمَةِ فِي خِلَالِ الضَّرُورَةِ وَالْإِسْتِثْنَاءُ عَنْ الْحُرْمَةِ حَلٌّ وَلَا ضَرْفَةٌ
 فِي إِكْرَاهٍ غَيْرِ الْمَجْبِيِّ فَإِنْ صَبَرَ قَتَلَ أَنْفَرًا فِي الْخِصْمَةِ عَلَى الْكُفْرِ يُقْتَلُ وَخَصْلُهُ أَنْ يَطْرُقَ مَا
 أَمْرُهُ وَقَلْبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَبِالصَّبْرِ أَجْرٌ وَلَمْ يَرْجَعْ عَنْ غَيْرِهَا أَيْ عَنْ الْقَبْلِ أَوْ
 الْقَطْعِ رَوَى أَنَّ حَبِيبًا وَعَمَارًا ابْنَيْمَا بَذَلَا فَصَبَرَ حَبِيبٌ عَلَى قَتْلِ فَمَاءِ الشَّيْءِ
 سَيِّدِ الشُّهَدَاءِ وَأَمْرُهُ عَمَارٌ وَخَفَا قَلْبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ فَفَاعِلُ الْمَعْمُومِ فَإِنْ عَادَ وَاقْدَرُوا
 بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ شُرَيْبٍ أَنَّ شُرَيْبَ لَمْ يَحْجَلْ عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَالْكَفْرِ لَا يَحْجَلُ أَبَدًا
 فَيَرْجِعُ خَصْلُهَا مَعَ قِيَامِ دَلِيلِ الْحُرْمَةِ لِأَنَّ حَقَّهُ يَبْقَى بِالْكَلْبَةِ وَحَقُّ اللَّهِ تَعَالَى
 لَا يَبْقَى بِالْكَلْبَةِ لِأَنَّ التَّصَدِيقَ بِالْقَلْبِ بَاقٍ وَرُجِعَ لَهُ اتِّلَافُ الْمُسْلِمِينَ بِهَا
 أَيْ بِالْقَبْلِ وَالْقَطْعِ وَضَمِنَ الْمَكْرَهَ بِالْقَسْرِ الرَّاءُ أَخَذَ الْأَصْلَ يَصِيرُ الْفَاعِلُ أَلَا لِحَاطِلٍ
 لِأَنَّهُ فَإِنْ قَتَلَ الْمُسْلِمَ لَا يَحْجَلُ بِالضَّرُورَةِ وَيَعَادُ الْمَكْرَهَ فَقَطْرُ أَيْ أَنَّ قَتْلَ الْقَتْلِ عَمْدًا
 فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ الْقِصَاصُ عَلَى الْحَاطِلِ لِأَنَّ الْفَاعِلَ يَصِيرُ أَلَا لَهُ وَعِنْدَ زُفَرٍ وَرِجَاءِ
 عَلَى الْفَاعِلِ لِأَنَّهُ مُبَاشِرٌ وَلَا يَحْجَلُ لَهُ الْقَتْلُ وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ لَا يَحْجَلُ عَلَى أَحَدٍ الشُّبْهَةِ
 وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَحْبِثُ عَلَيْهِمَا عَلَى الْمُبَاشَرَةِ وَعَلَى الْحَاطِلِ بِالسَّبَبِ وَالْتَسْبِيبِ عِنْدَهُ

يَنْفَذُ أَوْ

وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

كالمباشرة كشيء من المضامين وضح يكلمه وطلاقة وعقده أي عاقبة فإن هذه
 العقود تصح عند ناعم وجواز الإكراه قياسا على صحتهما مع الهزل وهذا الثاني
 لا يصح ورجع بقية العبد ونصف المستمسك أن لم يطة أي يرجع الذكر على من كرهه
 في صورة الإكراه بالاعتاق بقية العبد لأن الاعتاق من حيث أنه ابتداء ويضاف
 إلى الحامل لأن الإكراه فعل فكل فعل جعل الحامل إلى الحامل وإن لم يكن ذلك في التولية
 ويرجع عليه في الإكراه بالطلاق بنصف المستمسك أن لم يوجد الدخول لأن نصف
 المستمسك في معرض السقوط بأن يحجب الزوجة من قبل المرأة فيبدأ كذا بالطلاق قبل الدخول
 فمن هذا الوجه يكون ابتداء فأيضا في الحامل جعل الفاعل له كذا في الدخول
 لأن المهر بقدر الدخول ولذا قيل أن يقول المهر يجب بالعقد والطلاق شرط و
 الحكم يضاف إليه وأيضا سقوطه بالفرقة بجره وهو فلا اعتبار له ونذره
 ويدينه فظهره ووجبه وإلا فوه وفيه وأسلمه بلاء قبل لو صح الفصل
 عندنا أن كل عقد لا يحل الفسخ فإكراه لا يمنع نفاذه وكذلك كل ما يتقدم
 الهزل فينفذ مع الإكراه والاسد برأنا يصح مع الإكراه لقوله وما أوردت
 أن أقابل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فالاسد يصح مع خوف لكن إذا
 أسلم المرأة ثم ارتد لا يقتل لقول الشبهة في سلمه لا أبرأوه مذبونه أو
 كفيه ورتبه فلا تبين عرسه فإن ادعت البيونة وقالوا ظهرها وقلبي

مطهر

مطهرين بالأيام صدق ولو زنى يحذر إذا أكرهه سلطانا هذا عند أبي حنيفة
 وعندهما لا يحذر أقول كونه الإكراه مستقلا لا يفتق عليه فيما بينهم بأخذ
 الاختلاف وإنما هو في تحقق الإكراه من غير السلطان فإن عند أبي حنيفة الإكراه
 لا يتحقق من غير السلطان فالزنى لا يكون مع الإكراه فيعذر فإذا أكره السلطان
 فزنى لا يحذر وجوز الإكراه ههنا وعندهما الإكراه يقتضي من السلطان
 وغيره فلا يحذر في العتورين **كتاب** **المهر** **٢٧٣** **الحجر** هو منع
 نفاذ تصرف في إنا قال هذا لأن الحجر لا يتحقق في أفعال الجوارح فالصبي
 إذا ألتف ملك الغير يجب القضا وكذا المجنون وسببه الصغر والمجنون
 البرق فلم يصح طلاق صبي ومجنون غلب المجنون المملوك هو الذي اختلط له
 بحبث منع جريان الأفعال والأقوال على نفع العقل أن فادرا وغير المملوك
 هو الذي يختلط كلامه فيستببه كلام العقلاء من مرة ولا وهو المعتوه و
 سيجي حكمه وعقوبتها أي عتاقها وإقرارها ومخ طلاق العبد وإقراره
 في حق نفسه لا في حق سيده فلو أقر أي العبد المجنون بالآخر إلى عتقه فبحذر
 وقوم على فأنه في حق ماله مبقى على أصل الأدب حتى لا يصح إقرار مولاه
 بذلك عليه ومن عقد منهم وهو يعقله أجاز وليه أورد قوله منهم يرجع إلى
 الصبي والعبد والمجنون فإن المجنون قد يعقل البيع والشراء ويقصد بها
 وإن كان لا يرجح المصلحة على المصلحة هو المعتوه الذي يضل ويكفر عن الغيب

مطهر

والمراد بالعقد في قولهم ومن عقد منهم العتق الذابرة بين المنفعة والمضرة
 بخلاف في الإلتها بقاءه بغير بلا إجازة إلى ويخلف في الطلاق والعاق فانها
 لا يصحان وإن أجازوا وإن أتلغوا شيئا صنفوا لما بيننا أنه لا يحجر في أفعال
 الجوارح ولا يحجر مكلف لسنه وفسق وحزن فصح منه بعد حجة ما صح
 قبله هذا عند أبي حنيفة وعندنا وعند الشافعي ثم يحجر على السفيه وأيضا
 إذا اطلبت غرماء المغلس المحر عليه حتى الفاسخ ومنعه من الإقرار وعندنا وعند
 الشافعي ثم يحجر على الفاسق بغير أنه بل مقبلا حتى وطيب جاهلا ومكاد
 مغلس أعلم أن أباح ثم يرى المحر على هؤلاء الثلاثة فعلا لغيره من الناس
 وأما من المأجور هو الذي يعلم الناس الخيل والمكاري المغلس هو الذي يكاري الناس
 ويأخذ الكري فاذا أكل أو أن السفر لا دابة له فانقطع المكاري عن الرفقة
 فإن بلغ غير رشيد لم يسلم إليه ماله حتى يبلغ خمسا وعشرين سنة وصح تصرفه
 قبله وبعد يسلم ولو بلا رشيد أعلم أن الصبي إذا بلغ غير رشيد لم يسلم إليه
 ماله اتفاقا قال الله تعالى ولا تؤثروا السفهاء أموالكم إلى قوله فإن أنتم منهم
 رشدا فابرج ثم قدرا لا يناس بالزمان وهو خمسة وعشرون سنة فإن جهل
 من إذا بلغه المرأة يمكن أن يصير حرا لأن أدنى مدة البلوغ اثني عشر
 وأدنى مدة الحلي سنة أشهر في هذا المبلغ يمكن أن يولد له ابن ثم في ضعف هذا
 المبلغ يولد له ابن فالبطل أن يؤمن منه رشده ما في سن خمس وعشرين

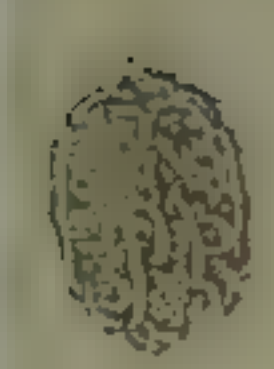
فدفع فيه أمواله وقيل هذا ليس أن تصرف في ماله بيعة وشراء
 ونحوها يصح تصرفه عند أبي حنيفة وقال لا يصح لأنه لو صح لم يكن منع المالك
 عنه مفيدا قلنا بل مفيدا لأن غالب نذر السفهاء بالهبة فصح المالك
 لمنع الهبة ثم بعد خمس وعشرين سنة يسلم إليه ماله وإن لم يؤمن منه رشده
 عند أبي حنيفة فإن هذا ليس مظنة الرشيد في رد الحكم بها وحسن الحكم
 المدبوت أي الحر المدبوت لبيع ماله لدينه وقضى داهم دينه من داهمه
 وباع دنا من داهم دينه وبالعكس استحبنا كما أعلم أن المقياس أن لا
 يبيع الداهم إلا جلا فأنير الدين والدنا نذر الجلا داهم الدين لأنهما
 مختلفان لكن في الاستحسان ببيع كل واحد جلا الآخر لأنهما متحدان في
 القنية لا عرضة وعقار **فصل** قالهما فإن للمغلس إذا امتنع من بيع
 العرض والعقار والدين فالعاض يبيعها ويقض دينه بلخصه من أغلس
 ومعه عرض شراء فبايعه أسوة للعرض أي أغلس ومعه عرض شراء ولم يؤمن
 الثمن فبايعه أسوة للعرض وقال الشافعي ثم يحجر العاض المشتري بطلبه ثم
فصل خيار النسخ **فصل** في بلوغ العاقل بالاختيار
 والاختيار والاختيار والاختيار بالاختيار والاختيار بالاختيار والاختيار بالاختيار
 حتى يتم له ثمان عشرة سنة ولها سبع عشرة سنة وقال فيها بتمام عشرة
 وبو يفتي وأدنى مدته له اثنتا عشرة سنة ولها تسع سنين فإن راها

فقال قد بلغنا صدقها قال لم يبلغ حكمها **الأذن**
 الأذن فلك الحجر وأسقط الحق أفلم أت الأصل في الإنسان أن يكون
 مالكا للتصرفات فإذا عرض له الرق وتعلق به حتى المولى صار مائلا
 لكونه مالكا للتصرفات فإذا أسقط المولى حقه المانع عن التصرف وأزال
 تحجج أي منعه عن التصرف فهو الأذن هذا عندنا وعند الشافعي هو
 توكيل وإنا بانه ثم تصرف العبد لنفسه بأهليته فإنه ليس بتوكيل والوكيل
 هو الذي يتصرف لغيره فقولنا ثم تصرف عطف على محذوف فإن قوله الرق
 فلك الحجر معناه إذا أذن المولى ينفك العبد عن الحجر فعطف على قوله ينفك
 ثم تصرف فلم يردج بالتمهيد على سيده هذا تنوع على أنه يتصرف لنفسه
 فإنه إذا اشترى شيئا لا يطلب الثمن من المولى لكونه مشتريا لنفسه
 بخلاف الوكيل فإنه يطلب الثمن من المولى لأنه اشترى للمولى ولم يتوقف
 فعندنا إذا أذن بما أذن حتى يحجج عليه ولم يخص نوع فإن أذن بنوع
 عمر أذنه في الأنواع هذا تنوع على أنه فلك الحجر وليس بتوكيل لأن فلك الحجر
 هو الرق طلاق عن العبد فلا يخصص بتصرف وفيه خلاف الشافعي والمراد
 أنه إذا أذن في نوع من الصاغة عمر أذنه في الأنواع وكذا إذا أذن في أحد
 صباغها فإنه أذن بشيء ما لا يبدل هذا العمل فيغير وكذا إذا قيل أذن في الغلة
 كل شهر كذا **الحج** إذا أذن بشيء معين فإن هذا استفهام

هذا إذا كان أسما لا
 لأن كذا قال الشافعي
 والوكيل هو من تصرف

هذا إذا كان أسما لا
 لأن كذا قال الشافعي
 والوكيل هو من تصرف

لا أذن وبثبت ذلك أنه فعندنا ما يبيع ويشتري وسكت ما دون
 هذا عندنا حجة كالزفرية والشافعي وإنما يكون ما دونها للغرور
 فلو أذن مطلقا صح كل تجارة منه إجماعا فإن تخصيص الشيء بالذكية والوقاية إن لم
 على نفي الحكم عما عداه فتعظيم التجارة أجماعا تخصيص تخفيفا إذا أطلق أمّا إذا
 قيد فعندنا يغير التجارة ويحولها للشافعي فيبيع ويشتري ولو ضمن فاجتنب ولا
 يبيع عندنا بالغبين الفاحش لأنه تبرع دلالة وله أنه من باب التجارة ويؤكد
 بها ويبرهن ويبرهن ويتقبل الأرض أي يأخذها قالة بالاشتماء المساقاة
 ويأخذها من أمة ويشتري بدينار يذره ويشتري عندنا إنما قال عندنا
 احترازا عن المفاوضة ويدفع المال ويأخذ مضاربة ويستأجر أي يستأجر
 شيئا كالأجير والبيت وغيرها ويبيع نفسه عندنا حلالا للشافعي ويقر
 بوجوبه وعصبية دين ويهدي طعاما يسيرا ويضيف من يطعمه ويحط من
 الثمن بعين قدر عهد ولا يتزوج رقيقة وعندنا يوسف يزوج الأمة
 لأنه تحصيل المال لهما أنه ليس من التجارة ولا يكتب ولا يعتق أصلا ولا
 بقرض ولا يهب ولو بعوض وقالوا المرأة لا بأس بصدق شيء يسير من بيت
 زوجها هذه المسئلة ليست من هذا الباب لكنها ذكرت للناسبة فإن المرأة
 تأخذ منه عادة لهذا وكل دين وجب بجماعة أو بما هو في معنى البيع وسرا
 وإجارة واستجارة وغرم ودية وعصبية ما لم يحد بها وعمر وجب في



مشريه بعد الاستحقاق يتعلق برقبته يباع فيه ويقسم منه بالخصم كسبه
 حصل قبل الدين او بعد وبما اتهم اي وهب له فقبل الهبة هذا عندنا قال
 زفر والشافعية لا يباع هو في الدين لكن يباع كسبه لان عرض المولى هو
 ما لم يكن لا قوت ما قد كان **وليس** ان الدين ظهر في حق المولى فيعتل برقبته
 دفعا للضرر عن الناس لا بما اخذ سيده منه قبل الدين فطوبى بما بقي بعد
 عقبه اي اذا قضى دينه من ثمن رقبته اذا بيعت ومن كسبه فان بقي شيء
 من الدين طوبى اذا اعتق وللسيد اخذ غلظه مثله مع وجود دين وما زاد
 للفرع ما وبخبر ان ابو هذا عندنا وعند الشافعية لا يغير لان الايات لا
 ينافي الاذن فانه يبيع اذن الابن **وليس** ان دالة الحجر قايمة لان المولى
 لا يرضى باسقاط حقه حال تجرده اما اذا اذنه صرحا فهو نفوت دالة الحجر
 او مات سيده او جن مطبقا او جن بدار الحن يبرئ او جن عليه بشرط
 يعلم هو واكثر اهل سوقه دفعا للفرع وعن الناس والامة ان استولدها
 اي يغير الامة ان استولدها عندنا وعند زفر لا يغير لان نفوت دالة الحجر اذ
 المستولدة فلكا فيه دالة الحجر اذ الله انه لا يرضى ان يخرج وتعايل مع
 لكن اذا اذنها صرحا فالضرر نفوت دالة الحجر ان تبرها ضمن قيمتها
 للفرع اي في صورة الاستيلاء والتدبير ان كان على المستولدة وعلى الدريرة
 دين محبط غرم السيد قيمتها ولا يغير ما زاد على القيمة لان لا يحبط لان

الرقبة فعليه قيمتها ولو جرحا قرآن مائة امانة او غضب او يدين عليه
 صح هذا عندنا بحج رة وقال لا يبيع لان صحح القرار الاذن وقد اختلف
 ان المبيع اليد وهي باقية ولو شمل دينه ماله ودينه لم يملك سيده مائة
 هذا عندنا بحج رة وعندنا يملك لان الرقبة ملكه فكذا الاكساب ولا
 ان يملك المولى بنيت بخلقة عن العبد عند فراغه عن حاجته ملك الوارث
 وهو ما مشغول بها فلم يبق عبد كسبه باعناق سيده اي عند ارجح رة وعندنا
 يعيق ويضمن السيد قيمته للفرع ما وغنى ان لم يحط دينه برقبته وكسبه يبيع
 من سيده بمثل القيمة لا باقل وسيد بمثلها او باقل اي يجوز بيع المأذون الذي
 شمل دينه ماله ودينه من سيده وانما يجوز لان سيده اجنبي عن اله اذ انما
 عليه دين محبط وعندنا ان باع باقل من قيمته يجوز البيع ويختار المولى بين
 ازالة المحاباة ونقض البيع لان الضرر عن الفرع يندفع بذلك وانما لم يجوز ارجح
 للتمهة كما في الودعة ولا تهمه فيما اذا احابى الاجنبي فلو باع بالاذن خط الفحل
 او نقض البيع اي يوسر السيد بازالة المحاباة او نقض البيع وبطلان له لو سلم
 مبيعه قبل قبضه وله حبس مبيعه لثمة اي السيد ولا يه حبس المبيع المقتضى
 فان سلم المبيع قبل قبض الفرع بطل حقه في العين فلم يبق له حق الا في الدين
 لا يستوجب على عبده دينا فيبطل الشئ وصح اعناقه مديونا سواء كان محبطا
 او لم يكن لان ملكه فيه باق ضمن السيد الاقل من دينه ودينه اي اذا كان

ان الرقبة المولى المأذون
 حال كونه مديونا

الذين اقل من القيمة يضمن الدين اذا اوصح للغرماء اقل من الدين وان كان القيمة
اقل من الدين يضمن القيمة لانه تعلق حقهم بالرقبة وهو انفسها والعبد فضل فيه
معتقا اي ضمن الماذون الذي عبق فضل دينه على القيمة فان بيع عبده وحرره
معتقا برقبته وعقبه للمشتري ايجاز الغريم ببيعة وله منه اوضحه المشتري
او البائع قيمته فان ضمنه اي البائع ورد عليه ببيع على الغريم ببيعة وعاد
حقه في العبد اي يبيع البائع على الغريم وعاد حق الغريم في العبد فان باعه
معتقا بدنيه فله الغريم رد ببيعة ان لم يصل غنه اليه وان وصل ولا محاباة في البيع
لواثما قال معتقا بدنيه لان البائع اذا اعلم المشتري بان على العبد الدين والمشتري
رضي بذلك يوجهم ان ينفذ البيع برضي البائع والمشتري فيقول لسان مع هذا يكون
للمغرماء ولاية رد البيع اذا لم يصل الغن اليهم فان وصل فان لم يكن في البيع محاباة
فلا وان كانت فاما ان يرفع المحاباة او ينقض البيع ولا يخاصم المشتري منكر ادنه
ان غاب ببيعة اي اذا انما البائع غابا والمشتري منكر الدين فالدائن او يخاطبه
عند ابي حنيفة لانه ليس خصما له وعند ابي يوسف هو خصمه ويقضي للغريم بدنيه
لانه يدعي الملك لنفسه فيكون خصما لكل من ينادعه ولها ان الدعوى تضمن
فمنع القدر في الفسخ قضاء على الغائب لو اشترى عبدا وبيع ساكتا عن ادنه
وتجره فهو ماذون عبد قديم مضر وقالنا عبد فلا يماذون في التجارة

ويبيع ويشترى موماذون فكذا اذا اسكت عن الدين والمشتري فان تصرفه ليل
الدين ملك ببيع له بدنيه اذا اقر سيده باذنه لان المولى اذ الرقبة بالدين
فالدين لا يظهر في حقه والمعايلون انما يتصرفون لانهم اعتمدوا على ظاهر الحال
المولى لم يقصره وتصرف الصبي ان نفع كالا سلام والانتهاج صح بذكر الدين وان
ضرر كالاطلاوق العتق وان اذن به وما نفع وضرر كالباع والشر يطبق باذنه
اكتفاء بالاهلية القاصر في المنافع واشترطا للكاملة في الضار ودفعها للضرر
بانه نام راي الوصي في المتزوج بينهما وعند الشافعي لا يبيع تصرفه ببيان الوصي
وكذا لا يبيع اسلامه وشروطه ان يعقل البيع سلبا للملك والشرع جالب له
ودليته ابوه ثم وصيته ثم رجل ثم وصيته ثم العاقل ثم وصيته انما قال ثم وصيته
في الاولين وقال ابو وصيته في الاخر لان وصي الدين استغنى بعد موته في
التصرف في الولد واما الذي اذن له في التصرف في الحيوة فوكيل له وصي وكذا
في الجدة واما وصي العاقل فهو الذي من بالتصرف في مال اليتيم فهو يتصرف حال
حيوة العاقل وانما سمي وصيا مع ان الاوصياء هو الاستيفاء بعد الموت لان
همنا بصين خليفة للاب كان الاب جعل وصيا فان فعل العاقل بصير كفعله في
الكلام ان وليه ابوه ثم وصيته بعد موته ثم ولد ان لم يكن الاب ولا وصيه
ثم وصيته بعد موته ثم العاقل او وصيته انها تصرف صح ولو اقر غيا مع من كسبه
او اذنه صح فان الوصي اذا اذن الصبي بالتيقار صح اقراره بكنيته او بكنية

ويعتق

ويبيع

ويشترى

من تمام التجارة اذ لو بيع اقراره فله بيعه الناس مع ان اقراره لو لم يبيع لانه
 اقراره على العبد واقرار الصبي اقرار على نفسه ولما ارتفع بالاذن قصار كالبالغ
 فصح اقراره بالاذن ايضا في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه لا يبيع في الذريرة لانه
 انما يبيع في الكسبية ذكر انه من نواحي التجارة وكذلك في الذريرة **كتاب**
العصب هو اخذ ما لم يتصور تحريمه اذ من ماله يد بل يد فالعصب
 لا يتحقق في الميتة لانها ليست بماله وكذا في الحر ولا في حر المسلم لانها ليست
 بتقوية ولا في الحر في لانه ليس بتقوية وقوله يد اذن المالك احتراز عن
 الوديعة وانما يد يد اذن عند اصحابنا هو ازالة اليد المحقة واثبات اليد
 المبطلة وعند الشافعي هو اثبات اليد المبطلة ولا يشترط ازالة اليد المحقة
 قلنا كلامنا في الفعل الذي هو سبب للضمان وهو ازالة ويتفرع على هذا مسائل
 كثيرة منها ان ذوات المصوب لا تكون مضمونة عندنا خلافا لانه اذ
 اثبات اليد يتحقق بدون ازالة اليد ومنها الاختلاف في عصب العتق وسباقي
 ومنها ما قاله المثلث فاستخدام العبد وحمل الدابة عصبك جلوسه على
 اذ في الاولين نقلها من مكان الى مكان وفي الاخير البساط على حاله ولم يفعل فيه
 شيئا يكون ازالة وقد فرغ على هذا الاختلاف في تعبد المالك من المواشي
 حتى هلكت وانما ان الغنم حتى قطع الاخر ضرره وليس هذا التعبد بمستقيم
 لان اثبات اليد لم يوجد في هاتين المستلنتين ثم لا بد ان ينادى على هذا التعبد

لا على سبيل الخفية ليجز الشريعة وحمله لا يترتب علمه ودفع العين فاقية العزم
 هالكه ويحب المثل في المثل كالكيل والموزون والعدي المتقارب اعلم انه
 جعل الاقسام مثلها مع ان كثيرا من الموزون ليس بمثل بل من ذوات القيم
 كالقعة مثلا والقدير ونحوهما فاقول ليس المراد بالوزن مثلا ما يوزن
 عند البيع بل ما يكون مقابلة بالقرن مبنيا على الكيل او الوزن والعبد وان
 يختلف بالصنعة فانه اذ قيل هذا الشيء فغير يد هير او من يد هير او عن
 يد هير انما يقال اذ المرئى فيه تفاوت فاذا لم يكن فيه تفاوت كان مثليا ثم لا
 يختلف بالصنعة اما غير مصنوع واما مصنوع لا يختلف كالداهم والذانيرو
 الفوس وكل ذلك مثلي واذا عرفت هذا عرفت حكم المذروعا وكل ما يباع
 من هذا النوع فداع بكذا فلهذا انما يقال اذ لا يكون فيه تفاوت وهو يجوز
 فيه السلم فانه يعرف ببيا طوله وعرضه وقد فصل النعماء المتليات في
 ذوات القيم ولا احتياج الى ذلك فيما يوجد المثل في الاتواق بل تفاوت بينه
 فهو مثلي وما ليس كذلك في ذوات القيم وما ذكر من الكيل واخواته فنبه
 على هذا فان انقطع المثلي فقيته يوم يختص هذا عند ابي حنيفة لان القيمة
 تحب يوم الحصة وفيه تحدد يوم الا يتطاع لانه يحتمل الى القيمة
 وعند ابي يوسف يوم تحقق السبب وهو العصب فانه اذا انقطع المثلي التحق
 الى الا مثله اقول هذا عند ابي حنيفة انما لم يبق شيء من نوعه في يوم الحصة

وان كانا من جنس الصنعة
 كالقعة والكيل مثلا

والقيمة تغيب بكثر الرغبات وقلة ما وهذا في المبدء من متغير ومتغير
ويوم لا ينقطع لا ضبط له وايضا لم ينقل الى القيمة في هذا اليوم اذ لم
من المالك طلب وايضا عند وجود المثل لم ينقل وعند عدمه لا قيمة له
وفي غير المثل قيمته يوم غصبه كالعدي للثمن في أي شيء الذي بعد يكون
أراد مئة ودية ولا يراد ههنا ما يقابل بالثمن مئتي على العدي كالحوايت
مئذ فانه بعد عند البيع من غير أن يملك يبيع الغنم عشرة بكذا فانه ادعى الهلاك
حبس حتى يعلم انه لو بقي ظهر ثم قضى عليه بالبدل في شرطه كوث المغصوب نقلها
فلو غصب عمارا وهلك في يده لم يضمن هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعنده
نحو الشافعي ثم يجري فيه الغصب أما عند الشافعي فلا وقت جز الغصب
وهو اثبات البدل المبطل يصدق عليه وأما عند محمد فلا وقت الغصب وإن
كان عند ما ذكرنا لكن إذا أله اليد في العمار يكون فيما يمكن فيه لا بالتفصيل
يقولون الغصب اثبات اليد بالمال الذي يملكه في العين ولا يتصور في
العمار لأن يد المالك لا تزد ولا إلى باخر اجه عنها وهو فعل فيه لا في العمار
فصار كما إذا أبعده المالك عن المواشي وضمن ما نقص بفعله كسكناء وزرعه
أو باجازه عند غصب أي ضمن في العقار وغيره كالسكنى والذرع وفي غير
العقار كما إذا غصب عبدا فأجره فعلى ماله مرضا ونجاة ضمن النقصان
وتصدق بأجره وأجر مستعاره وحصل بالتصرف في مودعه أو مضمونه

متغير

متغيرا بالاشارة أو بالشراء بذر اهر الود بعة أو الغصب في نقدها فان اشار
إليها ونقد غيرها أو إلى غيرها ونقدتها أو أطلق ونقدتها لأبيه ينفق أي يتصدق
عند أبي حنيفة ومحمد حاشا قال في يوسف ثم باجر عبد غصب وأجره أخذ الأجر
وكذا باجر عبد مستعار قد أجره وأخذ أجره وكذا تصدق ببيع حصل بالنقد
في المودع أو المغصوب إذا كان يتعين بالاشارة وكذا يتصدق ببيع حصل بالاشارة
بود بعة أو مضمون بكة يتعين بالاشارة إذا اشار إليها ونقدتها فنقول أو
بالشراء عطف على التصرف لئلا أن اشار إليها ونقدتها أو اشار إلى غيرها أو
نقدتها أو أطلق ونقدتها أي لم يشتر إلى شيء بل قال اشتريت بالفسخ وهو
ونقدته من دهر المغصوب أو الود بعة في جميع هذه الصور يطيب له الرجوع ولا
يجب التصديق فان غصبه غير من الاشياء وأعظم منافعه فمعه ومملكه بلا
جل قبل اداء بدله كدخ شاة وطبقها أو شيئا أو طين يور زرعه وجبل
حد يد سيفا وصغيرا ناء وبناء على ساجية ولين الساجية بالجيم خشبة
مكتومة مهملة لا أساس عليها وهذا عندنا لأنه أحدث صنعة منقومة
صير حق المالك حال الكائن وجهه وعند الشافعي لا ينقطع حق المالك عنه
لأن العين باقية ولا يعتبر فعل الفاسد لأنه تحطير فلا يكون سببا للملك
فإن ضرب الحجرين ورهما ودينارا أو ناء لم يملكه وهو لملكه بلا شيء هذا
عند أبي حنيفة لأن الاسم باق ومعناه الأصلي الثبينة وكونه موزونا

متغير

وهو باق حتى يخرج منه الربوا وعندهما يصير القاصب قيا ساعلي غيرها فان
خرج شاة غير طرحتها المالك عليه واخذ قيمتها ونقصانها وكذا الخرق
توبا وفوت بعض العين وبعض نفقة اذ كلة حتى لو فوت كل النفع تضمنه كل
القيمة وفي سبب نقصه ولم يفوت شيئا منها ضمن ما نقص ومن بقي في انقص
او عن امر القالع هذا في ظاهر الرواية وعند محمد ان كفاية البناء او
الغرس اكثر من قيمة الارض القاصب يملك الارض بغيرها والمالك ان يضمن
له قيمة بناء او شجر امر بقلعه ان نقصت به ارض ان نقصت الارض بالقاع ثم
بين طريق معرفة قيمة ذلك فعلا فيقوم برك شجر وبناء وتقوم مع احدها
مستحق القلع فيضمن الفضل قبل قيمة الشجر المستحق القلع اقل من قيمته
مقلوعا فقيمة المقلوع اذا انقصت منها اجرة القلع فالباقي قيمة الشجر المستحق
القلع فاذا كانت قيمة الارض اية وقيمة الشجر المقلوع عشرة واجرة القلع
درهم بقي تسعة دراهم فالارض مع هذا الشجر باقية وتسعة دراهم
فيضمن المالك التسعة فان حرق الثوب او صغر اولت السويق يضمن قيمته
ابيض ومثل سويقه او اخذها وغرم ما زاد الصنيع والسفن فان سرق
قيمتها ابيض واخذها ولا شيء للقاصب لانه نقص هذا عند ارجح وعندهما
التسوية كالغير قبل هذا الاختلاف في مجس الاختلاف في العرف في نظر ان نقصه
السواد كان نقصانا وان زاد بعد زيادة وعند الشافعي للمالك عليك

الثوب

الثوب ويأمر القاصب ببيع الصنيع ما أمكن ولا فرق بين السواد وغيره بخلاف
مسئلة السويق فان الغير غير يملك له القياس على قطع البناء قلنا ينافي قطع البناء
لا يتلف مال القاصب لانه لا يضمن بكون له وهذا يتلف في عاية الجانيين فيما قلنا
والسويق مثلي فان لم يجره على غاصب باخذ المثل بخلاف في الثوب فيخذه القيمة
فصل ولو غيب ما غصب وضمن للمالك قيمته ملكه خلافه
للسا في لانه الغصب لا يكون سببا للملك قلنا انما عليك ضرورة ان
المالك يملك بدله لانه لا يجمع البدل والمبدل في ملك شخص واحد بخلافه في الآ
يقبل المثل كالمدير وهذا القاصب في قيمته مع حلفه ان لم يجره الزيادة فان
ظهر وقيمته اكثر وقد ضمن القاصب بقوله اخذ المالك ودر عرضه او امضى الضمان
وان ضمن بقوله ملكه او تجبته او يترك غاصبه فوله ولا خيار للمالك لانه ثم
ملكه لان المالك رضى بذلك حيث اراد في عليه هذا المقدار ونفذ بيع غاصبه
بعد بيعه لان الملك المستند كاف لتفاد البيع لا الاعتاق وذو اليد الغصب متصلة
كالسهم والحن ومنفصلة كالولد والتمس لانه تضمن الا بالتعدي او المتع
بعد الطاب هذا عندنا وعند الشافعي انه مقفونة وقد مر ان هذا
منه على الاختلاف في حد الغصب وضمن نقصان ولادة معه ف
يولد بغيره خلافه فالزفر والشافعي فان الولد ملكه فلا يصح جازا
لملكه قلنا سببها سبق واحد وهو الولادة ومثل هذا ان بعد نقصان

الاغارة ضمن

الغصب

فلو زني يامة عصيها فردت حاملا فولدت فانت ضمن قيمتها يوم
علقت هذا عند أبي حنيفة وعندنا لا تضمن إلا رد الرد وقم حجاج
قد ماتت في يد المالك بسبب حدث في ملكه وهو الولادة وله
أنه لم يصح الرد إلا بسبب التلف حصل في يد الغاصب كالخمر
إلتهام لا تضمن بالعصب لبق الضمان بعد فساد الرد ثم عطف على
الحررة قوله ومنافع ما غصب سكنه أو عطله فإنها غير مضمونة
بأجر عندنا سواء استوفى المنافع كما إذا سكن في الدار المضمونة أو
عطلها وعند الشافعي مضمونة بأجر المثل في الصورتين وعند مالك
مضمونة أن استوفى لأن عطله وهذا بناء على عدم تقومها عندنا
وإن تقومها ضروري في العقد وإتلاف خمر المسلم وخنزيره و
أن اتلفها لذي ضمن خروقا لا شافعي فإن الذي تبع المسلم
فلا تقوم في حقه ولكنك أنه مشرك على اعتقاده ولو غصب خمر
مسلم فخللها بما لا قيمة له كالنقل من الظل إلى الشمس وجعل ميتة
قد بقه به أي لا قيمة له كالتراب والشمع أخذها المالك بلا شيء ولو
اتلفها ضمن ولو خللها بذي قيمة كالمخ واخل ملكه ولا شيء عليه هذا
عند أبي حنيفة وعندنا أخذها المالك وأعطى ما زاد المثل فلو زني به الجلد
أي شيء له قيمة كالقرط أو العنصر أخذ المالك ورد ما زاد الدرع

ولو اتلفه لا تضمن هذا عندنا وعندنا يضم الجلد مدبوعا وعطيه
المالك ما زاد الدرع فيه فلما حصل أنه إذا خلل أو دبوعا لا قيمة
له أخذها المالك إلا أن الأصل حقه وليس من الغاصب سوى العمل فلا
قيمة له أما إذا خلل أو دبوع بذي قيمة يصير ملكا للغاصب ثم حيا للمالك
المتقوم على غير المتقوم والفرق أن يبيع حرة بين الخلل والجلد أن المالك
يأخذ الجلد ولا يأخذ الخلل لأن الجلد باق لكن إذا زال عنه التجاسد
لغيره غير باق بل صار حقيقة أخرى فلما لا تضمن الجلد عند أبي حنيفة
إذا اتلفه لأنه غصب جلد غير مدبوع ولا قيمة له والضمان يسع التقوم
ولكن العين إذا كان باقيا لا يشترط وضمن بكسر مغز في مائة سكر
ومصيف وصح بينهما المغزف آلة اللهوكا الطنبور والمزمار ونحوها
وهذا عند أبي حنيفة وعندنا لا تضمن وعندنا إنما تضمن قيمة العين
اللهوكا الطنبور ويضم الخشب المنحوت وأما طبل الغزاة والدف
الذي يباح ضربته للمسلمين فمفروق بالتفريق وفي أمر ولد غصبت فمفركت
لا تضمن بخلاف المدبر هذا عند أبي حنيفة فإن المدبر متقوم عندنا
أمر الولد وعندنا يضمها لتقومها ومن حل قيد عبد غيره أو ربا ط
دابة أو فقه باب اضطربها أو قفص طائره فذهب أو سقى أو سلق
من يؤذيه فلا يدفع بل يدفع أو من يفسد عطف على من يؤذيه ولا

فَإِنْ أَقْرَبَ مَلِكٌ مَا يَشْفَعُ بِهِ أَوْ تَكَلَّفَ عَلَى الْخَلِيفَةِ عَلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ مَا لَكَ كَذَا أَوْ
بَرَهَنَ الشَّفِيعُ سَلَمَهُ عَنِ الْبَيْتِ فَإِنْ أَقْرَبَهُ أَوْ تَكَلَّفَ عَلَى الْخَلِيفَةِ عَلَى الْحَاصِلِ
أَوْ السَّبَبِ أَعْلَمَ أَنَّ ثُبُوتَ الشَّفْعَةِ إِنْ كَانَ مُتَقَاتِلًا عَلَيْهِ يَخْلَفُ عَلَى
الْحَاصِلِ بِاللَّهِ مَا اسْتَحَقَّ هَذَا الشَّفِيعُ الشَّفْعَةَ عَلَى فَإِنْ كَانَ مُخْتَلَفًا فِيهِ
كَشَفْعَةِ الْجَوَارِ يَخْلَفُ عَلَى السَّبَبِ بِاللَّهِ مَا اشْتَرَيْتَ هَذِهِ الدَّارَ لِأَنَّ نَحْمَا
يَخْلَفُ عَلَى الْحَاصِلِ بِهَذَا الشَّافِعِيَّةِ وَقَدْ سَبَقَ فِي كِتَابِ الدَّعْوَى أَوْ بَرَهَنَ
الشَّفِيعُ فُضِّلَ لَهَا وَإِنْ لَمْ يَخْضُرَ الثَّمَنُ وَقَدْ دَعَا وَإِذَا قُضِيَ لَزِمَهُ إِحْضَا
وَالْمُشْتَرِي جَسَدَ الدَّارِ لِقَبُولِهِ فَلََوْ قَبِلَ لِلشَّفِيعِ أَوْ الثَّمَنُ فَأَخْرَجَ بَطُلَ
الشَّفْعَةِ وَالْخَصْمَ الْبَائِعُ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ أَيْ خَصِمَ الشَّفِيعَ الْبَائِعُ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ لِلْبَيْعِ
أَيُّ الْمُشْتَرِي لَا يَسْمَعُ الْبَيْعَةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَخْضُرَ الْمُشْتَرِي فَيَفْضَحَ بِحُضُورِهِ أَوْ بِأَشْرَاطِ
حُضُورِ الْمُشْتَرِي لِأَنَّ الْمَلِكَ لَهُ وَالْبَيْدَ الْبَائِعُ فَإِذَا اسْلَمَ إِلَى الْمُشْتَرِي لَا يَشْطُرُ
حُضُورَ الْبَائِعِ لِأَنَّهُ صَارَ أَجْنَبِيًّا وَيَقْضَى بِالشَّفْعَةِ وَالْمَهْدَةِ عَلَى الْبَائِعِ حَتَّى
يَجِبَ تَسْلِيمُ الدَّارِ عَلَى الْبَائِعِ وَعِنْدَ الْإِسْتِقْمَاقِ يَكُونُ عِنْدَهُ الثَّمَنُ عَلَى الْبَائِعِ
فَيُطْلَبُ مِنْهُ وَالشَّفِيعُ خِيَارُ الرُّوْبَةِ وَالْعَيْبِ إِنْ شَرَّ الْمُشْتَرِي الْبَرَاءَةَ مِنْهُ
وَإِنْ اخْتَلَفَ الشَّفِيعُ وَالْمُشْتَرِي فِي الثَّمَنِ صَدَقَ الْمُشْتَرِي إِنْ اِخْتَلَفَ
الشَّفِيعُ وَالْمُشْتَرِي فِي الثَّمَنِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي لِأَنَّ الشَّفِيعَ يَدْعِي سَجْمًا
الدَّارَ عِنْدَ الْقَوْلِ وَالْمُشْتَرِي يَنْكِرُهُ وَلَوْ بَرَهَنَا فَالشَّفِيعُ أَحَقُّ هَذَا عِنْدَهُ

وَيُجَدِّدُ وَحُجَّتُهُمَا مَا ذَكَرْنَا وَأَيْضًا يَكُونُ صِدْقُ الْبَيْتَيْنِ بِحَرَابِ
الْعَقْدِ مَرَّتَيْنِ فَيَأْخُذُ الشَّفِيعُ بِالْقَوْلِ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ بَيْنَهُ الْمُشْتَرِي أَحَقُّ
لِأَنَّهُ أَكْثَرُ اثْبَاتًا فَإِنْ ادَّعَى الْمُشْتَرِي نَحْمَا وَبَائِعُهُ أَقْلَ مِنْهُ يُلَاقِ بَيْنَهُمَا الْقَوْلُ
لَهُ أَيْ يُلَاقِ قَبْضُ الثَّمَنِ وَالْقَوْلُ الْبَائِعِ وَمَعَ قَبْضِهِ لِلْمُشْتَرِي أَيْ مَعَ قَبْضِ الثَّمَنِ
الْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي وَأَخَذَ فِي حِطِّ الْكُلِّ بِالْكُلِّ مَسْئَلَةٌ حِطِّ الْبَعْضِ قَدْ مَرَّتْ
فِي بَابِ الْمَرَاجَعَةِ يَقُولُهُ وَالشَّفِيعُ يَأْخُذُ بِالْقَوْلِ فِي الْفَضْلَيْنِ وَفِي الشَّرْطَيْنِ
مِثْلِي مِثْلُهُ وَفِي غَيْرِهِمَا بِالْقِيَمَةِ وَفِي عَقَارٍ بِعَقَارٍ أَخَذَ كُلَّهُ بِقِيَمَتِهِ الْأَخِيرَةِ وَفِي غَيْرِهَا
بِحَالٍ أَوْ طَلَبَةٍ الْحَالِ وَأَخَذَ عِنْدَ الْأَجْلِ هَذَا عِنْدَنَا وَعِنْدَ زُفَرٍ وَالشَّافِعِيِّ
فِي قَوْلِهِ الْقَدِيمُ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ فِي الْحَالِ أَيْ الثَّمَنِ الْمُؤَجَّلِ وَلَوْ سَكَتَ عَنْهُ بَطُلَتْ
أَيَّ أَنْ سَكَتَ عَنِ الطَّلَبِ فَصَبَرَ حَتَّى يَطْلُبَ عِنْدَ الْأَجْلِ بَطُلَتْ شَفْعَتُهُ وَفِي غَيْرِهَا
فِي غَيْرِهَا وَخِزِيرٍ وَالشَّفِيعُ فِي مِثْلِ الْخَزِيرِ وَقِيَمَةُ الْخِزِيرِ وَالشَّفِيعُ الْمُسَلِّمُ
بِقِيَمَةِ كُلِّ وَفِي بِنَاءِ الْمُشْتَرِي وَغَرَسَهُ بِالثَّمَنِ وَقِيَمَتُهُمَا مَقْلُوعَتَيْنِ كَأَنَّ الْقَصَبِ
أَوْ كَلَّفَ الْمُشْتَرِي قَلَمًا أَيْ أَخَذَ الشَّفِيعُ فِيهَا إِذَا ابْتِئِشَرَ الْمُشْتَرِي وَغَرَسَ الثَّمَنَ
وَقِيَمَتُهُمَا مَقْلُوعَتَيْنِ أَوْ كَلَّفَ الْمُشْتَرِي قَلَعَ الْبِنَاءِ وَالْفَرَسِ وَالْمَرَاةَ بِقِيَمَتِهَا
مَقْلُوعَتَيْنِ مَحْطَى الْقَلْعِ كَأَنَّ فِي الْقَصَبِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَا يَكْلَفُ
بِالْقَلْعِ بَلْ يَخْتَارُ بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ بِالثَّمَنِ وَقِيَمَةِ الْبِنَاءِ وَبَيْنَ أَنْ يَتْرَكَ وَهُوَ
قَوْلُ الشَّافِعِيِّ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ بِالْقَلْعِ مِنْ أَحْكَامِ الْعُدَّةِ وَالْمُشْتَرِي هُنَا مُحْتَجٌّ

فِي الْبِنَاءِ فَلَمَّا بَنَى فِي مَوْضِعٍ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ مَّا كَدَّ لِلْفَتَى مِنْ غَيْرِ تَبَلُّطٍ
 وَرَجَعَ الشَّفِيعُ بِالْمَنْ فَقَطَّ أَنْ بَنَى وَغَرَسَ ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ أَيُّ أَخَذَ الشَّفِيعُ
 بِالشَّفْعَةِ وَبَنَى وَغَرَسَ ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ رَجَعَ بِالْمَنْ فَقَطَّ وَلَا يَرْجِعُ بِقِيَمَةِ الْبِنَاءِ
 أَوْ الْغَرْسِ عَلَى أَحَدٍ بَخْلًا فِي الْمَشْتَرِي فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِيَمَةِ الْبِنَاءِ أَوْ الْغَرْسِ عَلَى
 الْبَائِعِ لِأَنَّهُ مُسَلِّطٌ مِنْ جِهَتِهِ بِخَلِّهِ فِي الشَّفِيعِ فَإِنَّهُ أَخَذَ جَبْرًا وَبِكُلِّ الْغَيْنِ
 إِنْ خَرِبَتْ أَوْ جَفَّتِ الشَّجَرُ اشْتَرَى حَارًا خَرِبَتْ أَوْ بَسَتْ نَاكُحَتْ الشَّجَرُ الشَّفِيعُ
 إِنْ أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ بِالشَّفْعَةِ يَأْخُذُ بِجَمِيعِ الْمَنْ وَأَخَذَ الْعَرَضَةَ لَا الْبَقْضَ
 بِحَصَّتِهَا إِنْ هَدَمَ الْمَشْتَرِي الْبِنَاءَ أَمَّا يَأْخُذُ بِالْحَصَّةِ لِأَنَّ الْمَشْتَرِي قَصَدَ
 الْإِتْلَافَ فِي الْأَوَّلِ وَلَمْ يَلَفْ بِأَفِي سَمَويَةٍ وَلَا يَأْخُذُ الْبَقْضَ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَقَارٍ
 أَوْ لَمْ يَبْقُ تَبَعًا وَفِي شِرَاءِ أَرْضٍ مَعَ ثَمَرٍ يَحْتَمِلُ فِيهَا أَوْلَادُهُ عَلَيْهِمْ فَأَمَّا مَرْمَعُهُ
 أَخَذَهَا ثَمَرُهَا بِحَقَّتِهَا مِنَ الْمَنْ إِنْ جَدَّ الْمَشْتَرِي فِي الْأَوَّلِ وَبِالْمَلِكِ فِي الثَّانِي
 اشْتَرَى أَرْضًا وَكَرَّمَهَا تَحْتِلُ ذَلِكَ يَدْخُلُ بِدُونِ الذِّكْرِ أَوْ شَرَى فَلَمْ يَكُنْ عَلَى
 الشَّجَرِ ثَمَرٌ فَأَمَرَ فِي يَدِ الْمَشْتَرِي الشَّفِيعُ يَأْخُذُ مَعَ الثَّمَرِ فِي الْفَضْلَيْنِ وَإِنْ جَدَّ
 الْمَشْتَرِي فَالشَّفِيعُ يَأْخُذُ الْأَرْضَ بِدُونِ ثَمَرِ الْخَبْلِ لَكِنْ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ
 يَأْخُذُ بِحَصَّةِ الْأَرْضِ مِنَ الْمَنْ وَفِي الْفَصْلِ الثَّانِي يَأْخُذُ بِكُلِّ الْمَنْ إِلَّا الْقَرْعَ
 لَمْ يَكُنْ مُوجُودًا وَقَدْ عَقِدَ فَلَا يُقَابِلُهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَنْ بِالْمَنْ
 مَا فِيهِ أَوْ لَا وَمَا يَنْظُرُهَا أَيْ بَابٌ مَا يَكُونُ فِيهِ الشَّفْعَةُ أَوْ لَا يَكُونُ وَمَا يَنْظُرُ

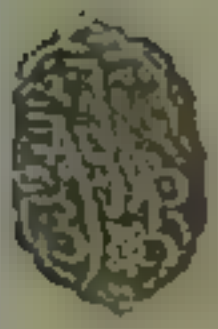
الشَّفْعَةُ أَمَّا يَحْتَقِصُ فِي عَقَارٍ مَلَكَ يَعْوِضُ هُوَ مَالٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَقٌّ وَحَامٍ
 وَيُتَرَى أَيُّ الشَّفْعَةِ الْقَصْدِيَّةِ تَحْتَصِّنُ بِعَقَارٍ بَخْلًا وَغَيْرِ الْقَصْدِيَّةِ فَأَنَّهَا
 تَنْتَبِثُ فِي غَيْرِ الْعَقَارِ فَإِنَّ الشَّجَرُ وَالْثَمَرُ يُؤْخَذَانِ بِالشَّفْعَةِ تَبَعًا لِلْعَقَارِ
 ثُمَّ لَا يَدْرَأَنَّ يَكُونُ الْعَقَارُ مَلَكَ يَعْوِضُ حَتَّى أَوْ مَلَكَ حَبَّةٍ لَا تَنْتَبِثُ الشَّفْعَةُ
 ثُمَّ الْعَوِضُ لَا يَدْرَأَنَّ يَكُونُ مَا لَا حَقَّ لَوْ مَوْضِعٍ عَنْ دَمْرٍ عَدَا عَلَى دَامٍ
 لَا يَنْتَبِثُ الشَّفْعَةُ وَأَمَّا قَالَ وَإِنْ لَمْ يَقْسِمِ لِأَنَّ الشَّفْعَةَ لَا تَنْتَبِثُ عِنْدَ
 فِيمَا لَا يَقْسِمُ لِأَنَّ الشَّفْعَةَ لِدَفْعِ مَوْنَةِ الْقِسْمَةِ عِنْدَهُ وَعِنْدَنَا لِدَفْعِ ضَرْبِ
 الْجَوَارِ فِي عَرْضٍ وَفَلِكٍ وَبِنَاءٍ وَتَحْلٍ بَيْنَا قَصْدًا حَتَّى أَنْ يَبْعَ الْبِنَاءَ وَتَحْلٍ
 بِتَبَعِيَّةِ الْأَرْضِ فِيهَا الشَّفْعَةُ وَارِثٌ وَصَدَقَةٌ وَهَبَةٌ أَوْ يَعْوِضُ
 وَدَارٍ قِسْمَتِ لِأَنَّ فِي الْقِسْمَةِ مَقْعَةُ الْأَقْرَانِ أَوْ جُعِلَتْ أَجْرًا أَوْ بَدَلَ خَلْعٍ
 أَوْ عَيْنٍ أَوْ صَلَاحٍ عَنْ دَمْرٍ عَدَا وَمِنْهُ أَنْ قَوْلُ بَعْضِهَا مَالٌ فِي قَوْلِهِ أَوْ جُعِلَتْ
 أَجْرًا خَلْعًا وَالشَّافِي نَهَى فَإِنَّ هَذِهِ الْأَعْوَاضَ مُتَقَوِّمَةٌ عِنْدَهُ وَلَكِنْ
 أَنْ تَقُومَ الْمَنَافِعُ ضَرُورِيًّا فَلَا يَنْظُرُ فِي حَقِّ الشَّفْعَةِ وَلَكِنَّ الدَّمَّ وَالْعَيْنَ
 وَإِذَا قَوْلُ بَعْضِهَا مَالٌ كَمَا إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى دَارٍ عَلَى أَنْ تَرُدَّ عَلَيْهِ الْفَاءُ
 فَلَا شَفْعَةَ فِي جَمِيعِ الدَّارِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ يَحْتَقِصُ فِي حَصَّةِ الْأَلْفِ إِذَا فِيهَا
 مَبَادِلَةٌ مَالِيَّةٌ وَهُوَ يَقُولُ مَقْعَةُ الْبَيْعِ تَابِعٌ فِيهِ وَلِهَذَا يَنْعَقِدُ بِلَفْظِ الْبَيْعِ
 وَلَا يَفْسُدُ بِشَرْطِ الْبَيْعِ وَلَا شَفْعَةَ فِي الْأَصْلِ فَكَذَا فِي الْبَيْعِ أَوْ بَيْعَتِ

بمختيار البائع وما سقط خياره حتى إذا سقط الخيار ثبتت الشفعة
أو بيعا فاسداً وما سقط فسخه فإنه إذا بيع بيعاً فاسداً وسقط
حق الفسخ بأن يبي المشتري فيها ثبتت الشفعة أو رد بمختيار روية
أو شرط أو عيب بقضاء بعد ما سلمت أي بيع وسلمت الشفعة ثم رد
البيع بمختيار الروية بقضاء القاض فلا شفعة لأنه فسخ البيع
ويجب رد بلا قضاء وبإقالة أي ثبتت الشفعة في الرد بالقبيل
قضاء القاض لأنه لما لم يجب الرد فآخذه بالرخص صار كأنه اشتراه
وكذا تجب الشفعة بالإقالة لأن الإقالة بيع في حق الثالث والشفيع
ثالثهما وللعبد المأذون مديون في مبيع سيده ولسيده في مبيعه
أي تجب للعبد المأذون حال كونه مديوناً ديناً محطاً برقبته وكسبه
فله الشفعة فيما باع سيده وكذلك لسيده حتى الشفعة فيما باع العبد
المأذون المذكور بناءً على أن ما في يده ملكه ولم يشرى واشتري له
لأن باع أو بيع له أو ضمن الدرك أي تجب الشفعة للمشتري سواء
أشترى أصالة أو وكالة وكذا تجب الشفعة لمن أشترى له أي من وكل
آخر بالشراء فاشترى له وكل الموكل والموكل شفيع كان له الشفعة فأيده
أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكاً وللدرك شريكاً آخر فلها الشفعة
ولو كان هو شريكاً والدرك جازراً فلا شفعة للجاز مع وجوده ولا يكون

للبيع شفعة سواء كان أصيلاً أو وكيلاً وكذا لا شفعة لمن يبع له أي
وكل بالبيع والموكل شفيع فلا شفعة له وكذا إذا ضمن الدرك مبيع وهو
شفيع لا شفعة له لأن الدرك يخلو من عليه ولا فيما يبيع إلا ذراعاً من طول
حد الشفع حد حيلة لا يسقط شفعة الجوار وهو أن يباع الدار
إلا مقدار عرض ذراع أو شبر أو أصبع وطوله عام ما يلاصق الدار
دار الشفع فإنه إذا لم يبع ما لا يلاصق دار الشفع لا ثبتت الشفعة
أو شري سهماً منها يمين ثم باقىها إلى في السهم الأول هذه حيلة أخرى
لأن يسقط الشفعة الجوار وهي أنه إذا أراد أن يشتري الدار بالقبيل
يشتري شيئاً قليلاً منها كسهم واحد من ألف سهم مثلاً بألف ألف درهم
ثم يشتري الباقي بدينهم فالشفيع لا يأخذ الشفعة إلا في السهم الأول
بقية لأنه الباقي لأن المشتري صار شريكاً وهو حق من الجار أو شري
يمين ثم دفع منه ثوباً إلى الباقي هذه حيلة أخرى لغير الجوار وهي
ما إذا أراد يبيع الدار بمائة فيشتري الدار بألف ثم يدفع ثوباً
يساو بمائة في مقابلة الألف فالشفيع لا يأخذ إلا بالألف ولا يكره
حيلة إسقاط الشفعة والزكاة عند أبي يوسف وبه يفتى في الشفعة
وبضيقه في الزكاة أعلم أن حيلة إسقاطها لا يكره عند أبي يوسف
ويكره عند محمد وبه يفتى في الشفعة يقول أبو يوسف لأنه منع عن جوار

الحق أو إسقاط الحق الثابت وهكذا يقول في الزكوة لكن هذا في غاية الشبهة
 لأنه أثبات للفعل وقطع رزق الفقراء الذي قدره الله تعالى في مال الأغنياء
 والأخراط في سلك الذين يكثر زكوة الذهب والفضة ولا ينفعونها في
 سبيل الله والإسبغ بشارعاً بشارعهم الله تعالى وأقول الشفعة إنما شرعت
 لدفع ضرر الجوار والمشتري إن كان ممن يتضرر به الجيران لا يحل
 إسقاطها وإن كان رجلاً صالحاً ينتفع به الجار والشفيع منعته
 لا يجب جواره في احتمال في إسقاطها ويبطلها ترك طلب الموانبة أو
 الإشهاد وتسليمها بعد البيع فقط أي التسليم قبل البيع لا يبطلها ولو
 من الأب أو الوصي أو الوكيل أي الوكيل بطلب الشفعة فإن تسليم هؤلاء
 يبطل الشفعة عند أبي حنيفة وأبو يوسف ثم خلافاً لمحمد وزفر ثم قال هذا
 إبطال جوازها للصغير وإنما شرعت لدفع الضرر فيهما لأنها في معنى ترك
 الشراء وصلحها منها على عوض ورد عوضه أي الصلح على العوض يبطل
 الشفعة لأنه تسليم لكن الصلح غير جائز لأنه محذور حتى التملك فيجب رد
 العوض وموت الشفيع أو المشتري فإن الشفيع إذا مات يبطل الشفعة
 ولو بوردت عنه خلافاً للشافعي لأنه لا يثبت مالاً وهذا إذا مات
 بعد البيع قبل القضاء أما إذا مات بعد قضاء القاضي قبل نقد الثمن
 أو بعدها نصير للورثة وبيع ما يشفع به قبل القضاء بهما لزوال سبب

إلى استحقاق قبل التملك بخلافه إذا كان البيع بشرط الخيار فإن سمع
 شريك فسلم فظهر بشراً غيرك أو ببيعته باللف فسلم فكان باقلاً للملك
 أو وزني أو عدي متقارب قيمته ألف أو أكثر فهو له ويعرض كذلك
 لأنه إذا سمع البيع باللف فسلم فكان باقلاً أو كان يملكه أو وزني
 أو عدي متقارب قيمته ألف أو أكثر فالشفعة ثابتة له لأن هذه
 الأشياء من ذوات الأمتثال فالشفيع يأخذها ورثاً يكون له إذا أخذ
 بهذه الأشياء وأيسروا إن كانت قيمتها أكثر من ألف فيكون له حق الشفعة
 بخلاف ما إذا ظهر أن البيع كان بعرض قيمته ألف أو أكثر فإنه لا يثبت له
 الشفعة لأن الشفيع يأخذها بالقيمة فإن كانت قيمته ألفاً فقد
 سلم البيع به وإن كانت قيمته أكثر فسلم البيع باللف تسليم بالأكثر
 بالطريق الأولى ويشفع حصته أحد المشرين أو أحد الباعين
 أي المشتري جماعة من واحد في الشفيع أن يأخذ نصيب أحدهم وإن
 باع جماعة من واحد يأخذ حصته أحد الباعين لأن هنا يفرق
 الصفقة على المشتري وثمرته لا يفرق وأيضاً يتحقق في الأول دفع
 ضرر الجار لأن الثاني والتصف مقرراً ببيع مساعين دار قسمها
 أي يشتري نصفاً مساعين دار قسم البائع والمشتري والشفيع
 يأخذ النصف مقرراً لأن القسمة من ثمار الثبوت كما في القسمة



هي تعيين الحق السابع وعطفت فيها الاقرار في المثلثي والمبادلة في غير ذلك
 كل شريك حصته بعينية صاحبه في الاول وفي الثاني ولجبر عليها في محدد
 الجبر فقط عند طلب احدهما في المبادلة غالبة في غير المثلثي مع انه يجبر
 على القسمة في غير المثلثي اذا كان متحد الجنس مع ان المبادلة لا تجزئ فيها
 الجبر فانه انما يجبر عليها اذ قد فيها معنى الاقرار مع ان الشريك
 يريد ان يتفاد بحصته او جبر الجبر على ان المبادلة قد تجزئ فيها الجبر
 اذا تعلق حق الغزير به كافي قضاء الدين وينصب قاسم يترزق من بيت
 المال ليقيم بلا اجر وهو احب وان نصب باجر صح وهو على عدد الرؤس
 عند ابي حنيفة وقال الاجر على قدر الانصبا لانه مؤنة المالك له ان
 الاجر مقابل بالتمييز وهو لا يتفاوت بل قد يصعب في القليل وقد يتيسر
 فيستعد اعتبارا فاعتبر اصل التمييز ويجوز كونه عدلا على ما هما ولا
 يعين واجلها لان الامر ينطبق على التامير والاجر يصير عليا ولا يشترط
 القسام اي ان قسم واحد يكون الاجر مشترك بينهم فانه يفضى الى غلده
 الاجر وصحت برضا الشركاء الا عند صغر احدهم اذ حركت بدنه من امر
 القاضى وقسم يغلي بدعوى اذنه بينهم وعقار بدعوى شريكه او
 ملكه مطلقا فان ادعوا اذنه عن زيد لا حتى يبرهنوا على مؤنته
 وعدده ودرته عند ابي حنيفة حضر جماعة عند القاضى وطلبوا اقسمة ساني

وانما هو من
 المثلثي
 مساواة
 عليها
 في المبادلة
 مع انه يجبر

ايديهم فان كان ثقلها بان ادعوا شراؤه او ملكه مطلقا قسم لكن هذا
 غير مذكور في المتن فان ادعوا اذنه عن زيد قسم ايضا وان كان
 فان ادعوا شراؤه او ملكه مطلقا قسم ايضا اما اذا ادعوا اذنه عن
 عند ابي حنيفة حتى يبرهنوا على الموت وعدده الورثة وعندها يقسم
 كما في الصور الاخرى **مسألة** ان ملك المورث باق بعد مؤنة القسمة
 قضاء على الميت ولا بد من البينة بخلاف مؤنة الشراء لان
 المالك بعد الشراء غير باق للبايع ويحل في غير العقار اذا ادعوا اذنه
 لان القسمة يفيد زيادة الحفظ والعقار محصن بنفسه فلا يحتاج
 الى القسمة فالمسئلة التي لم تذكر في المتن يفهم حكمها من قسمة الثقل
 المورث وكذا من قسمة العقار المشتري بالطريق الا في قلها لم تذكر
 ولا ان يبرهن انه مع ما حق يبرهن انه لها الضمير في انه يرجع الى
 العقار فيقول هذا قول ابي حنيفة والاصح انه قول الكل لانها اذا برهن
 انه معها كانت القسمة قسمة الحفظ والعقار غير محتاج الى ذلك فلا بد
 من اقامة البينة على المالك ولو برهنها على الموت وعدده الورثة
 وهو معلوم ومنهم من يقول او غائب قسم ونصيب من يقبض لهما اي حصة
 وارثان وبرهنها على الموت وعدده الورثة والعقار لهما ومن الورثة
 طفل او غائب قسم ونصيب من يقبض للطفل او الغائب عباة المند

والدائري أيديهم فقبل هذا هو والصواب في أيديها حتى لو كان في أيديهم
 لكان البعض في يد الطفل أو الغائب سببا في أنه إن كان كذلك لا يقسم
 فإن برهن ولجأ أو شروا وغاب أحدهم أو كان مع الواث الطفل
 أو الغائب أو شئ منه لا أي إن حضر واحد وأقام البينة لا يقسم
 إذا كان بين اثنين أو اثنين الواحد لا يصلح مقايما ومقاسما فخاصها
 ومخاصما ولو كان مقام الوريث لا يقسم لأن في الوريث ينصب أحد
 الورثة خصما عن الباقي وإن كان في صورة الوريث العقار أو شئ
 منه في يد الغائب أو الطفل لا يقسم أيضا لأن القسمة بصير قضاء على
 الغائب أو الطفل من غير ضم حاضرها وقسم بطلب أحدهما أي الشريك
 أو انتفع كل حصته وطلبه أي الكثرة فقط وإن لم ينتفع الآخر لعل حصته
 أي لا يقسم بطلبه أي القليل لأنه إذا فائدة له فهو متعنت في طلب القسمة
 وقيل على العكس لأن صاحب الكثير يطلب ضرر صاحبه وصاحب القليل
 لا يرضى بضرره وقيل يقسم بطلب كل واحد ولا يقسم إلا بطلبهم
 أن تقر كل القيمة وقسم عوضا ليجنسها لا ليجنسها كالنقر والغنم
 والرقب والجواهر والحمار إذا برضاهم وقال لا يقسم الرقيق والجواهر
 بطلب البعض كما يقسم العروض لسمات التفاوت فاحترق في الأواني
 فصار كالأجناس المختلفة وفي الجواهر وقيل إذا اختلف الجنس لا يقسم

في الأجر وسائمه

ودور مشتركة أو دار وصيعة أو دار وحانوت قسم كل واحد
 أي إذا كان الدور قريبة بأن كانت كلها في مضر واحد قسم كل واحد
 عند أبي حنيفة وقال لا يقسم بعضها في بعض وإن كانت الدور بعيدة أي
 مضرين فقولها كقول أبي حنيفة ويصور القاسم ما يقسم ويعدله ويد
 ويقوم بنايه ويفر كل قسم بطريقه وشربه ويلقب الأقسام بالزول
 والثاني والثالث ويكتب اسمائهم ويفرع والذول من خرج اسمه أولا
 والثاني من خرج اسمه ثانيا أي يصور الدار المقسومة على قواطع
 ليرفع إلى القاضي ويعد لها ويسوي على سهام القسمة ويدعها ويصور
 الذرعان على ذلك القواطع يقسم الجذول فيكون كل ذراع في ذراع
 بشكل البينة ويعذر البيوت والصفقة وغيرها بتلك الذراع ويقوم
 البناء ويبدأ القسمة من أي طرف شاء فإن جعل الجانب الغربي لولا
 يجعل ما يليه ثانيا ثم ما يليه ثالثا وهكذا يكتب أسماء أصحاب السهام
 أما على الرعة أو غيرها فمن خرج اسمه أولا يعطى نصيبه من الجانب
 الغربي جملة من العروة والبناء إلى أن يتم نصيبه ثم من خرج
 اسمه ثانيا يعطى نصيبه متصلا بالذول وهكذا إلى أن يتم سواء كانت
 الذنوب متساوية أو متفاوتة ولا يدخل الذرعان في القسمة إلا إذا
 برضاهم أي لا يدخل في قيمة العقار والذرعان إلا بالتراضي إذا كانت

أرض وبناء يقسم بطريق القسمة عند أبي يوسف ^{عنه} وعن أبي حنيفة ^{عنه}
أنه يقسم الأرض بالمساحة فالذي وقع البناء في نصيبه يرد على الآخر
دراهم حتى يساويه فيدخل الدراهم ضرورة وعن محمد ^{عنه} أنه يرد على من
من العروة في مقابلة البناء فإذا بقي فضل ولا يمكن التسوية فترد
للفضل الدراهم لأن الضرورة في هذا القدر فإن وقع مسيل قيم أو ^{سبعة}
في قيم آخر يترك شرط فيها وإن أمكن وإذا فسخت سفلاد وعلو وسفل
وعلو مجرد أن قوم كل واحد قسم بها عند محمد ^{عنه} وفيه يفتى أي قسم بالقيمة
عنده وعند أبي حنيفة يقسم بالذراع كل ذراع من السفل في مقابلة
ذراعين من العلو وعند أبي يوسف يقسم بالذراع أيضا لكن العلو
والسفل متساويان فإن أقر أحد المتقاسمين بالأستيفاء ثم ادعى
أن بعض حصته وقع في يد صاحبه غلطا لا يصدق إلا بحجة قالوا لا
يدعى فسوخ القيمة فلا يصدق إلا بالبينة قال في المهدية ينبغي أن لا تقبل
دعواه للتناقض في المبسوط وفي فتاوى قاضي خان ما يؤيد هذا وجه
رواية المشر أنه اعتمد على فعل القاسم في قراره لا استيفاء حقه ثم لما
تأمل حتى تأمل ظهر الغلط في فعله ولا يؤخذ بذلك إلا قراره عند ظهور
الحق وشهادة القاسمين حجة فيها أي في القسمة هذا عند أبي حنيفة ^{عنه}
وعند محمد ^{عنه} والسلفي ^{عنه} ليست بحجة لأنها شهادة على فعل أنفسهم قلنا

لا يبل على فعل غيرها وهو الاستيفاء وإن قال قبضته ثم أخذ بعضه حلف
خصمه قال قبضت حتى ولكن أخذ بعضه بعد ما قبضته حلف خصمه وإن
قال قبل إقراره أصابني كذا ولم يسلم لي خالفا وفسخت لأنه اختار
في مقدار ما حصل له بالقسمة فصار كالاختلاف في مقدار المبيع فإن
استحق بعض حصته أحدها شاع أو لا لم يفسخ ورجع بقسطه في
حصته شريكه ويفسخ في بعض مساع في الكل أعلم أن الاستيفاء
أما في بعض نصيب أحدها فإن بعضا شاعا لا يفسخ عند أبي حنيفة ^{عنه} وعند
أبي يوسف ^{عنه} يفسخ والأصح أن يخلف مع أبي حنيفة وصورتها أنها أتمت
فوقع النصف الغربي لأحدها فاستحق النصف السابع من هذا النصف ^{الذي}
فأما إذا لم يفسخ فالمسحق منه بالخيار أنه شاء نقص القسمة دفعا
ليضر التنقيص وإن شاء رجع على الآخر بالربع وإن كان بعضا معينا
من نصيب أحدها فقد قيل أنه على الاختلاف والقصح أنها لا تفسخ بالجماع
بل يرجع بقسطه في حصته شريكه إذا كانت الدار بينهما نصفين فسمت
فاستحق من يد أحدها ثلث هو خمسة أذرع رجع بنصف ما استحق
في نصيب صاحبه وإن كانت أثلاثا ثلثه لأحدها والثلثان للآخر فاستحق
من يد صاحبه الثلث رجع بثلثي ما استحق وإن استحق من يد صاحبه ^{الثلثين}
رجع بثلث ما استحق وإن استحق البعض من نصيب كل واحد فاستحق ^{الثلثين}

فُسِّحَتِ الْقِيَمَةُ وَإِنْ كَانَ مُعْتَمَدًا تَذَكَّرَ هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ فَأَقُولُ لَا يَفْسَحُ الْقِيَمَةُ
بَلْ يَجْعَلُ هَذَا الْمُسْتَقْبَحَ كَانَ لَمْ يَكُنْ فَإِنْ كَانَ الْبَاقِي فِي يَدِ كُلِّ وَاحِدٍ بِمَقْدَارِ
نَصِيبِهِ فَلَا رُجُوعَ لِأَحَدٍ هِيَ عَلَى صَاحِبِهِ وَإِنْ نَقَصَ مِنْ نَصِيبِ أَحَدٍ هِيَ
يَرْجِعُ بِالْحَصَةِ كَمَا إِذَا كَانَتْ الدَّارُ نِصْفَيْنِ وَالْحَقُّ عَشْرَةَ أَذْرَعٍ خَمْسَةٌ
مِنْ نَصِيبِ هَذَا وَخَمْسَةٌ مِنْ ذَلِكَ فَلَا رُجُوعَ وَإِنْ كَانَتْ أَرْبَعَةً مِنْ هَذَا
وَسِتَّةً مِنْ ذَلِكَ يَرْجِعُ الْثَانِي عَلَى الْأَوَّلِ بِدِرَاعٍ وَصَحَّتْ لَهَا يَأْتِي الْمَاهِيَاءُ
مُفَاعَلَةٌ مِنَ النَّبِيَّةِ أَوْ مِنَ النَّهْبِيِّ فَكَانَ أَحَدُهُمَا يَهْبِي الدَّارَ لِتَنْفَاعِ
صَاحِبِهِ أَوْ يَنْتَهِي بِنَاءِ الدَّارِ لِنَفَاعِهِ كَمَا إِذَا فَرَّغَ مِنْ إِنْتِفَاعِ صَاحِبِهِ فِي
سَكُونِ هَذَا بَعْضًا مِنْ دَارٍ وَهَذَا بَعْضًا وَهَذَا عَلَوَهَا وَهَذَا سَقْلَهَا
وَحِدْمَةُ عَبْدٍ هَذَا يَوْمًا وَهَذَا يَوْمًا أَوْ خِدْمَةُ عَبْدٍ زَيْدًا يَوْمًا وَعَمْرُوًا
يَوْمًا كَسَلَفِي بَيْتٍ صَغِيرًا يَنْ سَكُنُ فِيهِ زَيْدٌ يَوْمًا وَعَمْرُوًا يَوْمًا وَعَبْدَانِ
هَذَا هَذَا الْعَبْدُ وَالْآخَرُ الْآخَرُ أَوْ يَخْدُمُ زَيْدًا هَذَا الْعَبْدُ وَيَخْدُمُ عَمْرُوًا
هَذَا الْعَبْدُ كَمَا
الْمَزَارَعَةُ هِيَ عَقْدٌ عَلَى الزَّرْعِ
بِبَعْضِ الْخَارِجِ وَلَا تَصِحُّ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ بِأَنْ يَكُونَ عَمَلُهُمْ عَلَى الْخَابِرَةِ
وَلَا تَهْتِكُ أَتِيحَارُ الْأَرْضِ بِبَعْضٍ يَخْرُجُ مِنْ عَمَلِهِ فَكَانَ فِي مَقْعٍ غَيْرِ الْمَطْرِ
وَصَحَّتْ عِنْدَهَا وَبِهِ يُفَقُّ لِنَعَامِلِ النَّاسِ لِلْإِحْتِيَاجِ بِهَا وَالْقِيَامَةِ عَلَى
الْمُضَارَبَةِ بِشَرْطِ صَلَاحِيَّةِ الْأَرْضِ لِلزَّرْعِ وَأَهْلِيَّةِ الْعَاقِدَيْنِ وَكُلِّ

أو البذر والبذر



المدة ورب البذر وجنسه وقسط الآخر والتخيلية بين الأرض
العايل والشركة في الخارج فيبطل أن شرط لأحدهما ففرا أن مسماة
أو ما يخرج من موضع معين وللآخر ما يخرج من موضع آخر أو رفع
رب البذر أو رفع الخراج وتنصيب الباقي هذا إذا كان الخراج خراجا
موظفا أما إذا كان الخراج مقياسا كالربع والخمس لا يفسد العقد
كما إذا شرط رفع العشر لأن هذا لا يؤدي إلى قطع الشركة أو التبين
لأحدهما ولحب للآخر لقطع الشركة في المقصود أو تنصيب الحب والتبين
لغير رب البذر لأنه خلاف مقتضى العقد أو تنصيب التبين ولحب لأحدهما
لقطع الشركة في المقصود وإن شرط تنصيب الحب والتبين أو تنصيب
التبين لصاحب البذر ولم يقرض التبين صحَّت لأن في الأول الشرط مقتضى
العقد فإنه تمام ملكه وفي الثاني الشركة فيما هو المقصود حاصلة وح التبين
لصاحب البذر وعند البعض مشترك تبعاً للحب وكذا لو كان الأرض والبذر
لزيد والبقر والعمل للآخر أو الأرض والعمل له والبقية للآخر وبطلت لو كان
الأرض والبقر له والأجران للآخر والبذر له والباقي للآخر أعلم أنها
بالتقسيم العقلي على سبعة أوجه لأنه إما أن يكون الواحد من أحدهما أو
الثلاثة من آخر وهذا على أربعة أوجه وهو أن يكون الأرض والعمل
أو البذر أو البقر من أحدهما والباقي من الآخر أو الأولين جازين والثالث

لا لاحتمال الربوا والرابع غير مذكور في الهداية وهو غير جائز لذاته
 استبعاد البقر بالجره ببوله واما ان يكون اثنان من احدهما وانما من
 الآخر وهو على ثلاثة اوجه وهو ان يكون الارض مع البذر او مع البقر
 او مع العمل من احدهما والباقي من الآخر والاول جائز دون الآخرين
 اذ لا مناسبة بين الارض والعمل ولذا بين الذين البقر وعن أبي يوسف
 جواز هذا اذا صححت الخارج على الشرط ولا يشي العمل ان لم يخرج
 ويجبر من ادى عن المصنف اذ رتب البذر لانت المصلحة لا يتخلو عن ضرره
 اهلاك البذر ومتى فسدت الخارج لرب البذر وللآخر مفضل
 ارضه او عمله ولا يزداد على ما شرط وعند محمد بن بلغاما بلغ ولو ادى
 رتب البذر والارض وقد رتب العامل فلا يشي له حكما ويستترضي بانه
 وتبطل بوجوب احدهما وتفسخ بدين يخرج الى بينهما هذا قبل ان يثبت
 الزرع لكن يجزى بانه ان يستترضي اذ اعلم العامل اما ان ثبت الزرع
 ولم يستصدد لا يباع الارض لتعلق حق المزارع فان مضت المدة ولم
 يدرك الزرع فعلى العامل اجر مثل نصيبه من الارض حتى يدرك اي اجر
 مثل ما فيه نصيبه ونفقة الزرع عليها بالخصم مثل اجر الشقي وغيره من
 العمل يكون عليها بقدر الحصص كاجر الحصاد والبرقاع والذؤن والتذرية
 فانه عليها بقدر حصص كل واحد منهما فان شرط على العامل فسدت لذاته

شرط مخالف مقتضى العقد فان الزرع اذا ادرك انتهى العقد وعن أبي يوسف
 انه يصح اي يصح الشرط ولزمه للتعامل قال الامام السرخسي انه هو
الاصح في خيارنا لوفوع التعامل فالحاصل ان كل عمل قبل ادراكه على
 العامل وما بعده فعليه بالخصم **كتاب المساقاة** في دفع النجس
 الى من يصلي بجزء من ثمره وهي كالمزارعة حكما وخلافه وشروطها
 فان حكم المساقاة حكم المزارعة في ان الفتوى على صحتها وفي انما باطللة
 عند ابراهيم بن خلاف قالهما وفي ان شروطها اكثر مطها في كل شرط يمكن وجودها
 في المساقاة كاهلية العاقدتين وبيان نصيب العامل والتعليق بين الاشجار
 وبين العامل والسرقة في الخارج فاما بيان البذر ونحوه فلا يمكن في
 المساقاة وعند الشافعي انه المساقاة جائز والمزارعة انما تجوز في
 ضمن المساقاة لانت الاصل هو المضاربة والمساقاة اسببه بها لانت السرقة
 في الزرع فقط وفي المزارعة لا تجوز السرقة في مجرد الزرع وهو ما زاد على
 البذر لا المدة فانما يلا ذكرها استيعا فان ادرك الثمر وقتا
 معلوما ونفع على الاول يخرج واذا ركب بذر الرطوبة كادراك الثمر
 الرطوبة بالغارسية سبست ثمراته اذا دفع الرطوبة مساقاة لا شرط
 بيان المدة فيتمد الى ادراك بذر الرطوبة فانه كادراك الثمر في الشجر اقول
 الغالب ان البذر فيها غير مقصود بل يخصص في كل سنة سبست مرات او اكثر

فإن أريد البذر تحصد مرة وتترك في المرة الثانية إلى أن يترك البذر
 ففيها لا يوجد البذر ينبغي أن تقع على السنة الأولى أي على السنة التي تنهي
 الرطوبة بعد العقد وذكر مدة لا يخرج عنها يفسدها ومدة قد يبلغ
 فيها وقد لا صح أي ذكر مدة كذا صح فلو خرج في وقت تستعمل على الشرط
 وإذا فللعامل أجر المثل أي يعمل إلى أن يترك البذر ويصح في الكرم والشجر
 والقطاب أصول الباذنجان والتخلل وإن كان فيه ثمرة كالمزراعة
 هذا عندنا وعند الشافعي لا يصح إلا في الكرم والتخلل وإنما يصح فيها الحد
 خبير وفي غيرها بقي على القياس وعندنا تصح في جميع ما ذكره حاجة الناس
 ثم إذا صححت تصح وإن كان الثمر على الشجر إذا أن يكون الثمر مديداً لأنه
 يحتاج إلى العمل قبل الإذراك لا بعدة كالمزراعة تصح إذا كان الزرع
 بقلد ولا يصح إذا استحصن لكن إجازة الأرض لا تصح إلا أن يكون خالية
 عن زرع المالك فإن مات أحداهما أو مضت مديتها والفرق يقوم
 العامل عليه أو وادته وإن كره الدافع أو وادته أي إذا مات العامل
 والتمريض يقوم وادته العامل عليه وإن كره الدافع وإن مات الدافع
 يقوم العامل كما وإن كره وادته الدافع استحصناً إذا فسد للضرر ولا
 تصح إلا بعدد يكون العامل مريضاً لا يقدر على العمل أو سارقاً يخاف
 على سعيه أو مريضاً عذراً ودفع قضاء مدة معلومة ليفسر بكون الأرض

أي الأرض كانت مديداً
 والباقي كان مديداً
 والسفر حوله الزمان
 والشيء

والشجر بينهما لا يصح له شرايط الشركة فيما هو حاصل قبل الشركة و
 الثمر والغرس لرب الأرض والملاحة فيه غرسه وأجر عمله لأنه في معنى
 قنبر الطمان لأنه استيجار ببعض ما يخرج من عمله وهو نصف المنتسب
 وإنما لا يكون الغرس لصاحبه لأنه غرس برضاه ورضاه صاحب الأرض
 فصارت بقا للأرض وحيلة الجواز أن يبيع نصف الأرض لنصف
 الأرض ويستأجر صاحب الأرض العامل ثلث سنين مثلاً يسمى قليل
 يعمل في نصيبه **كتاب الدبايح** حرمة ذبيحة لم تذك
 أراد بالذبيحة حيواناً من سائمة الذئب حتى يخرج السمك والجراد إذا
 ليس من سائمة الذئب وإنما حملنا على ذلك لأنه على المعنى الحقيقي إذا
 لو حمل على المعنى الحقيقي لكان المعنى حرمة مذبح لم يذبح أي لم يذكر اسم الله
 عليه فلا يتناول حرمة ما ليس بمذبح كالمترقية والنطحة ونحوها
 ولأما إذا قطع من الحيوان إلى عضو وإذا حمل على المعنى المجازي وهو
 ما من سائمة أن يذبح يتناول الضوكة المذكورة ثم فسر التذكية بقوله
 وحكمة الضرورة جرح أين كان البدن والاختيار ذبح بين الخلق
 واللينة اللينة المنخر من الصدر وعروقه الخلق والمري والودج
 الخلقوم مجرى النفس المري مجرى الطعام والشراب وفي الهداية
 عكس هذا وهو سموم من الكاين وغيره فلم يجز فوق العقد والبعض

مورد المسكران لم يترك حواء
 الذئب حرمة ما ذبح به من سائمة
 نعم الذئب المسمى بـ
 نال في ما كره
 البعوض الظاهر
 في الأغصان

الغرس هو أي سائمة في مكانها
 والتمريض أي الغرس في الأرض
 والتمريض هو الغرس في الأرض
 بالحق

أَفْتَوَا بِالْجَوَازِ لِقَوْلِهِمْ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِمَّا دَخَلَ الْأَنْفَاسُ مِنْهُ
وَلَا مِنْ دَخَلِهِ وَأَنْ تَأْكُلُوا مِنْهُ لَوْ بَلَغَ إِلَى الْأَنْفِ
وَالْمَرْءُ الْحَرُّ الَّذِي فِيهِ حِدَّةٌ إِلَّا سِتْرًا وَظُفْرًا قَائِمِينَ أَمَّا إِذَا كَانَ
مَنْزُوعِينَ بِحِلِّ الدِّبْحَةِ عِنْدَنَا لَكِنَّ يَكْرَهُ وَعِنْدَ الْمُسَافِقِينَ رَمَى الدِّبْحَةِ
مِثْلَهُ لِقَوْلِهِمْ مَا خَلَا الظُّفْرَ وَالْمِيسَرَ فَأَتَاهُمَا مِنْ سُدَى الْجَبْشَةِ
وَنَحْنُ نَحْمِلُهُ عَلَى غَيْرِ الْمَنْزُوعِ فَإِنَّ الْحَبَّةَ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ وَنَدَبُ
أَحَدًا شَفَرَتِهِ قَبْلَ الْأَضْحَاءِ وَكَرِهَ بَعْدَ إِذْ فَاقَا بِالْمَذْبُوحِ وَالْحَرُّ
بِحِلِّهَا إِلَى الْمَذْبُوحِ قَوْلُهُ وَالْحَرُّ بِالرَّفْعِ عَطْفٌ عَلَى الصِّغْرِ وَكَرِهَ وَهُوَ
جَائِزٌ لَوْ جُودَ الْفَصِيلُ وَذُبْحَاهُمَا مِنْ قَفَائِهَا وَالنَّحْجُ أَيُّ الدِّبْحِ الشَّدِيدُ
يَبْلُغُ النِّجَاعَ وَهُوَ بِالْفَارِسِيَّةِ حَرَامٌ مَعَزٍ وَالسَّلْحُ قَبْلَ التَّبَرُّدِ أَيْ
يُسْكَنُ عَنِ الْأَضْطِرَابِ وَشَرِطُ كَوْنِ الدِّبْحِ مُسْلِمًا أَوْ كِبَارِيًا ذَمِيًّا
أَوْ حَرَبِيًّا قَالَ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْهُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أَوْ تَأْكُلُوا مِنْهُ
لَكُمْ يَذْكُرُونَ بِاسْمِ اللَّهِ عَلَيْهَا خَلَّ ذُبْحُهَا وَلَوْ حَتُّونًا أَوْ امْرَأَةً أَوْ صَبِيًّا
يَعْقِلُ وَيَضْبِطُ حَتَّى لَوْ كَانَ الْجَنْزُ وَالصَّبِيُّ بِحَيْثُ لَا يَعْقِلُ وَلَا يَضْبِطُ
التَّسْمِيَةَ لَا يَحِلُّ ذُبْحُهَا أَوْ قُلْفُهَا وَآخِرُهَا ذِبْحَةٌ وَتَبِيُّ وَجُوسِي وَمَرْءٌ
وَتَارِكٌ تَسْمِيَةً عِنْدَ هَذَا عِنْدَنَا لِقَوْلِهِمْ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ

خُلَا قَالُوا لِلْمُسَافِقِينَ وَأَقْوَى حُجَّتِهِ قَوْلُهُمْ قُلْ لَا أُجِدُّهَا أَوْ حَتَّى أَلْتِ
مَحْرَمًا إِلَى قَوْلِهِ أَوْ فُسَقَا أَهْلُ الْغَيْرِ اللَّهُ بِهِ يَفْعَلُ قَوْلُهُ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ
اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَفُسَقَى عَلَى أَهْلِ الْغَيْرِ اللَّهُ بِهِ يَفْعَلُ قَوْلُهُ وَكَأَنَّهُ لَفُسَقَى
وَأَيْضًا إِذَا لَمْ يُوجَدْ هَذَا فِي الْحَرِّمْ يَكُونُ حَرَكَةُ طَلَبِ الْأَضْرَةِ فِي الْحَالِ
فَإِذَا لَمْ يَحِلَّ فَيَكُونُ قُلْ لَا أُجِدُّ نَارًا قَبْلَ وَلَا تَأْكُلُوا لِيَلْزَمَ الْكَلْبُ فَإِنَّ
تَرْكُهَا نَاسِيًا حَلَّ لِعَذْرِ النِّسْيَانِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَا تَأْخُذْنَا أَنْ نَسِيْنَا
فَقَوْلُهُمْ تَسْمِيَةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي قَلْبِكُمْ مُسْلِمًا حَلَّ عَلَى حَالَةِ النِّسْيَانِ وَعِنْدَ بَعْضِ
الْحَالِ فِي النِّسْيَانِ أَيْضًا وَكَرِهَ أَنْ يَذْكُرَ مَعَ اسْمِ اللَّهِ غَيْرَ وَضَلَّ وَلَا عَطْفًا
كَقَوْلِهِ بِاسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ قُلُوبِنَا وَحَرِّمِ الدِّبْحَةَ أَنْ عَطْفٌ بِاسْمِ اللَّهِ
وَأَسْمُ قُلُوبِنَا أَوْ قُلُوبِنَا أَيْ بِاسْمِ اللَّهِ وَقُلُوبِنَا فَإِنَّ فَصْلَ صَوْرَةٍ وَمَعْنَى
كَالدَّعَاءِ قَبْلَ الْأَضْحَاءِ وَقَبْلَ التَّسْمِيَةِ لَا يَأْتِيهِ وَحَيْثُ خَرَّ الْأَبْلُ وَكَرِهَ
ذُبْحُهَا وَفِي الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ عَكْسُهُ هَذَا عِنْدَنَا وَعِنْدَ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ أَنَّ ذُبْحَ الْأَبْلِ
وَنَحْرَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ لَا يَحِلُّ وَلِزِمَ ذُبْحُ صَبِيٍّ أَيْ سَنَةٍ وَكَفَى جَرْحُ نَعْمٍ وَنَعْمٍ
أَوْ سَقَطَ فِي بَيْتِهِ وَلَمْ يَكُنْ ذِبْحُهُ هَذَا عِنْدَنَا وَعِنْدَ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ لَا يَحِلُّ إِلَّا بِالذِّكْرِ
الْأَخْتِيَارِيَّةِ وَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَمُوتَ فِي بَيْتِهِ أَمِنْ هَذَا عِنْدَ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ
وَعِنْدَ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ عِنْدَ الْمُسَافِقِينَ إِذَا تَمَّ حُلْفُهُ أَجَلَ ذِكْوَةِ الْأُفْرَدَةِ كَأَنَّهُ وَلَا
ذَوَابِ وَأَيْضًا مِنْ سَبْعٍ أَوْ طَيْرٍ وَلَا لَشَرَاتٍ وَالْحَرُّ الْأَهْلِيَّةُ وَالْبَعْلُ



والخيل والصبغ والذبور والسلفاء والأبقع الذي ياكل الجيف و
الغداف والفيل واليربوع وابن عرس وادحيوا ما في سوي سمك ^{يطف}
والجريت والمارماهي القاب بالقاسية تدان بيشير وذو الناجح
يتهم بالناب وذو الخلب طائر يختطف بالخل وفي البحر الأهلية خلدو مالك
وفي الخيل خلدوها وخذلوا الشافعي ^{له} **كتاب** قوله تعالى واليها واليها
ليركبوها الآية وفي الصنيع خلدوا الشافعي ^{له} وهو بالقاسية كفتا السلفاء
سلك بشت الأبقع كاذغ بيشه الغداف كاذغ سياء بوزك اليربوع
موشه بشت وهو خلد عند الشافعي ^{له} ابن عرس واسوا قوله لم يطف
من الطفوا أي لم يعمل على الماء ميتا حتى أن طفي ميتا حرم الجريت نوع من
السمك وهو غير المارماهي كذا في المغرب وحل الجراد وأنواع السمك بك
ذكوة وغراب الزرع والأذن وبالعقيق معها أي مع الذكوة ^{له}
كتاب ٢٩٣ الأضحية هي شاة من فرجة وبقرة أو بعير من
إلى سبعة إن لم يكن لفرجة أقل من سبع حتى لو كان أحد السبعة أقل من سبع
لا يجوز عن أحد لأن وصف القرية لا يجزي وعند مالك ^{له} يجوز عن أهل
بيت وإن كانوا أكثر من سبعة ولا يجوز عن أهل بيتين وإن كانوا أقل
من سبعة ويقسم اللحم وذا لا جزا إذا ضاع معه من أكاريه
أو جلد أي يكون مع اللحم الأكارع أو الجلد في كل جانب بيتي من اللحم

وسبي من الأكارع أو يكون في كل جانب بيتي من اللحم وبعض الجلد أو يكون
في جانب لحم وأكارع وفي آخر لحم وجلد وإنما يجوز صر الجسد إلى خلاف
وصح أشرارك سبعة في بقرة مسربة لأضحية استحسننا في القياس
لا يجوز وهو قول زفر ^{له} لأنه أعدها للقرية فلا يجوز بيعها ولا استحسن
أنه قد يجزئ سبعة ولا يجوز الشراء وقت البيع فلما حجة ماسة إلى
هذا وذا قبل الشراء أحب ذاك إشارة إلى الإشتراك وعند أبي حنيفة
الإشتراك بعد الشراء ولا يجب إلا على خير مسلم غيري كغني الفطرة وقد
مر في الفطرة وإنما يجب لقوله من وجد سعة ولم يفرج فلا يقرب
مصلانا وعند الشافعي ^{له} هي سنة لنفسه لا لطفله في ظاهر الرواية
وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة يجب لطفله كما في الفطرة قلنا سبب الفطر
رأس يونه ويلي عليه باليقض عنه أبوه أو وصيه من ماله وأكل منه الطفل
وما بقي يبدل بما ينفع بعينه كالنود الحفاد بما ينفع به للإسهلاك
كل خير وكوه وإنما يجوز أن يبدل بذلك في هذا قياسا على الجلدات الجلد
يجوز أن ينفع به بأن يتخذ جرابا وإذا أبدل بما ينفع بعينه فللبديل حكم
المبدل منه فهو كالتيقاع بعينه لكن التبديل بالدرهم قول واما ينفع به
بالإسهلاك في حكم الدرهم فإن كان الحكم في الجلد هذا أسوأ عليه اللحم
إذا كان للصبي ضرورة وأول وقتها بعد الصلوة أن ذبح في مريض بعد صلوة

العيد يوم النحر وبعد طلوع فجر يوم النحر فخرج في غير واحد من قبيل
 غروب اليوم الثالث فالمعتبر في هذا مكان الفعل لا مكان من عليه لكن
 الاضحية لا تجب على المسافر كذا في الهداية وعند مالك والشافعي نعم لا يجوز
 بعد الصلوة قبل خروجه الى ما م وعنده الشافعي يجوز في ابعة ايام فاعبر الآخر
 للفقير وضيقه والولد والموث اي اذا كان غنيا في اول الايام فقيرا في
 آخرها لا تجب عليه وفي عكسه تجب عليه وكذا الذبح لئلا فان تركت
 اي التضحية ومضت ايامها تصدق النادر وفقير سرها لا اضحية
 بما حية والغني يقيمها سرها اول المرأة انه نذر ان يضي هذه الشاة
 فانه ح يتعلق بالمحل والفقير انما تجب عليه بالسر آية التوبة الاضحية واما
 الغني فالواجب يتعلق بذمته شري الشاة اولا وصح الجذع من الضان
 الجذع شاة لها ستة اشهر الضان ما يكون له آية والثني فصاعدين
 الثلاثة اي من الشاة اعم من ان يكون ضانا او صغرا ومن البقر والايل
 وهو ابن خمس من الايل وحولين من البقر وحول من الشاة قبل الثنايا
 ابن حول ابن ضعف وابن خمس من ذوي ظلين وخف كالجاء والخصي
 دون العنقاء والعوراء والعجاء التي لا تمشي الى المنسك
 الجاء التي لا تدر لها والولاء المجنونة والعوراء ذات عين واحدة
 وقد قيدت العجاء بانها لا تنقي اي ما يكون عجزها الى حد لا يكون في عظامها

نقي اي مخ ومقطوع يدها او رجلها وما ذهب اكثر من ثلثيها او
 ذنبها او عينيها او آلتها هذا رواية الجامع الصغير وقيل الثلث وقيل
 الربع وعندها ان بقي اكثر من النصف اجزاء ثم طرقت معرفة ذهاب ثلث
 العين ان يشد العين المقنونة فيقر بها العلف اذا كانت جارية
 فينظر انهما من اي مكان رأت العلف ثم شد العين الصحيحة ويقر بالعلق
 فينظر من اي مكان رأت العلف فينظر الى فتاوت بين المكانين فان
 كان ثلثا فقد ذهب الثلث وهكذا فان ما احدث سبعة وقال وردته
 اذ يحوها عنه وعندهم صح وعن ابن عمر لا يصح وهو القياس لانه تتبع
 بالابتلاء في ذلك يجوز عن الخير كالاعتاق عن الميت وجه الاستصحاب
 ان القرية قد تقع عن الميت كالتصديق بخلاف الاعتاق فان فيه الزام
 الولاء على الميت كبقية عن اضحية ومنعة وقران وانما احدثهم كافر
 او مر يد اللحم لا لان البعض ليس بقرية وهو لا يجزي ويكملها ويؤكل
 ويهب من يشاء ويدي التصديق بثلثها وتركه لذي عيال توسعة عليهم
 والذبح بيده ان احسن والا امر غير وكبره ان ذبحه الكفاي ويصدق
 بجلدها او بعله الا جرايح خيف وقروا ويبدله بما ينفع به باقيا لا بما
 ينفع به مستهلكا كخيل ونحوه فان بيع اللحم او الجذع تصدق بثلثه
 ولو غلط اثباته وخرج كل شاة صاحبه صح بلوغه في القيس لا يصح

او لا
 في الحكم

وَيَضَعُ لَدُنَّ ذَبْحَ شَاةٍ غَيْرِهِ يَغْيِرُ أَمْرَهُ وَجْهَ الْأَسْقَانِ أَنَّهُمَا
 تَعَيَّنَتِ لِلذَّبْحِ وَدَلَالَةُ الذَّبْحِ حَاصِلَةٌ فَإِنَّ الْعَادَةَ بِاللَّحْنَانِ
 بِالْغَيْرِ فِي أَمْرِ الذَّبْحِ وَصَحَّتِ التَّفْصِيحُ بِشَاةٍ الْقَضِيَّةِ الْوَدِيعَةِ وَضَمَّتْهَا
 لَدُنَّ فِي الْقَضِيَّةِ يَنْبَغِي الْمَالِكُ مِنْ وَثَقِ الْقَضِيَّةِ فِي الْوَدِيعَةِ بِصِرْعَا صَبَا
 بِالذَّبْحِ فَيَقَعُ الذَّبْحُ فِي غَيْرِ الْمَالِكِ أَقْلًا بِلِصِيرِ غَاصِبًا بِمَقْدَرِ الذَّبْحِ
 كَالْإِجْمَاعِ وَشَدَّ الرَّجُلُ فَيَكُونُ غَاصِبًا قَبْلَ الذَّبْحِ كِتَابُ الْكُرْهِ حَيْثُ
 مَا كَرِهَ حَرَامٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَمْ يَتَلَفُظْ بِهِ لَعْدِمُ الْقَاطِعِ فَيَنْسَبُ الْمَكْرُوهُ
 إِلَى الْحَرَامِ كِنِسْبَةِ الْوَاجِبِ إِلَى الْفَرْضِ عِنْدَهُمَا إِلَى الْحَرَامِ أَقْرَبُ الْمَكْرُوهُ
 عِنْدَ أَبِي حَنِظَةَ وَأَبِي يُوسُفَ نَهَى لَيْسَ بِحَرَامٍ لَكِنَّهُ إِلَى الْحَرَامِ أَقْرَبُ وَهَذَا هُوَ
 الْمَكْرُوهُ كَرَاهَةً تَحْرِيمٍ وَأَمَّا الْمَكْرُوهُ كَرَاهَةً تَنْزِيهِهِ فَالْحِلُّ أَقْرَبُ
فصل الْأَكْلُ فَرَضٌ أَنْ دَفَعَهُ بِهَلاكِهِ وَمَا جُوزَ عَلَيْهِ
 أَنْ سَاكَنَهُ مِنْ صَلَواتِهِ قَائِمًا وَمِنْ صَوْمِهِ وَمَبَاحٍ إِلَى الشَّبْعِ لِيَزِيدَ قُوَّتَهُ
 وَحَرَامٌ قُوَّتُهُ إِلَّا لِقُصْدِ قُوَّةِ صَوْمِ الْغَدَاءِ وَلَيْتَ لَا يَسْتَحْيِ ضَيْفَهُ وَكَرِهَ
 لَبَنُ الْأَثَرِ وَيُؤَالِ الْأَيْلُ أَمَّا لَبَنُ الْأَثَرِ فَيَحْكُمُهُ حُكْمُ حَلِيبِهِ وَأَمَّا بَوْلُ
 الْأَيْلِ فَحَرَامٌ عِنْدَ أَبِي حَنِظَةَ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَحْلُلُ بِهِ التَّدَاوِيُّ حَدِيثُ
 الْعَدَنِيِّينَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَحْلُلُ طَلَقًا لَدُنَّ لَوْ كَانَتْ حَرَامًا لَاحْتِجَالُهَا بِالتَّدَاوِيِّ
 قَالَهُمْ مَا وَضِعَ شِفَاؤُكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ وَأَبُو يُوسُفَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ

رَأَيْتُ فِي التَّوَارِثِ

لا يَنْبَغِي

لَا يَنْبَغِي حَرَامًا لِلْمَكْرُوهِ وَأَبُو حَنِظَةَ يَقُولُ الْأَصْلُ فِي الْبَوْلِ الْحَرَمُ وَهُوَ
 عَمٌّ قَدْ عَلِمَ شِفَاءُ الْعَرَبِيِّينَ وَحَيًّا وَأَمَّا فِي غَيْرِهِمْ فَالشِّفَاءُ غَيْرُ مَعْلُومٍ فَالرَّجُلُ
 وَالْأَكْلُ وَالشُّرْبُ وَالْإِدْرَهَانُ وَالطَّبِيبُ مِنْ إِنْاءٍ ذَهَبٍ قِصَّةٌ أَيْ لِلرَّجُلِ
 وَالنِّسَاءِ وَقَالَهُمْ أَمَّا يَجْرُجُ فِي بَطْنِهِ نَارُ حِلْمِهِمْ وَحَلَّ مِنْ إِنْاءٍ صَبَا
 وَنَجَاجٍ وَبَلُورٍ وَعَقِيقٍ وَمِنْ إِنْاءٍ مَفْضُضٍ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 وَجَلُوسُهُ عَلَى مَفْضُضٍ مُتَقِيًا مَوْضِعَ الْفِضَّةِ فَقَوْلُهُ وَجَلُوسُهُ عَطْفٌ عَلَى
 الْقَمِيرِ فِي حَلٍّ وَهَذَا يَجُوزُ لَوْ جُودَ الْفَضْلُ فَيَنْدَأِي حَرَمُ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ
 مِنَ الْإِنْاءِ الْمَفْضُضِ وَالْجُلُوسُ عَلَى الْكُرْسِيِّ أَوْ السَّرِيرِ أَوْ السَّرْحِ أَوْ خَوْجٍ
 مَفْضُضًا أَمَّا يَحْلُلُ إِذَا كَانَ مُتَقِيًا مَوْضِعَ الْفِضَّةِ أَيْ لَا يَكُونُ الْفِضَّةُ فِي مَوْضِعِ
 الْقَمْرِ فِي مَوْضِعِ الْيَدِ عِنْدَ الْأَخْذِ فِي مَوْضِعِ الْجُلُوسِ عَلَى الْكُرْسِيِّ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ
 يَكْرَهُ مُتَلَفًا وَخَدَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ قِيلَ أَنَّهُ مَعَ أَبِي حَنِظَةَ وَقَدْ قِيلَ أَنَّهُ مَعَ أَبِي يُوسُفَ
 وَقِيلَ قَوْلُ كَافِرٍ قَالَتْ شَرِبْتُ اللَّحْمَ مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ كَيْفَ فِي حَلٍّ أَوْ جُوزَ سَبِي حَرَمٍ
 فَإِنَّ قَوْلَ الْكَافِرِ مَقْبُولٌ فِي الْمَعَامَلَاتِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ أَوْ الْمَعَامَلَاتِ كَثِيرَةِ الْوَقْعِ
 وَقَوْلُ فَرَجٍ كَافِرًا وَاتَّقَى أَوْ فَاسِقًا وَعَبْدًا وَفَضْلًا فِي الْمَعَامَلَاتِ كَثِيرَةٍ ذَكِيَّةٍ
 وَالتَّوَكُّلُ كَمَا إِذَا أَخْبَرَ أَنَّ وَكَيْلًا فَلَا يَنْبَغِي فِي مَبِيعٍ هَذَا يَجُوزُ الشِّرَاءُ مِنْهُ وَقَوْلُ
 الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ فِي الْهَبِيَّةِ وَالْإِذْنُ كَمَا إِذَا جَاءَهُ هَبِيَّةٌ وَقَالَ أَهْدِي فَلَا يَنْبَغِي
 إِلَيْكَ هَذِهِ الْهَبِيَّةُ يَحْلُلُ قَبُولُهُ مِنْهُ أَوْ قَالَ أَنَا مَا دُونَكَ فِي الْخَانَةِ يَقْبَلُ

قوله وسرط العذق في الدنيا نابت كالخبر عن نجاسة الماء فنتيم أن أخبر
 بها مسلم عندك ولو عندا ويحرم في الفاسق والمستور ثم يعمل قال به
 ولو أراق فتيم في غلبة صدقه وتوضاء فتيم في كذبه فأحوط ومقتضى
 دعي إلى دليمة فوجدت مع لعبا أو غناء لا يقدر على منعه يخرج البتة وغيره
 إن قصد أكل جاز ولا يحضر إن علم من قبل وقال أبو حنيفة إن ابتليت بها
 مرة فصبرت وإذا قبل أن يقتدي به ودل قوله على حرمة الملاهي لأن
 الكثرة بالحرمة يكون أعلم أنه لا يخرج أن علم قبل الحضور أن هناك
 لهوا لا يجوز الحضور وإن لم يعلم قبل الحضور لكن يحرم بعد فأن كان قادرا
 على منعه يمنع وإن لم يكن قادرا فإن كان جاهلا مقتضى يخرج لئلا يقتدي به الثاني
 وإن لم يكن مقتضى فإن قصد وأكل جاز لأن إجابة الدعوة سنة فلا يترك
 بسبب بدعة كصلاة جنازة يحضرها النجاسة قال أبو حنيفة إن ابتليت بها مرة
 فصبرت قالوا قوله إن ابتليت يدك على الحرمة ويمن أن يقال الصبر على
 الحرام لإقامة السنة لا يجوز والصبر الذي قال أبو حنيفة أنه أن يكون جالسا
 مقصدا عن ذلك اللهم شكر له غير من تغفل ولا مثله في **فصل**
 في لبس رجل حريرا أو قدر أربعة أصابع أي في العرض إذا مقدار العلم
 روي أنه لم يلبس حبة مكفوفة بالحرير وعندنا جرح في الفرق بين حالة
 الحرير وغيره وعندنا يحل في الحرير ضرورة قلت الفرق نذير ما أحسنه

أبراهيم

أبراهيم وسداه غير ويتوسف ويفترسه هذا عندنا في حرام ما روي أنه لم
 جلس على مرفقة من حرير وقال بكره ويلبس ما سداه أبراهيم وحملة غيره
 وعكسه في حرير فقط إنما اعتبروا في الخلط اللحية حتى لو كانت من الأبرسيم
 لا يحل وإن كانت من غير محمل اعتبار اللحية القريبة ولا يحل بذهب فضة
 الخياطيم ومنطقة وحلية سيف منها ومسامير ذهب يشبه من عمل المرأة
 كلها ولا تختم بالحرير والحديد والفضة لكن يجوز أن تكون الخلقة من الفضة والنفس
 من الحرير وتركه لغير الحاكم أحب أي ترك الختم لغير السلطان والعاقبة أحب
 لكونه زينة والسلطان والعاقبة يحتاج إلى الختم ولا يشد منه بذهب الفضة
 هذا عندنا في حرام وكبره ألباس الصبي حراما أو حريرا كما أن شرب الخمر قلدا
 شرابها حرام لا خرقه لوضوء أو مخاطب عند البعض بكرة ذلك لأن نوع تحريم
 لكن القبح أنها إذا كانت الحاجة لا يكره وإن كانت للتكبر بكرة ولا الرتم وهو
 الخيط الذي يعمد على الأصبع لذكر الشئ فعمده لا يكره لأنه ليس بعبث لأنه
 فيه غرض أصح وهو التذكير إنما ذكر هذا لأن من عادة بعض الناس شد الخيط
 على بعض الأعضاء وكذا السلاسل وغيرها وذلك مكروه لأنه محض عبث
 فقال إن الرتم ليس من هذا القبيل **فصل** وينظر الرجل من الرجل
 سوى ما بين سترته إلى ركبته السرة ليس يجوز عندنا والركبة عورة
 وعند الشافعي روي على العكس ومن غرسه وأمنه الخليل إلى فريها وميت

محرمة إلى الرأس والوجه والصدر والساق والعصديان من شهوته والآ
فلا لا إلى الظهر البطن والفخذ كامة غيره فإن حكم أمة الغير حكم المحرم لفروقه
رؤيتها في ثياب المنة وما حل نظرها ما حل مسأوله مشد ذلك إن أراد
شركها وإن خاف شهوته وأمة بلغت لا تعرض في إزار واحد ومن الغيبية
إلى وجهها وكيفية فقط هذا في طاهر الزاوية وعن أبي حنيفة أنه يحل النظر إلى
قدمها وقد مر في كتاب الصلوة أن القدم ليس بعورة فلو في الصلوة ضرورة
وليس في نظرها جنبتي إلى القدم ضرورة في الوجه والكف وكذا السيدة
فإنها في النظر إلى قدمها كالأجنبية فإن خاف أي الشهوة لا ينظر إلى وجهها إلا
لحاجة كفاض حكم وشاهد يشهد عليهما ومن يريد نكاح امرأة أو غيرها أمانة
وإن خيف شهوته ورجل بدا بها فإن هو لا يحل لهم النظر مع خوف الشهوة
للحاجة فينظر إلى موضع مرضها بقدر الفروقة وتنظر المرأة من المرأة كالرجل
من الرجل وكذا من الرجل إن أمنت شهوتهما والحيص والخبز في الخنث في
النظر إلى الأجنبي كالتفاح ويعذر عن أمته بذكرها وعن عرسه به العذر
أن يطأ نأفاذا أقرب إلى أنزال الأخرج ولا ينزل في الفرج ومن ملك أمة
بسر أو نحوه كالوصية والإريت وغيرها ولو بكرا أو مشربة من أمه أو
عبدًا ومحرما أي محررا أمة لكن غير ذي ضم محرم لها حتى لا تقع الأمانة
عليه أو من مال الصبي أي إذا كانت أمة من مال الصبي حرر عليه وطهرها و

ودواعيه حتى تستبرئ بحضه فمن تحيض ويستر في ذوات شهر ويضع حمل
في الحامل فإن الحكمة في الاستبراء تعرف براءة الرحم صيانة للماء المحترم عن
الاختلاط وذلك عند حقيقة الشغل أو توهم الشغل بما يحترمه لكنه أمر
حتى فادير الحكم على أمر ظاهر وهو استحداث الملك وإن كان عدمه وظن المولى
معلوما كما في الصورة التي عدها وهي قوله ولو بكرا أي فإن الحكمة تراعى في
الجنس في كل فرد لكن يرد عليه أن الحكمة لا تراعى في كل فرد لكن تراعى
في الأناج المنسوبة فإذا كانت أمة بكرا أو مشربة فمن لا يثبت نسب
ولدها منه وهي أن يكون الولد ثابت النسب ينبغي أن لا يجب أن عدم الشغل
بالماء المحترم متيقن في هذه الأنواع والجواب أنه إنما يثبت بالنظر بعوله
في سببا أو طاب من أن لا توطأ الحباي حتى يضمن حمل من ولا الحباي حتى
يستبرئ بحضه فإن السببا لا يخ من أن يكون فيها بكرا أو مشربة من
أمرأة وتوخذ ذلك ومع هذا حكم النبي عم حكما عاما فلا يختص بالحكمة كما أنه
بين الحكمة في حرمة الخمر بقوله إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة
الآية فلا يمكن أن يقول أحد أني أشربها بحيث لا يقع العداوة ولا يهتدي
عن الصلوة فإذا المصلحة غالبية في تحريمه فالشرع يحرمه على العموم لما أن
في التحصيل لا يخ من الخطي ونجاس التاب بحيث يرتفع الحكمة فإذا ثبت
الحكم في الشيء على العموم ثبت في سائر أشیاء ذلك كإيقاسا فإن جعله

مَعْلُومَةٌ ثُمَّ تَأْتِي ذَلِكَ بِالْجَوَابِ وَلَمْ تَكُنْ حَيْضَةً مَكْنِيًا فِيهَا وَلَا الْقَبِيلَ
الْقَبِيلُ وَلَا وَلا دَوْلَةً كَذَلِكَ وَيَجِبُ فِي شَرَاءِ أَمَةٍ الْأَشْيَاءُ حَقًّا هُوَ لَدُنَّ الْمَلِكِ
تَمَرُّهُ وَالْحُكْمُ يُضَافُ إِلَى الْعَالَةِ الْقَرِيبَةِ لَا عِنْدَ عَوْدِ الْبَقِيَّةِ وَرَدِّ الْمَقْصُودَةِ
وَالْمَتَاجِرَةِ وَفِي الْمَرْهُونَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ اسْتِحْدَاثُ الْمَلِكِ وَرِخْصَةُ حِلَّةِ
اسْتِقْطِ الْأَسْتِثْنَاءِ عِنْدَ يَوْسُفَ رَجُلًا قَالِ الْمَحْدُودَةَ وَأَخْذَ بِالْأَوَّلِ
إِنَّ عِلْمَ عَدَمِ وَطْقٍ بَابِهَا فِي ذَاتِ الظُّهْرِ وَبِالنَّاسِ أَنْ قَبْلَهَا وَهِيَ أَنْ لَمْ يَكُنْ
تَحْتَهُ حُرَّةٌ أَنْ يَنْكَحَهَا ثُمَّ يَشْتَرِيهَا إِذَا بِالْجَوَابِ لَا يَجِبُ الْأَسْتِثْنَاءُ ثُمَّ إِذَا
أَشْتَرَى ذَوْجَهُ لَا يَجِبُ أَيْضًا وَإِنْ كَانَتْ أَنْ يَنْكَحَهَا الْبَائِعُ قَبْلَ الشَّرَاءِ
أَوْ الْمُشْتَرَى قَبْلَ قَبْضِهِ يَمُنُّ بِوَقْفِهِ ثُمَّ يَشْتَرِي وَيَقْبِضُ فَيُطْلِقُ الزَّوْجَ أَوْ
إِذَا كَانَتْ تَحْتَهُ حُرَّةٌ فَالْحِلَّةُ أَنْ يَنْكَحَهَا الْبَائِعُ قَبْلَ شَرَاءِ الْمُشْتَرَى يَجُوزُ
عَلَيْهِ اعْتِمَادُ أَنْ يُطْلَقَهَا ثُمَّ يَشْتَرِي الْمُشْتَرَى ثُمَّ يُطْلِقُ الزَّوْجَ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ
الْأَسْتِثْنَاءُ لِأَنَّهُ اشْتَرَى مَكْنُوحَةَ الْغَيْرِ وَلَا يَحِلُّ وَطْقُهَا فَلَا اسْتِثْنَاءَ فَإِذَا طَلَّقَهَا
الزَّوْجَ قَبْلَ الدُّخُولِ حَلَّ عَلَى الْمُشْتَرَى لَمْ يُوجَدْ حُدُوثُ الْمَلِكِ فَلَا اسْتِثْنَاءَ
أَوْ يَنْكَحُ الْمُشْتَرَى قَبْلَ الْقَبْضِ ذَلِكَ الرَّجُلُ ثُمَّ يَقْبِضُ ثُمَّ يُطْلِقُ الزَّوْجَ فَإِنَّ
الْأَسْتِثْنَاءَ يَجِبُ بَعْدَ الْقَبْضِ وَحَلُّ الْوَطْقِ وَإِذَا حَلَّ بَعْدَ طَلْقِ
الزَّوْجِ لَمْ يُوجَدْ حُدُوثُ الْمَلِكِ وَمَنْ فَعَلَ بِشَهْوَةِ أَحَدِهِ دَوَاعِي الْوَطْقِ
بِأَمْتِيَّةٍ لَا يَجْعَلُهَا نِكَاحًا حَرَمَ عَلَيْهِ وَطْقُهَا بِدَوَاعِيهِ حَتَّى يَجْعَلَ أَحَدًا مِمَّا

دَوَاعِي الْوَطْقِ هِيَ الْقَبِيلَةُ وَالْمُسْتَشْهَرَةُ وَالنَّظَرُ إِلَى وَجْهِهَا بِشَهْوَةٍ فَإِنَّ
لِدَوَاعِي الْوَطْقِ حُكْمَ الْوَطْقِ وَتَحْرِيمُ أَحَدٍ بِهَا يَكُونُ بِإِذْنِ الْمَلِكِ كُلِّ وَنَقْضًا
وَبِإِنْكَاحِهَا وَكَرِهَ تَقْبِيلُ الرَّجُلِ عُنَانَهُ فِي إِذَا رَجُلًا وَجَازَ مَعَ قَبْضِهِ
مَصَاحَتُهُ عَطْفٌ عَلَى الضَّعِيفِ فِي جَازَ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَنَحْوِهِ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ
لَا بَأْسَ بِهَا فِي إِذَا رَجُلًا وَجَازَ وَأَمَّا مَعَ الْقَبْضِ فَلَا بَأْسَ بِالْجَوَابِ وَالْخِلَافُ فِيهَا
يَكُونُ لِلْحَبَّةِ أَمَّا بِالشَّهْوَةِ فَلَا شَكَّ فِي الْحُرْمَةِ أَجْمَاعًا وَكَرِهَ بَيْعُ الْعَذْرَاءِ حَتَّى
وَصَحَّ فِي الصَّغِيرِ مَخْلُوطَةٌ كَبَيْعِ الْبُشْرَيْنِ وَالْإِتِّفَاعُ بِمَخْلُوطَتِهَا لَا يَحِلُّ لِقَابِهَا
فَإِنَّ بَيْعَ الْبُشْرَيْنِ جَائِزٌ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَدٌّ لَا يَجُوزُ وَجَازٌ أَخَذَ دِينَ
عَلَى كَافِرٍ مِنْ ثَمَنِ خَيْرٍ يَخْلُقُ فِي الْمُسْلِمِ أَوْ يَخْلُقُ دِينَ عَلَى الْمُسْلِمِ فَإِنَّهُ لَا يُؤْخَذُ
مِنْ ثَمَنِ خَيْرٍ بِاعَةِ الْمُسْلِمِ لَأَنَّ بَيْعَهُ بِالْجُلِّ فَالْمَنْ الَّذِي أَخَذَ حَرَامًا وَجَلِيَّةً
الْمُصْطَفِ بِالرَّفْعِ عَطْفٌ عَلَى أَخْذِ دِينَ وَدُخُولِ الَّذِي الْمُسْتَحْدَاثُ هَذَا عِنْدَنَا وَعِنْدَ
مَالِكٍ رَدٌّ وَالشَّافِعِيُّ رَدٌّ يُكْرَهُ لِقَوْلِهِ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَلَنْ
لَا بُرَادَ نَهْيِ الْكُفَّارِ عَنْ هَذَا إِلَّا أَنْ قَوْلَهُ ثُمَّ إِنَّمَا الْمُشْتَرِكُ يَجُوزُ لَوْ جُزِبَ
الْحُرْمَةُ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا بَلِ الْمُرَادُ بِشَارَةِ الْمُسْلِمِينَ بِأَنَّ الْكُفَّارَ لَا يَقْلُدُونَ
مِنَ الدُّخُولِ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَبَعْدَ عَامِهِمْ وَأَخْصَاءُ الْبَهَائِمِ وَإِنْ أَرَادَ الْحَبْرُ عَلَى
الْحَبْلِ وَالْحَقَّةِ وَرِزْقِ الْقَاصِي أَوْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَإِنَّ الْقَضَاءَ وَإِنْ كَانَ
عِبَادَةً وَلَا أُجْرَ عَلَى الْعِبَادَةِ فَهَذَا يَجُوزُ لَأَنَّ فِي الْمُبْعِ إِلَّا مَبْتَنِيًا عَلَى الْقَضَاءِ

وسفر الأمة وأمر الولد بك محرمة فإن مشى أعفانها في الإذكار
كثير أعفانها المحارم وسيراء ما لا بد للفقير منه وبيعته لا يخ وعيم وأمر
وملتقط هو في حجرهم وأجارته لا مية فقط فإن الأمر يملك أن لا ينافيه
بالاستخدام ولا كذلك غيرها وبيع العصب من يتخذ خرا فإن المعصية
لا تقوم بنف العصب بخلاف بيع السلاح من يعلم أنه من أهل القبلة
فإن المعصية تقوم بعبثه وحمل خر ذي باخر هذا عند أبي حنيفة وعندهما
لا يجوز ولا يحل الأجر وأجرة بيت بالسواد يتخذ بيت نادر أو كنيسة
أو بيعة أو بياح فيه حجر هذا عند أبي حنيفة لا يتخذ فيل الفاعل المختار وقالوا
لا يجوز وإنما قيد بالسواد لأنه لا يجوز في الأصناف اتفاقا وفي سوادنا
لا يكتون منها في الأصح فإن ما قال أبو حنيفة لا يختص سواد الكوفة فإن
أكثر أهلها ذمي فاما في سوادنا عدم الإسلام فيه ظاهرة وبيع بناء
بيوت مكة وتقييد العبد وقبول هديته تاجر وأجابه دعوته واستعادة
دأبته وفي القياس لا يجوز وجه الاستحسان أنه لم قبل هديته سلمان
وبريد رضي الله عنهما وكره كسوته ثوبا وأهداه بالتقديس أي كره أن يلبسوا
لعبد غير ثوبا وأن يهديه التقديس واستحسانا لم يلحق فإنه على خصاء
الإنسان وهو غير جائز وأقراض بقا شيئا يأخذ منه مائة فأبته
قرض جرة نقاء واللعب الشطرنج فالنقد وكل له وهذا عندنا وعند

يباح لعب الشطرنج لأن فيه تشبيها للحاظر لكن بشرط أن لا تفوته
الصلوة ولا يكون فيه ميسر قلت هو مظنة قوت الصلوة وتضييع
العمر واستيلاء الفكر الباطل حتى لا يحسن الجموع والعطش فكيف غيرها
وجعل الغل في عنق العبد وبيع أرض مكة وأجارتها هذا عند أبي حنيفة لأن
مكة شرفها من حرمة وعندها يجوز لأن أرضها مملوكة وقوله في دعائه
بمقتد العز من عرشك ونحو رسالك وأنبياك لأنه يؤجر تعلق عزه
بالعز من حيث لا يحق لا حديث على الله كما وعنده أبي يوسف لا يجوز الأول للذم
المأثور وتفسير المصحف ونقطه إلا للجم فانه حسن لهم واختار
قوة البشر والبهائم في بلد يضر بأهله التخصيص بالقوت قول أبي حنيفة
أبي يوسف أنه كل ما أضر بالعامية حبسه فهو احتكار وعن محمد بن
لا احتكار في الثياب ومدة الخنيس قبل مقدرة بأن يعين يوما وقيل
بالشهر وهذا في حق المعاقبة في الدنيا لكن يأثم وإن قلت المدة ويجب أن
يأمر القاض ببيع ما فضل عن قوته وقوت أهله فإن لم يفعل عذره
والقبح أن القاض يبيع أن امتنع اتفاقا لأغلة أرضه ومحبوبه من بلد
آخر هذا عند أبي حنيفة وعنده أبي يوسف أنه كل ذلك مكروه وعنده محمد بن
كل ما يجلب منه إلى المضر غالبا فهو في حكم المضر ولا يسعير الحاكم إلا إذا
تعدى الأربعين عن القيمة فاجتبا فيسعر فيسورة أهل الراي والله

كتاب أحياء الموات هي أرض بلا نفع لا تقطع مائها أو غلبته
عليها أو نحوها كما إذا نزلت أو صارت سبخة عادية أو مملوكة في الإسلام
لا يعرف مالكمها بعدد من العامر لا يسمع صوت من أقصاه وعند
ما تمملوكم بالسلم أو ذي لا يكون مواتا فإذا لم يعرف مالكمها لتمام
المسلمين ولو ظهر مالكمها يرد إليه ويقسم نقصان الأرض والبعد
عن العامر شرط أبو يوسف رحمه الله قال لا يرد من أحياء ملكه إذا ذه
الإمام ولو ذه ميا والافلا أي إن لم ياذن لك يملك هذا عند أبي حنيفة
وهما لم يشترطا إذن الإمام ولم يجز أحياء ما قرب من العامر ولا
ما عدل عنه الماء وجاز عوده فإن لم يجز جاز أي إن لم يجز عود الماء
جاز أحياءه ومن جحر أرضا ولم يجرها ثلاث سنين دفعها الإمام
إلى غيره الخبير في الأصل وضع التجار ليعلم الناس أنه أخذها ثم
سمي الأعلام الذي يكون بوضع التجار وقيل اشتقاقه من الجحر
بالسكون فإن كرهها وسقاها فهو أحياء عند محمد بن وإن فعل أحدها
فهو تجحر ومن حفر بئرا في موات بلا دين فله حريمها للعطن والناصح
أربعون ذراعاً من كل جانب في الأصح العطن البئر التي يباح الأكل
حولها ويسقى وبئر الناصح البئر التي يستخرج ماؤها يستير العير
ونحوه وعند هاشم ثون ذراعاً وأما قاله في الأصح لأنه قد قيل الحرير

أربعون ذراعاً من كل جانب وذراع العامة ست قضبات وعند
الحساب كذلك فإنهم قدروها بأربعة وعشرين أصبعاً كل أصبع ست
شعيرات مضمومة بطون بعضها يطوي البعض للعين حساباً كذلك
أي من كل جانب ومنع غيره من الحفر فيه إلا فيما وراه وله الحرير من
ثلاث جوانب أي الذي حفر في مائة حريم الأول دون الأدل والفتاة
حرير بقدر ما يصلحها هذا عند أبي حنيفة وقيل إذا لم يخرج الماء فهو
كالنهر فلا حرير له وعند طه وور الماء كالعين فلها الحرير خمساً ذراعاً
ولا حرير لنهر في أرض غيره إلا بحجة هذا عند أبي حنيفة وعند طه مسأة
النهر مشي عليها ويلقى عليها الطين وكذا في أرض موات مسأة بين
نهر رجل وأرض آخر وليست مع أحدهما صاحب الأرض أي لم يكن
لأحدهما عليها غرس أو طين ملقى فهي لصاحب الأرض عند أبي حنيفة وإن
كان لصاحب الشغل هو صاحب اليد وعند أبي يوسف له حريره بمقدار
يضيف بطن النهر من كل جانب عند محمد بن بمقدار بطن النهر من كل
جانب **فصل** الشرب نصيب الماء والشفة شرب بني آدم
والهيايم ولكل حقها في كل ماء لم تخرز بأبناء وسقى أرضه من البحر
عظيم كدجلة ونحوها وشق نهر لا أرضه أو نصيب البحر إن لم يضرب بالغة
وإن أضرك ولا سقى وأبى إن خيف تخريب النهر لكثرتها وأرضه

بِالْجَرِّ عَطْفٌ عَلَى دَوَائِهِ وَشَجَرِهِ مِنْ تَهْرِيقِهِ وَقَتْلِهِ وَبَيْتِهِ إِلَّا بِأَذْنِهِ
وَلَهُ سَقَى شَجَرًا وَخَضِرًا فِي حَرَارِهِ فِي الْأَرْضِ وَكَرِيهِ تَهْرِيقِهِ لَمْ يَكُنْ
مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ فَعَلَى الْعَامَّةِ أَيْ يَجْبُرُ الْإِمَامُ النَّاسَ عَلَى
كَرِيهِهِ وَكَرِيهِ تَهْرِيقِهِ عَلَى أَهْلِهِ مِنْ أَغْلَانِهِ لِأَهْلِ الشَّفَةِ وَمَنْ جَاوَزَ
مِنْ أَرْضِهِ بَرِي أَيْ كُلُّ شَرِيكَ جَاوَزَ الَّذِينَ يَكْرَهُونَ التَّهْرِيقَ عَنْ أَرْضِهِ
لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ كَرِي بِأَيِّ التَّهْرِيقِ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنَّةٍ وَقَالَ لَا عَلَيْهِمْ كَرِيهِ بِأَيِّ
إِلَى آخِرِهِ وَصَحَّ دَعْوَى الشَّرِيكِ بِأَرْضِ هَذَا اسْتِحْصَانًا لِأَنَّهُ قَدْ يَمْلِكُ بِدُونِ
الْأَرْضِ أَرْنَا وَقَدْ يَبَاعُ الْأَرْضُ وَيَبْقَى الشَّرِيكُ لِلْبَائِعِ فَإِنْ اخْتَصَمَ قَوْمٌ فِي تَهْرِيقِهِ
بَيْنَهُمْ قِسْمٌ بَعْدَ تَهْرِيقِهِمْ وَمَنْعَ الْإِثْمِ عَنْ سَكْرِ التَّهْرِيقِ وَإِنْ لَمْ يَسْكُرْ بِدُونِ
بَلَا رِضَاهُمْ وَكُلُّهُمْ مِنْ سَقَى تَهْرِيقِهِ وَنَصَبَ حَيْ أَوْ دَابَّةٍ أَوْ جَبَرِ عَلَيْهِ
بَلَا أَذْنِ شَرِيكِه إِلَّا رَحَى وَضِعَ فِي مَلِكِهِ يَأْنِ يَكُونُ بَطْنُ التَّهْرِيقِ وَجَانِبُهُ مِلْكًا
لَهُ وَلَئِنْ خَرَجَ التَّسْبِيلُ وَلَا يَضُرُّ بِالتَّهْرِيقِ بِالْمَاءِ وَمِنْ تَوْسِيعِ قَوْمِ التَّهْرِيقِ
الْقِسْمَةِ بِالْأَيَّامِ وَقَدْ كَانَتْ بِالْكُوفِيِّ الْكُوفِيِّ جَمْعُ الْكُوفَةِ وَهِيَ تَدْوُنُ الْبَيْتِ
أَسْتَعِيْقُ لِلنُّقْبِ الَّتِي تُنْقَبُ فِي الشَّجَرِ كَالْمَاءِ فِيهِ إِلَى الْمَزَارِعِ أَوْ الْجُدَاوِلِ
وَأَيْضًا يَمْنَعُ الْإِثْمَ الْقَدِيمَ يَتْرَكَ عَلَى قَدَمِهِ وَمِنْ سَوَى شَرِبِهِ إِلَى الْأَرْضِ لَهُ أَخِي
لَيْسَ لَهُ يَأْمَنُهُ شَرِبَتْ لَأَنَّهُ إِذَا تَقَادَرَ التَّهْرِيقُ سَدَلَ بِهِ عَلَى أَنَّهُ حَتَّى يَمْلِكَ الْأَرْضُ
وَالشَّرِبُ يُوَدِّعُ وَيَوْمَئِذٍ يَلْزَمُ تَقَاعُ وَلَا يَبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يَتَصَدَّقُ وَلَا

وَالْيَوْمِ

وَلَا يَحَالُ مَهْرًا أَوْ بَدَلًا صَلَاحًا وَلَا يَضْمَنُ مَنْ مَلَأَ أَرْضَهُ فَتَرَتْ أَرْضَ جَارِهِ
أَوْ غَرَقَتْ وَلَا مَنْ سَقَى مِنْ شَرِبٍ غَيْرِهِ وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ الْمَعْرُوفِيِّ بِجَوَازِهِ
وَفِي الْجَامِعِ الْبَزْدَوِيِّ أَنَّهُ يَضْمَنُ **كَلَامُ** **الْأَشْرَفِ**
حَرَمَ التَّهْرِيقِ وَهِيَ الَّتِي مِنْ مَاءٍ عَنِيبٍ وَاشْتَدَّ وَقَدْفٌ بِالزَّبْدِ وَإِنْ قَلَّتْ هَذَا
الْإِسْمُ خَصَّ السَّرَابَ بِأَحْجَاجِ أَهْلِ اللُّغَةِ وَلَا نَقُولُ أَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ حَرَمٌ لَا شَبَقَةَ
مِنْ حَاشَةِ الْعَقْلِ فَإِنَّ اللُّغَةَ لَا يَجْرِي فِيهِ الْقِيَاسُ فَلَا يُسَمَّى الدُّنْ قَارِدَةً
لِقَرَارِ الْمَاءِ فِيهِ وَرِعَايَةِ الْوَضْعِ الْأَوَّلِ لِصَحَّةِ الْإِطْلَاقِ بِالْإِتْرَاجِ الْوَضْعِ وَ
قَدْ حَقَّقْنَا فِي التَّشْبِيعِ وَقَدْفَ الزَّبْدِ قَوْلَ أَبِي حَنَّةٍ وَعِنْدَهَا إِذَا اشْتَدَّ أَيْ صَادَ
مُسْكِرًا لَا يَسْتَرْطَفُ قَدْفُ الزَّبْدِ عَنْهَا حَرَامٌ وَإِنْ قَلَّتْ وَمِنْ النَّاسِ مَنْ قَالَ
السَّكْرُ مِنْهَا حَرَامٌ وَهَذَا مَذْهُبُ بَآئِنَ اللَّهِ تَعَالَى حَرَامًا وَعَلَيْهِ عَقْدُ أَحْجَاجِ
الْأُمَّةِ ثُمَّ يَكْفُرُ مُسْكِرُهَا وَسَقَطَ تَقْوَمُهَا الْأَمَالِيَّتُهَا وَتَحْرُمُ الْأَتَقَاعُ بِأَيِّ حُدِّ
شَابِئِهَا وَإِنْ لَمْ يَسْكُرْ وَلَا يُؤَثِّرُ فِيهَا الطَّخُّ وَتَحْرُمُ تَحْلِيلُهَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ
وَهَذِهِ عَشْرَةُ أَحْكَامٍ كَالِطَّلَاةِ وَهُوَ مَاءٌ عَنِيبٌ قَدْ طُغِيَ فَذَهَبَ قَلْبُ مَنْ تَلَبَّاهُ
وَعَلَا بِجَانِبِهِ وَتَقْبَعُ الْقِرَاءُ السَّكْرُ وَتَقْبَعُ الزَّبْدُ لَيْسَ إِذَا غَلَّتْ وَأَنْتَ
الْقَهْمُ يَرْجِعُ إِلَى الطَّلَاةِ وَتَقْبَعُ الْقِرَاءُ وَتَقْبَعُ الزَّبْدُ عِنْدَ الْأَوَّلِ وَرَأَى رَحِمَهُ الطَّلَاةُ
وَهُوَ الْبَادِقُ مُبَاحٌ وَكَذَا تَقْبَعُ الزَّبْدُ عِنْدَ شَرِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الشَّكْرِ
مُبَاحٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَتَخْذِفُونَ مِنْهُ سَكْرًا وَرِزْقًا حَسَنًا وَاعْلَمُوا أَنَّ هَذَا

الأثرية إنما تحرم عند أبي حنيفة إذا غلبت واشتدَّت وقد ذكَّرنا بالزبد عند
 يثقل الاستعداد كما في الخمر وحرمته الخمر أقوى فيكفر مستحلبها فقط وحل المثلث
 العيني مستنداً أي يطبخ ماء العنب حتى يذهب ثلثاه ثم يطبخ أدنى الطبخة ثم
 توضع حتى يغلي ويذهب ويشد وتذوق بالزبد وإنما حل المثلث عند أبي حنيفة
 أبي يوسف معها خلاصاً كالحمد ومالك المشافعي معهم وينبذ القرد والزبد يطبخ أدنى
 طبخة وإن اشتد إذا شرب ما لم يسكر بك فهو طهر بما يحل هذه الأثرية
 إذا شرب ما لم يسكر أما القدح الأخير وهو المسكر حرام أيقافاً وشرطه
 أن يشرب ليقصد اللهو والطرب بل للتقوى والخلطان وهو أن يجمع
 بين ماء القرد والزبد يطبخ أدنى طبخة ويترك إلى أن يغلي ويشد بحل بلا
 لهو وطرب وينبذ القسل والطين والبر والشعر والذرة وإن لم يطبخ بك
 لهو وطرب وخل الخمر وكوبها مع أو بالقاء شيء فيه وهذا اختيار أزعن
 قول الشافعي فإنه التحليل إذا تبا لقاء شيء لا يحل الخل قول واحد وإن
 كان بغير لقاء شيء فإنه قولان والابتداء في الدباء والحشم والمزقة والقير
 الدباء الفرع والحشم الحرة الخضراء والمزقة المطلى بالزفت أي القير وقوم
 الظفر الذي يكون من الحشم المنقور أعلم أن هذه الطرود كانت تحققة
 بالخمر فإذا حرمت الخمر حرم النبي عم استعمال هذه الطرود فيما لا يؤتى في
 استعماله تشبهها بشرب الخمر وإنما لأن هذه الطرود كانت فيها أثر الخمر فلما

وينفذ بالزبد وكذا أن يغلي
 الماء حتى يذهب ثلثاه
 ثم يطبخ أدنى الطبخة
 ينال يشد وتذوق

مَصْنَعٌ مَدَّةُ أَبَاحِ النَّبِيِّ عَمَّ اسْتِعْمَالُ هَذِهِ الطَّرُودِ فَإِنَّ أَثَرَ الْخَمْرِ قَدْ زَالَ
 عَنْهَا وَأَيْضًا فِي ابْتِدَاءِ تَحْرِيمِ شَيْءٍ يُبَالِغُ وَيَشَدُّ لِيُتْرَكَ النَّاسُ مِرَّةً فَإِذَا
 تَرَكَ النَّاسُ وَاسْتَقَرَّ الْأَمْرُ زَوَّلَ التَّشْدِيدُ بَعْدَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ وَكَوْنُهُ
 دَرَجَتِي الْخَيْرِ وَالْأَمْسَاطُ بِهِ الْمُرَادُ بِالْكَرَاهِيَةِ الْحُرْمَةُ لِأَنَّ فِيهِ أَجْزَاءَ الْخَمْرِ
 إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ لَفْظَةَ الْكَرَاهِيَةِ لَا الْحُرْمَةَ لَعَدِيمِ النِّصْلِ الْقَاطِعِ فِيهِ وَلِأَنَّ شَرَابَهُ
 يُلَاسِكِرُ فَإِنَّ فِي الْخَمْرِ أَمَّا يَحْدِثُ بِشَرِّ الْعَلِيلِ لِأَنَّ الْعَلِيلَ يَدْعُو إِلَى الْكُثْرَةِ وَلَا يَلْزَمُ
 فِي الدَّرَجَةِ فَاعْتَبَرُ حَقِيقَةُ الشُّكْرِ **كِتَابُ الصَّيْدِ** بِحَالِ صَيْدِ كُلِّ ذِي نَابٍ
 يَحْلِبُ مِنْ كَلْبٍ وَبَارٍ وَخَوَّجٍ قَدْ مَرَّ فِي الدَّبَاحِ مَقْنَى ذِي نَابٍ وَظَلِيلُهُ أَعْلَمُ
 أَنَّ الْخَمْرَ يُرْمَضُ لِقَوْلِهِ لَا تَحْسِرُ الْعَيْنُ وَأَبُو يَسْفَافَةَ اسْتَشْنَى الْأَسَدَ لَعَلَّوْهُ
 هَيْئَةً وَالدَّبَّ لِحَاسَتِهِ وَالْبَعْضُ الْحَالِدُ بِهِ لِحَسَاسَتِهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَخْتَلِجُ
 إِلَى الْأَسْتِثْنَاءِ فَإِنَّ الْأَسَدَ وَالدَّبَّ لَا يَصِيرُ مُعَلِّمِينَ لَعَلَّوْهُ هَيْئَةً وَلِحَسَاسَتِهِ
 فَلَمْ يُوجَدْ شَرْطُ حِلِّ الصَّيْدِ شَرْطُ عِلْمِهَا وَجَرَحَ مَا أَيْ مَوْضِعُ عَنْهُ
 هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَنَحْنُ نَحْمَدُ اللَّهَ وَعَنْ أَبِي يَسْفَافَةَ لَا يَسْتَرْطِ الْجَرَحُ وَإِلَّا
 مُسْلِمٌ وَكَتَابِي إِيَّاهَا مَسْمُومًا أَيْ لَا يَتْرَكُ التَّسْمِيمُ عَامِدًا عَلَى مَنَعِ
 مُتَوَحِّشٍ يَوْكَلُ شَرْطُ الصَّيْدِ أَنْ يَكُونَ مُتَمَعِّبًا بِالْقَوَائِمِ أَوِ الْجَانِبِ
 فَالصَّيْدُ الَّذِي يَتَنَاسَلُ مَنَعٌ غَيْرُ مُتَوَحِّشٍ وَالصَّيْدُ الْوَاقِعُ فِي السَّبِيلَةِ وَ
 السَّاقِطُ فِي الْبَيْرِ وَالَّذِي أَخْنَهُ مُتَوَحِّشٌ غَيْرُ مُنْعَجٍ خَرُوجُهُ عَنْ حَيْزِ الدَّبَّاحِ

وَأَنْ لَا يَسَارَكَ الْكَلْبُ الْمَعْلُومُ كَلْبٌ لَا يَحِلُّ صَيْدُهُ مِثْلُ كَلْبٍ غَيْرِ مَعْلُومٍ
أَوْ كَلْبٍ مَجُوسِيٍّ أَوْ كَلْبٍ لَمْ يُرْسَلْ لِلصَّيْدِ أَوْ أُرْسِلَ وَتُرِكَ التَّسْمِيَةُ عَمْدًا
وَلَا يَطُولُ وَقْفَتُهُ بَعْدَ رِسَالٍ فَإِنَّهُ إِذَا طَالَ وَقْفَتُهُ بَعْدَ الرِّسَالِ لَمْ يَكُنْ
الْأَصْطِيَاءُ مُضَافًا إِلَى الرِّسَالِ بِنَحْوِ مَا إِذَا مَكَنَ التَّهْدِيَةُ هَذَا
حِيلَةً فِي الْأَصْطِيَاءِ فَيَكُونُ مُضَافًا إِلَى الرِّسَالِ وَيَعْلَمُ الْمَعْلُومُ بِتَرْكِ
أَكْلِ الْكَلْبِ ثَلَاثَ مَرَاتٍ وَرُجُوعَ الْبَازِي بِدَعَايِهِ فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ الْبَازِي أَكَلَ
لَا أَنْ أَكَلَ الْكَلْبُ وَلَا مَا أَكَلَ مِنْهُ بَعْدَ تَرْكِه ثَلَاثَ مَرَاتٍ وَلَا مَا صَادَ
بَعْدَهُ حَتَّى يَتَعَلَّمَ أَوْ قَبْلَهُ وَبَقِيَ فِي مِلْكِهِ أَيْ لَا يَحِلُّ لِلْكَالِفِ مَا صَادَ الْكَلْبُ بَعْدَ
مَا أَكَلَ حَتَّى يَتَعَلَّمَ أَيْ يَتْرُكُ الْأَكْلَ ثَلَاثَ مَرَاتٍ وَلَا يَحِلُّ مَا صَادَ قَبْلَ الْأَكْلِ
إِذَا بَقِيَ فِي مِلْكِهِ فَإِنَّ الْكَلْبَ إِذَا أَكَلَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ كَلْبًا مُعْلَمًا وَكُلُّ مَا صَادَ
قَبْلَ ذَلِكَ الْأَكْلِ فَهُوَ صَيْدُ كَلْبٍ جَاهِلٍ فَيَحْرُمُ إِذَا بَقِيَ فِي مِلْكِهِ الصَّيَادُ وَبِشْرَاطِ
الْجَاهِلِ بِالرَّغْبِ التَّسْمِيَةِ أَيْ لَا يَتْرُكُهَا عَامِدًا وَالْجَرْحُ وَأَنْ لَا يَقْعُدَ عَنْ مِلْكِهِ
غَابَ مَتَحَامِلًا سَهْمَهُ أَيْ رَمَى غَابَ عَنْ بَصَرِهِ مَتَحَامِلًا لِسَهْمِهِ فَأَذْرَكَ مَتَحَامِلًا
فَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ عَنْ طَلَبِهِ حَلَّ أَكْلُهُ لَاقَ هَذَا الْبَشَرُ فِي وَسْعِهِ وَإِنْ قَعَدَ عَنْ
طَلَبِهِ تَحْرُمَ لَاقَ فِي وَسْعِهِ أَنْ يَطْلُبَهُ وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ عَمَّ لَعَلَّ هُوَ أَمْرُ
الْأَرْضِ قَتْلَهُ فَإِنْ أَذْرَكَ الْمُرْسِلُ أَوْ الرَّامِيَ حَيًّا ذَكَاهُ الْمُرَادُ أَنَّهُ أَذْرَكَ
حَيًّا وَفِيهِ مِنَ الْحَيَوَةِ فَوْقَ مَا يَكُونُ فِي الْمَذْبُوحِ بِجِبَابِ التَّذْكِيَةِ حَتَّى تُوْرَكَ التَّذْكِيَةُ

يَحْرُمُ وَقَدْ قَالَ فِي الْمَتْنِ فَإِنْ تَكَلَّمَا عَمْدًا الْمُرَادُ أَنَّهُ تَرَكَ التَّذْكِيَةَ مَعَ
الْقَدْرِ عَلَيْهَا أَمَّا إِذَا لَمْ يَقْعُدْ مِنَ التَّذْكِيَةِ فِي الْمَتْنِ أَيْ سَادَ إِلَى حِلِّهِ تَمَّا
رَوَى عَنْ أَبِي حَزْرَةَ وَكَذَلِكَ عَنْ أَبِي يُونُسَ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَفِي طَاهِرِ
الرِّوَايَةِ أَنَّهُ يَحْرُمُ وَإِنْ كَانَ حَيَوَتُهُ مِثْلَ حَيَوَةِ الْمَذْبُوحِ فَلَا أَعْيَادَ لَهَا
فَلَوْ جِبَابِ التَّذْكِيَةِ أَمَّا فِي الْمَتْنِ وَبِقَوْلِهِ وَأَخَوَاتُهَا فِي الشَّاةِ الَّتِي مَرَضَتْ فَالْقَتْلُ
عَلَى أَنَّ الْحَيَوَةَ وَإِنْ قَلَّتْ مُعْتَبَرَةٌ حَتَّى تُوْرَكَ مَا وَفِي الْحَيَوَةِ قَلِيلَةٌ يَحِلُّ لِقَوْلِهِ
إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ فَإِنْ تَرَكَمَا أَيْ التَّذْكِيَةَ عَمْدًا مَاتَ أَوْ رُسِلَ مَجُوسِيٍّ كَلْبُهُ فَيَحْرُمُ
مُسْلِمٌ فَإِنْ جَرَى أَيْ غَرَاهُ بِالْعَبَايِجِ فَاسْتَدَّ وَقَتْلَهُ مَعْرَاضٌ بِعَرْضِهِ الْمَعْرَاضُ
الشَّهْمُ الَّذِي لَا رِيشَ لَهُ سَمِيَ مَعْرَاضًا لَأَنَّهُ يُصِيبُ الشَّيْءَ بِعَرْضِهِ فَإِنْ كَانَتْ
فِي رَأْسِهِ حِدَّةٌ فَأَصَابَ بِحِدَّةٍ يَحِلُّ أَوْ بِبَدَنِهِ ثِقَلَةٌ ذَاتُ حَيَةٍ أَيْ مَا قَالَ هَذَا
لَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ قَتْلَهُ بِثِقَلِهِ حَتَّى لَوْ كَانَ خَفِيفًا بِهِ حِدَّةٌ يَحِلُّ لِغَيْبِ الْمَوْتِ بِالْمَجِزِ
أَوْ رَمَى صَيْدًا وَقَعَ فِي مَاءٍ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ الْمَاءَ قَتَلَهُ فَيَحْرُمُ أَوْ عَلَى سَبْحِ أَوْ حِيلِ
فَقَرَدَى مِنْهُ إِلَى الْأَرْضِ حَرُمَ لَاقَ الْفَحِيرَ رَعْنٌ مِثْلُ هَذَا غَيْرُ فَلَكَ يَحِلُّ
أَوْ أُرْسِلَ مُسْلِمٌ كَلْبُهُ فَيَجْرُ مَجُوسِيٍّ فَإِنْ جَرَى أَوْ لَمْ يُرْسِلْهُ أَحَدٌ فَجَرَى مُسْلِمٌ
فَإِنْ جَرَى مُسْلِمٌ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ الرِّسَالُ وَالزُّجَرُ أَيْ السُّوقُ فَلَا أَعْيَادَ لِلزُّجَرِ
فَإِنْ كَانَ الرِّسَالُ مِنَ الْمَجُوسِيِّ وَالزُّجَرُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَرُمَ وَإِنْ كَانَ عَلَى الْعَالِيَةِ
حَلَّ وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ الرِّسَالُ وَجَدَ الزُّجَرُ يُعْتَبَرُ الزُّجَرُ فَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ

مَنْ كَانَ فِي مِلْكِهِ كَلْبٌ
فَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ

حل وات كان من الجوس حرماً أو أخذ غير ما أرسل عليه أكل هذا عندنا
 فإنه لا يمكن التعلم بحيث يأخذ ما عتبه وعند مالك أنه لا يؤكل وأبو
 قتيل صيداً ثم قتل صيداً آخر أكله كما لو رعى شهما إلى صيد فأصابه وأصاب
 آخر وكذا لو أرسله على صيد كثير وسعى مرة واحدة بخلاف ذلك في الشاة
 لتسمية واحدة كصيد رعى فقطع منه عضواً أو العضو هذا عندنا وعند
 الشافعي إذا أكل جميعها لكان قتلهم ما أبين من الحي فهو ميتة واحدة قطع
 أو أكثر مع عجزه أي قطعة قطعتين بحيث يكون الثلث في طرف الرأس
 في طرف العجز أو قطع نصف رأسه أو أكثره أو قد يتصفين أكل كله لاقت
 في هذه الصور لا يمكن حيوة فوق حيوة المذبح فلم يتناول له قوله بالبين
 في الثلثين فوق حيوة من حيوة ميتة بخلاف إذا كانا الثلثان في طرف الرأس
 والثلث في طرف العجز لا مكان الحيوة في الثلثين فوق حيوة المذبح فإن
 رعى صيداً فرماه آخر فقتله فهو الأول وحرم ويضمن الثاني له قيمته بخروجها
 أن كان الأول أخته ولا فليلثاني وحل أي حي صيداً فرماه آخر فقتله فإن
 كان الأول أخرجه عن حظير المذبح فهو ملك الأول ويكون حراماً لأن ذكاته
 ذكوة أخيراً دية محرمة حدث قتله بالرعي وإذا كان ملكاً للأول وحرم برعي الثاني
 فالثاني يضمن قيمته حال كونه محرماً برعي الأول وإذا لم يكن للأول وأخرجه
 عن حظير المذبح فهو ملك للثاني لأنه قد صاده ويكون حلالاً لأن ذكوة

اضطراراً

اضطراراً دية ويصاد ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل فالا يؤكل لحمه فلا يضطرب
 بظهره ويجلد كتاب **الرهن** هو حبس الشيء بحق
 يمكن أخذه منه كالدين فإن الدين يمكن أخذه من المرهون بأن يباع
 المرهون بخلاف العين فإن المودعة مطلوبة فيها ولا يمكن تحصيل مودعتها
 من شيء آخر وينبغي أن يباع بقوله غير لا يميز أي يتعقد بأيجاب وقوله
 غير لا يميز أي يتعقد حال كونه غير لا يميز فله الرهن تسليمه والرجوع عنه
 أي يتسلم الرهن بمعنى المرهون والرجوع عن الرهن بمعنى العقد فإذا سلم
 وقبض محرراً أي مقسوماً غير شايع مفرغاً أي غير مشغول بحق الراهن حتى
 لا يجوز رهن الأرض بدون النخل والشجر بدون الثروة أو فيها متاع
 الراهن بدون المتاع ممتزجاً أي أن كان متصلاً بحق الراهن خلقه كالنخل
 على الشجر يجب أن يميز ويفصل عنه فالمفرغ يتعلق بالمحل فيجب فرائقه غاطل
 فيه وهو ليس بمرهون سواء كان اتصاله به خلقه أو مجاورته والمميز يتعلق
 بالمحل في المحل فيجب اتصاله عن محل غير مرهون إذا كان اتصاله به خلقه حتى
 لو كان اتصاله به بالمجاورة لا يضرب كرهن المتاع الذي في بيت الراهن بين
 والخلية قبض فيه كما في البيع الخلية أن يضعه الراهن في موضع يمكن
 المذنب من أخذه هذا في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه لا يثبت في المنقول
 إلا بالنقل لأنه قبض موجب للقمان بمنزلة الغصب وعند مالك لا يلزم

يدوي القبض وضمن بأقل من قيمته ومن الدين أعلم أن هذا تركيب
مستكمل غفل الناس عن اشتكائه وهو أنه يوجب أن يحل من تسعيل
في فعل التقضي وليس كذلك لأنه إن أريد أنه مضمون بأقل من كل
واحد فهذا غير مناد وإن أريد أنه مضمون بأقل من المجموع أو بأقل من
أحدها إن كان الواو بمعنى أو فهذا شئ محمول غير مفيد بل المراد أنه مضمون
بما هو أقل فإذ كان الدين أقل من القيمة فهو مضمون بالدين وإمكان القيمة
أقل من الدين فهو مضمون بالقيمة فيكون من اللين تقديره أنه مضمون
بما هو أقل من الآخر الذي هو القيمة تارة والدين أخرى ثم إذا علم الحكم
فما إذا كانت القيمة أكثر وهو أنه مضمون بالدين والفضل أمانة فحكم
في صورة المساواة أنه يكون مضمونا بالدين فلو هلك وهما سواء سقط
دينه وإن كانت قيمته أكثر فالفضل أمانة وفي أقل سقط من دينه بقدر
ورجع المثل من الفضل فالحاصل أن يد المذموم على الرهن يد استيفاء
لأنه وثيقة لما يملك استيفاء ليكون موصلة إليه فيكون استيفاء من
وجه ويتقرر بالملوك فإذا كان الدين أقل من القيمة فقد استوفى الدين
والفضل أمانة وإن كانت القيمة أقل يكون مستوفيا بقدر المالية وهي
القيمة فيرجع بالفضل صناعته وأما عند مالك فهو مضمون بالقيمة
وعند الشافعي فهو غير مضمون بل هو أمانة والدين طلب دينه

من رهنه فإنه لا يسقط بالرهن طلب الدين وحبسه به نافي بحسن
الدين بالدين وحسن رهنه بعد فسخ عقده حتى يفيض دينه أو
يبريه فإنه لا يبطل الرهن على الرهن على وجه الفسخ لأنه يبقى مضمونا
ما بقي القبض والدين لا الانتفاع به باستخداه ولا سكنه ولا لبسه ولا
إجاره ولا إعاره وهو متعلق بفعل ولا يبطل الرهن به أي بالتعلق
وإذا طلب دينه أمر بإحضار رهنه فإن أخضر سلم كل دينه
أو لا ثم رهنه وإن طلب في غير بلد العقد إن لم يكن للدين مؤنة
تحمل وإن كان سلم دينه بلا إحضار رهنه إنما يسلم الدين أو لا
ليستحق حتى المذموم بما ذكرنا في البيع أن الثمن يسلم أو لا لهذا
المعنى وقوله وإن طلب متصل بما سبق وهو قوله أمر بإحضار
رهنه أي يؤمر بإحضار الرهن وإن كان طلب الدين في غير بلد
العقد وهذا الحكم وهو أن أمر بإحضار الرهن في غير بلد العقد
أما ثبت أن لم يكن للدين مؤنة الحال حتى أن كان للدين مؤنة الحال
سلم دينه بلا إحضار الرهن ولا يكلف من بين طلب دينه
رهنه ويضع عند عدله ولا ممن رهنه بآعه المذموم بأمره حتى
يقبضه أي إن أمر الرهن المذموم ببيع رهنه بآعه فإن لم
يقبض الثمن لا يكلف بإحضار الثمن إذا طلب دينه وإن قبض الثمن

يُكَلَّفُ بِأَخْضَارِهِ وَلَا مَنْ يَنْ مَعَهُ رَهْنُهُ تَمْلِكُهُ مِنْ بَيْعِهِ حَتَّى يَقْبِضَ بَعْضُهُ
دَيْنَهُ أَيْ لَا يُكَلَّفُ مَنْ يَنْ مَعَهُ رَهْنٌ أَنْ يَمْلِكَهُ الرَّاهِنُ مِنْ بَيْعِ الرَّهْنِ ثُمَّ
هَذَا الْحُكْمُ وَهُوَ عَدَمُ التَّكْلِيفِ الْمَذْكُورُ مُفِيدًا إِلَى قَضَاءِ الدَّيْنِ وَلَا مَنْ قَبَضَ
بَعْضَ دَيْنِهِ تَسْلِيمَ بَعْضِ رَهْنِهِ حَتَّى يَقْبِضَ الْبَقِيَّةَ أَيْ لَا يُكَلَّفُ مَنْ يَنْ قَبَضَ
بَعْضَ دَيْنِهِ تَسْلِيمَ بَعْضِ رَهْنِهِ ثُمَّ هَذَا الْحُكْمُ وَهُوَ عَدَمُ التَّكْلِيفِ الْمَذْكُورِ
مُفِيدًا إِلَى قَبْضِ بَقِيَّةِ الدَّيْنِ وَلَهُ حِفْظُهُ بِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ كَالرَّوْحَةِ وَ
الْوَلَدِ وَالْخَادِمِ الَّذِينَ فِي عِيَالِهِ وَفِي حِفْظِهِ بَعْضُهُمْ وَأُخْرَاهُ وَتَعَدُّهُ
وَجَعَلَهُ خَاتَمَ الرَّهْنِ فِي خَيْصَرِهِ لَا يَجْعَلُهُ فِي أُصْبُعٍ أُخْرَى فَإِنَّ جَعْلَهُ فِي
الْخَيْصَرِ اسْتِثْنَاءٌ وَجَعَلَهُ فِي أُصْبُعٍ أُخْرَى لِعَدَمِ الْعَادَةِ بِأَهْوَنِ
الْحِفْظِ وَعَلَيْهِ مَوْنٌ حِفْظُهُ وَرَدُّهُ إِلَى يَدِهِ أَوْ رَدُّ جُزْءٍ مِنْهُ كَأَجْرِ
بَيْتِ حِفْظِهِ وَمَا قَبِضَهُ فَمَا جَعَلَ الْإِقْبَاقَ وَمَدَاوَاةَ الْجَرْجِ فَيُنْقَسِمُ عَلَى
الْمُضْمُونِ وَالْأَمَانَةِ أَيْ عَلَى الْمَنْ يَنْ مَوْنَهُ الْحِفْظُ كَأَجْرٍ بَيْتِ الْحِفْظِ
وَأَجْرِ الْخَافِظِ وَكَذَا مَوْنَهُ رَدُّهُ إِلَى يَدِ الْمَنْ يَنْ أَيْ حُجْجٌ مِنْ يَدِهِ يَجْعَلُ
الْإِقْبَاقَ فَمَوْناً عَلَى الْمَنْ يَنْ أَيْ كَمَا قَبِضَ الرَّهْنِ مِثْلَ الدَّيْنِ وَكَذَا مَوْنَهُ رَدُّ
جُزْءٍ مِنَ الرَّهْنِ إِلَى يَدِ الْمَنْ يَنْ كَمَا وَادَاةَ الْجَرْجِ أَيْ كَمَا قَبِضَهُ مِثْلَ الدَّيْنِ
أَمَّا إِذَا قَبِضَهُ أَكْثَرَ فَيُنْقَسِمُ عَلَى الْمَضْمُونِ وَالْأَمَانَةِ فَمَا هُوَ مَضْمُونٌ فَعَلَى
الْمَنْ يَنْ وَمَا هُوَ أَمَانَةٌ فَعَلَى الرَّاهِنِ وَهَذَا بَيِّنٌ فِي أَجْرِ بَيْتِ الْحِفْظِ

فَإِنَّ تَمَامَهُ عَلَى الْمَنْ يَنْ وَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الْمَرْهُونِ أَكْثَرَ مِنَ الدَّيْنِ لَمْ يَجِبْ
ذَلِكَ بِسَبَبِ الْحَبْسِ وَفِي الْحَبْسِ الْكُلُّ ثَابِتٌ لَهُ وَعَلَى الرَّاهِنِ مَوْنٌ بِبَقِيَّتِهِ
وَأَصْلُ ذَلِكَ مِنْ مَنَافِعِهِ كَنَفَقَةِ رَهْنِهِ وَكِسْوَتِهِ وَآخِرُ رَاحِيَةٍ وَطَبِيرٍ وَكَدِ
الْمَرْهُونَةِ وَسَقَى الْبُسْتَانِ وَالْقِيَامَ بِأُمُورِهِ **بَابُ مَا يَصِحُّ رَهْنُهُ**
وَالرَّهْنُ بِهِ أَوْ لَا يَصِحُّ لَا يَصِحُّ رَهْنُ مَسَاجِدَ وَثَمَرَةٍ عَلَى نَخْلٍ وَزَرْعٍ أَوْ
دُونِهَا أَوْ نَخْلٍ أَوْ زَرْعٍ وَهِيَ أَعْدِمُ كَوْنَهُ مَقْتَبِزًا وَكَذَا عُلُقُهَا أَيْ لَا يَصِحُّ رَهْنُ
نَخْلٍ بِدُونَ ثَمَرَةٍ وَأَوْ زَرْعٍ بِدُونَ زَرْعٍ أَوْ نَخْلٍ أَعْدِمُ كَوْنَهُ مَقْتَبِزًا فَلَا يَصِحُّ
الْقَبْضُ وَعَنْ أَبِي حَرْبٍ رَهْنُ الْأَرْضِ بِدُونَ الشَّجَرِ جَائِزٌ لِأَنَّ الشَّجَرِ
أَيْسَرُ لِلنَّاتِثِ فَيَكُونُ اسْتِثْنَاءُ الشَّجَرِ بِمَا وَاضِعُهَا يَجُوزُ أَيْضًا لِأَنَّ الْإِتِّصَالَ
حَاقٍ يَكُونُ أَيْتِصَالُ الْجَاوِزَةِ وَلَوْ رَهْنُ النَّخِيلِ بِمَا وَاضِعُهَا يَجُوزُ أَيْضًا لِأَنَّ الْإِتِّصَالَ
أَيْتِصَالُ الْجَاوِزَةِ وَرَهْنُ الْحَرِّ وَالْمَدْبَرِ وَالْمَكَاثِبِ أَمَّا الْوَلَدُ فَمَّا ذَكَرَ
مَا لَا يَجُوزُ رَهْنُهُ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ مَا لَا يَجُوزُ الرَّهْنُ بِهِ فَقَالَ وَلَا
بِالْأَمَانَاتِ كَالْوَدْعَةِ وَالْمُسْتَعَارِ وَمَالِ الْمَضَارِبَةِ وَالشَّرْكَاءِ وَالْأَنْبِيَاءِ
مُؤَدَّاتٍ بَاعَ زَيْدٌ مِنْ غَرَضٍ أَرَادَ أَنْ يَرَهْنَ بِكَرٍّ عِنْدَ الْمَنْ تَرَى شَيْئًا
بِمَا يَذْكُرُهُ فِي هَذَا الْبَيْعِ وَكَذَا لَوْ رَهْنُ شَيْئًا بِمَا ذَكَرَ لَهُ عَلَى فَائِزٍ لَا يَجُوزُ
وَلَوْ كَفَلَ بِذَلِكَ يَجُوزُ وَلَوْ بَعَيْنٌ مَضْمُونَةٌ لغيرها الْمُرَادُ أَنْ لَا يَكُونُ مَضْمُونَةً
بِالْمِثْلِ أَوْ بِالْقِيَمَةِ يَكُونُ فِي بَيْعِ الْبَائِعِ أَيْ بَاعَ شَيْئًا وَلَمْ يُسَلِّمْ فَرَهْنُ بِهِ

بما ذاب له على قارب لا يجوز ولو قيل هذا يجوز لا يجوز لأنه إذا هلك
العين لم يضمن البائع شيئاً لكن يسقط الثمن وهو حق البائع ولا بالكفالة
بالنفس والقصاص بالشفقة ما دونها وبالشفقة أي كفل بنفس رجل فوهن بها
شيئاً يسيراً وإذا وجب عليه القصاص فوهن شيئاً لا يمنع من القصاص
لا يجوز فكلاً إذا هون البائع أو المشتري شيئاً عند الشفيع ليسلم الدار
بالشفقة لا يجوز لعدم الدين في هذه الصورة وبأجرة الناحية المعتية
وبالعبد الجاني أو المذنب فإنه غير مضمون على المولى فإنه لو هلك أو بلى
على المولى شيئاً وإذا لم يصب الرهن في هذه الصورة فلا رهن أن يأخذ المرء
من المثلين ولو هلك المرهون في يد المثلين قبل طلب الرهن هلك بغير شيء
لأنه لا حكم للباطل في القبض بأذن المالك ولا رهن خروا رهنهما من
مسلم أو ذمي للمسلم أي لا يجوز للمسلم أن يرهن خروا رهنهما من
مسلم أو ذمي ولا يضمن له ماله منها ذميًا وفي عكسه الفهم أي أن
المسلم من ذمي خروا فله ملك في يد الذمي لا يضمن للمسلم شيئاً وإذا
وهن الذمي من المسلم خروا فله ملك في يد المسلم يضمن للمسلم الذي له
مال متقوم في حق الذمي دون مسلم وصح بعين مضمونة بالمثل أو بأجرة
كالغصوب وبديل الخلع والمهر وبديل الصلح عن دم عتيد فإن هلك الأمانة
إذا كانت قائمة بحبب عتيدها وإن هلك بحبب المثل أو القيمة فيصح الرهن

٢٨٠
بها وبالدن ولو موعوداً بأن رهن بقرضه كذا فله ملك في يد المثلين
عليه بما وعد أي أن هلك في يد المثلين فلا رهن على المثلين مقدار
الذي وعداً فراضه فله ملك بالرفع مبتدأ في يد المثلين صفة عليه خبر
واعلم أن الرهن إنما يكون مضموناً بالدين الموعود إذا كان الدين
مساوياً للقيمة أو أقل ما إذا كان أكثر فلا يكون مضموناً بالدين بل بالقيمة
وإنما لم يذكر هذا القسم لأن الظاهر أن لا يكون الدين أكثر من قيمة
الرهن وإن كان على سبيل التذرية فحكمه يعلم بما سبق فاعقد على ذلك ويرى
مال السلم فحين الصرف المسلم فيه فإن هلك في المجلس فقد أخذ وإن
افترقا قبل نقد هلك بطلان أي إذا رهن برأين مال السلم أو من الصرف
فإن هلك الرهن قبل الافتراق فالمرءان قد استوفى حقه وإن افترقا
قبل نقد المرهون به وقبل هلك المرهون بطل السلم والصرف وهذا
التفصيل لا يتأتى في الرهن بالمسلم فيه فيصح مطلقاً فإن هلك الرهن
يصير مستوفياً للمسلم فيه فلا يبقى السلم ورهن المسلم فيه رهن
ببدله إذا فسخ أي إذا احتج الشئ مرهوناً بالمسلم فيه ثم فسخا عقد
السلم فهو رهن بالبديل أي يكون لرب السلم أن يحبس الرهن حتى
يقض رأس المال وهلك رهنه بعد الفسخ هلك به أي إذا رهن المسلم
عند رب السلم شيئاً بالمسلم فيه ثم فسخا عقد السلم فله ملك الرهن

في يد رب السليم فملكه يكون بالمسلم فيه أي يكون على رب السليم أن يوتي
 إلى المسلم إليه ميثاق الطعام المسلم لفته إذا هلك الرهن صار رب
 السليم استوفى المسلم فيه لأن يد الراهن بدأ استيفاءه يتقرر بالهلاك
 فصارت كأن رب السليم استوفى المسلم فيه ثم قسما العقد فعلى رب السليم
 أداء المسلم فيه إلى المسلم إليه ويدين عليه عبد طيلة أي يبيع الرهن على
 الأرب عبد طيلة هذا عندنا وعند أبي يوسف وزفرية أو يبيع وهو القياس
 اعتبار الحقيقة الأبقاء وجه الاستحسان في حقيقة الأبقاء إزالة ملك
 الصغير بل عوض في الحال وفي هذا نص حافظيا له مع بقاء ملكه ويقين
 عبدا وخل أو ذكية أن ظهر العبد حرا والخل حرا والذكية ميتة أي اشتري
 عبدا أو خلا أو شاة مذبوحة ودهن بقر من الثمرية وهو عشرة داهم
 مثلا شيئا ثم ظهر العبد حرا والخل حرا والشاة ميتة فالرهن مضمون
 أي إن هلك وقيمة عشرة داهم أو أكثر فعلى المدين عشرة داهم يوتيها
 إلى الراهن وإن كانت قيمته أقل فعليه القيمة لأنه دهنه يدين واجبا
 وبديل صلح عن أنكار أن أقر أن له دين صالح مع أنكار ودهن
 بديل الصلح شيئا ثم تصادقا على أن له دين فالرهن مضمون كما ذكرنا
 ودهن الحجرين والمكيل والموزون فإن دهن بجثية فملكه بمثله قد
 من دينه ولا عبرة للجودة قوله قد غير من مثله أي يعتبر المائنة

في القدر وهو الوزن والكيل بلا اعتبار الجودة وعندنا يعتبر القيمة
 فيقوم بخلاف الجثية يكون دهنًا مكانه فإن دهن أبريق بقيمة وزنه
 عشرة داهم بعشرة داهم فملك عند أبي حنيفة هلك بالدين وعندنا
 إن كانت قيمته مثل وزنه أو أكثر فكذا وإن كانت قيمته أقل وهي ثمانية مثلاً
 يشتري ثمانية داهم ذهب يكون دهنًا مكانه فإن فصل في هذا
 التركيب وهو فملكه بمثله قد غير من دينه نظر لأن الدين إذا كانت خمسة
 عشر ووزنه عشرة وقد هلك بعشرة داهم من الدين فعلى المدين خمسة
 فيكون من التبعض فلا يتناول ما إذا كانت وزنه عشرة والدين عشرة
 لأن التبعض غير مكين ولا يكون للبيئ إلا ثلثا أرديه التبعض في صورة
 لا يكون للبيئ في صورة أخرى لأن المشترك لا عموم له ولا يتناول
 ما إذا كانت خمسة عشر والدين عشرة لأنه يصير معناه أن هلكه
 بمقدار خمسة عشر من الدين وهو عشرة فهذا غير مستقيم قلت ليس فيه
 بيان أنه بأي شيء مضمون في كل صورة بل القدر ما أنه هالك باعتبار الوزن
 لا باعتبار القيمة فتقدير أنه هلك بمثله وذا من الدين إذا كانت الدين
 زائداً فادع لم الحكم في هذه الصورة يعلم في صورة المساواة وصوت
 أن يكون الوزن زائداً على الدين لما عرفت أن الفضل أمانة ومن ثم
 على أن يرهن شيئا أو يعطي كتيلاً يعين ما من ثمنه فأي صح استصحابا

والقياس أن لا يجوز لأن صفة في صفة وجه الاستحسان أنه شرط
 ملازم لأن الكفالة والرهن لا يستثنان والاستثناء ملازم الوجوب
 وإنما قال بعينها لأنه لو لم يكن الرهن أو الكفيل معيناً يفسد البيع ولا
 يجبر على الوفاء هذا عندنا لأنه لا يجبر على التبرع وعند زفره يجبر
 لأن الرهن إذا شرط في البيع صار حقاً من حقوقه كالوكالة المشروطة
 في الرهن وللبائع فسخه إلا إذا أسلم عنه حالاً أو قيمة الرهن رهناً إذا
 عندنا ما صح الشرط وأنه وصف مرغوب في ذاته يكون للبائع حق الفسخ
 فإن قال البائع أمسيك هذا حتى أعطى منك فهو رهن أي على المشتري
 للبائع شيئاً غير مبيعته وقال أمسيك هذا حتى تمليك يكون رهناً لأنه
 تلفظ بما هو ينوي عن معنى الرهن والعبارة للمعاني وعند زفره لا يكون
 رهناً وإن رهن عينا من كلين يدين لكل منهما صح وكلها رهن
 كل منهما أي يصير كله محبوساً يدين لكل واحد لأن يصفه يكون رهناً
 عندنا ويصفه عند ذلك وهذا بخلاف في المبيعة من رجلين حيث
 لا يصف عند أبي حنيفة فإن الأول لا يقبل الوصف بالتجزئة بخلاف المبيعة
 وإذا اتفقا بأكمل في ثوبته كالعند في حق الآخر ولو هلك ضمن كل حصته
 فإن عندنا لم يهلك يصير مستوفياً كل حصته والاستيفاء قائم بتجزئة
 فإن قضى دين أحدهما فكله رهن للآخر لما مر أن كل رهن عندنا

واحد وإن رهن رجلان يدين عليهما صح بكل الدين وبمسكه
 إلى قبض الكل وإنما قال هذا لأن قبض الرهن وقع في الكل بلا شوبوع
 وبطل حجة كل منهما أنه رهن هذا منه وقبضه صفة مسئلة متبادلة
 لا تتعلق لهما بما سبق وصورتها أن كل واحد من الرجلين ادعى أن ثوبته
 رهن هذا العبد من هذا المدعى سلمه إليه وأقام على ذلك يثبت بطلان
 حجة كل واحد لأنه لا يمكن القضاء لكل واحد منهما ولا لأحدهما لعدم الأولوية
 ولا القضاء لكل بالانقسام للشوبوع ولو مات أحدهما والرهن مضمون
 كل ذلك كما مع كل يصفه رهناً حقه استحساناً وهذا قول أبي حنيفة
 وهو استحسان وعند أبي يوسف رهناً بالكل وهو القياس كما في الحياة
 وجه الاستحسان أن حكمه في الحياة الجنس والشوبوع يضرر بعد المات
 الاستيفاء بالبيع في الدين والشوبوع لا يضرر باب رهن عند العبد
 يتم الرهن بقبض عذبة شرط وضمنه عندنا هذا عندنا وعند مالك رهن
 لا يجوز لأن يده بدل مالك ولهذا يرجع عليه عند الاستحقاق فأنقذه
 القبض قلنا يده على الصوة بدل مالك وفي المالية بدل المدين لأن
 يده بدلهما فالمتقوم للمالية فنزله منزلة شخصين ولا أخذ لأحدهما
 منه وضمن يدفعه إلى أحدهما وهلكه معه هلك رهنه فإن وكل العبد
 أو غيره ببيعه إذا حل أجله صح فإن شرط أي التوكيل في الرهن لا يضر

بالعزل ولا يموت الراهن أو المذمتين بل يموت الوكيل سواء كان الوكيل
المذمتين أو العدل أو غيرها وإذا مات الوكيل لا يقوم دارته أو وصيه مما
عندنا وعند أبي يوسف بقا أن وصي الوكيل عليك بيعه وله بيعه بغيبة
ورثته أي الوكيل يبيع المذمتين بغيبة وورثته الراهن ولا يبيع الراهن
والمذمتين إلا برضى الآخر أي لا يكون للراهن بيع الرهن إلا برضى المذمتين
وأيضا لا يكون للمذمتين بيع الرهن إلا برضى الراهن بأن وكله أو باعه
فأجاز الراهن بيعه فإن حل أجله وراهنه غائب جبر الوكيل على بيعه
وكوكل بالخصومة غاب موكله وأباه فإن الوكيل يجبر على الخصومة
فالحاصل أن الوكيل لا يجبر على التصرف إلا أن في هذه الصور إذا غاب
الراهن وأبى الوكيل عن البيع فإن المذمتين يتضرر فيجبر الوكيل على البيع
كما يجبر على الخصومة إذا غاب الموكل فإن الموكل اعتمد عليه وغاب فلو لم
يحتاجهم يتضرر الموكل ويضيع حقه فيجبر الوكيل على الخصومة وكذا لو سطر
بعد الرهن في الدخ أصح أعلم أن في الخبر قولين أحدهما أن الخبر إنما يثبت
إذا كانت الوكالة لازمة وهو أن يكون في ضمن عقد الرهن فإذا كانا بعد
لا يجبر والآخر أن الخبر إنما على أن حتى المذمتين يضيع فيجبر الوكيل
بالخصومة إذا غاب الموكل وإنما كان هذا القول أصح لأن عدم الدليل لا يدل
على عيم المذمتين بالخصومة إذا وجد دليل لضررهم فإن باعه العدل فالتمن

رهن فملكه كملكه فإن أوفى عنه المذمتين فاسبق أي الرهن في الهبة
أي إذا هلك الرهن في يد المذمتين ضمن المستحق الراهن وضح البيع
والقبض والعزل ثم هو الراهن وصفا أو المذمتين عنه وهو له وضع
المذمتين على رهنه بدنيته أي المستحق إما أن يفهم الراهن قيمة الرهن
لأنه غاصب وضح البيع وقبض الثمن لأن الراهن ملكه بأداء الفكا
وأيضا أن يفهم العدل القيمة لأنه متعدي بالتسليم وضح العدل بالخيار أما
أن يفهم القيمة وضح البيع وقبض الثمن وإما أن يفهم المذمتين
الثمن الذي أده إليه وهو له أي ذلك الثمن يكون للعدل فيخرج المذمتين
على رهنه بدنيته وفي القايمة أخذ أي المستحق المذمتين من مشتمه وضح
هو على العدل بئنه ثم هو على الراهن وضح القبض أي قبض المذمتين
أو على المذمتين بئنه ثم هو على الراهن بدنيته أي العدل بالخيار أما أن
يزجج على الراهن الثمن وضح قبض المذمتين الثمن وإما أن يزجج على المذمتين
ثم المذمتين يزجج على الراهن بدنيته وإن لم يشترط التوكيل في الرهن يبيع
العدل على الراهن فقط قبض المذمتين عنه أو لا أي ما ذكره من خيار العدل
بين تضمنين الراهن والمذمتين إنما يكون إذا كانت الوكالة مشروطة في عقد
الرهن فإنه ح تعلق حتى المذمتين بالوكالة فالعدل يتضمن المذمتين لأن
بأعه نحوه أما إذا كانت مشروطة في الرهن تكون كالوكالة المفوضة فإنه

اذ باع الوكيل وأدب الثمن إلى أحد بأمر الموكل ثم لحقه عهده لا يرجع
 على القابض فيها لا يرجع إلا على الراهن سواء قبض المثلثين الثمن أو لم
 وصوت ما لم يقبض أن العدلي باع الرهن بأمر الراهن وضاع الثمن في
 يدا العدلي لا تعدية ثم استحق المذموم فالقائم الذي يلحق العدلي يرجع
 به على الراهن فإن هلك الرهن مع المثلثين فاستحق وضمن الراهن قيمته
 هلك يدينه وإن ضمن المثلثين رجع على الراهن بغيره ويدينه إلى المثلثين
 بالخيار بين تضمين الراهن والمثلثين فإن ضمن الراهن ملكه بأداء الثمن
 فصح الرهن وإن ضمن المثلثين يرجع على الراهن بالقيمة لأنه مفروض من
 جهة الراهن وبالدائن لأنه أنفق قبضه فيعود حقه كما قال عليه
 لما كان قد أدار الثمن على الراهن والملك في المضمون يثبت لمن عليه قرار الثمن
 فتبين أنه رهن ملك نفسه **باب التصرف والحنانية في الرهن**
 وقف بيع الراهن رهنه فإن أجاز من يده أو قضى بینه نفذ وصلا عنه
 رهنا وإن لم يجز وفسخ لا يفسخ في الأصح وصبر المشتري إلى قبل الرهن
 أو رفع إلى القاضي أعلم أن المثلثين إذا فسخ يفسخ في رواية والأصح أنه
 لا يفسخ لأن حقه في الحبس لا يبطل بانقضاء هذا العقد فيبقى موقفاً في
 إن شاء صبر إلى قبل الرهن أو رفع الأمر إلى القاضي يفسخ البيع ويحل حقه
 وتديروا واستبدلوه رهنه فإن فعلكم غنياً ففي يده حال أخذ بینه

في مائة

وفي مائة

وفي مؤجله قيمته للرهن بدله إلى محل أجله أي أخذ قيمته لأجل أن
 يكون رهناً عوضاً عن المذموم الذي حل محل الأجل وفايدته
 يظهر إذا كانت القيمة من غير حنيس الذين كما إذا كانت القيمة ذراهم
 والدين كرتير ولا قدرة له على أداء الدين في الحال فيكون المذموم
 رهناً إلى محل الأجل وإن فعلكم ما عسير ففي العتيق سعى العبد في أقل
 من قيمته ومن الدين ورجع على سيده غنياً وفي ختيه سعى في كل الدين
 ولا رجوع فإن الراهن إذا أعتق وهو ميسر فإن كان الدين أقل
 من القيمة سعى العبد في الدين وإن كان القيمة أقل سعى في القيمة لأنه
 إنما يسعى لأنه لما تعدد المثلثين استيفاء حقه من الراهن بأخذ
 ممن ينتفع بالعبد والعبد إنما ينتفع بمقدار ما يتيه ثم يرجع ما سعى
 على السيد إذا أيسر سيده لأنه قضى بینه وهو مضطر فيه بحكم
 الشرع فيرجع عليه بما تحمل عنه وفي التدبير والاستبدل سعى في كل
 الدين لأن كسب المدبر والمستولدة ملك المولى فيسعي في كل بینه
 ولا رجوع وإتلاف رهنه كاعتاقه غنياً أي إن أتلف الراهن الرهن
 فكما أعتقه غنياً أي إن كان الدين حالاً أخذ منه الدين وإن كان
 مؤجلاً أخذ قيمته فيكون رهناً إلى حلول الأجل وأجبت ألتفه
 من يده وكما أي الضمان رهناً معه ورهن أعاده من يده رهنه

أو أحدهما بأذن صاحبه آخر سقط ضمانه فملكه مع مستعيره
هلك بلا شيء ولكل منهما أن يردّه وهنا فإن مات الرّاهن قبل
ردّه فالمرتهن به أحق من الغرماء لأن حكم الرّاهن باق فيه لأن
يد العارية ليست بلام ذمّة وكونه غير مضمون لا يدل على أنه غير مضمون
فإن ولد الرّاهن مضمون غير مضمون وممن أن يؤخذ باستعماله
أو استعارته من راجعه لعل أن هلك قبل عمله أو بعده ضمن كالرّاهن
ولو هلك حال عمله لا وصح استعارته شيء ليرهن فيرضى بما شاء
وإن قيد بقيد ما عيّن من قدر وجنس من ماله وبذلك فإن خالف ضمن
المعير مستعيره ونعم رهنه بيته وبين مرتهنه أو أياه القهر ربح
إلى المرتهن ومقطوع على المستعير ورجع هو بما ضمن ويدنيه على
راجعه وإن وافق وهلك مع مرتهنه فقد أخذ كل دينه إن كانت قيمته
مثل الدين أو أكثر وضمن مستعيره قدر دين أو فاه منه كالثمن
أو بعض دينه إن كانت أقل وباقي دينه على راجعه أي إن وافق وهلك
الرّاهن مع المرتهن فإن كانت قيمته عشرة والدين عشرة فقد أخذ
المرتهن كل الدين وضمن المستعير الدين الذي أوفاه وهو عشرة
للمعير وإن كانت قيمته خمسة عشر والدين عشرة فقد أخذ المرتهن كل
الدين فيضمن المستعير الدين الذي أوفاه أي العشرة ولا يضمن

القيمة لأنه قد وافق فليس يضمن وإن كان الثمن عشرة والدين خمسة
عشر فقد أخذ المرتهن بعض الدين وهو عشرة وباقي الدين على الرّاهن
يضمن المستعير قدر ما أوفاه من الدين وهو العشرة ولا يضمن المرتهن
إذا قضى المعير دينه وفك رهنه إذ هو يضمن في تخليص ملكه ويخرج على
الرّاهن بما أدى لأنه غير متبرع لما ذكرنا فلو هلك مع الرّاهن قبل
رهنه أو بعد فله لا يضمن وإن استخذه أو ركب من قبل لأنه أمين
خالف ثم عاد إلى الوفاق فلا يضمن خالفًا للشافعية وجناية الرّاهن
على الرّاهن مضمونة وجناية المرتهن عليه تسقط من دينه بعد رهنه وجناية
الرّاهن عليهما وعلى مالهما هدر هذا عند أبي حنيفة وقال وجناية الرّاهن
على المرتهن معتبرة لأنّها حصلت على غير ماله وفي الاعتبار فائدة وهو
الدفع بالجناية فإن شاء الرّاهن والمرتهن أبطأ الرّاهن ودفع الجناية
إلى المرتهن وإن قال المرتهن لا أطلب الجناية فهو رهن على حاله
أن الجناية حصلت في ضمان المرتهن فعليه تخليصه فلا يفيد وجوب الضمان
له مع وجوب التخليص عليه ومن رهن عند تعذر الكفاية مؤجل بمئات
قيمه مائة فقتله رجل وعمر مائة وحل أجله قبض مرتهنه بمائة من قيمته
وسقط باقيه لأن نقصان السعير لا يوجب سقوط الدين عند الخلاف
لنفره فإذا أكل الدين باقيا ويد المرتهن يد الاستيفاء فيصير مستوفيا

الكل من الابداء وان باعه بامر وقبض منه رجح بما بقي اي ان
باعه المرحون بامر الراهن بالمائة بعد ان صار قيمته مائة وقبض منه
رجح بما بقي لان الدين لم يسقط بنقصان المئتين لان نقصان السعير
ليس حال كما ان الحال العود على ما كان واذا كان الدين باقيا وقد امر الراهن
ان يبيعه بمائة يكون الباقي في ذمته وان قتله عبد بعد مائة قد دفع
فك يكل دية هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد بن هو الجبار
ان شاء فله جميع الدين وان شاء سلم العبد المذموم الى المرحون بماله
وعند زفر بن بصير ههنا بمائة لا تفي بالخلف بقدر العثر فينتهي الدين
بقدر قلنا الزفرية العبد الثاني قائم مقام الاول فصارت كما ان الاول
قائما وتراجع سعير ثم لم يجد به ان المرحون تغير في ضمان المرحون فيجبر
الراهن كالمبيع اذا قتل قبل القبض ولهما ان التغير لم يظهر في حق العبد لقيام
الثاني مقامه فان جنى الرهن خطأ فداه من ماله ولم يرجع اي على الراهن
لان الجناية حصلت في ضمان المرحون ولا يملك الدفع لان المرحون غير
مالك فان ادى دفعه اي الراهن او فداه وسقط الدين اي ان ادى
المرحون ان يدفعه قبل الراهن ادى دفع العبد او فداه عنه واما فضل سقط
الدين واعلم ان الدين انما يسقط بقيامه اذا كان الدين اقل من قيمة
الرهن او مساويا اما اذا كان اكثر يسقط من الدين مقدار قيمة العبد

ولا يسقط

ولا يسقط الباقي لكن لم يذكر في المتن هذا لان الظاهر ان لو يكون
الدين اكثر من الرهن ولو مات الراهن باع وصيه رهنه وقضى به
هذه مسئلة مبتدأة لا تعلق لها بمسئلة الجناية اي اذا مات الراهن
فوصيه يبيع الرهن باذن المرحون ويقضى به كما اذا كان الراهن حيا
فله البيع باذن المرحون كذا ههنا فان لم يكن له وصي نصيب فوصي بيعه
فصل عشرين عشرة رهن بها فتمخر كحل وهو بعد لها اي
الحل بعد عشرة بقى رهنه فانها اصل ان ما هو محل للبيع محل للرهن
وما ليس محل للبيع ليس محل للرهن والحل ليس محل للبيع اي اذا كان
محل له بقاء فكذا الرهن وساء فيها عشرة رهنت بها فانك قد دفع جلد
فصل في رهنهم ورهن به ونماء الرهن كولد ولبنه وصوفه وعمره
وهو رهن مع اصله وبذلك لا يستحق فانه لم يدخل تحت العقد مقصودا
وان ملك اصله وبقي هو فله يسقطه بقسم الدين على قيمته يوم الفك وقيمة
اصله يوم قبضه ويسقط حصه اصله وفك يسقطه كما اذا كان الدين
عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة النماء يوم الفك خمسة فقلنا
العشرة حصه الاصل فيسقط وتلك العشرة حصه النماء فيسقط به الزيادة
وفي الدين نصف عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يجوز الزيادة في
الدين ايضا فان الدين بمزلة الثمن والزيادة في الثمن يجوز قلنا الزيادة

في الرهن

فِي الدِّينِ تُوجِبُ السُّبُوحُ فِي الرَّهْنِ وَعِنْدَهُ قَرْدُ الشَّافِي بِهَا لَا تَجُوزُ فِي
 سُبُوحِهَا كَالْأَجُوزِ فِي السُّبُوحِ وَالْقِيَمَةُ عِنْدَنَا قَدْرُ الْجَوَابِ فِي السُّبُوحِ قَاتِ
 رَهْنُ عَبْدٍ يُعَدُّ الْغَايَةَ فَيُفَضَّلُ عَبْدٌ كَذَلِكَ رَهْنًا بِذَلِكَ وَلَوْ هُوَ
 أَيْ لَوْ رَهْنٌ حَتَّى يَرُدَّ إِلَى رَاحَتِهِ وَمَنْ يَنْتَهِي فِي الْخَيْرِ حَتَّى يَجْعَلَهُ
 مَكَانَ الْأَوَّلِ بِأَنْ يَرُدَّ الْأَوَّلُ إِلَى الرَّاهِنِ فَيَصِيرُ الثَّانِي مَقْضًى وَلَوْ أَبْرَأَ
 الْمُرْتَهِنُ رَاحَتَهُ عَنْ دَيْنِهِ أَوْ وَهَبَهُ مِنْهُ فَهَلَكَ الرَّهْنُ أَيْ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ
 هَلَكَ بِأَنْ يَتَّقَى هَذَا اسْتِحْسَانًا وَفِي الْقِيَمَةِ هَلَكَ بِالَّذِينَ وَهُوَ قَوْلُ ذَرَفَةٍ
 وَلَوْ قَبَضَ الْمُرْتَهِنُ دَيْنَهُ أَوْ بَعْضَهُ مِنْ رَاحَتِهِ أَوْ غَيْرَهُ أَوْ سَرَى بِالَّذِينَ
 عَيْنًا أَوْ صَاحِبًا عَنْهُ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ أَوْ أَحَالَ الرَّاهِنُ مَقْرَنَتَهُ بِيَدَيْهِ عَلَى آخَرَةٍ
 هَلَكَ رَهْنُهُ مَعَهُ فَقَدْ هَلَكَ بِالَّذِينَ وَرَدَّ مَا قَبَضَ إِلَى مَنْ أَدَّى وَبَطُلَتْ
 الْحَالَةُ وَكَذَا الرِّقَابَةُ قَالُوا عَلَى أَنْ يَرُدَّ ثُمَّ هَلَكَ هَلَكَ بِالَّذِينَ حَكَمَ هَذَا
 الْمَسْأَلَةَ مُتَّبِعًا عَلَى أَنَّ الْمُرْتَهِنَ يَدَّ اسْتِيفَاءً فَيَسْقُرُ ذَلِكَ بِالْمُرْتَهِنِ فَإِذَا هَلَكَ
 تَبَيَّنَ أَنَّ الدَّاسْتِيفَاءَ وَقَعَ مَلَكًا رَافِعًا مَا قَبَضَ إِلَى مَنْ أَدَّى فَإِنْ أَدَّى
 الْمَذْبُورُ يَرُدُّ إِلَيْهِ وَإِنْ أَدَّى غَيْرَهُ يَرُدُّ إِلَى ذَلِكَ الْغَيْرِ وَإِنْ أَحَالَ بِطُلُوحِ الْحَالَةِ
 فِي صُورَةِ التَّمَادُّقِ وَجُودِ الدِّينِ يُحْتَمَلُ إِذَا عُرِفَ هَذَا فَرَدَّ قَاسَ
 الْمَسْأَلَةَ لِلْخُلَاقَةِ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ وَوَجْهَ الاسْتِحْسَانِ هُوَ التَّرْقُّ بَيْنَهُمَا
 وَصَحْوَانُ الْهَيُولَةِ بِالَّذِينَ يَنْتَفِقُ جُودُ الدِّينِ وَبِالْأَبْرَاءِ وَالْمُهَيَّوْلَةِ يَتَّبَعُ

الدِّينِ أَضْلَاجًا خَلَقَ فِي الدَّاسْتِيفَاءِ فَإِنَّ الدَّاسْتِيفَاءَ لَا يَنْتَفِقُ بِهِ الدِّينُ بَلْ
 يَنْتَفِقُ لَهَا عَلَى الْأَخْرَجِ بَيْنَ فَيَسْقَطُ الْمَطْلَبُ لَعَدِيمِ الْغَايَةِ **كَمَا كُنَّا**
الْحَتَّابُ أَعْلَمَ أَنَّ الْقَتْلَ خَمْسَةَ عُمَدٍ وَبَيْنَهُ عُمَدٌ وَخَطَاةٌ وَجَارٌ يَجْرِي
 الْخَطَاةُ وَالْقَتْلُ يَسْبِبُ فَبَيْنَ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ بِأَحْكَامِهَا قَالَ الْقَتْلُ الْعَمْدُ
 ضَرْبُهُ قَتْلًا بِمَا يَفْرُقُ الْأَجْزَاءَ كَيْسَ السَّيْفِ وَخَيْشِمْ وَحِجْرٍ وَطَبْعٍ
 وَنَادٍ هَذَا عِنْدَ رَاحَتِهِ وَعِنْدَهَا وَعِنْدَ الشَّافِي يَنْتَفِقُ ضَرْبُهُ قَتْلًا بِمَا لَا يَطْبِقُ
 الْبَيْتَةَ حَتَّى أَنْ ضَرْبُهُ بِحَجَرٍ عَظِيمٍ فَيُؤْخَذُ بِهِ يَأْتُمُ وَيُجْبَى الْقَوْدُ عَيْنًا هَذَا عِنْدَنَا
 خِلَافًا لِلشَّافِي يَقُولُ فَإِنَّ الْقَوْدَ غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ عِنْدَهُ بَلْ الْوَلِيُّ يُخَيِّرُ بَيْنَ الْقَوْدِ وَ
 أَخَذَ الدِّيَّةَ **لَمْ** أَنَّ الْمَالَ أَلْيَسُ فِي الْخَطَاةِ ضَرْبُهُ صِيَانَةُ الدِّمْرِ عَنِ الْهَدْمِ
 إِذْ لَا تَمَالُهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّقْرِيرِ فِي الْعَمْدِ لَا يَجِبُ مَعَ أَجْمَالِ الْخَطَاةِ صُورَةٌ وَمَعْنَى
 لَا الْكِفَارَةَ خِلَافًا لِلشَّافِي يَقُولُ هُوَ يَقُولُ مَا وَجِبَتْ فِي الْخَطَاةِ فَأَقْبَلُ أَنْ يَجِبَ
 فِي الْعَمْدِ وَخَلْفَ نَقْلِ **لَمْ** يَلْزَمُ مَنْ كَوَّنَ الْكِفَارَةَ سَائِرَةَ الْخَطَاةِ كَوْنَهَا سَائِرَةً
 لِلْعَمْدِ وَهُوَ كَبِيرٌ مُخَفَّضٌ وَبَيْنَهُ الْعَمْدُ ضَرْبُهُ قَتْلًا بِغَيْرِ مَا ذَكَرَ كَالْعَصَاةِ
 السَّوْطِ وَالْحَجَرِ الصَّغِيرِ وَأَمَّا الْقَرْبُ بِالْحَجَرِ الْعَظِيمِ وَالْحَشِيبِ فَبَيْنَ بَيْنِهِ الْعَمْدُ
 أَيْضًا عِنْدَ رَاحَتِهِ بَلْ خِلَافًا لِلْغَيْرِ وَفِيهِ الْإِثْمُ وَالْكَفَارَةُ وَدِينُهُ مَغْلُظَةٌ عَلَى
 الْعَاقِلَةِ سَبَاقًا فِي تَفْسِيرِ الدِّيَّةِ لِلْمَغْلُظَةِ وَتَفْسِيرِ الْعَاقِلَةِ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
 بِمَا قَوْدٌ وَهُوَ فِيمَا دُونَ التَّقْرِيرِ عَمْدًا أَيْ ضَرْبُهُ قَتْلًا بِغَيْرِ مَا ذَكَرَ فَهَذَا قَوْلُ

الدِّينُ
 الدِّينُ

القدر شبه عمده وفي الخطاء ولو على عبداً ما قال هذا ليدفع توهماً أن العبد
 ما وضمناً الأموال لا يكون على العاقلة فمع ذلك إذا أخطأه خطاء
 يكون المذبة على العاقلة قصد كرميه مسلماته صيداً أو حريماً
 وقولا كرميه غرضاً فأصاب آدمياً الخطاء ضرباً في الخطاء في التصدي
 خطأ في الفعل فالخطأ في الفعل أن يصد ففعله قصد منه فعل آخر
 كما إذا رمى الغرض فأخطأ وأصاب غيره والخطأ في التصدي أن يكون
 الخطأ في الفعل وإنما يكون الخطأ في قصدية فإنه قصد به هذا الفعل
 حريماً لكن أخطأ في ذلك التصدي حيث لم يكن ما قصد وليس الخطأ
 أثم القتل بل أثم ترك الاحتياط فإن شرع الكفارة دليل الأثر
 وما جرى مجراه كناية سقط على الآخر فقتله أي قتل نائم سقط على
 آخر فقتل ذلك الشخص بسبب سقوطه عليه كفارة ودية على عاقلة
 وفي القتل بسبب كلفه أي كاد فيه بوضع حجر وضربه في غير ملكه دية
 على العاقلة بل كفارة ولا أدرك إلا هنا هذا عندنا وعند الشافعي
 بحسب الكفارة ويثبت به جرم من الميراث الحاقاً بالخطأ قلنا القتل
 معذور حقيقة والحق بالخطأ في حق الضمان وفي غيره يوجب عليه
 بالما يوجب القود أو لا يوجب هو يجب بقتل ما حقه دمه
 أبداً أي يحفظ دمه أبداً وهو المسلم والذي وأبداً اختار

وانما قصد الميراث بالخطأ
 وانما قصد الميراث بالخطأ
 وانما قصد الميراث بالخطأ

هذا هو الوجه
 هذا هو الوجه
 هذا هو الوجه

وانما قصد الميراث بالخطأ
 وانما قصد الميراث بالخطأ
 وانما قصد الميراث بالخطأ

من المستأمن فإن حقه دمه موقوف إلى رجوعه فيقتل الحر بالحر
 وبالعبد هذا عندنا وعند الشافعي لا يقتل الحر بالعبد لقوله تعالى
 الحر بالحر والعبد بالعبد ولما قالوا أنه أن النفس بالنفس وقوله
 الحر بالحر لا يدل على التقي فيماده على أصلنا على أن ذلك
 يجب أن لا يقتل العبد بالحر لقوله تعالى العبد بالعبد والمسلم بالمسلم
 وهذا عندنا خلافاً للشافعي لأنه لا يما عتق من بل هو عتقه أي يقتل
 المستأمن بمثله وهو المستأمن والعاقلة بالمجنون والمبالغ بالصبي
 بالآدمي والرمي ناقصاً للطرفين والتجمل بالمرأة والفرع بأصله لا عكسه
 ولا سيد بعبد ومدبره ومكاتبه وعبد ولد وعبد بعضه ولا
 بعبد الرهن حتى يجمع عاقده لأن المتهن لا ملك له فلا يملكه
 لو تولاها يبطل حتى المتهن في الدين فيشترط اجتماعها ليسقط
 المتهن برضاه ولا بمكاتبه قتل عذاً عن وفاء ووارث وسيد إن اجتمع
 لأنه طهر الاختلاف بين الصحابة في موته حراً أو رقياً فأن مات
 حراً فالولي هو الوارث وإن مات رقياً فالولي هو المولى فاشتبه
 من له الحق فلا يقتض قاتله وإن اجتمع الوارث والمولى فإن لم يدع
 غير سيده أو تركه ولا وفاء أقام سيده عند أبي حنيفة وأبي يوسف بهما
 خلافاً لمحمد لأنه وإن لم يترك وفاء أقام السيد أيضاً لأنه متعبر

وانما قصد الميراث بالخطأ
 وانما قصد الميراث بالخطأ
 وانما قصد الميراث بالخطأ

فمن كان من بني النضير

وَيَسْقُطُ قَوْلُهُ وَدَنَّهُ عَلَى أَبِيهِ أَيِ إِذَا قَتَلَ الْإِبْنَ شَخْصًا وَقِيلَ الْقَصَاصُ
أَبْنُ الْقَاتِلِ يَسْقُطُ الْقَصَاصُ لِجُرْمَةِ الْإِبْنِ وَلَا يَقَادُ إِلَّا بِالسَّيْفِ هَذَا
عِنْدَنَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ ثُمَّ يَفْعَلُ بِهِ مِثْلَ مَا فَعَلَ بِأَبِيهِ مَا لَا يَجُزُّ رَقَبَتَهُ
تَحْقِيقًا لِلتَّسْوِيَةِ وَلَكِنْ قَوْلُهُ لَا قَوْلَ إِلَّا بِالسَّيْفِ وَأَيْضًا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ
لَا يَمُوتُ فَيَحْتَاجُ إِلَى جِزْرِ الرَّقَبَةِ فَلَا تَسْوِيَةَ وَيَقْدِرُ عَلَى قَاطِعِ يَدِهِ
وَقَاتِلِ قَرِيبِهِ وَيَصَالِحُ وَلَا يَغْفِرُ وَلِلَّهِ الصَّلَاحُ فَقَطُّ أَيِ لَيْسَ لَهُ الْغَفْوُ وَكَ
الْقَتْلُ إِذْ لَيْسَ لَهُ الْوَلَايَةُ عَلَى نَفْسِهِ بَلْ فِي مَالِهِ وَالْقَتْلُ قِصَاصًا مِنْ بَابِ
الْوَلَايَةِ عَلَى النَّفْسِ لَيْسَ لَهُ وَلَا يَتَصَاحُ فِي الْأَطْرَافِ وَالصَّبِيُّ الْمَعْتُوهُ
وَوَصِيَّتُهُ وَالْقَاضِي يُنْزِلُهُ الْإِبْنَ هُوَ الصَّغِيرُ حَتَّى يَكُونَ لَهُ أَبِيهِ وَوَصِيَّتُهُ
مَا يَكُونُ لَا بِالصَّبِيِّ وَوَصِيَّتُهُ وَالْقَاضِي يُنْزِلُهُ الْإِبْنَ وَبِشَوْنِ الْكَبِيرِ
قَبْلَ الْكَبِيرِ الصَّغِيرُ قَوْلُهُمَا هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِظَةَ وَقَالَ لَا لَيْسَ لِلْكَبِيرِ وَلَا يَتَصَاحُ
الْقِصَاصُ حَتَّى يَذَرَكَ الصَّغِيرُ لَدَنَّهُ حَتَّى مُشْتَرَكٌ كَمَا إِذَا كَانَ بَيْنَ الْكَبِيرِ
وَأَحَدٍ غَايِبٌ لَهُ أَنَّهُ لَا يَجُزُّ لِثَبُوتِهِ بِسَبَبٍ لَا يَجُزُّ وَهُوَ الْقَرَابَةُ
فَيَبْنُ لِكُلِّ مَلَاكٍ فِي الْوَلَايَةِ الْإِبْنُ وَالْكَافُ وَاحْتِمَالُ الْعَنُوعِينَ الصَّغِيرِ مُنْقَطِعٌ فِي
الْكَبِيرِينَ وَيَقْتَصُّ فِي جُرْحٍ ثَبَتَ عِيَانًا أَوْ نَحْوَهُ وَجَعَلَ الْمَجْرُوحُ ذَا فَرْأٍ
حَتَّى مَاتَ وَفِي قَتْلِ جَدِّ مَوْتٍ فِي قَتْلِ بَطْنِهِ أَوْ عَوْدِهِ أَوْ مُنْقَلِ أَخِي
أَوْ تَغْيِيرِهِ لِقَوْلِهِ سَوَّطٌ وَالْيَ فِي ضَرْبِهِ فَمَاتَ الْمَرْءُ بِالْفَارِسِيَّةِ كُلُّهُ وَأَنْ

القصاص لا يسقط إلا بالسيف

ولا يغفر ولا يصالح

ولا يغفر ولا يصالح ولا يغفر ولا يصالح ولا يغفر ولا يصالح

ولا يغفر ولا يصالح ولا يغفر ولا يصالح

أَصَابَهُ بِظَهْرِهِ فَلَا قِصَاصَ عِنْدَ أَبِي حَنِظَةَ وَعِنْدَهُ وَجُوبُ الْقِصَاصِ نَظَرًا إِلَى
الْأَلَةِ وَعِنْدَهُ أَنَّهُ يَجِبُ إِذَا جُرْحٌ وَعِنْدَهَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ ثُمَّ يَجِبُ أَنْ أَصَابَهُ
يَعُودُ الْمَرْءُ فَإِنْ كَانَ يَطْبِقُهُ الْإِبْنُ فَلَا قِصَاصَ بِالْإِتِّفَاقِ وَإِنْ كَانَ مَا لَا
يَطْبِقُهُ فَهُوَ جَلْدٌ كَمَا مَرَّ فِي الْحَنْظِلِ وَالْقُفْرِ لَا قِصَاصَ عِنْدَ أَبِي حَنِظَةَ وَلَا قِصَاصَ
لِلشَّافِعِيِّ ثُمَّ فِي مَوَالِيَةِ السُّوْطِ لَا قِصَاصَ جَلْدًا لِلشَّافِعِيِّ ثُمَّ وَلَا فِي قَتْلِ
مُسْلِمٍ مُسْلِمًا ظَنَّهُ مُشْرِكًا عِنْدَ الْإِتِّفَاقِ الصَّغِيرِينَ بَلْ يَكْفُرُ وَيُذَيِّبُ أَيُّ يَعْطِي الدِّينَ
وَفِي مَوْتِ بَعْضِ نَفْسِهِ وَزَيْدٌ وَسَبْعٌ وَحَيَّةٌ ثَلَاثُ الدِّيَةِ عَلَى زَيْدٍ لَدَنَّهُ
مَاتَ ثَلَاثَةُ أَفْعَالٍ فَيَفْعَلُ السَّبْعَ وَالْحَيَّةَ جَنْسٌ وَاجِدٌ لَكُونِهِ هَذَا مُطْلَقًا
وَفَعَلَ نَفْسِهِ جَنْسٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنَّهُ هَدَرَ فِي الدُّنْيَا لَدَنَّهُ فِي الْآخِرَةِ وَفَعَلَ زَيْدٌ
جَنْسٌ آخَرٌ فَيَجِبُ الثَّلَاثُ أَوْ كَلِمَةٌ يَحْتَجُّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا هُوَ مُؤَثِّرٌ فِي الْمَوْتِ
وَيَنْظُرَ إِلَى اتِّحَادِهِ وَتَعَدُّهُ وَالسَّبْعَ وَالْحَيَّةَ اثْنَانِ وَلَا أَعْتَابَ فِي ذَلِكَ
لِكُونِهَا هَدْرًا وَيَجِبُ قَتْلُ مَنْ شَهَرَ سَيْفًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَلَا شَيْءَ يَقْتُلُهُ
فَإِنْ قُلْتُ مَا قَالَ يَجِبُ قَتْلُ مَنْ شَهَرَ سَيْفًا أَوْ حَتَّى يَخْتِلِجَ إِلَى قَوْلِهِ لَا شَيْءَ يَقْتُلُهُ
فَلَيْسَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَجِبَ قَتْلُهُ دَقًّا لِلشَّيْءِ وَمَعَ ذَلِكَ يَجِبُ قَتْلُهُ شَيْئًا وَلَا يَمُنُّ
شَهْرٌ سِلَاحًا عَلَى جِلْدٍ لِيَاكُ أَوْ نَهَارًا فِي مِصْرٍ وَغَيْرِهِ أَوْ شَهْرٌ عَلَيْهِ عَصَا لِيَاكُ
فِي مِصْرٍ أَوْ نَهَارًا فِي غَيْرِهِ فَمَاتَ الْمَشْهُورُ عَلَيْهِ السِّلَاحُ إِذَا شَهَرَ عَلَيْهِ فَلَا
شَيْءَ يَقْتُلُهُ مُطْلَقًا لَدَنَّهُ غَيْرُ مُلْكٍ وَالْعَصَا إِذَا شَهَرَ لِيَاكُ فِي مِصْرٍ أَوْ نَهَارًا

ولا يغفر ولا يصالح

ولا يغفر ولا يصالح

ولا يغفر ولا يصالح

ولا يغفر ولا يصالح

ولا يغفر ولا يصالح

ولا يغفر ولا يصالح

ولا يغفر ولا يصالح

ولا يغفر ولا يصالح

ولا يغفر ولا يصالح

ولا يغفر ولا يصالح

ولا يغفر ولا يصالح

ولا يغفر ولا يصالح

ولا يغفر ولا يصالح

ولا يغفر ولا يصالح

في غيره فلا يبيح بقتله أيضا لأنه وإن كان ملتبسا في الليل في المضيق لم يبيح
الغوث وكذا في النهار في غير المضيق ولا على من تبع سارقه المخرج سرقته
ليلا فقتله هذا إذا لم يتمكن من الاسترداد إلا بالقتل لقوله
قاتل دونه مالك وكذا إذا قتله قبل الأخذ إذا أخذ قصده ماله ولو
يتمكن من دفعه إلا بالقتل وكذا إذا دخل رجل دار رجل بالسيوف فغلب
على ثلث صاحب الدار أنه جاء لقتله يحل قتله ويقتل بقتل من شهر عصاها
في مضيقان العصا ملتبس والظاهر لحوق الغوث بها في المضيق فلا يقضي
إلى القتل غالبا إذا قالها ويقتل من شهر سيفها فضره لم يقتل فجمع
قتله أخرفاته إذا ضرب ولم يقتل ورجع عادت بعصمته فإذا قتله آخر
فقد قتل معصوما فعليه القصاص ويجوز الدية بقتل مجنون أو صبي شهر
سيفا على رجل فقتله هو أي المشهور عليه عمدا في ماله أي بجب الدية في
ماله لأن العاقلة لا تقبل الغد والقيمة أي بجب القيمة في قتل رجل صالح عليه
هذا عندنا لأنه قتل شخصا معصوما وأتلف ماله معصوما لأن قتل الصبي
والمجنون والذابة لا يسقط العقوبة وإنما لا يجزى القصاص لوجود المبيع
وهو دفع الشر وعن أبي يوسف أنه يجب الضمان في الذابة لأن في الصبي
والمجنون لأن عقوبتهما الحقة فيسقط بغيرهما وعصمة الذابة حتى صاحبها
فلا يسقط بغيرها وعند الشافعي أنه لا يجزى الضمان في شئ أصلا لأنه

قتل لدفع الشر كما في العاقل والبالغ باب القود فيما دون النفس
هو فيما يمكن حفظ المائنة فقط فيقتصر قاطع اليد عمدا من الفضل وإنما قال
من الفضل احترازا عما إذا قطع من نصف الساعد أو من نصف الشاق
أو لا يمكن حفظ المائنة وإن كانت يده أكبر مما قطع كالرجل وما روي
فإن الرجل إذا قطع من الفضل بحسب القصاص في ما روي أن النصف بحسب القصاص
لا في قصبة الأنف لأنه لا يمكن فيها حفظ المائنة والأذن وعين إذا
ضربت فذهبت ضوؤها وهي قائمة فيجعل على وجهه قطن رطب ويقال
عنده عذرة فحماة ولو قلعته لا إذا في القلع لا يمكن رعاية المائنة وكل شجة
ترعى فيها المائنة كالموضحة وهي أن يظهر العظم ولا قود في عظم الذئب
اليسن فتقطع إن قلعته وتبرد إن كسرت ولا بين رجل وامرأة وبين
حبيبة وعبد وبين عبيدين في الطرف هذا عندنا وعند الشافعي أنه يجب
القصاص ولو إذا قطع الحرف والعبد فإنه لا قصاص عنده أيضا وإنما
لا يجزى القصاص عندنا لأن الأطراف يسلك بها مسلك الأموال
فيستعير المائنة بالتفاوت في القيمة ولا في قطع يد من نصف الساعد
وجائفة برأه فإن الجائفة إذا برأت لا يجزى فيها القصاص لأن البرأ
فيها نادرا فالظاهر أن الثاني يقضي إلى الهلاك أما أن لم يبرأ فإن
كانت سارية بحسب القصاص وإن لم يسر بعد لا يقتصر إلى أن يظهر

الحال من البر أو السرية والذكر والمساكين إذا أنقطع الحشفة
هذا عندنا لأن الأبقاض والانبساط يجري فيهما فلا يراعى المأثله وعن
أبي يوسف أنه إن كان القطع من الأصل نقص وطرف المسلم والزني سواء
وخير المجني عليه أن كانت يد القاطع شدة أو ناقصة بأصبع أو الشجة
لا تستوعب ما بين قرني الشاح واستوعب ما بين قرني المشجوج أي شج
رجل رجله موضحة حتى يجب القصاص والشجة طولها مقدار شبر مثلك
ورأس المشجوج صغير استوعبت الشجة ما بين قرنيه ورأس الشاح
عظيم لا تستوعب الشجة وهي شبر ما بين قرنيه فالشبر الذي يلي المشجوج
أكثر مما يلي الشاح فالمشجوج بلحيا وإن شاء أقتص وإن شاء أخذ الش
ويستقط القود يموت القاتل ويعفو الأولياء ويصلحهم على مال قل أو حل
ويجب جازا أي إذا لم يذكر الحل أو التأجيل مجازا ولو يكون كالدية
موجلا ويصلح أحدهم ويعفو ولين بقي حصته من الدية أي لمن
بقي من الودية فإن القصاص والدية حتى جميع الودية عندنا جازا فكا
لما لا والشافعي يفرق في الزوجين فإن صالح باليف فكل سيد عبده وحر
تلك بالصالح عن دمها به ينصف أي إن كان القاتل حرا وعبدا فامر الحرة
مولى العبد جازا بأن يصلح من دمها على ألف ففعل فالألف على الحر
ومولى نصفان ويقتل جمع يفرق وبالعكس كقتل إن حضر وليهم

أي يقتل فردا بجمع ويكتفى بقتله ولا شئ في أولياءهم غير ذلك خلاف الشافعي
فإن عندنا يقتل الأول ويحب الباقين مال وإن لم يذرا الأول قتل لهم وقسم
الديات بينهم وقيل يفرع فيقتل من خرجت فرغته وإن حضر الواحد قتل
وسقط حق البقية أي إن حضر في واحد قتل له وسقط حق الباقيين عندنا
ولا يقطع يداي يدي وإن أمرا سلكنا على يد فقط فقطعت فمينا دية هذا
عندنا وعند الشافعي إذا أخذ رجل من سلكنا وأمره على يداي آخر يقطع
يداهما اعتبارا بالنفس **وكذا** أن الأقطاع وقع بأعقابها والمحل مجز
قيضا إلى محل واحد البعض مجز في النفس فإن رزق الزوج غير مجز
قطع رجل ينفق رجلين فلم يمينه ودية يدي فإن حضر أحدهما وقطع الآخر
الدية هذا عندنا سواء قطعها على النفاق أو معا وعند الشافعي دية في النفاق
يقطع بالذول في القرآن يفرع ويقاد عبدا ثم يفرع هذا عندنا لأنه غير تمام
فيه لأنه مقرب به ولأنه ينفق على أصل الحرية في حق الذم وعند زفره لا يفرع
أقراره كما في المال لذلك قاله حتى المولى ومن رجمه عبدا فنقد إلى آخر فانا
يقصر الذول وعلى قلبه الدية للثاني لأن الأول عمد والثاني خطأ ومن
قطع يد رجل ثم قتله أخذ بها في عذابين ومخالفين برء بينهما أولو خطاين
بينهما برء وكنتيجة إن لم يبرأ بين هذين هذين ثمانية مسائل لأن
القطع إما عمد أو خطأ ثم القتل كذلك صار أربعة ثم أما أن يكون

بينهما براءة أوليكون صانعا بينه فان كان كل واحد منهما غدا فان كان براءة بينهما
يقتضى بالقطع ثم بالقتل وان لم يبرأ فكذا عند أبي حنيفة لان القطع ثم القتل
هو المثل صورة ومقتضى وعندهما بقاء ولا يقطع فيه جزاء في جزاء القتل
وتحقيق هذا في اصول الفقه في الاداء والقضاء وان كان كل منهما خطاء فان كان
براءة بينهما اخذ بها اي بحجة براءة القطع والقتل وان لم يبرأ بينهما كفت دية
القتل لان دية القطع انما يجب عند استحكام اثر الفعل وهو ان يعلم عدم التوبة
والفرق بين هذه الصورة وبين عمدتين لا براءة بينهما ان الدية مثل غير
معتول فالأصل عدم وجوبها بخلاف القصاص فانه مثل معتول وان قطع
عمدا ثم قتل خطاء سواء براءة بينهما او لم يبرأ اخذ بالقطع والقتل انما يقتضى
للقطع ويؤخذ براءة النفس وان قطع خطاء ثم قتل عمدا سواء براءة بينهما
او لم يبرأ يؤخذ بالدية للقطع ويقتضى للقتل الجناياتين لان
احدهما عمد والآخر خطاء كما في ضرب مائة سوط براءة من تسعين ومات
من عشرة فانه يكتفى بدية واحد لان تمام براءة من تسعين لم يبق معتبرا
لان في حق التعزير وكذا كل جراحة اندمت ولم يبق لها اثر على اصل
أبي حنيفة وعن أبي يوسف في مثله حكومة عدلي عن محمد بن ابراهيم
الطبري يجب حكومة عدلي في مائة سوط جرحته وبقي اثرها شيئا
في كتاب الدييات تفسير حكومة العدلي ومن قطع فعفى عن القطع فمات

منه فمن قاطعه دية هذا عند أبي حنيفة وقال لا يجب شي لان
العفو عن القطع عفو عن موجه وهو القطع ان لم يسر والقتل ان
سري له انه عفا عن القطع فاذا سري علم انه كان قتل وقطعا وانما
لا يجب القصاص لشبهة ولو عفى عن الجناية او عن القطع وما يحدث
منه فهو عفو عن النفس الخطاء من تلك ماله والعمد من كله أي اذا
كانت الجناية خطاء وقد عفى عنها فهو عفو عن الدية فيعتبر من الثلث
لان الدية مال حق الورثة يتعلق بها فالعفو وميتة للعاقلة فيصح
من الثلث وأما العمد فوجبه القود وهو ليس مال فلم يتعلق به
حق الورثة فيصح العفو عنه على الكمال فان قلت القود انما يجب
بعد الموت تشقيقا لصدور الكولياء فينبغي ان لا يصح عفو المقول
قلت السبب ان عقد في حقه فيعتبر وسياتي كيفية وجوب القود وكذا
الشبهة أي لو كان مقام القطع شجرة فهو على الحال المذكور فان قطعت
امرأة يد رجل ففكها على يده ثم مات يجب مهر مثلها ودية ما لها
ان تعدت وعلى عاقبتها ان خطأت أي ان قطعت امرأة يد رجل
عمدا ففكها على يده فهو نكاح أما على الموجب الأصلي للقطع مثل العمد
وهو القصاص في الطرف فهو لا يصح مراهيب مهر المثل وعليها الدية
في مالها وأما على ما هو واجب بهذا القتل وهو الدية فانه لا قصاص

بين الرجل والمرأة في الطرف ثم إذا سري كلهما رأت دية اليد غير
 واجبة فيجب مهر المثل وإن قطعت خطاء فيجب مهر المثل أيضا ودية
 النفس على العاقلة فلا مقاصة ههنا بخلاف العمد فإن لكلهما على
 اليد وما يحدث منها أو على الجنائية ثم مات في العدم مهر المثل وفي
 الخطاء رفع عن العاقلة مهر مثلها والباقي وصيته لهم فإن خرج
 عن الثلث سقط وإذا سقط ثلث المال إنما يجزى مهر المثل في العمد لأن
 هذا تزوج على القصاص وهو لا يصح مهر فيجب مهر المثل ولا شيء
 بسبب القتل لأن الواجب القصاص وقد سقطه وإن كان خطأ يرفع عن
 العاقلة لأن التزوج من الواجب الأصلية فيعتبر من جميع المال
 وإن كان مهر المثل أكثر فيجب الزيادة لأنها رضىت بأقل من مهر المثل
 وإن كان مهر المثل أقل فالزيادة وصية للعاقلة ويصح أن يتم ليسوا
 بعقبة ويعتبر من الثلث فإن خرجت سقط وإذا سقط بقدر
 ثلث المال وهذا التزوج على اليد وبين التزوج على الجنائية قول الخ
 وأما عندها فالحكم في التزوج على اليد كما ذكرنا في هذه المسئلة
 وهي التزوج على الجنائية فإن مات المقتص له بقطع قبل المقتص منه
 أي من قطعت يده فاقص له من اليد ثم مات فإنه يقتل المقتص منه
 وعند أبي يوسف لا يقتل لأنه لما أقدم على القطع قصاصا أبرأه

ما إذا تزوجت على
 اليد وهو مهر المثل
 أو على الجنائية
 وهو المثل أو على
 سبب القتل

عما ورأه قلنا استيفاء القطع لا يوجب سقوط القود من له القود
 إذا قطع يده من عليه وضمن دية النفس من قطع قودا فسر أي من له
 القصاص في الطرف فاستوفاه فسر أي النفس فمن دية النفس عند أبي
 لأن حقه في القطع وقد قتل وعندها لا يضمن شيئا لأنه استوفى حقه
 وهو القطع ولا يملكه التقيد بوصف الشكامة لما فيه من سبب باب
 القصاص والاختراز عن السراية ليس في وسعه وأرض اليد من قطع
 يده من له عليه قود نفس فعفا عنه أي قطع وفي القليل يد القاتل ثم عفا
 عن القليل ضمن دية اليد عند أبي ح ر لأنه استوفى غير حقه لكن لا
 يجب القصاص للمثلية وعندها لا يضمن شيئا لأنه استوفى أن لا يدفع
 النفس بجميع أجزائه فأتلف البعض فأدغى فهو عفو عما ورأه هذا البعض
 فلا شيئا **باب الشهادة في القتل** واعتبار حالته القود ثبتت بداء
 لا إذا علم أن القصاص ثبت للورثة ابتداء عند أبي ح ر لأنه ثبت
 بعد الموت والميت ليس أهلا لأن يملك شيئا إلا ماله إليه حاجة كالمال
 وطريق ثبوته للحكمة وعندها طريق ثبوته الورثة والفرق بينهما أن
 الورثة مستدعي سبق ملك المورث ثم لا تتقال منه إلى الوارث والحكمة
 لا تستدعي ذلك فلما أراد بالخلاف ههنا أن يقوم شخص مقام غيره في إقامة
 فعله في القتل إذا اعتدى القاتل على المقتول فالحق أن يعتدى المقتول بقتل

مَا أَغْنَىٰ عَلَيْهِ لَكَ عَاجِزٌ عَنْ إِقَامَتِهِ الْوَرْتَةُ قَامُوا مَقَامَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ
 يَكُونَ الْمَقْتُولُ مِلْكَهُ ثُمَّ انْتَقَلَ مِنْهُ إِلَى الْوَرْتَةِ ثُمَّ إِذَا ثَبَتَ هَذَا الرَّصْلُ
 فَرَعَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ فَلَا يَصِيرُ أَحَدُهُمْ خَصْمًا عَنِ الْبَقِيَّةِ اعلم أَنْ كُلَّ مَا يَمْلِكُهُ
 الْوَرْتَةُ فَأَحَدُهُمْ خَصْمٌ عَنِ الْبَاقِينَ أَيْ قَائِمٌ مَقَامَ الْبَاقِينَ فِي الْخُصُومَةِ
 حَتَّىٰ أَنْ أَتَىٰ أَحَدًا الْوَرْتَةَ شَيْئًا مِنَ التَّرِكَهَةِ عَلَىٰ أَحَدٍ فَأَقَامَ بَيِّنَةً يَنْبَغُ
 حَقُّ الْجَمِيعِ فَلَا يَحْتَاجُ الْبَاقُونَ إِلَىٰ تَجْدِيدِ الدَّعْوَىٰ وَكَذَا إِذَا ادَّعَىٰ أَحَدٌ
 عَلَىٰ أَحَدٍ الْوَرْتَةَ شَيْئًا مِنَ التَّرِكَهَةِ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَيْهِ يَنْبَغُ عَلَىٰ الْجَمِيعِ حَتَّىٰ
 لَا يَحْتَاجُ الْمُدْعَىٰ إِلَىٰ أَنْ يَدْعَىٰ عَلَىٰ كُلِّ وَاحِدٍ وَمَا يَمْلِكُهُ الْوَرْتَةُ لَا يَطْرُقُ الْوَرْتَةُ
 لَا يَصِيرُ أَحَدُهُمْ خَصْمًا عَنِ الْبَاقِينَ فَرَعَ عَلَىٰ هَذَا قَوْلَهُ هُوَ أَقَامَ حُجَّةً
 بِقَتْلِ أَبِيهِ غَائِبًا أَخُوهُ فَخَضَرَ عِيْدُهَا أَيْ قَالُوا أَقَامَ أَحَدُ الْوَرْتَةِ بَيِّنَةً وَأَخُوهُ
 غَائِبٌ أَنْ قُلْنَا قَتَلَ أَبَاهُ عَمْدًا ثُمَّ يُرِيدُ الْقِصَاصَ ثُمَّ خَضَرَ أَخُوهُ يَحْتَاجُ
 إِلَىٰ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عِنْدَ أَبِي حَرْبٍ خِلَافَ قَالَهُمَا وَفِي الْخَطَاءِ وَالَّذِينَ لَا أَيْ إِذَا
 نَحَا الْقَتْلُ خَطَاءً لَا يَحْتَاجُ إِلَىٰ إِعَادَةِ الْبَيِّنَةِ لِأَنَّهُ مُوجِبُهُ الْمَالُ وَطَرِيقُ بَيِّنَةٍ
 الْمِيرَاثُ فِي الدِّينِ إِذَا أَقَامَ أَحَدُ الْوَرْتَةِ بَيِّنَةً أَنَّ لِأَبِيهِ عَلَىٰ فُلَانٍ كَذَا
 فَخَضَرَ أَخُوهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَىٰ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ فَلَوْ بَرَهَنَ الْقَائِلُ عَلَىٰ عَقْوِ الْغَائِبِ
 فَالْحَاضِرُ خَصْمٌ وَيَسْقُطُ الْقَوْلُ أَيْ إِذَا كَانَتْ بَعْضُ الْوَرْتَةِ غَائِبًا وَبَعْضُهَا
 فَأَقَامَ الْقَائِلُ بَيِّنَةً عَلَىٰ الْحَاضِرِ أَنَّ الْغَائِبَ قَدْ عَمَّا فَالْحَاضِرُ خَصْمٌ لِأَنَّهُ يَدْعَىٰ عَلَىٰ

سَقُوطَ حَقِّهِ فِي الْقِصَاصِ انْتَقَالَ إِلَىٰ مَالِهِ فَيَكُونُ خَصْمًا وَكَذَا الْقَائِلُ عِنْدَ
 بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا غَائِبٌ قَتَلَ عَمْدًا فَادَّعَىٰ الْقَائِلُ عَلَىٰ الْحَاضِرِ أَنَّ الْغَائِبَ قَدْ
 عَمَّىٰ فَالْحَاضِرُ خَصْمٌ لَهُ وَسَقُطَ الْقَوْلُ إِذَا كُنَّا فَإِنْ شَهِدَ وَلِيًّا قَوْلَهُ يَعْقُو لَهَا
 بَطَلَتْ أَيْ الشَّهَادَةُ وَهِيَ يَعْقُو مِنْهَا فَإِنْ صَدَّقَهَا الْقَائِلُ وَخَذَ فَلْيَكِلْ مِنْ ذَلِكَ
 الدِّيَّةَ وَإِنْ كَذَّبَهَا فَلَا شَيْءَ لَهَا وَلَا لِأَخِي ذَلِكَ الدِّيَّةَ وَإِنْ صَدَّقَهَا الْأَخُ فَقَطْ
 فَلَهُ الثَّلَاثُ هَكَذَا ذَكَرَ فِي الْمَهْدِيَّةِ وَفِيهِ نَوْعٌ نَظَرْنَا أَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ بِالشَّهَادَةِ
 حَقِيقَتُهَا فَيُحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ يَدُونِ الدَّعْوَىٰ الْمُدْعَىٰ هُوَ الْقَائِلُ كَيْفَ يَكُونُ تَلَاذِيْبُ
 الْقَائِلِ مِنْ أَقْسَامِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَإِنْ أُرِيدَ بِالشَّهَادَةِ مُجَرَّدُ الْخَبَرِ وَهُوَ
 الْحُكْمُ بِالْبُطْلَانِ مطلقًا أَوْ مُخْصُوصًا بِمَا إِذَا كَذَّبَهَا وَمِنْ أَقْسَامِ مَا إِذَا
 صَدَّقَهَا الْأَخُ وَحْدًا لَا يَبْطُلُ الْخَبَرُ وَأَيْضًا أَقْسَامُ أَرْبَعَةٌ وَلَمْ يَذْكُرْ
 إِلَّا الثَّلَاثَةَ فَالْحَقُّ أَنْ يُقَالَ فَإِنْ أَخْبَرَ وَلِيًّا قَوْلَهُ يَعْقُو لَهَا وَهُوَ عَقْوُ
 لِلْقِصَاصِ مِنْهَا فَإِنْ صَدَّقَهَا الْقَائِلُ وَالْأَخُ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَلَهَا ثَلَاثُ الدِّيَّةِ
 وَإِنْ كَذَّبَهَا فَلَا شَيْءَ لِلْمُخْبِرِينَ وَلَا لَهَا ثَلَاثُ الدِّيَّةِ وَإِنْ صَدَّقَهَا الْقَائِلُ
 وَخَذَ فَلْيَكِلْ مِنْهُمْ ثَلَاثُ الدِّيَّةِ وَإِنْ صَدَّقَهَا الْأَخُ فَقَطْ فَلَهُ ثَلَاثُ الدِّيَّةِ أَمَّا
 الْأَوَّلُ وَهُوَ تَصَدَّقَ بِهَا فَظَاهِرٌ وَأَمَّا الثَّانِي وَهُوَ تَكْذِيبُهَا فَلَا يَحْتَاجُ
 يَعْقُو الْأَخُ أَقْرَابًا بَلَّغَ لَهَا فِي الْقِصَاصِ فَلَا قِصَاصَ لَهَا وَلَا مَالٌ
 لِتَلَاذِيْبِ الْقَائِلِ وَالْأَخُ ثُمَّ لَو أَخِي ثَلَاثُ الدِّيَّةِ لِأَنَّهُ حَقُّ الْمُخْبِرِينَ مَا سَقُطَ فِي الْقِصَاصِ

سقط حتى الأوج لعدم تجزئته وانتقل إلى المال إذا لم يثبت عقوه لآت
 أخبار الخبرين بعقوه لم يبع لآتهما تجزأ به نفعاً وهو أثقال حقهما
 إلى المال وأما الثالث وهو تصديق القاتل فقط فإن للأوج ثلث الدية كما ذكرنا
 وكذا نقل من الخبرين بتصديق القاتل أن حقهما انتقل إلى المال وأما الرابع
 وهو تصديق الأوج فقط فهو الاستحسان والقباس أن لا يكون على القاتل
 شيء لآته ما ادعاه الخبران على القاتل لم يثبت لآته وما أقر به القاتل
 للأوج بطل بآله وبوجه الاستحسان أن القاتل بآله بآله الخبرين أقر
 أن لآتهما ثلث الدية لزعمه أن القصاص سقط بدعواهما العقو على
 الأوج وانتكس نصيب الأوج ماله والأوج لما صدق الخبرين في العقو فقد زعم
 أن نصيبهما انتكس ماله فصارت مقراً لهما بما أقر به القاتل ووجهها مذكور
 في الهداية وإن اختلفا شاهد القاتل في زمانه ومكانه والله أوقال
 شاهد قتله بعضاً والآخر جهالة قتله لغت وإن شهدا بقتله وقاد
 جهلنا الله بحب الدية القياس أن لا يجب شيء لآته حكم القاتل يختلف
 باختلاف آت لآته وجه الاستحسان أنهم شهدوا بطلان القاتل والمطلق
 ليس بآله فيثبت أقل موجب وهو الدية ويجب في ماله لآته الأصل في القاتل
 العمد فلا يتحمل العاقلة وإن أقر كل من رجلين بقتل زيد وقال الولي
 قتلناه فله قتلها ولو قامت بينة بقتل زيد عمرو وأخبر بقتل بكر أباة

وأدعي الولي قتلها لغت لآته في الثاني تليد المشهود له الشاهد
 في بعض ما شهد وهذا يبطل شهادته لآته في التليد بنفسه
 وفي الأول تليد المقتله المقتل في بعض ما أقر به وهو أنفراد في
 القتل وهذا لا يبطل الأقرار والعين حالة الرمي والوصول
 فيجب الدية على من رمى مسلماً فارتد فوصل فهذا عند أبي حنيفة
 وعندهما بطل لا يجب شيء إذا كان رتداً سقط تقومه فصار
 ميراثاً الرامي عن موجب ما إذا أبرأه بعد الجرح قبل الموت له
 أن المرمى إليه حالة الرمي متقوم والقيمة لسيد عبد ربي إليه
 فوصل هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهو قال محمد روة فصل
 ما بين قيمة مرمي إلى غير مرمي والجزاء على مجرم رمي صيداً
 محل فوصل لا على حل رماء فاحرم فوصل ولا يضمن من رمي
 مقتضياً عليه بجرم فرج شاهد وحل صيد رماء مسلم
 فتمت فوصل لا ما رماء مجوسي فاستلم فوصل لآته المقتدر

حالة الرمي كتاب **الزكيات** الدية من الذهب
 ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف دينار ومن الذهب مائة
 وهذا في شبه العهد أربع مئة بنت مخاض وبنت لبون
 حقة وخدعة وهي المغلظة وفي الخطاء أخماس من ابن

الدية عند أبي حنيفة لا يكون إلا من هذه الأمور الثلاثة وقال
 منها ومن البقر والغنم ألفا شاة ومن الخيل مائة شاة كل حلة ثوبان
 لأن عمر رضي الله عنه جعل على أهل كل مال منها **ثلث** وأن هذه الأشياء
 مجهولة فلا يبيع بها التقدير ولم يرد فيها أثر مشهور بخلاف الأبل
 وعند الشافعي دية من الورق اثنا عشر ألف درهم ثم الدية المغلطة
 عند أبي حنيفة وأبي يوسف بها خمس وعشرون من بنت مخاض وهي التي تمت
 عليها حول وخمس وعشرون بنت لبون وهي التي تمت عليها حول وخمس
 وعشرون حقة وهي تمت عليها ثلث سنين وخمس وعشرون جذعة
 وهي التي تمت عليها أربع سنين وعند محمد بن عيسى والشافعي دية ثلاثون حقة
 وثلاثون جذعة وأربعون ثديئة كلها خلفات في بطون أولادها
 الثديئة التي تمت عليها خمس سنين والخلفة في بطونها ولدت مضت عليها
 ستة أشهر والتعليق مختلف فيه بين القمابة ربه ونحن أخذنا
 بقول ابن مسعود ربه ودية الخطاء عندنا عشرون ابن مخاض وهو
 ذكر تمت عليه حول ومن الأصناف المذكورة عشرون وعند الشافعي ربه
 عشرون ابن لبون مكان ابن مخاض وكفاتها عشرون ربة فإن عجز
 عنه صام شهرين ولدت ولدت لها مائة لا أنه لم يرد به النقص وصح يصنع
 أحدا بويه مسلم لأنه يكون مؤمنا بالبيعة لا جنتين وللراة نصف ما

للرجل في دية النفس ما دفن هذا عندنا وعند الشافعي دية ما دون
 النفس ينصف ولدي للمسلم هذا عندنا وعند الشافعي دية
 اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم ودية المجوسي ثمان مائة درهم
 وعند مالك دية اليهودي والنصراني ينصف دية للمسلم ودية المسلم
 اثنا عشر ألف درهم وفي النفس الذئب والذئب والحشفة والعقل والشم
 والذوق والسمع والبصر واللسان أن يمنع النطق وأداء الذكر الحرف
 والحيية خلقت فلم تنبت وشعر الرأس الدية أي الدية الكاملة ويجب عند
 مالك والشافعي ربه في الحيية وشعر الرأس حكومة القتل كما في اثنين
 في البدن اثنين وفي أحدها نصفها وكما في شقار العينين وفي أحدهما
 ربهما وفي كل أصبع يداً ورجل عثرها وفي أصبع فيها مفاصل ثلث عثرها
 ومما فيه مفصلان نصف عثرها كما في كل سن فإن فيها نصف العثر
 لما تعدد الأسنان اثنين وثلثين ينبغي أن يجب في كل سن ربع ثمن
 الدية فما الحكمة في وجوب نصف العثر فيحظر بيالي أن عدد الأسنان
 وإن كان اثنين وثلثين فالدية الأخيرة وهي أسنان الحلم قد انبثت
 لبعض الناس قد ينبت لبعض الناس والبعض كلها فالعدد المتوسط
 للأسنان ثلثون ثم للأسنان منقصة الدية والمضغ فأما سقط
 سن ينبت منقصة بالكلية وينصف منقصة التي تقابلها وهو منقصة المضغ

وَأَنَّ كَالنِّصْفِ الْآخِرِ وَهُوَ الزَّيْنَةُ بَاقِيَةٌ وَإِذَا كَانَ الْعَدُوُّ الْمُنَوِّسُ ثَلَاثِينَ
 مُنْفَعَةً الْبَيْتِ الْوَاحِدَةِ ثَلَاثُ عَشْرَ وَنِصْفُ الْمُنْفَعَةِ سُدُسُ الْعَشْرِ وَ
 مَجْمُوعُهَا نِصْفُ الْعَشْرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْحَقِيقَةِ وَكَأَنَّ مَوْضِعَ نِصْفِ نَفْسِهِ بِمَنْزِلَةِ
 فَنِيهِ دِيْنُهُ كَيْدُ شَلَّتْ وَعَيْنُ غِيْبَتْ وَلَا قُوَّةَ فِي السَّجَاحِ إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ
 عَمْدًا لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ حِفْظُ الْمَائِلَةِ فِي غَيْرِ الْمَوْضِعِ وَفِيهَا يُمَكِّنُ وَهَذَا عِنْدَ
 أَبِي حَرْبٍ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَوْ جَبَّ الْقَصَاصُ فَمَا قَبِلَ الْمَوْضِعُ بَأَنَّهُ يُشْبِرُ غُورَهَا
 بِمِثْلِهَا ثُمَّ يَتَّخِذُ حَدِيدًا يَقْدِرُ ذَلِكَ وَيَقْطَعُ بِهَا مَقْدَارَ مَا قُطِعَ وَهِيَ
 مَا تَوْضَحُ الْعَظْمُ أَيْ يَطْرُقُ فِيهَا خَطَأٌ نِصْفُ عَشْرِ الدِّيَةِ وَفِيهَا يَسْمَعُ
 عَشْرَهَا وَهِيَ الَّتِي تَكْسِرُ الْعَظْمَ وَالْمُنْقَلَةَ عَشْرَهَا وَنِصْفُ عَشْرَهَا وَهِيَ الَّتِي
 تُحَوِّلُ الْعَظْمَ بَعْدَ الْكِرْوَالَةِ وَالْجَائِفَةُ لِلْجَارِحَةِ الَّتِي وَصَلَتْ إِلَى الْجَوْفِ
 وَفِي جَائِفَةٍ نَفَذَتْ ثَلَاثَهَا لَا تَمُوتُ بِمَنْزِلَةِ جَائِفَتَيْنِ وَالْجَائِفَةُ وَالْكَارِ
 وَالْدَائِمَةُ وَالْبَاضِعَةُ وَالْمَلْدُوحَةُ وَالسَّحَابُ فِي حُكْمِهِ عَدْلًا
 أَيْ مَا يَحْرِضُ الْجِلْدَ أَيْ يَحْدُسُهُ وَمَا يَطْرُقُ الدَّمُ وَلَا يَسْبِلُهُ كَالدَّمَغِ
 فِي الْعَيْنِ وَمَا يَسْبِلُ الدَّمُ وَمَا يَبْضَعُ الْجِلْدَ أَيْ يَقْطَعُهُ وَمَا يَأْخُذُ
 فِي اللَّحْمِ وَمَا يَصِلُ إِلَى السَّحَابِ أَيْ جِلْدٌ رَفِيقُهُ بَيْنَ اللَّحْمِ وَالْعَظْمِ الرَّأْسِ
 ثُمَّ فَرَحُ حُكْمِهِ يَقُولُ بِهِ فَيَقُومُ عِنْدَ ذَلِكَ هَذَا الْأَثَرُ ثُمَّ مَعَهُ فَقَدْ
 التَّفَاوُتُ بَيْنَ الْيَمِينَيْنِ مِنَ الدِّيَةِ هُوَ يَرْجِعُ إِلَى قَدْرِ التَّفَاوُتِ

وَالْأَلَمُ الَّذِي يَطْرُقُ إِلَى الدَّمَغِ
 مِنَ الْجِلْدِ الَّتِي فِيهَا زُرْعَةُ وَجَائِفَتُهُ

وَهِيَ تَرْجِعُ إِلَى حُكْمَةِ الْعَدْلِ فَيَفْرَضُ أَنَّ هَذَا الْحَرْبَ عِنْدَ دِيْنِهِ بِهَذَا
 الْأَثَرِ الْفَرْقُ دَهْرٌ وَمَعَ هَذَا الْأَثَرِ تَسْمَاةٌ دَهْرٌ فَالتَّفَاوُتُ بَيْنَهُمَا
 مِائَةٌ دَهْرٌ وَهُوَ عَشْرُ أَلْفٍ فَيُؤْخَذُ هَذَا التَّفَاوُتُ مِنَ الدِّيَةِ وَهِيَ
 عَشْرَةُ أَلْفٍ دَهْرٌ فَعَشْرَةُ أَلْفٍ دَهْرٌ فَمِنْ حُكْمِهِ عَدْلًا بِهِ يُعْمَلُ
 اخْتِزَارُ عَمَّا كَانَ الْكُرْبَى رَمْ أَنَّهُ يُنْظَرُ مَقْدَارُ هَذِهِ الشَّيْءِ مِنَ الْمَوْضِعِ
 فَيَجِبُ بَقْدَرِ ذَلِكَ مِنْ نِصْفِ عَشْرِ الدِّيَةِ وَفِي أَصَابِعِ يَدٍ بِلَا كَيْفٍ وَمَعَهَا نِصْفُ
 الدِّيَةِ أَيْ فِي خَمْسِ أَصَابِعٍ نِصْفُ الدِّيَةِ سَوَاءً قُطِعَ بِهَا كَيْفٌ أَوْ بِيَدٍ
 فَإِنَّ الْكَفَّ يَتَّبِعُ لَهَا وَمَعَ نِصْفِ السَّاعِدِ نِصْفُ عَشْرِ الدِّيَةِ وَحُكْمُهُ عَدْلًا فَإِنَّ
 الذَّرَاعَ لَيْسَتْ تَبْعًا وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي يُونُسَ رَمْ أَنَّهُ مَا زَادَ عَلَى أَصْبَعِ
 الْيَدِ وَالرَّجُلِ إِلَى الْمَنْتَلَبِ وَالْإِخْذُ فَيَتَّبِعُ لِأَنَّ الشَّرْعَ أَوْجَبَ فِي الدِّيَةِ
 نِصْفَ الدِّيَةِ وَالْيَدُ اسْمٌ لِهَذِهِ الْجَارِحَةِ إِلَى الْمَنْتَلَبِ وَفِي كَيْفِهَا أَصْبَعُ عَشْرَهَا
 وَإِنْ كَانَتْ أَصْبَعًا خَمْسَهَا فَلَا يَتَّبِعُ فِي الْكَفِّ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَرْبٍ وَقَالَ
 يُنْظَرُ إِلَى أَرْبَعِ الْكَفِّ الْأَصْبَعِ فَيَكُونُ عَلَيْهِ أَكْثَرُ وَيَدْخُلُ الْقَلِيلُ فِي الْكَثِيرِ
 وَإِنْ كَانَتْ ثَلَاثَةً أَصَابِعٍ يَجِبُ أَرْبَعُ الْأَصَابِعِ وَلَا شَيْءَ فِي الْكَفِّ إِلَّا جَمْعُ
 لِأَنَّ الْأَكْثَرَ حُكْمُ الْكَلِّ فَاسْتَتَبَعَتْ الْكَفَّ وَفِي أَصْبَعِ رَأْيُهُ وَعَيْنُ صَبِيحٍ
 وَذِكْرُهُ وَلِسَانُهُ لَوْلَمْ يَعْلَمْ الصَّحَّةُ بِمَا دَلَّ عَلَى نَظَرِهِ وَبِحُرْكَ ذِكْرِهِ وَكَلَامِهِ
 حُكْمُهُ عَدْلًا هَذَا عِنْدَنَا وَعِنْدَ الْمَشَافِقِ يَجِبُ الدِّيَةُ كَامِلَةً لِأَنَّ

الغالب المصحة أما إن علم صحة هذه الأعضاء فالواجب الدية الكاملة
 اتفاقا ودخل رأس موضحة أذهبت عقله أو شعرا أسير في الذبة وإت
 ذهبت سفعه أو بصره أو نطقه أو هذا عندنا وعند زفره لا يدخل في ذهبا
 العقل والشعر أيضا لأن كل واحد جناية على حدة فلتلك الرأس محل
 العقل والشعر الجنايات كلها على الرأس فيدخل بعض الدية في العقل و
 الرأس ليس محل للسمع والبصر فالجناية عليها لا تستتبع الموضحة وإن
 قود إن ذهبت عيناها بل الدية فيها أي في الموضحة والعينين الدية هذا
 عند أبي حنيفة وقال في الموضحة القصاص في العينين الدية ولا يقطع أصبع
 شل جازة هذا عند أبي حنيفة وعندهما وعند زفره يقتصر من الرأس في
 الثاني رأسها وأصبع قطع مفصلة الأعلى وشل ما بقي بل دية المفصلة
 الحكومة فما بقي ولا بكر نصف سيرة أسود باقيا بل كل دية السيرة
 ويجب الرأس على من أقاد سيرة ثم نبتت أي نبتت سيرة من أقاد فاعلم
 أنه أقاد بغير حق وكان واجبا أن يستأجر حولا ثم يقتصر مما كان بغير حق
 ينبغي أن يجب القصاص لكن سقط للشبهة فيجب الرأس أو قلها فردت
 إلى مكانها فنبتت عليها اللحم أي يجب الرأس على من قطع سيرة غير فردتها
 السيرة سيرة إلى مكانها فنبتت عليها اللحم وإنما يجب الرأس لأن نبات
 اللحم واعتبار له لأن العروق لا يعود لو أن قلعته فنبتت أخرى فإله

لا يجب

لا يجب الرأس على القاص لأن الجناية أنعمت معنى ما إذا قلع سيرة
 صبي فنبتت لا يجب الرأس لا جراح وعندنا يجب الرأس لأن الجناية
 قد تحقت وللملأمة نعمة مبتدأة من الله تعالى أو التمرت شجرة أو جرح
 يضرب لم يبرأ منه فإنه يسقط الرأس عند أبي حنيفة لزوال الشئ
 الموجب وعند أبي يوسف رأس لا لير وهو حكومة العدل فيل ينظر
 أن الرأس يترك يخرج نفسه مثل هذه الجراحة فإن بعض الناس يخرج
 نفسه ويأخذ على ذلك شيئا وعند زفره يجب أجرة الطبيب ومثل الدية
 ولا يقاد جرح إلا بعد براءة هذا عندنا وعند الشافعي يقتصر في
 الحال كما في القصاص في النفس وعند الصبي والمجنون خطأ وعلى قلته
 الدية ولا كفارة فيه ولا جرمان إرث ومن ضرب بطن امرأة يجب
 غرة خمسمية ودهر على عاقلته إن ألفت ميتا ودية إن حيا
 مات أي يجب الدية الكاملة إن ألفت حيا فمات لأن موته بسبب القتل
 وأعلم أن الغرة عندنا يجب في سنة فإنه لم جعل على العاقلة سنة
 وأيضا هي بدك العضوين وجهه وما كان بدك العضو يجب في سنة إن
 كانت الدية أو أقل إلى نصف العثر وعند الشافعي يجب الغرة في ثلث
 سنين كالدية وغرة ودية أن كان ميتا فماتت الأم ودية الأم
 فقط إن ماتت فآلفت ميتا لأنه يمكن أن يكون موته بسبب اختناقه

بعد موتها وعند الشافعي رد يجب الغرة أيضا ودينان إن ماتت فالتت
حيث ماتت وما يجب في الجنين لو دنته سوي صار به أي إن كان الضارب
وإنما الجنين لا يكون له شيء مما وجب إذا لم يمتد له بال ولحقه جنين
الأمه نصف غريمته في الذكر وغريمته في الأنثى أعلم أن الجنين إذا
تحرر بحب فيه حتمية وهو سواء كان ذكرًا أو أنثى إذا تهاوت في
الجنين بين الذكر والأنثى وهو نصف غريم من دية الذكر وغريم من دية
الأنثى فإذا مات رقيقا يجب أن يكون نصف غريمته على قدر أنوثته لا دية
الرقيق قيمته ما يقدر من دية الحر يقدر من قيمة الرقيق فإن قلت يلزم أن
يكون الواجب في الأنثى أكثر من الواجب في الذكر قلت لا يلزم لأن العادة
قيمة الغلام لا تدل على قيمة الجارية بكونها حتى إن قومت جارية بالفرس
يقوم الغلام الذي هو مثلها في الحسن بالفرس وهو نصف قيمة الجنين إن كان
ذكرًا لا يكون أقل من قيمته إن كان أنثى وعند أبي يوسف رد يجب النقص
لو انتقصت المرأة بالقيام كما في البهايم فإن الضمان في قتل الرقيق ضامن
وعند الشافعي رد يجب غريمته الذكر فإن ضربت فاعتق سببها حملها فالتت
فما يجب قيمته حيًا لا دية لأنه بالضرر السابق وقد كان في حالة
البرق ولو كفاة في الجنين هذا عندنا وعند الشافعي رد يجب ما استتب
بعض خلقه كالناتم فما ذكره ضمن الغرة عاقلة امرأة استقطبت ميتا عند

بدوا أو فعل بلا إذن زوجها فإن أذن له أعلم أنها يجب عليه قتل
المرأة في سنة واحدة وإن لم يكن لها عاقلة يجب في مالها في سنة أيضا
باب ما يحدث في الطريق من أخذت في طريق العامة كنيفا أو ميزابا
أو جرحا أو دكا أو كاد يسعه ذلك إن لم يضرب بالناس الكنيف المستراح
والميزاب تجري الماء والجرح من البرج وقيل تجري ماء يركب في الحائط
وعن البردوي جرح يخرج من الحائط ليبتلي عليه ولعل نقصه أي في
لم يضرب فالحاصل أنه إن أضرب بالناس لا يجوز له أن يفعل وإن لم يضربهم
يجوز لكن مع ذلك يكون لكل واحد نقصه لأنه تصرف في الحق المشترك
فيلحق نقصه كما في الملك المشترك مع أنه لم يضرب وفي غيرنا قد يسعه ذلك
إذن شركاء وإن لم يضرب ضمن عاقلة دية من مات بسقوطها كما لو
وضع حجرا أو حفن بئرا في الطريق فتلف به نفس فإن تلف به دية
هو إن لم ياذن به الإمام فإن الضمان في جميع ما ذكرنا بأخذ شيء
في طريق العامة أنما يكون إذا لم ياذن به الإمام فإن أذن أو مات
واقف في بئر طريق جوعا أو غمنا فلا هذا عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف
إن مات غمنا يجب الضمان لأن الغم بسبب الوقوع والمراد بالغم هنا
الاختناق من هواء البئر ومن حكي حجرا وضعه آخر فقطب به رجل
ضمن لأن قتل الأول أنقصه بفعل الثاني فالضمان على الثاني من حمل

شئنا في الطريق فسقط منه على آخر أو دخل بحصير أو قنديل أو حصة في
 مسجد غيره أو جلس فيه غير متصل فغلب به أحد نحو أن سقط الحصر أو
 القنديل على أحد أو سقط الطرف الذي فيه الحصة على أحد أو كجائسا
 غير متصل فسقط عليه أعني ضمن ذلك من سقط منه رداءه ليسه أو دخل
 هذه الأشياء في مسجد حية أو جلس فيه مصليا هذا عند أبي حنيفة وعند
 لا يضمن بأحد حال هذه الأشياء في المسجد سواء كان مسجد حية أو غير مسجد
 حية لأن القربة لا تنقيد بشرط السلامة له أن تدبر المسجد لأهله
 دون غيرهم فيعمل الغير مباح فيكون مقيدا بشرط السلامة وعندهما
 الجالس في المسجد لا يضمن سواء جلس للصلوة أو غير الصلوة فلو كان
 أن الجالس للصلوة في المسجد لا يضمن عند أبي حنيفة سواء في مسجد حية أو
 غيره والجالس لغير الصلوة يضمن سواء كان في مسجد حية أو غير وفي سقوط
 الرداء إنما لا يضمن عند محمد إذا لبس ما يلبس عادة أما أن يلبس
 أو يلبس عادة كجوارق القناديل فسقط على أنساني فمالك يضمن فلهذا
 اللبس بمنزلة الحبل وفي الحبل يضمن ورتب حابط مال إلى طريق العامة
 وطلب نفعه مسلم أو ذمي من يملك نفعه كالراعي بئذ رهنه
 فإنه يملك نفعه بغير رهنه وأبي الطاهر والوصي والمكاتب والعبيد
 الساجر فلم يضمن في مدة يملك نفعه ضمن ما تلف به وعاقلة النفق

صورة الطالب أن يقول أني تقدمت إلى هذا الرجل لهدم حائطه وأعلم أنه
 ذكر في الكتب الطلب والاشهاد لكن الأشهاد ليس بشرط وإنما ذكر ليعلم من
 أثباته عند الزكارة وكان بين باب الحائط أن من أشهد عليه فباع وقبضه
 المتري فسقط أو طلب من لا يملك نفعه كالمترين والمتاجر والمودع
 وسائر الدار فإن مال الجار رجل له الطلب فيبيع تأجيله وأبوابها
 لأن مال الجار الطريق فاحمله القاضي أو من طلبه له حتى العامة فلا يكون
 لهما أن يطاله فإن بني ما يملك ابتداء ضمن بطلب كما في إشراج الجناح
 إشراج الجناح إخراج الجذوع من الجدار إلى الطريق والبناء عليها وما
 نحوه فالكتيف والميزاب حائط خمسة طلب نفعه من أحدهم وسقط على
 رجل ضمن العاقلة حسن البنية كما ضمنوا ثلثها إن حفر أحد ثلثة في دهرهم
 بيرا أو بني حائط أي ضمن عاقلة من طلب منه النقص حسن البنية لأن
 الطلب صح في الحسرة ضمن عاقلة حافر البئر وباني الحائط ثلثي البنية لأن
 الحافر والباني في الثلثين متعدي وهذا عند أبي حنيفة وقالوا ضمنوا النصف
 في الحائط والحفر والبناء أما في الحائط فلا لأن التلف ينصب من طلب منه
 معتبر وفي نصيب غيره لا فكأن قسمين كما في عقير الأسد ثم شل الحية وخرج
 الأوتار وفي مسئلة الكفر والبناء التلف ينصب للمالك لا يوجب الضمان
 بنصب الغاييب يوجب فيقسم قسمين بأبجائه المهمة وما علم

ضمن الركاب ما وطئت أبنه وما أصابت بيدها أو رجلها أو رأسها أو كثر
أو خبطت أو صدمت لا ما نغشت برجلها أو يديها فالاحتراز عن الوطني وما
يتسببه يمكن تجاوزه بالنفقة بالرجل والذنب هذا عندنا وعند الشافعي ^{بضم}
النفقة أيضا لأن فعلها يضاف إلى الركاب أو عطب إنسان يارأيت أو بالث
في الطريق سابقة أو أوقفها لذلك فإن أوقفها لغيره ضمن فإنها إذا رأت
أو بالث في الطريق حالة السير لا يضمن أمّا إذا أوقفها لبرود أو ببول
لا يضمن أيضا لأن بعض الدواب لا يفعل ذلك إلا بعد الوقوف إن أوقفها
لغير ذلك يضمن لأنه متعمد بالبقاء فإن أصابت بيدها أو رجلها حصاة
أو نواة أو ثارت غبارا أو حجر أصغر فقضاء عيننا أو أفسد ثوبا أو يضمن
وضمن بالكبير لأن الاحتراز عن الأول متعمد بخلاف الثاني وضمن السائق
والقائد ما ضمنه الركاب وعليه الكفارة لا عليها أي إن كان مع الركاب
سائق أو قائد يضمن كل منهما ما ضمنه الركاب ويجب على الركاب الكفارة لا
على السائق والقائد والركاب يجزى من الميراث للقائد والسائق وضمن
عاقلة كل فارس روية الأجران اضهد ما دامنا هذا عندنا وعند الشافعي
يضمن كل نصف روية الآخر لأن هلكه بفعلين فعل نفسه وفعل صاحبه
فيمد نصفه ويعتبر نصفه فلنا فعل كل منهما باح والمباح في حق نفسه
لا يضاف إليه الهلك وفي غير يضاف وسائق دابة وقع أدها على رجل فما

وقائد قطار وطئ بغير منه رجلا لدية وإن كان معه سابق ضمنا فإن قتل
رابط على قطار يلا علم قائد رجلا ضمن عاقلة القابذ لدية وجعلها على
عاقلة الرابط لأن الرابط أوقفهم في هذه العهدة ^{أقول} ينبغي أن يكون في مال
الرابط لأنه أوقفهم في خراب المال وهذا مما يتحمله العاقلة قالوا هذا إذا
رابط والقطار في السير لأنه أمر بالقود ذلك أمّا إذا ربط في غير حالة
السير فالقائد على عاقلة القابذ لأنه قادر بغير غيره بغير إذنه لا مكرها
ولا دلة فلا يرجع بلحقه من الضمان ومن أرسل كلبا أو طيرا فمسه
فأصاب في قود ضمن في العقب لا في الطير ولا في كلبه يسفه الماحصل أنه
لا يضمن في الطير ساق أو لم يسق ويقصر في العقب إن ساق وإن لم
يسق لا ففي الكلب يتقبل النفل إليه بسبيل السوق وإن لم يسق لا يتقبل
إليه لأنه فاعل بخلافه ولا يضمن في الطير إذا لم يسق وكذا إن ساق
لأن بدته لا يطبق السوق فوجوده كعدمه ^{أقول} لا يطبق الضرب
أما سوقه في الزجر والقياح بخلاف الصيد فإنه يجزى الجوز الذي سأل
للضرورة وعن أبي يوسف أنه أوجب الضمان في هذا كله احتياطا و
المسايح أخذوا بقوله ولا في دابة منفلته أصابت نفسها أو ماله
ليل أو نهارا ومن ضرب دابة عليها ركاب أو خشيها ففشت أو ضربت بيدها
آخر أو نقرت فصدمته وقتله ضمن هؤلاء هذا عندنا وعند أبي يوسف

أَنَّ الصَّمْعَ عَلَى الرَّكْبَةِ النَّاسِ يَنْصِفُهُنَّ وَهَذَا إِذَا اخْتَصَّ بِغَيْرِ أَذْرٍ الرَّكْبِ
أَمَّا إِذَا اخْتَصَّ بِأَذْرٍ فَلَا ضَمَّ لَهُ أَنَّهُ أَمْرٌ بِمَا يَحِلُّ لَهُ إِذَا تَخَسَّرَ فِي مَعْنَى السَّوْبِ
فَانْتَقَلَ إِلَى الرَّكْبِ فَلَا يَضُمُّ النَّفْعَ كَمَا إِذَا اخْتَصَّ الرَّكْبُ فَتَخَسَّرَ فِي تَقَاءِ
عَيْنَيْ شَاةِ الْقَصَابِ مَا نَقَصَهَا وَفِي عَيْنَيْ بَقَرَةِ الْجَزَارِ وَصُرُوزِهِ وَالْخِزَارِ
وَالْبَقْلِ وَالْفَرْسِ رُبَّ لَدْنَةٍ لَا يَكُنْ أَقَامَةُ الْعَمَلِ لَهَا بَارِعٌ أَعْيُنَ عَيْنَيْهَا وَ
عَيْنِي الْمُسْتَعْمِلِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رُبَّ يَجِبُ النِّقْصُ كَمَا فِي شَاةِ الْقَصَابِ قُلْنَا شَاةُ
الْقَصَابِ بِالْمَقْصُودِ الْحَمُّ فَقَطُّ **بَابُ جُنَايَةِ الرَّقِيقِ** فَإِنْ جُنِيَ
عَبْدٌ خَطَاءً دَفَعَهُ سَيِّدُهُ إِلَى الْجَنَائَةِ وَيَكُلُّهُ وَلِيَّتُهَا أَوْ فِدَاهَا بِرِشَاهَا حَالًا
هَذَا عِنْدَنَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رُبَّ الْجَنَائَةِ فِي رَقَبَتِهِ يَبَاعُ فِيهَا إِنْ كَانَ يَقْضِي الْمَوْتِ
الْأَرْضِ وَغُرَّةَ الْجَارِ فِي خِثْيَابِ الْجَانِي بَعْدَ الْعِتْقِ فَإِنَّ الْجَانِي عَلَيْهِ يَبْعُ الْجَانِي
إِذَا أَعْتَقَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رُبَّ فَإِنْ فِدَاهُ جُنِيَ فِيهِ كَالْأَوَّلِيِّ فَإِنَّهُ ظَهَرَ عَنِ الْمَوْتِ
فَصَارَتْ الْأَوَّلِيُّ كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ فَيَجِبُ بِالثَّانِيَةِ الدَّفْعُ وَالْفِدَاءُ فَإِنْ جُنِيَ جُنِيَ
دَفَعَهُ بِهَا إِلَى وَلِيِّهَا يَقِيمَانِ بِهِ بِنِسْبَةِ حَقِّهَا أَوْ فِدَاهَا بِرِشَاهَا فَإِنْ وَهَبَهُ
أَوْ بَاعَهُ أَوْ أَعْتَقَهُ أَوْ دَبَّرَهُ أَوْ اسْتَوْلَدَهَا أَوْ لَامَهُ الْجَانِيَةَ وَلَمْ يَعْلَمْ صَاحِبُ
الْأَوَّلِيِّ قِيمَتَهُ وَمِنْ الْأَرْضِ وَإِنْ عَلِمَهَا غَرَمَ الْأَرْضِ فَإِنَّ الْمَوْتِ قَبْلَ
هَذِهِ النِّصَرَاتِ كَمَا تَحْتَكَ رَأْيُ بَيْنِ الدَّقِيقِ وَالْفِدَاءِ فَلَا لَمْ يَتَّيَحَّزْ لِلدَّقِيقِ
بَلَا عِلْمَ الْمَوْتِ بِالْجَنَائَةِ لَمْ يَصِرْ مُخْتَارًا لِلأَرْضِ فَصَارَتْ النِّفْعَةُ مَقَامَ الْعَبْدِ

وَلَا قَائِدَةً فِي التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْأَقْلِ وَالْأَكْثَرِ فَيُجِبُ الْأَقْلُ بِخِلَافِهِ إِذَا
عِلْمَ فَإِنَّهُ يَصِيرُ مُخْتَارًا لِلأَرْضِ كَمَا لَوْ عَلِمَ عِتْقَهُ يَقْتُلُ زَيْدًا أَوْ رَمَاهُ
أَوْ شَجَّهَ فَعَمِلَ أَيْ إِذَا قَالَ لَيْنَ قَتَلْتُ زَيْدًا فَإِنَّهُ حُرٌّ فَعَمِلَ أَوْ قَالَ لَيْنَ
فَأَنْتَ حُرٌّ فَرَمَاهُ أَوْ قَالَ لَيْنَ شَجَّهْتَ رَأْسَهُ فَإِنَّهُ حُرٌّ فَشَجَّهَ غَرَمَ الْأَرْضِ
لَدْنَةٍ يَصِيرُ مُخْتَارًا لِلْفِدَاءِ حَيْثُ أَعْتَقَهُ عَلَى تَقْدِيرِ وَجُودِ الْجَنَائَةِ
كَمَا لَوْ قَالَ إِذَا مَرَضْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَلَا تَأْثَرُ فَإِذَا مَرَضَ تَصَدَّقَ فَإِذَا وَجَدَ
زَفَرَهُ لَدْنَةٍ يَصِيرُ مُخْتَارًا لِلْفِدَاءِ إِذَا لَجْنَانِيَّةٌ وَقَتَّ تَكْلِيمَهُ وَلَا عِلْمَ
بِوُجُودِهَا فَإِنْ قَطَعَ عَبْدٌ يَدَ حُرٍّ عَمْدًا أَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ فَأَعْتَقَهُ فَسَرَى ^{فَالْعَبْدُ}
صَلَحَ بِهَا وَإِنْ لَمْ يُعْتَقْهُ يَرُدُّ عَلَى سَيِّدِهِ فَيَقْتُلُ أَوْ يَغْنَى فَإِنَّهُ إِذَا عَمِلَ
وَلَا عَلَى أَنْ تَصْدَقَ تَصَحُّحُ الصَّلَاحِ إِذَا لَمْ يَصِحَّ لَهُ إِلَّا وَأَنْ يَكُونَ صُلَحًا
عَنِ الْجَنَائَةِ وَمَا يَحْدُثُ فِيهَا أَمَّا إِذَا لَمْ يُعْتَقْ وَقَدْ سَرَى ثَبَتَ أَنَّ
لِلْمَالِ غَيْرِ وَاجِبٍ أَنَّ الْوَاجِبَ وَالْقَوَّةُ فَكَانَ الصَّلَاحُ بَاطِلًا وَبَرَدَ
يُقَالُ لِلذَّوْلِيَّاءِ أَقْلُوهُ أَوْ اغْفُوهُ فَإِنْ جُنِيَ مَا ذُوْنُ مَذْيُونٍ خَطَاءً
فَاعْتَقَهُ سَيِّدُهُ بَلَا عِلْمٍ بِهَا غَرَمَ لِرَبِّ الدِّينِ الْأَقْلُ مِنْ قِيمَتِهِ وَمِنْ قِيمَتِهِ
وَلَوْ لَهَا الْأَقْلُ مِنْهَا وَمِنْ الْأَرْضِ فَإِنَّ السَّيِّدَ إِذَا أَعْتَقَ الْمَذْيُونِ
الْمَذْيُونِ فَعَلَيْهِ لِرَبِّ الدِّينِ الْأَقْلُ مِنَ الْقِيمَةِ وَمِنْ الدِّينِ وَإِذَا عَمِلَ
الْعَبْدُ الْجَانِي جُنَايَةَ خَطَاءً فَعَلَيْهِ الْأَقْلُ مِنْ قِيمَتِهِ وَمِنْ الْأَرْضِ فَلَا

عند الاجتماع اذ لا يزلجر أحدهما الآخر لانه لو اذعنق يدفع الى
الجناية ثم يبيع للدين فان ولدت ماذونة مديونة ولذا يباع منها
لديها ولا يدفع معها الجنايتها فان الدين في ذمة الامة متعلق
برقبتهما فيسرى الى الولد وفي الجناية الدفع في ذمة المولى لاذنيتها
وانما لا يلاقيها الفعل الحقيقي وهو الدفع والسرقة في الامور الشرعية
والحقيقية فان قتل عبد خطاء ولي حرز عمر سيده اعتقه فلا شيء
للحرز عليه اي قال رجل هذا العبد قد اعتقه مولاه فقتل ذلك العبد خطا
خطاء وذلك الرجل في الجناية فلا شيء له لانه لما قال ان مولاه اعتقه
فقد ادعى الذمة على العاقلة وبراء العبد والمولى من موجب الجناية
فان قال قتل اخا زيدا قبل عتقي خطاء وقال زيدا بل بعد صدق
القول فانه استند قتله الى حالة منافية للصفاء كما منكر القول
قوله ما اذا قال طلقنا امرأتى او بنت حاري وانا صبي او انا مجنون
وكا جنونه معروفا فالقول قوله فان قلنا ينبغي ان لا يكون لقول العبد
اعتبار لان معنى قول الرخ ان ذمة القتل على عاقلتك ومعنى قوله
القائل ان الواجب على مولاي الاقل من قيمتي ومن الدين ان لم يعلم بالجناية
والذمة ان كان عالما بها ولا اعتبار بقول العبد في حق المولى قلت
الرخ يدعي على القائل القتل الخطاء بعد العتق ولا يثبت له فالقائل ان

اقر بذلك يلزمه الذمة لان ما ثبت بالقرار لا يتحمل العاقلة فهو
ينكر ذلك بل يقول قتله قبل العتق فيعتبر قوله في نفي قتله بعد العتق
لان ما ثبت على المولى شيء لان قوله لا يكون حجة على المولى فان قال
مولى الامة قطعت يدها قبل اعتاقها وقالت بل بعد صدقت وكذا
في اخذ منها لان الجاع والغلة اي اعتق امة ثم قال قطعت يدها واخذ
منك هذا المال قبل ما اعتقك وقالت بل بعد فالقول قولها عند البيع
واي يوسف وعند محمد بن القول قوله وهو القياس لان ما ينكر الصما
باستناد الفعل الى حالة معروفة منافية للصفاء قلت لم يستند الى حالة
منافية له لانه يضمن لو فعل وهي مديونة على ان الاصل في هذه الامور
الصما فقد اقر بسبب الصما ثم ادعى البراءة عنه بخلافه اذا قال جاعها
قبل الاعناق واخذت الغلة قبل الاعناق فان تلك الحالة منافية
للصما بسبب الجاع واخذت الغلة وايضا الظاهر كونها في حالة الرق
فان امر عبد مجبور او صبي مجبور صبييا بقتل رجل فقتله فالذمة على
عاقله القاتل وجوا على العبد بعد عتقه لا على الصبي الامر بالمسار
هو الصبي المأمور فيضمن عاقله ثم يرجع حوت على العبد اذا اعتق لانه
اوقع الصبي في هذه الورطة لكن قوله غير معتبر في حق المولى فيضمن
بعد العتق ولا يرجع حوت على الصبي الامر لقصور اهليته فان كانت

ما مور العبد مثله دفع السيد القاتل أو فداءه في الخطاء بلا رجوع في الدنيا
 ويجب أن يرجع بعد عتقه بأقل من قيمته ومن الفداء أي امر عبد تجوز
 عبد المجور يقتل رجل في الخطاء دفع السيد القاتل أو فداءه ولا رجوع على
 العبد إلا مراء وإما قال ويجب أن يرجع بعد العتق إذا لم يروا له ذلك ^{فمنه}
 أن يرجع بأقل من قيمته ومن الفداء لأن القيمة إذا كانت أقل من الفداء
 فالمراد غير مضطر إلى إعطاء الزيادة بل يدفع العبد أقسط ^{منه} أن يرجع
 بشئ لأن المراد لم يوقعه في عهد الوعدة كمال عقل المأمور بخلافه إذا
 كان الصبي مأمورا وكذا في العبد إذا كان العبد القاتل صغيرا فإن كان كبيرا
 اقتصر أي في العمد دفع السيد القاتل أو فداءه ثم رجح على العبد أن يرجع بأقل
 من قيمته ومن الفداء أن كان العبد القاتل صغيرا فإن عند الصغير الخطاء
 وإن كان كبيرا يجب القصاص فإن قتل قتل عبد حزين لكل وليات
 فعلى أحد ولي كل منها دفع نصفه إلى الآخرين أو فدية بيعة وسقط
 حق من عني في الدية وانقلب حصته من لم يعف ما لا فاما يدفع نصفه
 أو الدية الواحدة فإن قتل أحدهما عدا والآخر خطاء وعنى أحد ولي
 العمد فدى بيعة لولي الخطاء وينصفها لأحد ولي العمد أو دفع اليه
 وقسم الثلث أو ثلثي حرة وأرباعا من أمة عندها أما طرد العبد
 فإن قتل الخطاء ببيعان الكل وأحد ولي العمد يدفع فإن قتل عبد حرة أو مملوك

على النية

وعفا أحدهما بطل كله أي عبد لرجلين قبل ذلك العبد قريبا لهما
 فعفا أحدهما بطل الكل عند أبي حنيفة وقال يدفع الذي عفا نصيبه
 إلى الآخر أو يهديه بربع الدية **فصل** في دية العبد قيمته
 فإن بلغت هي دية الحر وقيمة الأمة دية الحره نقصن من كل عشرة
 هذا عند أبي حنيفة ثم يدرأها إذا لم يخطأ طلبة العبد من الحر وعند
 أبي يوسف والشافعي ^{في} يجب قيمته بالغة ما بلغت وفي الغصب قيمته ما كانت
 هذا بالكساح فإن المعتبر في الغصب المالية لا الدمية وما قدر من
 دية الحر قدر من قيمته ^{في يده} نصف قيمته أي إن كانت قيمته عشرة آلاف
 أو أكثر يجب في يده خمسة آلاف أو في الأختسة دأمر عبد قطع يده عمدا
 فاعتق فسري أفيد أن ورثته سيده فقط وإن لا أي إن كان الوارث
 المعتق السيد فقط استوفى القود عند أبي حنيفة وأبي يوسف ^{في} وعند محمد
 لأن القصاص يجب بالموت مستندة إلى وقت الجرح فإن اعتبر حالة
 فسببه لكل ولاية الملك وإن اعتبر حالة الموت فالسبب الولاية بالولد
 فجاءه سبب السبب فتنوع لجأه المستحق فلهذا اعتبر لجأه السبب
 عند تيقن من له الحق وإن لم يكن الوارث السيد فقط أي بولي له وأرث غير
 السيد كيقاد بالارتقاء لأنه إن اعتبر حالة الجرح فالمستحق السيد فقط
 وإن اعتبر حالة الموت فلهذا الوارث وهو مع السيد لجأه المستحق له

يمنع الحكم فان اعتق احد عبديه فليجأ فليس احد فارتشها بالسيد
فان قتلها جمل بحجة حر وقيمة عبده وانه قتل حله وقيمة العبد
اي قال لغيره اخذها حر ثم شتا فبين السيدان المراد باحد هذا الميز
فارتشها بالسيد لا غير فان البتة المأز وإخبار من وجهه وإنشاء من وجهه
وبعد الشجة تبقى محلة للأنشاء فأعتبر إنشاء فانه اعتق وقت البيات
في قماء عتيق عبده دفعه لسيده واخذ قيمته او امسكه بك اخذ النقصان
اي ان شاء السيد دفع العبد الى الجاني واخذ القيمة وان شاء امسكه بك
أخذ النقصان هذا عند ابي حنيفة وقال لا يختار بين الدفع والامساك مع أخذ
وقال الشافعي دفعه لسيده وامسك الجاني العينة فانه يجمل النقصان في ثلثه
الغايبة بقي الباقي على سبيله كما اذا فني اخذ عبده وقال للمالئة معتبرة في حق
الطرف وانما سقط في حق الذات فقط وحكم الا موال ما ذكرنا كما في الخبرين
فقال ابو حنيفة للمالئة وان كانت معتبرة فالذمة غير مذكورة فالعمل بالثمنين
افحب ما ذكرنا **فصل** كل فان جنى مدبر او اثم ولد ضمن السيد
الاقل من القيمة ومن الارش اذ حق لولي الجنابة في اكثر من الارش ولا منع من
القيمة فان جنى آخر شارك في الثانية وفي الاولى في قيمة دفعت اليه بمقتضى
اذا ليس في جناباته الا قيمة واحدة وانبع السيد او في الاولى ان دفعت له قضاء
هذا عند ابي حنيفة وعندنا لا يتبع السيد لان الجنابة الثانية لم يكن موجودة

عند دفع القيمة الى ولي الاولى فقد دفع كل الواجب الى مستحقه ان الثانية
مقابلة للاولى من وجهه ولهذا يشارك في الاولى فان دفع الى الاولى ولو
فما ضمنا بخلافه اذا دفع غير طابع بحكم القاض ومن غصب عبدا قطع سيده
يده فسرى ضمن قيمته اقطع فان قطع سيده في يد غاصبه فسرى في يده اي في يد
الغاصب لم يضمن فان الغاصب اذا اغتصب مقطوع اليد بحجته كذلك فاذا اشغ
فعلية قيمته اقطع واذا قطع المولى في يد الغاصب استولى عليه فصارت مستردة اذ
الغاصب عن الضامع انه مات في يده وصلى عبده بحجور غصبه فانه مات معه
اي فان المجرور مؤاخذا بما فعله فان كان الغاصب طاهرا يباع فيه وان لم يكن طاهرا
بل اقربيه لا يباع فيه بل يؤخذ به اذا اعتق فان جنى مدبر عند غاصبه لم عند
سيده او عكس ضمن قيمته لمها ورجع بضمها على الغاصب دفع الى الاول ثم في
الاولى دفع به على الغاصب في الثانية لا اي غصب جعل مدبر لغيره خطا ثم رد
على المولى جنى عند خطا او كما الامر بالعكس اي جنى عند المولى خطا ثم غصبه
جنى عند في الصورتين يضمن المولى قيمة الاول الجنابيتين ثم يرجع بضمها على
الغاصب ثم يدفع هذا النصف الى ولي الجنابة الاولى ودون الثانية لان حقه كحق
الاول والمراجحة قائم فلم يجب فاذا دفع هل يرجع به على الغاصب ام لا في الصورة الاولى
يرجع في العكس وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن يوسف يضمن القيمة التي
رجع به على الغاصب لم المولى ولا يدفع الى ولي الجنابة لانه عوض ما اخذ في الجنابة

الأولى فلا يدفع اليه لئلا يتجمع اليه كماله في ملك شخص واحد لها ان
 حق الاول في جميع القيمة لانه حين جئ في حقه لا يزلجه وانما يتنقص باعتبار
 من لجهة الثاني فاذا وجد شيئا من ملك العبد في يد المالك فارجع ياخذ منه لقيم
 حقه فاذا اخذ منه يرجع به المولى على الفاصلة لانه اخذ بسيدك عند الفاصلة
 يرجع به في صورة العبد لان الجناية الاولى كانت في يد المالك والحق في العبد
 كالمدة لكن السيد يدفع الحق وقيمة المدة اياها كما مقام للمدة في الفاضل
 يدفع الحق ثم يرجع بنصف قيمته على الفاصلة ويسلم للمالك عند تحريمه وعند ذلك
 له بل يدفعه الى الاول فاذا دفع الى الاول يرجع في العقب الاول على الفاصلة
 وفي الثاني لا مدبر غصب مرتين جئ في كل مرة ضمن سيدك قيمه لها ورجع بقيمة على
 الفاصلة دفع نصفها الى الاول ورجع به اى مدبر غصبه زيد مرة جئ عنده ثم رده
 الى المالك ثم غصبه جئ عنده فعلى المالك قيمته بنصفين لانه منع رغبة واحدة
 بالتدبير فيجب عليه قيمته ثم يرجع بذلك القيمة على الفاصلة لان الجنايتين كانتا عنده
 في دفع نصفها الى الاول ويرجع به على الفاصلة قبل دفع النصف الى الاول وهذا
 متفق وقيل فيه خلاف في تحريمه كما في ذلك المسئلة ومن غصب شيئا حراما
 معه فحاة او جئ لم يضمن وان مات بصاحبه او من حية ضمن عاقلة الدية
 والقبيل ان لا يضمن وهو قول زفر والشافعي به لانه الغصب في الحر لا يتحقق
 وجه الاستحسان انه لا يضمن الغصب بل بالملك وتسببها بنقله الى مكانه في الصواعق

او الحيات كما في صبي او جع عبدا فقتله فان ائلف ما لا يملك ابداع ضمن و
 ان ائلف بعد ذلك الا يباع يتعدى الى مفعولين يقال ائلفت زيدا ورجلا
 قال بعل الجمل وهو اودع اسيدا الى المغفل الاول وهو الصبي فالوديعه عنده
 ان كان عبدا ضمنه بالقتل وان كان مالا غير ذلك يضمنه عند ابحر وعند بعض
 عند ابي يوسف والشافعي به لانه ائلف مالا معصوما فذلك عند العبد
 الحق السيد وقد نوته حينئذ وضعه في يد الصبي وانما العبد فيضقه لجهته اذ هو
 مبيع على اصل الحرية في حق الذم **فصل** في منعت به جرح
 او اثر ضرب او خنق او خروجه دم من اذنه او عينيه وجد في محلة او بدنه
 يترك راسه او كثره او يضمنه مع راسه ان يضمن فائله فادى ليه القتل على اهلها
 او بعضهم خلع مختصون بجرح منهم بخنا وهو الوقي بالله ما قتلنا ولا علمنا له قالوا
 لا الوقي ثم قضى على اهلها بالدية اي يدينه فالاول لا يؤمر بقوم مقام ضمه
 الى المبتدأ وهو ميت عندنا وعند الشافعي به ان كان هناك لو ان اخي
 القتل على واحد بعينه او ظاهر يشهد للمدعي من عداوة ظاهرة او شهادة واحد
 عدل او جماعة غيرت اهل المحلة قتلوه استخلف الاولياء حسين مينا ان اهل
 المحلة قتلوه ثم يضمن الدية على المدعي عليه سواء كان المدعي العبد او بالخطا وقال
 مالك به يضمن بالقول ان كان المدعي بالعود وهو احد توالي الشافعي به وان لم
 يكن لو ان قتلته فذهبته مثل مذهبتنا ان الله لا يكرر الميعن بل يرد هاهنا على الوجه

حلفوا لا دية عليهم لئلا البينة على الذمي واليهن على من أنكر واليهن عندنا
لنظم القتل لغيرهم من اليهين المأذية فيقتلوا فيجب القصاص فإذا حلفوا حصل
البراءة عن القصاص وإنما يجب الدية لو جرد القتل بين أمة وأمة أو جمع بين
الذمية والقسامية في حديث رواه سهيل وحديث يابون مريم ^{بن مريم} وكذا جمع غيرهم
فإن أذى على واحد من غيرهم سقط القسامية عنهم فإن لم يكن فيها أي الحسنة
في المحلة كزوال الحلف عليهم إلى أن يتم ومن قتل منهم حبس حتى يحلف ولا قسامة على
صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في ميتة لا أثر به أو خرج من
من فيه أو دبره أو ذكره فإن الدم يخرج من هذه الأعضاء بلا قيل من أحد
يخلو في الأذن والعين وماتت خلقه كالكبير أي وجد سقط تام للظن به أن الأثر
فهو كالكبير وفي قبيل وجد على دابة يسوقها رجل ضمن عاقلة دية لا أهل
المحلة وكذا لو قاده أو ركبها فإن اجتمعوا ضمنوا أي المتتابع والعائد والراكب
وفي دابة بين قريتين عليها قتل على أيها فإن وجد في دار رجل فعليه القسامة
وتدعى عاقلة أن ثبت أنها له بالجمعة وعاقلة دية إن وجد في دار نفسه هذا
عند أبي حنيفة فإن الدار حال ظهور القتل للورثة فالدية على عاقلة وعندها
عند زفر بن محمد لا تبقى فيه ولحق هذا لأن الدار في يده حال ظهور القتل فجعل
كأنه قتل نفسه فكاهدا وإن كانت الدار للورثة فالعاقلة إنما يجرى ما يجب
عليهم تخفيفا لهم ولا يعلن إلا بما على الورثة للورثة والقسامة على أهل المحلة

السكان والمشتري فإن باع عليهم فعلى المشتري هذا عند أبي حنيفة ومحمد ^{بن محمد} فإن
نصر البقعة على أهل الخطية وعند أبي يوسف عليهم جميعا لأن دية التذبير ^{بالملك} كما يكون
يكون بالسكنى والمشتري أهل الخطية سواء في التذبير وقيل أوجه بني
هذا على ما شهد بالكوفة فإن وجد في دار بين قوم لبعضهم على الرأس
صاحب القليل والكثير سواء في الحفظ والتقصير فإن بيعت ولم تقبض في عاقلة
البايع وفي البيع بخيار على عاقلة ذي اليد هذا عند أبي حنيفة ومحمد ^{بن محمد} وإن كان
فيه خيار فعلى قلة المشتري وإن كان على عاقلة من يبيع سواء كان خيارا ^{بالملك} أو لا
أو المشتري وفي النكاح على من فيه وفي منجدة محلة على أهلها وبين التزويج على
أقربهما وفي سوط مملوك هذا عند أبي حنيفة ومحمد ^{بن محمد} وعند أبي يوسف على السكا
وفي غير مملوك والشايع والسجن والجامع لا قسامة والدية على بيع المال
أما عند أبي يوسف فالقسامة على أهل السجن لأنهم سكار وفي قوم
التفعايا الشيوخ فاجلوا عن قبيل أي تكسفو الله على أهل المحلة إلا
أن يدعى الولي على التويم أو على معين منهم فإن وجد في برية لا عار بزهدها
أو بما يمر به فهدموا ^{بهم} مستحلف قال قلة زيد حلف بالله ما قلت ولا عرفت
له قاتل غير زيد بطل شهادة بعض أهل المحلة بقتل غيرهم أو واحد منهم
ومن جرح في حي فقتل ببقا قراش حتى مات فالقسامة والدية على ^{الحي}
وفي رجلين في ثلث فلا فإياك وجد أحدهما قتل ضمن الآخر دية

عند أبي يوسف خلافا لمحمد بن فاته لا يضمن عذره لأجل أنه قتل
نفسه ولا يبي يوسف أن الظاهر أن الإنسان لا يقتل نفسه وفي قتل
قرية امرأة كور الحلف عليها وتدي عاقبتها هذا عند أبي حنيفة ومحمد بن عيسى
أبي يوسف القسامة على العاقلة أيضا لأن القسامة على أهل النقرة
والمرأة ليست من أهلها **كتاب المعاقلة العاقلة أهل**
الدنيا من هو منهم أي الجيش الذي يكتب أسماهم في الدنيا وهذا
عندنا وعند الشافعي من أهل العشيرة لأنه كان كذلك على عهد رسول الله
ولا نسخ بعد ذلك أن عمر بن الخطاب لما دونه الدواوين جعل العقل
على أهل الديوان مخضرمين وهذا لا يكون نسخا بل تقريرا بمعنى أن
العقل على أهل النقرة وقد كانت بالكوفة بالقرية ونحوها فصارت في
عهد عمر بن الخطاب بالديوان وكذا لو كانت بالجوف فالعاقلة أهل الجزيرة ولو
من عطاياهم في تلك سنين وكذا ما يجزى مال القاتل بأن قتل الأب
يؤخذ في تلك سنين عندنا وعند الشافعي من يجب إذا كان خرجت له
منها أو أقل يؤخذ منه أي أن أعطيت عطايا تلك سنين بعد القضاء بالدية
في سنة واحدة مثلك أو في أربع سنين يؤخذ في سنة واحدة أو أربع سنين
وحية لمن ليس منهم أي من أهل الدنيا يؤخذ من كل في ثلاث سنين
دراهم أو أربعة فقط في كل سنة درهم أو مع تلك هو الأصح وإنما قال

هو الأصح لأن زوايا القدرية أنه لا يزاد الواحد على أربعة دراهم
في كل سنة لكن الأصح أنه لا يزاد على أربعة دراهم في تلك سنين هكذا
محمد بن عيسى وعند الشافعي من يجب على كل واحد نصف دينار وإن لم يتبع المحي
ضم إليه أقرب النخياء نسبا الأقرب فالأقرب كافي للعقب والقاتل كالحية
هذا عندنا وعند الشافعي من لا يجب على القاتل شيء والمعتق حي سبب
لمولي المولات مولاة وحية ويحل العاقلة ما يجب يقتل وقد رآه
موضحة فصاعدا لا ما يجب بصل أو إقرار لم يصدق العاقلة أو عهد سقط
قوده بسببه أو قتله أبه عدا ولا جناية عبدا وعبد وما دونه أو شى
موضحة بل الجاني كتاب **الوصايا** هي أبحاث بعد الموت
وحدث بأقل من الثلث عند غنى ورثته أو استغناهم بحصصهم كثرها بلاد
أحد لها أي إن لم يكن المورثة أغنياء ولا يصير من أغنياء بحصصهم من
التركة فترك الوصية أفضل وصحب الخلل ويؤان ولدت لأقل من مائة
من وقها أي إنما يصح الوصية إن ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت
الوصية والنفق بين أقل مدة الخلل وبين أقل من مدة الخلل وقيل والدة
سنة أشهر والثاني أقل من ستة أشهر وهي الاستثناء أي يصح الوصية
والاستثناء في وصية بأمه الأحملا فإن كل ما يصح إفراده بالعقد
صح استثنائه من العقد فلما صح الوصية بالخل صح استثنائه الخلل من

الوصية ومن المسلم للذي وعكسه قبل الذي كان الوصية للذي لا يجوز
 وبالثالث للوصية في الكفر منه ولا لوارثه وقابله مباشرًا إلا بإجازة الورثة
 قوله مباشرًا أخبر عن القتل تسببًا كخبر البيهقي وعند الشافعي لا يجوز
 الوصية للمقاتل وعلى هذا الخلاف إذا أوصى لرجل ثم أنة قتل الموصي لا يورث
 هذا عندنا وعند الشافعي لا يجوز ومكانه وإن ترك وفاة وقدم الدين
 عليها وتقبل بعد موته وبطل قولها وردّها في حياته وبه أي بالتبعية
 بملك إذا مات موصيه ثم هو أي الموصي له بطل قولها في الورثة أي ورثة
 الموصي له وله أن يبيع عنها بقول صحيح أو بفعل يقض حق المالك كما مر قد مر
 في كتاب الغصب قوله فإن غصب وغيره من الأسماء وأعظم منافع ضيمه وملكه
 فهذا التغيير رجوع عن الوصية أو يزيد في الموصي به ما يمنع تسليمه إلا به
 كالتسويق بسمين والبناء في دار أو وصي وتصرف في بطل ملكه كالبيع والهبة
 لا يفصل نوب أوصيه ولا وجودها خلافًا لابي يوسف فإن الخوة
 رجوع عند ويبطل هبة الميراث ووصيته لمن نكحها بعدها أي وهبة الميراث
 المذاة شيئًا أو أوصى لها بشيء ثم تزوجها ثم مات يبطل الهبة والوصية
 لأن الوصية أجبأ بعد الموت وبعد موته له وأما الهبة فهي إن كانت
 منجزة فهي كالضافة إلى الموت لأن حكمها يتقرر عند الموت لا ترى أنها تبطل
 بالدين المستغرق وعند عديم الدين يعتبر من الثلث بخلاف الأقران فإنه

إن أقر لها ثم تزوجها حيث يصح لا ينعقد إلا إذا أقرت أجنبية كإقراره وصيته
 وهبته لأبيه كإقراره أو عبدًا إن أسلم أو عتيق بعد ذلك أي أقر الميراث أو وصي
 أو وهبته لأبيه الكافر ثم أسلم الإبن قبل الموت لا يبطل ذلك أما الأقران
 فلا تنال البتة قائمة وقت الإقرار فاعتبر في إقراره ثمة الأبن وأما الهبة
 والوصية فلما مر وكذا إن كان الإبن عبدًا أو مكاتبًا فعنك لما بيننا وهبة مقعد
 ومفلوج وأصل ومسؤول من كماله أن طاله مدته ولم تخف موته والإبن
 ثلثه وإن اجتمع الوصايا أقدم الغرض وإن آخره وإن تساوت قوة قدم ما
 قدم أي إن اجتمع الوصايا وضائق عنها ثلث المال فإن كان بعضها فرضًا وبعضها
 نكاحًا أقدم الغرض وإن كان كلها فرائض أو كلها نوافل أقدم ما قدم الموصي فإن أوصى
 بنكح عنه نكحًا من بطله أن بلغ نفقته ذلك والإبن حينئذ يبلغ فإن ما
 حاج في طريقه وأوصى بالجمع عنه نكح من بطله نكح من بطله عند أبي حنيفة إن بلغ
 نفقته ذلك والإبن حينئذ يبلغ وعندنا نكح من حيث ما وإن لم يبلغ النفقة
 ذلك من حيث يبلغ **باب الوصية بالثلث** في وصية بثلث ماله لزيد مثله
 لا خوله لم يجز وأيضًا نصف ثلث بينهما ويثلثه وسدس آخر ثلثه وثلثه
 لغيره وكله لا خير ينصف وقال لا يربع قال أبو حنيفة الوصية بالثلث من الثلث
 إذا لم يجز الورثة قد وقع بالحل فإنه أوصى بالثلث لزيد ولجيد فبنصف الثلث
 بينهما وقال إنما يبطل الزائد على الثلث يعني أن الوصية لا يستحقه حاكم الوصية

لكن يعتبر في أن الموصي له يأخذ من الثلث حصته ذلك الزائد لا موجب
لإبطال هذا المعنى فخرج الثلث ثلثة فالثلث واحد والكل ثلثة صارت
أربعة فنقسم الثلث بهذه السهام فلهذا مني على أصل مختلف بينهم وهو
قوله ولا يضرب الموصي له بأكثر من الثلث عند أبي حنيفة المراد بالضرب
المصطلح بين أهل الحساب فإنه إذا أوصى بالثلث والكل عند أبي حنيفة
بسهام الوصية اثنان لكل واحد نصف بضرب النصف في ثلث المال فالنصف
في الثلث يكون نصف الثلث وهو السدس فكل سدس المال وعند
بسهام الوصية أربعة والواحد من الأربعة ربع فيضرب الربع في
ثلث المال فالربع في الثلث يكون ربع الثلث ثم لصاحب الثلثة الأربعة
وهي ثلثة أرباع الثلث فيضرب ثلثة الأرباع في الثلث يعني ثلثة أرباع الثلث
ولصاحب الثلث واحدة من الأربعة فيضرب الواحدة في الثلث وهو الربع
يعني ربع الثلث هذا معنى الضرب وقد تحريفه كثير من العلماء إلا أني
المحابة والتسعاية والدرهم المرسله صورة المحابة أن يكون لكل
عبدان قيمة أحدها ثلثون والآخر ستون فأوصى بأن يباع الأول من
زيد بعشرة والآخر بعشرين ولا مال له سواها فالوصية في حق
زيد بعشرين وفي حق عمرو بأربعين يقسم الثلث بينهما الثلثان قسما
الأول من زيد بعشرين والعشرة وصية له وبباع الثاني من عمرو بأربعين

والعبدون وصية له فأخذ عمرو من الثلث بقدر وصية وإن كان
زائدا على الثلث وصورة التسعاية أغنى عشرين قيمتها ما ذكره ولا
يؤاها فلا قول الوصية بثلث المال وثلث في ثلثي المال فسهام الوصية بها
أثلاث واحد للأول واثنان للثاني فيقسم الثلث بينهما كذلك فيعتق من
الأول ثلثة وهو عشرة ويسعى في عشرين ويعتق من الثاني ثلثة وهو
ويسعى في أربعين فيضرب كل بقدر وصيته وإن كان زائدا على الثلث
صورة الدرهم المرسله أو صول زيد بثلثين ودرهما ودرهمين ودرهما
وبالاه تسعون يضرب كل بقدر وصيته فيضرب الأول الثلث في ثلث المال
والثاني الثلثين في ثلث المال والمراد بالمرسله المطلقة أي غير مقيدة بأية
ثلثا ونصف أو نحوها وإنما فرق أبو حنيفة بين هذه الصور الثلث وبين
غيرها لأن الوصية إذا كانت مقدرة بما زاد على الثلث صرحا كالنصف
الثلثين وغيرها والشرع أبطل الوصية في الزائد يكون ذكره لغو فلا
يعتبر في حق الضرب بخلاف إذا لم تكن مقدرة بأنه أي شيء من المال كما
في الصور الثلث فإنه ليس في العارية ما يكون مضطرا للوصية كما إذا أوصى
بمخسرين ودرهما وأتفق أن ماله مائة ودرهم فإن الوصية غير باطلة بالكلية
لأنه كان أن يظهر له مال فوق المائة وإذا لم تكن بالكلية تكون مقبولة
في حق الضرب هذا فرق دقيق شريف ومبطل بسببانه صحت وبسببانه

لَا لَدُنَّ الْوَصِيَّةِ بِمَا هُوَ حَقُّ الْإِثْنَيْنِ لَا يَصِحُّ لِغَيْرِهِ وَفِيهِ خِلَافٌ زُرْعَةٌ وَلَهُ تِلْكَ
إِنْ أَوْصَى مَعَ ابْنَيْنِ وَبَحْزَةٍ مِنْ مَالِهِ بَيْنَهُ وَدَنَّهُ الْوَرِثَةُ إِنْ بَيَّعَ الْوَرِثَةَ أَعْطَوْهُ
يَمَانَتُهُمْ لِأَنَّهُ يَجُوزُ وَاجْتِهَادُهُ لَا يَنْتَعِ صِحَّةُ الْوَصِيَّةِ فَالْيَسَارُ إِلَى الْوَرِثَةِ وَهُمْ السُّدُسُ
فِي عَرَفِهِمْ وَهُوَ كَالْجُزْءِ فِي عَرَفِنَا فَالسُّدُسُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ بِنَاءً عَلَى عَرَفِ بَعْضِ النَّاسِ
وَقَالَ لَهُ مِثْلُ نَصِيبِ أَحَدِ الْوَرِثَةِ وَلَا يُزَادُ عَلَى التَّلْثِ إِلَّا أَنْ يُجْزَى الْوَرِثَةُ فَإِنْ كَانَ
سُدُسُ مَالِهِ ثَمَرًا كَالْعَلَّةِ لَهُ وَاجْزَاهُ وَهُوَ تِلْكَ إِنْ كَانَ السُّدُسُ خِلَافًا فِي
التَّلْثِ فَإِنْ قُلْتُ قَوْلُهُ تِلْكَ مَالِي أَنْ تَكُنْ أَخْبَارًا وَكَاذِبًا وَأَنْ تَكُنْ أَنْشَاءً حَبِيبُ
أَنْ يَكُونَ لَهُ النِّصْفُ عِنْدَ جَارَةِ الْوَرِثَةِ وَأَنْ تَكُنْ فِي السُّدُسِ خِلَافًا وَفِي التَّلْثِ
إِنْشَاءً فَهَذَا مُتَّبَعٌ أَيْضًا قُلْتُ قَوْلُهُ تِلْكَ مَالِي بَعْدَ قَوْلِهِ سُدُسُ مَالِي يُجْمَلُ بِجُزْءِ
أَنْ يَكُونَ مَرَادُهُ بِهَذِهِ الرِّيَاضَةِ سُدُسًا آخَرَ وَجُزْءًا أَنْ يَكُونَ مَرَادُهُ تِلْكَ آخَرَ
غَيْرَ السُّدُسِ فَعِنْدَ الْفَحْشَاءِ الْأَعْمَالِ عَلَى الْمُتَقَرِّبِ أَوْ فِي وَهُوَ التَّلْثُ وَفِي سُدُسِ مَالِي
مُكَرَّرًا لَهُ سُدُسُ لَدُنَّ الْمَعْرِفَةِ إِذَا أُعِيدَتْ مَعْرِفَةُ تَكَاثُرًا فِي عَيْنِ الْوَلِيِّ بِتِلْكَ
دَرَاهِمِهِ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ تَبَايُهُ مُتَعَاوَةً أَوْ عِبِيدَةً إِنْ هَلَكَ تِلْكَ لَهُ مَا بَقِيَ لِأَخِي
وَتِلْكَ لِبَا فِي الْأَخْرَيْنِ هَذَا عِنْدَنَا وَعِنْدَ زُرْعَةٍ لَهُ تِلْكَ الْبَاقِي فِي حَقِّ الصُّورِ
لَدُنَّ حَقِّ الْمَوْصِي لَهُ شَائِعٌ فِي الْجَمِيعِ فَإِذَا هَلَكَ تِلْكَ الْمَالُ هَلَكَ تِلْكَ حَقِّ الْمَوْصِي لَهُ
لَنْكَ أَنْ حَقِّ الْمَوْصِي لَهُ مُقَدَّمَةٌ عَلَى حَقِّ الْوَرِثَةِ فَكُلُّ مَا يَجْرِي فِيهِ الْجَبْرِ عَلَى الْقِسْمَةِ
وَيُمْكِنُ جَمْعُ حَقِّ أَحَدِ الْمُتَقَرِّبِينَ فِي الْوَاحِدِ كَالَّذِي هُوَ الْغَنَمُ وَجَمْعُ حَقِّ الْمَوْصِي لَهُ فِيهِ

يَجْمَعُ فِي الْبَاقِي خِلَافًا فِي مَا لَيْسَ كَذَلِكَ كَالْيَسَارِ الْمُتَعَاوَةِ وَالْعَبِيدِ وَبِالْقَوْلِ عَيْنِ
وَدَيْنِ هُوَ عَيْنُ أَنْ خَرَجَ مِنْ تِلْكَ الْعَيْنِ وَإِلَّا فَتِلْكَ الْعَيْنِ وَتِلْكَ مَا يُوْخَذُ
الَّذِينَ وَبِتِلْكَ لَزِيدٍ وَعَرَفِ الْمَيْتَةِ كُلُّ لَزِيدٍ لَدُنَّ الْمَيْتَةِ بِزَلْجِهِ الْحَقِّ كَالْوَقَالِ
لَزِيدٍ وَجِدَارٍ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَمَاهُ أَنْ لَمْ يَعْلَمْ مَوْتَهُ فَلَهُ نِصْفُ التَّلْثِ لَدُنَّ
الْوَصِيَّةِ عِنْدَ صِحَّةِ لَعْنِهِ فَلَمْ يُوصِ إِلَى الْأَخِ نِصْفُ التَّلْثِ خِلَافًا إِذَا أَعْلِمَ مَوْتَهُ
لَدُنَّ الْوَصِيَّةِ بِالْمَيْتَةِ لَعْنُهُ فَيَكُونُ رَاضِيًا بِمَا مِثْلُ لَزِيدٍ فَإِنْ قَالَ بَيْنَهُمَا نِصْفُهُ
لَهُ إِنْ قَالَ تِلْكَ مَالِي بَيْنَ زَيْدٍ وَعَرَفٍ وَهُوَ مَيْتٌ فَلَزِيدٍ نِصْفُ التَّلْثِ لَدُنَّ صَرِيحٍ
فِي أَنْ لَزِيدٍ نِصْفُ التَّلْثِ وَبِتِلْكَ هُوَ قَوْلُهُ تِلْكَ مَالُهُ عِنْدَ مَوْتِهِ إِنْ قَالَ تِلْكَ مَالِي
وَلَا مَالٍ لِلْوَصِيِّ فَالْكَتْسَابُ مَالًا فَلِلْوَصِيِّ تِلْكَ مَالُ الْوَصِيِّ عِنْدَ مَوْتِهِ وَبِتِلْكَ غَنَمُهُ وَلَا
غَنَمَ لَهُ أَوْ هَلَكَ قَبْلَ مَوْتِهِ بَطُلَتْ قَوْلُهُ وَلَا غَنَمَ لَهُ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا غَنَمَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ
وَلَمْ يَسْتَفِدْ غَنَمًا حَتَّى إِذَا اسْتَفَادَ غَنَمًا فَالْقَصْحُ أَنَّ الْوَصِيَّةَ أَنَّ الْوَصِيَّةَ تَصَحُّ
وَبِشَاءَةٍ مِنْ مَالِي أَوْ غَنَمِي وَلَا شَاءَةَ لَهُ قِيمَتُهَا فِي مَالِي وَبَطُلَ فِي غَنَمِي فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ لَهُ
شَاءَةَ مِنْ مَالِي وَلَا شَاءَةَ لَهُ عِلْمُ أَنَّ الْمَرَادَ مَالِيَّةَ الشَّاءَةِ وَإِذَا قَالَ لَهُ شَاءَةَ مِنْ غَنَمِي
وَلَا غَنَمَ لَهُ يَرَادُ عَيْنُ الشَّاءَةِ وَلَيْسَتْ مَوْجُودَةٌ فَبَطُلَ الْوَصِيَّةُ وَاعْلَمْ أَنَّهُ
قَالَ فِي الْمَهْدِيَّةِ وَلَا غَنَمَ لَهُ وَقَالَ فِي التَّلْثِ وَلَا شَاءَةَ لَهُ وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ لَدُنَّ
الشَّاءَةِ فَرَدَّ مِنَ الْغَنَمِ فَإِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ شَاءَةٌ لَا يَكُونُ لَهُ غَنَمٌ لَكِنْ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ غَنَمٌ
لَا يَلْزَمُ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ شَاءَةٌ لِأَحْصَاءِ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَاحِدٌ لَا يَكُنْ فِي بَيِّنَةِ الْمَهْدِيَّةِ

تتألف الصورتين ما إذا لم يكن له شاة أصلا وما يكون له شاة لكن لا نعم له
ففي الصورتين يبطل الوصية فبإزالة الشك لكن هذا آخره وبذلك ماله
لأنها ثلاثة وهو ثلث وللغفراء والمساكين ثلثة أخماس هذا عند
أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وعند محمد يقسم الثلث على سبعة أسهم فلا تهاب الأول
ثلثة منها لأن المذكور في الغفراء والمساكين فقط الجمع وأقله في الميراث اثنا عشر
والوصية أخذت الميراث لها أن الجمع المحلى بالذم يضاف به الجنس ويبطل بجمعة
كقوله لا يجعل لك النساء فيأخره الواحد فيقسم على خمسة ولهم ثلثة منها
وبذلك وللغفراء نصف له ونصف لهم هذا عندنا وعند محمد يقسم الثلث
أثلاثا وبما يزيد وبما لا يعزى وبما لا يزيد وخمسين يعزى وإن أشرك آخرتها
فله ثلث ما للحل في الأول ونصفه للثاني لأن في الصورة الأولى نصيب يزيد وعزى
مساوينا وقد أشرك آخرهم ما فهو شرك للثلاثين فله ثلث ما للحل واحد منها ولا
يملك مثل هذا في الصورة الثانية لتفاوت نصيب زيد وعزى وشرك لكل واحد
فله نصف ما لكل واحد وفيه على دين فصدقوه صدق على الثلث أي مريات
يصدقوا الثلاثين في مقدار الذين يحب عليهم أن يصدقوا إلى الثلث فأصل الحق
دين ومقداره ثلث بطريق الوصية فهذا استحسان وفي القياس لا يصدق لأن
المدعى لا يصدق إلا بالحق فإذ أوصى مع ذلك عزى ثلثها وثلثاه للورثة
وقيل لكل صدقوه فيما شئتم فبوخذ ذلك الثلث بثلث ما أقرأ به وما بقي

٢١٢
فهم والورثة يتلقى ما أقرأ به ويكلف كل على العلم بقوى الزنا
أي أوصى مع ذلك الذين الذي من تصديق مقداره بثلث ماله لقوم
يعزل ثلث المال للوصية والثلثان للورثة وقيل للموصي لهم صدق
فيما شئتم فإذا أقرأ بمقدار ثلث ذلك المقدار يكون في حكمه وهو
ثلث المال وما بقي من الثلث فللموصي ويقال للورثة صدقوه فيما شئتم
فإذا أقرأ بشئ فثلثنا ذلك الشيء يكون في حكمه وهو ثلث المال أو ثلث
للورثة ويكلف كل واحد من الموصي والورثة على العلم بقوى الزنا
وبعين الوارث والجنبي له نصف مخاب الوارث وإنما يكون للجنبي
النصف لأن الوارث أهل للوصية بخلاف ما إذا أوصى به للجنبي والميت
فإن الميت ليست بأهل وبذلك في أوامير متفاوتة بكل رجل إن صاع
ثوب ولم يدر أي هو والورثة يقول لكل تويظك بطلت لكن إن
سلموا ما بقي أخذوا الجيد ثلثي الأعرز وذو الرجي ثلثي الأعرس
وذا المتوسط ثلث كل أي أوصى بثلثه أوامير متفاوتة جدير ومتوسط
وردي وقال الجيد لزيد والمتوسط لعزى والرجي لبكر فملك
واحد ولا يدر أي هو والورثة يقول لكل واحد ملك حقل
فالوصية بالجملة ككت الورثة أن سلموا أو سلموا الثوبين الباقين
إلى زيد وعزى وبكر أخذ زيد ثلثي الأعرز من الثوبين وأخذ بكر

ثلثي الرجز ونحو ذلك كل واحد وبنت معين من دار مشتركة تقسم
 فإن أصاب الموصي في الوصية له والأقله قدره أو حتى يدبيلت معين من
 دار مشتركة بين زينو وبكر يجب أن يقسم الدار فإن وقع بيت في نصيب
 فهو للموصي وإن وقع في نصيب التريكة فهو للموصي له مثل ذراع ذلك البيت
 نصيب الموصي وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما وعند محمد بن زياد مثل ذراع نصف
 ذلك البيت كما في الإقرار أي إن كانت الوصية إقرارا فالحكم كذلك في كل
 بالإجماع وقيل فيه خلاف محمد بن زياد وبنا لعين من مال غيره له الإجازة
 بعد موت الموصي المنع بعدها أي بعد الإجازة فإنه إن أجاز فجازته
 تبرع فله أن يمنع من التسليم فإن أقر أحد الاثنين بعد التسليم بوصية
 أبيه بالثلث وقع ذلك نصيبه هذا عندنا والقياس أن يعطيه نصف ما فيه
 وهو قول زفر بن زفر لأن إقراره بالثلث يوجب مساواة آتاه وجه الإجماع
 أنه أقر بثلث شائع فيكون مقرا بثلث ما فيه فإن ولد للموصي ما بعد
 موته فله أي الأمة الموصيها ولها أن خرجا من الثلث والخذ
 الثلث منها ثم منه هذا عند أبي حنيفة لأن التبع لا يزاحم الأصل عندنا
 يأخذ من كل واحد بالخصه فإن كاله سقاية درهم دامة تساوئ لثمانية فولدت
 ولذا يساوئ لثمانية بعد موت الموصي حتى صار له ألفا ومائتين فلكل المال
 أربعة أعشار هذا عند أبي حنيفة والموصي له الأثر وثلث الولد وعندنا ثلثا كل منهما والله اعلم

باب العتق في المرض العتق في المرض كالعقود في الصحة في المخرج فإن
 في الصحة من كل ماله والإقراض ثلثه والمضار في الموت من الثلث وإن كانت
 في الصحة التصرف المخرج هو الذي أوجب حكمه في الحال والمضار في الموت أو
 حكمه بعد موته كانت حر بعد موت أو هذا الذي بعد موت في المخرج يعتبر
 حالة التصرف فإن كان حيا في تلك الحالة ينفذ من كل ماله وإن كان مريضا
 ينفذ من الثلث والمراد بالتصرف الذي هو إنشاء ويكون فيه معنى التبرع حتى
 إن أقر بالدين في المرض ينفذ من كل المال والتكاس في المرض يهر للثلث
 من كل المال أما المضار في الموت فيعتبر من الثلث سواء كان في زمن الصحة
 أو زمن المرض ومريض صح منه كالعتق وإعانة ومحاباة وهبته وضمانه
 وصيته فإن حيا فاعتق فبها حق وفيها في عكسه سواء صوت المحاباة ثم
 الاعتاق باع عبدا قيمته مائتان مائة ثم اعتق عبدا قيمته مائة ولا مال له
 سواء يصرف الثلث إلى المحاباة ويستحق العتق في قيمته وصوت العكس عتق
 العبد الذي قيمته مائة ثم باع الذي قيمته مائتان مائة يقسم الثلث وهو المائة
 بينهما نصفين فالعبد المعتق يعتق بنصفه محابا وبسعى في نصف قيمته وصاحب
 المحاباة يأخذ العبد الآخر مائة وخمسين وقال عتقه أو في قيمته لأنه لا يلحقه
 القسح له أن المحاباة أقوى لأنه في ضمن عقد المعاوضة لكن إن وجد العتق أو
 وهو لا يخلو الدفع يزاحم المحاباة ففي عتبه بين المحابين نصف للأقوى ونصف

لا يخرج من في الحيازة بين عشرين لها نصف ولها نصف والعق في عدها
 فيها وصيته بان يعق عنه هذه المائة عبدا لا تنفذ بما ياتي ان ذلك حرم
 بخلاف الحج هذا عند ابي حنيفة وعندنا ينفذ العق في ما ياتي في الحج له ان القوة
 تنفذ بتفاوت قيمة العبد بخلاف الحج وبطلان الوصية يعق عبدا ان جنى بعد
 موته فدفع وان فدي لا اوصى بدين يعق الورثة عبدا بعد موته فحق العبد
 فدفع بطلان الوصية لان الدفع قد صح فخرج عن ملكه فبطلت الوصية اما
 ان فدي الورثة كما النداء في ما لهم لانهم التزموا فجازت الوصية لانهم لم يرضوا
 للجناية فان اوصى لزيد بثلث ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه في وصية الوارث
 في مرضه صدق الوارث وحرم زيد ان ينفصل عن ثلثه شئ او يبرهن على
 دعواه او يصلي لزيد بثلث ماله واعق عبدا فادعى زيد ان المثلث قد اعق العبد
 في صحته لئلا يكون وصيته فينفذ وصيته من ثلث ماله وقال الوارث اعتقه في
 مرضه والعق في المرض مقدم على الوصية بثلث المالا فالقول للورثة انه يتكبر
 استحقاق زيد بحرم زيد ان يكون ثلث المالا فادعى على قيمة العبد فينفذ الوصية
 لزيد فيما زاد الثلث على القيمة او يبرهن زيد على ان العق في العتق فنقب
 بثلثه لان خصم في ثبات ذلك ليدنس له الوصية بالثلث فان ادعى رجل حريته
 على ميت وعبد اعناته في صحته وصدقها الوارث سعى العبد في قيمته هذا عند
 ابي حنيفة وقال يعق ولا يستحق في شئ لان الذين والعق في العتق لهم معا

بتصدق الوارث في كلام واحد فصار كما هما وقعا معا والعق في العتق
 لا يوجب التسعة لهما ان الاقرار بالدين اقوي لانه في المرض يعتبر ترك
 المال والاقرار بالعق في المرض يعتبر من التخلي فوجب ان يبطل العق لملكه
 لا يحتمل البطلان فبطل معنى باحجام التسعة **باب الوصية**
 لا يارث في غيرهم جاز من لم يبق به هذا عند ابي حنيفة وعندنا المالك
 وغيره سواء وصيهم كل ذي ذم حر من عرسه وعتقه كل زوج ذم
 وحر محر من ماله واهله عرسه هذا عند ابي حنيفة وعندنا كل من يورثهم
 نفقة لقوله تعالى واتوا بها عليكم اجمعين لانه حقيقة في الزوجة قال المفسر
 وسار باهله ويقال تاهل فلان والاهل بيته وابوه وجدته منهم وامه
 واقرباؤه وذو قرابته وانسابه محرماته فصاعدا من ذوي رحمه الاقرب
 فالقرب غير الوالدين والوليد وانما قال محرماته لان اقل الجمع هنا اثنان
 فاعتبر الاقربيه كما في الميراث وهذا عند ابي حنيفة وقال الوصية لكل من ينسب
 الى اقصى ذم له اذ ذلك السلام وعند بعض المشايخ نعم الى اقصى ذم له ويدخل
 الا بعد مع وجود الاقرب ثم لا يدخل قرابة الولاد وقد قيل من قال للوالد
 قريبا فهو عاق فان كان له عمار محالين فدا لعمري هذا عند ابي حنيفة وقال لا
 يقسم بينهم ان كانا العديم اعتبارا لا قرابة وفي غير ذلك ينصف بينه وبينهما
 لان اقل الجمع اذ كانا اثنين فلو اوجد النصف في النصف الاخر فيكون للمالين

أَيُّ قَوْضٍ إِلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِي مَالِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَالْإِسْمُ مِنْهُ الْوَصَايَةُ بِالْكَسْرِ
وَالْفَتْحُ وَالْمَقْوُضُ إِلَيْهِ الْوَصِيُّ وَمَنْ أَوْصَى الْيَدِيدَ وَقَبْلَ عِنْدِهِ فَإِنَّ
عِنْدَهُ رَدًّا وَإِلَّا لَا رَدَّ وَإِنَّمَا لَا يَصِحُّ الرَّدُّ بِغَيْبَتِهِ لِأَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ حِينَ قَبْلَهُ
فَإِنْ صَحَّ الرَّدُّ بِغَيْبَتِهِ يَلْزَمُ الْغَرُورُ فَإِنْ سَكَتَ مَاتَ مَوْصِيهِ فَلَهُ رَدُّ
وَصْدَهُ أَيْ التَّجَوُّلُ وَلِزِمَ بَيْعُ شَيْءٍ مِنَ التَّرِكَةِ وَإِنْ جَهِلَ بِهِ أَيْ بِالْإِيقَاعِ
فَإِنَّ الْوَصِيَّ إِذَا بَاعَ شَيْئًا مِنَ التَّرِكَةِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بِالْإِيقَاعِ يَتَقَدُّ الْبَيْعُ
بِخَلِّ الْوَكِيلِ إِذَا بَاعَ شَيْئًا بِإِذْنِهِ بِالْوَكَالَةِ فَإِنْ رُدَّ بَعْدَ مَوْتِهِ ثُمَّ قَبْلَ
صَحِّهِ إِذَا أَتَقَدَّ قَاضِي رَدِّهِ أَيْ بِمَجْدَرِ الرَّدِّ لَا بَطْلُ الْوَصَايَةِ لِأَنَّهُ فِي
بَطْلِهِ ضَرَرٌ بِالْمِلَّةِ إِذَا تَأَكَّدَ ذَلِكَ بِحُكْمِ الْقَاضِي إِلَى عَبْدٍ أَوْ كَافِرٍ
أَوْ قَاسِقٍ بَدَلَهُ الْقَاضِي بغيره قَبْلَ الْوَصَايَةِ صَحِيحَةٌ وَإِنَّمَا تَبْطُلُ بِإِخْرَاجِ الْقَاضِي
وَقَبْلَ فِي الْعَبْدِ بِالْطَّلَةِ وَفِي غَيْرِ صَحِيحَةٌ وَقَبْلَ فِي الْكَافِرِ بِالْطَّلَةِ لِعَدَمِ وَلَا يَتَّبِعُ
عَلَى الْمُسْلِمِ وَفِي غَيْرِ صَحِيحَةٌ وَإِلَى عَبْدٍ صَحَّ أَنْ كَادَرْتَهُ صَفَارًا وَإِلَّا لَا هَذَا
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ لَا يَصِحُّ وَإِنْ كَانَتْ لَوَدْنَةُ صَفَارًا وَهُوَ الْفَيْسُ لِأَنَّهُ
قَلْبُ الْمَرْوُوعِ لَهُ أَنَّ لِلْعَبِيدِ مِنَ الشَّفَقَةِ مَا لَا يَكُونُ لغيره وَالصَّفَارُ
وَإِنْ كَانُوا مَلَكَ لَا يَسْرِهُمُ وَلَا يَتَّبِعُ الْمَنْعُ فَلَا مَنَافَاةَ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَتْ
كِبَارًا إِذْ لَمْ يَكُنْ الْمَنْعُ وَبَيْعُ نَصِيْبِهِمْ مِنْ هَذَا الْعَبْدِ وَإِلَى عَاجِزٍ عَنِ الْقِيَامِ
بِأَخْتِ الْيَتِيمِ أَيْ خَمَّ الْقَاضِي لَيْتَ غَيْرِهِ وَيَتَّبِعُ أَمِينَ يُقَدِّرُ أَيْ إِذَا كَانَ الْوَصِيُّ

أَمِينًا قَادِرًا عَلَى التَّصَرُّفِ لَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي إِخْرَاجُهُ بِلِجْبِ بَيْعِيَّتِهِ وَإِلَى
اثنين لَا يَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِشَرَاءٍ كَذَنِهِ وَتَجَرُّبِهِ وَالْخُصُومَةُ فِي حَقِّهِ
وَقَضَاءُ دَيْنِهِ وَطَلْبُهُ وَشُرَاءُ حَاجَةِ الطِّفْلِ وَالْإِنْتِهَابُ لَهُ وَإِعْتِنَا بِعَبْدٍ
عَيْنٍ أَيْ إِذَا أَوْصَى بِإِعْتِنَا عَبْدٍ مُعَيَّنٍ فَاحَدُ الْوَصِيِّينَ يَمْلِكُ إِعْتِنَا
لِعَدَمِ الْإِجْتِنَاعِ إِلَى الرَّأْيِ بِخَلِّهِ وَإِعْتِنَا عَبْدٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ وَرَدُّ وَدِيْعَةٍ
وَتَنْفِيذُ وَصِيَّةٍ مُعَيَّنَتَيْنِ وَجَمْعُ أَمْوَالٍ ضَائِعَةٍ وَبَيْعُ مَا يَخَافُ تَلْفَهُ فَإِنَّ
بَعْضَ هَذِهِ الْأُمُورِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الرَّأْيِ وَبَعْضُهَا قَائِمٌ بِفِيهِ التَّوَقُّفُ فَلَا يَشْرُطُ
الْإِجْمَاعُ وَالْإِجْمَاعُ فِي الْخُصُومَةِ شُعْبٌ وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَتَجَرُّبُهُ وَعِنْدَ أَبِي
يَنْفَرِدُ كُلُّهُ بِالتَّصَرُّفِ فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ وَوَصِيُّ الْوَصِيِّ أَوْصَى إِلَيْهِ فِي مَالِهِ أَوْ مَالِ
مَوْصِيهِ وَصِيُّ فِيهَا وَقِسْمَةُ الْوَصِيِّ عَنِ الْوَدْنَةِ مَعَ الْوَصِيِّ لَهُ تَصَحُّحٌ فَلَا يَتَّبِعُ عَلَيْهِ
أَنْ صَنَعَ قِسْمَهُ مَعَهُ أَيْ قِسْمَةُ الْوَصِيِّ التَّرِكَةَ مَعَ الْوَصِيِّ لَهُ عَنِ الْوَدْنَةِ الصَّفَا
أَوْ الْكِبَارِ الْغَائِبِينَ تَصَحُّحٌ حَتَّى لَوْ قَبِضَ الْوَصِيُّ نَصِيبَ الْوَدْنَةِ وَضَاعَ فِي يَدِهِ لَمْ يَكُنْ
لِلْوَدْنَةِ الرَّجُوعُ عَلَى الْوَصِيِّ لَهُ بَشِيَّةٌ وَقِسْمَتُهُ عَنِ الْمَوْصُولِ مَعَهُ لَا يَتَّبِعُ بِذَلِكَ مَا
بَقِيَ أَيْ قِسْمَةُ الْوَصِيِّ عَنِ الْمَوْصُولِ الْغَائِبِ مَعَ الْوَدْنَةِ الْكِبَارِ الْحَاضِرِينَ لَا تَصَحُّحٌ
لَوْ قَبِضَ نَصِيبُ الْمَوْصُولِ الْغَائِبِ هَلَكَ فِي يَدِهِ رَجَعَ الْمَوْصُولُ لَهُ بِذَلِكَ مَا بَقِيَ أَمَّا عَنِ
الْمَوْصُولِ الْحَاضِرِ فَقَبِضَ الْوَصِيُّ نَصِيبَهُ إِنْ كَانَ يَأْذَنُ بِهِ فَهُوَ وَكَفَّلَ عَنِ الْمَوْصُولِ بِالْقَبْضِ
فَلَا يَكُونُ لَهُ حَقُّ الرَّجُوعِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَأْذَنُ بِهِ فَلَهُ الرَّجُوعُ وَصَحَّ لِلْقَاضِي اخْتِ

قَسَمَهُ أَيَّ صَحَّتْ لِلْفَاضِلِ قِسْمَةُ التَّرَكَةِ عَنِ الْوَصِيِّ لَهُ مَعَ الْوَرَثَةِ وَأَخَذَ الْفَاضِلُ
 نَصِيبَ الْوَصِيِّ لَهُ فَقَوْلُهُ وَأَخَذَ عَطْفٌ عَلَى الْقَهْرِ فِي صَحَّتْ وَجُوزَ الْوَصِيُّ لِلْغُلَامِ
 بَيْنَهُمَا فَإِنْ قَسَمَهُ فِي الْوَصِيَّةِ حَجَّ بِثَلَاثٍ مَا بَقِيَ أَنْ هَلَكَ فِي يَدِهِ أَوْ يَدِ مَنْ
 حَجَّ أَيَّ قَسَمَ الْوَصِيُّ مَعَ الْوَرَثَةِ فِي الْوَصِيَّةِ حَجَّ فِي ذَلِكَ الْمَالِ فِي يَدِ الْوَصِيِّ أَوْ يَدِ مَنْ
 حَجَّ بِثَلَاثٍ مَا بَقِيَ عِنْدَ أَبِي حَزْمٍ وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ رَدٌّ أَنْ يُوْخَذَ شَيْءٌ فِي الْفَضْلِ
 لِأَنَّ الْقِسْمَ إِذَا وَصَّى كَافِرًا لِلْمَيِّتِ لَوْ أَقْرَبَ الْمَيِّتِ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ لَمْ يَحْضَرْ
 بَعْدَ مَوْتِهِ لَمْ يَحْجِ مِنَ الْبَاقِي وَلَا فِي يُونُسَ رَدٌّ أَنْ يَحْلَ الْوَصِيَّةِ الثَّلَاثُ فَيَنْفَدُ
 إِنْ بَقِيَ مِنَ الثَّلَاثِ شَيْءٌ وَلَا يَحْجِ رَدٌّ أَنْ تَعَامَ الْقِسْمَةُ بِالتَّسْلِيمِ إِلَى الْجِهَةِ الْمُسَامَاةِ
 فَإِذَا لَمْ يَصْرَفْ إِلَى تِلْكَ الْجِهَةِ صَارَ كَمَا كَانَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَصَحَّ بَيْعُ الْوَصِيِّ عِنْدَ
 مِنَ التَّرَكَةِ بِغَيْبَةِ الْغَرَمَاءِ أَيَّ جُوزَ الْوَصِيُّ أَنْ يَبْتَاعَ لِقَضَاءِ الَّذِينَ عِنْدَ مَنْ
 التَّرَكَةُ بِغَيْبَةِ الْغَرَمَاءِ وَفِيهِ وَصِيٌّ بَاعَ مَا أَوْصَى بِتَبِعِهِ وَتَصَدَّقَ عَنده
 فَاسْتَحَقَّ بَعْدَ ذَلِكَ ثَمَنُهُ مَعَهُ وَرَجَعَ فِي التَّرَكَةِ أَوْ صَحَّتْ بِأَنْ يَبْتَاعَ هَذَا الْعَبْدُ
 وَيَتَصَدَّقَ بِقَبْضِهِ قَبْضَ الْوَصِيِّ الْعَبْدُ وَقَبْضُ ذَلِكَ فِي يَدِهِ فَاسْتَحَقَّ الْعَبْدُ فِي يَدِ
 الْمُشْتَرِي مِنْ الْوَصِيِّ الْقَنْ أَيْ يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي بِالْقَنْ عَلَى الْوَصِيِّ ثُمَّ الْوَصِيُّ يَرْجِعُ
 فِي التَّرَكَةِ لِأَنَّهُ عَامِلٌ لِلْمَيِّتِ كَمَا أَبُوحَ رَدٌّ أَنْ يَرْجِعَ بِهِ فِي التَّرَكَةِ لِأَنَّهُ فِيهِ يَنْتَضِ
 ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَا ذَكَرَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَدٌّ يَرْجِعُ فِي الثَّلَاثِ لِأَنَّ مَحْلَ الْوَصِيَّةِ الثَّلَاثُ كَمَا رَجَعَ
 فِي مَالِ الْغُلَامِ وَصِيٌّ بَاعَ مَا أَصَابَهُ مِنَ التَّرَكَةِ وَهَلَكَ مَعَهُ عَنْهُ فَاسْتَحَقَّ الْغُلَامُ

إِنْ كَانَ مَا أَوْصَى بِهِ
 الْمَالُ لَا يُوْخَذُ مِنَ التَّرَكَةِ
 شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ فِي الْفَضْلِ
 إِلَى عَامِ الثَّلَاثِ وَفِيهِ
 لَا يُوْخَذُ شَيْءٌ مِنَ التَّرَكَةِ

على الورثة

عَلَى الْوَرَثَةِ بِحَصَّتِهِ أَيَّ قَسَمَ الْمَيِّتُ فَأَصَابَ الْغُلَامَ عَبْدُ قَبْضَةِ الْوَصِيِّ وَقَبْضُ ثَمَنِهِ
 فَمَلَكَ فِي يَدِهِ فَاسْتَحَقَّ الْعَبْدُ وَأَخَذَ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ مِنَ الْوَصِيِّ رَجَعَ الْوَصِيُّ فِي مَالِ
 الْغُلَامِ لِأَنَّهُ عَامِلٌ لَهُ وَيَرْجِعُ الْغُلَامُ عَلَى الْوَرَثَةِ بِنَصِيبِهِ بِمَا فِي يَدِهِمْ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ
 قَدْ انْتَقَضَتْ وَصَارَ كَأَنَّ الْعَبْدَ لَمْ يَكُنْ وَلَا يَبْتَاعُ وَصِيٌّ وَلَا يَشْتَرِي إِلَّا بِمَا يَتَقَابَلُ
 أَعْلَمُ أَنَّهُ جُوزَ الْوَصِيُّ أَنْ يَبْتَاعَ مَالَ الصَّبِّ وَهُوَ مِنَ الْمُتَقَوِّلِينَ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ
 بِمِثْلِ الثَّمَنِ وَبِمَا يَتَقَابَلُ مِنَ الثَّمَنِ فِيهِ وَهُوَ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ وَجُوزَ
 أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ كَذَلِكَ بِالْعَبْرِ الْفَاحِشِ وَأَمَّا مِنْ نَفْسِهِ فَإِنْ كَانَ
 الْوَصِيُّ وَصَّى أَنْ يَجُوزَ لَا أَنْ كَانَ وَصِيٌّ الْفَاضِلُ لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ لِلصَّبِّ
 مَنْفَعَةٌ ظَاهِرَةٌ وَفِيهِ بَيِّنَاتٌ بِبَيْعِ مَالِهِ مِنَ الصَّبِّ وَهُوَ يَسَاوِي خَمْسَةَ عَشَرَ
 أَوْ يَشْتَرِي مَالَ الصَّبِّ لِأَجْلِ نَفْسِهِ وَهُوَ يَسَاوِي عَشْرَةَ خَمْسَةَ عَشَرَ وَهَذَا عِنْدَ
 أَبِي حَزْمٍ وَأَبِي يُونُسَ رَدٌّ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَدٌّ جُوزَ بِكُلِّ حَالٍ وَأَمَّا بَيْعُ الْأَرْبَابِ
 مِنْ نَفْسِهِ فَيَجُوزُ بِمِثْلِ الثَّمَنِ وَبِمَا يَتَقَابَلُ فِيهِ وَأَمَّا عَقْدُ الصَّبِّ وَالْبَيْعُ
 فَإِنْ بَاعَهُ الْوَصِيُّ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ بِمِثْلِ الثَّمَنِ جُوزَ هَذَا جَوَابُ الْمُتَقَدِّمِينَ وَاجْتِهَادُ
 أَنَّهُ إِنَّمَا جُوزَ أَنْ يَرْجِعَ الْمُشْتَرِي بِمِثْلِ الثَّمَنِ أَوْ لِلصَّبِّ حَاجَةٌ إِلَى ثَمَنِهِ أَوْ
 الْمَيِّتِ دَيْنٌ لَا يَقْضَى إِلَّا بِثَمَنِهِ قَالُوا وَبِهِ يَفْقَهُ مَا إِلَّا بِأَنْ يَبْتَاعَ عَقْدُ
 صَغِيرَةٍ بِمِثْلِ الثَّمَنِ أَنْ كَانَ خُجُوعُ الْعَقْدِ الْقَابِلِ وَمَسْتَوْدُ الْحَالِ الْقَابِلِ بِأَنْ يَبْتَاعَ
 الْعَقْدَ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ إِنَّمَا جُوزَ عِنْدَ حَقِّ سَرَائِطِهِ الْمَذْكُورَةِ كَرِغْبَةِ الْمُشْتَرِي

يضعف القيمة ونحو ذلك يؤذن أن يتبعه من نفسه لا يجوز لأن العقار
من النفس إلى ماله فإذا باع من نفسه فالهبة ظاهرة ويدفع ماله مضافاً
وشركة وبضاعة ويختار على الملاك لا العبد ولا يقرب ويبيع على الكبير
الغائب إلى العقار لأن يتبع ماله إنما يجوز الحفظ والعقار محض بنفسه
ولا يجوز في ماله لأن النقص إليه الحفظ لا الهبة ووصي أبي الطفل أحق به
من غيره فإن لم يكن وصيته فالجد وكنت شهادة البصيرتين لصغيرهما إذا
كبر مال الميت لأن التصرف فيما للصغير للوصي سواء كان من التركة أو لم
يكن وأما مال الكبير أن لم يكن من التركة فلا تصرف للوصي فهو الشهادة
وإن كان من التركة لا يجوز الشهادة عند أبي حنيفة ويجوز عند مالك لا
تصرف للوصي فيما للكبير قلنا له ولاية الحفظ ولاية البيع إذا كان الكبير
غائباً وصحت بغيره كشهادة رجلين آخرين يدين إلى على ميتة والآخرين
للأولين بمنزلة بخلاف شهادة بوصية ألقاها الأولين بعبد والآخرين
بملك ماله فإنه يجوز الشهادة عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف لا ولا
كتاب الخنثى هو ذؤنق وذؤنق وإن كان باليمين ذكره فذكر
أن باليمين فرجه فأنق وإن باليمين ما حكم بالسبق وإن استويا فمشكل
ولا يعتبر الكثرة هذا عند أبي حنيفة وقال يعتبر الكثرة فإن بلغ وخرج حية
أو وطئ امرأة فرجل وإن ظهر له نذري أو نزل بين أو خاص أو حبل أو

وطئ

وطئ فأنق أي أنظره تلك الهبة ما ذكر وإن طهرت هذه الهبة
فقط فأنق ولا مشكل أي أن لم يكن كذلك بأن لم يظهر شيئ
من العلامات المذكورة أو اجتمعت علامات المذكورة مع علام
الذات كما إذا خرجت حية فظهر له نذري فمشكل فإن قام
في صفته أعاد وفي صفته بعيد من جنبيه ومن خلفه بخلاف
وصلي بعتاج ولا يلبس حريراً وجلياً ولا يكشف عند رجل وامرأة
ولا يخلو به غير محرم رجل وامرأة ولا يسافر بلا محرم وكرو للرجل
والمرأة ختنه وبتناع له أمة تختبه إن ملك مالا ولا فمن يملك
المال لم يتناع فإن مات قبل ظهور حاله ثم يغسل ويقيم من التيمم
وهو جعل الغيرة أتيماً وأبناً لا يشتري له جارية نفسه لأن الجارية
لا تكون مملوكة له بعد الموت ولو كانت جاز غسلاً لجارية سيدتها
إذا لم يكن مخنثاً وكذا هذا الأول من غسل الرجل الرجل ولا يخرجهما
غسل ميت ونذير سحابة فبيرة قد مر معنى السحابة في الجنازة
يوضع الرجل يقرب الأمام ثم هو ثم المرأة إذا صلى عليهم ليكون حجارة
المرأة بعد من عيود الناس ثم الخنثى فإن ترك أبوه وأبناؤه سماً
ولأولئك سماً من عند الشعب نصف الصبي ودهن الله من سبعة
عند أبي يوسف وخمسة من أبي حنيفة عند محمد بن أبي سلمة إن عند

أَيْحَ رَجُلٍ أَقَلَّ النَّصِيبَيْنِ أَيْ يُنْظَرُ إِلَى نَصِيبِهِ إِنْ كَانَ ذَكَرًا وَإِلَى نَصِيبِهِ إِنْ كَانَ
 أُنْثَى فَإَيُّ مِمَّا يَكُونُ أَقَلَّ فَلَهُ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مِيرَاثُهُ عَلَى تَقْدِيرِ
 الْأُتُوْفَةِ أَقَلَّ فَلَهُ ذَلِكَ فَإِنْ تَرَكَ زَوْجًا وَجَدَّةً وَأَخًا لِأُمِّهِ وَهُوَ خُتْنِي
 فَعَلَى تَقْدِيرِ الْأُتُوْفَةِ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنْ سَبْعَةٍ وَعَلَى تَقْدِيرِ الذَّكُورَةِ اثْنَانِ مِنْ سَبْعَةٍ
 فَلَهُ هَذَا لِأَنَّهُ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ الثَّلَاثُ أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثَةِ الْأَسْبَاجِ وَلِأَنَّ ثَلَاثَ
 السَّبْعَةِ اثْنَانِ وَالثَّلَاثُ وَاحِدٌ فَثَلَاثَةُ السَّبْعَةِ السَّبْعَةُ ثَلَاثَةٌ وَعِنْدَ الشُّعْبَةِ
 لَهُ نِصْفُ النَّصِيبَيْنِ أَيْ يَجْمَعُ بَيْنَ نَصِيبِهِ إِنْ كَانَ ذَكَرًا وَنَصِيبِهِ إِنْ كَانَ أُنْثَى
 فَلَهُ نِصْفُ ذَلِكَ الْجَمْعِ فَتَمَرَهُ أَبُو يُوسُفَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثَلَاثَةٌ مِنْ سَبْعَةٍ لِأَنَّ لَهُ
 الْكُلَّ عَلَى تَقْدِيرِ الذَّكُورَةِ وَالنِّصْفَ عَلَى تَقْدِيرِ الْأُتُوْفَةِ فَصَارَ وَاحِدًا وَنِصْفًا
 فَنِصْفُهُ ثَلَاثَةُ الْأَرْبَاعِ فَيَكُونُ لِلزَّوْجَيْنِ الْكُلُّ إِنْ كَانَ مُتَفَرِّدًا وَلِلْخُتْنِ ثَلَاثَةُ
 الْأَرْبَاعِ فَالْمُخْرَجُ أَرْبَعَةٌ وَثَلَاثَةُ الْأَرْبَاعِ ثَلَاثَةٌ صَارَ سَبْعَةً بِطَرِيقِ الْعُلَى
 لِلزَّوْجَيْنِ أَرْبَعَةٌ وَلِلْخُتْنِ ثَلَاثَةٌ وَإِنْ شَبَّتْ فَقَوْلُهُ لِي نِصْفُهَا كَأَنَّهَا الْكُلُّ
 إِنْ كَانَ ذَكَرًا فَإِلْيَ نِصْفٍ مُتَبَقِّقٍ وَقَعَ الشُّكُّ فِي النِّصْفِ الْآخِرِ فَنِصْفُ صَارَ
 رُبْعًا فَإِلْيَ نِصْفٍ الرُّبْعُ ثَلَاثَةُ الْأَرْبَاعِ وَفَرَسَ مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَنَّهُ خَمْسَةٌ مِنْ عَشْرٍ
 لِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ النِّصْفَ مَعَ الزَّوْجَيْنِ إِنْ كَانَ ذَكَرًا وَالثَّلَاثُ إِنْ كَانَ أُنْثَى وَالنِّصْفُ
 الثَّلَاثُ خَمْسَةٌ مِنْ سَبْعَةٍ فَلَهُ نِصْفُ ذَلِكَ وَهُوَ اثْنَانِ وَنِصْفُ مِنْ سَبْعَةٍ وَقَعَ
 الْكَثْرُ بِالنِّصْفِ فَمِنْ ثَلَاثِينَ صَارَ خَمْسَةً مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ وَهُوَ نِصْفُ الْخُتْنِ

والباقي

وَالْبَاقِي وَهُوَ السَّبْعَةُ نَصِيبُ الزَّوْجَيْنِ وَإِنْ شَبَّتْ فَقَوْلُهُ الثَّلَاثُ إِنْ كَانَ أُنْثَى وَ
 النِّصْفُ إِنْ كَانَ ذَكَرًا وَخَرَجَ هَاتِيكُنَّ فَالثَّلَاثُ اثْنَانِ وَالنِّصْفُ ثَلَاثَةٌ فَإِثْنَانِ
 مُتَبَقِّقٌ وَقَعَ الشُّكُّ فِي الْوَاحِدِ الْآخِرِ فَنِصْفُ صَارَ ثَلَاثِينَ وَنِصْفًا وَقَعَ الْكَثْرُ
 بِالنِّصْفِ فَصَارَ خَمْسَةً مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ وَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ أَنَّ ثَلَاثَةً مِنْ
 سَبْعَةٍ الْكَثْرُ أَمْ خَمْسَةً مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّخْدِيسِ وَهُوَ جَعْلُ الْكَثَرِ
 مَقَامَ الْوَاحِدِ فَخَرَجَ السَّبْعَةُ فِي اثْنَيْ عَشَرَ صَارَ أَرْبَعَةً وَثَلَاثِينَ ثُمَّ أَرْضَى الثَّلَاثَةَ
 فِي اثْنَيْ عَشَرَ صَارَ سَبْعَةً وَثَلَاثِينَ فَذَلِكَ هُوَ الثَّلَاثَةُ مِنَ السَّبْعَةِ وَخَرَجَ الْخَمْسَةُ
 فِي سَبْعَةٍ صَارَ خَمْسَةً وَثَلَاثِينَ فَمِنْ هَذَا هُوَ الْخَمْسَةُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ وَالْوَاحِدُ وَهُوَ
 سَبْعَةٌ وَثَلَاثُونَ ذَاكَ عَلَى هَذَا إِنْ كَانَ عَلَى خَمْسَةٍ وَثَلَاثِينَ بُولِجِدٍ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَثَلَاثِينَ
 فَمِنْ هَذَا هُوَ التَّفَاوُتُ بَيْنَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو يُوسُفَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
مسائل مشقة كتابه الآخر من إيمانه وما يعرف به نكاحه وطلاقه
 وبيعه وسراؤه وقوده كالنكاح أما الكتابة فهي إما غير مستديرة كالكتابة
 على الهواء أو على الماء فلا اعتبار بها وإما مستديرة غير مرسومة كأن يكون
 على ورق شجر أو على جدار أو على كاعيد لكن لا على دسم الكلب بأن لا يكون
 معنونا فهو كالكتابة لا بد من البينة أو القربة كالاستيشاء مثلا أو
 إماما مستديرا مرسوما بأن يكون على كاعيد ويكون معنونا نحو من فلا بد
 أن يكون فمما مثل البياسواء من الغائب أو من الحاضر لا يحذف أي إذا أقر

بما يوجب الحد بطريق الإشارة أو قد فطره الإشارة وقالوا في معتقل
 الإنسان امتد ذلك وعلم إشارته فكذا وإلا فلا المعتقل اللسان هو الذي
 له اختيار حتى لا يتبدل على الكلام فوجدنا الشافعي رحمه الله حكمه حكم الآخر
 أصحنا أن امتد ذلك وعلم إشارته فحكمه حكم الآخر
 وإلا فلا وقد مر الإمتداد سنة وقيل بأن يتنقل إلى زناه

الموت قبل وعليه الفتوى وفي غم من ذبوحه فيها

مينة على أقل تحري وأما

قال في الاختيار لا أنه محل المينة في

حال الإضطرار وقال الشافعي رحمه

له يباح التناول وقت التحري

دليل فروي ولو ضررها

فإن التحري يصاد إليه

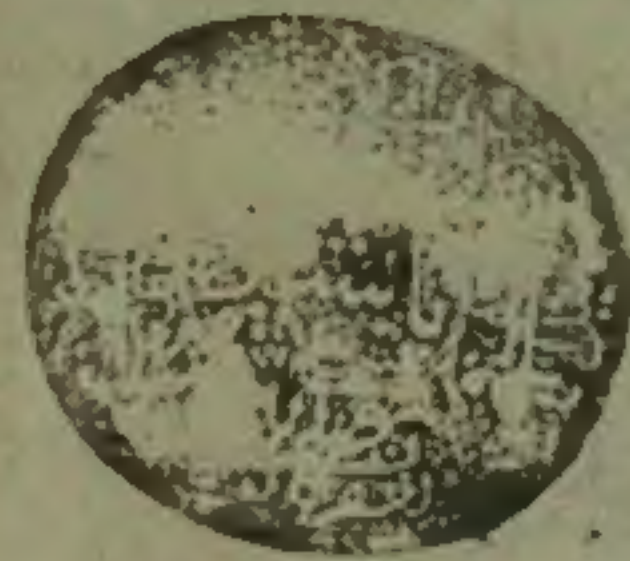
لذئع الخرج وأستوف

المطهر لا يخلو عن

المشوق والمغصوب

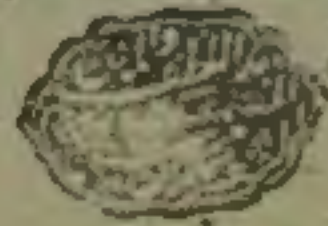
والمحرم ومع ذلك

يباح السؤال عما دأب على



من الكتب التي في دار الكتب
 في تاريخ سنة ١٢٨٠
 في تاريخ سنة ١٢٨٠

من الكتب التي في دار الكتب
 في تاريخ سنة ١٢٨٠
 في تاريخ سنة ١٢٨٠



Sileymaniye Kütüphanesi	
№ 278	Hacı Beşir Ağa
278	